



جہانگیر کے تقرری  
الملیۃ الشرعیۃ والدراسات الاسلامیۃ  
قسم الدراسات العلیا الشرعیۃ  
فرع العقیدۃ

عَنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالطَّائِفَةِ

رسالة مقدمة

## اعراض الطالب

راہنہ اف الہیہ

مدیر جامعہ ام القری

عام ۱۴۰۳ھ

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال تعالى :

أَفُحِّمِ لَهُمُ الْاُتْهَالِيَةَ يُبْغِضُونَ ، وَمِنْهُمْ مَنْ هُوَ اللَّهُ  
حَتَّى الْقَوْمَ يُوَفَّقُونَ .

سورة المائدة آية ٥٤

وقال تعالى :

( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ  
وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ ، فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ  
وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَكْبَرُ  
تَأْوِيلًا )

سورة النصار آية ٥٩

وقال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم :

لِيَنْقُضَ عَمْرِي الْإِسْلَامَ عُرْوَةُ عُرْوَةٍ ، فَكُلَّمَا انْقَضَتْ عُرْوَةٌ  
تَشَبَّهَ النَّاسُ بِالْحَيِّ قَلْبِهَا ، وَأُولَاهَا نَقَضُوا الْحُكْمَ وَآخِرُهَا الصَّلَاةَ .

( حديث شريف اسناده صحيح )<sup>(١)</sup>

وقال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم

( اطاعة لمخلوق في معصية الخالق )

( حديث شريف اسناده صحيح )<sup>(٢)</sup>

(١) انظر تخرجه من  
(٢) " " " "

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## المقدمة

\*\*\*\*\*

ان الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور  
انفسنا ومن سيئات اعمالنا \* من يهده الله فلا مضل له \* ومن يضلل فلا  
هادي له \* واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له \* واشهد ان محمدا  
عبده ورسوله \* يا ايها الذين امنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن الا وانتم  
مسلمون \* (١) \* يا ايها الذين امنوا اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس  
واحدة \* وخلق منها زوجها \* وثبت بينهما رجلا كثيرا ونساء \* واتقوا الله  
الذي تسمعون به والارحام \* ان الله كان عليكم رقيبا \* (٢) \* يا ايها  
الذين امنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا \* يصلح لكم اعمالكم ويغفر لكم  
ذنوبكم \* ومن يطع الله ورسوله فقد فوزا عظيما \* (٣)

اما بعد :

فان من انعام الله عز وجل على هذه الامة ان انزل اليها خير كتبه \*  
وارسل اليها افضل خلقه \* وجعلها خير امة اخرجت للناس \* تأمر بالمعروف \*  
وتنهى عن المنكر وتؤمن بالله \* كما تكفل لها بحفظ دينها الذي ارتضاه  
لها \* وكلفها حمل هذه الرسالة \* والجهاد في سبيلها \* لتكون كلمة الله  
هي العليا \* وكلمة الذين كفروا السفلى \* فحازت هذه الامة بشرف هذه  
الرسالة زمام القيادة للبشرية جميعا .

---

(١) سورة ال عمران اية ١٠٢ .

(٢) سورة النساء اية ١ .

(٣) سورة الاحزاب اية ٧٠ - ٧١ .

## الرموز والمصطلحات

=====

- ١ - ت . : توفي سنة :
- ٢ - أ . هـ : انتهى كلامه .
- ٣ - ب . : باب .
- ٤ - ك : كتاب
- ٥ - الخ . : الى آخره .
- ٦ - مآليه : الى آخر الآيه
- ٧ - الحديث : الى آخر الحديث .
- ٨ - الفتح : المراد فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر المسقلاني .
- ٩ - عون . : المراد عون المعبود شرح سنن أبي داود لأبي الطيب العظيم آبادي .
- ١٠ - هـ : من الهجرة النبوية
- ١١ - م : من السنة الميلادية
- ١٢ - ن : نشر
- ١٣ - ط . : طبعة



ولقد كان هناك من الامم والطوائف من يدّعي انه شعب الله المختار ،  
وانه المهيمن على هذه البشرية ، وانها لم تخلق الا من اجله ولخدمته ،  
فلما جاء الاسلام ، واستضاءت بنوره مشارق الارض ومفارسها ، وتدفقت  
افواج البشرية من كل حدب وصوب في الدخول في هذا النور الجديد ، ثم  
قلمت هذه الامة على يد راعيها الاول بايصال كلمة الحق الا اطراف المعمورة ،  
عند ذلك تقوضت هيمنة تلك الشعوب ، وافتلت البشرية من تحت يدها ،  
ودخلت في دين الله افواجا .

وعندئذ وقعت تلك الامم المهزومة تنظر بحسرة وحقد وحسد الى  
هذا الامر الذي افقدها زمام سلطتها وسيطرتها على البشرية . وهو  
الاسلام الذي اختاره الله لهذه البشرية ديناً ، ولتتمتع المؤمنين به  
الى اخراج السباد من عبادة المباد الى عبادة الله وحده ، ومن ضيق  
الدنيا الى سعة الدنيا والاخرة ، ومن جور الاديان الى عدل الاسلام .

بعد ذلك علم اعداء هذا الدين انه لا بد من طمس معالم هذا  
النور الجديد ، ليقتنعهم انه لا بقاء لهم ولا قرار مع وجوده ، فجربوا عدة  
طرق للقضاء عليه منها المواجهة بالسيف ومنها الدس الرخيص والتخريب  
واثارة الفتن في صفوف المسلمين ، ومنها التشكيك واثارة الشبهات حول حقائق  
هذا الدين وتشويش تصورها في نفوس المؤمنين به ، ومنها اقصاده عن  
السيطرة والحكم بتصريف امور المؤمنين به . الى غير ذلك من الوسائل .

لذلك فلا تكاد توجد حقيقة من حقائق هذا الدين الا تعرضت  
للدس والتشويه من قبل اعدائه الذين الظاهرين ، ومن قبل من دخلوا  
فيه بتصورات غريبة عنه ارادوا ادخالها فيه وجعلها من حقائقه .

ولما كان موضوع " الامامة " من اهم الامور واطورها لأنه الحارس لهذا الدين ، واليد الطولى لنشره والذود عن حماه من عبث العابثين وطمع الطامعين ، فقد كان لهذا الموضوع وافر الحظ والنصيب من هذا التشكيك والتدنيس منذ اول عصر هذه الامه والى يومنا هذا .

اما فى العصور المتقدمة فلا يخفى ما لعبد الله بن سبأ اليهودي واعوانه من ادخال تصورات وثنية قديمه على هذا الموضوع . ومن ثم تقبلها وتتلذذ عليها وآمن بها الرافضة من بعده ، حتى جعلوها الركن الاساسى من اركان دينهم . وجعلوا الائمة فى سالة معينه من آل البيت ، وجعلوا لهم من الاوصاف ما لا يليق الا بالله عزوجل او بانبيائه صلى الله عليهم وسلم كالحكم بالمفنيات والمعصمه ، بل جعلوهم فى منزلة فوق النبوة واعتقدوا فيهم الرجعة وتناسخ الارواح وما الى ذلك من التصورات الوثنية البحتة .

واستمر هذا الاعتقاد سائرا حتى يومنا هذا واصبح يجاهد فى سبيله ومقاتل فى نشر بالمدافع والطائشات .

اما ما تمضى له هذا الموضوع فى اذهان غير الرافضة ممن يدعون انهم من اهل السنة فى العصر الحديث فلا يقل خطرا عن سابقه .

فاعبداء هذا الدين حينما عزموا على الاطاحة بالدولة العثمانية عندما انتابها الضعف والانهيار بقدر بعدها عن التمسك بحقائق هذا الدين ، كانوا يعبرون انهم وان اطاحوا بها فان الطاقة التي فى نفوس هذه الشعوب ستتحول الى حركة والى مجاهدة ، فلا بد من العمل الدائب على اخماد هذه الطاقة بالحيلة تارة وبالفساد اخرى وبالقوة حينما اخر ، فنشأت

فكرة فصل الدين عن الدولة، وقام بها اناس يحملون اسم الاسلام واسماء اسلامية اخذوها عن الغرب الجاهلي وديانته الباطلة . فبدأت الحملة الشرسة في تقرير ان الدين ما هو الا علاقة بين العبد وربّه ، لا دخل له في الحياة ، او انه مجرد ركيمات تؤدي في المسجد او ادعية واذكار تردد ، او طقطقة مساج في زوايا معزولة ، او سياحة دينية (!) تقام الى اماكن مخصوصة من هذه الارض . واستمرت هذه المعركة حتى آمن بها كثير من ضمّاف العقول من المسلمين .

ولما مات هذا الرجل المريض " الدولة العثمانية " تقاسمت كسلاّب الدنيا هذه التركة وقرست الفركة والنفور بين ابناء المسلمين ، وصرفت الولاء الى التراب او الى العسوق والقبيلة بدلا من الولاء والحب في الله ولله . واستمر ذلك فترة حتى تتلمذ على ايديهم من لا يعرف من الاسلام الا اسمه ، فانسحبوا سوريا واعلنوا استقلال هذه الدولات الصغيرة الصوري - وذلك بعد مقاومة عنيفة من ابناء المسلمين - وان كانوا جعلوا مكانهم عبيدا لهم ربوهم على ايديهم وافتكارهم يأمرؤنهم فيطيعون ، ومنصحنهم فيستجيبون ، فكانوا خدما لهم ، ورعاة على مصالح اسيادهم المقدمة على مصالح شعوبهم . وهذا احكموا السيطرة على بلاد المسلمين ، وفرضوا العلمانية اللادينية على هذه الشعوب المغلوبة على امرها ، وابعدوا الدين عن كل شيء اسمه الحكم .

لكن هذه الطاقة الكامنة في قلوب الفئة المؤمنة لم تنطفئ ، وانما بدأت التحركات وعلت الصيحات تنادي في كل مكان : لا يد من حكم اسلامي ، ولا يد من سياسة الدنيا بهذا الدين ، ولا يد من تحرير الولاء لله وحده ، لا لشرق ولا لغرب .

بعد هذه الصيحات تنبه اعداء الله الى انه لا بد من القضاء على هذه الفكرة وطمس مفاهيمها، بعد القضاء على حقيقتها وواقعها . ولم يكتفوا بتجنيد ابناء دينهم - المستشرقين - بل استخدموا بعض ادعياء العلم والدين ، كما انضمت اليهم طوائف من المتطوعين المنتسبين للإسلام . فهرعت الاقلام لتكتب عن نظام الحكم في الاسلام ، فهناك من انكر أن يكون في الاسلام نظام حكم اوانه يدعو الى اقامة دولة اسلامية (١) ، واخبر لم يمانع من أن يكون الشعب مسلماً والحكومة لا دينية (٢) ، ومنهم من قال بان قيام حكومة اسلامية في هذا العصر من المستحيلات ( فمن ينظر نفس كتب الشريعة الاصلية بعين البصيرة والحدق يجد انه من غير المقبول ان تضع قانونا او كتابا او مبدأ في القرن الثاني من الهجرة ، ثم تجي بعد ذلك لتطبق هذا القانون سنة ١٣٥٤ هـ ) (٣) .

ويقول آخر : " ان قيام نظام الخلافة بالشروط والصورة التي يبينها رجال الفقه الاسلامي يُعدّ - في عصرنا هذا - شأن شأن الاجماع ضرباً من ضرب المحال " (٤) .

وأحد الدعاة الى الوحدة الاسلامية يقول : ( اننا لا نرى ان تكون الوحدة قائمة على دولة واحدة لها حكومة مهيمنة على المسلمين ) (٥) . ويقول

---

(١) انظر ص من هذا البحث .

(٢) ينقل مصطفى صبري عن شيخ الازهر - المراغي - قوله : " بان نفس امكان اي حكومة اسلامية أن تخرج من دينها فتصبح حكومة لا دينية ، وليس في هذا مانع من ان يبقى الشعب على اسلامه ، كما هو الحال في تركيا الجديدة " موقف العقل والعلم والدين ٢٨٥/٤ .

(٣) موقف العقل والعلم والدين ٣٥٩/٤ " الهامش " كلام الشيخ المراغي مع

وفد الشبان العراقيين المنشور في جريدة الاهرام فبراير ١٩٣٦ م .

(٤) مبادئ نظام الحكم في الاسلام لعبد الحميد متولي ص ١٦٢ ط ٠ ثانية .

(٥) الوحدة الاسلامية لابي زهرة ص ٢٥١ ط ٠ ثانية ١٣٩٧ هـ ، ن ٠ دار الفكر .

" ان الوحدة التي نهتم فيها لا تمس سلطانا - اى سلطان - يقوم بالحق .. ولا تمس شكل الحكم فى أي اقليم اسلامي " (١) .

اما عقلاء هؤلاء - إن كان لهم عقلاء - فقالوا : لا . انكم قد أبعدتم النجعة ، وافترىتم على الاسلام ، فالاسلام له نظام حكم ، ودعوا الى اقامة دولة ، فنحن معشر المسلمين سبقنا الغرب الى الديمقراطية (٢) ، فنظام الحكم فى الاسلام هو الديمقراطية بل ان الاسلام هو (ابو الديمقراطية) . وقابلهم الآخرون فقالوا : لا . بل انتم مخطئون فنظام الحكم فى الاسلام هو الاشتراكية ، وامتلأت المكتبات والمؤلفات بالحديث عن ديمقراطية الاسلام واشتراكيته .

هذا وقد ساهم بعض الكتاب المحدثين فى الكتابة فى هذا الموضوع بفكر متميز واهداف نبيلة ، لأنهم قد ساءهم ما لاحظوه فى تلك الكتابات من انحراف وفكر معوج ، لكنهم بحثوا المسألة بتصورات متأثرة بالوقائع المعاصر الذى يعيشونه ، فتأثرت كتاباتهم بتلك التصورات ، واغلبهم كانت كتابته مقارنة بين نظام الاسلام والنظم المعاصرة ، وكأن بينهما شيئا من التكافؤ فيكون للمقارنة مكان ، ونسوا انه لا وجه للمقارنة بين الشمس فى رابعة النهار وبين سمعة صغيرة لا تكاد ترى ، فما بالك بمن يقارن النور الذى لاحد له باللمعة الدامسة .

لهذا كله رأيت من الواجب علي مع قسرباعي وضعف ساعدي أن أخوض فى هذا البحر الخضم لعلي اسهم فى رفع الستار وازالة هذا الوهم

(١) الوحدة الاسلامية لابي زهره ص ٢٥٢ ، ط . ثانية ١٣٩٧ هـ . ن - دار الفكر .

(٢) اسلام بلا مذاهب لمصطفى الشكعة ص ٥٧ ، ط . رابعة ، ن . دار النهضة المصرية .

والطين الذي غطى على اذهان كثير من المسلمين وتصوراتهم لهذه الحقيقة الناصعة والموضوع الخطير " الامامة " ولأن أُبين حقائقه صافية نقية ، خالية من أي شائبة او تصور غريب - بقدر استطاعتي المحدودة - لعلها تتضح لطالب الحق ، ولكل ذي لُبٍّ ولكل ساع الى معرفة دينه كما انزله الله عز وجل ، وكما سار عليه السلف الصالح رضوان الله عليهم اجمعين ، ليشمروا عن ساعد الجد في اقامة هذا الصرح العظيم الذي حُطِّمَ وأُبعدَ عن الواقع العملي في هذه الحياة المعاصرة .

وفي بداية عملي هذا تطلعت الى تحقيق هدفي بهمة كبيرة وامل قوى ، وارتدت ان اتمرض لهذه المسألة من جميع جوانبها ، وادرس الانحرافات التي اعترتها ، القديم منها والحديث ، فقدمت الخطة لهذه الاطروحة بعنوان : " الامامة بين اهل السنة والجماعة وبين الشيعة الاثني عشرية " . وثابت في البحث والتنقيب وجمع المراجع والصادر ، السني منها والشيعة ، وهذا ما حدا بي الى السفر الى القاهرة والكويت لهذا الغرض ، وبالفعل جمعت الكثير من المصادر من الجانبين . كما عرَّجت على الاتجاهات المعاصرة المتأثرة بالفكر الغربي .

ثم دخلت الموضوع ، وبعد سنتين من العمل الدائب ، نظرت الى نفسي فاذا بي في منتصف الطريق ، فاستخرت الله وشاورت مشرفي الفاضل في موضوع الاختصار في هذه المرحلة على " الامامة عند اهل السنة والجماعة " وارجاء الجانب الاخر الى مرحلة اخرى ان شاء الله ، اذا كان في المصير فسحة ، خصوصاً وقد جمعت أغلب مراجعه وجمعت فيه مادة علمية لا بأس بها ، وبعد الحصول على الموافقة اللازمة رجعت الى لَمَّ شمل ما جمعت في هذا الجانب وهو " الامامة عند اهل السنة والجماعة " وها هو ذا الذي اقدم له الان .

## منهجى فى هذا البحث :-

=====

اما عن المنهج الذى سرت عليه فى هذا البحث ، فقد حاولت قدر استطاعتي ان ادخل الى بحث الموضوع بدون اى تصور سابق ، او فكرة معينة اراها صوابا وادافع عنها واحاول تأويل النصوص لتوافقها ، سواء كان هذا التصور او هذه الفكرة عصرية او قديمة ، كما حاولت ان ادخل اليه مجردا عن الهوى والشهوة ، وهذه ما تعرف الانسان عادة عن الحق وان كان اوضح من الشمس ، كذلك حاولت قمع العاطفة والا يكون لها سبيلا الى التدخل فى تفسير موضوعات البحث الا عاطفة الاسلام التى يجب ان تكون فى ضمير كل مسلم فى كل لحظة من لحظاته ، بشرط الا تجزه الى الاعتداء او الافتراء على من يخالفه فى الراي .

بعد ذلك اخذت اجمع النصوص الشرعية ، من كتاب ومن سنة صحيحة ، وما كان منها يحتاج الى تفسير او ايضاح حاولت اخذه عن السلف الصالح والرعيل الاول الذين كانت تصوراتهم صافية نقية لم يصبها غش ولم يصرنها انحراف .

فحاولت جمع فتاوى الصحابة والتابعين وافوال ثقات العلماء قديما وحديثا فى تفسير ذلك .

مع ارجاع كل نقل الى اصله - قدر المستطاع - مع تخرج الايات والاحاديث ، وذكر اقوال علماء الجرح والتعديل فى صحة ذلك الحديث من عدمه .

وحيث ان بعض المسائل قد لا تسعف النصوص الشرعية في ايضاحها ،  
لذلك حاولت تتبع سيرة الخلفاء الراشدين - رضوان الله تعالى عليهم -  
اجمعين - وسنتهم من قولية او فعلية ، خاصة الشيخين ابو بكر وعمر ،  
لان سنتهم سنة شرعية لأمر النبي صلى الله عليه وسلم باتباع سنتهم ، وخص  
الشيخين بالاعتداء بهما . ( ١ )

ثم بعد ذلك اقوال ثقات علماء السلفين قديما وحديثا .  
كما اني حاولت ان اظهر بحثي هذا من أن آخذ عن انسان لا يدين  
بهذا الدين ، فطرحت كل ما كتبه المستشرقون جنبا ، وان كان فيه بعض  
الحق الا اننا في غنى عنه ، ويكفي ما جرّه الاخذ عنهم من ويلات نفسى  
انحراف الفكر الاسلامي خاصة في مثل هذا الموضوع الخطير .

من كل ما سبق كانت المادة العلمية لهذا البحث ، وقد ادخلت  
فيه نقولات عن بعض كبار العلماء الذين قد يخالفون اهل السنة والجماعة  
في بعض مسائل العقيدة كالصفات ونحوها ، لكنهم يوافقونهم في موضوع الامامة ،  
لذلك فهم من اهل السنة فيما وافقوا فيه السنة ، وليسوا من اهل السنة  
فيما خالفوها فيه .

وعندما انقل عن احد من المستزلة فاني انص على مذهبه .

كما اني لم احاول التعمد في كثير من الاحيان الى الاراء الشاذة  
المخالفة لرأي اهل السنة والجماعة الا بالتلميح والاشارة في اكثر  
الاحيان .

اما ما كان بينهم من اختلافات في الرأي او اراء يقول بها بعضهم فاني  
اذكر الرأيين وادلة كل منهما ، ثم الترجيح بين هذه الاراء ، مؤيدا ذلك  
بالدليل وسبب الترجيح .



## خطة البحث :-

=====

اما عن الخطة التي سرت عليها في كتابة هذه الاطروحة المتواضعة  
فقد قسمتها الى مقدمة وباين وخاتمه .

اما المقدمة فقد ذكرت فيها سبب اختيار هذا الموضوع ولمحة سريعة  
عن الكتابة فيه ، ثم عن منهجي في الرسالة والخطة وبعض الصعوبات التي  
لاقيتها اثناء البحث ، ثم تحدثت عن صلة هذا الموضوع بالمقيدة .

اما الباب الاول فقد قسمته الى اربعة فصول ، الفصل الاول نفي  
تعريف الامامة ، فتكلمت عن التعريف اللغوي ثم الاصطلاحي والتعريف  
المختار ، وورود لفظ الامامة في الكتاب والسنة ، ثم الترادف بين الفاظه  
الامامة والخلافة ، وامارة المؤمنين ، ثم الحديث عن استعمالات لفظي الامامة  
والخلافة ، ثم للفرق بين الخلافة ~~عالمك~~ ولخير ، جواز اطلاق لفظ الخليفة  
على من سوى الراشدين .

اما الفصل الثاني فحسن وجوب الامامة وادلة ذلك من الكتاب والسنة  
والاجماع والتواعد الشرعية ونحوها ، ثم عرجت الى مناقشة القائلين بعدم  
وجوب الامامة من قداما او معاصرين ، ثم اتبعت بالحديث عن المكلف  
باقامة هذا الواجب المنسي .

اما الفصل الثالث فخصصته للحديث عن مقاصد الامامة وهي باختصار  
( اقامة الدين وسياسة الدنيا به ) ، وفيه تحدثت عن حكم من لم <sup>يس</sup> يسو الدنيا  
بالدين وارااء العلماء في ذلك .

اما الفصل الرابع فتحدثت فيه عن طرق انعقاد الامامة ، فتحدثت في البداية عن مشروعية الطرق التي انعقدت بها الامامة للخلفاء الاربعين الراشدين ، ثم الحديث عن النصيحة على ابي بكر رضي الله عنه وارا العلماء فيها ، وادلة كل رأي ، ثم الرأي الراجح ، ثم الكلام عن دعوى النصيحة على علي رضي الله عنه ، وبيان بطلانها ، وانها لا اصل لها ، ولم يدعيها علي ولا غيره من الائمة . والنصوص الواردة عنه رضي الله عنه في ذلك . ثم ثبوت مبايعته لابي بكر رضي الله عنه بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم وان لم يحضر السقيفة .

ثم قمت باستعراض تاريخي لطرق انعقاد الامامة لهم رضوان الله عليهم ، وبعد كل طريقة احدد النتائج المستخلصة من هذه الطريقة . بعد ذلك اتضح لنا الطرق الشرعية للانعقاد وهي الاول : الاختيار من قبل اهل الحل والمقد ، ثم تحدثت عن اهميته وعن مشروعيته ثم الحديث عن اهل الحل والمقد وما يتعلق بهم من احكام .

ثم الحديث عن الطريقة الثانية وهي الاستخلاف ، وبينت ادلة جوازها وانها مشروطة برضا اهل الحل والمقد ، ومبايعتهم للمستخلف الذي تتوفر فيه شروط الامامة .

ثم انتهت بمبحث عن اليمامة وما يتعلق بها من احكام ، بعد ذلك تحدثت عن طريقة القهر والظلمة وارا العلماء فيها .

اما الباب الثاني فقد قسمته الى اربعة فصول ايضا فالفصل الاول نسي الحديث عن شروط الامام ، ووقفت عند شرط القرشية وبينت منهم قيس ، وادلة اشتراط هذا الشرط ، وارا العلماء فيه ثم الرأي الراجح ثم للحكمة من

هذا الشرط ، مع مناقشة رأي بن خلدون والدهلوي ورشيد رضا ، ثم انتهت به بالحديث عن اشتراط الافضلية وارااء العلماء في هذا الشرط ، وادلتهم ، والرأي الراجح في ذلك ، ثم تضمنت هذا الفصل بحثا عن المفاضلة بين الخلفاء الراشدين والادلة على ذلك ، مع نبذة يسيرة من الاحاديث الواردة في فضل كل واحد منهم . ثم ختمته بموقف بعض الفرق الاسلامية من ذلك .

اما الفصل الثاني فخصصته عن الحديث عن واجبات الامام وحقوقه ، وهذا قسمته الى ثلاثة مباحث ، المبحث الاول عن واجبات الامام ، والثاني عن حقوقه ، ووقفت عند حق الطاعة وبينت فيم تكون الطاعة ؟ وحدودها وما يتعلق بذلك من احكام .

اما المبحث الثاني فخصصته بالحديث عن الشورى وحكمها ومدى التزاميتها للامام والرأي الراجح في كل ذلك .

اما الفصل الثالث فكان عن المزل والخروج على الائمة ، وهذا قسمته الى ثلاثة مباحث ايضا .

المبحث الاول عن اسباب المزل وارااء العلماء فيه .  
المبحث الثاني عن وسائل المزل ووقفت عند مسألة السيف والثورة المسلحة وبينت تطبيق الاسلام لهذه الوسيلة لخطورتها ، ولانها تجرّ عادة الى منكر اكبر من المنكر المراد ازالته وانها سبب للفتن وازاقة دماء للمسلمين من غير مصلحة .

اما المبحث الثالث فخصصته عن الخروج على الائمة وقسمته الى قسمين :

الاول في الحديث عن الخارجين واقسامهم .

والثاني في الحديث عن المخروج عليهم واقسامهم .

ورفت طويلا عند الخروج على الائمة للفسقة الظلمة الذين لم يصلوا الى حشد الكثر ، ومذاهب العلماء في المسألة ، وادلة كل مذهب ، ثم ناقشت هذه الادلة وعقبت على تلك بالرأي الذي اراه صوابا والله اعلم .

اما الفصل الرابع فكان عن موقف اهل السنة من تعدد الاثمة فبينت الاراء في هذه المسألة ، وادلة كل مذهب ، ثم الرأي الراجح .  
واخيرا ختمت البحث بما امكنني استنتاجه من كل الموضوعات السابقة .

### من الصعوبات التي واجهتني في البحث : -

ان كل عمل يعمل به المسلم يبتغي به وجه الله تعالى لا بد وان يواجه في طريقة ذلك شيئا من الصعوبات والمشقة ، فمنهم من تعيقه عن استكمال طريقه ، ومنهم من يتجاوزها ، وهذه الصعوبات منها ما يمكن تجاوزه ، ومنها ما لا يمكن ، ومن اهم الصعوبات التي واجهتني في هذا البحث واعانى الله عز وجل وحده على تجاوزها ما يلي :-

١ - سعة الموضوع وتشعبه ، وكثرة مسأله ، وكل مسألة فيه تحتاج الى بحوث بالاضافة الى تحديد الوقت الذي يجب ان تقدم فيه الرسالة .

٢ - إبعاد الموضوع عن التطبيق في الواقع منذ زمن بعيد ، فأول انحراف وقع في الفكر الاسلامي هو الانحراف في الحكم ، وصرفه عن مجراه الصحيح ، ولا يزال هذا الانحراف مستمرا ، لذلك فنحن لا نعالج هذا الموضوع من حيث الواقع المعاصر اليوم ، وانما نعالجه من حيث هو مبادئ نظرية أولا ، ثم من حيث هو مبادئ قليلة للتطبيق العملي في نفس الوقت .

٣ - صعوبة جمع المعلومات وآراء العلماء الاقدمين في هذه المسألة ، لان الموضوع بحث في اماكن متفرقة من كتبهم ، فمنهم من بحثه في كتب

المقائد في لمبولب الامامة <sup>فخرها</sup> ومنهم من بحثه في الفقه في مواطن مختلفة  
منه ، فمنهم من خصه بباب معين ، ومنهم من بحثه في احكام النفاذ ،  
ومنهم من بحثه في الحدود ، والقضاة ، ومنهم من تكلم فيه عند  
الحديث عن الصلاة وفي الجمعة وفي الوكالة وفي الزواج وفي الجهاد  
والسير وهكذا .

اما كتب الحديث وشرحه فمنهم من خصه باب معين ، ومنهم  
من بحثه في المناقب ، ومنهم من اورد في الجهاد والسير ، او في  
الشروط والصلح ، ونحو ذلك ، اما كتب اصول الفقه فقد تفرقت  
احيانا في الامر او المصوم او فرض الكفاية او الاجتهاد او الاستمجا ب  
او المصلحة ، اما كتب التاريخ فكثر الاحيان في اول كتبهم او في التراجم  
او في ثنايا الكتب عند بعض الاحداث . لهذا كله فمن الصعب  
الوقوف على رأي العالم من كتابه في يسر وسهولة ، اما ما كتبه علماءنا  
الاقدمون في هذا الموضوع فقليل جدا وبمعتز في طبقات الكسب ،  
ولعل من اكثر من كتب في هذا الموضوع هما صاحب كتاب الاحكام  
السلطانية للماوردي ولايي يعلى في الصفحات الاولى من كتابيهما .

صلة الموضوع بالمقيدة : -

=====

الاسلام كل لا يتجزأ ، انزله الله عز وجل ليخرج الناس من الظلمات  
الى النور ، وربط فيه بين الاحكام للعملية ومسائل المقيدة مثل الايمان بالله  
واليوم الآخر والعقاب الاخرى الذي يلحق المخالف ونحو ذلك ، وهذا واضح  
في كتاب الله عز وجل والامثلة على ذلك منها قوله تعالى .

" الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر .. " (١).

وقال عن عقوبة السارق " والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما نكالا من الله ، والله عزيز حكيم " (٢) وقال في الطلاق " يا ايها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن واحصوا العدة واتقوا الله " (٣).  
والامثلة على ذلك اكثر من ان تحصر.

لجميع الاحكام متصلة بالمقيدة وقائمة عليها ، وكلها احكام عملية للاحكام الفقهية من اعمال الجوارح والقلوب ، والمقيدة من اعمال القلوب وكل عمل لا يكون عن نية خالصة - وهي عمل القلب - فمردود .

وما تقسيم الدين الى مسائل اصولية وفرعية - والمراد بالاصولية الاحكام العملية المتعلقة باعمال القلوب ، والفرعية الاحكام العملية المتعلقة باعمال الجوارح - الا تقسيم حادث (٤) قد يقصد منه التسهيل والتنويع وان كان الاصل واحداً لا فرق بينهما ، لكن هذا التفصيل قد جرّ الى الوقوع في التفريق بينهما ، ومنه احكام تخص احدهما دون الآخر ، يقول ابن القيم رحمه الله عن هذا القسم : " انه لم يرد في كتاب ولا سنة .. " قال " وكل تقسيم لم يشهد له الكتاب والسنة واصل الشرح بالاعتبار فهو تقسيم باطل يجب الفأوه ، وهذا <sup>التقسيم</sup> المتقسم اصل من اصول ضلال القسوم ،

(١) سورة النور اية ٢٠

(٢) سورة المائدة اية ٣٨

(٣) سورة الطلاق الاية الاولى

(٤) قال شيخ الاسلام ابن تيمية ( فان هذه تسمية محدثة ، قسمها طائفة من الفقهاء والمتكلمين ، وهي على المتكلمين والاصوليين اغلب ) ..

فانهم فرقوا بين ما ساموه اصولاً وما ساموه فروعاً " قال " وقد وضعوا عليه احكاماً وضعوها بعقولهم وارائهم منها التكثير بالخطأ في مسائل الاصول دون الفروع وهذا من ابطال الباطل كما " تذكره " ومنها اثبات الفروع بأخبار الاحاد دون الاصول وغير ذلك .. " ثم تتبع رحمه الله الفروق التي جعلوها بين الاصول والفروع وابطلها بالحجة والبرهان " (١) .

وقد تبع ابن القيم شيخه ابن تيمية رحمه الله في ذلك حيث لم يسلّم شيخ الاسلام بهذا التقسيم فيقول : " بل الحق ان الجليل من كل واحد من الصنفين " مسائل اصول " والدقيق مسائل فروع " (٢) .

والذى يهمنا في هذا الامر هو ما يتعلق بموضوع الامة وهل هي من مواضع العقيدة ام من مواضع الفقه ، والحق ان لها جوانب عقديه ، ولها جوانب فقهيه ، كما ان لها جوانب تاريخيه ، ولذلك فعلماء السلف رحمهم الله عند ذكرهم لمعقائدهم يذكرون ذلك ، فلا تكاد نجد احدا يذكر عقيدته الا وينص على الترتيب بالخلفاء الاربعة وان ترتيبهم في الخلافة على ترتيبهم في الفضل ، كما ينصون على ان الامة في قرش لا يعاديهام احداً الا كبه الله في النار وينصون على الصلاة خلف كل امام بر او فاجر والجهاد والحج معه ، وعلى تحريم الخروج على الائمة وعلى السمع والطاعة لهم في غير معصيه ، وهذه كلها من مباحث الامة ، ولذلك نجد للمتكلمين

(١) انظر مختصر الصواعق المرسله ص ٤١٣ .

(٢) مجموع الفتاوى ٥٦ / ٦ - ٥٧ .

ينصون على باب الامامة في اواخر كتبهم في العقيدة.

كما انهم يوردون ذلك في مسائل العقيدة للرد على الانحرافات والمبدع التي نشأت حول هذا الموضوع كبدعة الروافض واعتقاداتهم الفاسدة في الامامة وانها من اركان الدين واعتقاد العصمة والرجعة ، وعلم الشيب ونحو ذلك في ائمتهم فيذكرها علماء السلف للرد عليهم ولتبين مخالفتهم في ذلك ، ومع بدعة الروافض بدعة الخوارج في وجوب الخروج على الائمة الفسقة ونحو ذلك ، وكذلك ما يجعلها من المسائل المتعلقة بالعقيدة في العصر الحاضر هو انكار بعض المنتسبين للدين انها من الدين ، وهذه من اخطر المسائل الفكرية المعاصرة .

اما الجوانب الفقهية في موضوع الامامة فكثيرة من ذلك شروط الائمة وكيفية اختيار امام المسلمين واهل الحل والمقد وشروطهم وعددهم والشورى واحكامها ، والبيعة واحكامها ، ونحو ذلك .

اما الجوانب التاريخية في الموضوع فهو دراسة الموضوع من ناحية سيرة الخلفاء الراشدين ثم من بعدهم رضوان الله عليهم ، والاحداث التي حصلت في عهودهم ، والنتائج والمبرر والاحكام المستخلصة من ذلك .

ولذلك فموضوع الامامة هذا من ادلة الترابط والتلازم من الاحكام العقيدية والفقهية وانا كلاً منها ملازم للآخر وقائم عليه . ولذلك فقد جعل الله عز وجل طاعة الائمة والنصح لهم وعدم الخروج عليهم بنير مبرر شرعي من العبادة التي يشيع فاعلمها ، ويماقب تاركها بالعناب الاخروي يوم القيامة .



واخيرا : -

=====

وهذا الجهد المتواضع لا أدعي أنني قد وفيت الموضوع حقـه واستكملته من جميع جوانبه ، ولكن حسبي اننى لم ادخر فى سبيل ذلك وسعا . واقول كما قال الفاروق رضى الله عنه ، " رحم الله من اهدى الى عيسى " . فمن وجد فيه خطأ او عثر على نقص حرف او كلمة او معنى يجب تغييره فانى انا شـده الله فى اصلاحه واداء حق النصيحة فيه فان الانسان ضعيف لا يعلم من الخطأ الا من عصه الله بتوفيقه ، ونحن نسأل الله ذلك ونرجو اليه فى تحقيقه .

واخيرا فانى اشكر الله عز وجل ولحمده اولا واخرا وظاهرا وباطنا على نعمه والائه التى لا تعد ولا تحصى .

ثم اشكر بعد ذلك استاذي وشيخي الفاضل معالى الدكتور راشد بن راجع الشريف المشرف على هذه الرسالة والذي منحني الكثير من وقته وتوجيهاته مع اعبائه الجسام فى حمل امانة ومسؤولية هذه الجامعة الفتية ، واسأل الله عز وجل ان يجزيه عني خير الجزاء .

كما اشكر جميع الاخوة الزملاء الذين قدّموا لى يد المون والمساعدة فسي اخراج هذه الاطروحة .

كما اشكر عمادة كلية الشريعة والدراسات الاسلامية والقائمين عليها وعمادة كلية الدعوة واصول الدين والقائمين عليها الذين هبوا لنا سول مواصلة الدراسات العليا الشرعية سافلا .  
الله عز وجل ان يجزيهم عني خير الجزاء <sup>أن يسدد</sup> خطاهم .

واخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين . صلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى اله واصحابه واتباعه الى يوم الدين

الطالب

عبد الله بن عمر بن سليمان الدبيجى

مكة المكرمة : ١٤٠٣ / ٦ / ٥ هـ

## الباب الأول

---

الامامة عند أهل السنة والجماعة

---

ويحتوي على الفصل التالي

=====

الفصل الاول : تعريف الامام

الفصل الثاني : وجوب

الفصل الثالث : مقاصد

الفصل الرابع : طرق اعتقاد

=====

= ١ =

*****
الباب الأول
-----
الفصل الأول
-----
تصنيفها
-----
*****

## الفصل الأول

=====

### تعريفها

ممنمم

### التعريف اللغوي :

-----

الامامة في اللغة : مصدر من الفعل « ائتم » تقول : « ائتمهم وائتمهم » : تقدمهم ، وهي الامامة ، والامام : كل ما ائتم به من رئيس أو غيره « (١) .

ويقول ابن منظور : (( الامام كل من ائتم به قوم كانوا على الصراط المستقيم أو كانوا ضالين ... والجمع ائمه ، وامام كل شيء قيمه والمصلح لــــه ، والقرآن امام المسلمين ، وسيدنا محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم امام الأئمه ، والخليفة امام الرعية ، وأمت القوم في الصلاة امامة ، وائتم به : اقتدى به . والامام : المثال ، وامام الغلام في المكتب ما يتعلمه كل يوم ، وامام المثال ما امثل عليه ، والامام : الخيط الذي يمد على البناء فيبنى عليه ويسوى عليه سائر البناء )) (١) هـ (٢) .

وقال صاحب تاج العروس : (( والامام : الطريق الواسع ، وبه فسر قوله تعالى : ( وانهما لبامام مبين ) (٣) أي : بطريق يؤم أي يقصد فيتميز قال : ( والخليفة امام الرعية ، قال أبو بكر : يقال فلان امام القوم معناه : هو المتقدم عليهم ، ويكون الامام رئيسا لقولك : امام المسلمين ) قال ( والدليل : امام السفر ، والحادي : امام الابل وان كان وراءها لأنه الهادي لها ... )) (٤) هـ .

---

(١) القاموس المحيط للفيروز آبادي : مجد الدين محمد بن يعقوب (٧٨/٤) ن

دار الجيل : بيروت .

(٢) لسان العرب لابن منظور : جمال الدين محمد بن مكرم (٢٤/١٢) مادة

(أم) ن . دار صادر ودار بيروت - بيروت ط . ١٣٨٨ هـ .

(٣) سورة الحجر آية : ٧٦ .

(٤) تاج العروس من جواهر القاموس لمحمد مرتضى الزبيدي (١٩٣/٨) ن . دار

مكتبة الحياة : بيروت لبنان .

وقال الجوهرى في الصحاح : (( الأم بالفتح القصد ، يقال : أمه وأممه  
وتأممه إذا قصد . )) (١) . الى غير ذلك من المعاني المقاربة .  
ومن جميع ما سبق نلاحظ تقارب مدلول هذه الألفاظ عند أصحاب اللغة .

### التعريف الاصطلاحي :

- أما من حيث الاصطلاح : فقد عرفها العلماء بعدة تعريفات ، وهي وان -  
اختلفت في الألفاظ فهي متقاربة في المعاني ، ومن هذه التعريفات ما يلي :-  
(١) ما ذكره الماوردى حيث قال : ( الإمامة موضوعة لخلافة النبوة في حراسة  
الدين وسياسة الدنيا به ) (١٠ هـ . (٢)  
(٢) ويقول امام الحرمين الجويني : ( الإمامة رئاسة تامه ، وزعامه تتعلق بالخاصة  
والعامه في مهمات الدين والدنيا ) (١ هـ . (٣)  
(٣) وعرفها النسفي في عقائده بقوله : ( نيابة عن الرسل عليه السلام في إقامة  
الدين بحيث يجب على كافة الأمم الاتباع ) (٤) .  
(٤) ويقول صاحب المواقف : ( هي خلافة الرسول صلى الله عليه وسلم في إقامة  
الدين بحيث يجب اتباعه على كافة الأمم ) (٥) .

- 
- (١) تاج اللغة وصحاح العربية لاسماعيل بن حماد الجوهرى (١٨٦٥/٥) تحقيق  
أحمد عبد الخفور عطار ، ط . ثانياً ١٣٩٩ هـ . ن . دار الملم للملايين : بيروت  
(٢) الأحكام السلطانية لعلي بن محمد الماوردى ص ٥ ط . الثالث ١٣٩٣ هـ . ن .  
شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - القاهرة .  
(٣) غياث الأمم في التياث الظلم لأبي المعالي الجويني ص ١٥ ط . أولى ١٤٠٠ هـ  
ن . دار الدعوة الاسكندرية تحقيق د . مصطفى حلمي ، د . فؤاد عبد المنعم  
(٤) العقائد النسفية ص ١٧٩ ط . ١٣٢٦ هـ . ن . شركة صحافة عثمانية .  
(٥) المواقف للإيجي ص ٣٩٥ ط . بدون ، ت ، بدون ، ن . عالم الكتب  
بيروت .

- (٥) أما العلامة ابن خلدون فيصرفها بقوله : ( هي حلل المكافئة على مقتضى النظر الشرعي في مصالحهم الآخروية والدينيية الراجعة اليها ، إذ أحوال الدنيا ترجع كلها عند الشارح الى اعتبارها بمصالح الآخرة ، فهي في الحقيقة خلافة عن صاحب الشرع في حراسة الدين وسياسة الدنيا به ) أ . هـ ( ١ ) .
- (٦) ويقول الأستاذ محمد نجيب الميطعي (٢) - : ( المراد بها - أي الامامة الرئاست العامة في شؤون الدنيا والدين ) ( ٣ ) .

الى غير ذلك من التعريفات التي تدور حول هذه المعاني .

### التعريف المختار :

والمختار من هذه التعريفات ما ذكره ابن خلدون لأنه الجامع المانع فـ في نظري وبيان ذلك أنه في قوله ( حلل الكافه ) يخرج به ولايات الأمراء والقضاة وغيرهم لأن لكل منهم حدوده الخاصة به وصلاحياته المقيدة ، وفي قوله ( على مقتضى النظر الشرعي ) قيد لسلطته ، فالامام يجب أن تكون سلطاته مقيدة بموافقة الشريعة الاسلامية ، وفيه أيضا وجوب سياسة الدنيا بالدين لا بالأهواء والشهوات والمصالح الفردية ، وهذا القيد يخرج به الملك .

وفي قوله ( في مصالحهم الآخروية والدينيية ) تبين لشمول مسؤولية الامام لمصالح الدين والدنيا لا الاقتصار على طرف دون الآخر .

- (١) المقدمة للمعائنه ابن خلدون ص ١٩٠ ، ط . الرابعه ١٣٩٨ هـ ن . دار الباز للنشر والتوزيع مكه .

(٢) ~~محمد بخيت بن حسين الميطعي الضفي مفتي الديار المصريه ومن كبار فقهاءها ولد سنة ١٢٧١ هـ وتوفي ١٣٥٤ هـ (الاعلام ٦/ ٥٠) .~~

- (٣) المجموع شرح المذهب للنووي ، التكمله لمحمد بخيت الميطعي ح ٥ من التكمله واسابع عشر من المجموع ص ٥١٧ ن . زكريا على يوسف .

## لفظ ( الامام ) في الكتاب والسنة :

هذا وقد ورد لفظ ( الامام ) في القرآن الكريم بصيغة الافراد فسي عدة مواضع منها : قوله تعالى : حكاية عن ابراهيم عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام : ( قال اني جاعلك للناس اماما ، قال : ومن ذريتي ؟ قال : لا ينال عهدى للظالمين ) ( ١ ) والمعنى : ( اني مهيك للناس اماما يؤتم به ويقتدى به ) ( ٢ ) . كما ورد في قوله تعالى حكاية عن دعاء المؤمنين : ( واجعلنا للمتقين اماما ) ( ٣ ) أي : ائمة يقتدى بنا من بعدنا . ( ٤ ) وقال البخاري : ( ائمة يقتدى بمن قبلنا ، ويقتدى بنا من بعدنا ) ( ٥ ) .

وورد اللفظ بصيغة الجمع في قوله تعالى ( وجعلناهم ائمة يهدون بأمرنا ) ( ٦ ) أي : ( ائمة يؤتم بهم في الخير في طاعة الله في اتباع أمره ونهيه ويقتدى بهم ويتبعون عليه ) ( ٧ ) .

وفي قوله تعالى ( وجعلهم ائمة وجعلهم الوارثين ) ( ٨ ) أي ولاية وملوكا ( ٩ ) كما ورد اللفظ بمعنى من يؤتم بهم في الشر فقال تعالى : ( فقاتلوا ائمة الكفر انهم لا ايمان لهم ) ( ١٠ ) أي ( رؤساء الكفر باللاه ) ( ١١ ) وقوله : ( وجعلناهم ائمة يدعون الى النار ويوم القيامة لا ينصرون ) ( ١٢ ) أي : ( جعلنا فرعون وقومه

- 
- ( ١ ) سورة البقرة آية ١٢٤ .
  - ( ٢ ) تفسير الطبري المسمى ( جامع البيان عن تأويل أي القرآن ) لمحمد بن جرير الطبري ٥٢٩/١ ط ٠ ثالثه ١٣٨٨ هـ ن ٠ مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي القاهرة
  - ( ٣ ) سورة الفرقان آية ٧٤ .
  - ( ٤ ) تفسير الطبري ٥٢/١٩ صحيح البخاري : الاعتصام ب : الاقتداء بسنن الرسول صلى الله عليه وسلم ( فتح الباري ١٣/٢٤٨ ) .
  - ( ٥ )
  - ( ٦ ) سورة الأنبياء آية : ٧٣
  - ( ٧ ) تفسير الطبري ٤٩/١٧
  - ( ٨ ) سورة القصص آية : ٥
  - ( ٩ ) تفسير الطبري ٢٨/٢٠
  - ( ١٠ ) سورة التوبة آية : ١٢
  - ( ١١ ) تفسير الطبري ٨٧/١٠
  - ( ١٢ ) سورة القصص آية : ٤١

أئمة يأتهم بهم أهل المتو على الله والكف - ربه ( ١ ) .

وورد اللفظ أيضا في مواطن كثيرة من الحديث النبوي الشريف منها قوله -  
صلى الله عليه وسلم : ( الامام الأعظم الذي على الناس راع وهو مسؤول عن رعيتهم -  
٠٠ الحديث ) ( ٢ ) . وقوله على الله طه وسلم : ( الأئمة من قريش ) ( ٣ )  
والمراد الحاكم أو الخليفة .

الى غير ذلك من الأحاديث الكثيرة .

وهكذا أخذت الإمامة معنى اصطلاحيا اسلاميا فقصده بالامام : خليفة  
المسلمين وحاكمهم ، وتوصف الإمامة أحيانا بالامامة العظمى أو الكبرى تمييزا لها  
عن الإمامة في الصلاة ، على أن الإمامة اذا أطلقت فانها توجه الى الامامة الكبرى  
أو العامة كما أوضح ذلك ابن حزم رحمه الله . ( ٤ ) .

الترادف بين الفاظ : الامام والخليفة وأمير المؤمنين :

كل ما يدل على  
فكل منها معنى مفردا  
سكنها واحد امامه حيث المعنى

والذى يبدو من استعراض الأحاديث الواردة في باب الخلافة والامارة أن الرسول  
صلى الله عليه وسلم والصحابة والتابعين الذين يروها لم يفرقوا بين لفظ خليفة وامام  
ومن بعد تولية عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه أضافوا اليها لفظ : أمير  
المؤمنين - والى ذلك ذهب العلماء فجعلوها من الكلمات المترادفة المؤدية الى

( ١ ) تفسير الطبرى ٢٠ / ٧٩ .

( ٢ ) رواه البخارى - واللفظ له - ك . الأحكام ب : : ١ ( انظر فتح البارى  
١١١ / ١٣ ) ورواه مسلم أيضا فى ك . الاماره ج : ١٨٢٩ ( ٣ / ١٤٥٩ ) وابوداود  
فى ك . الاماره ب : ١ ( عون ٨ / ١٤٦ ) والترمذى ك . الجهاد ب : ٧ ج :  
١٧٠٥ ( ٤ / ٢٠٨ ) ورواه أحمد فى مسنده ٥٤ / ٢ .

( ٣ ) رواه أحمد فى مسنده ٣ / ١٨٣ ورواه البخارى ومسلم بغير هذا اللفظ وسيأتى  
زيادة تخريج وايضا ح للالفاظ فى ذكر الشريط .

( ٤ ) الفصل فى الملل والأهواء والنحل ٤ / ٩٠ ط . ثانيه ١٣٩٥ هـ ن . دار -  
المعرفة للطباعة والنشر بيروت - لبنان .



معنى واحد يقول النورى : ( يجوز أن يقال للامام : الخليفة والامام وأمير المؤمنين ) ( ١ ) . ويقول ابن خلدون : ( وأن قد بينا حقيقة هذا المنصب وأنه نيابة عن صاحب الشريعة في حفظ الدين وسياسة الدنيا به تسمى خلافة وامامه والقائم به خليفة وامام ) ( ٢ ) هـ . ويعرف ابن منظور الخلافة بأنها الامارة ( ٣ ) .

والى ذلك ذهب الاستاذ محمد بخيت المطيعى فى تكلمته للمجموع للنورى حيث قال : ( الامامة والخلافة وامرة المؤمنين مترادفة ) ( ٤ ) وكذلك الاستاذ محمد رشيد رضا ( ٥ ) ، ويفسر الشيخ أبوزهرة الترادف بين لفظي الخلافة والامامة بقوله : ( المذاهب السياسية كلها تدور حول الخلافة وهي الامامة الكبرى وسميت خلافة لأن الذى يتولاها ويكون الحاكم الأعظم للمسلمين يخلف النبى ( ٦ ) صلى

( ١ ) روضة الطالبين ليحيى بن شرف الدين النورى ٤٩/١٠ ن : المكتب الاسلامى

وانظر نحوه فى مغنى المحتاج للشرينى ١٣٢/٤ .

( ٢ ) المقدمة ص ١٩٠ .

( ٣ ) لسان العرب ٨٣/٩ .

( ٤ ) المجموع ٥١٧/١٧ .

( ٥ ) الخلافة أو الامامة العظمى لمحمد رشيد رضا ص ١٠١ .

( ٦ ) أجاز الفقهاء تسمية الامام خليفة باطلاق وخليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم

واختلفوا فى تسميته خليفة الله ، فأجازه بعضهم اقتباسا من الخلافة العامة

التي للأدبيين فى قوله تعالى : ( وأن قال ربك للملائكة اني جاعل فى الأرض

خليفة ١٠٠ آية ) ( البقرة آية ٣٠ ) قال الطبرى : أى مني ، يخلفني فى الحكم

بين خلقي ، وذلك الخليفة هو آدم ومن قام مقامه فى طاعة الله والحكم بالعدل

بين خلقه ) ونسب هذا القول الى ابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهما

( تفسير الطبرى ٢٠٠/١ ) .

ومنع الجمهور ذلك لأن معنى الآية ليس عليه قال ابن كثير ( أى قوما يخلف

بعضهم بعضا قرنا بعد قرن وبجيلا بعد جيل ) ( تفسير ابن كثير ٩٩/١ ط ٠ كتاب

الشعب ) قال شيخ الاسلام ابن تيمية : ( فالمقصود أن الله تعالى لا يخلفه

غيره فان الخلافة انما تكون عن غائب ، وهو سبحانه شهيد مدبر لخلق لا يحتاج

فى تدبيرهم الى غيره ) ( منهاج السنه النبويه ١٣٨/١ ن ٠ دكر الكتب العلمية

بيروت ) قال : ( بل هو سبحانه يكون خليفة لغيره قال النبى صلى الله عليه وسلم =

صلى الله عليه وسلم في إدارة شؤونهم ، تسمى امامة لأن الخليفة كان يسمى  
اماماً ، ولأن طاعته واجبه ، ولأن الناس كانوا يسرون وراءه كما يصلون وراء من  
يؤمهم الصلاة ( ١ ) أى يأتون به وقد كان الخلفاء هم الذين يتولون امامة  
الصلاة خاصة الجمع والأعياد لكن لما اتسعت رقعة الدولة اسلامية ، وضعفت  
الناحية العلمية عند الخلفاء أخذوا ينيبون عنهم من يقوم مقامهم في امامة الصلاة  
وخطب الجمع والأعياد .

كما يفسر الاستاذ محمد المبارك رحمه الله سبب اختيار هذه الالفاظ  
( الامام والخليفة وأمير المؤمنين ) بأنه : امتدادا بالمفهوم الاسلامي للدولة  
ورياستها عن النظام الملكي بمفهومه القديم ، الأم الأخرى من الفرس والرومان  
المختلف اختلافاً أساسياً عن المفهوم الاسلامي الجديد ( ٢ ) .

== اللهم أنت الصاحب في السفر والخليفة في الأهل ، اللهم أضحينا في سفرنا  
واخلقنا في أهلنا ( مجمع فتاوى شيخ الاسلام ابن تيمية ٤٥ / ٣٥ ط ٠ أولى  
١٣٨٦هـ الرياض والحديث صحيح رواه مسلم في الحج رقم ١٣٤٢ وأبو داود  
في الجهاد ب : ٢٢ ( عون ٢١٠ / ٧ ) والترمذي في الدعوات ب : ٤٢ رقم  
٣٤٣٨ ( ٤٩٧ / ٥ ) وأحمد ٢٥٦ / ١ والنسائي والدارمي والامام مالك فى  
الموطأ ٩٧٧ / ٢

واستدل بعضهم على ذلك بما روى عن ابي بكر رضي الله عنه انه قال : ( لست  
خليفة الله ولكي خليفة رسول الله ) ( انظر مقدمة ابن خلدون ص ١٩٠ ) وهذا  
نص في المسألة لوضح ولكنه ضعيف فقد رواه ابن سعد في الطبقات عن ابي  
مليكة قال : قيل لأبي بكر ( الخبر ) ( الطبقات ١٨٣ / ٣ ) ورواه الامام  
أحمد في المسند حديث رقم ٥٩ بتحقيق أحمد شاكر عن ابن ابي مليكة قال  
قيل لابي بكر . . . ورواه الخللا بنفس السند ( انظر المسند من مسائل الامام  
أحمد ورقه ٣٧ مخطوط ) لكن ابن ابي مليكة هذا لم يسمع من ابي بكر فالخبر  
ضعيف لانقطاع السند انظر زيادة تخريج له المسند بتحقيق أحمد شاكر ( ١٧٩ / ١ )  
ومجمع الزوائد ١٩٨ / ٥ .

( ١ ) تاريخ المذاهب الاسلاميه لابي زهره الجزء الأول في السياسة والعقائد ص ٢١

ن . دار الفكر العربي .

( ٢ ) نظام الاسلام ( الحكم والدولة ) ص ٦١ ط ٠ ثالثه ١٤٠٠هـ ن . دار الفكر

هذا وقد كان الخلفاء الأول يلقبون بالخلفاء كما يلقبون بالأئمة ، ومنذ خلافة عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه استعمل المسلمون لقب " أمير المؤمنين " فيذكر ابن سعد في طبقاته أنه لما مات أبو بكر رضي الله تعالى عنه وكان يدعى خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم قيل له : خليفة خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال المسلمون : من جاء به ، عمر قيل له خليفة خليفة خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم فيطول هذا ، ولكن اجتمعوا على اسم تدعون به الخليفة يدعي به من بعده من الخلفاء ، قال بصري : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : نحن المؤمنون وعمر أميرنا ، فدعي عمر " أمير المؤمنين " فهو أول من سمي بذلك ( ١ )

وروي أن لبيد بن ربيعة وعدي بن حاتم رضي الله عنهما لما قدما من المدينة ، قال لعمرو بن العاص : استأذن لنا أمير المؤمنين ، فقال : أنتم واللله أصبما اسمه ، فهو الأمير ونحن المؤمنون ، فدعى عمرو على عمر فقال : السلام عليك يا أمير المؤمنين ، فقال عمر ما هذا ؟ قال أنت الأمير ونحن المؤمنون ، فجرى الكتاب من يومئذ ( ٢ ) .

وقيل في سببها غير ذلك ( ٣ ) .

أما لفظ الأمير باطلاق فقد كان مستعملا في عهد النبي صلى الله عليه وسلم لكن لم يكن مقصورا على الخليفة ، وإنما يسمى به أمراء الجيوش والأقاليم والمدن ونحو ذلك ، وقد ورد في الحديث ( من أطاعني فقد أطاع الله ، ومن عصاني فقد عصى الله ، ومن أطاع أميري فقد أطاعني ، ومن عصى أميري فقد عصاني ) ( ٤ ) .

- ( ١ ) الطبقات الكبرى لابن سعد ٢٨١ / ٣ ط ١٣٩٨ هـ ن . دار بيروت .
- ( ٢ ) رواه الطبراني وقال الهيثمي رجال رجال الصحيح مجمع الزوائد ٦١ / ٩ .
- ( ٣ ) انظر مناقب عمر بن الخطاب لابن الجوزي ص ٩٥ ط ١٤٠٠ هـ ن . دار الباز للنشر والتوزيع تحقيق د . نب إبراهيم القاروط .
- ( ٤ ) متفق عليه رواه البخاري - واللفظه - في ك : الأحكام ب : قول الله تعالى ( أطيعوا الله وأطيعوا الرسول ) ( فتح الباري ١١١ / ١٣ ) ومسلم في ك : الأماؤه ب : وجوب طاعة أمراء في غير معصية ج : ١٨٣٥ ( ٣ / ١٤٦٦ ) ورواه النسائي في البيعه ب : الترغيب في طاعة الامام ( ١٥٤ / ٧ ) وغيرهم .

## استعمالات لفظي الخلافة والامامة

=====

ومن الملاحظ أن لفظ الامامة يغلب استعماله عادة عند أهل السنة فسي  
مباحثهم العقديّة والفقهية ، بينما الغالب استعمالهم لفظ ( الخلافة ) في كتاباتهم  
التاريخية ولعل السبب في ذلك يعود الى أن هذه المباحث - خاصة العقديّة -  
قد كتبت للرد على المبتدعة في هذا الباب كالشيعة والخوارج .

فالشيعة يستخدمون لفظ الامامة دون الخلافة ويعتبرونها احدى أركان  
الايان عندهم ويفرقون بين الامامة والخلافة ، فهم يعتبرون الامامة رئاستيـن ،  
والخلافة رئاستدولة ( ١ ) ، ويريدون من ذلك اثبات أن عليا رضي الله تعالى عنه  
كان اماما زمن خلافة الثلاثة الذين سبقوه .

ومن ذهب الى التفريق بينهما أيضا الرافضة الباطنية ( ٢ ) ، وبعض  
المعتزلة ( ٣ ) .

وأرجع بعض الكتاب المعاصرين سبب استعمال لفظ ( الامامة ) عند أهل السنة  
الى تأثر أهل السنة بالشيعة ( ٤ ) ، ويرى بعضهم أن هذه التسمية من اختراعات  
الشيعة ( ٥ ) وهذا غير صحيح لا استعمال المسلمين هذا اللفظ قبل انشقاق الشيعة  
عن الجماعة ولوروده في بعض الآيات والأحاديث كما سبق ولا استعمال الصحابة رضوان  
الله عليهم له .

---

( ١ ) انظر الامامة لمحمد حسين آل ياسين ص ١٩ ط ٠ ثانيه ن ٠ المكتب العالي  
بيروت .

وانظر نظرية الامامة لدى الشيعة الاثني عشرية د ٠ أحمد محمود صبحي ص ٢٤ ط ٠ بدون  
ن ٠ دار المعارف .

( ٢ ) انظر الامامة وقائم الفياض د ٠ مصطفى غالب ص ١٩ ط ٠ ١٩٨١ م ن ٠ مكتبة  
الهلال .

( ٣ ) المفتي في ابواب التوحيد والمدل ح ٢٠ ق ١ ص ١٢٩ .

( ٤ ) نظرية الامامة لدى الشيعة الاثني عشرية ص ٢٣ د ٠ أحمد محمود صبحي .

( ٥ ) المجتمع الاسلامي وأصول الحكم د ٠ محمد السادق غيفي ص ١٢٣ ط ٠ أولى ١٤٠٠ هـ  
ن ٠ دار الاعتصام .

ومما سبق في تعريف الامة يتضح لنا أن العلماء الذين تصدوا لتعريف  
الامامة قدموا أمور الدين والعناية به وحفظه على أمور الدنيا ، بمعنى جعل الثانية  
تابعة للأولى ، وبيان أن سياسة الدنيا يجب أن تكون بالدين وشرائعه وتعاليمه ،  
وأن فصل الدين عن السياسة مخالفة صريحة لتعاليم الاسلام ولشريعته الربانية ،  
وأن سياسة الدنيا بالقوانين الوضعيه أو بالأراء والشهوات النفسيه مخالفة أيضا  
للاسلام ، فلا يجوز أن يطلق على هذا النوع من الحكم بأنه حكم اسلامي أو متمشي  
مع الشريعة الاسلاميه ، بل هو مخالفة صريحة لها لا يقره الاسلام ..

#### الفرق بين الخلافة والملك :

ولهذا فرق العلماء بين الخلافة والملك ، فيقول العلامة ابن خلدون فسي  
ذلك أن الملك الطبيعي هو حمل الكافة على مقتضى الغرض والشهوه ، والسياسي  
هو حمل الكافة على مقتضى النظر العقلي في جلب المصالح الدنيويه ودفع المضار ،  
والخلافة هي حمل الكافة على مقتضى النظر الشرعي في مصالحهم الأخرويـه  
والدنيويه (الراجعة اليها) ١٠ هـ (١) .

والفرق بين الخلافة والملك ثابت في الأدب الصحيح الصريحه عن النبي

صلى الله عليه وسلم من ذلك :

(١) قول حذيفه رضي الله عنه قال .. النبي صلى الله عليه وسلم : ( تكونون

النبوة فيكم ما شاء الله أن تكون ، ثم يرفعها اذا شاء أن يرفعها ، ثم

تكون خلافة على منهاج النبوة فتكون ما شاء الله أن تكون ثم يرفعها اذا شاء

ان يرفعها ، ثم تكون ملكا عاظا (١) فيكون ما شاء الله ان يكون ، ثم يرفعها اذا شاء ان يرفعها ، ثم تكون ملكا جبرية فتكون ما شاء الله ان تكون ، ثم يرفعها اذا شاء ان يرفعها ، ثم تكون خلافة على النبوة ثم سكت (٢) .

(٢) ومنها الحديث الذي رواه اهل السنن وغيرهم عن سعيد بن جهمان عن سفيان مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ( خلافة النبوة ثلاثون سنة ثم يؤتى الله ملكه - او الملك - من يشاء ) وفي رواية ( ستكون الخلافة ثلاثون عاما ثم يكون الملك ) (٣) .

(١) وفي بعض الروايات عضوا ، وملك عضوا : شديد فيه عسف ونف ومعنى الحديث : يصيب الرعية فيه عسف يظلم كالهم يحضون فيه عضا لسان العرب مادة ( عضض ) ١٩١/٧ .

(٢) الحديث رواه احمد ( ٢٧٣/٤ ) والطيالسي رقم ٤٣٨ وفيه داود بن ابراهيم الواسطي ( وثقه الطيالسي وحدث عنه ) ميزان الاعتدال ٢٠٣/٢ وفيه حبيب بن سالم : مولى النعمان وكاتبه وثقه ابو حاتم ، وقال البخاري فيه نظر ، وقال ابن عدي في اسناده اضطراب ( ميزان الاعتدال ٤٥٥/١ ) والحديث قال عنه الهيثمي في مجمع الزوائد ( ١٨٩/٥ ) ( رواه احمد البزار اتم منه والطبراني ببعضه في الاوسط ورجاله يقات ) وحسنه الالباني ( انظر سلسلة الاحاديث الصحيحة حديث رقم ٨/١ ) . وقد عزاه شيخ الاسلام ابن تيمية الى مسلم ( انظر مجموع الفتاوى ١٩/٣٥ ) ولم اجده فيه .

(٣) هذا الحديث رواه ابو داود ك : السنة ه ب : ٨ ( عون ٣٩٧/١٢ ) ورواه الترمذي ك : الفتن ه ب : ٤٨ ح : ٢٢٢٦ ( ٥٠٣/٤ ) وقال حديث حسن قد رواه غير واحد عن سعيد بن جهمان ولا نعرفه الا من حديث سعيد ، واحمد ( ٢٧٣/٤ ) والحديث صحة الامام احمد فقال الخلال : ( اخبرنا المروزي قال ذكرت لابي عبد الله حديث سفيان صححه وقال هو صحيح ، قلت انهم يطعنون في سعيد ابن جهمان فقال سعيد ابن جهمان ثقة روى عنه غير واحد منهم حماد وحشع والعمام وغير واحد . قلت لابي عبد الله : ان عياش بن صالح حكى عن علي بن المديني ذكره عن يحيى القطان انه تكلم في سعيد بن جهمان فغضب وقال : باطل ما سمعت يحيى تكلم فيه فقد روى عن سعيد بن جهمان غير واحد ) =

(٣) وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : جلس جبريل الى النبي صلى الله عليه وسلم فظن ان السماء فاذا ملك ينزل ، فقال له جبريل : هذا الملك ما نزل منذ خلق قبل الساعة ، فلما نزل قال : يا محمد أرسلني اليك ربك ! أملكك أجلك ، أم عبدا رسولا ؟ قال له جبريل : تواضع لربك يا محمد فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ، بل عبدا رسولا ( ١ ) وهذا يدل على أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن ملكا مع أنه امام المسلمين بنسب منازع .

قال شيخ الاسلام ابن تيمية : ( لم يختار ان يكون ملكا لثلاث ينقص أي من أجره شيئا - لما في ذلك من الاستمتاع بالرياسة والمال عن نصيبه من الآخره فان العبد الرسول أفضل عند الله من النبي الملك ) ( ٢ ) .

( ٤ ) ومن الآثار ما روى عن سلمان رضي الله تعالى عنه أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه سأل عن الفرق بين الخليفة والملك ، فقال سلمان : ان أنت جئت من أرض المسلمين درهما أو أقل أو أكثر ثم وضعت في غير حقه فأنت ملك ، وأما الخليفة فهو الذي يعدل في الرعية ، ويقسم بينهم بالسوية ويشفق عليهم شفقة الرجل على أهل بيته والوالد على ولده ويقضي بينهم بكتاب الله . فقال كعب : ما كنت أحسب في هذا المجلس من يفرق

= انظر المسند من مسائل الامام أحمد للخلال مخطوط - ورقة ٦٤ ) .  
والحديث صححه من المعاصرين ناصر الدين الألباني وقد أضاف في تخريجه انظر سلسلة الأحاديث الصحيحة حديث رقم ( ٤٦٠ ) ( ١٩٨ / ١ ) وذكر له طرقا كثيرة غير طريق سعيد بن جهمان .  
( ١ ) رواه الامام أحمد ( ٢٣١ / ٢ ) وابن حبان في صحيحه ج : ( ٢١٣٧ ) ص ٢٥٥ وقال عنه الألباني : صحيح على شرط مسلم انظر سلسلة الأحاديث الصحيحة ج رقم ١٠٠٢ ( ٣ / ٣ )

( ٢ ) مجموع الفتاوى ٣٥ / ٣٤ .

بين الملك والخليفة ، ولكن الله ألهم سلطان الابطال ( ١ ) .

فهذا من الفروق في نوعية سياسة الرعية ، ومن الفروق أيضا الطريق التي يتم بها الملك أو الخليفة ، فالملك يتم عادة عن طريق القهر والفلبة والمهد من الآباء للأبناء ، ونحو ذلك دون الرجوع إلى أهل الحل والعقد ، أما الخلافة فلا تكون إلا باقرار أهل الحل والعقد ، سواء عن طريق الاختيار أو عن طريق الاستخلاف كما سيأتي ؛

لكن مما يجب التنبيه له أن كلامنا هنا لا يشمل الملك الذي ذكره الله لبعض أنبيائه كداود وسليمان وغيرهما عليهما السلام فقد قال الله تعالى عن داود : ( وقتل داود جالوت وآتاه الله الملك وعلمه ما يشاء ) ( ٢ ) وقال عن سليمان : ( واتبعوا ما تتلوا الشياطين على ملك سليمان وما كفر سليمان ولكن الشياطين كفروا ) ( ٣ ) . وغيرهم من الأنبياء من سموا ملوكا فهو لا أنبياء معصومون ، ولا شك أن ملكهم على نهج الحق قطعا لذلك لا يرد عليه الذم الوارد في الأحاديث السابقة لعصمتهم عليهم السلام .

هذا وقد أجاز أهل السنة والجماعة إطلاق كلمة ( خلفاء ) على من جاءوا بعد الخلفاء الراشدين وإن كانوا ملوكا بشرط كبريتهم من قريش لقول النبي صلى الله عليه وسلم ( الخلافة بعدى ثلاثون ثم يؤول إلى الله الملك من يشاء ) ( ٤ ) أجازوا ذلك بدليل ما رواه البخاري ومسلم في صحيحيهما عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ( كانت بنو اسرائيل تسوسهم الأنبياء كلما هلك نبي خلفه نبي ، وأنه لا نبي بعدى ، وستكون خلفاء فتكثر ، قالوا فإنا تأمرنا ؟

( ١ ) الطبقات الكبرى لابن سعد ٣/٣٠٦ وانظر تاريخ الخلفاء للسيوطي ص ١٤٠

ط ٠ أولى ١٣٧١ هـ ن ٠ المكتبة التجارية الكبرى بمصر .

( ٢ ) سورة البقرة آية : ٢٥١

( ٣ ) سورة البقرة آية : ١٠٢

( ٤ ) سبق تحريجه قريبا ٠ ص ١٢



قال : فوا بببيعة الأول فالأول ، ثم أعطوهم حقهم فان الله سائلهم عما استرعاهم ( ١ )  
قال ابن تيمية رحمه الله : ( قوله ) ( فتكر ) دليل على من سوى الراشدين فانهم لم  
يكونوا كثيرا ، وأيضا قوله ( فوا بببيعة الأول فالأول ) دل على انهم يختلفون ، والراشدون  
لم يختلفوا ) ( ٢ ) .

ومن الأدلة على جواز اطلاق ذلك ما ورد في الحديث المتفق عليه أيضا  
عن جابر بن سمرة رضي الله تعالى عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يقول : ( يكون اثنا عشر خليفة ، ثم قال كلمة لم أسمعها ، فقلت لأبي : ما قال ؟ قال  
كلهم من قريش ) ( ٣ ) . فهذا يدل أيضا على اطلاق الخلافة على من سوى الراشدين  
وان كان فيهم بعض الانحراف والتقصير في بعض واجبات الدين بشرط القرشية لأنهم  
لم يكونوا يطلقون الخلافة على من ليس بقريشي ، ولذلك سمو زعماء العثمانيين بالسلطين  
ولم يسموهم الخلفاء .

قال ابن الأزرق : ( قال البغوي : لا بأس أن يسمى القائم بأمر المسلمين أمير  
المؤمنين والخليفة وان كان مخالفا لسيرة أئمة العدل لقيامه بأمر المؤمنين وتسميهم  
المسلمين له ) ( ٤ ) وذلك بشرط اقامة معالم الدين وان قصرُوا هم في أعمال أنفسهم  
أو ظلموا أو جاروا في الأموال وضحوها ، أما اذا لم يقيموا الدين أو انحرفوا انحرفا  
يؤدى الى الكفر فلا يجوز ذلك ، بل لا ولاية لهم على المسلمين أصلا بدليل قوله  
تعالى ( ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا ) ( ٥ ) والله أعلم .

( ١ ) متفق عليه . رواه البخارى في ك : الأنبياء ، ب : ٥٠ ( فتح البارى ٦ / ٤٩٥ )  
ورواه مسلم في ك : الاماره ، ب : الوفاء بببيعة الخليفة ، ح : ١٨٤٢ ( ٣ / ١٤٧١ )  
ورواه ابن ماجه في ك : الجهاد ، ب : ٤٢ ح : ٢٨٧١ ( ٢ / ٩٥٨ ) وأحمد فى  
المسند ( ٢ / ٩٧ ) .

( ٢ ) مجموع الفتاوى ٢٠ / ٣٥

( ٣ ) متفق عليه . رواه البخارى ك : الأحكام ، ب : ٥١ بلفظ ( أمير ) بدلا من ( خليفة )  
( فتح البارى ١٣ / ٢١١ ) ومسلم ك : الاماره ، ب : الناس تبع لقريش ، ح : ١٨٢١  
( ٣ / ١٤٥٢ ) وغيرهما .

( ٤ ) بدائع السلك ٩٢ / ١

( ٥ ) سورة النساء آية ١٤١

الفصل الثاني

وجوب الامام

## الفصل الثاني

### وجوب الإمامة

اتفق السواد الأعظم من المسلمين على وجوب نصب الإمام ، ولم يشذ عن هذا  
الاجماع الا النجدات من الخوارج (١) ، والأصم (٢) ، والخطوطي (٣) —  
المعتزلة (٤) . وفي هذا يقول الامام ابن حزم : " اتفق جميع أهل السنة ،  
وجميع المرجئة ، وجميع الشيعة ، وجميع الخوارج على وجوب الامامة ، وأن للأمة  
واجب عليها الانقياد لامام عادل يقيم فيهم أحكام الله ، ويسوسهم بأحكام الشريعة  
التي أتى بها رسول الله - صلى الله عليه وسلم - حاشا النجدات من الخوارج  
فانهم قالوا : لا يلزم الناس فرض الامامة وانما عليهم أن يتعاطوا الحق بينهم " ١ هـ (٥)

وقال القرطبي : ( ولا خلاف في وجوب ذلك بين الأمة والا بين الأئمة ، الا

(١) انظر مقالات الاسلاميين / ٢٠٥ ط ١٠ الثانية ١٣٨٩ هـ . مكتبة النهضة  
المصرية تحقيق محمد يحيى الدين عبد الحميد ومن يذكر عنه عدم وجوب الامامة  
من الخوارج أيضا المحكمه ، لكنهم تراجعوا عن ذلك ، وينسب القفل الى  
الاباضية أيضا لكنهم ينفون ذلك . انظر بتوسع رسالة ( الخوارج تاريخهم  
وأروهم الاعتقادي وموقف الاسلام منها ) للطالب : غالب بن علي عواجي  
اشراف د . عثمان عبد المنعم عيسى ص ٣٦٢ لنيل الماجستير جامعة الملك  
بمكة ١٣٩٩/٩٨ هـ .

(٢) أبو بكر عبد الرحمن بن كيسان الأصم من كبار المعتزلة من الطبقة السادسة  
( فرق وطبقات المعتزلة ص ٦٥ )

(٣) هو هشام بن عمر الخطوطي شيباني من أهل البصرة من الطبقة السادسة  
( طبقات المعتزلة ص ٦٩ ) ، واليه تنسب فرقة الهشاميه من المعتزلة ( الفرق  
بين الفرق ص ١٥٩ ) .

(٤) أصول الدين للبغدادي ص ٢٧٢ ط ٠ الثانية ١٤٠٠ هـ . دار الكتب  
المعلمية بيروت .

(٥) الفصل في الملل والأهواء والنحل ٨٧/٤ .

ما روى عن الأصم حيث كان عن الشريعة أصم وكذلك كل من قال بقوله واتبعه على رأيه ومذهبه " (١) .

والموجبون لها منهم من يرى وجوبها عن طريق الشرع ، وهم أهل السنة والجماعة وأكثر المعتزلة (٢) ، ومنهم من يوجبها عقلا ، والموجبون لها عقلا منهم من يوجبها على الله تعالى - تعالى الله عما يقولون علوا كبيرا - وهم الشيعة ، ومنهم من يوجبها على الناس وهم المعتزلة البعداديين (٣) ، والجاحظ من معتزلة البصرة (٤) .

#### الأدلة : .

قلنا : إن أهل السنة والجماعة يرون أن الإمامة واجبة ، وأنه لا بد للمسلمين من امام يقيم شعائر الدين وينصف المظلومين ، الظالمين ، ويستدلون على ذلك بأدلة من الكتاب والسنة والاجماع والقواعد الشرعية ، واليك الآن تفصيل ذلك :-

#### أولا : الأدلة من القرآن الكريم :

(١) قل الله تعالى : ( يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم ١٠٠٠ الآية ) (٥) ، وأورد الطبري عن أبي هريرة رضي الله

(١) الجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي ٢٦٤/١ ط .  
ثالثه ١٣٨٦ هـ . دار العلم .

(٢) المشنى في أبواب التوحيد والعدل ٢٠ ص ٤١ ق ١ . وانظر العثمانيه للجاحظ ص ٢٦١ .

(٣) شرح نهج البلاغه لابن أبي الحديد ٣٠٨/٢ ط . أولى ١٣٧٨ هـ . دار  
أحياء الكتب العربية - عيسى الحلبي الباني وشركاء : محمد أبو الفضل إبراهيم

(٤) العثمانيه للجاحظ ص ٢٦١ ط . ١٣٧٤ هـ . دار الكتاب العربي تحقيق

عبد الستار هارون

(٥) سورة النساء آية : ٥٩ .

تعالى عنه : ( أن أولى الأمر هم الأمراء ) ( ١ ) ثم قال الطبري : ( أولى الأقوال في ذلك بالصواب قول من قال : هم الأمراء والولاء فيما كان لله طاعة وللمسلمين مصلحة ) ( ٢ ) وقال ابن كثير : ( الظاهر - والله أعلم - أن الآية عامة في جميع أولى الأمر من الأمراء والعلماء ) ( ٣ ) وهذا هو  
الراجع .

ووجه الاستدلال من هذه الآية : أن الله سبحانه أوجب على المسلمين طاعة أولى الأمر منهم وهم الأئمة ، والأمر بالطاعة دليل على وجوب نصب ولي الأمر ، لأن الله تعالى لا يأمر بطاعة من لا وجود له ، ولا يفرض طاعة من وجوده مندوب ، فالأمر بطاعته يقتضي الأمر بإيجاده ، فدل على أن إيجاده إمام للمسلمين واجب عليهم .

فيسر نظر  
رأى الله  
لله  
طاعتهم إذا  
وجدوا

( ٢ ) ومن الأدلة أيضاً قول الله تعالى مخاطباً الرسول - صلى الله عليه وسلم - ( فاحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم عما جاءك من الحق ) ( ١٠٠ الآية ) ( ٤ ) وقوله تعالى ( وأن احكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم واحذروهم أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله اليك ) ( ٥ ) .

فهذا الأمر من الله تعالى لرسوله صلى الله عليه وسلم بأن يحكم بين المسلمين بما أنزل الله - أي بشرعه - ، وخطاب الرسول - صلى الله عليه وسلم - عليه وسلم خطاب لأئمة ما لم يرد دليل يخصه به ، وهنا لم يرد دليل

- 
- ( ١ ) تفسير الطبري ٤٩٧/٧ تحقيق أحمد شاكر وقال عنه اسناده صحيح  
( ٢ ) نفس المرجع ٥٠٢/٧  
( ٣ ) تفسير القرآن العظيم لابن كثير ٣/٢٠٣ ط . دار الشعب تحقيق د . محمد إبراهيم البنا ومحمد أحمد عاشور وعبد العزيز غنيم .  
( ٤ ) سورة المائدة آية : ٨٣  
( ٥ ) سورة المائدة آية : ٤٩

على التخصيص ، فيكون خطابا للمسلمين جميعا باقامة الحكم بما أنزل الله الى يوم القيامة ، ولا يعني اقامة الحكم والسلطان الا اقامة الامامه لأن ذلك من وظائفها ولا يمكن القيام به على الوجه الأكمل الا عن طريقها ، فتكون جميع الآيات الآمرة بالحكم بما أنزل الله دليلا على وجوب نصب امام يتولى ذلك . . . والله أعلم .

( ٣ ) ومن الأدلة أيضا قول الله تبارك وتعالى ( لقد أرسلنا رسلنا بالبينات ، وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط ، وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد ومنافع للناس وليعلم الله من ينصره ورسله بالغيب ان الله قوى عزيز ) ( ١ ) .

فمهمة الرسل عليهم الصلاة والسلام ومن أتى بعدهم من أتباعهم أن يقيموا العدل بين الناس على وفق ما في الكتاب المنزل وأن ينصروا ذلك بالقوة ، وهذا لا يتأتى لأتباع الرسل الا بتدبير امام يقيم فيهم العدل وينظم جيوشهم المناصرة ، ولهذا يقول شيخ الاسلام ابن تيميه رحمه الله ( فالدين الحق لا بد فيه من الكتاب الهادي والسيف الناصر . . . فالكتاب يبين ما أمر الله به وما نهى عنه ، والسيف ينصر ذلك ويؤيده ) ( ٢ ) .

( ٤ ) ومن الأدلة القرآنية أيضا جميع آيات الحدود والقصاص وضوحها من الأحكام التي يلزم القيام بها وجود الامام ، فالواقع أن جميع الآيات القرآنية التي نزلت بتشريع حكم من الأحكام التي تتعلق بموضوع الامامة وشؤونها جاءت على أساس أن قيام الامامة الشرعية والقيادة العامة في المجتمع الشرعي شيء مفروض من اثباته ولا نقاش في لزومه وذلك لأن الأحكام المشار اليها من

( ١ ) سورة الحديد آية : ٢٥

( ٢ ) منهاج السنه النبويه في نقض كلام الشيعة والقدرية لشيخ الاسلام ابن تيميه ( ١ / ١٤٢ ) ن . دار الكتب العلميه بيروت وسهامه كتاب بيان موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول للمؤلف نفسه .

الأمر التي يتوقف أمثالها وتنفيذها على وجود الإمام لأنها من مسؤولياته ووظائفه ، فتشريع مثل هذه الأحكام يلزمه مسبقا المفروعية من تشريع حكيم لزوم الإمام وقيام الدولة الإسلامية في المجتمع المسلم ، وهذا ينهينا إلى أن لزوم الإمامة وأقامة الدولة في المجتمع الإسلامي من بداهيات وضروريات الشريعة الإسلامية .

ثانيا : الأدلة من السنة :

١ - الأدلة من السنة القولية :

روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أحاديث كثيرة فيها دلالة على وجوب نصب الإمام ومن هذه الأدلة ما يلي :-

(١) ما رواه عبد الله بن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ( من مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية ) (١) أي بيعة الإمام وهذا واضح الدلالة على وجوب نصب الإمام لأنه إذا كانت البيعة واجبة في حق المسلم ، والبيعة لا تكون إلا لإمام فنصب الإمام واجب .

(٢) ومنها ما رواه أبو سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ( إذا خرج ثلاثة في سفر فليؤمروا أحدهم ) ومثله عن أبي هريرة وعن عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا يحل لثلاثة يكونون بخلافة من الأرض : إلا أمروا أحدهم ) (٢) قال شيخ الإسلام

(١) رواه مسلم ك : الإمارة ب : وجوب الوفاء ببيعة الخلفاء ح : ١٨٥١ (٣/١٤٧٨)

(٢) الحديث رواه أبو داود ك : الجهاد ب : ٨٧ (عون ٢٦٧/٧) وأحمد

١٧٢/٢ وأخرجه البزار من حديث عمر بن الخطاب بسند صحيح وأخرجه أيضا بسند صحيح من حديث ابن عمر مرفوعا بلفظ ( إذا كانوا ثلاثة في سفر فليؤمروا أحدهم ) وأخرجه بهذا اللفظ الطبراني من حديث ابن مسعود =

ابن تيمية رحمه الله : ( فإذا كان قد أوجب في أقل الجماعات  
وأقصر الا جماعات ، أن يبلى أحد هم كان هذا تشبيها على  
وجوب ذلك فيما هو أكثر من ذلك ) ( ١ ) .

( ٢ ) ومنها الحديث الذي رواه أبو أمامة الباهلي عن النبي - صلى  
الله عليه وسلم - أنه قال : ( لينقض عرى الاسلام عروة عسروه ،  
فكلما انتقضت عروة تشبهت الناس بالتي تليها ، وأولهن نقفا  
الحكم ، وآخرهن الصلاة ) ( ٢ ) . قال الاستاذ عبد الكريم  
زيدان ( والمقصود بالحكم ، الحكم على النهج الاسلامي ،  
ويدخل فيه بالضرورة وجود الخليفة الذي يقوم بهذا الحكم ،  
ونقصه يعني التخلي عنه وعدم الالتزام به ، وقد قرن بنقض الصلاة  
وهي واجبة ، فدل على وجوبه ) ( ٣ ) .

باسناد صحيح ، وهذه الأحاديث يذهب بعضها لبعض وقد سكت أبو داود  
والمندري عن حديث أبي سعيد وأبي هريرة ، وكلاهما رجالهما رجال  
الصحيح الا علي بن بحر وهو ثقة قال في الخلاصة ( وثقه ابن معين  
ولم يذكر فيه قاذبا ) انظر نيل الأوطا ٢٨٨ / ٨ والروض النضير للسياني  
( التمه ) ٢٣ / ٥ وقد صححه ناصر الدين الألباني في ارواء الغليل  
ج : ٢٤٥٤ ( ١٠٦ / ٨ ) والاستاذ أحمد شاكر في تخريجه للمسند ج : ٦٦٤٧  
( ١٣٣ / ١٠ ) .

( ١ ) الحسبه لشيخ الاسلام ابن تيمية ص ١١ ط . أولى ١٩٧٦ م ن . دار الشعب  
تحقيق صلاح غرام .

( ٢ ) رواه الامام أحمد ( ٢٥١ / ٥ ) وابن حبان في صحيحه ج : ٢٥٧ ص ٨٧ والحاكم  
في المستدرک ( ٩٢ / ٤ ) عن أبي أمامة رصحه ناصر الدين الألباني ( انظر صحيح  
الجامع الصغير ج : ٤٩٥١ ( ١٥ / ٥ ) .

( ٣ ) أصل الدعوى لعبد الكريم زيدان ص ١٩٥ ط . ثالثه ١٣٩٦ ن . مكتبة المنار  
الاسلاميه .



(٤) ومنها أيضا الحديث المشهور في انسنة عن المراضين سارية  
عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال - من حديث طويل -  
( أنه من يعشركم فسيرى اختلافا كثيرا ، فليكن بسنتي وسنة  
الخلفاء الراشدين المهديين تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ  
وأيامكم ومحدثات الأمور فإن كل بدعة ضلالة ) (١) .

وقد تواتر عن الصحابة رضوان الله عليهم أنهم بايعوا أبا بكر  
رضي الله عنه بالخلافة بعد لحاق النبي صلى الله عليه وسلم  
بالرفيق الأعلى ، ثم استألف أبو بكر عمر رضي الله تعالى  
عنهما ثم استخلف عمر أده السبعة الذين اختاروا عثمان رضي  
الله عنه ثم بعد استشهاد أبي بكر عليا بالخلافة فهذه سنتهم  
رضي الله عنهم في الخلافة ، وعدم التهاون في منصبها فوجب  
الاقتداء بهم في ذلك بأمر النبي صلى الله عليه وسلم .

الى غير ذلك من الأحاديث الدالة على وجوب طاعة الحكام  
فيما لا معصية فيه ، وأحاديث البيعة ، والأمر بالوفاء بهما  
للأول فالأول ، وحرمة الخروج على أئمة المسلمين والحث على  
ضرب عتق من جاء ينازع الامام الحق ، والتي سترد ان شاء الله  
في ثنايا البحث . كل هذه الأحاديث تقتضي وجود الامام المسلم  
فدل ذلك على وجوب نصبه . والله أعلم .

---

(١) رواه الترمذي في ك : العلم ب : ١٦ : ح : ٢٦٧٦ (٤٤/٥) وقال حسن  
صحيح وأبو داود في ك : السنن ب : ٥ : (عون ٣٥٩/١٢) وابن ماجه  
في المقدمة ب : ٦ : ح : ٤٢ (١٥/١) وأحمد ١٢٦/٤ والدارمي  
في المقدمة ب : ٦ : قال أبو نعيم : هو حديث جيد من صحيح الشاميين  
انظر جامع العلوم والحكم ص ٢٤٣ .

ب - من السنة الفعليه :

ان الرسل صلى الله عليه وسلم أقام أول حكومة اسلامية في المدينة المنورة ، وصار صلى الله عليه وسلم أول امام لتلك الحكومة ، فبعد أن هيا الله لهذا الدين من ينصره ورسوله بدأ صلى الله عليه وسلم في تشييد أركانها ، فأصلح ما بين الأوس والخزرج من مشاكل وحروب طاحنة قديمة ثم آخى بين الأنصار والمهاجرين ، ونظم الجيوش المجاهدة لنشر هذا الدين والدود عن حماه ، وقد أرسل الرسل والدعوات الى ملوك الدول المجاورة يدعوهم الى الاسلام وعقد الاتفاقات والمعاهدات مع اليهود وغيرهم ، وأبان أحكام الأسرى وما يتعلق بهم ، وأحكام الحرب وأهل الذمة ، وقام بتدبير بيت مال المسلمين وتوزيعه كما أمر الله عز وجل ، وعين الأمراء والقضاة لتدبير شؤون المسلمين ، وأقام الحدود الشرعية والعقوبات ... الى غير ذلك من مظاهر الدولة ووظائف الامامه . يقول الامام الشاطبي رحمه الله : ( ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يمض حتى أتى ببيان جميع ما يحتاج اليه من أمر الدين والدنيا وهذا لا مخالف عليه من أهل السنة ) ( ١ ) .

ومن المعلوم أن قيام هذه الدولة وزعامته صلى الله عليه وسلم لها لم يكن هدفا له في حد ذاته ، وإنما هو من مستلزمات هذا الدين الذي لا يتم الا به ، كيف وقد عرضت عليه قريش من أول وهلة التملك عليها من دون تعب ولا جهاد ، وإنما بترك سب آلهم ، فرفض ذلك رفضا ( ٢ ) باتا . وإنما كان هدفه الوحيد صلى الله عليه وسلم

( ١ ) الاعتصام للامام ابي اسحاق ابراهيم بن موسى الشاطبي ٤٩/١ ط . بدون ن .

المكتبة التجارية الكبرى - مصر .

( ٢ ) سيرة ابن هشام ٢٩٣/١ ط . الثانيه ١٣٢٥ هـ ن . مصطفى الباي الحلبى

مصر . تحقيق : مصطفى السقا وابراهيم ابيارى وعبدالحفيظ شلبى .

القيام بتبليغ هذه الرسالة وخطها إلى الناس ، واتخاذ كافة الوسائل المؤدية إلى ذلك ومن هذه الوسائل قيام الدولة الإسلامية ، فهي واجبة لهذا الغرض ، ولأنها من مستلزمات هذا الدين .

يقول الاستاذ عبدالقادر عوده رحمه الله : ( فالرسول صلى الله عليه وسلم كون من المسلمين وحدة سياسية ، والف منهم جميعا دولة واحدة كان هو رئيسها وامامها الأعظم وكان له وظيفتان : الأولى : التبليغ عن الله .

والثانية : القيام على أمر الله وتوجيه سياسة الدولة في حدود الاسلام وقد انتهى عهد التبليغ بوفاة الرسول صلى الله عليه وسلم وانقطاع الوحي وإذا لم يكن بالناس حاجة إلى التبليغ ( ١ ) بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم لوجود القرآن والسنة ، فانهم في أشد الحاجة إلى من يقوم على القرآن والسنة ويؤسسونهم في حدود الاسلام بعد أن كون الرسول صلى الله عليه وسلم ... منهم وحدة سياسية ، واستن لهم رئاسة الدولة وامامة المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها ، بل ان التأسى بالرسول صلى الله عليه وسلم واتباع سنته يقتضي من المسلمين جميعا أن يكونوا من أنفسهم وحدة سياسية واحدة ، وأن يقيموا لهم دولة واحدة تجمعهم وأن يقيموا على رأسها من يخلف الرسول صلى الله عليه وسلم في اقامة الدين وتوجيه سياسة الدولة توجيها اسلاميا خالصا ( ٢ ) .

فالمقصود أن فعل النبي صلى الله عليه وسلم في تولية زعامة الدولة الإسلامية الأولى دليل على وجوب الامامة ، حيث أن النبي صلى

( ١ ) أي تبليغ شرع جديد ، أما تبليغ القرآن والسنة فهذا واجب على علماء الأمة اتفاقا .

( ٢ ) الاسلام وأوضاعها السياسية للاستاذ عبدالقادر عوده ص ١٢٧ ط ٠ مؤسسة

الله عليه وسلم - كان مبينا للأحكام الشرعية بقوله وفعله وإقراره وفعله  
 صلى الله عليه وسلم يقتضي الوجوب (١) إذا لم يكن مختصا به صلى  
 الله عليه وسلم ولا جبليا ولا مشردا بين الجبلي وغيره ، ولا بيانا لمجمل  
 كقطع يد السارق ونحوه لقوله تعالى ( فآمنوا بالله ورسوله النبي الأمي  
 الذي يؤمن بالله وكلماته واتبعوه لعلكم تهتدون ) (٢) . ولقوله تعالى :  
 ( وما آتاكم الرسول فخذوه ، وما نهاكم عنه فانتهوا . . . الآية ) (٣)  
 ولقوله عز من قائل كريما ( فلما قضى زيد منها وطرا زوجنا بها لكبي  
 لا يكون على المؤمنين حرج في أزواج أدعيائهم إذا قضوا منهن  
 وطرا . . . الآية ) (٤) قال ابن النجار : ( فلو لا الوجوب لما رفع  
 تزويجه الحرج عن المؤمنين في أزواج أدعيائهم ) (٥) .

### ثالثا : الإجماع :

ومن أهم الأدلة الدالة على وجوب الإمامة - الإجماع على ذلك من قبل  
 الأمة ، وأول ذلك إجماع الصحابة رضوان الله عليهم على تعيين خليفة للنبي  
 صلى الله عليه وسلم بعد وفاته بل حتى قبل دفن ، وتجهيزه (٦) .

- 
- (١) على خلاف بين علماء الأصول لكن هذا هو الراجح لقوة الدليل انظر تفصيل  
 المسألة في شرح الكوكب المنير لابن النجار الحنبلي ١٨٩/٢ مشورات مركز  
 البحث العلمي بجامعة أم القرى تحقيق د . محمد الزحيلي ود . نزيه حماد .
  - (٢) سورة الأعراف آية ١٥٨ .
  - (٣) " التنبؤ " ٦٣ .
  - (٤) " الاحزاب " ٣٧ .
  - (٥) شرح الكوكب المنير ١٩٠/٢ .
  - (٦) كانت وفاته عليه الصلاة والسلام يوم الاثنين بعد أن زاعت الشمس لاثنتي عشرة  
 خلت من ربيع الأول وكان دفنه - كما يقول ابن هشام - من وسط الليل ليلة  
 الأربعاء انظر سيرة ابن هشام ٦٦٤/٤ وانظر سبل السلام (١١١/٢) ن . دار الفكر .

وقد ورد في ذلك عدة روايات منها دارواء البخاري في صحيحه عن عائشة رضي الله تعالى عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مات ، وأبو بكر بالسنح ( ١ ) قال اسماعيل يعني بالعالية - فقام عمر يقول والله ما مات رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قالت : وقال عمر : والله ما كان يقح في نفسي إلا ذاك وليبعثه الله فليقطعن أيدي رجال وأرجلهم ، فجاء أبو بكر فكشف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقبله فقال : بأبي أنت وأمي طبت حيا ربيتا ، والذي نفسي بيده ، لا يذيقك الله الموتين أبدا ، ثم خرج فقال : أيها الناس على رسلك ، فلما تكلم أبو بكر جلس عمر ، فحمد الله أبو بكر وأثنى عليه وقال : ألا من كان يعبد محمدا صلى الله عليه وسلم فان محمدا قد مات . ومن كان عبد الله فان الله حي لا يموت وقال : ( انك ميت وانهم ميتون ) ( ٢ ) وقال : ( وما محمد الا رسول قد خلت من قبله الرسل ، أفان مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم ، ومن ينقلب على عقبيه فلن يضر الله شيئا وسيجزي الله الشاكرين ) ( ٣ ) . قال : فشج الناس ييكون قال : واجتمعت الأنصار الى سعد بن عباد في سقيفة بني ساعدة فقالوا منا أمير ومنكم أمير ، فذهب اليهم أبو بكر وعمر وأبو عبيد ، ابن الجراح ، فذهب عمر يتكلم ، فأُسكته أبو بكر ، وكان عمر يقول : ( والله ما أردت بذلك الا أني قد هيات كلاما قد أعجبني خشيت ألا يبلغه أبو بكر ) ثم تكلم أبو بكر ، فتكلم أبلغ الناس ، فقال في كلامه : نحن الأمراء وأنتم الوزراء ، فقال حباب بن المنذر : والله لانفعل منا أمير ومنكم أمير ، فقال أبو بكر : لا ولكنا الأمراء وأنتم الوزراء ، هم أوسط العرب دارا وأعزهم أنسابا فبايعوا عمر أو أبا عبيده ، فقال عمر : بلى نبايعك أنت ، فانت سيدنا وخيرنا وأحبنا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخذ عمر بيده فبايعه وبايعه الناس ( ٤ ) .

( ١ ) السنح : قيل بتسكين النون وقيل بضمها : منازل بني الحارث من الخزرج

بالعوالي بينه وبين المسجد النبوي ميل ( فتح الباري ٢٩ / ٧ ) .

( ٢ ) سورة الزمر آية : ٣٠

( ٣ ) سورة آل عمران آية : ١٤٤

( ٤ ) رواء البخاري ك : مناقب الصحابة ، ب : ( ٥ ) قول النبي صلى الله عليه وسلم

لو كنت متخذنا خليلا . . . ( فتح الباري ١٩ / ٧ ) .

وهذا يتبين أنه قد ثبت أن الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين بمجرد أن بلغهم نبأ وفاة النبي صلى الله عليه وسلم بادروا إلى عقد اجتماع السقيفة الذي ضم كبار المهاجرين والأنصار ، وتركوا أهم الأمور لديهم ذلك الوقت وهو تجهيز الرسل صلى الله عليه وسلم وتشيعه (١) ، وراحوا يتداولون ويتشاورون في أمر الخلافة ، وهم وإن اختلفوا أهل الأمر حول الشخص الذي ينبغي أن يبايع فأنهم أجمعوا على وجوب وجود امام ، ولم يقل أحد أبدا لا حاجة لنا إلى ذلك . وقد وافق بنية الصحابة الذين لم يكونوا حاضرين على ما أقره المجتمعون من قبل عهد ما جرت البيعة في المسجد في اليوم التالي . وفي هذا يقول القرطبي رحمه الله تعالى : ( أجمعت الصحابة بعد اختلاف وقع بين المهاجرين والأنصار في سقيفة بني ساعدة في التعمين حتى قالت الأنصار : منا أمير ومنكم أمير . . . ) قال : ( فلو كان فرض الإمامة غير واجب لافي قريش ولا في غيرهم لما ساءت هذه المناظرة والمحاورة عليها — يقصد ما جرى بينهم من نقاش في مسألة التعمين — ولقال قائل ( أنها ليست راجية لافي قريش ولا في غيرهم فما لتنازعكم وجه ، ولا فائدة في أمر ليس بواجب ) (٢) .

- (١) في تقدمهم اختيار الخليفة وبإيادته قبل تجهيز النبي صلى الله عليه وسلم دلالة على أن ذلك من أهم الواجبات ، والا لما ساءت تقديمه على دفن الرسول صلى الله عليه وسلم خصوصا وقد أمر بالأسراع في دفن الجنازة كما في الحديث عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ( اسرعوا بالجنازة فان تلك سالحة فخير تقدمونها إليه ، وإن يك سوى ذلك ، فشر تضمنه عن رقابكم ) متفق عليه رواه البخاري واللفظ له ك : الجنائز : ب : ٥١ السرعة بالجنازة ( فتح الباري ٣ / ١٨٣ ) ومسلم في ك : الجنائز ب : الاسراع بالجنائز ج : ٩٤٤ ( ٢ / ٦٥٢ ) وهذا وإن كان الظاهر منه الاسراع في المشي ولكنه عام وقد روى أبو داود أن طلحة بن البراء مرض فأتاه النبي صلى الله عليه وسلم يعود عوده فقال : اني لا أرى طلحة قد حدث فيه الموت فأذنوني به وعجلوا ، فانه لا ينبغي لجيفة مسلم أن تحبس بين ظهرائي أهله ( ك : الجنائز ب : تعجيل الجنازة وكراهية حبسها ) لكنه ضعيف انظر عن المعبود ( ٨ / ٤٣٥ - ٤٣٦ ) .
- (٢) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ( ١ / ٢٦٤ ) ط . ثالثه ١٣٨٦ هـ . دار القلم .

ويقول الشهرستاني : ( ولما قرئت وفاة أبي بكر فقال : ثاوروا في هذا الأمر ثم وصف عمر بصفاته وعهد إليه واستقر الأمر عليه ، وما دار في قلبه ولا في قلب أحد أنه يجوز خلوا الأرض من أمام ، ولما قرئت وفاة عمر جعل الأمر شـورى بين ستة ، وكان الاتفاق على عثمان رضي الله عنه ، وبعد ذلك الاتفاق على علي رضي الله عنه فدل ذلك كله على أن الصحابة رضوان الله عليهم ، وهم الصدر الأول كانوا على بكرة أبيهم متفقين على أنه لا بد من إمام مع ( ٠٠٠ ) ثم يقول : ( فذلك الإجماع على هذا الوجه دليل قاطع على وجوب الإمامة ) ( ١ ) .

ويقول الهيثمي : ( اعلم أيضا أن الصحابة رضوان الله عليهم أجمعوا على أن نصب الإمام بعد انقراض زمن النبوة واجب ، بل جعلوه أهم الواجبات حيث اشتغلوا به عن دفن رسول الله صلى الله عليه وسلم ) ( ٢ ) .

وقد نقل هذا الإجماع طائفة من العلماء ، منهم الماوردي حيث قال : ( وعقدها أي الإمامة لمن يقوم بها واجب بالإجماع ، وإن شذ عنهم الأصم ) ( ٣ ) . ويقول النووي ( وأجمعوا على أنه يجب على المسلمين نصب خليفه ( ٠٠٠ ) ( ٤ ) ) ويقول ابن خلدون : ( نصب الإمام واجب ، وقد عرف وجوبه في الشرح بإجماع الصحابة والتابعين لأن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عند وفاته بادروا إلى بيعة أبي بكر رضي الله عنه وتسليم النظر إليه في أمورهم ، وكذا في كل عصر من الأعصار ، واستقر ذلك اجتمعا دالا على وجوب نصب الإمام ) ( ٥ ) .

وقد سبق كلام ابن حزم في اتفاق الأمة على ذلك ولم يخالف إلا من لا يمتد بمخالفتهم ( ٦ ) .

- ( ١ ) نهاية الأقدام في علم الكلام للشهرستاني ص ٤٨٠ ط بدون ن . مكتبة المثنى ببغداد .
- ( ٢ ) الصواعق المحرقة في الرد على أهل البدع والزندقة لأحمد بن حجر الهيثمي ص ٧ ط ثانيه ١٣٨٥ هـ ن . مكتبة القاهرة ، مصر .
- ( ٣ ) الأحكام السلطانية للماوردي ص ٥
- ( ٤ ) شرح النووي على صحيح مسلم ٢٠٥ / ١٢ ط بدون ن . المطبعة المصرية ومكتبتها
- ( ٥ ) المقدمة ص ١٩١ .
- ( ٦ ) انظر ص ١ من هذا الفصل .

رأيها : القاعدة الشرعية ( ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب ) .

ومن الأدلة على وجوب الإمامة القاعدة الشرعية القائلة بأن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب ، وقد علم أن الله سبحانه وتعالى أمر بأمر ليس في مقدور آحاد الناس القيام بها ، ومن هذه الأمور إقامة الحدود وتجهيز الجيوش المجاهدة لنشر الاسلام وإعلاء كلمة الله وحماية الزكاة وصرفها في مصارفها المحددة ، وسد الثغور وحفظ حوزة المسلمين ونشر العدل ودفع الظلم وقطع المنازعات الواقعة بين العباد . . الى غير ذلك من الواجبات التي لا يستطيع أفراد الناس القيام بها ، وإنما لابد من إيجاد سلطة وقوة لها حق الطاعة على الأفراد ، تقوم بتنفيذ هذه الواجبات ، وهذه السلطة هي الإمامة .

فبناءً على ذلك يجب تعيين امام يخضع له ويطاع ويكون له حق التصرف في تدبير الأمور حتى يتأتى له القيام بهذه الواجبات ، وفي هذا يقول أمير المؤمنين علي بن ابي طالب رضي الله تعالى عنه ( لا بد للناس من ائمة مبررة كانت أو فاجرة ، قالوا يا أمير المؤمنين هذه البررة قد عرفناها ، فما بال الظجرة ؟ قال : يقيم بها الحدود ، وتأمين بها السبل ويجاهد بها العدو ، ويقسم بها الفيء ) ( ١ ) .

ويقول شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله : ( يجب أن يعرف أن ولاية أمر الناس من أعظم واجبات الدين ، بل لا قيام للدين الا بها ، فان بني آدم لا تتم مصلحتهم الا بالاجتماع لحاجة بعضهم الى بعض ) ( ٢ ) ويقول معللاً ذلك : ( لأن الله أوجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ولا يتم ذلك الا بقوة وإمارة ، وكذلك سائر ما أوجبه من الجهاد والعدل وإقامة الحج والجمع والأعياد ونصر المظلوم وإقامة الحدود لا تتم الا بالقوة والإمارة ) ( ٣ ) .

( ١ ) منهاج السنه ١/ ١٤٦ + والسياسة الشرعية ص ٦٣ ط ٠ رابعه ١٩٦٩ م ن ٠ دار الكتاب العربي وغزاه صاحب كنز العمال الى البيهقي في شعب الايمان انظر

( ٧٥١ / ٥ ) ح : ١٤٢٨٦٠

( ٢ ) السياسة الشرعية لابن تيمية ص ١٦١

( ٣ ) نفس المرجع ص ١٦٢



ويقول ابن حزم ( وقد علمنا بضرورة العقل ومديته أن قيام الناس بما أوجبه الله من الأحكام عليهم في الأموال ، والجنايات ، والدماء ، والنكاح ، والطلاق ، وسائر الأحكام كلها ، ومنع الظالم ، وانصاف المظلوم ، وأخذ القصاص على تباعد أقطارهم وشواغلهم ، واختلاف آرائهم ، وامتناع من تحرى في كل ذلك ممتنع غير ممكن . . ) الى أن قال : ( . . . وهذا الذي لا بد منه ضرورة ، وهذا مشاهد في البلاد التي لا رئيس لها ، فانه لا يقام هناك حكم حق ، ولا حد حتى قد ذهب الدين فـي أكثرها ، فلا تصح إقامة الدين الا بالسناد الى واحد أو أكثر . . . ) (١) .

خامسا : دفع أضرار الفوضى :

كما أن من الأدلة على وجوب الامامة دفع أضرار الفوضى ، لأن في عدم اتخاذ امام معين من الأئمة والفوضى ما لا يعلمه الا الله ، ودفع الضرر وحماية الضرورية الخمس - الدين ، والنفس ، والعرض ، والمال ، والنسل - واجب شرعا ، ومن مقاصد الشريعة حفظها ، وهذا لا يتم الا باقامة امام للمسلمين ، فدل على وجوبه ، قال الامام أحمد رحمه الله في رواية محمد بن عوف بن سفيان الحمصي (٢) : ( الفتنه اذا لم يكن امام يقوم بأمر الناس ) (٣) .

ويقول ابن المبارك رحمه الله :

ان الجماعة حبل الله فاعتصموا \*\*\* بصروته الوثقى ليزدانا

كم يدفع الله بالسلطان مظلمة \*\*\* في ديننا رحمة منه وديانا  
لولا الخليفة لم تأمن لنا سبل \*\*\* وكان أضعفنا نهبا لأقوانا (٤)

(١) الفصل في الملل والنحل ٤ / ٨٦

(٢) أبو جعفر محمد بن عوف بن سفيان الطائي الحمصي قال عنه الخلال : انه حافظ

امام في زمانه معروف بالتقدم في العلم والمعرفة على أصحابه سمع من ابي المغيرة وأهل الشام والعراق وكان أحمد بن حنبل يعرفه ذلك ويسأله عن الرجال من أهل بلده توفي سنة (٢٧٢هـ) عن شذرات الذهب ٢ / ١٦٣ ، وطبقات الحنابلة

١ / ٣١٠ .

(٣) الأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ١٩ والمسند من مسائل الامام أحمد للخلال

مخطوط ورقة ١ وطبقات الحنابلة ١ / ٣١١ بلفظ ( بأمر المسلمين ) .

(٤) انظر الحلية لابي نعيم ٨ / ١٦٤ ط ١٣٩٤ هـ ن مطبعة السعادة القاهرة

وانظر بدائع السلك ١ / ١٠٨

ويقول ابو حامد الغزالي رحمه الله : ( ان الدنيا والامن على الانفس والاموال لا ينتظم الا بسلطان مطاع فتشهد له مشاهدة اوقات الفتن بموت السلاطين والائمة ، وان ذلك لو دام ولم يتدارك بنصب سلطان اخر مطاع دام الهوى وهم الشيف وشمل القحط وهلكت المواشى ومطلت الصناعات ، وكان كل من غلب سلب ، ولم يتفرغ احد للعبادة والعلم ان بقى حيا ، والاكثر يهلكون تحت ظلال السيوف ، ولهذا قيل الدين والسلطان توأمان ، ولهذا قيل الدين لمن والسلطان حارس وما لا حارس له فمهدوم وما لا حارس له فضايع (١) ، وعلى الجملة لا يتماهى العاقل فى ان الخلق على اختلاف طبقاتهم ، وما هم عليه من تشتت الالهواء ، وتباين الاراء لو خلوا وشانهم ، ولو لم يكن لهم راي مطاع يجمع شتاتهم لهلكوا من عند اخرهم ، وهذا داء لاعلاج له الا بسلطان قاهر مطاع يجمع شتات الاراء ، فبان ان السلطان ضرورى فى نظام الدين ونظام الدنيا ، ونظام الدنيا ضرورى فى نظام الدين ونظام الدين ضرورى فى الفوز بسعادة الآخرة ، وهو مقصود الانبياء قطعا ، فكان وجوب الامام ضرورىات الشرع الذى لا سبيل الى تركه فاعلم ذلك " (٢) ١٠ هـ .

قلت : وخير دليل على ذلك : الواقع المرير الذى تعيشه الامة الاسلامية اليوم فله فيه دلالة قاطعة على انه لن تقوم للاسلام قائمة الا بالرجوع الى الله ثم السعى الى اقامة الخلافة الاسلامية التى ما فتئ اعداء الاسلام ينفخون فى جناباتها حتى قوضوها وصار لهم ما ارادوا ، فبعد ان ابعدت الخلافة الاسلامية ، ومحق الاسلام عن قيادة الامة عطلت الحدود ، وانتهكت الاعراض والحرما ، وهطلت راية الجهاد ، وقسمت بلاد المسلمين الى دويلات متناحرة يضرب بعضها رقاب بعض . وسلبت خيرات المسلمين من اراضيهم ، وتكالبت عليهم الامم الكافرة من كل حذب وصوب ( وما الذل الذى يخيم على المسلمين فيجعلهم يعيشون على هامش العالم وفى ذيل الامم ومؤخرة التاريخ الا قعود المسلمين عن العمل لاقامة الخلافة وعدم مبادرتهم الى نصب خليفة لهم

(١) ينسب هذا القول الى امير المؤمنين على بن ابي طالب رضى الله تعالى عنه . انظر الاداب الشرعية لابن مفلح الحنبلى (٢٠٠/١) ط ١٩٧٢ م . دار العلم للجميع .  
(٢) الاقتصاد فى الاعتقاد للغزالي ص ١٩٩ ط ١٠٩٣ هـ . مكتبة الجندى بمصر .

التزام بالحكم الشرعي الذي أصبح معلوما من الدين بالضرورة كالصلاة والصيام والحج ،  
فالقعود عن العمل لاستئناف الحياة الإسلامية معصية من أكبر المعاصي ، لذلك  
كان نصب خليفة لهذه الأمة فرضا لازما لتطبيق الأحكام على المسلمين وحمل الدعوة  
الإسلامية إلى جميع أنحاء العالم (١) . لذلك فلا خلاص لهذه الأمة مما هي فيه  
اليوم من النذل والهوان إلا بالانابة إلى الله ، ثم إقامة حكم الله على هذه الأرض وفق  
ما ارتضى لها ربها عز وجل .

سادسا : الامامة من الأمور التي تقتضيها فطرته وعادات الناس :

ومن الأدلة أيضا أن النزوع إلى تنصيب رئيس للجماعة أمر فطري جبل الله  
الخلق عليه ، حيث أن الإنسان مدني بالطبع - كما يقال - فهو لا يستطيع أن  
يعيش بمفرده وحيدا مستقلا عن أخيه الإنسان الآخر ، بل لابد أن يعيش مع الناس  
حتى تستقيم أمور حياته ، وتحقق مصالحه ، ونتيجة لمخالطة الناس الآخرين قد  
تتعارض مصالحهم مع مصالحه ، ويحدث الاحتكاك بينه وبينهم ويحصل التنازع ، فلا بد  
من أمير يختصم إليه الناس ويرتضونه ليحكم في منازعاتهم وخصوماتهم ، ومن هنا كان  
تنصيب الامام أمرا ضروريا للمحافظة على حقوق الناس ، وضمان استقرار الحياة ، وفي  
هذا يقول شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله : ( كل بني آدم لا تتم صلاحهم لأفسى  
الدنيا ولا في الآخرة إلا بالاجتماع والتناصر ، فالتعاون والتناصر على جلب منافعهم ،  
والتناصر لدفع مضارهم ، ولهذا يقال : الإنسان مدني بالطبع ، فإذا جمعوا فلا بد  
لهم من أمور يفعلونها يجتلبون بها المصلحة ، وأمور يجتنبونها لما فيها من المفسد ،  
ويكونون مطيعين للأمر بتلك المقاصد وللناهي عن تلك المفاصد ، فجميع بني آدم لابد  
لهم من طاعة أمر ونه ، فمن لم يكن من أهل الكتب الإلهية ، ولا من أهل دين فانهم  
يطيعون ملوكهم فيما يرون أنه يعود بمصالح دنياهم مهيبين تارة ومخطئين أخرى (٢) ١٠ هـ

(١) قواعد نظام الحكم في الاسلام د . محمود عبد المجيد الخالدي ص ٢٤٨ ط ٠ ١  
١٤٠٠ هـ ن . دار البحوث العلمية .

(٢) الحسبه لشيخ الاسلام ابن تيمية ص ٨ .

والسلطة المسيرة للمجتمع هذه هي إحدى الأركان المكونة لأي مجتمع

كان (١) ، فلا يمكن أن يقوم أي مجتمع ما لم تشمل أركانه .

وقد يما قال الشاعر صلاه بن عمر بن مالك الأقفه الأودي (٢) :

لا يصلح الناس فوضى لا سراة لهم \*\*\* ولا سراة اذا جهالهم سادوا

وقال قبل هذا البيت :

والبيت لا يبتنى الا له عمدا \*\*\* ولا عماد اذا لم ترس أوتاد

فان تجمع أوتاد وأعمدة \*\*\* يوما ، فقد بلغوا الأمر الذي كادوا

والنزوع الى اتباع قائد معين ليس مما فطر الله عليه بني الانسان فحسب ،

بل يشاركون في ذلك بعض الحيوانات وحتى العشرات ، فانت ترى الابل تكون عادة

تابعة لقائد ها " الجمل الفحل " تتبعه حيث سار ، ولذلك لا يهتم راعي الابل الا

بتوجيه هذا القائد ، ومن ثم تتبعه البقية ، أما الحشرات فلا أدل من بروز تلك

الفطرية منها عند النحل الذي يتخذ له ( ملك ) ( ٣ ) من سلالة معينة يقوم بحمايتها

وتوفير ما يحتاجه ويتبعه حيث كان . فما بالك بالانسان الذي ضحه الله العقل

وجعله يدرك الخطأ من الصواب ، ويعرف ما ينفعه مما يضره .

(١) فالمجتمع مكون من أفراد وصلا تاجتماعيه يحدد ها المعروف وقوانين مرسومه

وأنظمة متبعه وسلطة تسير أمور المجتمع ، وفوق هذا كله وأهم من هذا كله شعور بالانتماء الى هيئة واحدة وجماعة واحدة وعقيدة يشترك جميع الأفراد في احترامها والحفاظ عليها )

المجتمع الاسلامي لا محمد أمين المصري ص ٧ ط ٠ أولى ٤٠٠ هـ . ن : دار الارقم

(٢) انظر ديوان الأقفه الأودي ضمن مجموعة : الطرائف الأدبية ص ١٠ للميضى ن :

دار الكتب العلمية ط : بدون

(٣) انظر شفاء المليل لابن القيم ص ١٤٥ ط ٠ ثانيه ن : دار التراث تاريخ : بدون

## مناقشة الآراء المخالفة

=====

ما سبق يتبين أن أهل السنة والجماعة وروافقهم أكثر المعتزلة يذهبون إلى وجوب الإمامة شرعا - على خلاف في الأدلة التي استنبطوا منها هذا الحكم الشرعي - وتبين لنا أنها ثابتة وواجبة بالكتاب والسنة والاجماع والقواعد الشرعية كما سبق . ولم يشذ عن هذا إلا شذوذة قليلة من المعتزلة والشيعة وهم على آراء مختلفة كما سيأتي !

أولا : فذهب من أوجبها عقلا لا شرعا وهم فريقان :

- أحدهما : أوجبها على الناس ! وينسب هذا القول إلى معتزلة بغداد ( ١ ) والجاحظ ( ٢ ) من معتزلة البصرة ( ٣ ) ، ومن أقوى أدلتهم على ذلك هو : ( أن أصل دفع المضره واجب بحكم العقل قطعا ، وكذلك المضره المظنونه يجب دفعها عقلا ، وذلك لأن الجزئيات المظنونه المندرجه تحت أصل قطعي الحكم ، يجب اندراجها في ذلك الحكم قطعا ) ( ٤ ) .
- والرد على هؤلاء نقول : كون هذا الدليل عقلي لا شرعي غير مسلم ، وقد استدل أهل السنة بهذا الدليل على وجوب الإمامة شرعا ، لأن وجوب دفع الضرر ثابت بالشرع فقد قال عز وجل ( ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة الآية ) ( ٥ )

( ١ ) شرح نهج البلاغه لابن أبي الحديد ٣٠٨ / ٢

وانظر الروض النضير للسيافي - التمه للعباس بن أحمد الحسيني ( ١٨ / ٥ )

- ( ٢ ) هو عمرو بن بحر الجاحظ وكنيته أبو عثمان - من كبار المعتزلة واليه تنسب الجاحظية من فرقهم وهو من الطبقة السابعة توفي سنة ٢٥٥ هـ في أيام المهدي ( انظر فرق وطبقات المعتزلة ص ٧٣ )
- ( ٣ ) شرح المواقف للجرجاني ٣٤٨ / ٨ ط ٠ ١٣٢٥ هـ من مطبعة السعادة مصر .
- ( ٤ ) العثمانيه للجاحظ ص ٢٦١
- ( ٥ ) سورة البقرة آية ١٢٥

وقال صلى الله عليه وسلم : ( لا ضرر ولا ضرار ) ( ١ ) .  
 كما أن العقل لا يستقل بتحليل شئ \* ولا تحريمه فهذا من أخى خصائص  
 الشرع يقول القاضي أبو يعلى رحمه الله : ( أن العقل لا يعلم به فرض شئ \*  
 ولا إباحته ، ولا تحليل شئ \* ولا تحريمه ) ( ٢ ) قلت : ولو كان كذلك  
 لما كان هناك حاجة الى ارسال الرسل وانزال الوحي .

كما أن ما ينبني التنبه عليه أنه لا تعارض بين الشرع الصحيح والعقل  
 السليم ، فكل ما أثبتته الشرع فالعقل السليم يوافق ، وكل ما نفاه الشرع فالعقل  
 السليم ينفى فلا يتصور التعارض بينهما ، وإذا وقع التعارض فاما أن النقل  
 للشرع غير صحيح واما أن العقل مريض ، يقول شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه  
 الله : ( ان الحجة العقلية الصحيحة لا تناقض الحجة الشرعية الصحيحة ،  
 بل يمتنع تعارضهما الحجج الصحيحة سواء كانت عقلية أو سمعية أو سمعية  
 وعقلية ) ( ٣ ) . ويقول العلامة ابن القيم رحمه الله : " ان ما علم بصريح  
 العقل الذى لا يختلف فيه العقلاء لا يتصور أن يعارضه الشرع البتة ،  
 ومن تأمل ذلك فيما تنازع العقلاء فيه من المسائل الكبار وجد ما خالف  
 النصوص الصريحة الصحيحة شبهات فاسدة يعلم بالعقل بطلانها ، بل يعلم

( ١ ) رواه ابن ماجه عن عبادة بن الصامت ك : الأحكام ب : ١٧ ح : ٢٣٤٠ ( ٢ / ٢٨٤ )

والدارقطنى ، ورواه مالك في الموطأ مرسل عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن النبى  
 صلى الله عليه وسلم فأسقط أبا سعيد قال النووى في أرمينه : حديث حسن  
 وقال : له طرق يقوى بعضها بعضها ( انظر جامع العلوم والحكم لابن رجب  
 الحنبلى ص ٢٨٦ ) والحديث رواه عبد الله بن الامام أحمد فى المسند ٣٢٧ / ٥  
 فهو من زوائد المسند ) وصححه ناصر الدين الألبانى فى سلسلة الاحاديث  
 الصحيحة رقم ( ٢٥٠ ) ( ١ / ٩٩ )

( ٢ ) الأحكام السلطانية لآبى يعلى ص ١٩

( ٣ ) رسالة فى العقل والروح لشيخ الاسلام ابن تيمية ضمن مجموعة الرسائل المنيرة  
 المجلد الأول ح ٢ ص ٢٧ .

بالعقل ثبوت نقيضها ، فتأمل ذلك في مسائل التوحيد ، والصفات ، ومسائل  
القدرة والنبوات والمعاد ، تجد ما يدل عليه صريح العقل لم يخالفه  
سمع قط ، بل السمع الذي يخالفه إما أن يكون حديثاً موضوعاً أولاً تكون  
دلالاته مخالفة لما دل عليه العقل ، ونحن نعلم قطعاً أن الرسل لا يخبرون  
بمحالات العقول ، وإن أخبروا بمجازات العقول ، فلا يخبرون بما يحيل به  
العقل (١) (١) هـ .

فالمقصود أننا لا نسلم بتعارض النقل الصحيح مع العقل السليم وإذا كان  
هناك تعارض فأننا نراجع النص ، فإذا ثبت صحته قدمناه على ما يتصور  
أنه معقولاً (٢) .

بـ والفرق الثاني : قالوا بوجوب الإمامة عقلاً على الله سبحانه وتعالى  
عما يقولون علواً كبيراً : وهو لا هم الرافضة (٣) من إمامية وإسماعيلية  
واستدلوا على ما ذهبوا إليه بما يلي : قالوا : ( الإمامة لطف ، واللفظ  
واجب على الله تعالى ) (٤) ومرادهم باللفظ الواجب : ( هو ما يقرب

(١) مختصر الصواعق المرسله لابن القيم ١٤١/١ ط . بدون ن . مكتبة الرياض  
الحديثة .

(٢) وهذا خلاف ما عليه المتكلمين من المعتزلة والأشاعره ، فهم في هذه الناحية  
يقدمون العقل على الشرع ويؤولون النصوص المصريحة حتى توافق عقولهم  
المريضة ، وقد أدى بهم هذا إلى مزالق خطيرة من التأويل والتعطيل والتحريف  
وهذا ناشئ عن فساد في تصورهم للإسلام : فالمسلم يجب ألا يضع أمام عينيه  
رأياً أو نظاماً يلوى رقاب النصوص الشرعية حتى يسوقها إليه ولكنه يستوحى  
النصوص الشرعية حكمها في هذه الآراء والنظم ثم يأخذ به ، وهذا الاعوجاج  
في التفكير والغبش في التصور الذي وقع فيه أولئك . وقع فيه اليوم  
أرباب النظر العقلي المعاصرون الذين يحاولون إخضاع الشريعة لمتطلبات العصر  
المتجدد في زعمهم .

(٣) انظر كشف المراد شرح تجريد الاعتقاد (نصير الدين الطوسي والشرح للحسين بن  
يوسف المظهر الحلي ص ٣٨٨ وانظر عقائد الإمامية الاثنى عشرية لابراهيم  
الموسوي ص ٧٣ ط ثانيه وشرح السعد على العقائد النسخية ص ١٨٣ ن . شركه  
الصحافة العشانيه ١٣٢٦ هـ .

(٤) كشف المراد ص ٣٨٨

المبدى الى طاعة الله تعالى ويبيعه عن معصيته بخير الجاء ولا اكراه  
ولا اجبار ( ١ ) .

وللرد عليهم نقل : ان دعواهم الا يجاب على الله تعالى مأخوذة عن  
المعتزلة في وجوب فعل الأصلاح على الله تعالى . وهذا من قلة معرفتهم بالله  
وسوء أدبهم معه سبحانه وتعالى ( وما قدروا الله حق قدره ان الله لقوى عزيز ) ( ٢ )  
فالمبيد المخلوقون ليس لهم حق الا يجاب على الله تعالى لأنه تعالى  
( لا يسأل عما يفعل وهم يسألون ) ( ٣ ) ولأنه عز وجل ( يفعل ما يشاء ) ( ٤ )  
و ( يحكم ما يريد ) ( ٥ ) لا اراد لقضاء ولا معقب لحكمه .

ومن أراد الله هدايته بفضله وفضله وكرمه ، ومن أراد غوايته فبيعه له  
وحكمته ( يضل من يشاء ويهدي من يشاء ) ( ٦ ) . والله أن يوجب ويحرم  
على نفسه كيف شاء متى شاء كما قال تعالى ( كتب ربكم على نفسه الرحمة  
ليجمعنكم الى يوم القيامة لا ريب فيه ) ( ٧ ) أى أوجبها وقضاها بطريق  
التفضل والاحسان على ذاته القدسه . ( ٨ )

( ١ ) عقائد الامامية ص ٣٨ وانظر الفرق الاسلاميه للخراي ص ١٧٣ ط . ثانيه

ن : مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح . م . م .

( ٢ ) سورة الحج آيه ٧٤

( ٣ ) سورة الانبياء آيه ٢٣ .

( ٤ ) سورة ابراهيم آيه ٢٧ .

( ٥ ) سورة المائدة آيه ١ .

( ٦ ) سورة المدثر آيه ٣١ .

( ٧ ) سورة الانعام آيه ١٢ .

( ٨ ) محاسن التأصيل لجمال الدين القاسمي ٤٧٠ / ٦ ط . الثانيه

١٣٩٨ هـ ن . دار الفكر بيروت .



وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ( لما قضى الله الخلق كتب في كتابه وهو يكتب على نفسه ، وهو وضع ( ١ ) عبده على العرش : ان رحمتي تغلب غضبي ) ( ٢ ) وقال صلى الله عليه وسلم في الحديث القدسي قال الله تعالى : ( يا معادي اني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرما فلا تظالموا ..... الحديث ) ( ٣ ) .

أما دعوى أن الإمامة عندهم لطف يقرب العبد إلى الله ، وهم يقولون بإمامة المهدي المنتظر الذي ينتظره منذ أكثر من ألف سنة فممنوع وذلك لأن : ( اللطف الذي ذكرتموه لا يحصل إلا بإمام قاهر قادر ظاهر غير مختف عن الناس ، يخشاه أفراد الأمة فيرجون ثوابه ويخشون عقابه ، يدعونه إلى الطاعات ويذرعهم عن المعاصي فيقيم بينهم القصاص والحدود ويعمل على الانتصاف من الظالم للمظلوم ، وأنتم لا توجبون هذا اللطف على الله كما في زماننا هذا . فان الإمام الذي تؤمنون به مختف غير ظاهر ، وغائب غير حاضر ، لا يتأتى منه قهر الناس حتى يخشوا عقابه ويرجوا ثوابه ، ولا يتأتى منه دعوتهم إلى الطاعات وزجرهم عن المعاصي ، فالواقع الذي تقولون بوجوده وهو الإمام المعصوم المختفي ليس لطفاً لأنه لا يتصور منه تقرب الناس إلى الصلاح وابتعادهم عن الفساد مع اخفائه بعيداً عنهم ، والمختفي والمعدوم - سواء ( ..... ) ( ٤ ) والواقع ان جميع الأحكام الشرعية التي فرضها الله على عباده هي لطف منه سبحانه على هذا المعنى ، فكيف تجب عليه الإمامة دون غيرها من الأحكام ؟ .

- ( ١ ) بفتح فسكون أي موضوع وورد في بعض الروايات بلفظ (موضوع) (فتح الباري ١٣ / ٣٨٥)
- ( ٢ ) متفق عليه رواه البخاري - واللفظ له - فسي ك : التوحيد ب : ويحذر كسم الله نفسه (فتح الباري ١٣ / ٣٨٤) ومسلم في ك : التوبة عب ( < ) سعة رحمة الله ح : ٢٧٥١ ( ٤ / ٢١٠٨ )
- ( ٣ ) رواه مسلم في ك : البر ب : تحريم الظلم ح : ٢٥٧٧ ( ٤ / ١٩٩٤ ) .
- ( ٤ ) شرح المواقيف للجرجاني ٣٤٨ / ٨ وانظر منهاج السنه ٢٠ / ١ .

ثانياً : ومنهم من قال بعدم وجوبها :

وهم كما سبق النجدات من الخوارج ، والأصم ، والفوطي من الممترليه ،  
فالأصم كما قال عنه البغدادي يقول ( اذا تناصحت الأمة استغنت عن  
الامام ) ( ١ ) والفوطي يقول : ( بسقوط الامامة عند الفتنه ) ( ٢ ) ويعلق  
البغدادي على هذا القول فيقول : ( انما أراد الطمن في امامة علي  
لأنها عقدت في حال الفتنه وبعد مقتل امام قبله ) ( ٣ ) .

ثالثاً : وهناك صنف آخر لم ينازعوا في حاجة الناس الى قياده ولكنهم أنكروا أن الاسلام  
جاء بالأمر بإقامة الخلافه وان هناك ما يسمى بالحكمه الاسلاميه أمرنا  
الله بإقامتها وأن الاسلام دين ودوله ، بل هو دين فقط يضي لنا الطريق  
الى الله وليس قوة سياسيه تتحكم في الناس . ومن هؤلاء علي عبدالرازق في  
( الاسلام وأصول الحكم ) ( ٤ ) حيث ذهب الى أن الاسلام دين دعوة  
فقط ، ولا دخل له في الدوله وسياسة أمر الدنيا وأن محمدا صلى الله عليه  
وسلم " ما كان الا رسولا لدعوة دينيه خالصه للدين لا تشوبها نزعة ملك  
ولا دعوة لدوله ) ( ٥ ) ويقول ( والحق أن الدين الاسلامي يرى من تلك  
الخلافه . . . . والخلافه ليست في شيء من المخطط الديني ) ( ٦ ) .

- ( ١ ) أصول الدين للبغدادي ص ٢٧٢
- ( ٢ ) نفس المرجع ص ٢٧٢ وانظر مقالات الاسلاميين للاشمري ١٣٣/٢
- ( ٣ ) الفرق بين الفرق ص ١٦٣
- ( ٤ ) ان صحت نسبة الكتاب اليه والا فهناك من يقول انه كتبه أحد المستشرقين  
الانجليز وتبناه عبدالرازق ، وقد توصل الاستاذ ضياء الدين الرئيس الى أن مؤلف  
الكتاب أحد اثنين اما ( مرجليوت ) اليهودي الذي كان استاذا للعربيه في  
ايربطينيا وتدل كتاباته عن الاسلام على أنه كان صهيونيا معاديا للاسلام  
والمسلمين أو انه ( توماس أرنولد ) المستشرق المعروف ، وقد ذهب علي عبدالرازق  
الى بريطانيا وبقي فيها عامين ( انظر الاسلام والخلافه ص ١٧٥ وغيرها .
- ( ٥ ) الاسلام وأصول الحكم علي عبدالرازق ص ١٣٦ ط ١٩٧٨ م ن : دار مكتبة الحياة  
بيروت تعليق د . مدوح حقي .
- ( ٦ ) نفس المرجع ص ٢١٠

وقد ظهر هذا الكتاب بعد الفاء مصطفى كمال الخلافة والناس يكلمون -  
يجمعون على تسفيه حنيفة ، وظهر حين كان كثير من المسلمين - ومن بينهم  
الملك فؤاد - يطمعون في الخلافة ويسمون إليها ( ١ ) ، وظهر حين كان  
الأزهر - والمدعي تأليفه أحد علمائه المتخرجين منه - يبدى نشاطا واضحا  
في الدعوة الى المؤتمر الاسلامي أو مؤتمر الخلافة ( ٢ ) .

وقد ترجم هذا الكتاب الى اللغة الانجليزية ، وأجبر أحد المراجع  
الأساسية لعلم الاجتماع الاسلامي في دراسة الجامعات الأمريكية على  
الخصوص للاسلام ومعاليمه ( ٣ ) .

لكن على عبد الرازق المؤلف لهذا الكتاب حوكم عليه من قبل  
الجامع الأزهر فمثل للمحاكمة أمام هيئة كبار العلماء ، وصدر في حقه بالحكم  
التالي : ( حكما نحن شيخ الجامع الأزهر - وكان اذ ذاك الشيخ محمد  
أبو الفضل - باجماع أربعة وعشرين عالما معنا من هيئة كبار العلماء باخراج  
الشيخ على عبد الرازق أحد علماء الجامع الأزهر والقاضي الشرعي بمحكمة  
النصوريه الابتدائية الشرعيه ومؤلف كتاب ( الاسلام وأصول الحكم ) من زمرة  
العلماء ) صدر هذا الحكم بدار الادارة العامة للمعاهد الدينية في يوم  
الأربعاء ٢٢ المحرم سنة ١٣٤٤ هـ ( ١٢ أغسطس سنة ١٩٢٥ م ) ( ٤ )

- 
- ( ١ ) مبادئ نظام الحكم في الاسلام عبد الحميد متولى ط . ثانيه ١٩٢٤ م ن :  
منشأة المعارف بالاسكندرية .
  - ( ٢ ) انظر الاتجاهات الوطنية في الادب المعاصر . محمد محمد حسين  
( ٨٦ / ٢ ) ط . ثالثه ١٣٩٢ هـ ن . دار النهضة العربية .
  - ( ٣ ) انظر هامر ص ٢٣٢ من الفكر الاسلامي وصلته بالاستعمار الغربي د . محمد  
البهي ط . ثامنه ١٣٩٥ هـ ن : مكتبة وهبه .
  - ( ٤ ) انظر كتاب حكم هيئة كبار العلماء في كتاب الاسلام وأصول الحكم ص ٣٢ ط :  
ثانيه ١٣٤٤ هـ ن : المطبعة السلفية .

وقد سبقه الى هذا الصنيع في ثوب خادم كتاب ( الخلافة وسلطة الامة ) ( ١ )  
وان كان يهدف في ظاهر امره الى ما أقدم عليه مصطفى كمال من الفصل  
بين الخلافة والحكومة ( ٢ ) .

ثم تابعه في دعوته تلك عبد الحميد متولي حيث يقول : ( فالواقع أن الخلافة  
ذات صبغة دينية أكثر منها دينية ، وما يدل على ذلك أننا لانجد  
في القرآن أو السنة كما قدمنا نصا صريحا يشير الى شيء من أحكامها بل  
ولا عن وجوبها أو عدم وجوبها ) ( ٣ ) .

ثم جاء بعد ذلك الاستاذ خالد محمد خالد مقتف آثارهم فسي  
كتابه ( من هنا نبداً ) ولكنه تراجع عن مقاله ذلك والف كتابا ناسخا لما سبق  
وهو كتابه ( الدولة في الاسلام ) .

هذا ولورد على دعوى القائلين بعدم وجوب الخلافة مطلقا ، والقائلين  
بأنه لم يرد في الاسلام أمر بإقامة الامامة منقول : هذا الفصل جميعه  
رد عليهم ، وهم لا يعتمد بمخالفتهم ولا يؤيد بقولهم لأنهم قد كذبوا بدعواهم  
وأنكروا ما لا ينكر ، ولم يحكموا الشرع فيما ذهبوا اليه ، ولو فعلوا ذلك

( ١ ) نقله الى العربية عبد الفتى سني ( نزيل القاهرة والسكرتير العام بولاية بيروت  
ومتصرف اللاذقية سابقا ) حسب ما هو مذكور في غلاف الكتاب ، والكتاب  
مجهول المؤلف لكن يقول د . محمد محمد حسين ( المعروف أن لجنة  
من الترك قد وضعت باشارة الكماليين - مصطفى كمال أتاتورك وأتباعه وأن  
حكومتهم هي التي اشرفت على تأليفه وأعانت على نشره ) ( الاتجاهات الوطنية  
٦٨ / ٢ ) وهذا واضح حيث أشار اليه المترجم في التمهيد بقوله : ( وهو لا  
الا فاضل بعد أن قتلوا المسألة بحثا وتدقيقا جمعوا الاحكام الشرعية أخذوا  
من الكتب الفقهية والوثائق والمستندات أخذوا من الكتاب والسنة والقياس والاجماع  
ونشرت حكومة المجلس تلك المجموعة بعنوان ( الخلافة وسلطة الامة ) انظر  
التمهيد ص ١ - ٣ من الكتاب .

( ٢ ) انظر ص ١ - ٣ من كتاب الخلافة وسلطة الامة ط ١٣٤٢ هـ . مطبعة الهلال

( ٣ ) مبادئ نظام الحكم في الاسلام عبد الحميد متولي ص ١٥٧

مطلبين يتقوى الله سلعين لمرضاته لأدركوا أن نصب الخليفة واجب على  
الأمّة شرعا بالكتاب والسنة والاجماع والقواعد الشرعية كما مر (١) !

### المكلف بإقامة هذا الواجب =====

بعد هذا كله يتضح جليا ثبوت وجوب الإمامة ، ولكن لسئّل أن يسأل مانوعية  
هذا الوجوب ؟ ومن المكلف بإقامته ؟ هل هو فرض عين واجب على كل مسلم ومسلمه  
أو فرض كفايه ؟ وعلى هذه التساؤلات يجيب علماء السنة وفقهاؤها ، فيقول القاضي  
أبو يعلى : ( وهى فرض على الكفاية ، مخاطب بها طائفتان من الناس ، أحدهما :  
أهل الاجتهاد حتى يختلروا ، والثانية : من يوجد فيه شرائط الإمامة حتى ينتصب  
أحدهم للإمامة ) (٢) .

ويقول الماوردى الشافعى رحمه الله ( فإذا ثبت وجوبها ففرضها على الكفاية  
كالجهاد وطلب العلم ، فإذا قام بها من هو من أهلها سقط (فرضها على الكفاية) (٣)  
وان لم يقم بها أحد خرج من الناس فريقان : أحدهما أهل الاختيار حتى يختلروا  
إماما للامّة ، والثانى أهل الإمامة حتى ينتصب أحدهم للإمامة ، وليس على من عدا

---

(١) هذا وقد تصدى للرد على عبد الله الرازق وكتابه كثير من علماء المسلمين  
والف فى ذلك كتابا ولمسئّل من أبرزها :

١ - كتاب ( نقد كتاب الاسلام وأصول الحكم ) للشيخ محمد الخضر حسين شيخ  
الجامع الأزهر السابق .

٢ - كتاب ( الاسلام والخلافة فى العصر الحديث - نقد كتاب الاسلام وأصول  
الحكم ) للدكتور ضياء الدين الرئيس .

٣ - كتاب ( نقد علمى لكتاب الاسلام وأصول الحكم ) محمد الطاهر عاشور  
وغيرهم من العلماء .

(٢) الأحكام السلطانية لآبى يعلى ص ١٩

(٣) كذا ، ولعلها زائدة

هذين الفريقين من الأمة في تأخير الامامة حرج ولا مأثم (١) ، واذا تميز هذان -  
الفريقان من الأمة في فرض الامامة ، وجب أن يعتبر كل فريق منهما بالشروط المعتبرة  
فيه (٢) .

ويقول النووي : ( تولى الامامة فرض كفاية فان لم يكن من يصلح الا واحدا  
تعيين عليه ولزمه طلبها ان لم يتدبر ) (٣) هذا اذا كان الدافع له الحوص على  
مهلة المسلمين والا فان من شروط الامام الا يطلبها لنفسه كط سياتى فى الشروط .  
والحق أنه لا شك أن وجوبها على الطائفتين أكد من غيرها ، ولكن اذا لم  
تقوما بهذا الواجب فان الائم يلحق الجميع ، وهذا هو المفهوم من كونها فرض كفاية  
اى اذا قام بها بعضهم سقطت عن الباقيين ، ولكن اذا لم يقم بها أحد ائمة الجميع  
كالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وكالجهاد والعلم وغير ذلك ، واليوم وقد تقاعست  
هاتان الطائفتان عن القيام بهذا الواجب ، وأوحط بينهم وبين ما يشتهون ، فحسين  
على كل مسلم - كل بحسب استطاعته العمل لاقامة الخلافة الاسلامية الجامعة  
التي تجمع شمل المسلمين تحت راية التوحيد الصادقة ، وترد لهذا الدين هيئته  
وقيادته ، وترد للمسلمين كيانهم ومكانتهم التي فقدوها بسبب تقصيرهم فى القيام  
بهذا الواجب العظيم ، والله المستعان .

(١) ذهب بعض العلماء الى تحديد الفترة التي تمهل فيها الأمة بثلاثة أيام  
وذلك لعمل الخلفاء الأربعة ولقول عمر رضى الله عنه : ( فاذا مت فتشاوروا ثلاثة  
أيام . ولا يأتين اليوم الرابع الا وعليكم أمير منكم ) ، تاريخ الطبرى ٢٩٣/٣ ،  
وانظر زيادة تفصيل فى قواعد نظام الحكم فى الاسلام للخالد ص ٢٥٤ .

(٢) الأحكام السلطانية للماوردى ص ٦٤٥

(٣) روضة الطالبين للنووى ٤٣/١٠

الفصل الثالث

مقاصد الإمامة

## مقاصد الإمامة :- =====

الإمامة والحكم في الإسلام وسيلة لا غاية ، وسيلة إلى مقاصد معينة يستطيع  
الإمام بماله من صلاحيات خاصة أن يحقق ويبلغ ما يعجز عن بلوغه أفراد  
المسلمين .

وجماع هذه المقاصد هو إقامة أمر الله عز وجل في الأرض على الوجه  
الذي شرع والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، الأمر بكل معروف ونشر  
الخير والرفع من قدره ، والنهي عن كل منكر والقضاء على كل فساد والخط من  
شأنه وأهله ، وهذا هو الهدف والمقصد الاساسي للإمامة في الإسلام ، وقد  
أوضح الله عز وجل هذا الهدف في كتابه الكريم حيث قال : " الذين ان  
مكناهم في الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر  
ولله عاقبة الأمور " (١)

فهذا هو الجامع لمقاصد الإمامة جميعا كما قال ابن تيمية رحمه الله :  
" وجميع الولايات الإسلامية إنما مقصودها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر " (٢) هـ .  
وقال : المقصود والواجب بالولايات إصلاح دين الخلق الذي مستى فاتهم  
خسرنا خسرانا مبينا ولم ينقصهم ما نعموا به في الدنيا وإصلاح ما لا يقوم  
الدين الا به من امر دنياهم " (٣)

وهذه المقاصد والأهداف - كما هو واضح من تعريف أهل السنة السابق -  
للإمامة تتمثل في مقصدين كبيرين هما إقامة الدين وسياسة الدنيا به :

(١) سورة الحج آية ٤١ .

(٢) الحسبة لشيوخ الإسلام ابن تيمية ص ١٤ .

(٣) مجموع الفتاوى ٢٦٢/٢٨ .



## المقصد الأول : إقامة الدين : —————

والمراد به الدين الحق ، وهو الاسلام ، وهو المقصد الأول والأهم  
كما قال ابن الهمام " والمقصد الأول إقامة الدين أى جعله قائما الشعار  
على الوجه المأمور به من اخلاص الطاعات واحياء السنن وامانة البدع ليتوفر  
المبالا على طاعة المولى سبحانه " (١) .

وتتطلب إقامة الدين فى أمرين :

### أولا : بحفظه : —————

من المعلوم أن الله عزوجل قد تكفل بحفظ القرآن الكريم كما قال تعالى :  
" إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون " (٢) . ولم يكمل حفظه لمينا كما  
وكلف الى الأم السابقة حفظ كتبها فغلبها للتحريف والتبديل كما قال جل  
شأنه " إنا أنزلنا التوراة فيها هدى ونور يحكم بها النبيون الذين أسلموا  
للذين هادوا والربانيون والأحبار بما استحفظوا من كتاب الله وكانوا عليه  
شهداء " ... الآية ) (٣) .

وهيا الله عزوجل للسنة النبوية جهابذة العلماء والنقاد الذين حفظوها  
فى صدورهم ودونوها فى الكتب مروية بأسانيدها ، وميزوا بين الصحيح  
والضعيف والموضوع منها وهذا من حفظ الله سبحانه لهذا الدين ، وحفظ  
القرآن والسنة يبقى الدين محفوظا عزيزا منيعا الى أن يرث الله الأرض ومن  
عليها ، وهذا من فضل الله علينا ومنه ،

---

(١) المسامرة للكمال بن أبى شريف فى شرح المسامرة للكمال بن الهمام فى علم  
الكلام ص ١٥٣ ط . ثانية ١٣٤٧ هـ . ن . مطبعة السعادة بمصر .

(٢) سورة الحجر آية ٩ .

(٣) سورة المائدة آية ٤٤ .

والله المراءى هذا بحراسة الدين وحفظه هو حراسة المقيمة الاسلامية  
 فى صدور المؤمنين ، وحفظ تصور المؤمنين لهذا الدين صافيا سالما من  
 الفبش ، وابقاء حقائقه ومعانيه كما أنزله الله عزوجل ، وكما بلغها رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم وسار عليها صحابته الكرام ونقلوها الى الناس من  
 بعده ، وتطبيقها فى الواقع المحسوس وحكم الناس بها لا أن تبقى فى بطون  
 الكتب للتبرك بها فقط .

لذلك يكون حفظ الدين بهذا المعنى ممثلا فى :

١ - نشره والدعوة اليه بالقلم واللسان والسنان :

فمن أهم المقاصد نشر هذا الدين والدعوة اليه فى داخل الأمة  
 الاسلامية وفى المجتمعات الأخرى التى لا تدين به وتبين حقائق هذا  
 الدين ناصحة نقيصة .

والدعوة الى الله هى أشرف المقامات وأعلاها لأنها وظيفة الرسل  
 عليهم الصلاة والسلام وأتباعهم ، وقد قام بها نبينا محمد صلى الله  
 عليه وسلم خير قيام من حين بعثه الله عزوجل حتى تولاها قال شيخ  
 الاسلام ابن تيمية : " والرسول صلى الله عليه وسلم قام بهذه الدعوة  
 فانه أمر الخلق بكل ما أمر الله به ، ونهاهم عن كل ما نهى الله عنه ،  
 أمر بكل معروف ونهى عن كل منكر " (١) . وذلك امثالا لأمر الله عز  
 وجل حيث قال : " وادع الى ربك ، ولا تكونن من المشركين " (٢) .  
 وقال : " قل هذه سبيلى أدعوا الى الله على بصيرة أنا ومن اتبعنى " الآية (٣) .

(١) مجموع الفتاوى ١٥ / ١٦١ .

(٢) سورة القصص آية ٨٧ .

(٣) سورة يوسف آية ١٠٨ .

وهذا الواجب واجب على مجموع الأمة كما قال ابن تيمية : " وهو الذى يسميه العلماء فرض كفاية ، إذا قلم به طائفة منهم سقط عن الباقيين ، فالأمة كلها مخاطبة بفعل ذلك ، ولكن إذا قام به طائفة سقط عن الباقيين " (١) .

وحيث إن الامام هو النائب عن مجموع الأمة ، فإن هذا الواجب يكون فسى حقه أكد عليه فرض عين ، لأن له القدرة والسلطان أكثر من غيره من أفراد المسلمين . فعلى الدولة - ممثلة فى شخصه - أن تقوم بتنفيذ هذا الهدف الجليل فى داخل البلاد وخارجها والدعوة الى الاسلام تكون بطريقتين : باللسان واللسان أو بتبشير أبى المعالى الجوينى : " فللدعاء الى الدين الحق مسلكان : أحدهما الحجة و ايضاح المحجة . والثانى : الاقتهار بفرار السيوف وايراد الجاحدين الجاهرين مناهل الحثوف (٢) . وذلك لأن الاسلام لم يأت لقوم دون قوم ، أو لمجتمع دون مجتمع ، أو لزم من دون آخره ، بل جاء خاتما لما قبله من الشرائع ومخاطبا به كل افراد البشر ، من حين بعثة محمد صلى الله عليه وسلم الى أن تنتهى الدنيا .

فعلى الدولة الاسلامية أن تعمل بشتى الوسائل على نشر شريعة الاسلام وتبليغها لمن لم تصل اليه . فاذا لم يستجب المجتمع الذى أبلغ بها فتعرض عليه الجزية - ان كانوا من أهلها - فيسكنون فى ذمة المسلمين عليهم الحماية لهم ، وتبييّن حقائق الدين لهم ، حتى يدخل من يدخل فى الاسلام منهم عن طوعية ورغبة وقناعه لأنه لا اكراه فى الدين . فاذا رفض المجتمع هذين الأمرين فلا سبيل الا الحرب ، فعلى الدولة مقاتلتهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله كما قال عز وجل " وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ، ويكون الدين لله " (٣) .

(١) مجموع الفتاوى ١٦٥/١٥ .

(٢) غياث الأمم فى التياك المظلم لأبى المعالى الجوينى ص ١٤٤ .

(٣) سورة البقرة آية ١٩١ .

قال السبكي : " فمن وظائف السلاان تجنيد الجنود ، واقامة فـرض  
الجهاد لاعلاء كلمة الله تعالى ، فان الاء تعالى لم يوله على المسلمين ليكون  
رئيسا اكلا شاريسا مستريحا ، بل اصر الدين ، ويعلى الكلمة ، فمن  
حقه الايدع الكفار يكفرون انعم الله ولا يؤمنون بالله ولا رسوله " (١) .

والى تحقيق هذا المقصد سلك ائام المسلمين الأول صلى الله عليه  
وسلم هذا المسلك ، فبعد أن شرفه الله بالرسالة ، وأمره بالتبليغ ، ومكـمه  
الله فى الأرض ، أخذ يرسل الرسل (٢) الى المدائن يدعونهم الى الدخول  
فى دين الله ، ويبينون لهم طريق الحق ، يقرؤنهم القرآن ، وأخذ يرأسل  
الملوك والزعماء وكتابهم (٣) ، يدعوهم الى الاسلام ، فان أبوا فالجزية ، عن  
يدوهم صاغرون ، فان أبو فالحب والفتن ، قاتل المشركين من الفرس والسرور  
وغيرهم وسير الجيوش لنشر هذا الدين . حتى توفاه الله عزوجل .

وعلى سنته سار خلفاؤه الراشدون رضي الله عنهم من بعده حتى  
لم يمضى قرن من الزمان الا وقد عمَّ الاسلام أرجاء المعمورة ، ودخل الناس فى  
دين الله أفواجا ، وحُقَّ لهارون الرشيد رحمه الله أن يخاطب السجاسة :  
( أطرى حيث شئت فميا تبنى خراجك .

(١) معيد النعم وبيد النقم للسبكي ص ١٦ .

(٢) انظر فتح البارى ١٣/٢٤١ .

(٣) انظر كتاب النبى صلى الله عليه وسلم لى كسرى فى صحيح البخارى  
ك : العلم ، ب : ٧ ( فتح البارى ١/١٥٤ ) وكتابه الى قيصر لى  
البخارى أيضا ك : الجهاد ، ب : ٩١ ( فتح البارى ٦/١٠٧ ) وكتابه  
الى بعض رؤساء اليمن فى سنن أبو داود ك : الخراج والاماره  
ب : ٢٧ ( عون ٨/٢٦٨ ) وكتابه الى أهل حجر فى طبقات ابن سعد  
ح ١ ق ١ ص ٢١ والى المقوقس فى الطبقات أيضا ح ١ ق ٢ ص ١٦ ، والى  
اكيدر دومة فى مسند أحمد ٣/١٣٣ والى ملوك مصرى فى الطبقات ح ٢ ق ١  
ص ١٢ والى بنى بكر بن وائل فى مسند أحمد ٥/٦٨ وغيرهم .

والجهاد لنشر الدين وإن كان من فرض الكفايات (١) على آحاد المسلمين إلا أنه في حق الإمام من فرض الأعيان كالدعوة كما قال إمام الحرمين رحمه الله : " وأما الجهاد فهو كل إلى الإمام ، ثم يتعين عليه ادامة النظر فيه - على ما قد سبق ذكره - فيصير أمر الجهاد بمثابة فرائض الأعيان ، والسبب فيه : أنه تطوق أمور المسلمين ، وصار مع انحاد شخصه كأنه المسلمون بأجمعهم ، فمن حيث اتساع (٢) (كذا) جر الجنود وعقد الألوية والبنود بالإمام ، وهو نائب عن كافة أهل الاسلام ، صار قيامه بها على أقصى الامكان به كصلواته التي يقيمها (٣) (٠٠٠) (٣)

(١) ذهب بعض العلماء إلى أن الجهاد فرض عين على الأفراد ، وحكى هذا عن سعيد بن المسيب استدلالاً بقوله تعالى ( انفروا خفافاً وثقالاً وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم في سبيل الله ٠٠ الآية ) سورة التوبة آية (٤١) ثم قال ( الا تنفروا يهذبكم عذاباً أليماً ) ويقول تعالى ( كتب عليكم القتال وهو كره لكم ٠٠ الآية ) ( سورة البقرة آية ٢١٦ ) ويقول صلى الله عليه وسلم ( من مات ولم يغز ولم يحدث نفسه بالغزو مات على شعبة من النفاق ) رواه مسلم في ك : الاماره ا ب : ذم من مات ولم يغز ح : ١٩١٠ ( ١٥١٧/٣ ) ورواه أبو داود في ك : الجهاد ب : ١٨ ( عون ١٨١/٧ ) والنسائي ك : الجهاد ب : ٢ ( ٨/٦ ) وأحمد في المسند ٣٧٤/٢ والدارقطني وغيرهم ) .

لكن جمهور العلماء على أنه من فرض الكفاية لقوله تعالى ( وما كان المؤمنون لينفروا كافة ٠٠ الآية ) ( سورة التوبة آية ١٢٢ ) لكنه يتعين في بعض المواضع على تفصيل في كتب الفقه ( أنظر على سبيل المثال المفتي والشرح الكبير ٣٦٤/١٠ ) وقال ابن القيم : ( التحقيق أن جنس الجهاد فرض عين إما بالقلب وإما باللسان وأما بالمال وإما باليد ، فعلى كل مسلم أن يجاهد بنوع من هذه الأنواع ( زاد المماد ١٦/٢ ) .

(٢) لعلها من باب ( نوط ) تقول : نيط به الشيء : وصل به [اللسان العرب مادة نوط ( ٤٢٠/٧ )] فيكون المعنى أن جر الجيوش منوط به أي معلق وموصول به لأنه المسؤول الأول عنها .

(٣) غياث الأمم ص ١٥٦ .

وقد حدد بعض الفقهاء المدة الزمنية التي يسقط الوجوب فيها فقالوا :  
إن أقل ما يفعل مرة في كل عام ولا يسقط الفرض إلا بذلك واستدلوا على  
ذلك : " بأن الجزية تجب على أهل الذمة في كل عام وهي بدل من النصرة  
فكذلك مبدلها وهو الجهاد فيجب في كل عام مرة إلا من عذر " (١) . وتفصيل  
المسألة في كتب الفقه .

## ٢ - دفع الشبه والبدع والأباطيل ومحاربتها : -

ومن مقاصد الإمامة أيضا العمل بشئى الوسائل على أن يكون الدين  
مصونا عن كل ما يسيء إليه سواء في هذا ما يتعلق بالمعقيدة الإسلامية  
أو غيرها ، وقد أشار الفقهاء إلى هذا المعنى فقال أبو يعلى أن على الإمام :  
" حفظ الدين على الأصول التي أجمع عليها سلف الأمة ، فإن راع ذو شبهة  
عنه بين له الحجة ، وأوضح له الصواب ، وأخذ به يلزمه من الحقوق والحدود ،  
ليكون الدين محروسا من خلل ، والأمة منوعة من الزلل " (٢) .

فعلى الدولة الإسلامية محاربة البدع ودحض الشبه والمفترقات والأباطيل  
التي يروجها أعداء الإسلام ، وعليها محاربة الأفكار الهدامة بشئى الوسائل ،  
وتبيين ما فيها من أباطيل ، حتى يبقى الناس في سلامة وأمن في دينهم  
وأفكارهم ، وإن من أخطر الأمور أن يتبنى الولاة هذه البدع والأفكار  
وفي ذلك من فساد الدين مصافيه يقول الفضيل رضي الله عنه : " من  
أعان صاحب بدعة فقد أعان على هدم الإسلام " (٣) . ويقول ابن الأزرقي :

- 
- (١) المسكني والشرح الكبير ٣٦٨/١٠ . ن . المكتبة السلفية بالمدينة  
ومكتبة المؤيد بالطائف . انظر شرح منتهى الارادات ٩٢/٢ ، ن : دار الفكر  
(٢) الأحكام السلطانية لابي يعلى ص ٢٧ ضحوه عند الماوردي ص ١١ .  
(٣) تلبيس ابليس لابن الجوزي ص ١٤ ط . الثانية ١٣٦٨ هـ . ن . دار الكتب  
العلمية

” ركون المبتدع الى الولاة من أعظم ما يخل الحفظ <sup>بهذا</sup> أي حفظ الدين  
لأمرين

أحدهما: لما فيه من الاخافة لمن أوى من الاجابة له سجنًا وضربًا وقتلاً .....  
الثاني: ما ينشأ عن ذلك من كثرة المجيبين للدعوة ، لأن سوق أكثر  
الفلوس لما يراود ملها بسواز السلطان أمكن مما هو بمجرد  
الباعث الديني . . . . . وعند ذلك فيجب على ولاة الأمر ابتعاد  
هذا الصنف المشؤم وإسلامهم لاجراء أحكام السنة عليهم مخافة  
الفتنة بهم أولا وادخال الضرر بهم على الدين ثانيا . (١)

ووسائل دفاع ذلك كثيرة منها التعليم لهم واقامة الحجة عليهم كما  
فعل على رضى الله عنه مع الخوارج حينما بعث عبد الله بن عباس رضى الله  
عنهما لمناظرتهم فرجع منهم خلق كثير . ومنها تفسير المتعنت منهم وتفريجه  
وهجره كما فعل عمر رضى الله عنه بصبيغ الذى أخذ يسأل عن مشابهة  
القرآن فضربه عمر وقال : احملوه على قتب ثم أخرجوه حتى تقدموا به  
ببلاده ، ثم ليقم خطيبا ، ثم ليقل ان صبيغا طلب العلم فأخطأه (٢) .  
ومنها القتل كما قاتل على رضى الله عنه الخوارج . والواقع أن الوسيلة تختلف  
باختلاف البدع والداعي اليها والظروف المحيطة بأصحابها .

فالمقصود أن صيانة الأفكار من غيش البدع والأفكار الهدامة من مقاصد  
الامامة ، ومن مسئوليات الامام نشر الدين وتوعية المجتمع وثقيفهم بأموور  
دينهم حتى يكونوا فى حصن منيع من الأفكار الهدامة ، وعليه الايدع لها مجالا  
للوصول الى أفكارهم وأن يحاربها بكل وسيلة تجدى .

(١) بدائع السلك ١٣١/٢ .

(٢) رواه الأجرى فى الشريعة مسندا ص ٧٣ . ط . أولى ١٣٦٩ هـ تحقيق

محمد حامد الفقي ن . مطبعة السنة المحمدية .

### ٣ - حماية البيضة وتحصين الثغور (١):

من مقاصد الإمامة أيضا توفير الأمن للمسلمين في المجال الثقافي وهو ما تحدثنا عنه في النقطة السابقة ، وللمجال العسكري مواه كان داخليا أو خارجيا حتى يكون الناس في أمن وسلام على دينهم وأرواحهم وعقولهم وأعراضهم وأموالهم ، قال الماوردي في تعداد مسؤوليات الامام ( الثالث : حماية البيضة والذب عن الحرم لتصرف الناس في المأيش ومنتشروا في الأسفار آمين من تحرير بنفس أو مال ) (٢) وقال إمام الحرمين : ( وأما اعتناء الامام بعد الثغور فهو من أهم الأمور وذلك بأن يحصن أساس الحصون والقلاع ، ويستظهر لها بنخائس الأطمعة ومستنقعات المياه عواصم الخنادق والمعاد وآلات القصد والمدفع ويوتب على كل ثغر من الرجال ما يليق به ) (٣) . وقد ورد الحث على المراقبة في سبيل الله والأمر بها في كتاب الله حيث قال تعالى ( يا أيها الذين آمنوا اصبروا وصابروا ورابطوا واتقوا الله لعلكم ترحمون ) (٤) قال ابن كثير : ( قيل : المراد بالمراقبة هنا مراقبة الثغور في نحو للعدو وحفظ ثغور الاسلام وصيانتها عن دخول الأعداء حوزة بلاد المسلمين وقد وردت الاخبار بالترغيب في ذلك ) (٥)

---

(١) البيضة : أصل الثور ومجتمعهم ، وبيضة الثور : ساجتهم لسان العرب

مادة (بيض) ( ١٢٦/٧ )

والثغور جمع ثغر وهو ما يلي دار الحرب ، والثغر : موطن المخافة من فروج البلدان نفس المرجع مادة ( ثغر ) ( ١٠٣/٤ ) .

(٢) الأحكام السلطانية للماوردي ص ١٦ ونحوه عند أبي يعلى ص ٢٧ .

(٣) غياث الأم ١٥٦ .

(٤) آخر سورة آل عمران .

(٥) تفسير القرآن العظيم ١٧١/٢ .



وورد في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أحاديث كثيرة في ذلك منها :

١ - ما رواه البخاري في صحيحه عن سهل بن سعد الساعدي رضي الله

تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : \* رباط يوم فسي

سبيل الله خير من الدنيا وما عليها \* (١)

٢ - ومنها ما رواه مسلم في صحيحه عن سليمان القارسي رضي الله تعالى

عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : رباط يوم ليلة خير من

صيام شهر وقيامه ، وان مات جرى عليه عمله الذي كان يعمله ، وأجرى

عليه رزقه ، وأمن من الفتان (٢)

٣ - ومنها ما رواه أحمد بسنده عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ( من

رابط في شيء من سواحل المسلمين ثلاثة أيام لأجزاء عنه رباط سنة ) (٣)

ثانيا : تنفيذ : -

=====

وذلك يكون بالأمور التالية :

١ - إقامة الشرائع والحدود وتنفيذ الأحكام : -

من لوازم حراسة الدين أيضا تنفيذ أحكامه من جباية الزكاة

وتقسيم الفى وتنظيم الجيوش المجاهدة وأمر بالمعروف ونهى عن المنكر

واقامة الحدود التي شرعها الله عز وجل ، وأمر بتنفيذها ، وحيث إن اقامتها

(١) صحيح البخارى ك : الجهاد ، ج ٤ : ٧٣ ( فتح البارى ٦ / ٨٥ ) ونحوه

عند النسائى ك : الجهاد ب : ٣٩ وابن ماجه ك : الجهاد ب : ٧ وأحمد

٦٢ / ١ وغيرهم ..

(٢) صحيح مسلم ك : الامارة ، ب : فضل الرباط في سبيل الله ، ح : ١٩١٣

٠ ( ١٥٢٠ / ٣ )

(٣) قال صاحب الفتح الربانى : أورده الهيثمى وقال : رواه أحمد والطبرانى

من رواية اسماعيل بن عياش عن المدنيين ومقية رجاله ثقات ( الفتح الربانى ١٤ / ١٠ )

من اختصصت الولاية أو من ينبغي عنه من القضاة الشرعيين ونحوهم ، حيث لا يستطيع أحد الناس إقامتها ، ولا كانت هناك الفتن والإحز ، لذلك فهي من مقاصد الإمامة المختصة بها ، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله ( وإقامة الحدود واجبة على ولاية الأمور ، وذلك يحصل بالمعقوبة على ترك الواجبات وفعل المحرمات ) (١) ،

والمعقوبات الشرعية نَحْنُ : عقوبة مقدرة وهي الحدود ، كحد السرقة وجلد المفتري ، وعقوبة غير مقدرة وهي التعزير وهذه راجعة إلى اجتهد الحاكم أو من ينبغي من القضاة الشرعيين ، وتختلف صفاتها ومقاديرها بحسب كبر الذنب وصغره وبحسب حال المذنب .

وهذه الحدود لم تشرع إلا للتطبيق ، فيجب إقامتها على الشرف والوضوح ، والقوى والضعيف لا يحل تعطيلها لا بشفاعة ولا بهدية ولا بغيرها كما قال صلى الله عليه وسلم : ( أقيموا حدود الله في القريب والبعيد ، ولا تأخذكم في الله لومة لائم ) (٢) وقال عليه أفضل الصلاة والسلام : " من حالت شفاعته دون حد من حدود الله ، فقد ضار الله في أمره " (٣)

(١) الحسبة ص ٥٥ .

(٢) رواه ابن ماجة في ك : الحدود ، ب : ٣ ، ح : ٢٥٤٠ ( ٨٤٩/٢ ) قال في الزوائد : هذا اسناد صحيح على شرط ابن حبان ، فقد ذكر جميع رواته في ثقاته .

(٣) رواه أبو داود في ك : الأقضية ، ب : ١٤ ( عون ٥/١٠ ) ورواه الإمام أحمد في مسنده ( ٧٠/٢ ) وصححه أحمد شاكر انظر تخريجه للمسنند ( ٢٠٤/٧ ) ح : ٥٣٨٥ ، كما صححه الألباني انظر سلسلة الأحاديث الصحيحة ح : ٤٣٨ .

وقال صلى الله عليه وسلم : ( حد يعمل به في الأرض خير من أن يمتطروا  
أرضين صباحاً ) (١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله معلقاً على  
هذا الحديث : ( وهذا لأن المعاصي سبب لنقص الرزق والخوف من  
المدو كما يدل عليه الكتاب والسنة ، فإذا أقيمت الحدود ظهرت طاعة  
الله ونقصت معصية الله تعالى فحصل الرزق والنصر ) (٢) .

وان من أعظم المنكرات في هذا الشأن أن يترك الوالي انكار المنكر  
أو قامة الحد بما لا يأخذه كما قال ابن تيمية : ( وولى الأمر إذا ترك  
انكار المنكرات واقامة الحدود عليها بما لا يأخذه كان بمنزلة مقدم الحرامية  
الذى يقاسم المحاربين على الأخيذة ، ومنزلة القواد الذى يأخذ ما يأخذه  
ليجمع بين اثنين على فاحشة ، وكان حاله شبيهاً بحال عجوز السوء  
امراً لوط ) (٣) .

## ٢ - حمل الناس عليه بالترغيب والترهيب :

=====

ومن مقاصد الامامة في تنفيذ الدين حمل الناس على الموقف عند  
حدود الله ، والطاعة لأوامره وترغيبهم في ذلك ، ومعاقبة المخالفين  
بالمقوبات الشرعية كما سبق . لأن بعض الناس لا يصلح الا بالقوة  
كما أن بعضهم لا يصلحه الا اللين والسماحة كما قال الشوكانى  
رحمه الله : " فان من الناس من يصلح بالهسلان ، ويفسد بالاكرام

(١) رواه النسائي في ك : حد السارق ، ب : ، (٧٦/٨) وابن ماجه فى  
ك : الحدود ، ب : ٣ ، ح : ٢٥٣٨ (٨٤٨/٢) ورواه أحمد فى  
مسنده (٣٦٢/٢) وصححه الحسينى عبد المجيد هاشم فى تكملة لتهذيب  
المسند ح : ٨٧٢٣ (٣٠١/١٦) . وحسنه الألبانى انظر سلسلة الأحاديث  
الصحيحة ح : ٢٣١ .

(٢) السياسة الشرعية ص ٦٨ .

(٣) " " ص ٧٣ .

كما هو معلوم لكل من يعرف أحوال الناس ولختلاف طبقاتهم\* (١). فمشل هؤلاء يجب أطهرهم على الحق أطرا كما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : ( إن بنى اسرائيل لما وقع أنفسهم ، كان الرجل يرى أخاه على الذنوب فيشبهه عنه ، فإذا كان من الفداء لم يمنعه ما رأى منه أن يكون أكيله وشريبه وخليطه ، فغضب الله قلوب بعضهم ببعض ، ونزل فيهم القرآن فقال : ( لمن الذين كفروا من بنى اسرائيل على لسان داود وعيسى بن مريم ... حتى بلغ ) ولو كانوا يؤمنون بالله والنبي وما أنزل اليهم ما أخذوهم أولياء ولكن كثيرا منهم فاسقون ) (٢) - فقال وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم متكئا فجلس - وقال ( لا حتى تأخذوا على يد الظالم فتأطروه (٣) على الحق أطرا ) (٤) .

ولكن هذا الأسلوب لا يمكن استعماله الا بعد ازالة عوامل الانحلال والمنكرات من المجتمع ، وهو من وسائل حفظ الدين وتنفيذه ، ومن مقاصد الامامة ، فلا يمكن الا دعاء بحفظ الدين وجبر الناس عليه مع ترك المفسد

(١) من كتابه ( قطر الولي على حديث الولي ) أو ( ولاية الله والطريق اليها ) تقديم وتحقيق د . ابراهيم هلال ص ٢٥٩ ط ١٣٩٧٠ هـ . دار الكتب الحديثه . مصر .

(٢) سورة المائدة آية ٨٠ ، ٨١ .

(٣) الأطر : عطف الشيء تقبض على أحد طرفيه فتعوجه ( لسان العرب مادة أطر ٢٤/٤ ) والمعنى : تعطفونه على الحق .

(٤) رواه ابن ماجه في ك : الفتن ، ب : الأمر بالمعروف ٠٠ ح : (٤٠٠٦) ( ١٣٢٨/٢ ) واللفظ له .

ورواه الترمذى فى تفسير سورة المائدة ح : (٣٠٤٧) (٢٥٢/٥) وقال حسن غريب . ورواه أبو داود في ك : الملاحم . ب : ١٧ (عون ٤٨٨/١١) وقال المنذرى : ذكر أن بعضهم رواه عن أبي عبيدة عن النبي صلى الله عليه عليه وسلم مرسلًا . . . وقد تقدم ان ابا عبيدة بن عبد الله بن سعود لم يسمع من ابيه فهو منقطع (عون المعبود ٤٨٨/١١) . ورواه الامام أحمد في المسند ٣٩١/١ وقال عنه أحمد شاكراً ضعيف لانقطاعه ح : ٣٧١٧ من المسند (٢٦٨/٥) تحقيق أحمد شاكراً

والمعجزات بلا اوتالة ولا ابعاد مع توفر القدرة على ذلك كما انه ينهض  
تيسير طوق الخير لطم العامة والترغيب فيه بكل ممكن

كما ان من وسائل حفظ هذا الدين ومن تنفيذه بالاضافة الى ما سبق  
المقصد التالي (١) :

### المقصد الثاني

=====

ثانياً : سياسة الدنيا به : أو الحكم في شؤون هذه الحياة بما أنزل الله  
=====

المقصد الثاني من مقاصد الامة هو سياسة الدنيا بالدين او الحكم  
في هذه الحياة بما انزل الله عز وجل ، وقد تكلمنا فيما سبق  
في " حراسة الدين " عن إقامة الحدود والمقويات ، وهي ولا شك  
من الحكم بما أنزل الله ولكنها ليست وحدها المراد بـ " الحكم  
بما انزل الله " بل المراد به ادارة وتدبير جميع شؤون الحياة  
وفقا لقواعد الشريعة وبيادتها واحكامها المنصوص عليها او المستنبطة  
منها وفقا لقواعد الاجتهاد السليم ، فالحدود جزء من الحكم بما  
انزل الله وليس قاصرا عليها كما يتصور اكثر الناس .

وقد بين الله عز وجل في كتابه الكريم القاعدة الاساسية في التصور  
الاسلامي للحكم فقال " ان الحكم الا لله " في اكثر من اية (٢) فهو  
سبحانه الحاكم المهيمن وكل ما في الوجود تحت هيمنته وتدبيره ،  
فالحاكمة المطلقة له وحده عز وجل دون غيره . فيجب

(١) افردت هذا المقصد مستقلا عن سابقه وان كان داخلا في تنفيذ هذا الدين ،  
بل هو التنفيذ الفعلي له ولا شك ايضا انه من اهم وسائل حفظ هذا الدين  
افردته مقصدا مستقلا لاهميته ، نظرا لابعاده عن التطبيق في العصر الحاضر  
واستبداله بالقوانين الوضعية والانظمة الجاهلية المستمدة من اهواء البشر وميولاتهم

الشخصية .  
ووللرد على القائلين بان الدين ما هو الا شعائر تعبدية تقام في  
المسجد واخلاق واذكار تتردد في المناسبات لا دخل له في الحياة العامة للناس .  
(٢) في ثلاث آيات ، الاولى في سورة الانعام اية ٥٧ والثانية والثالثة في  
سورة يوسف اية ٤٠ و ٦٧ .

على كل مسلم أن يمي هذه القلعة ويقفها جيدا يطبقها على أكل وجه  
لأنها مضمون الاسلام ومقتضى كلمة " لا اله الا الله " فلا يملن بشي من الايمان  
بها .

ومما يجب الايمان به أيضا عمومية الرسالة المحمدية وشمولها لكل  
مطلبات الحياة ، وأنها الشريعة الخاتمة والصالحة للبشرية جمعاء حتى  
قيام الساعة ، حيث قال عز وجل " اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي  
ورضيت لكم الاسلام ديناً " (١) ويقول عز وجل " ما فرطنا في الكتاب من  
شيء " (٢) ويقول سبحانه " ونزلنا عليك الكتاب تبياناً لكل شيء " وهدي  
ورحمة وبشرى للمسلمين " (٣) .

وليس معنى شمول الشريعة وكمالها بجميع مطلبات الحياة هو النصية  
على كل جزئية بعينها ، فهذا أمر متعذر وتحميل للنصوص ما لا تحتمله ، وإنما  
المراد أنها جاءت بتفصيل بعض الأمور التي لا تتغير ولا تتأثر بالزمان والمكان  
والظروف المحيطة ، أما ما يتأثر بموامل الحياة المحيطة فقد جاءت الشريعة  
له بالقواعد الكلية التي منها يمكن أستنباط الأحكام المختلفة بالوسائل المشروعة .  
وفي هذا يقول الامام الشاطبي رحمه الله " لو كان المراد بالآية - اليوم  
أكملت لكم دينكم - الكمال بحسب تحصيل الجزئيات بها لفعل فالجزئيات لا  
نهاية لها فلا تنحصر بمرسوم وقد نص العلماء على هذا المعنى ، فانما  
المراد الكمال بحسب ما يحتاج اليه من القواعد الكلية التي يجرى عليها  
ما لا نهاية له من النوازل " (٤) ٠ هـ .

(١) سورة المائدة آية ٣ .

(٢) سورة الأنعام آية ٣٨ .

(٣) سورة النحل آية ٩٨ .

(٤) الاعتصام ٣٠٥/٢ ط . التجاركة .

فما يحدث وجد من أقضية لا بد وأن يوجد في الشريعة من القواعد الكلية أو الجزئية التي يمكن أن يرد إليها حكم هذه القضية ، أو يقاس عليها ، وهذه هي مهمة المجتهد كما قال عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه " يجد للناس من الأقضية بقدر ما أحدثوا من فجور " . ولا فلا معنى لعموم الشريعة وشمولها لجميع ما تحتاجه البشرية من أحكام .

ويقول شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله : ( الصواب الذي عليه جمهور أئمة المسلمين أن النصوص وافية بجمهور أحكام أفعال العباد ، ومنهم من يقول انها وافية بجميع ذلك ، وانما أنكر ذلك من أنكره لأنه لم يفهم معاني النصوص العامة التي هي أقوال الله ورسوله وشمولها لأحكام أفعال العباد وذلك أن الله بعث محمدا صلى الله عليه وسلم بجوامع الكلم فيتكلم بالكلمة الجامعة العامة التي هي قضية كلية وقاعدة عامة تتناول أنواعا كثيرة ، وتلك الانواع تتناول أعيانا لا تحصى ، فـ بهذا الوجه تكون النصوص محيطة بأحكام أفعال العباد " (١) ١٠١ هـ . وقد وصف تلميذه ابن القيم رحمه الله هذه النقطة بأنها : " موضع مزية أقسام ، ومضله أفعالهم ، وهو مقام ضنك ، ومعتك صعب ، فرط فيه طائفة فمطلوا الحدود وضيعوا الحقوق وجروا أهل الفجور على الفساد ، وجعلوا الشريعة قاصرة لا تقوم بمصالح العباد محتاجة الى غيرها وسدوا على نفوسهم طرقا صحيحة من طرق معرفة الحق والتفريق له مع علمهم وعلم غيرهم قطعا أنه حق مطابق للواقع ، ظنا منهم منافاتها لقواعد الشرع ، ولعمر الله انها لم تناف ما جاء به الرسول - صلى الله عليه وسلم - وان نافيت ما فهموه من شريعته باجتهادهم والذي أوجب لهم ذلك نوع تقصير في معرفة

(١) مجموع فتاوى شيخ الاسلام ابن تيمية ١٩ ص ٢٨٠ .

وقريب من هذا النص في منهاج السنة ٣/ ١٦٣ .

الواقع ، وتنزيل أحدهما على الآخر ، فلما رأى ولاية الأمور نلك وإن المناس لا يستقيم لهم أمرهم إلا بأمر وراء ما فهمه هو لا من الشريعة أحدثوا من أوضاع سياستهم شرا طويلا وفسادا عريضا . . . " إلى أن قال " وأفرطت طائفة أخرى قابلت هذه الطائفة فسوغت من ذلك ما ينافي حكم الله ورسوله وكلا الطائفتين أتيت من تقصيرها في معرفة ما بعث الله به ورسوله - صلي الله عليه وسلم - وأنزل به كتبه . " (١) ١٠ هـ .

فالمقصود أن شريعة الله وافية بكل ما تحتاجه البشرية وما من قضية إلا ولها في كتاب الله وسنة رسوله صلي الله عليه وسلم حكم ، إما نصا أو ظاهرا أو استنباطا أو غير ذلك من الدلالات علم ذلك من علمه وجهله من جهله (٢) ، والا لكان ذلك تكديبا . الله عز وجل القائل " اليوم

---

(١) الطرق الحكيمة لابن القيم ص ١٣ ، ١٤ وانظر اعلام الموقعين لسه ٣٧٥ / ٤ .

(٢) يقول ابن رجب الحنبلي رحمه الله " ما ينبغي أن يعلم أن ذكر الشيء بالتحليل والتحريم ما قد يخفي فهمه من نصوص الكتاب والسنة فان دلالة هذه النصوص قد تكون بالنص والتصریح ، وقد تكون بطريق المصوم والشمول ، وقد تكون بطريق الفحوى والتنبيه . . . وقد تكون دلالة بطريق مفهوم المخالفة . . . وقد أخذ الأكثرون بذلك وجعلوه حجة ، وقد تكون دلالة من باب القياس فاذا نص الشارع صلي الله عليه وسلم على حكم في شيء لمعنى من المعاني وكان ذلك المعنى موجودا في غيره فانه يتمدى الحكم الى كل ما وجد فيه ذلك المعنى عند جمهور العلماء وهو من باب العدل والميزان الذي أنزله الله وأمر بالاعتبار به ، فهذا كله ما يعرف به دلالة النصوص على التحليل والتحريم " ١٠ هـ .  
جامع العلوم والحكم ص ٢٦٧ .



أكملت لكم دينكم ٠٠ الآية (١) واستقصاه لشريعته وليبيان الله ورسوله موحكما عليه بعدم الكلفة للناس عند التنازع وقد قال عز وجل " فإن تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول إن كنتم تخافون بالله واليوم الآخر نلتك خير وأحسن تأويلا " (٢) وملاحظ في التعبير انه قال " في شئ " وهي نكرة في سياق الشرط فتدل على العموم أي كل شئ صغيرا كان أو كبيرا، والتنازع شامل لأمر الدين والدنيا . وكذلك الآية الأخرى : " فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ٠٠ الآية (٣) فان اسم الموصول مع صلته من صيغ العموم عند الأصوليين وغيرهم ، وذلك العموم والشمول هو من ناحية الأجناس والأنواع ، كما أنه من ناحية القدر فلا فرق هنا بين نوع ونوع كما أنه لا فرق بين القليل والكثير .

والمراد بالتحاكم الى الله والرسول أي الى كتاب الله وسنة رسوله (٤)  
صلى الله عليه وسلم .

وبعد أن تبين لنا هذا كان لزاما علينا معرفة ما هي الأمور التي بينت الشريعة فيها الكليات والجزئيات التفصيلية الدقيقة ، وما هي الأمور التي أعطت فيها القواعد الكلية للمعاملة وسبغت التفصيلات لمجتهدى الأمة ينظرون في القواعد الشرعية الكلية والأحكام الأخرى ويقيسون بعضها على بعض مع مراعاة المصالح والقواعد الأصولية العامة التي راعتها الشريعة عموما ، وما هي المسائل التي أباح الله لنا إشغال العقول فيها والبحث عنها وعن دقائقها . كان لزاما علينا معرفتها وتفصيلها حتى لا يلتبس علينا الأمر ونكون على بينة من أمرنا .

(١) سورة المائدة آية ٣ .

(٢) سورة النساء آية ٥٩ .

(٣) سورة النساء آية ٦٥ .

(٤) كما فسره بذلك مجاهد وغيره من السلف انظر تفسير القرآن العظيم لابن كثير

لهذا نستطيع أن نقسم الحياة البشرية الى ثلاثة أقسام لا تـخلو  
من أحدها (١) وهى :

- ١ - جوانب ثابتة متعلقة بحقيقة الانسان ذاته : لا تتغير الظروف والأحوال  
ولا تتبدل إطلاقاً ، فهذه جاءت الشريعة لها بأحكام تفصيلية دقيقة  
وواضحة وذلك كالأحكام الأسرة والحدود والشعائر التعبدية ونحو ذلك .
- ٢ - جوانب ثابتة الجوهر والهدف ولكنها متجددة الصور ومتغيرة الأساليب  
لارتباطها بتغيرات الزمان والمكان ، فهذه جاءت الشريعة لها  
بأحكام كلية وقواعد عامة تحفظ الجانب الثابت فيه وتبقى الجوانب  
ذات العلاقة بالتفسير مسموح المجال فيها للمجتهد الذى ملك  
أدوات الاجتهاد أن يبين جزئياتها الدقيقة المناسبة لتلك الفترة  
وذلك كالمنهج الاقتصادى للدولة والخطـة التعليمية والادارية والانظمة  
المروية وقوانين السير ونحو ذلك ، فمثلا المنهج الاقتصادى قد  
وضعت له الشريعة قواعد عامة وكليات ثابتة لا تتغير ولا بد من مراعاتها  
والسير على ضوئها عند رسم أى منهج فى أى عصر أو عصر . فقد أوضحت  
الشريعة أن المطلب ملك لله عز وجل والبشر مستخلفون فيه ، وأوضحت  
وجوب تأمين الضروريات لكل فرد ، وتحريم أكل أموال الناس بالباطل  
فى أى صورة من صورها ، وتحريم الميراث والمكوس والنهي عن الاحتكار والجشع  
وتقرير حق الملكية الفردية ، والنهي عن أن يكون دولة بين  
الأغنياء والحث على الانفاق ووجوبه فى بعض الأحيان (٢) ، وأوجبت

---

(١) انظر العلمانية نشأتها وتطورها وآثارها فى الحياة الاسلامية المعاصرة  
سفر بن عبد الرحمن الحوالى ص ٦٩٥ " بتصرف " من مطبوعات مركز  
البحث العلمى و احياء التراث الاسلامى بجامعة أم القرى ط ٠ أولى ١٤٠٢ هـ .  
(٢) قياسات من الرسول لفضيلة الاستاذ محمد قطب ص ١٩١ .

الزكاة وبينت أنصبتها ومصارفها وجميع دقائقها .. الى غير ذلك ..  
أما وضع الخطط الاقتصادية وطرق الاستثمار وتحديد الأنظمة  
الكفيلة باعطاء كل ذي حق حقه ، وحفظ أموال المسلمين من عبث  
المابثين وكيفية التعامل المباح بين المؤسسات العامة والخاصة  
واشراف الدولة .. الخ فهذا راجع الى اجتهاد الأمة في إطار تلك  
القواعد والقيود العامة يقول الدكتور محمد عبد الجواد محمد " من  
الواجب أن تؤخذ معظم ( بل : كل ) الأحكام والقواعد التي  
وضعتها هذه النظم ( أى الوضعيه ) من الأحكام والقواعد التي استنبطها  
الفقهاء المسلمون في المذاهب الفقهية المختلفة .. لما المعاملات التي  
جدت بسبب المخترعات الحديثه فمن الممكن وضع أحكام لها بطريق  
القياس أو الاقتباس في حدود القواعد الأصولية في الفقه الاسلامي (١)  
وهذا تأخذ الصبغة الشرعية .

لكن يشترط في هذا المجتهد المستنبط أن يكون مالكا لأدوات  
الاجتهاد وأهله (٢) كما يشترط الايصادم نصا شرعيا ، فليس  
من حق أى موظف أو مستشار قانوني لا يعرف من الاسلام الاسمه ان  
يقوم برسم هذه الخطط والانظمة .

(١) التطور التشريعي في المملكة العربية السعودية د . محمد عبد الجواد

محمد ص ١٨ .

(٢) اشترط علماء الأصول في المجتهد عدة شروط نجملها فيما يلي :

١ - أن يكون عارفا بالكتاب والسنة بأن يعرف مظاهر الأحكام وكيفية  
استنباطها ، وان يكون عارفا بأسباب النزول وما ورد في تفسيرها  
وتأويلاتها وبالناسخ والمنسوخ وصحة الحديث من ضعفه .

٢ - أن يكون عارفا بالاجماع وحججه ومضام وجوده .

٣ - ان يكون عالما بوجوه القياس وعمل الأحكام والحكم التشريعية التي شرعت  
من أجلها الأحكام .

٤ - أن يعرف من النحو والفقه ما يكفيه في معرفة ما يتعلق بالكتاب  
والسنة من نص ظاهر ومجمل وحقيقة ومجاز وعام وخاص =

وقد وضع الامام الشافعي قاعدة جلية دقيقة في نحو هـ  
ولكنه لم يضعها في الذين يشرعون القوانين عن مصادر غير اسلامية هـ  
فقد كانت بلاد الاسلام اذ ذاك بريئة من هذا المار هـ ولكنه وضعها  
في المجتهدين العلماء من المسلمين الذين يستنبطون الأحكام قبل  
أن يتثبتوا ما ورد في الكتاب والسنة الصحيحة هـ ويقسمون ويجتهدون  
برأيهم على غير أساس صحيح حتى ولو وافق الصواب حيث يقسول هـ  
( ومن تكلف ما جهل هـ وما لم تثبت معرفته كانت موافقته للصواب -  
ان وافقه من حيث لا يعرفه - غير محموده والله أعلم هـ وكان بخطه  
غير معذور اذا ما نطق فيما لا يحيط علمه بالفرق بين الخطأ والصواب  
فيه ) (١) يقول الاستاذ أحمد شاکر تعليقا على هذا : " ومضى  
هذا واضح أن المجتهد في الفقه الاسلامي على قواعد الاسلام لا يكون  
معذورا اذا ما كان اجتهاده على غير أساس من معرفة هـ وعن غير  
ثبت في البحث عن أدلة الكتاب والسنة حتى لو أصاب في الحكم  
اذ تكون إصابته مصادفة لم تبين على دليل ولم تبين على يقين  
ولم تبين على اجتهاد صحيح هـ  
أما الذي يجتهد ويتشريع على قواعد خارجة عن قواعد الاسلام  
فانه لا يكون مجتهدا ولا يكون مسلما اذ قصد الخ وضع ما يراه من

= ومطلق وقيد .. الخ .

هـ - أن يكون عنده ملكة الاستنباط وأن يكون ذكي الفؤاد متوقفا  
الذهن وأن يكون خبيراً بوقائع وأحوال الناس ومعاملاتهم  
ومصالحهم .. فاذا تعذرت هذه الشروط فالأمثل الأمثل

أنظر في ذلك روضة الناظر لابن قدامة ص ١٩٠ والمدخل إلى  
مذهب الامام أحمد لابن بدران ص ١٨١ وعلم أصول الفقه لعبد الوهاب

خلاف ص ٢١٨ .

(١) الرسالة للامام الشافعي تحقيق أحمد شاکر ص ٥٣ ط ٠ ثانية ١٣٩٩ هـ ٠ ن .  
مكتبة دار السترات ..

الأحكام وافقت الاسلام أم خالفته ، فكانت موافقة للصواب ان وافقه من حيث لا يعرفه بل من حيث لا يقصده غير محمود ، بل كانوا بها لا يقلون عنهم كفرا حين يخالفون هذا وهذا بديهي (١) .

٣ - أما الأمور الدنيوية المحضة كأساليب تطوير الزراعة والصناعة والتمسرف على خصائص المادة والاستفادة منها في عمارة الأرض وسائر الأنشطة البشرية التي لا علاقة لها بالتحليل أو التحريم ولا بالهدى والضلال فهذه قد وكلها الله الى نفس الانسان ليجد ويجتهد ويبحث ويعمل فيها بحسب ما يوصله عقله وتفكيره . وهذه هي التي قال فيها النبي صلى الله عليه وسلم " أنتم أعلم بأمور دنياكم " (٢) وهذه مندرجة تحت حكم الاباحة الا أنها تبقى خاضعة للفاية الاساسية من الوجود وهي العبادة كما قال تعالى " وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون " (٣) فاذا أريد بهذه الأعمال وجه الله والتقوى على طاعته ونصره دينه فانها تكون داخله في مفهوم العبادة وثاب المبد على فعلها وان اريد بها المكابرة والمسرء والتعلي على الله ومحاربة الله ورسوله فانه يحاقب عليها .

والآن بعد أن عرفنا شمولية الشريعة لجميع جوانب الحياة بقى علينا أن نعرف حكم من لم يسوس الدنيا بهذا الدين — أو بعبارة أخرى من لم يحكم دين الله في شؤون هذه الحياة واستبداله بالقوانين الوضعية التي وضعها البشر ، ولن نجد كبير عنا في البحث عن هذا الحكم فقد بينه الله عز وجل في العديد من الآيات الصريحة .

- 
- (١) انظر تعليقة على مسند الامام أحمد ( ٣٠٤/٦ ) .  
 (٢) رواه مسلم ك ( الفضائل ) ب : وجوب امثال ما قاله صلى الله عليه وسلم شرعا دون ما ذكره من معاش الدنيا ح : ٢٣٦٣ ( ١٨٣٦/٤ ) وابن ماجه في : الرهون ب : ( ١٥ ) تلقيح النخل ح : ١٤٧١ ( ٨٢٥/٢ ) وأحمد في المسند ١٥٢/٣ .  
 (٣) سورة الذاريات آية ٥٦ .

١ - فمنها قوله عز وجل : " ألم تر الى الذين يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل اليك وما أنزل من قبلك يريدون أن يتحاكموا الى الطاغوت وقد أمروا أن يكفروا به ويريد الشيطان أن يضلهم ضلالا بعيدا " (١) والذي يظهر من أول وهلة من التعبير بقوله " يزعمون " التكذيب لهم فيما ادعوه من الايمان فيكون الله قد نفى عنهم الايمان بسبب التحاكم الى غير شرع الله وذلك لأنه لا يجتمع التحاكم الى غير شرع الله مع الايمان في قلب عبد أصلا ، بل أحدهما ينافي الآخر ولا يكون هناك إيمان حقا الا بعد الكفر بالطاغوت كما قال عز وجل " فمن يكفر بالطاغوت ويؤمن بالله فقد استمسك بالعروة الوثقى لا انفصام لها والله سميع عليم " (٢) وهذا هو معنى " لا اله الا الله " .

والطاغوت : " مشتق من الطفيان وهو مجاوزة الحد فكل من حكم بغير ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم أو حاكم الى غير ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم فقد حكم بالطاغوت وحاكم اليه وذلك أن من حق كل أحد أن يكون حاكما بما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم فقط لا بخلافه كما أن من حق كل أحد أن يحاكم اليه ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم فمن حكم بخلافه أو حاكم الى خلافه فقد طفى وجاوز حده أو تحكما فصار بذلك طاغوتا لتجاوز حده " (٣) .

(١) سورة النساء آية ٦٠ .

(٢) سورة البقرة آية ٢٥٦ .

(٣) تحكيم القوانين للشيخ محمد بن إبراهيم ص ٣٠

٢ - ومن الأدلة أيضا قوله عز وجل " فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما " (١) فهنا نرى أن الله عز وجل يقسم بذاته العلية علي نفي الايمان عن من لم يحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولم يكتف بمجرد التحكيم فقط بل أضاف اليه عدم وجود شيء من الحرج في نفوسهم ، ولم يكتف بذلك أيضا بل لا بد من الانقياد المطلق والتسليم التام لحكمه صلى الله عليه وسلم .

ونجد أيضا أن الله عز وجل قد أطلق على من لم يحكم بما أنزل الله الكفر والظلم والفسوق فقال عز وجل : " ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون " (٢) " ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون " (٣) و " ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون " (٤) وقد روى انها نزلت في أهل الكتاب لما حرفوا دينهم وهي - وان ثبت ذلك - فهي عامة في كل من لم يحكم بما أنزل الله لأن المبره بمصوم اللفظ بخصوص السبب ، وقد رد علي المقائلين بهذا القول حذيفة رضى الله عنه فقال " نعم الاخوة لكم بنو اسرائيل ، ان كانت لهم كل مرة ، ولكم كل حلوه ، كلا والله لتسلكن طريقهم قدر الشراك " (٥) وقيل فيها أيضا انها " كفر دون كفر " أى غير ناقل من الملة كما روى ذلك عن ابن عباس وطاوس وغيرهما (٦) .

(١) سورة النساء آية ٦٥ .

(٢) سورة المائدة آية ٤٤ .

(٣) سورة المائدة آية ٤٥ .

(٤) سورة المائدة آية ٤٧ .

(٥) تفسير الطبرى ٢٥٣/٦ .

(٦) انظر تفسير الطبرى ٢٥٦/٦ .

والحق أنها تبقى على إطلاقها فقد يخرج من الملة وقد يكفرون  
كفرا أصغر بحسب حال الحاكم كما قال شارح الطحاوية " انه ان اعتقد  
- أى الحاكم - أن الحكم بخير ما أنزل الله غير واجب ، وأنه مخير  
فيه ، أو استهان به مع تيقنه أنه حكم الله فهذا كفر أكبره  
وان اعتقد وجوب الحكم بما أنزل الله ، وعلمه في هذه الواقعة ،  
وعدل عنه مع اعترافه بأنه مستحق للعقوبة ، فهذا عاص ويسمى  
كافرا كفرا مجازيا أو كفرا أصغر " (١) . قلت وعلى هذا يحمل تفسير  
ابن عباس وطاوس رضي الله عنهما الكفر بأنه كفر دون كفر .

وقد أوسع الموضوع بحثا الشيخ محمد بن ابراهيم رحمه الله  
تعالى - مفتي الديار السعودية سابقا - فقال : " ومن الممتنع  
أن يسي الله سبحانه وتعالى الحاكم بخير ما أنزل الله كافرا ولا يكون  
كافرا ، بل هو كافر مطلقا اما كفر عمل أو كفر اعتقاد . . .  
قال : " أما الأول : وهو كفر الاعتقاد فهو أنواع  
أحدها : أن يجحد الحاكم بخير ما أنزل الله أحقية حكم الله  
ورسوله ، وهو معنى ما روى عن ابن عباس واختاره ابن جرير  
أن ذلك جحود ما أنزل الله من الحكم الشرعي ، وهذا  
لا نزاع فيه بين أهل العلم . . .

الثانى : أن لا يجحد الحاكم بخير ما أنزل الله كون حكم الله  
ورسوله حقا لكن اعتقد أن حكم غير الرسول صلى الله عليه  
وسلم أحسن من حكمه وأتم وأشمل لما يحتاجه الناس من



الحكم بينهم عند المتنازع اما مطلقا أو بالنسبة إلى ما استجلبه من الحوادث التي نشأت مع تطور الزمان وتغير الأحوال ، وهذا أيضا لا ريب أنه كفر لتفضيله أحكام المخلوقين التي هي محض زبالة الأذهان وصرف حثالة الأحكام عن حكم الحكيم الخبير ...

**الثالث :** لا يعتقد كونه أحسن من حكم الله ورسوله -صلي الله عليه وسلم- لكن اعتقد أنه مثله فهذا كالتويعين الذين قبله في كونه كانوا الكفر الناقل عن الملة لما يقتضيه ذلك من تسوية المخلوق بالخالق ...

**الرابع :** لا يعتقد كون حكم الحاكم بغير ما أنزل الله مماثلا لحكم الله ورسوله فضلا عن أن يعتقد كونه أحسن منه لكن اعتقد جواز الحكم بما يخالف حكم الله ورسوله فهذا كالذى قبله يصدق عليه ما يصدق عليه لاعتقاده جواز ما علم بالنصوص الصريحة القاطعة تحريمه .

**الخامس :** وهو أعظمها وأشمها وأظهرها معاندة للشرع ومكابرة لأحكامه ومشاقة لله ورسوله ومضاهاة بالمحاكم الشرعية اعدادا وامدادا وارصادا وتأصيلا وتقريرا وتشكيلا وتنوعا وحكما والزاما ومراجع ومستندات ، فكما أن للمحاكم مراجع مستندات مرجعها كلها إلى كتاب الله وسنة رسوله صلي الله عليه وسلم ، فلهذه المحاكم مراجع هي القانون المطلق من شرائع شتى وقوانين كثيرة كالقانون الفرنسي والقانون الأمريكي والقانون البريطاني وغيرها من القوانين ومن مذاهب بعض المذاهب المنتسبين إلى الشرع وغير ذلك . فهذه المحاكم الآن في كثير من أمصار الاسلام مهيأة مكلمة مفتوحة الابواب والناس إليها أسراب إثر أسراب يحكم حكمها بما يخالف حكم السنة والكتاب من أحكام ذلك القانون وتلزمهم به وتقرهم

عليه وتختتمه عليهم ، فأى كفر فوق هذا الكفر وأى مناقضة  
لشهادة بأن محمدا رسول الله بعد هذه المناقضة . . .

السادس : ما يحكم به كثير من رؤساء العشائر والقبائل من البوادي ونحوهم  
من حكايات آبائهم وأجدادهم وعاداتهم التي يسمونها ( سلوهم )  
يتوارثون ذلك منهم ويحكمون به ويحصلون على التحاكم اليه عند  
النزاع بقاء على أحكام الجاهلية وأعراضا ورغبة عن حكم الله  
ورسوله فلا حول ولا قوة الا بالله .

وأما القسم الثاني من حى كفر الحاكم بغير ما أنزل الله وهو  
الذى لا يخرج عن الملة فقد تقدم تفسير ابن عباس رضي الله عنهما  
لقول الله عز وجل " ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون " .  
قد شمل ذلك القسم وذلك في قوله رضي الله عنه في الآية " كفر  
دون كفر " وقوله ليس بالكفر الذى تذهبون اليه " ا . هـ وذلك أن  
تحمله شهوته وهواه على الحكم في الأقضية بغير ما أنزل الله مع اعتقاده  
أن حكم الله ورسوله هو الحق واعترافه على نفسه بالخطأ ومجانبة  
الهدى . . ا . هـ ( ١ )

٤ - والآيات في حكم الحاكم بغير ما أنزل الله كثيرة يصعب استقصاؤها  
منها قوله تعالى في سورة التوبة " اتخذوا أبنائهم ورهبانهم أربابا  
من دون الله والمسيح بن مريم وما أمروا الا ليعبدوا بها واحدا  
لا اله الا هو سبحانه عما يشركون " ( ٢ ) ويفسرهما حديث عدى بن حاتم

( ١ ) تحكيم القوانين لمحمد بن ابراهيم ص ٥ - ٨ وقد نقلته بطوله مع  
الاختصار قدر الامكان لأهميته وقوته العلمية وللحاجة الماسة اليه خصوصا

في عصرنا الحاضر .

( ٢ ) سورة التوبة آية ٣١ .

رضي الله عنه عندما سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقولها فقال :  
يا رسول الله لعلنا نعبدكم ، قال : أليسوا يحلون لكم ما حرم الله  
فتحلونه ؟ ويجرمون ما أحل الله فتجربونه ؟ قال : بلى ، قال : فتلك  
عبادتهم " (١) .

فالحاكم الذي يشرع للناس فيحصل لهم ما حرم الله ويحرم عليهم ما أحله  
الله قد جعل نفسه ربا لهم .

ومنها كذلك في سورة النور " .. ويقولون آمنا بالله وبالرسول  
وأطعنا ثم يتولى فريق منهم من بعد ذلك وما أولئك بالمؤمنين ، وإذا  
دعوا الى الله ورسوله ليحكم بينهم إذا فريق منهم معرضون .. " الس  
قوله " إنما كان قول المؤمنين إذا دعوا الى الله ورسوله ليحكم بينهم  
أن يقولوا سمعنا وأطعنا وأولئك هم المفلحون " (٢) .

ومنها قوله تعالى في سورة محمد صلى الله عليه وسلم : " إن الذين  
ارتدوا على أديبارهم من بعد ما تبين لهم الهدى الشيطان سول لهم  
وأملى لهم ، ذلك بأنهم قالوا للذين كرهوا ما نزل الله سنطيعكم فسي  
بعض الأمر ... " (٣) .

(١) رواه الترمذى في ك : التفسير تفسير سورة التوبة ح : ٣٠٩٥ ( ٥ /

( ٢٧٨

وقال هذا حديث غريب ، ورواه ابن جرير في تفسيره ( ١١٤ / ١٠ ) وابن  
سعد وعبد بن حميد وابن المنذر وابن أبي حاتم وأبو الشيخ وابن  
مردويه والبيهقي . انظر تحفة الأحوذى ٤٩٤ / ٨ وحسنه شيخ  
الاسلام ابن تيمية في كتاب الايمان ص ٦٤ وحسنه من المعاصرين الألبانى  
في كتابه غاية المرام في تخریج أحاديث للحلال والحرام ص ٢٠ رقم (٦) .

(٢) سورة النور الآيات ( ٤٧ - ٥١ )

(٣) سورة محمد الآيات ( ٢٥ - ٢٦ ) .

وقد سى الله سبحانه وتعالى هذا النوع من الحكم بأنه "حكم  
الجاهلية" وذلك في قوله "أفحكم الجاهلية يبغون" ومن أحسن  
من الله حكما لقوم يوقنون" (١) فجعل الحكم حكيمين لا ثالث لهما :  
حكم إسلامي وهو الحكم بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم  
وحكم جاهلي وهو ما خالف ذلك .

وليست الجاهلية فترة محددة من الزمان والمكان انتهت ، إنما  
كل مجتمع يحكم بغير ما أنزل الله فهو مجتمع جاهلي مهما أوتوا من  
قوة مادية ومن كشافات علمية خارقة ، وقد قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم : " أبغض الناس الى الله ثلاثة " وذكر منهم ( مهتغ  
في الاسلام سنة الجاهلية ) (٢) وقال الحسن البصري رضي الله عنه  
" من حكم بغير ما أنزل الله فحكم الجاهلية " (٣) . وقال ابن حجر :  
" كل معصية تؤخذ من ترك واجب أو فعل محرم فهي من أخلاق  
الجاهلية " (٤) .

ومن ذلك ما ابتلي به المسلمون اليوم من تسلط بعض الطغاة  
على مقاليد الحكم واتخاذهم حكم الجاهلية شرعة ومنهاجا لهم وتركهم  
حكم الله ورواهم ظهريا كأنهم لا يعلمون ، يقول الاستاذ أحمد شاكـر  
رحمه الله : " نرى في بعض بلاد المسلمين قوانين ضربت عليها  
نقلت عن أوروپه الوثنية الملحده ، وهي قوانين تخالف الاسلام مخالفة  
جوهرية في كثير من أصولها وفروعها ، بل ان في بعضها ما ينقض الاسلام

(١) سورة المائدة آية ٥٥ .

(٢) رواه البخارى في ك : الديات ، ب : ٩ ( فتح البارى ١٢ / ٢١٠ ) .

(٣) تفسير القرآن العظيم لابن كثير ١ / ٥١٠ .

(٤) فتح البارى ١ / ٨٥ .

ويهدمه وذلك أمر واضح بديهي لا يخالف فيه الا من يخالط نفسه  
 ويجهل دينه أو يعاديه من حيث يشعر أو لا يشعر ، وهي في كثير  
 من أحكامها أيضا توافق التشريع الاسلامي أو لا تنافيه على الأقل ،  
 وان العمل بها في بلاد المسلمين غير جائز حتى فيما يوافق  
 التشريع الاسلامي ، لأن من وضعها حين وضعها لم ينظر الى موافقتها  
 للاسلام أو مخالفتها ، انما نظر الى موافقتها الى قوانين أوروبا  
 أو لمبادئها وقواعدها وجعلها هي الأصل الذي يرجع اليه فهو آثم  
 مرتد بهذا سواء أوضع حكما موافقا للاسلام أم مخالفا له . (١) .

ويرى فضيلته أن الواقع في هذا الجرم العظيم من الناس ثلاثة وهم :

١ - المتشريع : ( يقصد بها في مصطلحاتهم الهيئة التشريعية ، وعلى رأسهم  
 الامير ذلك ، وهو الحاكم الاعلى للدولة ، الذي يعين الهيئة ويأمرها بذلك  
 ويحدد لها مهمتها ويصادق على ما تتبناه من تشريعات ) قال عنه : " فانه

يضع هذه القوانين وهو يعتقد صحتها وصحة ما  
 يعمل ، فهذا أمره بين وان صام وصلى وزعم  
 أنه مسلم " (٢) .

٢ - المدافع : ( وهو الذي يدافع عن هذه القوانين ويغذيها )  
 قال عنه : " فانه يدافع بالحق وبالباطل فاذا ما  
 دافع بالباطل المخالف للاسلام معتقدا صحته فهو  
 كزميله المتشريع وان كان غير ذلك كان منافقا خالصا  
 مهما يحتذر بأنه يؤدي واجب الدفاع " (٣) .

(١) انظر تعليقه على مسند الامام أحمد ٣٠٣/٦ .

(٢) انظر تعليقه على المسند ٣٠٥/٦ .

(٣) نفس المرجع .

٣ - الحاكم : وهو الذى يقضى ويحكم بين الناس بهذه القوانين فمن هذا يقول الاستاذ أحمد شاعر :  
 " قد يكون له في نفسه عذر حين يحكم  
 بما يوافق الاسلام من هذه القوانين وان كان  
 التحقيق الدقيق لا يجعل لهذا العذر قيمة ،  
 أما حين يحكم بما ينافي الاسلام مما نص عليه  
 الكتاب والسنة ، وما تدل عليه الدلائل منها  
 فانه على اليقين ما يدخل في هذا الحديث  
 ( يقصد حديث وعلى المرء السمع والطاعة  
 فيما أحب وأوكره الا أن يؤمر بمعصية فلا سمع  
 ولا طاعة ) قد أمر بمعصية القوانين التي  
 يرى أن عليه واجبا أن يطيعها أمرته بمعصية  
 بل بما هو أشد من المعصية أن يخالف كتاب  
 الله وسنة رسوله فلا سمع ولا طاعة ، فان سمع  
 وأطاع كان عليه من الوزر ما كان على أمره الذي  
 وضع هذه القوانين وكان كمثلته سواء " (١) .

٤ - كما يمكن أن يضاف الى ما ذكره الشيخ منصف رابع وهو " المحكوم " خاصة اذا رضي وتابع ، فعلى المحكوم ألا يتحاكم اليها وأن يبين حرمة ذلك وأن يسعى في سبيل مقاومتها والتحاكم الى شرع الله قدر استطاعته ولا يكلف الله نفسا الا وسعها وقد قال صلى الله عليه وسلم في الحديث الذي روته أم سلمة رضي الله تعالى عنها أن رسول الله صلى الله عليه

وسلم قال : انه يستعمل عليكم أمراء فتعرفون وتنكرون فمن كره فقد برئ ومن أنكر فقد سلم ولكن من رضي وتابع " (١) أما في حالة الاجبار والضرورة الشرعية فالضرورة تقدر بقدرها .

والآن بعد أن عرفنا وجوب سياسة الدنيا بشرع الله المنزل ، وأنه لا مجال للتردد ولا للتخيير ، فالقضية قضية إيمان أو كفر ، قضية اسلام أولا اسلام ، فلا غرابة أن يكون هذا من أهم مقاصد الامامة العظمى وهو غايتها وهدفها الذي من أجله شرعت ، نود أن نتصرف على بعض المقاصد الفرعية الناتجة عن هذه الحقيقة الكلية فمنها :

#### ١ - العدل ورفع الظلم :

وهذا من أهم المقاصد وأسمى المطالب التي أمر الاسلام بتطبيقها ، ولم يجعل للاسلام الالتزام بهذا الأمر خلاصا بالحكام فحسب ، بل أمر كل انسان بالعدل في جميع أموره التي يزاولها سواء في ذلك ما يتصل بالأسرة أو بالجار أو بغير ذلك . .

وقد تطابق على وجوب العدل آيات الكتاب الحكيم وأحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم . أما الآيات فكثيرة جدا منها :

قوله عز وجل : " إن الله يأمر بالعدل والاحسان وايتاء ذى القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى يعظكم لعلكم تذكرون " (٢) .

(١) رواه مسلم ك : الامارة ، ب : وجوب الانكار على الأمراء فيما يخالف الشرع

حج : ١٨٥٤ ( ١٤٨١/٣ )

(٢) سورة النحل آية ٩٠ .

ومنها قوله عز وجل : \* ان الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات التي  
الى أهلها واذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل إن الله  
بما تعملون عليم \* (١) .

ومنها قوله عز وجل \* إذا قلتم فاعدلوا ولو كان ذا قربى وبعهد  
الله أوفوا ذلكم وصاكم به لعلكم تتقون \* (٢) .

بل قد أوجب الله العدل حتى مع الأعداء قال تعالى ( ولا يجزمنكم  
شيطان قوم على الا تعدلوا ، اعدلوا هو أقرب للتقوى ، واتقوا  
الله ان الله خبير بما تعملون ) (٣) وأمر نبيه داود عليه السلام  
بالحكم بالعدل - وهو الحق - ونهاه عن اتباع الهوى مع أنه  
نبي معصوم فقال عز وجل " يا داود انا جعلناك خليفة في الارض  
فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله ، ان  
الذين يضلون عن سبيل الله لهم عذاب شديد بما نسوا يوم الحساب " (٤)  
الى غير ذلك من الآيات .

أما الأحاديث النبوية فكثيرة أيضا منها .

١ - حديث السبعة الذين يظلمهم الله يوم لا ظل الا ظله وذكر منهم

" امام عادل " (٥) .

(١) سورة النساء آية ٥٨ .

(٢) سورة الانعام آية ١٩٥ .

(٣) سورة المائدة آية ٨ .

(٤) سورة ص آية ٢٦ .

(٥) متفق عليه رواه البخارى في ك : الحدود ، ب : (١٩) (فتح البارى

١١٢/١٢) ومسلم في ك : الزكاة ب : اخفاء الصدقة ح : ١٠٣١ (١٥٨/٢)

ورواه الترمذى في ك : الزهد ب : في الحب في الله : ٢٣٩١ (٥٩٨/٤)

والنسائى في ك : آداب القضاة ب : ٧٨ (٢٢٢/٨) ومالك في الموطأ

في ك : الشعر ب : ما جاء في المتحابين في الله (٩٥٢/٢) .



٢ - ومنها قوله صلى الله عليه وسلم : " ليس من وال أمة قلت أو كثرت لا يعدل فيها الا كبسه الله تبارك وتعالى على وجهه فسي النار " (١) .

٣ - ومنها ما روى عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ( ما من أمير عشرة الا يؤتى به يوم القيامة مفلولا لا يفكه الا العدل أو يوقه الجور ) (٢) .

٤ - ومنها قوله صلى الله عليه وسلم : " المقسطون على منابر من نور على يمين الرحمن وكلتا يديه يمين هم الذين يعدلون في حكمهم وأهْلهم وما ولوا " (٣) .

٥ - وقد روى أبو عبيد بسنده الى أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " لعمل الامام العادل نفسى رعيته يوما واحدا أفضل من عبادة العابد في أهله مائة عام أو خمسين عاما " (٤) . شك هشيم ( وهو شيخ أبي عبيد ) الى

(١) رواه الامام أحمد في المسند ( ٢٥/٥ ) والبخارى بنحوه ( الفتح الرباني ١٤/٢٣ ) .

(٢) رواه الامام أحمد في المسند وقال الهيثمي : اسناده جيد ورجاله رجال الصحيح وقال المنذرى : أخرجه البزار باسناد رجاله رجال الصحيح انظر الفتح الرباني ١٤/٢٣ ورواه الدارمي في سننه ( ٢٤٠/٢ ) .

(٣) رواه مسلم في ك : الاشارة ب : فضيلة الامام العادل ح : ١٨٢٧ ( ١٤٥٨/٣ ) وأخرجه النسائي في ك : أدلب القضاة ب : فضل الحاكم العادل في حكمه ( ٢٢١/٨ ) ورواه أحمد نفسى المسند ١٦٠/٢ .

(٤) الأُمُوال ص ١٣ .

غير ذلك من الأحاديث الكثيرة .

وفي مقابل ذلك ندد الاسلام بالظلم والظالمين وتوعدهم ، والآيات والأحاديث في هذا كثيرة منها قوله صلى الله عليه وسلم : " ان الله ليملي للظالم حتى إذا أخذه لم يفلته " (١) .

وقد جعل الله الظلم من أسباب هلاك الأمم فما من دولة يتفشى فيها الظلم الا ويبدأ فيها الالهيّار وحلت عليها عقوبة الله تعالى قال تعالى " وكذلك أخذ ربك إذا أخذ القرى وهي ظالمة إن أخذه <sup>اليوم</sup> شديد " (٢)

قال شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله : " ان العدل نظام كل شىء فاذا أقيم أمر الدنيا بسعدل قامت وان لم يكن لصاحبها في الآخرة من خلاق وان لم تقم بسعدل لم تقم وان كان لصاحبها من الايمان ما يجزى به في الآخرة " (٣) .

والعدل الحق لا يكون الا بتطبيق أحكام الشريعة التي تضمنت العدل كل العدل في إعطاء الحقوق لأصحابها وتنظيم العلاقات بين الناس تنظيماً عادلاً . وان من أكبر الظلم وأخطره أن يتمدى حاكم من الحكام على حق من حقوق الله تعالى فيقوم بالتشريع للأمة التي يرعاها ، وفي هذا يكون ظالماً لنفسه بأن عرضها لفضب الله وسخطه وأجلها دار البوار فتتمدى حدوده وطمسى على حق من حقوق الله عز وجل لا يجوز الا له ، وكذلك يكون ظالماً للرعية التي تحت يده حيث حرّمهم من عدل الله وشرعه ، وحملهم من الآثام والاوزار بسبب إجبارهم

(١) رواه البخارى في تفسير سورة هود (فتح البارى ٨/٣٥٤) ومسلم فسي

ك : السبب : تحريم الظلم ح : ٢٥٨٣ (١٩٩٧/٤) .

(٢) سورة هود آية ١٠٢ .

(٣) الحسبه ص ٩٤ .

على التحاكم الى الطائفتين<sup>ورضاهم</sup> وقد رأينا فيما سبق ما في ذلك من الوعيد .

وللمعدل صور شتى منها القيام بمنع الظلم وازالته عن المظلوم ومنع انتهاك حرمت الناس وحقوقهم المتعلقة بأنفسهم وأعراضهم وأموالهم وازالة آثار التعدي الذي يقع عليهم واعادة حقوقهم اليهم ومعاينة المعتدى عليها بما يستحقه من العقوبة .

ومن صورهِ أيضا فض الخصومات والمنازعات بين المسلمين واعطاء كل ذي حق حقه وتعيين القضاة الأكفاء للتحقيق ذلك . ومراعاة حقوق أهل الذم .

ومن صورهِ أيضا القيام بحق أفراد الشعب في كفالة حرياتهم وحياتهم المعاشية حتى لا يكون فيهم عاجز متروك ولا ضعيف مهمل ولا فقير بائس ولا خائف مهدد .

ومن صورهِ أيضا التسمية بين الناس في المعاملة ومكافأة جهودهم بحسبها واسناد الأعمال والوظائف لمن يستحقونها ، وعدم المفاضلة والتمييز بينهم تبعا للهوى و المصلحة أو غير ذلك من الأسباب غير الشرعية .

ومن صورهِ أيضا الا تتدخل مراكز الناس الاجتماعية وأنسابهم في خضوعهم لمقتضى المدل فالشرعية الاسلامية تطبق على كل أحد لا فرق في ذلك بين شريف وغيره ولا بين حاكم ومحكوم وفي ذلك يقول الرسول صلى الله عليه وسلم " إنما أهلك من كان قبلكم أنهم كانوا إذا سرق الشرف تركوه ، وإذا سرق الضعيف أقاموا عليه الحد ، وأيم الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها " (١) الى غير ذلك

(١) رواه البخارى ك : الجهاد ب : ١٢ ) انظر فتح البارى ٨٧/١٢ ورواه ابو داود ك : الحدود ، ب : الحد يفسح فيه .  
( عون ٣١/١٢ ) ورواه أيضا الحاكم وغيره .

من الصور التي لا حصر لها .

وقد رسم الخلفاء الراشدون رضي الله عنهم أسمى الصور وأرفعها فهي إقامة العدل في الرعية فهذا أبو بكر رضي الله عنه يقول لرجل شكاً إليه أجد عماله أنه قطع يده ظلماً : لئن كنت صادقاً لأقيدنك منه ( وروى أبو داود وغيره عن عمر رضي الله عنه : أنه خطب الناس فقال : أنى لم أبعث عمالي ليضربوا أبحاركم ولا ليأخذوا أموالكم ولكن أرسلهم إليكم ليعلموكم دينكم وسنتكم - فمن فعل به ذلك فليرفعه إلى أقصاه منه فقال عمرو بن العاص : لو أن رجلاً أدب بعض رعيته تقصه منه ؟ قال : أي والذي نفسي بيده أقصه ، وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقص من نفسه (١) .

إلى غير ذلك من الصور الرائعة التي يضيق المقام عن ذكرها . ولا غرابة في ذلك فهم الذين تربوا على يد سيد البشرية محمد صلى الله عليه وسلم .

## ٢ - جمع الكلمة وعدم الفرقه : - =====

كما أن من غايات الإمامة ومقاصدها جمع الكلمة وعدم الفرقة وتوحيد صفوف المسلمين ، ولا يكون هذا إلا تحت قيادة واحدة . وقد ورد الأمر بذلك في كتاب الله عز وجل وفي سنة رسوله صلى الله عليه وسلم فقال تعالى : " **إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ** " (٢) وأمرهم

(١) رواه أبو داود في سننه ك : الديات ، ب : القود من الضربة ... ( عون ٢٦٩/١٢ ) . رواه الإمام أحمد في المسند وصححه أحمد شاكر ح : ٢٨٦ ( ٢٧٨/١ ) . وانظر الطبقات ٢٩٣/٣ .

(٢) سورة الأنبياء آية ٩٢ .

بالاتحاد والالتفاف حول راية واحدة فقال تعالى : \* واعتصموا بحبل  
الله جميعا ولا تفرقوا \* (١) وحرم التنازع بينهم وبين أنه يفرض على  
الاخفاق والضعف فقال تعالى : \* ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم  
.. (الاية ٢) وحذرهم من أن يؤدي بهم الاختلاف الى الفرقة  
كما حدث للذين من قبلهم : ( ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا...  
الاية ٣) الى غير ذلك من الايات الكثيرة.

يقول الاستاذ عبد القادر عوده رحمه الله : ( لقد صنع الاسلام  
للوحدة الاسلامية كل ما يقتضيه التوحيد واقام الوحدة على دعائم ثابتة  
لا يتطرق اليها الخلل ما دلم المسلمون متمسكين بدينهم حريصين على  
طاعة ربهم ، وحد الاسلام بين المسلمين جميعا بما اوجب عليهم من  
الايمان برب واحد ، والخضوع لاله واحد واتباع كتاب واحد ، ومشروع واحد ،  
وما جعل للامة الاسلامية على تعدد أفرادها من هدف واحد وتفكير  
واحد ومنهج واحد ، وما طبع عليه المسلمين من اداب واخلاق موحدة  
وما جعل للامة كلها من قبله واحدة وسياسة واحدة وسلوك واحد وامر لا  
يختلف على اصوله اثنان ) (٤) .

ومن حققات جمع الكلمة هذه أنه آخى بين المسلمين وجعل  
الرابطة بينهم رابطة العقيدة ، العقيدة وحدها قال تعالى " انما المؤمنون  
اخوه " (٥) قال عز وجل " واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداءً فآلف  
بين قلوبكم فاصبحت بنعمته إخوانا .. (الاية ٦) . وقال صلى

(١) سورة ال عمران آية ١٠٣ .

(٢) سورة الانفال آية ٤٦ .

(٣) سورة ال عمران آية ١٠٥ .

(٤) الاسلام واطاعتنا السياسية ص ٢٧٤ .

(٥) سورة الحجرات آية ١٠ .

(٦) سورة ال عمران آية ١٠٣ .

الله عليه وسلم : " المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يحقره ، التقوى ها هنا - ويشير الى صدره - بحسب امرئ من الشر أن يحقر أخاه المسلم كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه " (١) وقضى على الحواجز الجفرائية والعصبيات الوطنية والقبلية ، وقضى على اختلافات اللغة والجنس واللون ، وجعل الميزان والمقياس الثابت لقياس الافضلية هو التقوى والعمل الصالح " يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم " (٢) وجعلهم في التسمية بينهم كأسنان المشط الواحد قال صلى الله عليه وسلم " الناس سواسية كأسنان المشط الواحد " (٣) . أما التفاخر بالاحساب والانساب والعصبيات والاجناس والالوان فقد عبده من أعمال الجاهلية وليس من الاسلام في شيء قال صلى الله عليه وسلم " يا أيها الناس إن ربكم واحد وإن أباكم واحد ، ألا لا فضل لعربي على عجمي ولا لمجمي على عربي ولا لأحمر على أسود ولا لأسود على أحمر الا بالتقوى " (٤) . ويقول عليه الصلاة والسلام " ان الله عز وجل اذهب عنكم عصبية الجاهلية وفخرها بالآباء ، الناس بنو

(١) رواه مسلم في ك : البر ، ب : تحريم ظلم المسلم وخذله ٢٥٦٤ : ١٩٨٦/٤ .

وروى أبو داود بعضه في ك : الادب ، ب : المؤاخاة (عون ٢٣٦/١٣) ورواه الترمذي في ك : البر ، ب : ١٨ ح : ١٩٢٧ (٣٢٥/٤) .

وروى ابن ماجه بعضه في ك : الزهد ، ب : ٢٣ ح : ٤٢١٣ (١٤٠٦/٢) وأحمد في المسند ٤٩١/٣ .

(٢) سورة الحجرات آية ١٣ .

(٣) أخرجه الديلمي عن سهل بن سعد انظر كشف الغطاء ومزيل الالتباس

عما اشتهر من الاحاديث على السنة الناس للعجلوني ٤٥١/٢ . (وهو حديث ضعيف)

(٤) رواه الامام أحمد في المسند ٤١١/٥ .

أدم وآدم من تراب ، مؤمن تقي ، وفاجر شقي ، لينتهيبن أقبام يلقون  
بالرجال انما هم لحم من لحم جهنم ، أوليكونن أهون على الله  
من الجعلان التي تدفع السنن بأنوفها \* (١) .

ويقول أيضا : ( من قتل تحت راية عمية يدعو الى عصبية  
او يغضب للمصيبة تقتله جاهلية ) (٢) وفي رواية ( تقتله ) (٣) الى  
غير ذلك من الاحاديث .

هذا هو حكم الاسلام في المسلمين ، جعلهم أمة واحدة ، وجعل  
منهم دولة واحدة وأمرهم أن يجعلوا لهم إماما واحدا يحكم هذه الدولة ،  
ويجمع شمل الأمة ، ويصرف عنها كل أسباب الفرقة ، وبالفعل كان لها  
ذلك عدة قرون ، فكانت تحت لواء واحد ، وقيادة واحدة حتى أخطر

(١) رواه الامام احمد في المسند ٥٢٤/٢ وحسنه الألباني وقال : رواه  
الطحاوي وابن منده والبيهقي

أنظر صحيح الجامع الصغير ١١٩/٢ ح : ١٧٨٣ .

(٢) رواه مسلم في ك : الاماره ، ب : وجوب ملازمة جمعة المسلمين  
ح : ١٨٥٠ ( ١٤٧٨/٣ )

والنسائي في ك : تحريم الدماء ، ب : التغليب فيمن قاتل تحت  
راية عمية ( ١٢٣/٧ ) .

واحمد في المسند ٣٠٦/٢ ، ٤٨٨ بالفاظ متقاربة .

(٣) رواه ابن ماجه في ك : الفتن ، ب : ٧ ، ح : ٣٩٤٨ ( ١٣٠٢/٢ ) .

الخلافة العباسية في مصر ثم غزو التتار للبلاد الاسلامية ثم قيام  
العباسيين في مصر ثم قامت الدولة العبيدية في مصر ايضا  
كما ظهرت في نفس الوقت الخلافة الاموية في بلاد الاندلس ، فاصبح  
في العالم ثلاث حكومات العباسية في الشرق ومركزها بغداد ، والعبيدية  
في مصر ومركزها القاهرة ، والاموية في الجناح الغربي ومركزها قرطبة ،  
ثم غربت شمس الدولة العباسية في بغداد لتشرق مرة اخرى في القاهرة  
في عصر دولة المماليك ، وظلت تحمل لواء الرعاية الدينية حتى كان  
الحكم العثماني للعالم العربي فتم تنازل آخر الخلفاء العباسيين  
بالقاهرة عن الخلافة للسلطان العثماني سليم الاول (٢) ، واستمرت  
الدولة العثمانية الى سنة ١٩٢٤ م حيث أعلن إقصاءها مصطفى

---

(١) لم يورد السيوطي أحدا من الخلفاء العبيديين في كتابه ( تاريخ  
الخلفاء ) قال : لان إمامتهم غير صحيحة لامور :  
منها أنهم غير قرشيين وانما سمتهم بالفاطميين جهلة العوام والافجدهم  
مجوسي ...  
ومنها لان اكثرهم زنادقة خارجون عن الاسلام ... انظر تاريخ الخلفاء  
ص ٤ ، ٥ ، ٥٥

قال المحشي : اسم جد الفاطميين مختلف فيه اختلافا كثيرا  
والذي يترجح عندنا انهم جهلة فجار مجوسي أو يهود كما ذكره المؤلف  
ولم نجد احدا عنهم كالمقرئى صاحب الخطط والتاريخ وهو متهم لان  
نسبه متصل بهم كما قيل ، حاشية تاريخ الخلفاء ص ٤ ، والمحشي هو  
محمد محي الدين عبد الحميد وانظر ملحق كتاب العواصم من القواصم  
لابن العربي ص ١٩٩ تحقيق المحشي نفسه .

هذا وقد منع الشيخ ابي عمرو عثمان بن مرزوق - لما قدم مصر  
ايام العبيديين - اصحابه من الصلاة الا خلف من يعرفون ، وعلل ابن  
تيمية ذلك بقوله : ( لان ملوكها في ذلك الزمان - العبيديون - مظهرين  
للتشيع وكانوا باطنية ملاحدة ، مجموعة الرسائل والمسائل ١٩٩/٦  
(٢) بتصرف من كتاب الاسلام والخلافة ) للدكتور علي حسني الخربوطلي ص ٧٠



كمال أتاتورك (١) بعد الفناء السلطنة العثمانية سنة ١٩١٨م وإنشاء الجمهورية التركية • فكان آخر عهد العالم الاسلامي بالدولة الجامعة (٢) وتم القضاء على الدولة الاسلامية فانقرض عقدها وتمزقت أشلاكها ، وأصبحت فريسة سهلة للاعداء الذين كادوا لها حتى اطاخوا بها ثم تكالبوا عليها من كل جانب واخذوا يتقاسمون تركة هذا " الرجل المريض " على ما أسموه •

فقطعوها اربا ورسوموا بينها الحدود (٣) ، فشتتوا امر المسلمين واهدانهم وزرعوا بذور النقرة والبغضاء بينهم فاخذوا يتطاحنون فيما بينهم هذا يحتز بولائه الشرقي والاخر بالغربي وهذا بقوميته والاخر بوطنيته والثالث بفرعونيته ... الى غير ذلك من النمرات الجاهلية •

(١) مصطفى كمال اتاتورك ( ١٨٨٠ - ١٩٣٨ م ) ولد بسالونيك من طائفة والدنماليه يهودية وخدم في الجيش التركي وصدر أمر من السلطان محمد الخامس بقتله ، كان صديقا للانجليز فهبوا لزعماء الشعب التركي عن طريق جمعية الاتحاد والترقي التي تسيرها اليهودية والماسونية ، وتم للانجليز ما ارادوا سنة ١٩٢١م واعلن الفاء الخلافة سنة ١٩٢٤م وفصل الدين عن الدولة وحارب الاسلام ومنع تطبيق الشريعة الاسلامية وجعل القانون المدني الاوربي بدلا منها •

كان فاسقا مدمن الخمر مات في سن الثامنة والخمسين بعد مرض بسبب الخمر ، صدرت فتوى بخروجه عن العقيدة الاسلامية وانه مات كافرا • ويذكر مصطفى صبرى انه قد الف في اوربا المعادية للاسلام ما ينيف عن ستمائة كتاب تكريما لمصطفى كمال اتاتورك • انظر ( الموسوعة العربية ٤٤/١ ) ونظام الخلافة في الفكر الاسلامي د • مصطفى حلمي ص ٥٤٠ •

وموقف العقل والعلم والدين لمصطفى صبرى ٤/٣٠٠ • ٣٠١ •

(٢) الاسلام والخلافة ص ٧ •

(٣) بعد ان كان العالم الاسلامي دولة واحدة وتحت زعامة واحدة اصبح اليوم اكثر من اربعين دولة لكل دولة زعامتها وحدودها وولاؤها وهدفها الخاص بها ••

حتى وصلت الى ما وصلت اليه الان من النذل والهوان فلا حول ولا قوة  
الا بالله العلي العظيم .

٣ - القيام بعمارة الارض واستغلال خيراتها فيما هو صالح للاسلام والمسلمين :-  
=====

كذلك من مقاصد الامة ومن مظاهر سياسة الدنيا بالدين القيام  
بعمارة الارض التي استعمرنا الله فيها قال تعالى : " هو أنشأكم من  
الارض واستعمركم فيها " الآية (١)

ولا يكون ذلك الا بان تقوم الدولة الاسلامية بتهيئه جميع ما يحتاجه  
الناس من مختلف الصناعات والحرف والعلوم وتوفير سبل البحث العلمي  
والاختراع وقد جعل الفقهاء ذلك من فروض الكفاية التي يجب وجودها  
في الامة قال ابن عابدين : " من فروض الكفاية الصنائع المحتاج اليها " (٢)  
ويترتب علي هذا لحقوق الائم بالامة والأئمة اذا قصروا في تحصيلها  
ولذلك جعل الفقهاء من حق الامام اجبار أصحاب الصناعات الضرورية  
على القيام اذا امتنعوا عنها يقول العلامة ابن القيم رحمه الله " ومن  
ذلك ان يحتاج الناس الى صناعة طائفة كالزراعة والنساجه والبنساجه  
 وغير ذلك ، فلولي الامر ان يلزمهم بذلك باجرة مثلهم ، فانه لا تتم مصلحة  
الناس الا بذلك ، ولهذا قالت طائفة من أصحاب أحمد والشافعي ان تعلم  
هذه الصناعات فرض كفاية " (٣) ١٠١ هـ .

وكذلك من عمارة الارض ايضا استثمار خيرات البلاد بما يحقق مصالح  
المسلمين العامة كشق الطرق واقامة المصانع ولعنتخراج المعادن وتنظيم

(١) سورة هود آية ٦١ .

(٢) رد المحتار على الدر المختار ٣ .

(٣) الطرق الحكيمة ص ٢٢٦ .

الرى واقامة للسدود وتحسين وسائل الزراعة التى تزيد فى المحصول ،  
وايجاد سبل العمل الشريفة للامة التى غير ذلك من الامور التى لا حصر  
لها ، وقد شعر بهذه المسؤولية امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي  
الله عنه فقال : لو أن بغلة عثرت فى سواد العراق لخشيت أن يسأل  
عنها عمر لماذا لم يسو لها الطريق .”

وقد كتب أبو يوسف الى هارون الرشيد رحمهما الله تعالى يبين  
له ان على الخليفة أن يأمر بحفر الانهار واجراء الماء فيها وتحصيل  
بيت المال وحده نفقات ذلك فقال : ( فاذا اجتمعوا - اى اهل الخبرة -  
على ان فى ذلك صلاحا وزيادة فى الخراج أمرت بحفر تلك الانهار  
وجعلت النفقة من بيت المال ولا تحمل النفقة على أهل البلد . . . وكل  
ما فيه مصلحة لأهل الخراج فى أرضهم وأنهارهم وطلبوا لمصالح ذلك  
اجيبوا اليه اذا لم يكن فيه ضرر على غيرهم ” (١)

يقول الاستاذ عبد الكريم زيدان ” كما يمكن القياس على ما ذكره ابو  
يوسف جميع الأعمال اللازمة لاستئصال ثروات البلاد وخيراتها على وجهه  
يعود بالنفع العميم على الجميع ” (٢) . والله اعلم .

(١) الخراج لابي يوسف ص ١١٩ .

(٢) اصول الدعوة ص ٢٢٢ .

الفصل الرابع

=====

طريق انعقاد الإمام

## الفصل الرابع

=====

### طرق انعقاد الامامة

=====

عند النظر الى نصوص الكتاب والسنة فاننا لا نجد هناك نصا صريحا  
في تعيين الطريقة التي تثبت بها الامامة للامام، وليس ثمة الا النصوص العامة  
المتعلقة بالولاية والتولية، سواء اكانت صغرى أم كبرى، كالشورى ونحوها .  
لذلك لم يبق امامنا الا استعراض الطرق التي انعقدت بها الامامة  
للخلفاء الراشدين رضي الله عنهم اجمعين .

ونحن نعتقد أن هذه الطرق تعتبر شرعية للأدلة التالية :-

١ - ما ورد في حديث المراض بن سارية الطويل ومنه قوله صلى الله  
عليه وسلم : " .. فمليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي  
عضوا عليها بالنواجذ ، وإياكم ومحدثات الامور .. الخ " (١) .

فهذا أمر صريح منه صلى الله عليه وسلم بوجوب الالتزام بسنته  
وسنة الخلفاء الراشدين ، ومن سنتهم الطريقة التي تمت توليتهم بها .  
يقول ابن رجب الخبلي رحمه الله : " وفي أمره صلى الله عليه وسلم  
باتباع سنته وسنة الخلفاء الراشدين من بعده ( و ) (٢) أمره بالسمع  
والطاعة لولاة الامور عموما دليل على أن سنة الخلفاء الراشدين متبعة  
كاتباع السنة بخلاف غيرهم من ولالة الامور " (٣) .

---

(١) حديث صحيح وسبق تخريجه في فصل أدلة الوجوب ص ٢٣

(٢) ليست في الاصل لكن السياق يقتضيها .

(٣) جامع العلوم والحكم ص ٢٤٩ .

٢ - ومنها قوله صلى الله عليه وسلم : " اقتدوا باللذين من بعدي ،  
ابى بكر وعمر " وفي لفظ " إني لا أدري ما بقائي فيكم فاقتدوا  
باللذين من بعدي ، وأشار الى ابى بكر وعمر (١) ، وهذا نص  
صريح في وجوب الاقتداء بابى بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما ، ومن  
ذلك الاقتداء بهما في طريقة تعيين الخليفة ، ومن جاء من بعدهم  
من الخلفاء الراشدين لا يخرج عن طريقتهما في التعيين . والامر  
بالاقتداء هنا أخص من الامر باتباع سنتهم في الحديث السابق كما  
قال شيخ الاسلام ابن تيمية : " امر - أى النبى صلى الله عليه  
وسلم - باتباع سنة الخلفاء الراشدين وهذا يتناول الائمة الاربعه  
وخص ابا بكر وعمر بالاقتداء بهما ومرتبة المقتدى به في افعاله وفيما  
سنه للمسلمين فوق سنة المتبع فيما سنه فقط " (٢) .

٣ - الاجماع على ذلك

والاجماع حجة شرعية فما بالك اذا كان من الصحابة والرعيل  
الاول منهم فانه لم يرد في الروايات الكثيرة التي وصفت لنا وصفا  
دقيقا كل ما حدث من ظروف وملابسات ومراجعات ومناقشات بين  
الصحابة في تعيين الخلفاء الراشدين ، لم يرد في هذه الروايات  
أية رواية عن أحد من الصحابة تطعن في الطريقة التي تم بها تعيين

- 
- (١) رواه الإمام أحمد في المسند ( ٣٨٢/٥ ) والترمذى وحسنه ك : المناقب  
ب : ١٦ ( ٦٠٩/٥ ) ح : ٣٦٦٢ وابن ماجه في المقدمة ب : ١١ ( ٣٧/١ )  
ح : ٣٧ وابن ابى عاصم في السنة ٥٤٥/٢ ، واخرجه الحاكم وصححه  
ووافقه الذهبي ٧٥/٣ وابن سعد في الطبقات ( ٩٨/٢ ) وابن  
عساكر كما في الدر المنثور ( ٣٣٠/١ ) وصححه ناصر الدين الالبانى  
أنظر صحيح الجامع الصغير : ح : ١١٥٣ ( ٣٧٢/١ )  
(٢) مجموعة الفتاوى ٤٠٠/٤

أحد من الخلفاء وما كان هناك من خلاف - وهو قليل جدا وانتهى  
 باجتماع السقيفة - لا كما يصوره بعض المؤرخين - فانما هو في  
 الشخص المولى لا في طريقة التولية ، وينتهي هذا الخلاف بعد الاقتناع  
 ووضوح الحجة ، وتبيين الدلائل .

وعصر الخلفاء الراشدين هو التطبيق العملي للإسلام كاملا ، وهم  
 الذين جاهدوا مع الرسول صلى الله عليه وسلم ، وقدموا المنهج والارواح  
 في سبيل الله ، وهاشوا مع التنزيل لحظة بلحظة لذلك فهم أنقذوا  
 الناس وأعرفهم بقواعد الشرع ومقاصده ، وقد عملوا أعمالا كثيرة واجمعوا  
 عليها وهذه الأعمال لم يكن معهم دليل معين عليها ، وانما مستندهم  
 في ذلك المصلحة التي تتلاءم مع مقاصد الشريعة كجمع القرآن وتدوين  
 الدواوين وتولية أبي بكر لعمر وجعل عمر امر الخلافة في سنة  
 التي فيها ذلك من المصالح التي لا يشك عاقل أنها معتبرة شرعا  
 ومن أنكرها فهو لا يعرف ولا يفقه منهج السلف رضوان الله عليهم .

لذلك كان لا بد لنا من استعراض تاريخي صريح لمبايعة كل  
 من الخلفاء الأربعة ، وقبل الشروع في ذلك علينا أن نحقق هل هناك  
 نص صريح من رسول الله صلى الله عليه وسلم يدل على أن أبا بكر  
 الصديق هو الخليفة من بعده أم أنها ثبتت بالاختيار ؟ وكذلك زعم  
 الرافضة بالنصيص على علي رضي الله تعالى عنه هل له أصل في  
 كتاب الله وسنة رسوله أو أنه مجرد الافتراء من الرافضة على الله وعلى  
 رسوله وعلى الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين فنقول :-

الكلام في النصية على أبي بكر رضي الله  
تعالى عنه  
=====

ذهب بعض أهل السنة إلى القول بالنصية على خلافة أبي بكر  
وأن النبي صلى الله عليه وسلم قد عهد إليه وهم على قولين : من قال بالنص  
الخفي ومن قال بالنص الجلي :-

المذهب الاول :-  
=====

من قال بالنص الخفي والاشارة على أبي بكر ومنسب هذا القول إلى  
الحسن البصري رحمه الله وجماعة من أهل الحديث (١) ه وهو رواية عن  
الامام أحمد (٢) .

واستدلوا على ذلك بمدة ادلة هي :-

١ - بتقديم النبي صلى الله عليه وسلم له في الصلاة ، فقد روى البخاري  
في صحيحه بسنده عن أبي موسى قال : مرض النبي صلى الله عليه  
وسلم فاشتد مرضه فقال : مروا أبا بكر فليصل بالناس ، قالت عائشة :  
إنه رجل رقيق إذا قام مقامك لم يستطع أن يصلي بالناس ، قال :  
مروا أبا بكر فليصل بالناس فعادت فقال : مروا أبا بكر فليصل بالناس

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفى ص ٤٧١  
ط . الثالثة .

(٢) المعتمد في أصول الدين لأبي يعلى الفراء ص ٢٢٦ . ط . دارالشرق



فإنك صواحب يوسف ، فأتاه الرسول فصلى بالناس في حياة النبي صلى  
الله عليه وسلم . (١)

قال المروزي : قيل لابي عبد الله - أحمد بن حنبل - قول  
النبي صلى الله عليه وسلم : يؤم القوم أقرؤهم ، فلما مضى قال : قدموا  
أبا بكر يصلي بالناس ، وقد كان في القوم من هو أقرأ من أبي بكر ؟  
فقال أبو عبد الله : إنما أراد الخلافة . (٢)

وقال السيوطي : قال العلماء : هذا الحديث - أي حديث  
تقديمه في الصلاة بروايته المتعددة - أوضح دلالة على أن الصديق  
أفضل الصحابة على الإطلاق وأحقهم بالخلافة وأولاهم بالإمامة . (٣)

٢ - واستدلوا أيضا بما روى في الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم لما  
خطب قرب وفاته وقال : ( إن عبدا خيره الله . . . الحديث وفي آخره  
( ولا يبين باب الأسد إلا باب أبي بكر ) وفي لفظ ( لا يبين  
في المسجد خوخة إلا سدة لا خوخة أبي بكر ) (٤) .

(١) متفق عليه رواه البخاري في ك : الأذان ، ب : ٤٦ ( واللفظه ) أنظر فتح  
الباري ( ١٦٤/٢ ) ومسلم في ك : الصلاة ، ب : استخلاف الامام .  
ح : ٤١٨ ( ٣١٤/١ ) والترمذي في المناقب ، ب : ١٦ ( ٦١٣/٥ )  
والنسائي في الإمامة ١٥ وابن ماجه في ك : إقامة الصلاة ، ب : ١٤٣  
ح : ١٢٣٤ ( ٣٩٠/١ ) وأحمد ٤١٢/٤ .

(٢) المسند من مسائل الامام احمد للخلال ورقة ٤٣ ، وقال الاشعري : قد علم  
بالضرورة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر الصديق أن يصلي بالناس مع  
حضور المهاجرين والانصار مع قوله ( يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله ) فدل على  
أنه كان أقرأهم ( تاريخ الخلفاء ص ٦٣ وهو الذي ذهب اليه ابن حجر فتح  
الباري ( ٥٢/٩ ) لكن يعضد قول الامام احمد قول عمر ( اقرانا ابي . . . )

رواه البخاري ( في التفسير ، ب : ٧ ) فأبو بكر أقرأ الصحابة بمعنى أعلمهم وأفقههم أما  
في التلاوة فأبي أقرأهم . والله أعلم .  
(٣) تاريخ الخلفاء ص ٦٣ .

(٤) متفق عليه رواه البخاري في المناقب ، ب : ٤٥ فتح الباري ( ٢٢٧/٧ ) ومسلم  
في فضائل الصحابة ، ح : ٢٣٨٢ ( ١٨٥٤/٤ ) وغيرهما .

قال السيوطي : ( قال العلماء : هذا إشارة إلى الخامسة ) (١)  
كما استدلوا بالأحاديث التي استدول بها من قال بالنص للجللي وهي  
كالتالي : -

### المذهب الثاني : - =====

من قال بالنص للجللي على خلافة أبي بكر الصديق رضي الله تعالى  
عنه وهذا قول جماعة من أهل الحديث ، وإليه ذهب ابن حزم الظاهري (٢) ،  
ورجحه ابن حجر الهيتمي . (٣)

واستدلوا على ذلك بما يلي : -

١ - بما رواه الشيخان عن جبير بن مطعم قال : أتت امرأة النبي صلى  
الله عليه وسلم فأمرها أن ترجع إليه قالت : أرايت إن جئت فلم أجده  
كأنها تريد الموت قال : إن لم تجديني فلي أبا بكر (٤) ، قال ابن  
حزم " وهذا نص للجللي على استخلاف أبي بكر " (٥) .

٢ - وما رواه الشيخان أيضا واللفظ المسلم عن عائشة رضي الله عنها قالت :  
قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : ادعي لي أباك وأخاك حتى  
أكتب كتابا فاني أخاف أن يتمنى مستمن ويقول قائل أنا أولى ، وبأسى

(١) تاريخ الخلفاء ص ٦١ .

(٢) انظر الفصل في الملل والأهواء والنحل ١٠٨/٤ .

(٣) الصواعق المحرقة ص ٢٦ .

(٤) البخاري في ك : الأحكام ، ب : ٥١ ( فتح الباري ٢٠٦/١٣ ) ومسلم

في ك : الفضائل أبي بكر ج : ٢٣٨٦ ( ١٨٥٦/٤ ) وانظر السنة

لابن أبي عاصم ٢ / ٥٤٧ تحقيق الألباني .

(٥) الفصل ١٠٨/٤ .

الله والمؤمنون إلا لها بكر (١) وأخرج أحمد وغيره من طرق وفي بعضها : قالت : قلل لي رسول الله صلى الله عليه وسلم في مرضه الذي مات فيه : " ادعي لي عبد الرحمن بن أبي بكر لمكتب أبي بكر كتابا لا يختلف عليه أحد بعدى ثم قلل : دعيه ، معاذ الله أن يختلف المؤمنون في أبي بكر " (٢) . قال لهن حزن : " فهذا نص جلي على استخلافه عليه الصلاة والسلام أبا بكر على ولاية الأمة بعده " (٣) .

٣ - وما أخرجه الحاكم وصححه عن أنس رضي الله تعالى عنه قال : سمعتني بنو المصطلق إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن سله إلى من نفع صدقاتنا بعدك ؟ فأتيتهم فسألته فقال : " إلى أبي بكر " (٤) .

٤ - وما رواه حذيفة رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إقتدوا بالذنين من بعدى أبي بكر وعمر " (٥) .

إلى غير ذلك من الأحاديث الصحيحة المشيرة إلى خلافة رضي الله تعالى عنه كأحاديث الرؤى وغيرها وهناك أحاديث صريحة في استخلافه لكنها لا تسلم من مقال في أسانيدنا أثرتنا المصح عنها (٦) .

(١) البخاري في ك : الأحكام ، ب : ٥١ (فتح الباري ١٣/٢٠٥) بلفظ (ياي الله صدق المؤمنون) .

ومسلم في ك : فضائل الصحابة ، ب : فضائل أبي بكر ج : ٢٣٨٧ (٩/١٨٥٧) .

(٢) انظر مسند الإمام أحمد (٦/١٠٦) ، (٦/١٤٤) .

(٣) الفصل ١/١٠٨ .

(٤) رواه الحاكم (٣/٧٧) وصححه ووافقه الذهبي وفيه مصر بن منصور المروزي لم

أجد له ترجمه إلا في تاريخ بغداد ١٣/٢٨٦ ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا أما

بقية رجاله ثقات ، وعلي بن مسهر ثقة لكنه اختلط بعدما اضرقاله في التقريب

(٥) حديث صحيح سبق تخريجه في هذا الفصل ص ٩٢

(٦) أنظر على سبيل المثال كتاب السنه لابن أبي عاصم ٢/٥٤٦ .

رأى شيخ الاسلام ابن تيمية فسي  
هذه المسألة  
=====

يقول ابن تيمية في هذه المسألة : " التحقيق أن النبي صلى الله عليه وسلم دل المسلمين على استخلاف أبي بكر وأرشدهم إليه بأمر متعدد من أقواله وأفعاله ، وأخير بخلافته إخبار راض بذلك حامد له ، وعزم على أن يكتب بذلك عهدا ثم علم أن المسلمين يجتمعون عليه فترك الكتاب اكتفاء بذلك ، فلو كان التعمين مما يشتهر على الأمة لبينه رسول الله صلى الله عليه وسلم بيانا قاطعا للعدر لكن لما دلهم دلالات متعددة على أن أبا بكر هو المتعين وفهموا ذلك حصل المقصود ، ولهذا قال عمر بن الخطاب فسي خطبته التي خطبها بمحضر من المهاجرين والانصار : " وليس فيكم من تقطع إليه الاعناق مثل أبي بكر " رواه البخاري ومسلم ١٠٠ (١) \* (٢) الى أن قال " فخلافة أبي بكر الصديق دلت النصوص الصحيحة على صحتها وثبوتها ورضا الله ورسول الله صلى الله عليه وسلم له بها وانعقدت بمبايعة المسلمين له واختيارهم إياه اختيارا استندوا فيه الى ما علموه من تفضيل الله ورسوله بها وانها حق وان الله امر بها وقدرها ، وان المؤمنين يختارونها وكان هذا ابلغ من مجرد العهد بها لانه حينئذ يكون طريق ثبوتها العهد ، واما اذا كان المسلمون قد اختاروه من غير عهد ودلت النصوص على صوابهم فيما فعلوه ورضا الله ورسوله بذلك كان ذلك دليلا على ان الصديق كان فيه من الفضائل التي بان بها عسن غيره ما علم المسلمون به انه احقهم بالخلافة فان ذلك لا يحتاج الى عهد خاص " (٣) .

(١) وسيأتي تخرجه قريبا في تولية أبي بكر

(٢) منهاج السنة ١٣٩/١ .

(٣) منهاج السنة ١٤٠/١ ، ١٤١ .

فابن تيمية إذ ن يرى أن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يصدر عنه أمر  
إلى المسلمين بأن يكون أبوبكر هو الخليفة من بعده، وإنما علم من الله  
سبحانه أن المسلمين سيختارونه لمزاياه التي يتمتع بها ويفوق بها غيره.

### الرأى الراجع

=====

وهذا هو الرأى الراجع في نظرى لأن القول بأنها قد ثبتت بالنص  
قد يصعب الاستدلال عليه لأن أقواله صلى الله عليه وسلم وأفعاله التي  
يستدل بها على أن خلافة أبي بكر ثابتة بالنص لا تغيد هذا إمامة  
صريحة، فتقديم الرسول صلى الله عليه وسلم أبا بكر للصلاة بالناس ليس نصا  
على خلافته لا جليا ولا خفيا وإنما هو إرشاد للامة إلى أن أبا بكر أولى  
بأن ينوب عن الرسول صلى الله عليه وسلم، وكذلك أحاديث سد الأبواب والخروج  
الاباب أبي بكر ففيه إشارة إلى فضله وتميزه عن غيره لا أكثر.

أما الاحاديث الدالة على أنه أراد أن يكتب عهدا ثم تركه فقد ترك ذلك  
لعلمه بأن المؤمنين سيختارونه من دون عهد منه صلى الله عليه وسلم فعدل  
على أنه ليس هناك عهد.

وكذلك حديث المرأة السائلة وبموت بني المصطلق ففيه أخبار  
بأن الذى سيكون وليا هو لبوبكر فسلطته المرأة وتسأل وليدفع بنو المصطلق  
إليه زكاتهم. وكذلك حديث الامر بالاعتداء ليس نصا في الخلافة.

فهذه الاحاديث التي يظن بعض الناس أنها تغيد النص على إمامة  
أبي بكر رضي الله تعالى عنه إنما تدل على علم رسول الله صلى الله عليه  
وسلم عن طريق الوحي بأن المسلمين سيجتمعون على خلافة أبي بكر لمزاياه

التي لا يضارعه فيها احد كما تدل على رضا الله ورسوله بذلك دون غيرهم  
وهذا هو الذي فهمه الصحابة رضوان الله تعالى عليهم منها ما يدل على ذلك  
ما يلي :-

١ - اجتماع السقيفة : حيث لما توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم  
اجتمع الانصار في سقيفة بني ساعدة لاختيار خليفة للمسلمين -وسيلتنس  
بيان ذلك مفصلا قريبا ان شاء الله - فلو كان هناك نص ما اجتمعوا  
لسذلك ولما يعموا المعهود اليه مباشرة وهم احرص الناس على اتباع  
رسول الله صلى الله عليه وسلم .

٢ - كما يدل على ذلك ايضا اخذ ابي بكر رضي الله تعالى عنه بيدي  
عمر وابي عبيده ابن الجراح وقوله " قد اخترت لكم احد هذين الرجلين  
فبايعوا ايهما شئتم " (١) فلو كان هناك عهد له لم يجز له ان يختار  
ولا يعقل ان لا يعلم هو بذلك وهو المعهود له .

٣ - ومنها قول عمر رضي الله تعالى عنه حينما طلب منه ان يختار خليفة  
للمسلمين بعده فقال : " ان استخلف فقد استخلف من هو خير مني  
يعني ابا بكر - وان اترك فقد ترك من هو خير مني يعني الرسول  
صلى الله عليه وسلم " (٢) . وهذا نص في المسالة بان النبي صلى  
الله عليه وسلم لم يستخلف احدا بعده .

---

(١) رواه البخارى ك : الحدود ب : رجم الحبلى رقم (٣١) فتح البارى (١٢/١٤٤)  
وسيرة ابن هشام (٤/٦٦٠) ومسند الامام احمد انظر الفتح الرباني  
(٥٨/٢٣) .

(٢) مثق عليه رواه البخارى ك الاحكام ب : (٥١) وفتح البارى (١٣/٢٠٦) ،  
ومسلم ك ( اماره ١١ ) ( ٢٠٤/١٢ ) ب شرح الثوى وابو داود بنحوه  
( اماره ٨٨٠ عون المعبود ٨/١٥٧ ) والترمذى ( فتن ٤٨ ) ( ٤٠٢/٤ )  
تحقيق شاکر واحمد ( ٤٣/١ ) .

٤ - وما يدل على ذلك أيضا قول عائشة رضي الله تعالى عنها حينما سئلت من كان رسول الله صلى الله عليه وسلم مستخفا لو استخلف؟ فقالت: أبو بكر، قيل ثم من؟ قالت: عمر، قيل ثم من؟ قالت: أبو عبيدة ابن الجراح (١) فقول السائل "لو استخلف" دال على أنه لستم يستخلف والسؤال عما لو كان مستخفا فمن سيستخلف؟

٥ - ومنها ما رواه الامام أحمد بسنده الى ابن عباس رضي الله عنهما قال: مات رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يوص (٢) فهذا دليل صريح في المسألة على أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يوص بالخلافة لأبي بكر ولا لملي رضي الله عنهما ولا لغيرهما.

٦ - ومنها ما رواه الامام أحمد بسنده الى علي رضي الله عنه قال: قيل يا رسول الله من تؤمّر بعدك؟ قال: إن تؤمّروا أبا بكر تجددوه أمينا زاهدا في الدنيا راغبا في الآخرة، وإن تؤمّروا عمر تجددوه قويا أمينا لا يخاف في الله لومة لائم، وإن تؤمّروا عليا ولا أراكم فاعلمين تجددوه هاديا مهديا ياخذ بكم الطريق المستقيم (٣)

---

(١) رواه مسلم (فضائل الصحابة ٩) (١٥٤/١٥) بشرح النووي وأحمد في المسند (٦٣/٦) بلفظ "لا استخلف أبا بكر أو عمر".

(٢) رواه أحمد بسند قال عنه أحمد شاكر: صحيح. أنظر المسند تحقيق أحمد شاكر ج: ٣١٨٩ (٦٨/٥).

(٣) رواه أحمد وصححه أحمد شاكر ج: ٨٥٩ (١٥٧/٢) وقال الهيثمي رواه أحمد والبزار والطبراني في الأوسط ورجال البزار ثقات (مجمع الزوائد ١٢٦/٥).

وقال صاحب كنز العمال: رواه أحمد وابن أبي خيثمة في فضائل الصحابة والحاكم في المستدرک وابي نعیم في الحلیة وابن الجوزی في الواهيات فأخطأ وابن عساکر وسعيد بن منصور.  
أنظر الكنز ٧٩٩/٥ ج: ١٤٤١٩.

فقول صلى الله عليه وسلم : ( إن تؤمروا ) دليل على أنه لم يؤمر أحد وإنما وكل ذلك الى المسلمين ثم استعرض صلى الله عليه وسلم بعض أفاضل الصحابة مبتدئا بأبي بكرين ما في كل واحد منهم من الخصال الحميدة المميزة له .

دَعْوَى النُّصِيَّةِ عَلَى عَلِيٍّ : -

=====

أما دعوى النصيحة من النبي صلى الله عليه وسلم بالخلافة لعلي رضي الله عنه والوصية له بذلك فليس هناك من كتاب ولا سنة يدل على ذلك لأنها لم تقع ، وإنما ابتدع هذه المقالة عبد الله بن سبا اليهودي اللعين (١) ليفتن بها شمل المسلمين وتلقفها من بعده الشيعة (٢) وجعلوها من أصول الإيمان عندهم ، بل هي أصل الإيمان ، ثم ادخلوا عليها كثيرا من التحريفات فجعلوها متسلسلة في عقبة ، أي ان كل امام يوصي بها لمن بعده من ال البيت وزعموا ان النبي صلى الله عليه وسلم نص على كل واحد منهم بالتلميح تارة وبالتصریح اخرى ، كما ادخلوا عليها القول بالعصمة والرجعة وعلم الغيب واكمال الشريعة الى غير ذلك من الكفریات .

(١) ذهب بعض علماء الرافضة المعاصرين الى القول بان عبد الله بن سبا شخصية وهمية لا حقيقة لها ليتبرأوا من القول بأن أصل التشيع من اليهود ومن هؤلاء عبد الله نياض في كتابه تاريخ الامامية واسلامهم من الشيعة ص ٩٥ ومرتضى العسكري في : عبد الله بن سبا ص ٢٨ وما بعدها ) ومن غير الشيعة طه حسين في الفتنة الكبرى حيث يقول : ( إن ابن السوداء لم يكن الا وهما وان وجد فلم يكن ذا خطر ) ١٣٢/١ وما علم هؤلاء المنكرون ان ائمة الشيعة انفسهم قد ترجموا له وبينوا مقالاته مثل الناشئ الأكبر في كتاب مسائل الامامة ص ٢٢ والقبي ففى المقالات والفرق ص ٢٠ والنهضتى في فرق الشيعة ص ١٩ والكششى ففى رجاله ص ٩٨ - ٩٩ والطوسى وغيرهم .

(٢) وبعض المعتزلة كالنظام ومن وافقه انظر الملل والنحل للشهرستاني ٥٧/١ .



ولكي يدللو على ما ذهبوا اليه وليستميلوا جهلة المسلمين وعوامهم  
ذهبوا الى كتاب الله العزيز ، فاخذوا يختارون منه الآيات العامة المادحة  
للمؤمنين ولأولياء الله المتقين ويخصونها بعلي رضي الله عنه وأصحابهم  
في ذلك كثير من وضاع الحديث . والمؤرخين وبعض الروايات غير الثابتة  
والمطمون في صحتها .

ثم ذهبوا الى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وجعلوا يتاولون الاحاديث  
الواردة في مناقبه رضي الله عنه ويزيدون فيها وينقصون ليدلوا على بدعتهم  
الكبيرة ووضعوا بسبب ذلك كثيراً من الاحاديث ونسبوها الى النبي صلى الله  
عليه وسلم زورا وسهتانا والنبي منها برئ ، وقد تصدى لها علماء السنة وبنوا  
وضعها ، كما الف الرافضة كثيراً من الكتب الكفرية الهدامة لدين الاسلام  
ونسبوها الى آئمة البيت البراء من ذلك ككتاب الجعفر الجامع الذي ينسبونه  
الى ابي عبد الله جعفر الصادق رضي الله عنه (١) .

ولسنا الان في هذا المقام بصدد مناقشتهم في دعواهم بل نرى أن  
مناقشتهم في هذا العصر والخوض معهم في الرد عليهم عديم الفائدة ومن  
إضاعة الوقت بلا طائل (٢) ، والسبب في ذلك انه ليس هناك حكم يتراجع  
اليه الخصمان ويقران بما يحكم به عند التنازع ، فالمسلمون مأمورون - اذا حصل

(١) انظر اصول الكافي للكليني ٢٣٩/١ ط . ثالثه ١٣٨٨ هـ . دار الكتب الاسلامية

(٢) انها الواجب <sup>طهر</sup> ان هو تحذير المسلمين من خطرهم ، وكشف مذهبهم على حقيقته  
وابانة عيوبه ومزالقه السخيرة ومعدء عن الاسلام ، وايضاح خطرهم على  
الاسلام والمسلمين حتى لا يغتر بهم جهلة المسلمين كما هو حاصل اليوم  
خصوصا وقد تصدى لابانة الحق لهم كثير من علماء السنة قديما وحديثا  
ولعل من اشل الكتب التي ناقشتهم مناقشة علمية دقيقة هو كتاب شيخ  
الاسلام ابن تيمية المعنى منهاج السنة النبوية في نقض كالم الشيعة القدريه .

بينهم نزاع - أن يجعلوا كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ههنا الحكم  
الفصل بينهم كما قال تعالى " وما اختلفتم فيه من شيء فحكمه الى الله " ( ١ )  
وقال ( فان تنازعتم في شيء فردوه الى الله والرسول ٠٠ الآية ) ( ٢ ) .  
ولكن هؤلاء الرافضة لا يسمون به ، بل يزعمون أنه محرف ، وان الصحيح هو  
كتاب فاطمة - رضي الله عنها - الذي عند ائمتهم ، والذي يعادل ثلاثة  
اضعاف المصحف الذي في ايدينا حيث يروي شيخهم الكليني في كتابه  
( الكافي ) - وهو بمنزلة صحيح البخارى عند المسلمين ( ٣ ) - بسنده السلي  
أبي عبد الله جعفر الصادق - رضي الله عنه - أنه يقول - وحاشاه  
الله أن يقول مثل هذا - : وإن عندنا لمصحف فاطمة عليها السلام ، وما  
يدريهم ما مصحف فاطمة ؟ قال : قلت : - أي الراوي أبو بصير - وما مصحف  
فاطمة عليها السلام ؟ قال : مصحف فيه مثل قرآنكم هذا ثلاث مرات ، والله  
ما فيه من قرآنكم حرف واحد ٠٠ ( ٤ ) . وقد ألف أحد علمائهم الكبار

( ١ ) سورة الشورى آية ١٠ .

( ٢ ) سورة النساء آية ٥٩ .

( ٣ ) يقول احمد بن مكي - من كبار علماء الرافضة - عن الكافي : " كساب  
الكافي في الحديث لم يعمل الامامية مثله ويقول شيخهم المجلسي  
( كتاب الكافي اضبط الاصول واجمعها واحسن مؤلفات الفرقة الناجية  
واعظمها ) ويقصد بالفرقة الناجية فرقة الرافضة .

انظر هذه النصوص وغيرها في مقدمة اصول الكافي ٢٧/١ .

( ٤ ) أصول الكافي ( ٢٣٩/١ ) ومن تناقضهم عليهم لعائن الله أنهم  
يطعنون في القرآن ويؤمنون تحريفه ومع ذلك فهم يحاولون الاستدلال به  
على مذهبهم ، وكذلك السنة يقولون لا نقبل الا ما كان عن طريق الشيعة  
الى آل البيت ولكن إذا وجدوا خبرا ضعيفا أو موضوعا أو رواية تاريخية  
لا سند لها ولا أصل تؤيد مذهبهم استدلو بها ٠٠

- النورى الطبرسي - كتابا كبيرا سماه " فصل الخطاب في اثبات تحريف كتاب رب الارباب " (١) جمع فيه نصوصا كثيرة عن علماء الرافضة وبجتهديهم في مختلف العصور وزعم من خلالها أن القرآن قد زيد فيه ونقص ، وذكر فيه سورة الولاية (٢) التى تكاد تجمع الرافضة على حذفها من القرآن الكريم وهى أشبه ما تكون بقرآن مسيئة الكذاب الذى زعم أنه أوحى اليه به .

أما عن السنة فهم لا يؤمنون ؛ إلا بما في كتبهم وباسنادهم الى ائمتهم من آل البيت المطهر الذين هم من هذا الهراء برءاء ، وما ورد عن طريق ثقات المسلمين من غير الرافضة فلا يقبلونه ، لذلك فلا مجال للالتقاء والناقشة الا اذا تم الاتفاق على الأصول التى يتحاكم اليها وهى كتاب الله تعالى كما فهمه الصحابة والتابعون والسنة الصحيحة ، وتبرأت الرافضة بصدق من ذلك النفاق الذى يتخذونه ديننا ويسمونه (تقية) (٣) لانه مع التقية يظل النقاش عملا لا قيمة له مهما وصل اليه من نتائج في الظاهر .

يقول سليمان بن جرير - من الزيدية - : ( ان ائمة الرافضة قد وضعوا مقالاتين لشيعتهم لا يظهر احد قط عليهم :

(١) هو ميرزا حسين بن محمد تقي النورى الطبرسي طبع في ايران عام ١٢٩٨ هـ وعندى منه صورة وهو بصور في مكتبه مركز البحث العلمى والمكتبه المركزية بجامعة ام القرى والجامعة الاسلامية .

(٢) يذكر السيد محب الدين الخطيب انه وجد هذه السورة التى يزعمون انها من القرآن مطبوعة في مصاحفهم في ايران واخذ لها صورة وجعلها في كتابه الخطوط المريضة ص ١٢ .

(٣) ينسب شيخهم الكليني الى جعفر الصادق رضي الله عنه انه يقول :  
التقية ديني ودين آبائي ولا إيمان لمن لا تقية له . - أصول الكافي ٢/٢١٩ .

أحداهما : القول بالبداء فاذا أظهروا قولاً : لئنه سيكون لهم قوة وشوكية  
وظهور ثم لا يكون الأمر على ما أظهروه • قالوا : بدا لله  
تعالى في ذلك • (١)

والثانيه : التقية فكلما أرادوا تكلموا به • فاذا قيل لهم في ذلك : انه ليس  
بحق • وظهر لهم البطلان قالوا : انما قلناه تقية • وعلناه  
تقية • (٢)

ولكن لزيادة الفائدة نذكر بعض الآثار الدالة على براءة أمير المؤمنين  
علي رضي الله عنه ما نسبته اليه الرافضة من دعوى النصية والاحقية بالخلافة  
من أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم والمروية عنه نفسه فمثلاً :-

١ - روى مسلم - وغيره - بسنده الى أبي الطفيل قال : سئل علي : أخصم  
رسول الله صلى الله عليه وسلم بشيء ؟ فقال : ما خصنا رسول الله  
صلى الله عليه وسلم بشيء لم يعم به الناس كافة الا ما كان في قراب  
سيفي هذا فأخرج صحيفة مكتوباً فيها : ( لعن الله من ذبح لغير  
الله • ولعن الله من سرق مزار الأرض ولعن الله من لعن والده • ولعن  
الله من آوى محدثاً • (٣)

٢ - وعن عمرو بن سفيان قال : لما ظهر علي يوم الجمل قال : أيها الناس :  
إن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يعهد في هذه الأماره شيئاً حتى

(١) انظر قولهم في البداء اصول الكافي ١٤٦/١ وسندون الى جعفر الصادق  
- البرى - قوله : ما عظم الله بمثل البداء وفي رواية : ( ما عبد الله  
بشيء مثل البداء ) •

(٢) الملل والنحل للشهرستاني ( ١٦٠/١ ) •

(٣) رواه مسلم في صحيحه ك : الاضاحي ب : تحريم الذبح لغير الله  
ح : ١٩٢٨ ( ١٥٦٧/٣ ) والنسائي في الطهارة ١٠٥ وأحمد المسند ١١٨/١

رأينا من الراى أن نستخلف أبا بكر فأقام واستقام حتى مضى سبيلسه ،  
ثم إن أبا بكر رأى من الراى أن يستخلف عمر فلعلم واستقام حتى  
ضرب الدين بجرائسه ، ثم إن أقواما طلبوا الدنيا فكانت أمور يقضي  
الله فيها . (١) .

٣ - وقال ابن سعد فى الطبقات : أخبرنا وكيع بن الجراح عن أبى بكر  
الهدلي عن الحسن قال : قال علي لما قبض النبي صلى الله عليه وسلم  
نظرنا فى أمرنا فوجدنا النبي صلى الله عليه وسلم قد قدم أبا بكر فى  
الصلاة فرضينا لديننا من رضى رسول الله صلى الله عليه وسلم لديننا  
فقدمنا أبا بكر . (٢) .

٤ - وعن أبى وائل قال : قيل لعلي ألا تستخلف علينا ؟ قال : ما استخلف  
رسول الله صلى الله عليه وسلم لاستخلف ، ولكن إن يرد الله بالناس خيرا  
فسيجمعهم على خيرهم كما جمعهم بعد نبهم على خيرهم . (٣) .

٥ - وعن قيس بن عباد قال : كنا مع علي فكان إذا شهد مشهدا أو أشرف  
على أكمة أو هبط واديا قال : سبحان الله ، وصدق الله ورسوله . . . الى

ان قال فسالناه فقلنا : ( فهل عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم اليك شيئا فى  
ذلك ؟ قال : فأعرضنا ، والحضا عليه ، فلما رأى ذلك قال : ( والله ما عهد الى رسول الله صلى الله  
عليه وسلم عهدا الا شيئا عهدا الى الناس ولكن الناس وقفوا على عثمان رضى

(١) قال المباركفوري : أخرجه أحمد والبيهقي فى دلائل النبوه بسند  
حسن تحفة الاحوذى ٤٧٨/٦ .

(٢) طبقات ابن سعد ١٨٣/٣ . وأخرجه ابن عساكر بأطول منه . انظر تاريخ  
الخلفاء للسيوطي ص ١٧٧ ، وأخرجه الخلال فى المسند من مسائل  
الامام أحمد ورقة ٣٧ .

(٣) قال المباركفوري : أخرجه الحاكم فى المستدرک وصححه البيهقي فى  
الدلائل ( تحفة الاحوذى ٤٧٨/٦ ) .

وقريب منه ما رواه الامام أحمد بإسناده الى عبد الله بن سبغ قال خطبنا علي . .  
الحديث وصححه أحمد شاكرج : ١٣٣٩ ( ٣٤٠/٢ ) .

لله عنه فقتلوه ، فكان غيري فيه اسوأ حالا وفعلًا مني ، ثم اني رأيت  
أني أحقهم بهذا الا مرفوضت عليه ، قاله اعلم لصينا لم اخطأنا ( ١ )  
فكل هذه النصوص تدل دلالة قاطعة على ان رسول الله صلى  
الله عليه وسلم لم يوص بالخلافة ولم يعهد بها لاحد بعده لا أبى  
بكر ولا علي ولا غيرهما ، وإنما ظهر منه اقوال وافعال تدل على أنه يريد  
لا بى بكر بعده ويقر ذلك مرضي به وأنه يعلم ان المسلمين لن يختاروا عليه  
غيره كما مر .

ثبوت مبايعة علي والزبير لا بى بكر رضي الله عنهم :  
=====

ثبت بالأسانيد الصحيحة مبايعة علي والزبير لا بى بكر رضي الله عنهم  
بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم وقبل دفنه من ذلك :  
( ١ ) ما رواه أبو سعيد الخدري رضي الله عنه قال : قبض رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ، واجتمع الناس في دار سعد بن عباد ، فبينهم أبو بكر وعمر . . . .  
الى أن قال : فصعد أبو بكر المنبر ، فنظر في وجوه القوم فلم ير الزبير ،  
قال : فدعا بالزبير فجاء ، فقال : قلت ابن عمه رسول الله صلى الله عليه  
وسلم وحواريه ، أردت أن تشق عصا المسلمين ، فقال لا تشرب يا خليفة رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فقام فبايعه ، ثم نظر في وجوه القوم ، فلم ير عليا ،  
فدعا بعلي بن أبي طالب ، فجاء ، فقال : قلت ابن عم رسول الله  
صلى الله عليه وسلم ، وختنه على ابنته ، أردت أن تشق عصا المسلمين ،

( ١ ) رواه أحمد في مسنده وقال صاحب الفتح الرباني : فيه علي بن زيد وهو  
ابن جده ان وثقه بعضهم وضعفه آخرون وإسناده جيد ( الفتح الرباني  
١١٦ / ٢٣ ) صححه أحمد شاكر أنظر المسند ج : ١٢٠٦ ( ٢ / ٢٨٧ ) .

قال : لا تشرب يا خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم غياحه ( ١ ) .

( ٢ ) ويحضره ما سبق قول موسى بن عقبه في مخارجه عن سعد بن إبراهيم محدثي أبي أن أباه عبد الرحمن بن عوف كان مع عمر وأن محمد بن مسلمة كسر سيف الزبير ، ثم خطب أبو بكر واعتذر الى الناس وقال : ما كنت حريصا على الامارة يوما ولا ليلة ، ولا سألتها في سر ولا علانية ، فقبل المهاجرون مقلته وقال علي والزبير : ما غضبنا الا أن أخبرنا عن المشروة وأنا نرى أن أبا بكر أحق الناس بها ، انه لصاحب الفار ، وأنا لنعرف شرفه وخبره ، ولقد أمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يصلى بالناس وهو حي ( ٢ )

والمعذر في ذلك - وهو عدم مشورتهم - كما قال المازري : ( انه خشي من التأخر عن المبيعة الاختلاف لما وقع من الانصار ) ( ٣ ) وسياشي في حديث السقيفة .

( ١ ) قال الحافظ ابن كثير : ( رواه البيهقي عن الحاكم وأبي محمد بن حامد المقرئ وقد رواه علي بن عاصم عن الجريدي عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري ( ٠٠ ) قال ( وهذا إسناد صحيح محفوظ من حديث أبي نضرة المنذر بن مالك عن أبي سعيد سعد بن مالك بن سنان الخدري ) ، قال : ( وفيه فائدة جلية وهي مبايعة علي بن أبي طالب أما في أول يوم أو اليوم الثاني من الوفاة ) قال : ( وهذا حق فان علي بن أبي طالب لم يفارق الصديق في وقت من الاوقات ولم ينقطع في صلاة من المصلوات خلفه ) انظر البداية والنهاية ٢٤٩/٥ .

( ٢ ) البداية والنهاية لابن كثير ( ٢٥٠/٥ ) وقال : إسناد جيد .

( ٣ ) فتح الباري ( ٤٩٥/٧ ) وقد صرح بذلك أبو بكر رضي الله عنه كما في الحديث الذي رواه الامام احمد وغيره وفيه : ٠٠٠ فبايعوني لذلك وقبيلتها وتخوفت أن تكن فتنة بعد هارثة ) .

قال ابن كثير هذا اسناد جيد قوي ( انظر البداية والنهاية ٢٤٨/٥ )

أمه طهت في الصحيحين (١) \* أن علياً رضي الله عنه بليغ الجاهل بكر  
 رضي الله عنه بعد وفاة فاطمة رضي الله عنها - بعد ستة أشهر من وفاة  
 النبي صلى الله عليه وسلم - فما ذلك إلا لأنها رضي الله عنها كانت قد  
 أخذت في خاطرها على أبي بكر رضي الله عنه بعض العتب ، لتوهمها أن  
 لها في ميراث النبي صلى الله عليه وسلم حق - والصواب خلاف ذلك  
 لحديث النص ، وكذلك في صدقة الأرض التي بخير ( فلم تكلم المصديق  
 حتى مات فاحتاج علي أن يراعي خاطرها بعض الشيء ، فلما مات بعد  
 ستة أشهر من وفاة أبيها صلى الله عليه وسلم رأى علي أن يجدد البيعة  
 مع أبي بكر رضي الله عنها . . . . . مع ما تقدم له من المبعوثين وفسن  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ) (٢) .

- 
- (١) انظر البخاري في المفلزي ب : غزوة خيبر ( فتح الباري ٤٩٣/٧ ) وسلم  
 ك : الجهاد والمسير ب : قوله صلى الله عليه وسلم لا نحرث ما تركناه صدقه  
 ح : ٢١٧٥٩ ( ٣ / ٢٣٨٠ ) .
- (٢) البدلية والنهاية ( ٢٤٩/٥ و ٢٥٠ ) وانظر فتح الباري ٤٩٥/٧ .



استعراض تاريخي لطرق تولية الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم ؛  
=====

بمعرفة المستعرض طرق تولية الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم

لنأخذ منها للطرق الشرعية لتولية الامام من بعدهم وهي كالتالي :-

تولية أبي بكر الصديق رضي الله عنه

=====

روى البخاري في صحيحه عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه حديثاً طويلاً ومنه : ( ..... ) وأنه قد كان من خبرنا حين توفي النبي صلى الله عليه وسلم ان الانصار خالفونا واجتمعوا بأسرهم في سقيفة بني ساعدة ، وخالف عاتق والزبير ومن معهما ، واجتمع المهاجرون الى أبي بكر ، فقلت لأبي بكر: انطلق بنا الى اخواننا هؤلاء من الانصار فلنطلقا نريدهم ، فلم يـ ...  
... منقلا منهم لقينا منهم رجلا صالحا (١) ، فذكر ما تملا عليه القوم ، فقالا :

---

(١) وردت تسميتهما في بعض الروايات وهما : عمر بن ساعدة ومهـ ...  
بن عدي انظر سيرة ابن هشام (٦٦٠ / ٤) وفتح الباري (١٥١ / ١٢) ،  
والفتح الرباني (٦٠ / ٢٣) .

لمن تريدون يا معشر المهاجرين ؟ فقلنا : نريد إخواننا هؤلاء من الانصار ،  
 فقالا : لا عليكم ان لا تقربوهم لقضوا امركم ، فقلنا : والله لناتينهم ، فلنطلقنا  
 حتى اتيناهم في سقيفة بني ساعدة ، فاذا رجل مزمل بين ظهريهم ،  
 فقلت : من هذا ؟ فقالوا : هذا سعد بن عباد ، فقلت : ماله ؟ فقالوا :  
 بهوك ، فلما جلسنا قليلا تشهد خطيبهم (١) فاثني على الله بما هو  
 اهله ثم قال : اما بعد : فنحن انصار الله وكتيبة الاسلام ، واتينهم  
 - معشر المهاجرين - رهط ، وقد دافقت دافعة (٢) من قومكم فاذا هم  
 يريدون ان يختزلونا من اصلنا وان يحتضنونا (٣) من الامور ، فلما سكت  
 اردت ان اتكلم وكنت ادرى منه بعض الحد ، فلما اردت ان اتكلم قال  
 ابو بكر : على رسلك ، فكرهت ان اغضبه ، فتكلم فكان هو احلم مني وأوقر ،  
 والله ما شرك من كلمة أعجبتني في تزويري الا قال في بديعته مثلها  
 أو افضل منها حتى سكت ، فقال : ما ذكرتم فيكم من خير فأنتم له اهل  
 ولن يعرف هذا الامر الا لهذا الحي من قريش هم اوسط العرب لسبب ودارا  
 وقد رضيت لكم أحد هذين الرجلين فبايعوا أيهما شئتم - فأخذ بيدي  
 ود أبي عبيدة عامر بن الجراح وهو جالس بيننا - فلم اكره ما قال غيرها ،  
 كان والله أن أقدم فتضرب عنقي لا يقريني من ذلك إثم أحب الي من  
 أن أتأمر على قوم لهم أبو بكر ، اللهم الا ان تسول الي نفسي عند

(١) قال الحافظ ابن حجر : لم اتفق على اسمه وكان ثابت بن قيس شماس

يدعى خطيب الانصار فالذي يظهر انه هو ، فتح الباري ١٥١/١٢ .

(٢) الدافعة : العدد القليل واصله من الدف وهو السير البسطي في

جماعه فتح الباري ١٥١/١٢ .

(٣) حضنه واحتضنه عن الامر اخرجه من ناحية عنه واستبد به او حبسه

عنه ، فتح الباري ١١٢ / ١٥٢ .

السوت شيئاً لا أجده إلا أن ، فقال قائل من الانصار (١) : انا جذيلها  
 المحكك وعنديها المرجب (١) ، منا أمير ومنكم أمير يا عشرين قرش ، فكثير  
 اللغظ وارتفعت الاصوات حتى فرقت من الاختلاف فقلت : ابسط يدك يا أبا  
 بكر ، فبسط يده فبايعته وبايعه المهاجرون ثم بايعته الانصار ونزونا على  
 سعد بن عباد فقال قائل منهم : فقتلتم سعد بن عباد ، فقلت : قتل  
 الله سعد بن عباد (٣) ، قال عمر : وانا والله ما وجدنا فيما حضرنا  
 مومن أقرى من مبايعة أبي بكر خشينا أن نارقنا القوم ولم تكن بيعة  
 أن يبايعوا رجلاً منهم بعدنا ، فاما بايعناهم على ما لا نرضى واما تخالفهم

(١) في الروايات الاخر هو الحباب بن المنذر النظر مثلاً الفتح الرباني  
 ٥٨/٢٣ ، وعند البخاري نفسه في ك : فضائل الصحابة باب قول  
 النبي صلى الله عليه وسلم : لو كنت متخذاً خليلاً لفتح للمبارى ٢٠/٧ وغيرهما .  
 (٢) الجدل : عود ينصب للابل الجرباء لتحتك فيه فاراد انه يستشفى براه ،  
 والمصدق تصغير عنق والمرجب لمى يدعم للنخلة لذا كثر حملها انظر  
 فتح البارى ٣١/٧ .

(٣) هناك روايات آخر تذكر تراجع سعد رضى الله عنه فقد روى الامام أحمد  
 في مسند الصديق عن عثمان عن ابي معاوية عن داود بن عبد الله  
 الاودى عن حميد بن عبد الرحمن هو الحميرى ، فذكر حديث السقيفة  
 وفيه : ان الصديق قال : قرش ولا هذا الامر فبر الناس تبع لبرهم وفاجرهم  
 تبع لفاجرهم قال فقال له سعد صدقت نحن الوزراء وانتم الامراء . (المسند  
 ٥/١) قال شيخ الاسلام ابن تيمية : فهذا مرسل حسن ولم يل حميداً  
 اخذه من بعض الصحابة الذين شهدوا ذلك . قال : وفيه جليسة  
 جدا وهي ان سعد بن عباد نزل عن مقامه الاول في دعوى الامارة  
 واذعن للصديق بالامارة فرضي الله عنهم اجمعين . منهاج السنة ١٤٣/١  
 اما احمد شاكر فقد ضعف هذا الحديث لا نقطاعه قال : فان حميد  
 ابن عبد الرحمن الحميرى التابعي الثقة يروي عن امثال ابي هريرة  
 وابي بكرة وابن عمر وابن عباس . . . ولم يصرح هنا بمن حدثه هذا  
 الحديث وظاهر انه لم يدرك وفاة الرسول وحديث السقيفة (١٦٤/١) .  
 قال الهيثمي : رجاله ثقات الا أن حميد بن عبد الرحمن لم يدرك ابا بكر  
 انظر مجمع الزوائد ١٩١/٥ .

فيكون فساداً فمن يلمح رجلاً من غير مشورة من المسلمين فلا يتابعه —  
ولا الذي بايعه تفسرة (١) ان يقتضيه (٢) •

فهذه هي البيعة الاولى كما تذكرها المصادر وهي بيعة فضلاء وكبار  
المهاجرين والانصار له رضى الله عنه، ثم تبعها البيعة الثانية وهي بيعة  
عامة المسلمين في المسجد على المنبر ، روى البخارى في صحيحه عن انس  
ابن مالك رضى الله عنه انه سمع خطبة عمر الاخوة حين جلس على المنبر  
وذلك الفد من يوم توفى النبي صلى الله عليه وسلم فتشهد وابو بكر صامت  
لا يتكلم قال : كنت ارجو ان يعيش رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يدبرنا  
— يريد بذلك ان يكون اخرهم — فان يكن محمد صلى الله عليه وسلم قد مات  
فان الله قد جعل بين اظهركم نوراً تهتدون به بما هدى الله محمداً صلى الله  
عليه وسلم وان ابا بكر صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثاني اثنين فانه  
اولى بلموركم فقوموا فبايعوه ، وكانت طائفة منهم قد بايعوه قبل ذلك في سقيفة  
بني ساعدة وكانت بيعة العامة على المنبر •

قال الزهري عن انس بن مالك سمعت عمر يقول لابي بكر يومئذ اصعد  
المنبر فلم يزل به حتى صعد المنبر فبايعه الناس عامة • (٣)

(١) قال في النهاية : مصدر غررته اذا القيته في الشر ، وهي ممن  
التفريق كالتعله من التعليل وفي الكلام مضاف تقديره : خوف تغره ان يقتلا  
اي خوف وقوعهما في القتل • انظر النهاية في غريب الحديث والاثار (٣/٣٥٦) طولى ١٣٨٣ هـ  
(٢) البخارى ك : الحدود ب : رجم الحبلى رقم ٣١ ، انظر فتح البارى  
١٢/١٤٤ وسيرة ابن هشام ٤/٦٦٠ ومسند الامام احمد انظر الفتح  
الرباني ٢٣/٥٨ ومناقب عمر بن الخطاب لابن الحوزي ص ٥١ •

(٣) رواه البخارى في ك : الاحكام : ب : الاستخلاف (٥١) ( فتح البارى  
١٣/٢٠٦ ) والبداية ٦/٣٠١ وسيرة ابن هشام ٤/٦٦١ •

قال ابن كثير : " قال ابن مسلق ثم تكلم ابو بكر محمد ﷺ  
واثنى عليه بالذى هو اهل له ثم قال : ايها الناس اني قد وليت عليكم وليست  
بخيركم فان احسنت فاعينوني وان اسأت فقوموني ، الصدق امانة والكذب  
خيانه ، والمضعف فيكم قوى عندي حتى أرجع اليه حقه ، والقوى فيكم ضعيف  
حتى آخذ الحق منه ان شاء الله ، لا يدع قوم الجهاد الا خذلهم الله  
بالذل ولا تشيع الفاحشة في قوم الا عصبهم الله بالهلا ، اطيعوني ما اطعت  
الله ورسوله فاذا عصيت الله ورسوله فلا طاعة لي عليكم قوموا الى صلاتكم يرحمكم  
الله " قال ابن كثير : اسئلده صحيح (١) .

هذه زبدة الروايات التى وردت في بيعة ابي بكر رضي الله عنه  
بالمخالصة ولنا من نستنتج من مجموع هذه للروايات بعض الفوائد المخلصة  
بموضوعنا فمن هذه الفوائد ما يلي : -

١ - الدلالة على ان النبي صلى الله عليه وسلم لم ينص صراحة على المخلصة  
من بعده وان اخبر بمن سيتولى وفي هذا دلالة على ان الخلافة  
ان يترك الاختيار للمسلمين من بعده .

٢ - ان بيعة ابي بكر رضي الله تعالى عنه تمت بعد مشاورات بين  
فضلاء المهاجرين والانصار وفي هذا دلالة على ان الذى يقوم  
بالاختيارهم فضلاء القوم وعلماؤهم ورؤساؤهم وهم من يسمون " اهل  
المحل والمقد " وسيتاتي دراسة مفصلة لاهل المحل والمقد قريباً  
ان شاء الله

- ٣ - لا يشترط الاجماع التلم على اختيار الخليفة فلا تضر مخالفة بعض القوم كما لم تضر مخالفة سعد بن عبادة رضي الله عنه .
- ٤ - مشروعية البيعة للخليفة المختار من قبل أهل الحل والعقد أولا ثم من قبل عامة المسلمين ثانيا كما تم لابي بكر رضي الله عنه .
- ٥ - لا يشترط في الانتخاب حضور جميع أهل الحل والعقد كما لم يضر تخلف علي بن ابي طالب والزيير بن العوام رضي الله عنهما حيث تخلفا عن الاختيار - كما ذكرت بعض الروايات (١) - لتجهيز النبي صلى الله عليه وسلم وان كانا بايعا بعد ذلك (٢) .

وعلى ضوء هذه النقاط ستضع لنا الطريقة الاولى لانعقاد الخلافة وهي الانتخاب من قبل أهل الحل والعقد والتي سنوضحها بعد هذا للمعرض التاريخي لمبايعة الاربعة رضي الله تعالى عنهم .

ثانيا : تولية عمر رضي الله عنه :-

=====

اما انعقاد الخلافة لمعروثبتت بطريقة اخرى مفايضة الى حلها - ولكنها شرعية ايضا بالادلة السابقة وهي طريقة الاستخلاف " المهد " .

قال ابن الجوزي : " عن الحسن بن ابي الحسن رضي الله عنه قال : لما ثقل ابو بكر رضوان الله تعالى عليه واستبان له من نفسه جمع الناس فقال : انه قد نزل بي ما ترون ولا اظنني الا لما تسي وقد اطلق الله ايمانكم من بيعتي وحلّ عنكم عقدتي ورد عليكم

(١) انظر سيرة ابن هشام ٦٥٨/٤ والبداية والنهاية ٣٠١/٦ .

(٢) البداية والنهاية ٣٠٢/٦ وانظر مبايعتهما لابي بكر رضي الله عنهم بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم بيوم او يومين ص ١٠٨ من هذا الفصل .

أمركم فامروا عليكم من أحببتهم فإنكم إن أمرتم عليكم في حياة مني كان أجدر  
 ألا تختلفوا بعمدي، فقاموا في ذلك وحملوا عليه فلم تستقم لهم ، فقالوا :  
 إرأ لنا يا خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : فلعلمكم تختلفون قالوا :  
 لا ، قال : فعليكم عهد الله على الرضا ؟ قالوا : نعم ، قال : فامهلوني  
 انظر لله ولدينه ولعباده ، فارسل ابوبكر الى عثمان بن عفان رضي الله  
 عنه فقال : امر علي برجل والله انك عندي لها لاهل وموضع فقال - احم -  
 عثمان - : عمر فقال : اكتب فكتب حتى انتهى الى الاسم ففشي عليه ثم  
 افاق فقال : اكتب عمر \* (١) .

وذكر انه لما اراد العقد دعا عبد الرحمن بن عوف فيما ذكر ابن سعد  
 عن الواقدي عن ابن ابي سبرة عن عبد المجيد بن سهيل عن ابي سلمة  
 ابن عبد الرحمن قال - وذكر طرقا اخر : ان ابا بكر الصديق لما استعز به  
 دعا عبد الرحمن بن عوف فقال اخبرني عن عمر بن الخطاب ، فقال عبد الرحمن :  
 ما تسالني عن امر الا وانت اعلم به مني فقال ابوبكر : وان . . فقال  
 عبد الرحمن : هو والله افضل من رايك فيه ، ثم دعا عثمان بن عفان فقال  
 اخبرني عن عمر فقال : انت اخبرنا به فقال : على ذلك يا ابا عبد الله  
 فقال عثمان : اللهم علي به ان سيرته خير من علانيته وانه ليس فينا مثله  
 فقال ابوبكر يرحمك الله والله لو تركته ما عدتكم وشاور معهما سعيد بن زيد  
 ابا الاعور واسيد بن الحضير وغيرهما من المهاجرين والانصار فقال أسيد :  
 اللهم علمه الخيره بعدك يرضى للرضى ويحفظ للسخط الذي يصر خير من  
 الذي يعلن ولم يل هذا الامر احد اقوى عليه منه ، وسمع بعض اصحاب النبي  
 صلى الله عليه وسلم يدخول عبد الرحمن وعثمان على ابي بكر وخلقهم به ،

فدخلوا على أبي بكر فقال له قائل منهم : ما أنت قائل لربك اذا سألك  
عن استخلافك عمر علينا وقد ترى غلظته ؟ فقال أبو بكر اجلسوني أبا لله  
تخوفوني : خاب من تزود من امركم بظلم أقول : اللهم اني استخلفت عليهم  
خير أهلك ابلغ ما قلت لك من وراءك ثم اضطجع ودعا عثمان بن عفان فقال :  
اكتب بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما عهد أبو بكر بن أبي قحافة في آخر  
عهده بالدنيا خارجا منها وعند أول عهده بالآخرة داخلا فيها حيث يؤمن  
الكافر ويوقن الفاجر وصدق الكاذب اني استخلفت عليكم بعدى عمر بن الخطاب  
فاستموا له واطيعوا واني لم آل الله ورسوله ودينه ونفسي واياكم خيرا  
وان بدل لكل امرئ ما اكتسب من الاثم والخير أردت ، ولا أعلم الغيب ،  
وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .  
ثم أمر بالكتاب فحتمه . ثم قال بعضهم لما أملى أبو بكر صدر هذا الكتاب  
وفي ذكر عمر : فذهب به قبل أن يسمي أحدا فكتب عثمان اني قد استخلفت  
عليكم عمر بن الخطاب ثم أفاق أبو بكر فقال اقرا علي ما كتبت فقرأ عليه  
فذكر عمر بن الخطاب فبكر أبو بكر وقال أراك خفت ان اقبلت نفسي نفسي  
فغشيت تلك يختلف الناس ، فجزاك الله عن الاسلام واهله خيرا ، والله  
ان كنت لها لأهلا ، ثم أمره فخرج بالكتاب مختوما وعنه عمر بن الخطاب  
واسيد بن سعيد القضي ، فقال عثمان للناس : أتبايعون لمن في هذا  
الكتاب ، فقالوا : نعم وقال بعضهم : قد علمنا به ، قال ابن سعد : علي  
القائل وهو عمر فاقروا بذلك جميعا ورضوا به وبايعوا ثم دعا أبو بكر عمر  
خاليا فارصاه بما أوصاه به ثم خرج من عنده فرفع أبو بكر يديه مدا فقال :  
اللهم اني لم أرد بذلك الاصلاحهم وخفت عليهم الفتنة فعملت فيهم بما أنت  
اعلم به ، واجتهدت لهم رايي فوليت عليهم خيرا وواقواهم عليهم واحرصهم على  
ما أرشدهم وقد حضرني من امرك ما حضر فاخلفني فيهم فم عبادك ونواهيهم



بيدك اصلح لهم واليهم واجعله من خلفائك الراشدين يتبع هدى نبي الرحمة  
وهدى الصالحين بعده واصلح له رعيته. (١)

فهذه مباحة عمر رضى الله عنه ويمكننا الآن ان نستنتج منها على  
غرائر ما تقدم ما يلي :-

- ١ - جواز الاستخلاف لشخص معين .
- ٢ - مشاوره اهل الحل والمقد قبل العزم على تعيين الخليفة .
- ٣ - كتاب العقد للخليفة المعهود اليه .
- ٤ - العهد لا يكفي لتولية الامام وانما لا بد من البيعة للامام المعهود اليه .

وعلى ضوء هذه النقاط متضح طريقة الاستخلاف قريبا ان شاء الله  
تعالى . فلنرجى التفصيل عنها الى موضعه .

ثالثا : تولية عثمان بن عفان رضى الله عنه :-

=====

روى البخارى في صحيحه عن عمرو بن ميمون حديثا طويلا ذكر  
فيه تفاصيل طعن عمر رضى الله تعالى عنه ثم حمله الى بيته ثم

---

(١) الطبقات الكبرى لابن سعد ٢٠٠/٣ وانظر الرواية هذه مختصرة فى  
كل من تاريخ الطبرى ٤٢٨/٣ الطبعة الثانية ومناقب عمر بن الخطاب  
لابن الجوزى ص ٥٤ .

دخولهم عليه وفيه : " فقالوا : أوص يا أمير المؤمنين ، استخلف (١) .  
فقال : ما أجد أحق بهذا الأمر من هؤلاء النفر - أو الرهط - الذين  
توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو عنهم راض : فسمي عليا وثمان  
والزبير وطلحة وسعدا وعبد الرحمن (٢) ، وقال يشهدكم عبد الله  
ابن عمر وليس له من الأمر شيء - كهيئة التعمية له - فان أصابت  
الأمرة سعدا فهو ذاك والا فليستعن به أيكم ما أمر ، فاني لم  
أعزله عن عجز ولا خيانه . . . الى ان قال الراوى : فلما فرغ من دفنه  
اجتمع هؤلاء الرهط فقال عبد الرحمن : إجملوا أمركم الى ثلاثة  
منكم : فقال الزبير قد جعلت امرى . فقال طلحة : قد جعلت امرى  
الى عثمان وقال سعد قد جعلت امرى الى عبد الرحمن بن عوف  
فقال عبد الرحمن أيكما تبرا من هذا الأمر فجهله اليه والله عليه

---

(١) ثبت عنه رضى الله عنه انه قيل له : الا تستخلف يا أمير المؤمنين ؟  
فقال : ان استخلف فقد استخلف خير مني - يعني ابوبكر - وان أترك  
فقد ترك خير مني يعني رسول الله صلى الله عليه وسلم فاثبتوا عليه  
فقال : راقب وراهب وددت اني نجوت منها كافا لا لي ولا علي لا أتحملها  
خيا وميتا ، متفق عليه وسبق تخريجه ص ١٢٠ والجمع بين هذا  
واستخلافه احد الستة : يحتمل ان يكون ذلك في صحته قبل طعن  
المجوسي له ويحتمل ان يكون قاله ثم تراجع ونص على هؤلاء الستة .

(٢) هؤلاء هم بقية العشرة المبشرين بالجنة منهم ابوبكر وابو عبيدة وقد  
توفوا ومنهم عمر بن الخطاب ومنهم سميد بن زيد وهذا لم ينص عليه  
في اهل الشورى ولعل السبب في ذلك لانه ابن عم عمر فلم يسمه  
عمر مبالغة في التبري من الأمر ( والله اعلم ) (فتح الباری ٦٧/٢) .

والاسلام لينظرون افضلهم في نفسه ، فاسكت الشيخان فقال عبد الرحمن  
افتجملونه الي والله على أن لا يلو عن أفضلكم ؟ قالوا : نعم فأخذ  
بيد أحدهما فقال : لك قرابة من رسول الله صلى الله عليه وسلم  
والقدم في الاسلام ما قد علمت ، فإله عليك لكن أمرتك لتعدلن ولتسن  
أمرت عثمان لتسمعن ولتطيعن .

ثم خلا بالآخر فقال مثل ذلك فلما أخذ الميثاق قال ارفع يدك ابايعك  
يا عثمان فبايعه فبايعه على وولج اهل الدار فبايعوه \* (١) .

وفي بعض الروايات انها لما انحصرت بين عثمان وعلى رضي الله  
عنهما : \* نهض عبد الرحمن بن عوف يستشير الناس فيهما فجمع  
رأى المسلمين برأى رؤوس الناس واخيارهم جميعا وأشتاتا مشى وفرا دى  
وجتمعين .. فسمى في ذلك عبد الرحمن ثلاثة أيام بلياليهن  
لا يفتش بكثير نوم الصلاة ودعاء واستخارة وسؤالا من ذوى السراى  
عنهم فلم يجد احدا يميل بعثمان بن عفان رضي الله عنه . (٢) .

وهكذا تبت البيعة لعثمان رضي الله عنه بإجماع الصحابة رضوان  
الله عليهم كما قال الامام أحمد رحمه الله تعالى \* لم يجتمعوا على  
بيعة أحد كما اجتمعوا على بيعة عثمان . (٣) .

(١) البخارى كتاب فضائل الصحابة باب ٨ قصة البيعة والاتفاق على عثمان  
وانظر فتح البارى (٥٩/٧) ونحوه في المسند رقم ٨٩٠ . بامسناد  
صحيح انظر المسند ١٩٢/١ تحقيق شاكر . وتاريخ الطبرى ٢٢٨/٤ .  
وتاريخ الخلفاء ص ١٣٥ والبداية والنهاية ١٤٥/٧ على اختلاف نسي  
الالفاظ ..

(٢) انظر البخارى كتاب الاحكام باب فتح للبارى ١٩٣/١٣ والبداية والنهاية  
١٤٦/٧ . واللفظ له .  
(٣) منهاج السنة ١١٦/٣ .

والذى يمكن أن نستنتج من هذه الطبيعة ما يلي :-

جواز المهاد الى اشخاص معينين دون تعيين المجهود اليه بعينه اذا كان ذلك هو الاصلح ، ويرى ابن تيمية رحمه الله بسبب عدم تعيين واحد بعينه من الستة حتى لا يحدث الاختلاف والمنازعة .  
ولانه رأى الفضل مقاربا في الستة ورأى أيضا انه إذا عين واحدا قد لا يحسن القيام بالامانة المسلمين فيصبح عمر نفسه مسؤولا عنه لنفسه اليه فترك التعمين خوفا من التقصير . (١)

أما ابن بطال فهو يرى - كما نقل عنه ابن جرير - ان نفس هذه الطريقة جمع بين طريقة الرسول صلى الله عليه وسلم في ترك الاختلاف وتغويض الامر للمسلمين ، وبين طريقة صاحبه أبي بكر رضي الله عنه في الاختلاف قال : فآخذ من فعل النبي صلى الله عليه وسلم طرفا وهو ترك التعمين ، ومن فعل أبي بكر طرفا وهو المهاد لأحد الستة وان لم ينص عليه . (٢) فهي طريقة جامعة بين المهاد والاختيار .

تولية علي رضي الله عنه :-

=====

بعد حادثة استشهاد الخليفة الراشد عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه ظهر الاختلاف في صفوف المسلمين ، وهو بحق - كما يرى ابن تيمية - أول نزاع ظهر على الامامة ، حيث ما جرى من قبيل لم يكن نزاعا بالمعنى الحقيقي " الا ما جرى في اجتماع السقيفة ، وما اتصلوا حتى اتفقوا ، ومثل هذا لا يسمى نزاعا " (٣) . وكما قال حذيفة

(٢) فتح الباري ٢٠٧/١٣

(١) نفس المرجع ١٦٢/٣

(٣) منهاج السنة ٢٩/١

رضي الله عنه " انها - أي حادثة استشهاد عثمان - كنت لأول الفتن ،  
 و آخرها فتنة المسيح " (١) . لما تصور بعض المؤرخين وأصحاب  
 الأغراض ما كان في السقيفة بانه : للصراع للرهبان والتناحر على  
 الإمامة ( فلا أساس له من الصحة .

وقد واجه استخلاف علي رضي الله عنه صعوبات كثيرة ، لم تواجه  
 من سبقه ، منها حادثة استشهاد عثمان رضي الله عنه ، ودخول القتل  
 المجرمين في صف علي ، ومطالبة بعض المسلمين بالاعتصام منهم ،  
 وانتكار أهل الشام الجماعي لمبايعته (٢) ، وخرج بعض كبار الصحابة  
 رضي الله تعالى عنهم كطلحة والزبير وعائشة وغيرهم .

والآن نرى القصة الكاملة لتولية علي رضي الله تعالى عنه : -

قال الخلال : ( أخبرني محمد بن علي بن محمود قال : حدثنا  
 أبو بكر الأنهم - إمام علينا من كتابه - حدثنا أبو عبد الله ، حدثنا  
 إسحاق بن يوسف قال حدثنا عبد الملك عن سلمة بن كهيل عن سالم  
 ابن أبي الجعد عن محمد بن الحنفية قال : كنت مع علي رحمه الله  
 وعثمان محصر ، قال : فأتاه رجل فقال : إن أمير المؤمنين مقتول ،  
 ثم جاء آخر فقال : إن أمير المؤمنين مقتول الساعة ، قال : فقام  
 علي رحمه الله ، قال محمد فآخذت بوسطه تخوفاً عليه فقال : خل  
 لا أم لك ، قال : فأتى علي الدار وقد قتل الرجل رحمه الله فأتى  
 داره فدخلها فاعلق بابه ، فأتاه الناس فضربوا عليه الباب فدخلوا عليه

(١) المسند من مسائل الإمام أحمد للخلال ق : ٤٨ .

(٢) انظر نظام الخلافة في الفكر الاسلامي ص ١٠٦ .

فقالوا : ان هذا قد قتل ، ولا يد للناس من خليفة ولا نعلم أحدا  
أحق بها منك فقال لهم علي : لا تهديوني فاني لكم وزير خير مني  
لكم أمير ، فقللوا ، لا والله لا نعلم أحدا أحق بها منك قلل : فان ابستم  
علي فان بيعتي لا تكون سرا ، ولكن اخرج الى المسجد فمن  
شاء يبايعني بايعني ، فخرج الى المسجد فبايعوه للناس  
قال ابو عبد الله ما سمعته الا ملة ما اعجبه من حديث (١)

وفي رواية : ( فقال عبد الله بن عباس : فكرهت ان ياتي  
المسجد كراهية ان يشغب عليه ، وابي هو الا المسجد فلما دخل جاء  
المهاجرون والانصار فبايعوا وبايع الناس ) (٢) .

وقال ابن كثير : ذكر سيف بن عمر عن جملة من شيوخه قللوا :  
بقيت المدينة خمسة أيام بعد مقتل عثمان وأمرها الفأقي من حرب  
يلتمسون من يجيبهم الى القيام بالامر ، والمصريون يلحون على عيسى  
وهو يهرب منهم الى الحيطان ، ويطلب الكوفيون الزبير فلا يجدونه ،  
والبصريون يطلبون طلحة فلا يجيبهم ، فقالوا فيما بينهم لا نولي احدا  
من هؤلاء الثلاثة فمضوا الى سعد بن ابي وقاص فقالوا انك من اهل  
المشورى فلم يقبل منهم ، ثم راحوا الى ابن عمر فابى عليهم فحاربوا  
في امرهم ثم قالوا ان نحن رجعنا الى امصارنا بقتل عثمان من غير  
امرة اختلف الناس في امرهم ولم نسلم ، فرجعوا الى علي فالحوا عليه  
وأخذ الاشر النخعي بيده فبايعه ، وذلك يوم الخميس الرابع والعشرين  
من ذي الحجة وذلك بعد مراجعة الناس لهم في ذلك وكلهم يقول : لا

يصلح لها الا علي ، فلما كان يوم الجمعة وصعد المنبر بآيعة من  
لم يبأيعة بالامس . (١)

وروى سيف عن ابي حارثه محرز العبشمي وعن ابي عثمان يزيد  
ابن اسيد الفساني قالا : لما كان يوم الخميس على رأس خمسة  
أيام على مقتل عثمان جمعوا أهل المدينة فوجدوا سعدا والزبير خارجين  
ووجدوا طلحة في حائط له . . . فلما اجتمع لهم أهل المدينة قال لهم  
أهل مصر انتم أهل الشورى وانتم تمقدون الامامة وامركم هابسر على  
الامة فانظروا لكم رجلا تنصبونه ونحن لكم تبع فقال الجمهور: علي بن  
ابي طالب نحن به راضون . . . فقال علي دعوني والتمسوا غيري . . .  
فقالوا ننشدك الله الا ترى الفتنة الا تخاف الله ؟ فقال ان احببتم  
ركبت بكم ما اعلم وان تركتموني فانما انا كاحدكم الا اني اسمعكم واطوعكم  
لمن وليتموه امركم ، ثم افترقوا على ذلك واتعدوا الفد - فلما  
اصبحوا يوم الجمعة حضر الناس المسجد وجاء علي حتى صعد المنبر  
فقال " يا ايها الناس عن ملا واذن . ان هذا امركم ليس لاحد فيه  
حق الامر امرتم ، وقد افترقنا بالامس علي امر فان شئتم قمعت لكم والا فلا  
اجد على احد " فقالوا نحن على ما فارقناك عليه بالامس " (٢) .

وهكذا تمت البيعة لعلي رضي الله عنه ولكن وجود المفسدين  
داخل الصف ادى الى تصدعه ، وبدأت الفرقة بين المسلمين حيث وقعت

(١) البداية والنهاية ٢٢٧/٧ وهو عند الطبري ٤٣٤/٤ .

(٢) انظر تاريخ الطبري ٤٣٤/٤ - ٤٣٥ " مختصرا " .

موقعة الجبل المشهورة وأعلن معاوية رضي الله عنه وأهل الشام عدم  
دخولهم في الطاعة حتى يؤخذ بثأر عثمان فصار اليهم على بجيشه  
ووقعت موقعة صفين وغيرها من المعارك ثم انشق عليه صفه بعد التحكيم  
وخرجت عليه الخوارج وقاتلهم وكثرت الفتن في عصره رضي الله تعالى  
عنه .

والذي يهمنا في هذا البحث هو الطريقة التي تمت بها مبايعته  
وهي كما رأينا طريقة الاختيار كالتى ثبتت بها امامة ابي بكر حيث  
ان عثمان رضي الله تعالى عنه لم يستخلف احدا بعده (١) ، فبعد  
حادثه استشهاد بقي الناس في غيبة من امام حتى اختاره اهل الحل والعقد  
وعقدوا الامامة له بعد مشاورات ومناقشات طويلة .

وملاحظ ايضا انه لم يكن هناك احد يدعى الامامة لنفسه بمبايعته  
عثمان ، ولم يكن علي رضي الله تعالى عنه خريفا عليها وإنما قبلها  
بعد الحاج خوفا من ازدياد الفتن ومع ذلك فلم يسلم منها رضي الله  
عنه وأرضاه . وكذلك لم يدع ان هناك نصا على امامته كما تقول الرافضة  
فدل على كذبهم .

#### طرق انعقاد الامامة :-

بعد هذا العرض التاريخي الموجز للطرق التي تمت بها تولية  
الخلفاء الراشدين وعلى ضوءها يمكننا ان نحدد الطرق الشرعية الثابتة

(١) روى الامام أحمد بسنده في مسند عثمان انه طُلب من عثمان ان يستخلف  
فسكت .

انظر المسند ح : ٤٥٥ وقال احمد شاكر اسناده صحيح قال : ورواه البخاري  
والحاكم ( ٣٥٨ / ١ ) .



لتوليهِ الامم وهما طريقتان فقط :-

الطريقة الاولى : الاختيار :-

=====

والذى يقوم به هم اهل الحل والعقد ، وهى الطريقة التى تمت  
بها تولية ابي بكر الصديق وعلي بن ابي طالب رضي الله تعالى عنهما  
كما رأينا :

اهمية الاختيار :-

=====

قلنا ان الامامة وسيلة لا غاية ، وسيلة إلى إقامة الامر بالمعروف  
والنهي عن المنكر بمفهومه اللواسع - كما مر في مقاصد الامامة - وهذا  
واجب على جميع أفراد الامة الاسلامية ، وحيث انه لا يمكن القيام به  
على وجهه الاكمل الا بعد تنصيب امام للمسلمين يقودهم وينظم لهم  
طريق الوصول الى القيام بهذا الواجب العام ، لذلك فالامة مسؤولة  
عن اختيار من تنبئ عنها وتسلم له زمام الازعان والانقياد ليقودها  
الى تحقيق هذا الهدف العظيم الذى هو واجب على المسلمين عموماً  
فالامام ما هو الا نائب ووكيل عن هذه الامة وليس له في نظر الاسلام  
أية ميزة أو قداسة أو صفة من الصفات التى يتعالى بها عن بقية  
أفراد المسلمين . فمسئولية الاختيار لهذا النائب راجعة الى الامة نفسها  
لانه النائب عنها وحيث ان الامة متفرقة في الاصقاع والامصار فيها القوى  
والضعيف والمالم بالمصلحة والجاهل والمعلق وغيره وصاحب الهوى والغرض  
الى غير ذلك من الاختلافات التى يصعب معها - التمييز  
بين الصالح والطالح والذى يتوسم فيه حمل هذه الامانة وغيره . لذلك  
تكون المسؤولية في هذا المجال واقعة على أعناق الامة وعلمائها

وفضلائها ، فهم الذين يختارون من مبرونه أهلا للقيام بهذا الواجب الشرعي الذي توجبه الله عليهم وهو إقامة شرع الله في أرضه والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في جميع أنحاء المعمورة .

لذلك تبدو أهمية الأمة في اختيار من تلزمه عنانها ليسير بها إلى أداء ما أوجبه الله عليها والقيام بأعباء الخلافة الآدمية على هذه الأرض .

كما تبدو أهمية عقلاء الأمة - أهل الحل والعقد - الذين تثق فيهم وتسلمهم مسؤوليتها وتحملهم الأمانة ليختاروا لهم من يقودهم بكتاب الله إلى ما يرضى الله .

لهذه الفئة - أهل الحل والعقد - تتحمل المسؤولية من جهة اختيارها من تسلم له قيادتها باعتبارهم أفرادا من أفراد المسلمين . ومن جهة إنابة الأمة لهم وثقتهم فيهم ليختاروا من يكون أهلا لمثل هذا المنصب العظيم ، ومن جهة ثالثة أنهم شركاء من يختارونه في الملامح التي للمسلم إذا لم يجهدوا أنفسهم في اختيار الأفضل .

ومع شعورهم بثقل هذه المسؤوليات مع أنهم أفاضل الأمة وعقلاؤها وعلمائها فإن اختيارهم سيكون بعد ترو وتحرر بعيدا من أن تدنسه أهواء شهواته أو مطامع شخصية أو تعصبات قبلية أو مذاهبية ، وسيكون موافقا وصائبا إن شاء الله خاصة إذا شعروا أن ذلك بان الذي سيختارونه سيقرب على المسلمين عموما له من الواجبات والحقوق الشيء الكثير وستكون طاعته في غير معصية واجبة على جميع أفراد الأمة ، وإذا قصر في شيء من ذلك فإن الفئة التي اختارته سيكون عليها من وزره نصيب إذا لم تكن لجهدت نفسها في اختيار من تراه مناسبا .

كل ما سبق يدلنا على أهمية هذا الطريق " الاختيار " وأنه أقرب الطرق بل هو الطريق <sup>الأصل</sup> لاختيار الإمام في الشريعة الإسلامية على اعتبار أن الاستخلاف مشروط بموافقة أهل الحل والعقد على المستخلف كما سيأتي :-

وهذه الطريقة ثابتة المشروعية بالسنة والاجماع :

فمن السنة :-  
=====

١ - فعل النبي صلى الله عليه وسلم : فقد توفي ولم يلق لها صريحا على الخليفة من بعده ( وإنما أخبر بمن سيتولى كما رأينا ) والذي يدل على ذلك قول عمر الآف الذكر :

" ان استخلف فقد استخلف من هو خير مني - يعني أبوبكر - وان ترك فقد ترك من هو خير مني - يعني رسول الله صلى الله عليه وسلم ... (١) وتوجيه الدلالة من ذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم قد أوجب تنصيب الإمام - كما مر - وقد توفي ولم يعهد الى احد بعده فكان لابد من الاختيار فدل على مشروعيته .

٢ - ومنها قوله صلى الله عليه وسلم لما قيل له من تؤمر بعدك ؟ فقال : إن تؤمروا أبابكر تجدوه أمينا زاهدا في الدنيا راغبا في الآخرة ، وإن تؤمروا عمر تجدوه قويا أمينا لا تأخذه في الله لومة لائم ، وإن تولوها عليا تجدوه هاديا مهديا " (٢) .

(١) متفق عليه رتب تخرجه ص ١٤١ من هذا الفصل .

(٢) قال أبو يعلى : رواه ابن بطة بإسناده عن علي ( أنظر المعتمد ص ٢٢٥ ) قلت ورواه أيضا الإمام أحمد في مسند ( ٢٠٩ / ١ ) بلفظ : وإن تؤمروا عليا ولا أراكم فاعلين تجدوه هاديا مهديا يأخذكم الصراط المستقيم وانظر زيادة التخرج ص ١٠١

وجه الدلالة : انه لو لم يجز الاختيار لم يقل : إن تولوها فلا تفكنا  
أو تولوها فلا تفكنا أو تولوها فلا تفكنا .

٣ - ومنها فعل الخلفاء الراشدين رضى الله تعالى عنهم كما سبق وقد أمرنا  
باتباع سنتهم والاقتداء بابي بكر وعمر - كما مر - وقد قال عمر بن الخطاب  
رضى الله تعالى عنه : " من بايع رجلا من غير مشورة من المسلمين  
فلا يتابع هو ولا الذى بايعه تنفرد ان يقتل " (١) .

ومن الاجماع : -  
=====

رأينا فيما سبق في العرض التاريخي كيفية اختيار الصحابة لابي  
بكر ثم لعلي رضى الله تعالى عنهما ولم تذكر الروايات احدا اعترض على  
هذه الطريقة وخالف فيها فدل على إجماعهم ، ومن حكي هذا الاجماع  
من العلماء النووي وغيره فقال النووي في شرحه لصحيح مسلم " وأجمعوا  
على انعقاد الخلافة بالاستخلاف وعلى انعقادها بمقد أهل الحل والعقد  
لانسان اذا لم يستخلف الخليفة " (٢) .

ولم يخالف في هذا الا الرافضة لانه يتنافى مع عقيدة النص عندهم  
الباطلة ولذلك وجهوا اليه نقدا مريرا ولكن لا عبرة بمخالفاتهم .  
قلنا : والذي يقوم بهذا الاختيار هم أهل الحل والعقد ، ولنا ان  
نتساءل من هم أهل الحل والعقد ؟ وما هي الشروط التى يجب أن تتوفر  
فيهم ؟ وهل يشترط عدد معين أم لا ؟ وما هي وظائفهم ؟ .. الخ  
وللاجابة على هذه التساؤلات نقول :

(١) رواء البخارى وغيره انظر تخريجه ص ١١٤ من هذا الفصل .

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي ٢٠٥/١٢ .

## أهل الحل والعقد

=====

هم فئة من الناس على درجة من الدين والخلق والعلم بأحوال الناس وتدبيرهم الامور ويسمون أهل الاختيار ، وأهل الشورى ، وأهل الرأي والتدبير ، كما حددهم بعض العلماء بأنهم : " العلماء والرؤساء ووجهاء الناس الذين يتيسر اجتماعهم " (١) . الى غير ذلك . من المسميات التي اطلقت على هذه الجماعة .

وهذه الفئة يوكل اليها النظر في مصالح الامة الدينية والدنيوية ومنها اختيار الامام للمسلمين ، فهي المسؤولة عن تصفح أحوال الذين يمكن صلوحهم لتولي هذا المنصب المهم والاجتهاد في ذلك فمن راوه صالحا لتولي هذا المنصب بايعوه على كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم ولزوم طاعته فيما ليس فيه معصية ، وهذه الفئة تقوم باختيار الامام نيابة عن الامة جميعا فهم بمباشرتهم هذا الاختيار لا يمثلون انفسهم فقط ، بل يمثلون الامة كلها ، ولهذا فانه عند مبايعة أهل الحل والعقد الامام تجب مبايعته والانقياد له على سائر أفراد الامة " (٢) .

### شروط أهل الحل والعقد : —

=====

وقد حدد العلماء بعض الشروط التي يجب أن تتوفر في من يكون أهلا للدخول في هذه الفئة من الناس . وهذه الشروط تنقسم الى قسمين : —

---

(١) نهاية المحتاج الى شرح المنهاج ٣٩٠/٧ .

(٢) أنظر رئاسة الدولة في الفقه الاسلامي د . محمد رافت عثمان ص ٢٥٧ .

# أ - شروط الولاية العامة وهي :- =====

## ١ - الاسلام :- -----

وهذا شرط أساسي في كل ولاية في البلاد الإسلامية  
فلا يجوز فيها تولية من ليس بمسلم وذلك لقوله تعالى : " ولن  
يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا " (١) . ولأنه لا ولاية  
لكافر على مسلم قال ابن المنذر : " أجمع كل من يحفظ عنه  
من أهل العلم أن الكافر لا ولاية له على مسلم " (٢) ولأنه لا تجب  
طاعة غير المسلم ولا الانقياد له ولا تعززه ولا توقيفه وقد أدله  
الله بسبب كفره فلا تجوز توليتهم على شيء من شؤون المسلمين  
قال ابن القيم رحمه الله تعالى : " لما كانت التولية شقيقة  
الولاية كانت توليتهم نوعا من توليتهم ، وقد حكم تعالى بـأن  
من تولاهم فهو منهم ، ولا يتم الايمان الا بالبراءة منهم ، والولاية  
تنافي البراءة فلا تجتمع الولاية والبراءة أبدا ، والولاية اعزاز  
فلا تجتمع هي واذلال الكفر ابدا والولاية صلة فلا تجامع معاداة  
الكافر أبدا " (٣)

## ٢ - العقل :- -----

فلا يجوز تولية غير العاقل سواء كان لصغره - أي لم يبلغ -  
أو لطأري طراً فأدى الى زوال عقله أو نقصانه ، وهو ما يؤثر

- 
- (١) سورة النساء آية رقم ١٤١  
(٢) أحكام أهل الذمة لابن القيم ٤١٤/٢ تحقيق د . صبحي الصالح .  
(٣) أحكام أهل الذمة ٢٤٢/١

في مقدرة الشخص على التمييز - فهذا لا يولى من أمور المسلمين شيئاً فكيف باختيار خليفة لهم

### ٣ - الذكورة : -

يشترط كثير من الفقهاء الذكورة في الولايات العامة وذلك لقوله تعالى " الرجال قوامون لى النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وما أنفقوا من أموالهم " (١) .  
ولقوله صلى الله عليه وسلم إن كسرى خلفته ابنته قال : لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة " (٢) .

ولان الولايات يحتاج فيها الى الدخول فى محافل الرجال وهذا محظور على النساء . ولانه يحتاج فيها الى كمال الراى وتمسك العقل والفتنة والمرأة ناقصة العقل قليلة الراى لا تقبل شهادتها ولو كان معها الفامراء مثلها ، لم يكن معهن رجل وقد نبه الله على ضلالهن ونسيانهن بقوله تعالى : ( أن تضل إحداهما - فتذكر إحداهما الأخرى ) " (٣) قال ابن قدامة فى المنهاج : ولهذا لم يول النبى صلى الله عليه وسلم ولا أحد من خلفائه ولا من بعدهم أمراء قضاء قط ولا ولاية إحداهما فيما بلغنا ولو جاز ذلك لم يخل منه جميع النوان غالباً " (٤) .

(١) سورة النساء اية رقم ٣٤ .

(٢) رواه البخارى (ك : الفتن ب : ١٨) . (فتح البارى ٥٣ / ١٣) والنسائسى (قضاة ٨) والترمذى (فتن ٧٥) وقال حديث حسن صحيح (٤ / ٥٢٨)

تحقيق احمد شاكر واضعوه مصر

(٣) سورة البقرة اية رقم ٢٨٢ .

(٤) المنهاج والشرح الكبير ١١ / ٣٨٠ .

فإذا كان ذلك في القضاء والولاية الصغيرة غير وارد ففى  
الولاية الكبيرة والحل والمقد أولى .

ولا عبرة بما يتشدد به أكثر الكتاب المحدثين من ضرورة خروج  
المرأة واشراكها في البرلمانات والمجالس العامة وأن هذا من  
حقوقها التي منحها إياها الاسلام . لان هؤلاء لا ينظرون الى  
هذه المسألة بمنظار الاسلام الصافي والا فالحق أبلج وانما  
ينظرون اليها وقد تشعبت افكارهم بالتيارات الشرقية او الغربية  
الملحده وهم في موقف ضعف وانهزامية وانبهار بتلك الامم  
ومدنيات الزائفة ، ثم ياتون ليؤلون النصوص ويضعونها في غير  
مواضعها ويحرفون الكلم عن مواضعه حتى توافق اهواءهم ثم  
يقولون هذا هو الاسلام الذى أرسل به المرسلون .

#### ٤ - الحرية :-

-----

الحرية شرط أساسي في أدنى الولايات ، ومن ثم يجب  
توافرها في أهل الحل والمقد لان اكتمال الاهلية شرط فيهم  
ولانه مولى لغيره فكيف يكون واليا على موله وغيره من الناس .  
قال امام الحرمين : " وكذلك لا يناف هذا الامر - أى عقد  
الامامة والاختيار - بالمبيد وان حازوا قصب السبق في العلوم " (١)

---

(١) غياث الأمم ص ٤٩٠



ومما يدل على اشتراط هذا الشرط حديث جابر رضي الله عنه  
 قال : جاء عبد يبايع النبي صلى الله عليه وسلم على الهجرة  
 ولا يشعر النبي صلى الله عليه وسلم انه عبد فجاء سيده يريد  
 فقال النبي صلى الله عليه وسلم بعني فاشتراه بمبدين اسودين  
 ثم لم يبايع احدا حتى يساله أعبد هو ؟ (١) فهذا يدل على  
 اشتراط الحرية في المبايعه وحيث إن مهمة أهل الحل والعقد  
 هي اختيار الخليفة ومبايعته فدل على اشتراط الحرية في أهل  
 الحل والعقد .

فهذه هي الشروط العامة في جميع الولايات في الدولة  
 الإسلامية ، أما الشروط الخاصة فبالإضافة إلى ما سبق :

#### ٥ - العدالة : - - - - -

وهي هيئة كامنة في النفس توجب على الإنسان اجتناب الكبائر  
 والصغائر والتعفف عن بعض المباحات للخارطة للمروءة ونسائه  
 على هذا الشرط فلا يجوز توليه الفاسق ولا من فيه نقص يمنع  
 الشهادة .

ومن شأن اشتراط العدالة أن يؤدي إلى ثقة أفراد الأمة  
 في اختيار العدل ، ويكون اختيار الخليفة عن طريق من تتوفر  
 فيه هذه الشروط مدعاة إلى ثقة الناس فيه والانقياد له .

---

(١) رواه مسلم في ك : المساواة ب : جواز بيع الحيوان بالحيوان من جنسه  
 متناضلا ح : ١٦٠٢ ( ١٢٢٥ / ٣ )  
 والنسائي في ك : البيعة ب : بيعة المالك ١٥٠ / ٧ والمترمذ في ك البيوع  
 ب : ٢٢ وابن ماجه في ك الجهاد ب : ٤١ .

وثبتت العدالة بالاستفاضة والشهرة قال النووي : \* فمن اشتهرت عدالته بين أهل العلم وشاع الثناء عليه بها كفى فيها \* (١) .

## ٦ - العلم : -

يشترط في أهل الحل والعقد درجة معينة من العلم تؤهلهم إلى حسن الاختيار للخليفة قال الماوردي : \* أما أهل الاختيار فالشروط المعتبرة فيهم ثلاثة أحدها العدالة الجامعة لشروطها والثاني : العلم الذي يتوصل به إلى معرفة من يستحق الإمامة على الشروط المعتبرة فيها \* (٢) وقال الجويني : \* فلو لم يكن المعين المتخير عالما بصفات من يصلح لهذا الشأن لا وشك أن يضعه في غير محله ويجر إليه ضررا بسوء اختياره ، ولهذا لم يدخل في ذلك المومنين ، ومن لا يعد من أهل البصائر \* (٣) . أما أن يكون هناك تحديد لدرجة معينة من العلم ، كأن يكون مجتهدا فالذي يظهر أنه لا يشترط الاجتهاد ، ولكل عصر ما يناسبه .

## ٧ - الرأي والحكمة : -

بالإضافة إلى العلم بالاحكام الشرعية فانه يشترط أيضا أن يكون المختار من ذوي الرأي السديد والنظر الثاقب الذي يعرف حاجات الدول وطبائع الرجال ويكون عنده من القدرة إلى التمييز الكافي في الاختيار ليوافق الأصل لتولي الخلافة قال الماوردي : \* الثالث

(١) تدريب الراوى شرح تقريب النواوى (٣٠١/١) .

(٢) الاحكام السلطانية ص ٦ وانظر الاحكام السلطانية لابن علقم الفراء ص ١٩ .

(٣) غياث الامم ص ٥٥ .

— اى من الشروط — الراى والحكمة للمؤمنين الى اختيار من هو للإمامة أصلح ، ومتدبير المصالح اقوم وأعرف \* (١) .

فهذه هي شروط أهل الاختيار التى يتبهي ان تتوفر فيهم وهم أول من ياثم في تأخير تولية الامام كما قال الماوردى :  
 " فانه اذا أهل القيام بهذا الامر فانه ياثم فريقان من الناس ، الفريق الاول : أهل الاختيار حتى يختاروا اماماً للأمة ... والثاني : أهل الإمامة حتى ينتصب أحدهم للإمامة " (٢) .  
 وقد سبق أن بينا أن الأمة أيضاً تاثم لانها من فرض الكفايات فاذا لم يقم بها بعضهم اثم الجميع .

هل لأهل العاصمة منزلة على غيرهم فى الاختيار ؟ : —  
 =====

ولقد ذهب بعض العلماء الى تحميل أهل الاختيار المقيمين فى العاصمة التى يسكنها الامام السابق والتى مات فيها مسؤولية أخص فى اختيار الامام الجديد دون منعدهم من أهل الاختيار فى المدن الأخرى وباقى الاصقاع لانهم هم الذين يبلغهم النبا أولاً ولأن من يصلح للإمامة يوجد عادة فى العاصمة أكثر مما يوجد فى غيرها من البلاد والى ذلك ذهب الجبائي من المستزلة فقال : " إن نصب الإمامة واجب على أهل المدينة التى مات فيها الامام وهم بموجب ذلك أولى ممن بعد " (٣) .

ولكن هذا الراى غير مقبول عند الآخرين فهذا أبو يعلى يقول : " وليس

- 
- (١) الاحكام السلطانية ص ٦ وانظر ايضاً ابو يعلى فى الاحكام السلطانية ص ١٩ .  
 (٢) الاحكام السلطانية ص ٥ ، ٦ .  
 (٣) المغني فى ابواب التوحيد والعدل ج ٢ ق ٢ ص ٦٨ .

لمن كان في بلد مزنة على غيره من أهل البلاد يتقدم بها ، وانما صار من يختص ببلد الامام متوليا لعقد الامامة لسبق علمه بموته ، ولان من يصلحون للخلافة في الغالب موجودون في بلده " (١) ، واعتبر الماوردي ذلك الاختصاص عرفا لا شرعا وذكر الاسباب التي ذكرها أبو يعلى الآنف الذكر (٢) . وعلق ابن حزم على ذلك الرأي بقوله : " اما قول من يقول ان عقد الامامة لا يصح الا بعقد أهل حضرة الامام وأهل الموضع الذي فيه . . . هو قول فاسد لا حجة لاهله وكل قول في الدين عرى من ذلك من القرآن او من سنة الرسول صلى الله عليه وسلم او اجماع الامة المتيقن فهو باطل بيقين " (٣) . والواقع انهم لم يقولوا لا يصح الا بعقدهم وانما قالوا (هم بوجوب ذلك اولى ممن بعقد) . \*

قلت : وربما يكون ذلك مناسبا لتلك المصور التي يصعب فيها التثقل ووسائل الاتصال ، اما اليوم فقد تقدمت وسائل الاتصال ، وأمكن انتشار الخبر والاجتماع في لحظات قليلة فلا مزنة لأهل العاصمة على غيرهم .

وظائف أهل الحل والعقد :-

=====

بعد أن عرفنا أهل الحل والعقد وشروطهم نود أن نستعرض بايجاز

أهم الوظائف المناطة بحاق هذه الفئة من الناس وهي :-

١ - اختيار الخليفة وعقد البيعة له :-

-----

وهو موضع الفصل وقد سبق أن بينا أنهم أول من ياثم عند

تأخيرهم لا اختيار إمام المسلمين وبإيعتيمهم له وأنه منوط بهم يقول الماوردي :

(١) الاحكام السلطانية ص ١٩ .

(٢) الاحكام السلطانية للماوردي ص ٦ .

(٣) الفصل في الملل والنحل ٦٦٨/٤ .

" فإذا اجتمع أهل الحل والعقد للاختيار تصفحوا أحوال أهل الإمامة الموجودة فيهم شروطها ، فقدموا للبيعة منهم أكثرهم فضلا واكملهم شروطا ومن يصرح الناس الى طاعته ولا يستوفون عن بيعته فإذا تبين لهم من بين الجماعة من اداءم الاجتهاد الى اختياره عرضوها عليه فان أجاب اليها بايعوه عليها وانعقدت ببيعتهم له الإمامة وان لم يجب اليها لم يجبر عليها لأنها عقد مراضاة واختيار لا يدخله إكراه ولا إجبار ومسؤول عنه الى من سواه من مستحقيها " (١)

## ٢ - التمييز بين المتقدمين للإمامة : -

كما أن من المهام المنوطة بهذه الفئة هو التمييز بين الذين يتقدمون للإمامة وتتوفر فيهم شروطها ، فإذا تكافأ في شروطها اثنان قدم أسنهما قال الماوردي " وان لم تكن زيادة السن مع كمال البلوغ شرطا فان يجمع أصفرهما سنا جاز " (٢) .

فإذا كان أحدهما أعلم والاخر أشجع روي في الاختيار ما يوجب الوقت قال صاحب الاحكام السلطانية : " فان كانت الحاجة الى فضل الشجاعة ادعى لانتشار الثغور وظهور البغاة كان الأشجع أحق ، وان كانت الحاجة الى فضل العلم ادعى لسكون الدهماء وظهور أهل البدع كان الأعلم أحق " (٣)

أما إذا كانا متكافئين في جميع الامور فتسارعا في ذلك فقد قال بعض العلماء يكون قدحا في منعهما منها والذي عليه جمهور العلماء

---

(١) الاحكام السلطانية للماوردي ص ٧ وانظر الاحكام السلطانية لابي يعلى

ص ٢٤ .

(٢) نفس المرجعين السابقين .

(٣) ص ٧

والفهاء كما قال الماوردي " أن التنازع فيها لا يكون قدحا مانعا  
لقد تنازع أهل الشورى (١) لما رد عنها طالب ولا منع عنها راغب " (٢) .

واختلف الفقهاء فيما يقطع به هذا التنازع على رأيين :-

#### الاول :

القرعة ، قال أبو يعلى : " فقياس قول أحمد رحمه الله : أنه يقرع  
بينهما فيبايع من قرع منهما لأنه قال في رواية ابنه عبد الله (٣) فسي  
مسجد فيه رجلان تداعيا الأذان فيه " يقرع بينهما " واحتج بقول  
سعد ولفظ الحديث ما رواه أبو حفص العبكري بإسناده عن أبي  
شبرمة " إن الناس تشاطوا في الأذان يوم القادسية فأقرع بينهم  
سعد " (٤) .

#### الثاني :

الاختيار فيكون أهل الحل والمقد بالخيار في بيعة أيهما شاؤا .

#### ٣ - مبايعة الأنفع :-

ومن وظائف أهل الحل والمقد أنه عند اجتماع عدد تتوفر فيهم  
شروط الإمامة فإنه لا يجب عليهم اختيار الأفضل بل الأولى أن يختاروا  
الأنفع والأصلح والمناسب للمقام فإن اجتمع الفضل والمصلحة في شخص

(١) نفس المسند ص ٧٠ .

(٢) الحق أنه لم يكن هناك تنازع كما مر ، وإنما اجتمعوا فتنازل بعضهم عن  
بعض حتى بقيت بين اثنين وحكم نشاور الحكم الناس واختار من اختاروه .

(٣) مسائل الإمام أحمد رواية ابنه عبد الله ص ٥٧ تحقيق زهير الشاوش  
ن . المكتب الإسلامي .

(٤) الأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٢٥ .

واحد كان ذلك هو المطلوب كما توفر ذلك في الخلفاء الراشدين — رضي الله تعالى عنهم — فان ترتيبهم في الخلافة موافق لترتيبهم فسي الافضليه ، فافضلهم أبو بكر ثم عمر — باتفاق اهل السنة — ثم عثمان ثم علي رضي الله تعالى عنهم أجمعين ، وهم كذلك مرتبين على حسب المصلحة والمنفعة فمن مصلحة المسلمين أن يتولى الأمر بمسند رسول الله صلى الله عليه وسلم أبو بكر لقوة إيمانه وعزيمته على الذود عن الاسلام وقد كان في عصر ارتدت فيه بعض القبائل عن الاسلام ومنعت أخرى الزكاة بحجة وفاة النبي صلى الله عليه وسلم فكان لا يصلح لمثل هذا المقام الا أبو بكر رضي الله تعالى عنه ، ثم جاء عمر رضي الله تعالى عنه وكان سيفاً مسلولاً على أعداء الاسلام الخارجين فكان هو المناسب لهذا المقام ثم من بعده عثمان ثم علي رضي الله تعالى عنهم — اجمعين وسياتي زيادة بيان ان شاء الله عن المفاضلة بينهم .

فالمقصود ان الاولى تولية الانفع وان لم يكن الافضل ، وهذا أمر واضح في سيرة الرسول صلى الله عليه وسلم وتأثيره الامراء على الجيوش ، قال ابن القيم رحمه الله : " والمقصود ان هديه صلى الله عليه وسلم تولية الانفع وان كان غيره افضل منه " (١) .

وسياتي زيادة بيان لهذه النقطة عند ذكر شروط الامام ان شاء الله .

#### ٤ — عزل الخليفة : —

الذي يقوم بحقد الامامة للخليفة نيابة عن الامة هم أهل الحل والمقد فكذلك إن طرأ أي حدث على الامام المنصب فالذي يعلن عزله

ويستبدله بغيره هم هؤلاء الفئة من الناس ولا دخل للدهماء في مثل هذه الأمور ، فلو طرأ مثلاً على الإمام المنصب جنون أو مرض شديد لا يرجى برؤه ، أو وقع في أيدي الأعداء ولا يرجى له فكاك أو ارتد عن الدين - والعيان بالله - أو نحو ذلك ففي هذه الحالة تقوم هذه الفئة بإعلان عزله واستبداله بغيره .

وسياتي زيادة بيان لهذا الموضوع إن شاء الله . .

### عدد أهل الحل والعقد ؛ - =====

اختلف العلماء في تحديد العدد الذي تثمق به الإمامة من أهل الحل والعقد اختلافاً كبيراً ، وكنا حصر هذا الاختلاف في ثلاثة مذاهب نستعرضها أولاً ثم نرى الرأي الراجح منها .

### المذهب الأول : - =====

وهؤلاء اشترطوا الإجماع التام على الخليفة المختار ولم يحددوه

بعدد معين . .

وانقسموا إلى قسمين :-

- ١ - قوم اشترطوا الإجماع التام من قبل الأمة على الخليفة المختار الذي يختاره أهل الحل والعقد وقد عزا الأشعري هذا القول إلى الأصم من المعتزلة فقال : " لا تثمق إلا بإجماع المسلمين " (١) . وحكي هذا القول رواية عن الإمام أحمد رحمه الله تعالى فقال في رسالة عبدوس بن مالك

---

(١) مقالات الإسلاميين ١٩٤/٢ وانظر الفرق بين الفرق ص ١٧٦ .



المطار " أصول السنة عندنا التمسك بما كان عليه اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم " الى ان قال : " ومن ولي الخلافة فاجمع عليه الناس ورضوا به (١) (١٠٠٠) .

وقال في رواية اسحاق بن منصور لما سئل عن حديث النبي صلى الله عليه وسلم من مات وليس له امام مات ميتة جاهلية ما معناه ؟ فقال : ائدرى ما الامام ؟ الامام الذى يجمع عليه المسلمون كلهم يقول هذا امام فهذا معناه " (٢) .

٢ - وقوم اشترطوا إجماع أهل الحل والعقد : وحكى ابن خلدون أن هذا هو السبب الذى جعل بعض الصحابة يعدلون عن بيعة علي رضي الله تعالى عنه الى المطالبة بدم عثمان رضى الله تعالى عنه فقال : " رأى آخرون أن بيعته - اي علي - لم تتعقد لانفراق الصحابة أهل الحل والعقد بالآفاق ، ولا تلزم بعقد من تولاه من غيرهم أو من القليل منهم " الى ان قال " ذهب الى ذلك معاوية وعمر بن العاص وأم المؤمنين عائشة والزبير وابنه " الخ " (٣) رضى الله تعالى عنهم أجمعين .

وذهب الى ذلك أيضا ابو يعلى في كتابه " المعتمد ففى أصول الدين " حيث قال : " لان الامام يجب الرجوع اليه ولا يسوغ خلافه والعدول كالأجماع<sup>عنه</sup> ، ثم إن الاجماع يعتبر فى انعقاده جميع أهل الحل والعقد كذلك عقد الامامة له " (٤) .

(١) و (٢) منهج السنة ١/١١٢ .

(٣) المقدمة ص ٢١٤ .

(٤) المعتمد ص ١٣٩ .

وعند النظر في هذا المذهب نجد مردوداً بشطريه للأسباب التالية :-

أ - أما اشتراط إجماع الدهماء فلا يلتفت إليه لان طبقة الدهماء لا بد أن تكون مقلدة لفئة فيها ، تؤثر عليها بالدعاية والضجيج فلا تستطيع أن تحكم في أناة وتعقل لتختار الامام العادل ومن ثم فان أهل الحل والمقد وهم الطليعة الواعية والفئة المستبيرة من أهل الاجتهاد من الامة هم الجديرون باختيار الامام لانهم سيحتملون وزره اذا لم يتحركوا في اختياره الصواب وسيكونون شركاءه في مأثمه ومظالمه (١) .

ب - ولانه كما يقول ابن حزم رحمه الله : " تكليف ما لا يطاق وما ليس في الوسع وما هو أعظم الحرج والله تعالى لا يكلف نفساً الا وسعها وقال تعالى : " وما جعل عليكم في الدين من حرج " (٢)

ج - وهو مدفوع أيضاً بما حدث بين الصحابة في سقيفه بني ساعدة اذ التقى في تلك السقيفه بعض أهل الحل والمقد ولم ينتظروا حضور الجميع ، وفي ذلك المقام بايعوا أبابكر رضي الله تعالى عنه دون انتظار لرأى الآخرين .

د - اما قياس ذلك على الاجماع فهو قياس مع الفارق .

المذهب الثاني :-

=====

وهناك من حدد أهل الحل والمقد بعدد معين واختلفوا في

هذا التحديد الى عدة آراء هي :-

(١) المجموع شرح المذهب - التكملة للمطيعي ٥١٩/١٧ .

(٢) الفصل ٤/١٦٧ .

- ١ - قوم قالوا " إن أقل ما تتعقد به أربعون لا دونهم لان عقد الإمامة فوق عقد الجمعة ولا تتعقد بأقل من أربعين " (١) .
- ٢ - وذهب آخرون الى القول بأن أقل ما تتعقد به خمسة يجتمعون على عقدها أو يعقدها أحدهم برضا الأربعة ، واحتجوا لذلك بأنبيعة أبي بكر انعقدت بخمسة ولأن عمر قد جعلها شورى في منته (٢) . ونسب هذا القول الى شيخ المعتزلة الجبائين والقاضي عبد الجبار (٣) . وقال الماوردي وهذا قول أكثر الفقهاء والمكلمين من أهل البصرة " (٤) .
- ٣ - وذهب آخرون الى انعقادها بأربعة قياسا على أكثر نصاب الشهود (٥) .
- ٤ - وذهب الفريق الآخر الى اشتراط ان يكونوا ثلاثة لانهم جماعه لا تجوز مخالفتهم (٦) .
- ٥ - وذهب آخرون الى انعقادها برضا اثنين للثالث لان الاثنين أقل الجمع وليكونوا حاكما وشاهدين كما يصح عقد النكاح بولي وشاهدين (٧) .

---

(١) مائر الانافة ٤٢/١ .

(٢) انظر مائر الانافة ٤٣/١ .

(٣) الفصل ١٦٧/١ وانظر المفتى فى ابواب التوحيد والعدل ح ٢٠ ق ١ .

ص ٢٥٢ ، ٢٥٤ .

(٤) الاحكام السلطانية ص ٧ .

(٥) مائر الانافة ٤٣/١ ونهاية المحتاج للرملي ٤١٠/٧ .

(٦) نهاية المحتاج ٤١٠/٧ .

(٧) نفس المصدر .

وعزا الماوردي هذا القول إلى علماء الكوفة (١) • ونسبه البغدادي

إلى سليمان بن جرير الزيد وطائفة من المعتزلة • (٢)

٦ - وقالت طائفة تنمقد بواحد واستدلوا على ذلك بأن العباس قال

لعلني رضي الله تعالى عنهما (أمدد يدك أبا يعك فيقول الناس

عم رسول الله صلى الله عليه وسلم بايع ابن عمه فلا يختلف عليك

اثنان • • ولان عمر لما بايع أبا بكر رضي الله تعالى عنهما تبعه

الصحابه على ذلك ووافقه • وأنه حكم وحكم واحد نافذ (٣) وقد

عزا البغدادي هذا القول إلى أبي الحسن الأشعري (٤) وإلى

ذهب الأيجي في المواقف (٥) والغزالي في فضائح الباطنية

حيث يقول • والذي نختاره أن يكتفى بشخص واحد بمقد البيعة

للإمام • (٦) وهذا القول قال إمام الحرمين حيث ذكر أن • أقرب

المذاهب ما ارتضاه القاضي أبو بكر وهو المنقول عن شيخنا أبي

الحسن رضي الله عنهما وهو أن الإمامة تثبت بنهاية رجل واحد

من أهل المقد • (٧) لكنه أشارت بعد ذلك أن يكون ذا شوكة

والأفلا (٨) • وإلى ذهب أبو عبد الله المقرئ في تفسيره (٩) •

(١) الأحكام السلطانية ص ٧ •

(٢) أصول الدين ص ٢٨١ •

(٣) الأحكام السلطانية للماوردي ص ٧ •

(٤) أصول الدين ص ٢٨١ •

(٥) المواقف للأيجي ص ٤٠٠ •

(٦) فضائح الباطنية ص ١٧٦ •

(٧) غياث الأمم في التتمات الظلم ص ٥٤ •

(٨) نفس المصدر ص ٥٦ •

(٩) أحكام القرآن ١/٢٦٩ •

وهو مذهب الزيدية (١) ، ومن قال بهذا الرأي من المحدثين  
 د . ضياء الدين الريس في كتابه النظريات السياسية والاسلامية (٢) .  
 وذهب جمهور الشافعية الى انها تتمقد بمن تيسر حضوره  
 وقت المباشرة في ذلك الموضع من العلماء والرؤساء ووجهاء الناس  
 المصنفين بصفات الشهود حتى لو تعلق الحل والمقد بواحد كفى  
 قال القلقشندي : " وهو الاصح عند اصحابنا الشافعية " (٣) ،  
 والى ذلك ذهب القلانسي شيخ البغدادى (٤) ومن المحدثين  
 د . صلاح الدين دبوس في كتابه الخليفة توليته وعزله (٥) .  
 ويلاحظ ان هناك فرقا بين ما ذهب اليه الاشعرى واتباعه وما  
 ذهب اليه الشافعية ، وهو ان جمهور الشافعية تشترط لانعقادها  
 بواحد ان لا يكون ثمة فغيره ممن يمكن ان يوصف بصفات اهل  
 الحل والمقد ، اما الاشعرية فلا تشترط ذلك وانما تكفي بواحد  
 من اهل الحل والمقد (٦) .

وعند النظر في هذه الاقوال والآراء وادلتها نجد انها مرجوحة  
 لما يلي : -

- 
- (١) انظر تنمية الرض النضير للسيد احمد الحسني ٢٨/٥ ط ٢٠ ن .  
 المؤيد بالطائف .
  - (٢) النظريات السياسية والاسلامية ص ٢٢٧ .
  - (٣) مائر الانافه ٤٤/١ ونحوه انظر روضة الطالبين للنووي ٤٣٤/١٠ ن . المكتب  
 الاسلامي وانظر نهاية المحتاج للرملي وغيرها من كتب الشافعية .
  - (٤) اصول الدين ص ٢٨١ .
  - (٥) ص ١٢٦ .
  - (٦) لقيادة الايضاح يراجع كتاب رئاسة الدولة في الفقه الاسلامي ص ٢٦٨ .

١ - قياس عدد أهل الحل والعقد على عدد من تصح بهم الجمعة أو الشهود أو الفكاك أو غيرها غير مسلم به لأنه قياس مع الفارق ، ولا يصح انفراد عدد قليل بالبت في أمر يهم الأمة كلها ، اللهم إلا إذا قل أفراد جماعة أهل الحل والعقد فحينئذ تكون الضرورة هي الملجئة إلى القول بانعقاد الإمامة بالعدد القليل .  
\* ولأنه ليس قول من قال تتعقد باثنين بأولى من قول من قال تتعقد بأربعة ولا قول من قال تتعقد بأربعة بأولى من قول من قال تتعقد بالجماعة... \* (١)

٢ - أما الاحتجاج بببيعة أبي بكر فمرضى الله تعالى عنهما فلا يصح لأنبيعة أبي بكر لم تتعقد بببيعة الخمسة الذين ذكروهم فقط وإنما تمت بببيعة كبار المهاجرين والانصار كما مر معناه في حديث السقيفة ، قال ابن تيمية عند قول الرافضي : انهم يقولون الامام بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم أبو بكر بببيعة عمر برضا أربعة قال فيقال له : " ليس هذا قول ائمة السنة وان كان بعض أهل الكلام يقولون إن الإمامة تتعقد بببيعة أربعة كما قال بعضهم تتعقد بببيعة اثنين وقال بعضهم تتعقد بببيعة واحد فليست هذه اقوال ائمة السنة بل الإمامة عندهم تثبت بموافقة أهل الشوكة عليها ، ولا يصير الرجل إماما حتى يوافقه أهل الشوكة الذين يحصل بطاعتهم له مقصود الإمامة " . إلى أن قال : " ولو قُدِّر أن عمر وطائفة معه بايعوه - أي ابنا بكر - وامتنع الصحابة

(١) المعتمد في أصول الدين لأبي يعلى ص ٢٣٩ .

عن البيعة لم يصر إماما بذلك وإنما صار إماما ببيعة جمهور  
الصحابه الذين هم أهل القدرة والشوكة \* (١) ١٠١ هـ .

٣ - وكذلك فعل عمر في حضر الخلافة في السنة الذين اختارهم فنقول  
هذا ليس حصرا لعدد أهل الحل والمقد الذين يختارون وإنما  
لمن يختار منهم ، فهم جميعا مرشحون للخلافة ويختار أحدهم  
يدل على ذلك ما مر معنا ان عبد الرحمن بن عوف رضى الله  
عنه بقي ثلاثا لا تعتصم عينه بكثير نوم وهو يشاور كبار المهاجرين  
والانصار ، قال ابن تيمية : " عثمان لم يصر إماما باختيار بعضهم  
- أى بعض الستة - بل ببيعة الناس له وجميع المسلمين بايعوا  
عثمان لم يتخلف عن بيعته أحد " (٦) . وقد مر معنا قول  
الامام احمد في ذلك عند الكلام على مبايعة عثمان رضى الله  
تعالى عنه .

٤ - اما الاستدلال على صحةبيعة الواحد بمبادرة عمر في بيعته  
أبي بكر ثم تبعه الصحابة ووافقوه على ذلك فلا يصح لان سبب  
اتباعهم له هو رضاهم بما ذهب اليه لا أنه قد ألزمتهم مبايعته  
اتباعه والا لو فرض انه لم يبايع غير عمر لما ثبتت إمامة أبي بكر  
خصوصا وهو القائل : " من بايع رجلا من غير مشورة المسلمين  
فلا يتابع هو ولا الذى بايع نفسه ان يقتل " (٣) .

(١) منهاج السنة ١/١٤١ هـ

(٢) منهاج السنة ١/١٤٢ هـ

(٣) رواه البخارى وغيره وسبق تخريجه ص ١١٤ هـ

أما كون عمر هو السابق الى البيعة ففي كلبيعة لابد من سابق كما قال ابن تيمية (١) .

٤ - أما الاستدلال على صحةبيعة الواحد بان العباس قال لعلي بن ابي طالب بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم : امدد يدك ابايكم فيقول الناس عم رسول الله بايع ابن اخيه . . . الخ فلا يصح لامور منها : -

١ - الحاجة الى اثبات نسبة هذا القول الى ابن عباس رضي الله تعالى عنهما وهذا متعذر لان القائل لم يذكر السند ولا حتى المصدر ولم اعثر انما على سند له (٢) .

ب - ولو فرض صحته فانه لم يتم ولم يفعله .  
ج - ولو فعله فلا يكون ذلك الا تحبيبا وتشجيما لغيره ففي المبايعة وتكون مبادرة منه لعلهم يتابعونه على ذلك .

٦ - وأما ما ذهب اليه جمهور الشافعية من انعقاد الامامة بالواحد اذا انحصر فيه أهل الحل والعقد فكما قال د . محمد رانت عثمان : \* لم يحصل في عصر من المصور انحصار الحل والعقد في واحد ويندر أن يحصل ذلك \* (٣) . والنادر لاحكم له .

(١) منهاج السنة ١/١٤٢ .

(٢) ثم وجدت عند ابن سعد في الطبقات لفظا قريبا من هذا المعنى وهو : . . قال العباس لعلي : قم حتى ابايكم ومن حضر فان هذا الامر اذا كان لم يرد مثله والامر في ايدينا . . الخ ( الطبقات الكبرى ٢/٢٤٦ ) لكن في اسناده محمد بن عمر وهو الواقدي وعلماء الجرح والتعديل يضمنون روايته انظر تهذيب التهذيب ١/٣٦٩ قال الذهبي استقرار الاجماع على توهين الواقدي ( ميزان الاعتدال ٣/٦٦٦ ) ومع ذلك فهو امام التاريخ والسير والاخبار انظر ميزان الاعتدال ٣/٦٦٣ .

(٣) رئاسة الدولة في الفقه الاسلامي ص ٢٧٣ .



٧ - وما يدل على أنها لا تنعقد بالواحد ما روى عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال :  
 " من أراد بحبوة الجنة فليأثم الجماعة فإن الشيطان مع الواحد وهو من الأثمين أبعد " (١) .

### المذهب الثالث : -

=====

ذهب أصحاب المذهب الثالث الى الاعتدال في تحديد أهل الحل والعقد فلم يشترطوا الاجماع كما قال اصحاب المذهب الاول ، ولم يشترطوا عددا معيناً كما قال اصحاب المذهب الثاني وانما اشترطوا جمهور أهل الحل والعقد والاعلبية الذين هم أهل الشوكة ، والذين يباهمتهم ولختيارهم للامام يحصل مقصود الامامة وطبقاً لهذا الاتجاه لا يؤدي تخلف <sup>بعضهم</sup> الى الطعن في صحة الاختيار ، كما لا يؤدي موافقة القلة ان تعطى لل خليفة السند الشرعي للسلطة لان تخلف القلة لا يؤثر في مقصود الولاية وموافقة القلة ليس من شأنه ان يحققها وانما العبرة بموافقة الاغلبية ( الجمهور ) لانه بموافقتهم يتحقق المقصود من السلطة العامة المثلة في الخليفة . (٢)

قال الماوردي : " قالت طائفة لا تنعقد الا بجمهور أهل الحل والعقد من كل بلد ليكون الرضا به عاماً والتسليم لامامته إجماعاً " (٣) . ومن ذهب

(١) رواه الامام أحمد ( ١٨/١ ) والترمذي ( ٤٤٦/٤ ) وقال حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه ورواه ابن ماجه والطيالسي وغيرهم وصححه الالباني انظر سلسلة الاحاديث الصحيحة ١٧٣/١ حديث رقم ٤٣١ كما صححه احمد شاكراً في تخرجه للمسند ح : ١١٤ ( ٢٠٤/١ ) وللرساله للشافعي رقم ١٣١٥ .

(٢) أنظر طرق اختيار الخليفة د . النادي ص ١٩٢ .

(٣) الاحكام السلطانية ص ٧٠٠ .

الى هذا القول أبو يعلى في الأحكام السلطانية فقال: " أما انعقادها باختيار أهل الحل والعقد فلا تنعقد الا بجمهور أهل الحل والعقد قال أحمد في رواية اسحاق بن إبراهيم: " الامام الذي يجتمع قول أهل الحل والعقد (١) عليه كلهم يقول هذا اماماً " قال وظاهر هذا انها تنعقد بجماعتهم " (٢) .

ونذهب الى ذلك أيضا شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله حيث قال:   
وانما صار اماما - أي أبو بكر رضي الله تعالى عنه - بمبايعة جمهور الصحابة الذين هم أهل القدرة والشوكة ، ولهذا لم يضر تخلف سعد بن عباد (٣) رضي الله تعالى عنه لان ذلك لا يقدر في مقصود الولاية ، فان المقصود حصول القدرة والسلطان للمؤمنين بهما تحصل مصالح الامامة وذلك قد حصل بموافقة الجمهور على ذلك فمن قال يصير اماما بموافقة واحد او اثنين او اربعة وليسوا هم ذوى القدرة والشوكة فقد غلط كما ان من ظن ان تخلف الواحد او الاثنين او العشرة يضر فقد غلط " (٤) .

الرأى الراجع وأدلة الترجيح :

وهذا هو الرأى الذى نميل اليه ، ورجحه : لما يلى :-

١ - لاتفاقه مع ما حصل فى بيعة الخلفاء الراشدين رضى الله تعالى عنهم

- كما مر - فانهم لم يشترطوا إجماع أهل الحل والعقد ولم يحددوا

الفئة الناجبة بعدد معين كما ذهب الى ذلك أصحاب المذهب

(١) الرواية السابقة بنفس العبارة الا انه بدل (أهل الحل والعقد) جماع

(المسلمون) وفي هذه الرواية جعل الناشر (أهل الحل والعقد) بين قوسين

ثم علق عليها في الحاشية بقوله بياض بالاصل . ولا ادرى من أين أتى بها .

(٢) الاحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٢٣ .

(٣) سبق معنا روايه تفيد تراجع سعد عن موقفه هذا رضى الله تعالى عنه .

ص ١١٣

(٤) منهاج السنة ١/١٤١ .

الثاني ، ولم يكتفوا في المباينة بأي عدد ممكن بل كانوا يكثرون الاستشارة واستطلاع الرأي العام - كما مر - .

٢ - وكذلك من المرجحات لهذا المذهب تحقيقه لمبدأ الشورى الذى حث عليه القرآن الكريم ووجب فيه الرسول صلى الله عليه وسلم في أكثر من موضع - كما سيأتى - فهو يتفق مع قواعد الفقه الاسلامي وما يقضي به العقل والمنطق وإلى هذا الرأي ذهب من الكتاب المحدثين د . محمد رافت عثمان في كتابه رئاسة الدولة في الفقه الاسلامي (١) ، والدكتور فؤاد محمد النادى في كتابه طرق اختيار الخليفة (٢) ، والدكتور محمد فاروق النبهان في كتابه نظام الحكم في الاسلام (٣) ، والدكتور محمد عماره في كتابه الاسلام وفلسفة الحكم (٤)

### الطريقة الثانية

=====

#### المهد " الاستخلاف " :-

=====

ومن طرق انعقاد الامامة المهد من الخليفة السابق الى من يختاره من المسلمين وراء لائقا بهذا المنصب من بعده ، فاذا احسن الخليفة يقرب أجله وأراد أن يستخلف على القوم أحدهم فإنه يقوم بمشاورة أهل الحل والعقد فيمن يختار ، فاذا وقع رأيه على شخص معين يصلح لهذا المقام

---

(١) ص ٢٧٤ .

(٢) ص ١٩٣ الكتاب الاول .

(٣) ص ٤٢٥ .

(٤) ص ٤٤٤ .

ووافقهم أهل الحل والعقد فانه يمهّد اليه من بعده.

والان لا بد لنا من التعرف على العهد وحكمه وهل يعتبر المعهود له اماماً بمجرد التمهّد أم لا بد من مبايعة أهل الحل والعقد ثم مبايعة جمهور المسلمين له بالخلافة ؟ وما هي شروط صحة هذا العهد ؟ الى غير ذلك من الباحث المتصلة بالموضوع.

فنقول ١ -

تعريف العهد :-

=====

العهد كل ما عوّد الله عليه وكل ما بين العباد من المواثيق فهو عهد ، والعهد الوصية كقول سعد حين خاض سعد بن زمعة في ابن امته فقال : ان اخي عهد الي فيها اي اوصى ومنه الحديث " تمسكوا بعهد ام عبد " (١) اي ما يوصيكم بامركم وهو عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه ، والعهد التقدم الى المرء في الشئ ، والعهد الذي يكتب للولاء مشتق منه ، والجمع عهود . . . . . والعهد الموثق واليمين يحلف بهما الرجل ، وقيل ولي العهد لانه ولي الميثاق والذي يؤخذ على من بايع الخليفة (٢) . . . الى غير ذلك من المعاني الاخر كالوفاء والامان . . . وغيرها مما ليس له صلة بموضوعنا . .

---

(١) رواه الترمذي ضمن حديث ( اقتدوا بالذين من بعدي . . وفيه وتمسكوا بعهد ابن مسعود " عن ابن مسعود نفسه في ك : المناقب : ( ٣٨ ) مناقب عبد الله بن مسعود ( ٦٧٢/٥ ) وقال حسن غريب لا نعرفه الا من هذا الوجه .

وعند احمد عن حذيفة يرفعه ( . . . وتمسكوا بعهد عمار وما حدثكم ابن مسعود فصدقوه ) المعتمد ٣٨٥/٥ .

(٢) لسان العرب مادة " عهد " ٣/٣١١ .

والمعهد في الاصلاح :-

=====

هو اختيار المعاهد انساناً معيناً لعمل معين من أعمال الدولة يبدأ من رئاسة وينتهي الى أدنى درجة من درجاتها ، ويسمى هذا الاختيار عهداً ، ثم انتقل المصدر " عهد " الى الوثيقة المكتوبة التي يطليها أو يكتبها المعاهد لغيره ، فإذا ما قيل عهد انصرف المفهوم الى احد المعنيين وفقاً لسياق العبارة أو لكليهما معاً (١) .

أدلة مشروعيته :-

=====

الاستخلاف جائز شرعاً ومن الطرق المشروعة لانعقاد الامامة ومن الأدلة

على ذلك ما يلي :-

١ - قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الذي رواه البخارى : " لقد هممت " او اردت " ان ارسل الى ابي بكر وابنه فاعهد ان يقول القائلون او يتمنى المؤمنون ثم قلت يا بى الله ويدفع المؤمنون او يدفع الله ويأبى المؤمنون " (٢) .

وفى رواية أخرى عن عائشة رضى الله تعالى عنها قالت : قال لى رسول الله صلى الله عليه وسلم : فى مرضه : ادعى لى اباك واخاك حتى اكتب لآبى بكر كتاباً ، فأنى أخلف ان يتمنى متمن ويقول قائل : أنا أولى ، ويأبى الله والمؤمنون الا أبابكر (٣) .

(١) نظام الحكم فى الشريعة والتاريخ الاسلامى د . طاهر القاسمى ص ١٦٨ .

(٢) متفق عليه وسبق تخريجه عند الحديث عن النصيحة على أبى بكر

من هذا الفصل ص ٩٦ .

(٣) رواه مسلم واللفظ فى ك : فضائل الصحابة ب : فضائل أبى بكر

ج : ٢٣٨٧ (٤/ ١٨٥٧) وروى نحوه الامام أحمد فى مسنده (٦ / ١٠٦)

و (١٤٤/٦) .

ففي هذين الحديثين دلالة واضحة على أن النبي صلى الله عليه وسلم هم أن يعهد ثم تركه لعلمه أن الناس لن يختاروا غير أبي بكر رضي الله تعالى عنه فدل على جوازه .

وقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعليقاً على هذا الحديث : " فبين صلى الله عليه وسلم أنه يريد أن يكتب كتاباً خوفاً ثم علم أن الأمر واضح ظاهر ليس مما يقبل النزاع فيه . قال : وتركه - أي العهد والكتابة - لعدم الحاجة إليه وظهور فضيلة الصديق واستحقاقه وهذا أبلغ من العهد " (١)

٢ - ومن الأدلة على جوازه أيضاً فعل الخلفاء الراشدين رضي الله تعالى عنهم فقد استخلف أبو بكر عمر بن الخطاب ، وعهد بالامر إلى الستة الذين توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو عنهم راض لا استخلاف من يرونه منهم ، وقد قال عمر رضي الله عنه : إن استخلف فقد استخلف من هو خير مني - يعني أبو بكر - وإن أترك فقد ترك من هو خير مني يعني رسول الله صلى الله عليه وسلم " (٢) . وقد مر معنا صيغة استخلاف كل من أبي بكر لعمر ثم عمر للستة رضي الله تعالى عنهم ، وقد سبق هذا الاستخلاف مشاورات طويلة مع كبار المهاجرين والأنصار .

٣ - ومن الأدلة على جواز الاستخلاف إجماع الصحابة ، فلم تذكر الروايات أحداً خالف واحتج بأن العهد لا يبرر حينما عهد أبو بكر إلى عمر ثم حينما عهد عمر بالامر شورى إلى الستة من بعده فدل ذلك على الجواز .

(١) منهاج السنة ١/١٤٠ .

(٢) متفق عليه وسبق تخريجه ص ١٠٠ من هذا الفصل .

وقد حكى هذا الاجماع كثير من العلماء فقال الماوردي : " ولما  
انعقاد الامامة بعهد من قبله فهو ما انعقد الاجماع على جوازه ورفع  
الاشفاق على صحته " (١) .

وقال النووي في شرحه لصحيح مسلم : " حاصله ان المسلمين اجمعوا  
على ان الخليفة اذا حضرته مقدمات الموت وقبل ذلك يجوز له  
الاستخلاف ويجوز له تركه فان تركه فقد اقتدى بالنبي صلى الله عليه  
وسلم في هذا والا فقد اقتدى بابي بكر رضي الله تعالى عنه ، واجمعوا  
على انعقاد الخلافة بالاستخلاف " (٢) . وقال ابن حزم " واتفقوا  
أن إسلاماً أن يستخلف قبل ام لا (٣) ولم يختلف في جواز ذلك  
لابي بكر رضي الله تعالى عنه أحد ، واجماعهم هو الاجماع (٤) ، بل  
اعتبر ان هذه الطريقة هي احسن الطرق وافضلها فقال : " فوجدنا  
عقد الامامة يصح بوجوه اولها وافضلها واصحها ان يعهد الامام  
الميت الى انسان يختاره اماما بعد موته ، وسواء فعل ذلك في صحة  
أو في مرضه أو عند موته ، ان لا نص ولا اجماع على المنع من أحد هذه  
الوجوه كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم بابي بكر (٥) وكما فعل  
أبو بكر بعمر ، وكما فعل سليمان بن عبد الملك بعمر بن عبد العزيز  
(٥٠) قال : ( وهذا هو الوجه الذي نختاره ونكره غيره لما في هذا  
الوجه من اتصال الامامة وانتظام أمر الاسلام وأهله ، ورفع ما يتخوف

(١) الاحكام السلطانية ص ١٠ .

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي ٢٠٥/١٥ .

(٣) كذا ولعل المراد انهم اشفقوا على ان للامام ان يستخلف قبل موته وله  
ان يترك .

(٤) مراتب الاجماع لابن حزم ص ١٤٥ .

(٥) سبق ان ابن حزم ممن يقول بالنصية على ابي بكر رضي الله تعالى عنه  
ولذلك رجع هذه الطريقة وقصر التولية الصحيحة عليها .

من الاختلاف والشغب مما يتوقع في غيره من بقاء الأمة فوضى ومن انتشار الامر وارتفاع النفوس وحدوث الاطماع " ١٠ هـ (١)

قلت : والمراد بالاجماع فيما سبق هو اجماع اهل السنة فقط ، لانه قد خالف المعتزلة اهل السنة في هذه الطريقة ( الاستخلاف أو العهد " ) حيث قصرها على الاختيار فقط (٢) ، ونسب الشوكاني هذا القول الى الاشعرية ايضا (٣) ، ولكن في هذه النسبة نظر لان اكثر الاشاعرة يوافقون اهل السنة في هذا المقام .

٤ - ومن الأدلة على جواز الاستخلاف أيضا قياسه على استخلاف النبي صلى الله عليه وسلم على جيش مؤتته وإذا فعل النبي صلى الله عليه وسلم ذلك في الامارة على الجيش جاز مثله في الخلافة ، فقد ذكر الامام البخارى رحمه الله تعالى من رواية عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر علي بن ابي طالب فان قتل فعبد الله ابن حارثه وقال : ان قتل فجعفر بن ابي طالب فان قتل فعبد الله ابن رواحه وفي رواية " وان قتل فليرقى المسلمون رجلا " فتقدم زيد فقتل فأخذ الراية جعفر وتقدم فقتل ، فأخذ الراية عبد الله بن رواحه فتقدم فقتل فاختار المسلمون بعده خالد بن الوليد " (٤)

ومناه على ما سبق فان طريقة الاستخلاف جائزه شرعا لا عبرة بما ذهب اليه بعض المحدثين من محاولة الطعن في هذه الطريقة الشرعية

(١) الفصل في الملل والنحل ١٦٩/٤ .

(٢) انظر المغني في ابواب التوحيد والعدل ٢٠٥/٢٠ ق ١٠ .

(٣) نيل الاوطار ٥٦/٦ .

(٤) رواه البخارى (مغازي ٤٤) انظر فتح الباري ١٠/٧ بدون (وان قتل

فليرتضي . . . ) .

ونحوه عند الامام احمد في مسنده ٢٦٥/١ .



وزعمهم أنها تؤدي إلى الاستبداد والمظلم وتحوها . وما علموا أن الكفاءة شرط أساسي في المستخلف وأنه لا يتم إلا بعد مشاورة أهل الحل والعقد وبايعتهم له وأنه يشترط في الممهور له أن يكون مستكملاً لشروط الإمامة كما سيأتي :-

البيعة للممهور له :-

=====

لكن هل تنعقد الخلافة بمجرد العهد من الإمام السابق أم لا بعد من البيعة للممهور له من قبل أهل الحل والعقد ؟ للملأ في ذلك قولان ، والذي يرجح لنا أنه لا بد من البيعة للممهور له وذلك لقول الخلفاء الراشدين رضي الله تعالى عنهم ، فابو بكر لما أراد أن يستخلف عمر شاور كبار المهاجرين والانصار في ذلك فكلهم وافقه على العهد لعمر حيث أخذ منهم الميثاق على أن يبايعوا من يختاره بعد أن طلبوا منه الاستخلاف فأخذ يستشير كبارهم في عمر وكلهم أيدى على رأيه فيه فعهد إليه فبايعوه وبايعه الناس - كما مر - في المسجد .

وكذلك شأن عمر فإنه لم يكن ينوى الاستخلاف وقال \* لا أتحمّلها حياً وميتاً \* فلاح عليه الصحابة فجعلها في الستة وهم بقية العشرة المبشرين بالجنة والذين توفى النبي صلى الله عليه وسلم وهو عنهم راض ، ولا شك أنهم أفضل الموجودين من الصحابة ، ثم رأينا مشاورة عبد الرحمن بن عوف الناس وأنه أخذ ثلاث ليال لا يفتض بكثير نوم يشاور الناس حتى أشاروا عليه بعثمان ورأى أنهم لا يعدلون به أحداً فبايعه وبايعه الناس \* (١) .

---

(١) أنظر مبايعة أبي بكر وعثمان رضي الله تعالى عنهما من هذا

وكذلك قال علي بن ابي طالب رضي الله عنه فيما رواه عنه زيد بن علي رحمه الله في مجموعه مسنده الى علي قال ( ولا تنعقد الامامة الا ببيعة المسلمين " (١) .

فلو كانت البيعة غير لازمة لما فعلها الصحابة رضوان الله تعالى عليهم . قال ابو يعلى الفراء " الامامة لا تنعقد للمعهود له بنفس العهد وانما تنعقد بعهد المسلمين وعلى هذا فيمكن ان يسمى العهد ترشيحا بلفظ المصير . وقال الماوردي " وذهب بعض علماء البصرة الى ان رضا اهل الاختيار لبيعته شرط في لزومها للامة " (٢) . وقال شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى " . . . وكذلك عمر لما عهد اليه ابو بكر انما صار اماما لما بايعوه وطاعوه ولو قدّر أنهم لم ينفذوا عهد ابي بكر ولم يبايعوه لم يصير اماما . . . " (٣) وهذا يحصل التقارب بين طريق الاختيار وطريق العهد ، في ان كلا منهما مشروط بموافقة اهل الحل والعقد ومبايعة ، اما القائلون بعدم اشتراط رضا اهل الحل والعقد والمبايعة فمنهم الماوردي حيث يقول : " والصحيح ان بيعته منعقد وان الرضا بها غير معتبر " (٤) وقال صاحب السلافة في معرفة الخلافة " حكم الامام في العهد حكم اهل الاختيار في العقد " (٥) .

(١) السروض النضير شرح مجموع الفقه الكبير للسيافى (التتمة لاحمد للحسنى) ١٨/٥ .

(٢) الاحكام السلطانية ص ٢٥ .

(٣) الاحكام السلطانية للماوردي ص ١٠ .

(٤) منهاج السنة ١٤٢/١ .

(٥) الاحكام السلطانية ص ١٠ .

(٦) نشأة السلافة في معرفة الخلافة لعبد القادر احمد الطبرى " مخطوط " ورقه ٢٣ في المكتبة المركزية بجامعة ام القرى تحت رقم التسلسل ١٢٢٥ رقم التسجيل ١٨١٨ .

واحتجوا لذلك بأن بيعة عمر لم تتوقف على رضا الصحابة ولأن الامام

أحق بها فكان اختياره فيها امضى . (١)

ويُردُّ على ذلك بأن بيعة عمر حصلت بموافقة جمهور الصحابة رضوان

الله تعالى عليهم - كما مرَّ بنا - وان من اعترض على ذلك لوعمه انه خائف

من غلبة عمر تراجع وبيع كما بايع غيره كما مر ، ونحن لا نشترط الاجماع

من قبل اهل الحل والمقد لا في الاختيار ولا في الاستخلاف .

اما احقية الامام بها دون غيره فهذا ما لا تقوم له حجة بل الحق لعامة

المسلمين ينوب عنهم في ذلك كبارهم وعقلاؤهم وعلماؤهم - اهل الحل

والمقد - وما الامام الا ساع لهم فيما يصلحهم في دينهم ودنياهم فان هو

وافق الصلاح واستخلف المناسب متوائمه جماعة الحل والمقد ، وان هو اخطأ

في ذلك فخطأ غير ملزم للبقية المسلمين ، خاصة بعد موته وسقوط بيعته

من رقابهم . فلا بُدَّ من الرجوع اليهم واستشارتهم في ذلك ، فاذا اختار من

يصلح ووافقه اهل الحل والمقد على ذلك فهو المطلوب بل هو لقصر الشر

وامانة الفتنة أقرب والله اعلم .

شروطه : -

=====

هذا وقد حدَّد العلماء بعض الشروط الواجب توفرها ليكون الاستخلاف

صحيحا نجعلها فيما يلي : -

١ - ان تكون الشروط المطلوبة في الامام متحققة في المعهود اليه كالا سلام

والحرية والبلوغ والعقل والذكورة والعدالة والقرشية وغيرها . وناء على

هذا فانه لا يجوز ان يعهد الى صغير ولا الى فاسق ولا الى غيـر

الكف\* وغيرهم ممن لا تتوفر فيه شروط الامام المعتبره شرعا وستأتى  
مفصله قريبا ان شاء الله.

٢ - ان يقبل المصهود اليه ويرضاه فان لم يقبل المصهود اليه فلا ينقص  
عهده ولا يجبر على ذلك ، لان العهد عقد بين طرفين لا بد من  
موافقة كل من الطرفين ورضاها ، قال النورى : " ويشترط لانعقاد الامامة  
ان يجيب المبايع فان امتنع لم تنعقد امامته ولم يجبر عليها " (١) .

٣ - ان يكون المصهود له حاضرا او فى حكم الحاضر بحيث يكون معلوم  
الاقامة ، اما اذا كان المصهود اليه مفقودا او مجهولا فلا يجوز العهد  
اليه ولا استخلافه . (٢)

٤ - ان يكون الامام المعاهد قد قام بهذا العهد والامامة لا زالت معقودة  
له ، فان عهد بالامامة في حال طرؤ غرض يخرج به عن الامامة لم يصح  
العهد (٣) .

هذا وقد يكون العهد الى واحد وقد يكون الى اثنين فاكثر  
وهذا يكون على ضربين :-

الاول :

ان يجعل الامامة شورى بينهم كما فعل عمر بن الخطاب رضي  
الله تعالى عنه ، ففي هذه الحال يجب ان يختار اهل الحل والعقد  
احد المصهود اليهم ثم يبایعونه اماما للمسلمين . (٤)

(١) روضة الطالبين ٤٣/١٠ .

(٢) النظام السياسي في الاسلام ص ٢٤٧ د . محمد عبد القادر ابو فارس .

(٣) رئاسة الدولة في الفقه الاسلامي ص ٢٨٧ .

(٤) لم يعتبر بعض المحدثين هذا من العهد ، وانما اعتبره طريقا ثالثا وهو : التولية  
عن طريق الثقة ، انظر ( الخليفة توليته وعزله للدكتور صلاح د بوس ص ١٥٩ ) ونحن  
لانرى ان هناك فرقا بين العهد وهذا ، بل الامام المعاهد المستكمل شروط الامامة  
هو من الثقات أيضا . والله اعلم .

## الثاني :- =====

ان يمهّد الامام بالامامة الى اكثر من واحد يرتبها فيهم فيقول  
مثلاً: إن ميت فلان هو الامام، فإن مات فلان، فان مات  
فالامام فلان، وهكذا، فالامامة يستند يجب أن يراعى فيها  
الترتيب المذكور، وقد استدلل العلماء على هذا بفعل النبى  
صلى الله عليه وسلم في غزوة مؤتة وتولية الامارة لثلاثة على  
الترتيب كما مرّ .

## المهّد الى الآباء والابناء :- =====

اختلف العلماء في جواز ذلك على ثلاثة اراء:

### الاول :- =====

عدم جواز المهّد الى أصول العاهد او فروعه، وذلك لان المهّد  
كالشهادة والحكم، فلا تقبل شهادة الرجل لأصوله ولا لفروعه،  
لوجود التهمة بحقه، فلانسان يابى به يحب نفسه ويؤثرها على  
غيرها في أكثر الاحيان، ويحب أصوله وفروعه لانه جزء منهم وهم  
جزء منه، فلا تحمله العاطفة على مجانبة الصواب وتزكية والده او ولده  
لأمر الخلافة وهو لا يستحقها وليس كفوا لها، والمسلم مأمور بالابتعاد  
عن الشبهات ومواطن التهم، فان من اتقى الشبهات فقد استبرأ  
لدينه وعرضه .

## الثاني :- =====

جواز المهّد الى الأصول والفروع وذلك " لانه أمير الامه نافع  
الامر لهم وعليهم، فغلب حكم المنصب على حكم النسب، ولم يحصل

للتهمة عليه طريقاً \* (١) قال ابن خلدون \* ولا يُتَّهم إلا بمحام  
نحسب هذا الامر وان عهد الى ابيه او لغيره، لانه ملمون للظن  
لهم في حياته، فاولى ان لا يحتمل فيها تبعة، فبعد ما تم  
خلافاً لمن قال باتهامه في الولد والوالد \* اول من خصص اتهامه  
بالولد دون الوالد، فانه بعيد عن الظن في ذلك كله، لا سيما  
اذا كانت هناك داعية تدعو الى من ايثار مصلحه او توقع  
مفسده فتنتفي الظن عند ذلك رأساً كما وقع في عهد معاوية  
لايثار ابنه يزيد بالعهد دون سواء . . . انما هو مراعاة المصلحة  
في اجتماع الناس \* (٢) .

### الثالث :

=====

ان له الانفراد بذلك للوالد دون الولد، لان الطبع الى الولد  
أَمِيل منه الى الموالدة، ولذلك كان ما يقتنيه في الغلب مذخوراً  
لولده دون والده \* (٣) .  
والذي يترجح عندي من هذه الاراء هو الرأي الاول لسببين  
اثنين هما : -

١ - اقتداء بالخلفاء الراشدين رضي الله تعالى عنهم، حيث كانوا  
بعبيدين كل البعد عن مواطن التشبه، فلم يعهد ابو بكر

---

(١) مآثر الانافة ٥٢/١ ، وانظر الاحكام السلطانية لابي يعلى ص ٢٥ وللماوردى  
ص ١٠ .

(٢) مقدمة ابن خلدون ص ٢١٠ بشىء من الاختصار .

(٣) مآثر الانافة ٥٢/١ والاحكام السلطانية للماوردى ص ١٠ .

رضي الله تعالى عنه لابنه ، ولم يعهد عمر لابنه عبد الله وكان ممن فضلاء الصحابة وقد اقترح ذلك عام ١٠٠٠ عمر بعض الصحابة رضوان الله تعالى عليهم ، فقد ذكر ابن سعد في الطبقات قال اخبرنا وكيع بن الجراح عن الاعمش عن ابراهيم قال قال عمر : من استخلف ؟ لو كان ابو عبيدة ابن الجراح ، فقال له رجل : يا امير المؤمنين اين انت ممن عبد الله بن عمر ؟ فقال : قاتلك الله ، والله ما أردت بها الله . . . (١) . وكما مرّ بنا انه جعله من المشوري ولكن نصّ على انه لا يتولى الخلافة زيادة في الورع والبعد عن الشبهة .

وكذلك حصر الخلافة في هؤلاء الستة وهم بقية العشرة الا سميـد ابن زيد لانه كان يمـت له بطله - فهو ابن عمّ عمر - فلم يسمّه بعضدا عن الشبهة ، وبالفئة في التبري من الامر . (٢)

وكذلك عثمان رضي الله تعالى عنه لم يعهد الى أحد من اقاربه مع ان اكثر المؤرخين يتهمونه بحبه لهم !

وكذلك علي رضي الله تعالى عنه لم يعهد الى الحسن وقد طُلب منه ذلك ، فعند وفاته رضي الله تعالى عنه سأله الناس : أتبايع ابنك الحسن ؟ فردّ عليهم " لا آمركم ولا انهلكم أنتم أبصر " . وحينما طُلب منه ان يوصي بالخلافة سأل رجل فقال : الا تعهد يا أمير

(١) طبقات ابن سعد ٣/٣٤٣ .

ومنفرد السند ذكر هذا الاثر الخلال في المسند من مسائل احمد

ورقه ٣٩٠ .

(٢) راجع ص ١٢٠ من هذا الفصل .

المؤمنين فأجابه : لا ولكنى اترككم كما ترككم رسول الله صلى الله عليه وسلم<sup>(١)</sup> وذلك مبالغة منه رضى الله عنه فيه التبرى .

فالأولى الاقتداء بهؤلاء الأبطال والسير على منوالهم لنحسوز الفوز في الدنيا والاخرة .

٢ - ان الانسان مهما بلغ من التقوى والورع والصلاح يبقى انسانا نفسه ميول وغرائز وطباع ونوازح نحو الخير واخرى نحو الشر، فهو يخطئ ويصيب ويذنب ويستغفر ليس بمعصوم وتأثر بمعامل جهلته فطّر عليها كحُبّ آبائه وابنائهم ومحاباتهم غالبا . فالأولى له الابتعاد عن مواطن التهمة والشبهة والاستبراء لدينه وعرضه من ذلك، وهي امانة يجب التحرز منها وادائها على وجهها الأكمل . وقد حذر الله تعالى من عاطفة الهوى فقال : إنما أموالكم وأولادكم فتنة \* (٢) أى فلا تقوده عاطفة البهوى الى الهلاك .

اما من سبق واجاز العهد للولد فانه اشترط ان يكون الهدف مصلحة المسلمين لا غرض دنيوى رخيص ، بل اعتبر ذلك بعض الكتاب من شروط صحة العهد عموما فقد قال د . صلاح ديموس : " (الشرط الثامن) : ان يستوحي العاهد من عهده مصلحة المسلمين ، وهذا ما يكشف عنه عمل ابي بكر عند توليته لعمر رضى الله عنهما كما هو ظاهر من عهده له ) (٣) والذي سبق ان عرضناه آنفا ، وكذلك عهد معاوية لابنه يزيد يدافع مصلحة المسلمين وإلا فهناك من هو أحقُّ منه وأفضل

(١) مسند احمد ح ٢ حديث رقم ١٠٧٨ عن عهد الله بن سبيع قال احمد

شاكر اسناده صحيح ( ٢٤٢/٢ ) والحديث فى مجمع الزوائد ٩ : ١٣٧ وقال فيه : " رواه احمد وابو يعلى ورجالهم رجال الصحيح غير عهد الله ابن سبيع وهو ثقة ورواه البزار باسناد حسن " .

(٢) سورة الانفال آية ٢٨ .

(٣) الخليفة توليته وعزله ص ١٤٩ .



واصلح ولكن خشي إن تركهم بدون عهد أن تعود الفتنة مرة أخرى  
يقول ابن خلدون في هذا الصدد : " وكذلك عهد معاوية السي  
يزيد خوفا من افتراق الكلمة لما كانت بنو أمية لم يرضوا تسليم الامر  
الى من سواهم ، فلو قد عهد الى غيره اختلفوا عليه مع ان ظنه به  
كان صالحا ، ولا يرتاب احد في ذلك ولا يظن بمعاوية غيره فلم يكن  
ليمهد اليه وهو يعتقد ما كان عليه من الفسق ، حاشا الله لمعاوية  
من ذلك " (١) .

وذلك من باب مباحة المفضل مع وجود الافضل - كما سيأتي في  
الشروط - فلا يصار الى العهد الى الاقارب الا اذا ما رجحت مصلحة  
المسلمين ذلك ، وتيقن تحقق هذه المصلحة . وبناء على هذا فهم  
متفقون على ان الامامة لا تورث ، فليس من الاسلام في شيء ان يكون  
الامامة في أسرة معينة او طائفة خاصة ، قال ابن خلدون : " واما ان يكون  
القصد بالعهد حفظ التراث على الابناء فليس من المقاصد الدينية ،  
اذ هو امر من الله يخص به من يشاء من عباده ، وينبغي ان يحسن  
فيه النية ما أمكن خوفا من العبث بالمنصب الدينية وللملك للميراث  
من يشاء " (٢) وقال عبد القاهر البغدادي " كل من قال بها بامامة  
ابي بكر - رضي الله عنه - قال إن الامامة لا تكون موروثه " (٣) ومعلوم  
أن كل أهل السنة يقولون بامامة ابي بكر رضي الله عنه ولم يخالفهم

(١) المقدمة ص ٢٠٦ .

(٢) نفس المرجع ص ٢١٢ .

(٣) اصول الدين ص ١٨٤ .

الا تُلزافه من الشيعة ، وقال ابن حزم ( لا خلاف بين أحد من أهل  
الاسلام في أنه لا يجوز التوارث فيها ) (١) فنظام للحكم الوراثي غير  
معترف به إذن في الاسلام مطلقا ، وقد قال عز وجل : " واذ ابتلى  
ابراهيم ربه بكلمات فاتمهن قال انى جاعلك للناس اماما قال ومن  
ذريتي قال لا ينال عهدي الظالمين " (٢) .

### البيعة

=====

وأينا فيما سبق الطرق الشرعية لانعقاد الامامة وهى الاختيار والاستخلاف  
ورأينا أن كلا منهما لا بد فيه من البيعة من قبل أهل الحل والعقد ، ثم  
من قبل عموم المسلمين الذين يتيسر حضورهم ، ولان نود أن نتعرف على  
ماهية البيعة وانواعها وشروطها واقسامها وغير ذلك مما يتعلق بها  
من احكام فنقول : -

تعريفها : -

=====

البيعة بفتح الباء تطلق ويراد بها الصفقة على إيجاب البيع ، وعلى  
المبايعه والطاعة ، قال ابن منظور : " والبيعة المبيعة والطاعة ، وقد تمبايعوا  
على الامر كقولك : أصفقوا عليه ، وباعه عليه مبيعة : عاهده ، وباعته مسن  
البيع والبيعة جميعا والتبايع مثله ، وفى الحديث انه قال : الاتباعونى على  
الاسلام ؟ هو عبارته عن المعاقده والمعاهده ، كان كل واحد منهما باع ما عنده

(١) الفصل في الملل والنحل ١٦٧/٤ .

(٢) سورة البقرة اية رقم ١٢٤ .

من صاحبه ولُعطاه خالصة نفسه وطاعته ودخيلة أمره \* (١) .

( فالبيعة إذن تعني : اعطاء العهد من المبيع على المصنع والطاعة  
للامير في غير معصية في المنشط والمكروه والمسر واليسر وعدم منازعته للامر  
وتغويض الامور اليه . قال ابن خلدون : " إعلم أن البيعة هي العهد على  
الطاعة كأن المبيع يحاهد اميره على أنه يَسَلِّمُ له النظر في أمر نفسه وامور  
المسلمين ، لا ينازعه في شيء " من ذلك ويطيعه فيما يكلفه به من الامر على  
المنشط والمكروه ، وكانوا اذا بايعوا الامير وعقدوا عهده جعلوا أيديهم نفسى  
يده تأكيداً للعهد ، فأشبه ذلك فعل البائع والمشتري نفسى بيعة مصدر باع  
وصارت البيعة مصافحة بالايدي هذا مدلولها في عرف اللغة ومعهود الفروع  
وهو المراد في الحديث في بيعة النبي صلى الله عليه وسلم ليلة العقبة  
وعند الشجرة \* (٢) .

انواع البيعة : —

=====

تتنوع البيعة في الشرع بحسب الامر المبيع عليه ، وأهم الامور التي

بايع النبي صلى الله عليه وسلم لصحابه عليها اربعة : —

اولا : البيعة على الاسلام ، وهي اوجب الانواع وأكدها ، ولا شيء من  
البيعات نكته كفر الا هذه ، اما غيرها فكبيرة من الكبائر  
وذنب عظيم ، وأكثر ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يبايع الناس  
على الاسلام وذلك أن يأتي الرجل الفى يريد الدخول نفسى

(١) لسان العرب مادة ( بيع ) ٢٦/٨ .

(٢) مقدمة ابن خلدون ص ٢٠٩ .

الاسلام فيسلم على النبي صلى الله عليه وسلم يده ويتشبهه  
او يتعهد بالتزلم الاسلام، فيصير بذلك مسلماً ما يحل للرسول صلى  
الله عليه وسلم . وكل هذا ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم  
بأدله صحيحه كثيرة منها :-

١ - قول الله عز وجل : " يا ايها النبي اذا جاءك المؤمنات يبائعنك  
على الا يشركن بالله شيئاً ولا يسرقن ولا يزنين ولا يقتلن اولادهن  
ولا ياتين ببهتان يفتريه بين ايديهن وارجلهن ولا يعصينك فسى  
معروف فبائعهن واستغفر لهن الله ان الله غفور رحيم " (١) .

٢ - حديث جرير بن عبد الله رضى الله عنه قال : بايعت رسول  
الله صلى الله عليه وسلم على شهادة الااله الا الله وان محمداً  
رسول الله ، واقام الصلاة ، وايتاء الزكاة ، والسمع والطاعة والنصح  
لكل مسلم " (٢) .

وهذا الحديث شامل لهذا النوع ولغيره من انواع البيعات كما  
سيأتى .

٣ - حديث ضماد رضى الله تعالى عنه الطويل وفيه انه قال للنبي  
صلى الله عليه وسلم : هات يدك ابايك على الاسلام ، فبايعه ،  
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : وعلى قومك ، قال : وعلى قومي " (٣) .

(١) سورة الممتحنة اية ١٢ .

(٢) متفق عليه ، رواه البخارى في ك : البيوع ب : ( ٦٨ ) هل يبيع حاضر  
لباد بغير اجر ؟ ( فتح البارى ٤ / ٢٧٠ ) .

ورواه مسلم في ك : الايمان ، ب : بيان انه لا يدخل الجنة الا المؤمنون  
ح : ٥٦ ( ٧٥ / ١ ) .

ورواه الترمذى في البر ١٧ والنسائى في البيعة ١٦ والدارى في البيوع  
واحمد في المسند ٣٥٨ / ٤ .

(٣) رواه مسلم في ك : الجمعة ، ب : تخفيف الصلاة والخطبة ح : ٨٦٨ ( ٥٩٣ / ٢ ) .

٤ - حديث جابر بن عبد الله رضى الله تعالى عنه قال : جاء  
أعرابي الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا يَحيى عيسى  
الاسلام ، فبايعه على الاسلام ، ثم جاء من القُدس محمدا فقال :  
أُقلنى . فابى ، فلما ولى قال : المدينة كالكبير تنفى خبثها ،  
وتنصح طيبها \* (١) .

ثانيا : البيعة على النصرة والمنع :-  
=====

وهذه تتضح فى البيعة التى اخذها النبي صلى الله عليه وسلم  
على وفد الانصار ، وهي بيعة العقبة الثانية (٢) ، وكان عددهم  
اذ ذاك ثلاثة وسبعين رجلا وامراتين : " فواعدهم النبي صلى الله  
عليه وسلم سِرّاً بالعقبة من أوسط ايام التشريق ، فلما حضروا تكلم  
النبي صلى الله عليه وسلم فتلا القران ودعا الى الله ورغب فى الاسلام ،  
ثم قال : أبايكم على ان تمنعوني ما تمنعون منه نساءكم وابنائكم  
قال : فأخذ البراء بن معرور بيده ثم قال : نعم والذي بهمشك  
بالحق نبيا لنمنعك ما نمنع منه أئزنا فبايعنا رسول الله . الخ \* (٣) .

---

(١) رواه البخارى ك : الاحكام ، ب : ( ٥٠ ) من نكث بيمته ( فتح  
البارى ٢٠٥/١٣ ) .

(٢) كانت بيعة العقبة الاولى على الاسلام كما فى بيعة النساء ( يا ايها  
النبي اذا جاءك المؤمنات ) .

انظر البخارى ك : الايمان ب : ١١ ( فتح البارى ) . وسيرة ابن  
هشام ٤٣٣/١ .

(٣) مسند الامام احمد ٣٢٥/٥ . وسيرة ابن هشام ٤٤٣/١ .

ثالثا :

البيعة على الجهاد :-

وقد وردت في القرآن الكريم وفي السنة للشريعة في عدة مواضع منها :-

١ - قول الله تعالى : " <sup>الله</sup> إِنْ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمُ الْجَنَّةُ يُقاتلون في سبيل الله فيقتلون ويقتلون وعدا عليه حقا في التوراة والانجيل والقرآن ومن أوفى بعهده من الله فاستشروا بيعكم الذي بايعتم به ، وذلك هو الفوز العظيم " (١) .

فإن الله سبحانه وتعالى ابتاع من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة وعدا عليه حقا في كتبه المنزلة أن يفي لهم ما وعدهم إذا هم وفوا ما عاهدوا الله عليه فقاتلوا في سبيل الله فقتلوا أو قتلوا ، وذكر ابن جرير عن شحر بن عطية قال : " ما من مسلم إلا ولله في عنقه بيعة وثي بها أومات عليها في قول الله تعالى : ( أن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم ... الآية ) (٢) . قال الشيخ حافظ حكمس رحمه الله : ولو لم يكن في ذلك إلا قول ربي عز وجل - وذكر الآية - لكانت هذه الآية كافية في نعيم القلوب وتهيج النفوس وتشويقهم وحملها على تلك البيعة الرابعة التي لا خطر لها ولا محاط بمعظم فضلها والله المستعان (٣) .

(١) سورة التوبة آية ١١١ .

(٢) تفسير الطبري ٣٥/١١ .

(٣) معارج القبول ٣٠٠/١ ن . جماعة أحياء التراث مصر . ط . بدون .

فهذه البيعة في عنق كل مسلم، وهي الجهاد في سبيل الله  
وهي مستمرة لأن الجهاد ماض الى يوم القيامة وهي في هذا  
الموطن تحتل البيعة بمعنى الشراء وتحتل لمن تكون بمعنى  
المشهد.

٢ - ومنها ما ورد في الحديبيه من قول الله تعالى : " ان الذين  
ييايمونك إنما ييايمون الله يد الله فوق ايديهم ، فمن نكث  
فإنما ينكث على نفسه ، ومن أوفى بما عاهد عليه الله فیسؤتيه  
اجرا عظيما " (١) فهذه التي كانت في الحديبيه وذكر في سببها  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ارسل عثمان بن عفان رضى  
الله عنه الى مكة للتفاوض مع المشركين واخبارهم ان الرسول جاء  
معتبرا لا غازيا فاحتبسته قريش في مكة ، واشيع عند النبي  
صلى الله عليه وسلم انه قد قتل فقال النبي صلى الله عليه وسلم  
" لا نهج حتى نناجز للمقوم ودعا الى البيعة وكلنت ببيعة  
الرضوان تحت الشجرة " (٢) وقد نزل في هذه البيعة قرانا  
يتلى الى يوم القيامة وهو قوله تعالى في نفس السورة : " لقد  
رضي الله عن <sup>المؤمنين</sup> ييايمونك تحت الشجرة فعلم ما في قلوبهم  
فانزل السكينة عليهم واشابهم فتحا قريبا " (٣) وفي هذه  
الاية يمدح الله صنيعهم في هذا الموقف ومنحهم رضاء عز  
وجل وهو هدفهم المنشود رضوان الله عليهم .

(١) سورة الفتح اية ١٠ .

(٢) انظر بتوسع سيرة ابن هشام ٣/٣٤٥ وتفسير ابن كثير ٧/٣١٤ .

(٣) سورة الفتح اية ١٨ .

٣ - وروى البخارى عن يزيد بن أبى عبيد قال : قلت : لسلامة بن  
الأكوع : على أي شيء بايعتم رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يوم الحديبية ؟ قال : على الموت \* (١) وفى روايه عن  
البخارى : على الصبر ) وفى رواية مسلم عن جابر قال : لم نبايع  
رسول الله صلى الله عليه وسلم على الموت ، وإنما بايعناه على  
الاتقيس \* (٢) .

٤ - وروى البخارى في باب البيعة في الحرب ... احاديث في ذلك  
حتى كان ما يردده المهاجرين والانصار يوم الجندق من الرجل :  
نحن الذين بايعوا محمدا \* على الجهاد ما حيننا أبدا (٣)

رابعا : البيعة على الهجرة : -  
=====

وكانت أول الامر فرض عين على من أسلم ، ثم انتهت بعد الفتح  
ومن ادلة ذلك حديث مجاشع بن مسعود رضي الله عنه قال : اتيت  
بأخي بعد الفتح فقلت يا رسول الله ، جئتك بأخي لتبايعه على الهجرة ،

---

(١) رواه البخارى في له : المفازى ب : ٣٥ غزوة الحديبية (فتح  
البارى ٤٤٩/٧) .

ومسلم في ك : الاماره ب : استحباب مبايعة الامام الجيش  
ج ١٨٦١٠ ( ١٤٨٦/٣ ) .

(٢) صحيح مسلم ك : الاماره ب : استحباب مبايعة الامام الجيش : ١٨٥٦  
( ١٤٨٣/٣ ) .

(٣) البخارى ك : الجهاد ب : ( ١١٠ ) في البيعة في الحرب (فتح  
البارى ١١٧/٦) .



قال : ذهب أهل الهجرة بما فيها ، فقلت : على أي شيء ؟ نهايته ؟ قال  
 أبيه على الإسلام والجهاد والخير " (١) والراد الهجرة من مكة إلى المدينة  
 أما الهجرة من بلد الكفر إلى بلد الإسلام فهذه حكمها مقرر إلى قيام الساعة .  
 خامسا : البيعة على السمع والطاعة : -  
 =====

وهذه هي التي اذا اطلقت البيعة انصرفت اليها ، والتي كانت  
 تعطى للائمة عند تعيينهم خلفاء للمسلمين - وهي المراد في هذا  
 الباب - ولادلة عليها كثيرة منها :

١ - حديث عبادة بن الصامت رضى الله تعالى عنه قال : بايعنا  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم على السمع والطاعة في السر  
 والسر والمنشط والمكره وعلى اثرة علينا وعلى الا ننازع الامر اهله ،  
 الا ان تروا كفرا بواحا عندكم من الله فيه برهان ، وفي رواية  
 ( وعلى ان نقول بالحق أينما كنا لا نخاف في الله لومة  
 لائم " (٢) .

٢ - حديث عبد الله بن عمر رضى الله عنهما قال : كنا نبايع  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم على السمع والطاعة يقول لنا :  
 فيما استطعتم (٣) . وتقدم حديث جرير بن عبد الله وفيه

- (١) متفق عليه : رواه البخارى في ك : الجهاد ب : ( ١١٠ ) في البيعة  
 في الحرب ( فتح البارى ١١٦/٦ ) .  
 ومسلم في ك الاماره ب : تحريم رجوع المهاجر الى استيطان وطنه  
 ح : ١٨٦٣ ١٤٨٧/٣ .  
 (٢) متفق عليه رواه البخارى في ك : الفتن ب : (٢) قول النبي صلى الله عليه  
 وسلم : سترون بعدى امورا تنكرونها ( فتح البارى ١٣/٥ ) . ومسلم في ك : الامارة  
 ب : وجوب طاعة الامراء في غير معصية ح : ١٧٤٩ (١٤٧٠/٣) .  
 (٣) رواه مسلم في ك : الامارة ه : ب : البيعة على السمع والطاعة فيما استطاع  
 ح : ١٨٦٧٩ (١٤٩٠/٣) .

المبايعه على السمع والطاعة فلَقِّنَهُ رسول الله صلى الله عليه وسلم : فيما  
استطعت ، والنصح لكل مسلم .

ونحن في بحثنا هذا سنقتصر على هذا النوع من البيعات، وهو  
بيعة الامام رعيته على السمع والطاعة .

شروط صحة البيعة : -  
=====

ذكر العلماء أَنَّ هناك بعض الشروط التي يجب توافرها لصحة عقد  
البيعة : ومن ثمَّ يجب على المسلم ان يبايع لمن توفرت فيه هذه الشروط  
وهي : -

- ١ - ان يجتمع في المأخوذ له البيعة شروط الامامه - وستأتي مفصّله -  
فلا تتمعد مع فوات واحد منها الا مع الشوكة والغلبة كما سيأتي .
- ٢ - أن يكون المتولّي لمعد البيعة - بيعة الانعقاد - اهل الحل والمقد  
كما سبق ان بيّنّا أَنَّ ذلك من وظائفهم ، قال الرملي : ( اما بيعة  
غير اهل الحل والمقد من الصوام فلا عبره لها ) (١) قلت : ذلك  
في بيعة الانعقاد، اما البيعة العامه فلهم ذلك كما سيأتي ، لكنّه  
يشترط في المبايع التكليف، بدليل ان زينب بنت حميد ذهبت بابنهما  
عبد الله بن هشام - وكان قد أدرك النبي صلى الله عليه وسلم -  
الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله بايعه .  
فقال النبي صلى الله عليه وسلم : هو صغير، فمسح رأسه ودخله " (٢) .

---

(١) نهاية المحتاج ٣٩٠/٧ .  
(٢) رواه البخاري في ك : الاحكام ب : (٤٦) بيعة الصفيير  
( فتح الباري ٢٠٠/١٣ ) .

ودليل هذا الشرط هو فعل الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم  
 كما مرّ وقيل عمر رضي الله عنه كما ثبت في الصحيح : ( من بايع رجلاً  
 من غير مشورة المسلمين فلا يبايع ) وفي رواية فلا يثابح \* هو ومن  
 بايعه تخيرة أن يقتل (١) وقال عمر رضي الله عنه وهو على فئران  
 الموت : \* أمهلوا فإن حدث بي حدث فليصل بالناس صهيب مولي  
 علي جدعان ثلاث ليال ثم لجمعوا في اليوم الثالث اشرف الناس  
 وامراء الاجناد فأمروا أحدهم - لاحظ الخطاب للستة - فمن تأمر  
 من غير مشورة فاضربوا عنقه . (٢)

٣ - ان يجيب للمبايع الى البيعة \* فلو امتنع لم تتمدد امامته ولم يجبر  
 عليها قال النووي في الروضة ( الا ان يكون من لا يصلح للامامة  
 الا واحد فيجبر بلا خلاف ) (٣) .  
 ٤ - ان يتحد المقود له بان لا تعقد البيعة لكثر من واحد \* يدل على  
 ذلك ما رواه مسلم في صحيحه بسنده الى ابي سعيد الخدري رضي  
 الله عنه قال : ( اذا بيع لخليفتين فاقتلوا الاخر منهما (٤) وقوله

---

(١) رواه البخاري في ك : للحدود ب : رجم الحبلى من الزنا اذا احصنت  
 ( فتح الباري ٤٤٥/١٢ ) ورواه الامام احمد في المسند  
 ٥٦١/١ وانظر ص ١١٤ .

(٢) سنن البيهقي ١٥١/٨ .

(٣) مآثر الانافه ٤٥/١ .

(٤) رواه مسلم في ك : الاماره ب : اذا بيع لخليفتين ح : ١٨٥٣ (٣/١٤٨٠)  
 وغيره .

صلى الله عليه وسلم : ( فَوَا بِيَهْمَةَ الْاَوَّلِ فَلَا اَوَّلَ ) (١) وَلِفُلْسِكَ  
أَبَى سَعِيدَ بْنِ الْمَسْهَبِ رَحِمَهُ اللَّهُ لَمَّا دُعِيَ إِلَى الْبَيْعَةِ لِلْمَوْلِيدِ وَسَلِيمَانَ  
ابْنِي عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ فَقَالَ : ( لَا أَبَايَ اثْنَيْنِ مَا اخْتَلَفَ اللَّيْلُ  
وَالنَّهَارُ قُلَّ : فَقِيلَ : ادْخُلْ مِنَ الْبَابِ وَاخْرُجْ مِنَ الْبَابِ الْآخَرِ فَقَالَ  
لَا وَاللَّهِ لَا يَقْتَدِي بِي أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ فُجِّلِدَ وَالْبَيْسُ الْمَسْحُ ) (٢) .

هـ - ان تكون البيعة على كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم قسولا  
وعملا وهذا الشرط واضح في خطب الخلفاء الراشدين رضي الله تعالى  
عنهم كما مر، حيث قال ابو بكر رضي الله عنه : ( اطيعوني ما اطعتم  
الله ورسوله ) (٣) (٠٠٠) وتبعه عمر فقال : ( فَوَرَبِّ الْكُعْبَةِ لِأَحْمِلَنَّ  
الْمَرْبَ عَلَى الطَّرِيقَيْنِ ) وُقِلَّ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ لِعِثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ  
عَنْهُمَا : ( أَبَايُكَ عَلَى سُنَّةِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ وَالْخُلَفَاءِ مِنْ بَعْدِهِ ) (٤)  
فَوَافَقَهُ عِثْمَانُ وَابْيَعَهُ عَلَى ذَلِكَ .

وكما كتب عبد الله بن عمر رضي الله عنهما لعبد الملك بن مسروان  
بعد ان اجتمع عليه الناس : ( لَنِي لِقَرِّ بِالْمَسْمُوعِ وَالطَّاعِمِ لِعَبْدِ اللَّهِ

- (١) متفق عليه وسبق تخريجه في التصريف ص ٧٥
- (٢) حلية الاولياء لابن نعيم ( ١٧٠/٢ ) قال العراقي : اسناده صحيح انظر حاشيته احياء علوم الدين ( ١٤٥/٢ ) .
- (٣) سيرة ابن هشام ( ٦٦١/٤ ) والبداية والنهاية ( ٣٠١/٦ ) قال ابن كثير اسناده صحيح انظر ص ١١٥ من هذا الفصل .
- (٤) صحيح البخارى ك : الاحكام ه ب : ( ١٤٣ ) كيف يبايع الامام الناس ؟  
( فتح الباري ١٣/١٩٤ ) .

عبد الملك بن مروان أمير المؤمنين على سنة الله وسنة رسوله ما استطعت  
وان بني قد أقروا بمثل ذلك (١) .

قال د . طاهر القاسبي : ( وهذا الشرط مستند الى صريح القرآن  
الكريم حيث ترددت آية واحدة (٢) في سورة واحدة ولم يتغير فيها  
الا جزء واحد : ( ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الكافرون (٣) ) .  
فاذا خالف المبيع هذا لم يجر بيع بل بيع بغير سنة  
او عمل بما يناقضهما فقد انتقضت بيعته لقوله صلى الله عليه وسلم "المسلمون  
على شروطهم" (٤) .

٦ - الحرية الكاملة للمبايع في البيعة ، كما فعل الصحابة رضوان الله تعالى  
عليهم في بيعة الخلفاء الراشدين ، فلم تذكر الروايات انهم اجبروا احدا  
على بيعة قط ، وانما يبايع باختياره او يترك ، وقد كانوا يبدون اعتراضاتهم  
ولكنهم يتراجعون بعد الاقتناع بالحجة والبرهان ، وبناء على هذا  
الشرط فبيعة المكروه لا تلزم فقد قال ابن كثير : ( روى ابن جرير عن  
الامام مالك انه افقئ الناس ببايعته - اي محمد بن عبد الله بن حسن  
الذي خرج سنة ١٤٥ هـ - فقبل له : فان في أعناقنا بيعة للمنصور

---

(١) صحيح البخارى ك : الاحكام ، ب : (٤٣) كيف يبايع الامام الناس ؟ (فتح  
البارى ١٩٤/١٣) .

(٢) الحق انها جزء من اية وليست اية مستقلة في المواضع الثلاث ، انظر  
سورة المائدة الايات ٤٣ ، ٤٥ ، ٤٧ .

(٣) نظم النظم في الشريعة والتاريخ الاسلامي ص ٢٧٤ .

(٤) رواه البخارى تعليقا في ك : الاجاره ب : اجر السمره ... فتح البارى  
٤٥١/٤ .

ورواه ابو داود في ك : الاقضية ب : في الصلح (عون ٥١٦/٩) ونحوه  
عند الترمذى ك : الاحكام ب : في الصلح وزاد : الا شروطا حرم حراما لا  
لو احل حراما ( ٦٢٦/٣ ) وقال حسن صحيح .

فقال : إنما كنتم مكرهين، وليس لمكره بيعه ، فبايعه الناس عند ذلك  
ولزم مالك بيعته (١) وكان هذا هو سبب محتته رحمه الله  
وجلده (٢) .

وما يدل على هذا الشرط ايضا أن البيعة عقد مراضاة واختيار  
لا سبيل فيها الى الاجبار والاكراه .

٧ - الاشهاد على المايعة : -  
=====

من العلماء من شرط الاشهاد على المايعة (٣) وذلك لثلاث  
يَدْعِي مدَّعٍ ان الامامة عقدت له سرا فيؤدي ذلك الى الشقاق والفتنة .  
والذين قالوا بوجوب الاشهاد على عقد الامامة قالوا : يكفي شاهدان  
خلافا للجبائي في اشتراطه اربعة شهود وعاقدا ومعقودا له مستنبطا  
من ذلك من ترك عمر الامر شورى بين ستة فوق الامر على عاقد وهو  
عبد الرحمن بن عوف ومعقود له وهو عثمان بن عفان وبقي الاربعة  
الاخرون شهودا ، قال الشنقيطي رحمه الله : ( ولا يخفى ضعف هذا  
الاستنباط كما نبّه عليه القرطبي وابن كثير والعلم عند الله تعالى ) (٤)  
اما جمهور العلماء فقد قالوا بأنه لا يجب الاشهاد لان ايجاب  
الاشهاد يحتاج الى دليل من النقل وهذا لا دليل عليه منه .  
قلت : والذين قالوا بايجاب الاشهاد هم القائلون بجواز ان يكون  
العاقد واحدا فهنا يجب الاشهاد وسبق ان بينّا الراجع في هذه

(١) البداية والنهاية ٨٤/١٠ .

(٢) اداب الشافعي ومناقبه للرازي ص ٢٠٣ .

(٣) انظر مآثر الانافة للقطشندي ٤٥/١ .

(٤) اضواء البيان ٦١/١ .

المسألة وهو أن الذي يقوم بالعقد هم أهل الحل والعقد، فهم جماعته لا يحتاج معهم إلى شهود وسبق أن ناقشنا الأقوال المحددة لأهل الحل والعقد (١) . فالحاصل : أن هذا الشرط غير واجب اشتراطه . <sup>وليس</sup> أعلم .

حكم نكث البيعة : —  
=====

الاسلام دين الالتزام والنظام ، ومن بديهيّات هذا الدين الوفاء بالمعهود سواء كانت بين المسلمين بعضهم مع بعض أو حتى مع الكفار ، وقد ورد في القرآن الكريم الوفاء بهذه المعهود سواء كانت عهوداً خاصة بين الأفراد أو بين جماعاتهم أو حتى بين المسلمين وأعدائهم من الكفار . ومن هذه الآيات : —

- ١ — قوله تعالى : ( وأوفوا بالعهد أن العهد كان <sup>مسؤولاً</sup> ) (٢) .
  - ٢ — وقوله تعالى : ( يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود . . . الآية ) (٣) .
  - ٣ — وقوله عز وجل : ( وأوفوا بعهد الله إذا عاهدتم ولا تنقضوا الأيمان بعد توكيدها وقد جعلتم الله عليكم كفيلاً أن الله يعلم ما تعملون ) (٤) .
- وهذا عامٌّ في كل عقد وعهد ، والبيعة بجميع أنواعها داخله في هذه العقود والمعهود وهذه الآيات تدلّ على وجوب الوفاء بها .
- والبيعة نفسها لما كانت تختلف باختلاف المايح عليه كما رأينا آنفاً في تعداد أنواعها ، فانه لا يصح إطلاق حكم معيّن على من لم يلتزم بالبيعة ، دون تقييده أما لفظاً أو بقرينه الحال بما يدل على النوع المراد من هذه البيعات ،

---

(١) انظر ص ١٤٢ من هذا الفصل .

(٢) سورة الاسراء آية ٣٤ .

(٣) سورة المائدة الآية الاولى .

(٤) سورة النحل آية ٩١ .

ولكل نوع حكمه الخاص، فمنها ما هو كفر، ومنها ما هو معصية وكبيرة من الكبائر،  
فالمسألة إذاً تحتاج الى تفصيل كما سيأتي :-

١ - البيعة على الاسلام :-

=====

فهذه إذا نقضها المحب ينجس يكون كافراً مرتداً عن الاسلام، كما فعل  
الاعرابي في الحديث السابق، مع أنه من المحتمل أن يكون هذا  
الاعرابي قد طلب الإقالة من البيعة على الهجرة لا على الاسلام عندما  
استوخم المدينة وأصابته حماتها ، فلا يكون بذلك مرتداً عن الاسلام،  
بل يكون مرتكباً لكبيرة من الكبائر آنذاك وهي التعرُّب بعد الهجرة . (١)

وقد أثبت الله الايمان لمن لم يهاجر، وإن كان نفى عنه الولاية  
كما في قوله تعالى : " . . . والذين آمنوا ولم يهاجروا ما لكم من  
ولايتهم من شيء حتى يهاجروا وإن استصروكم في الدين فعليكم النصر  
إلا على قوم بينكم وبينهم ميثاق . . . الآية " (٢) .

علماً بأن البيعة على الاسلام كانت خاصةً بالنبي صلى الله عليه  
وسلم، لا نعلم من الصحابة ولا من بعدهم احداً أخذها ، وإنما كان  
الرجل بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم يدخل في الاسلام دون بيعة  
لأحد ، بل إن النبي صلى الله عليه وسلم نفسه لم يبايع جميع المسلمين  
على الاسلام ، فان منهم من أسلم ولم يره ، وكثير منهم أسلم ولم يفسح  
يده في يده صلى الله عليه وسلم .

---

(١) انظر فتح الباري ١٣ / ٢٠٠ .

(٢) سورة الانفال آية ٧٢ .



أما البيعة على الهجرة فقد انقطعت بانقطاع الهجرة بعد فتح مكة كما بر.

٢ - أما من كث البيعة على النصرة أو الجهاد أو السمع والطاعة دون أن يصدر منه ما ينافي أصل الإيمان، فهذا يكون بذلك عاصيا مرتكبًا لكبيرة من الكبائر، وهي نقض العهد الذي توعد الله فاعله، وهذه تخاف حرمتها باختلاف موضوعها، فأشدّها حرمة نكث البيعة الإمام الشرعي على الدم والطاعة في غير معصية من دون مبرر شرعي، وهي عقد على الدوام إلا إذا حدث من المباح أو قام به ما ينقضها كالموت أو الكفر أو الجنون ونحو ذلك، وهي المراد بالبيعة عند الإطلاق.

أما البيعة على النصرة والجهاد فهي تأتي في ظروف استثنائية ولذلك تذكر مقيدة، ويجب الوفاء بها عند انعقادها، ونكثها أخف من نكث بيعة الإمام على السمع والطاعة، فإنه يجوز أن يباح القائد المسلم يشبه على الثبات والصبر، وقد يثبت ويصبر هذا المباح وقد لا يثبت.

وقد ورد أحاديث كثيرة في وجوب الوفاء ببيعة الإمام على السمع والطاعة في غير معصية، ويحرم نكث بيعته بدون مبرر شرعي، وهذه الأحاديث:

١ - حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " من رأى من أمره شيئاً يكرهه فليصبر، فإنه ليس أحدٌ يفارق الجماعة، شبراً فموت إلا مات ميتة جاهلية " (١).

(١) متفق عليه رواه البخاري في ك : الأحكام، ب : (٤) فتح الباري ١٣/١٢١ ومسلم في ك : الأماره ب : وجوب ملازمة جماعة المسلمين ح : ١٨٤١ (٣/١٤٧٧) والدارمي (ك : السيرة ب : ٧) وأحمد في المسند (١/٢٧٥).

قال ابن أبي حمزة : المراد بالمعاقرة السعي الى حل عقد البيعة التي حصلت لذلك الأمير (١)

٢ - حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من بايع اماما فاعطاه صفقة يده وثمره قلبه فليطمعه ما استطاع ، فان جاء آخر ينازعه فاضربوا عنقه الاخر (٢) .

٣ - ومنها ما روى عن ابي حازم رضي الله عنه قال : قاعدت ابا هريرة خمس سنين فسمعتة يحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : كانت بنو اسرائيل تسوسهم الانبياء ، كلما هلك نبي خلفه نبي ، وانه لا نبي بعدى ، وستكون خلفاء فتكثر . قالوا فما تأمرنا يا رسول الله ؟ قال : فوالبيعة الاول فالاول ، واعطوهم حقهم فان الله سائلهم عما استرعاهم (٣) .

٤ - حديث ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية " (٤) اي عند وجود

(١) فتح الباري ١٣/٧٠

(٢) رواه مسلم في ك : الاماره ب : وجوب الوفاء ببيعة الخلفاء ح : ١٨٤٤ ( ١٤٧٣/٣ ) وابو داود في ك : البيعة ب : ٢٥ ( عون ١١/٣١٩ ) وابن ماجه ك : الفتن ب : ٩ ( ١٣٠٦/٢ ) ح : ٣٩٥٦ والنسائي في ك : البيعة ب : على من بايع الامام واعطاه صفقة قلبه ( ١٥٣/٧ ) واحمد ( ١٦١/٢ ) .

(٣) متفق عليه وسبق تخريجه في التفسير ص ١٤

(٤) رواه مسلم في ك : الامارة ب : وجوب ملازمة جماعة المسلمين عن ظهور الفتن . ١٨٥١ : ٣ ( ١٤٧٨/٣ ) .

الامام الشرعي، وذلك لأنه قد يفهم بعض الناس من ظاهر هذا الحديث أنه يجب على المسلم أن يبايع الحاكم الموجود في عصره مهما كان هذا الحاكم، سواء كان فاسقا او ظالما بل ولو كافرا والعياذ بالله، حتى يسلم من هذا الوحيد وهو ( البيعة الجاهلية ) .

والحق خلاف هذا الفهم فالذى يفهم منه انه اذا كان هناك امام شرعي، توفرت فيه شروط صحة البيعة، وانتفت نواقضها، فإنه يجب على المسلم أن يبادر الى البيعة، ولا يجوز له ان يبيت ولا يراه اماما، اما اذا لم تكن شروط صحة البيعة متوفرة في هذا الحاكم، فليس عليه واجب البيعة، بل عليه ان يسعى لايجاد الامام الشرعي حسب طاقته ولا يكلف الله نفسا الا وسعها .

والذى يدل على ان الحديث خلاف ظاهره ما يلي : -

- ١ - فعل راوى الحديث عهد الله بن عمر رضى الله عنهما نفسه فهو أولى بفهم الحديث على وجهه الصحيح من غيره، فقد قال عنه الحافظ ابن حجر انه ( امتنع ان يبايع لعلي او معاوية ، ثم بايع لمعاوية لما اصطلح مع الحسن بن علي واجتمع عليه الناس ، وبايع لابنه يزيد بعد موت معاوية لاجتماع الناس عليه ، ثم امتنع من البايعة لاحد حال الاختلاف الى ان قتل ابن الزبير وانتظم الملك كله لعبد الماك بسن مروان فبايع له حينئذ \* (١) .

---

(١) فتح البارى ١٢٣/١٩٥ وانظر اغترالة للحرب بين ابن الزبير والحجاج البداية والنهاية ١٢١/٩ وانكاره على ابي سعيد الخدرى مايعته لابن الزبير ثم لاهل الشام مسند احمد ٣٠/٣ .

فلو فهم الحديث على ظاهره لما بات ليلة الاخي عنقه بيعة لاحدهما  
يمطيهما من يدله عليه اجتهداه على أنه أقرب للصواب ، وقد روى عنه  
قوله : " ... لكني اكره ان لبايح اميرين قبل ان يجتمع الناس على امير  
واحد " (١).

فالمقصود انه اخذ مَذَّةً وليس في عنقه بيعة لأحد وهذا على خلاف ظاهر  
الحديث . لانقضاء أحد شروط صحة البيعة ، وهو أن يكون المبايع واحداً ،  
كما مر .  
٢ - ما رواه اخذيفه بن اليمان رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم : ( يكون دعاة على ابواب جهنم ، من أجابهم اليها قذفوه  
فيها ) فقلت يا رسول الله : صفهم لنا ؟ قال : هم قوم من جلدتنا  
يتكلمون بالسنتنا ، فقلت : فما تأمرني إن أدركني ذلك ؟ قال :  
فالزم جماعة المسلمين وامامهم ، فإن لم يكن لهم جماعة ولا امام فاعتزل  
تلك الفرق كلها ولو ان تعصَّ بأصل شجرة حتى يدركك الموت  
وانت كذلك " (٢).

كما أمر صلى الله عليه وسلم عند الاختلاف بقوله ( تاخذون بما تعزفون ،  
وتدعون ما تنكرون وتقبلون على خاصتكم وتذرون أمر عوامكم " (٣).

(١) المسند ٣٠/٣ .

(٢) متفق عليه رواه البخاري في ك : الفتن ب : ١١ كيف الامر اذا لم  
تكن جماعة (فتح الباري ٣٥/١٣) ومسلم في ك : الاماره ب : وجوب  
ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن (١٤٧٥/٣) وابن ماجه نسي  
الفتن ب : ١٣ في العزلة ٣٩٧٩:٢ (١٣١٧/٢) .

(٣) رواه ابن ماجه في ك : الفتن ب : ١٠ التثبت في الفتن ح : ٣٩٥٢  
١٣٠٨/٢ وابو داود في ك : الملاحم ب : ١٧ (عون ٤٩٨/١١)

وفي المسند ١٦٢/٢ .

فلو كانت البيعة واجبة في عنق كل مسلم في كل وقت لأمر ببايعة  
امام احدى هذه الفرق ، علما بان لكل فرقة امام ، فلا يجوز مبايعة  
الا الامام الشرعي متى وُجد ، وقد رفع الله عنا الحرج والعنست  
وأرشدنا عند وقوع هذه الحالة ان نقبل على امر الخاصة " وهم  
اهل الشخص وذويه واقاربه واخوانه » ونذع امر العامة وهم من سوى  
ذلك ..

٣ - كما أنه لو اخذ الحديث على الفهم السابق لما بقي شيء اسمه الولاء  
والبراء أصلا وتوضح ذلك ان البيعة تعبير عن الولاء - او هي الولاء  
نفسه - فاذا قلنا انه لا بد من إعطاء البيعة للوجود كائنا من  
كان ، فمعنى هذا اننا والبراء وعادينا من عدااء سواء كان فاسقا  
او ظالما او كافرا والعيان بالله . وهذا يؤدي الى الوقوع في محذور  
أكبر مما نتعد به ناقض البيعة الحقيقي ، قال الله تعالى ( ومن يتولهم  
منكم فإنه منهم ) (١) وهما ان يامرنا الله بموالاة اعدائه .  
فالمقصود أن البيعة حكم شرعي ، له شروط وموانع جاء الشرع بها  
فمتى تحققت الشروط وانتفت الموانع وجب الحكم واما لا فلا . نحو الزكاة  
فهي الركن الثالث من اركان الاسلام وتتعد الشارع من لم يؤدّها بأشد  
العذاب ، ولكن هذا الوحيد لا يقع الا عندما يملك الانسان المال الذي  
فيه زكاة ، ويكتمل النصاب ، ثم يحول عليه الحول ، وغير ذلك من للشروط ،  
ثم يمنع زكاته ، وكذلك هنا . فانما كان هناك امام شرعي ، وامتنع المسلم  
من البيعة عند ذلك يقع في الوحيد الذي نصّ عليه الحديث . ولله اعلم

وقد سئل الإمام أحمد رحمه الله عن حديث ( من مات وليس له اسم  
إمام مات ميتة جاهلية ) ما معناه ؟ نقل : أُنشئ ما الامام ؟ الامام  
الذى يجمع المسلمون عليه ، كلهم يقول هذا امام ، فهذا معناه ( ١ ) وقد  
امتنع سميد بن المسيب رضي الله عنه عن البيعة لعبد الملك بن  
مروان وأوذى في ذلك وضرب متون سوطا وألّس ثيابا من شعير  
وطيف به في المدينة ثم اودع السجن ( ٢ ) .

من يأخذها ؟ :

=====

والذى يأخذ البيعة من المسلمين هو الامام في حاضرة الدولة  
الاسلامية ، اما الاقاليم البعيدة فقد يأخذها هو أو من ينهي عنه ، فقد  
أخذ النبي صلى الله عليه وسلم البيعة بنفسه وكان احيانا ينهي عنه  
كما فعل في بيعة النساء ، فقد روي ان النبي صلى الله عليه وسلم :  
أمر عمر بن الخطاب أن يأخذ البيعة من النساء عام الفتح ، وكان من  
بين النساء هند بنت عتبة رضي الله تعالى عنها حيث قال صلى الله  
عليه وسلم لعمر بن الخطاب : ~~لا تأخذ منهن~~ واستنفر من عمر رضي الله  
تعالى عنه ( ٣ ) .

صور البيعة :

=====

وللبيعة في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ثم من جاء من بعده عسدة

صور منها :

- 
- ( ١ ) المسند من مسائل الامام أحمد للخلال ق ( ١ ) .  
( ٢ ) انظر البداية والنهاية ٦٠ / ٩ و ١٠١ / ٩ مؤخر ص ١٧٨ من هذا البحث .  
( ٣ ) تفسير الطبري ٧٨ / ٢٨ وشرح ثلاثيات المسند للسفاري ١٢٧ / ٢ ط .  
اولى .

## ١ - المصاحح والكلام :-

=====

وقد مر معنا بعض الاحاديث المصروفة بذلك (١) وهذا هو الغالب في بيعات النبي صلى الله عليه وسلم ومن ذلك بيعة الرضوان وقد قال الله تعالى فيها : " ان الذين يبايعونك إنما يبايعون الله بالله فوق ايديهم " (٢) .

## ٢ - الكلام فقط :-

=====

وهذا يكون عادة في مبايعته صلى الله عليه وسلم للنساء ومن بسبه عاهه، فقد كانت مبايعته لهن كلاما فقط ، لانه لا يجوز للمسلم ان يمس يد امرأة اجنبية، واحيانا يبايعهن من تحت الثياب ، والذي يدل على ذلك ما يلي :-

١ - لما روى أن أميمة بنت رقيقة دخلت في نسوة تباع فقلن : يا رسول الله : أبسط يدك ناصحك فقال : اني لا أصافح النساء ولكن سأخذ عليكن ، فآخذ علينا حتى بلغ : " ولا يعصينك نفي معروف ) فقال : فيما اطقن واستطعتن ، فقلن : الله ورسوله ارحم بنا من انفسنا " (٣) .

---

(١) انظر ص ٦٠ من هذا الفصل .

(٢) الفتح اية ١٠ .

(٣) رواه ابن ماجه في ك : الجهاد ب : ٤٣ ، ح : ٢٨٧٥ ( ٩٥٩/٢ )

والنسائي في ك البيعة ب : بيعة النساء ( ١٤٩/٧ ) ومالك نفي

البوطا ( تنوير الحوالك ٢/٢٥٠ ) واحمد في المسند ٣٥٧/٦ وغيرهم بالفاظ شاربة

وصححه الالباني انظر سلسلة الاحاديث الصحيحة ح : ٥٢٩ ( ٥٢/٢ ) .

ب - وقالت عائشة رضى الله عنها : \* ولله ما مست يد رسول الله صلى الله عليه وسلم يد امرأة قط، غير أنه يبايعهن بالكلام \* (١) .  
ج - وكما بايع النبي صلى الله عليه وسلم الرجل للمجدوم حيث أرسل له وقال : إرجع فقد بايعتك \* (٢) .

### ٣ - المكتبة : -

=====

وهذا واضح في مبيعة النجاشي له صلى الله عليه وسلم حيث كتب اليه فقال : ( بسم الله الرحمن الرحيم الى محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم من النجاشي الا صحم بن أبيهر \* سلام عليك يا رسول الله ورحمة الله وبركاته من الله الذي لا اله الا هو الذي هداني للاسلام \* اما بعد ! فقد بلغني كتابك يا رسول الله فيسما ذكرت من أمر عيسى ... الى ان قال ( وقد بايعتك مبيعة ابن عمار عمك واصحابه وسلمت على يدهم لله رب العالمين ) (٣) .

وقد ثبت عن عهد الله بن عمر رضى الله عنهما أنه كتب السور عبد الملك بن مروان يبايعه فكتب : ( بسم الله الرحمن الرحيم اما بعد : لعبد الملك بن مروان أمير المؤمنين، سلام عليك، فإني أحمد اليك الله الذي لا اله الا هو، وأقر لك بالسمع والطاعة على سنة الله وسنة رسوله فيما استطعت ) (٤) .

- 
- (١) رواه البخارى في تفسير سورة المتتعة (فتح البارى ٦٣٦/٨) وابن ماجه في الجهاد ب : ٤٣ ح : ٢٨٧٥ (٩٦٠/٢) .  
(٢) رواه النسائى في : للبه ب : جمعة من به عاهه ١٥٠/٧ ومسلم في السلام ح : ٢٢٣١ (١٧٥٢/٤) .  
(٣) البدايه والنهائيه ٨٤/٣ وانظر مجموعة الوثائق السياسية للمعهد النبوى والخلافه الراشدة ص ٧٨ د . محمد حميد الله ط . ثالثه ١٣٨٩ هـ .

(٤) رواه البخارى وغيره سبق تخريجه ص ١٧٨



أما ما رَوَى في كتب التاريخ أَنَّ بعض الخلفاء يطلب الطلاق واليمين  
والنذور عند مبايعته فهذا لا أصل له في الشرع الحنيف، وإنما هو  
من فرط التثبُّت وخوفنا من أن ينقضها . وعلى أي حال فهذا ليس  
من الشرع المطهر في شيء . . .

### أقسام البيعة : =====

#### وللبيعة قسمان :

#### ١ - بيعة الانعقاد : =====

وهذه البيعة هي التي يقوم بها أهل الحل والمقدرة وموجبها  
يكون للشخص البايع سلطان له حق الطاعة والنصرة والانقياد . وهذه  
البيعة واضحة في سيرة الخلفاء الراشدين رضي الله تعالى عنهم .  
فقد كان أهل الاختيار يقومون باختيار الأمام ثم مبايعونه كما فصل  
الصحابه رضوان الله عليهم في سقفة بني ساعدة وهذه بيعة الانعقاد .

#### ٢ - أما البيعة العامة ( بيعة الطاعة ) : =====

فهى البيعة التي يؤديها سائر المسلمين بعد بيعة الانعقاد .  
وهذا ما جرى عليه العمل في بيعة الخلفاء الراشدين رضي الله تعالى  
عنهم فهذا أبو بكر بعد أن بايعه أهل الحل والمقدرة في سقفة  
بني ساعدة صعد المنبر اليوم الثاني ثم قَامَ عمر رضي الله عنه  
فلأخبر الناس بأنهم قد اختاروه وبايعوه ، وأمرهم بمبايعته فبايعه عامه  
المسلمين (١) ، وهذه هي البيعة العامة ، ومثل أبي بكر بقية الخلفاء  
الراشدين رضي الله عنهم كما مرَّ معنا في استعراض بيعاتهم .

---

(١) كما سبق في طرق مبايعته من هذا الفصل ص ١٨٦

## اسباب البيعة =====

وقد ذكر القلقشندي (١) الأسباب والمواضع التي تؤخذ فيها للبيعة  
نلخصها فيما يلي :-

**السبب الاول :**  
=====

موت الخليفة المنتصب من غير عهد بالخلافة لأحد بعده،  
كما في قصة الصديق المتقدمة بعد وفاة النبي صلى الله  
عليه وسلم، أو بتركها شورى في جماعة معينة كما فعل عمر.

**الثاني :**  
=====

إلى مبايعة إمام، يقوم بأمورها، وتحمل أعباءها.

**الثالث :**  
=====

أن يثوهم الخليفة خروج ناحية من النواحي عن الطاعة،  
فيوجه اليهم من يأخذ البيعة له عليهم، لينقادوا لأمره،  
ويدخلوا تحت طاعته.

**الرابع :**  
=====

أن تؤخذ البيعة للخليفة الممهور إليه بعد وفاة المأه.

**الخامس :**  
=====

أن يأخذ الخليفة المنتصب البيعة على الناس لولي عهد  
بالخلافة، بأن يكون خليفة بعده.

---

(١) صبح الاعشى في صياغة الانشاء لأبي العباس أحمد بن علي  
القلقشندي ٢٧٤/١٠ مصوره عن المطبعة الأميرية.

## القهر والغلبة

=====

بيناً فيما مضى الطرق الشرعية الصحيحة لانعقاد الامامة ، وهناك طريق آخر، تجب الطاعة بموجبه ، ويحرم الخروج عليه بسببها ، ولكنه ليس من الطرق الشرعية ، بل مصلحة المسلمين وحقق دمائهم هو الذي يوجب ذلك ، وهذا هو طريق القهر والغلبة والاستيلاء على الحكم بالقوة ، ومنه ما يسمى اليوم بالانقلابات العسكرية وما شابهها ، وهذا هو الغالب اليوم في العالم الاسلامي .  
وهذا الطريق لم يجمع المسلمون على اعتباره لما تتعقد الامامة عن طريقه بل هم فيه مذهبان : -

**الاول :** قالوا لا تتعقد امامته ولا تجب طاعته لانه ( لا تتعقد له الامامة بالبيعة الا باستكمال الشروط فكذا القهر ) (١) وذهب الى هذا القول الخوارج والمعتزلة ووجه لبعض الشافعية (٢) .

**الثاني :** وهو مذهب أهل السنة والجماعة ان الامامة يصح ان تتعقد لمن غلب الناس ، وقعد بالقوة على كرسي الحكم ، قال الامام احمد في رواية عبد وس بن مالك العطار : " ومن غلب عليهم بالسيف ، حتى صار خليفة ، وسي امير المؤمنين ، فلا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يبيت ولا يراه اماما " (٣) وقال ايضا في رواية ابن الحارث في الامام يخرج عليه من يطلب الملك فيكون مع هذا قوم ومع هذا قوم تكون الجمعة مع من غلب " (٤) واجتنب

(١) مآثر الانافة ٥٩/١

(٢) نفس المصدر وانظر رئاسة الدولة في الفقه الاسلامي ص ٢٩٣ .

(٣) و (٤) الاحكام السلطانية لابي يعلى ص ٢٣ .

بان ابن عمر صلى باهل المدينة زمن الحرة وقال ( نحن مع  
من غلب " (١) .

وهذا هو مذهب مالك والشافعي رحمهما الله تعالى، فأما مالك  
فقد قال يحيى بن يحيى - من اصحاب مالك - حين سئل : البيعة  
مكروهة ؟ قال : لا ، قيل له : وان كانوا ائمة جور ؟ فقال : قد بايع  
ابن عمر لعبد الملك بن مروان والسيف اخذ الملك، أخبرني بذلك  
مالك عنه أنه كتب اليه، وأمر له بالسمع والطاعة على كتاب الله وسنة  
نبيه " (٢) .

اما الشافعي رحمه الله فقد روى البيهقي باسناده عن حرمله  
قال : سمعت الشافعي يقول : كل من غلب على الخلافة بالسيف حتى  
يسمى خليفة، ويجمع الناس عليه فهو خليفة " (٣) .

وقال النووي : ( اما الطريق الثالث فهو القهر والاستيلاء ، فاذا  
مات الامام فتصدى للامامة من جمع شرائطها من غير استخلاف ولا بيعه،  
وقهر الناس بشوكة وجنوده، انعدت خلافته، لينتظم شمل المسلمين،  
فان لم يكن جامعا للشرائط، بان كان فاسقا او جاهلا فوجهان أصحهما  
انعقادها لما ذكرناه وان كان عاصيا بفعله " (٤) . واليه ذهب ابو

---

(١) نفس المصدر ص ٢٣ وانظر في هذا المعنى قوله مسندا في طبقات ابن  
سعد : ( لا اقاتل في الفتنة واصلى وراء من غلب ) ١٤٩/٤ وسنده صحيح  
الى سيف المازني . أما هو فذكره ابن ابي حاتم ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا انظر  
ارواء الغليل ٣٠٤/٢  
(٢) الاعتصام للشاطبي ١٨٢/٢ وكتابة ابن عمر وبيعته هذه ثابتة في البخاري  
وفيره وسبق تخريجها ص ١٧٨ من هذا الفصل .

(٣) مناقب الشافعي للبيهقي ٤٤٩/١ ط . اولي ١٣٩١ تحقيق السيد احمد صقر .

(٤) روضة الطالبين ٤٦/١٠ .

(٤)

عبد الله القرطبي ونسبه الى سهل بن عبد الله التستري وابن خويزميراد

منهاج (١) .

وقال شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله : " فمتى صار قادرا على سياستهم اما بطاعتهم او بقهره فهو ذو سلطان مطاع اذا امر بطاعة الله " (٢) .

وقال الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله : " الائمة مجمعون (٣) من كل مذهب على أن من تغلب على بلد او بلدان له حكم الامام في جميع الاشياء ، ولولا هذا ما استقامت الدنيا لان الناس من زمن طويل قبل الامام احمد الى يومنا هذا ما اجتمعوا على امام واحد ، ولا يقرنون احدا من العلماء ذكر ان شيئا من الاحكام لا يصح الا بالامام الاعظم " (٣) .

ويلاحظ من كلام الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله : انه يعتبر المتغلب حاكما تجب طاعته كالامام وخليفة للمسلمين ، لانه لم يستوف شروط الامامة غالبا ، ولم تنعقد له من طريق شرعي ، بل بالقوة والقهر والاستيلاء والفصب ، والفصب حرام في الاسلام . فله حكم

- 
- (١) منهاج السنة ١٤٢/١ . (٢) الجامع لاحكام القرآن ٢٦٩/١ .  
 (٣) الدرر السنية ٢٣٩/٢ . ومن ذهب الى القول بالاجماع ايضا الحافظ ابن حجر حيث قال : ( وقد اجمع الفقهاء على وجوب طاعة السلطان المتغلب والجهاد معه ، وان طاعته خير من الخروج عليه لما في ذلك من حقن الدماء وتسكين الدهماء ) فتح الباري ٧/١٣ . قلت : ولعلهما لم يعتبرا خلاف الخوارج والمعتزلة ومن معهم خارقا للاجماع ، وهو الصحيح . .

الامام يطاع في طاعة الله ويجاهد معه ويصلى خلفه ولا يجوز الخروج عليه، وان كان عليه إثم فإنه على نفسه والمسلمون منه بسراة، قال صاحب كتاب الخلافة وسلطة الامة : ولكن هذه لم تكن خلافة حقيقية، بل ملك وسلطانه وتغلب .. وفي التغلب يكون القول للسيف والحكم للفالسب ضرورة (١) . وقال : واطلاق اسم الامام على هؤلاء المتغلبين وعلى الملوك والسلاطين مطلقا باعتبار معناه الاعم \* (٢) .

وقد بين الفزالي الحكمة في وجوب طاعته واعطائه حكم الامام فقال : " لو تعذر وجود الورع والعلم فمن يتصدى للامامة وكان في صرفة اثاره فتنه لاتطاق حكمنا بانعقاد امامته، لأننا بين أن نحرّك فتنه بالاستبدال، فما يلقي المسلمون منه من الضرر يزيد على ما يفوتهم من نقصان هذه الشروط التي اثبتت المزية المصلحة ، فلا يهدم اصل المصلحة شغفا بمزاياها كالذي يهني قصر <sup>وهدم</sup> مصر ، وبين ان تحكم بخلو البلاد من الامام وفساد الاقضية وذلك محال ، ونحن نقض بنفوذ قضائهم اهل البقي في بلادهم لميسر حاجتهم ، فكيف لانقض بصحة الامامة عند الحاجة والضرورة ؟ \* (٣) .

ومع أن المتغلب يُعطى حكم الامام نظرا الى حال الحاجة والضرورة كما قلنا ، الا ان علماء المسلمين لم يجوزوا ان يكون للقهر طريقا لانعقاد امانة الكافر للمسلمين ، اذ حال القهر يمكن ان يتعاضد فيه

(١) الخلافة وسلطة الامة ص ٢٧ .

(٢) نفس المرجع ص ٢٨ .

(٣) احياء علوم الدين ٢٣٣/٢ على هامش اتحاف السادة المتقيين للزبيدي .

عن بعض شروط الامامة كالعلم والعدالة لقوله صلى الله عليه وسلم :  
 أَلَا مَنْ وَلِيَ عَلَيْهِ وَال فَرَّاءَ يَأْتِي شَيْئًا مِنْ مَعْصِيَةِ اللَّهِ فَلَئِكَرَهُ مَا يَأْتِي  
 مِنْ مَعْصِيَةِ اللَّهِ وَلَا يَفْرُغَنَّ يَدَا مِنْ طَاعِهِ " (١) وكالحرية والقرشيته  
 لقوله صلى الله عليه وسلم : .. لو استعمل عليكم عبد يقودكم بكتساب  
 الله فاسمعوا له واطيعوا " (٢) ونحوها من الشروط .

أما شرط الاسلام فلا يمكن ابدا اسقاطه عن الامام ( وعلى  
 هذا فلو تغلب كافر على هذا المنصب فلا يجوز شرعا السكوت على هذا  
 الوضع ) ويجب خلع هذا المتغلب بقوة السلاح لان الله سبحانه يقول  
 " وَلَنْ يَجْمَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا " (٣) " (٤) ولقوله  
 صلى الله عليه وسلم للذي قال أفلا تنابذهم؟ اي ائمة الجور -  
 قال : لا ما أقاموا فيكم الصلاة لا ما أقاموا فيكم الصلاة " (٥) والكافر  
 غير مقيم للصلاة ، فوجبت منابذته ولقوله صلى الله عليه وسلم : .. إلا أن تتروا  
 كفرا بواحا عندكم من الله فيه برهان " (٦) .

(١) رواه مسلم في ك : الاماره ، ب : خيار الائمة وشرارهم ، ح : ١٨٥٥

( ١٤٨٢/٣ ) والداري في الرقاق ٧٨ واحمد في المسند ٢٤/٦ .

(٢) رواه مسلم واللفظ له في ك : الاماره ، ب : وجوب الطاعة في غير

معصيه . ح : ١٨٣٨ ( ١٤٦٨/٣ ) والترمذي في ك : الجهاد ، ب :

٢٨ ( ٢٠٩/٤ ) وابن ماجه في ك : الجهاد ، ب : ٣٩ ( ٩٥٥/٢ )

واحمد في المسند ( ٥٧٠/٤ ) .

(٣) سورة النساء اية ١٤١ .

(٤) رئاسة الدولة في الفقه الاسلامي ص ٢٩٤ .

(٥) رواه مسلم في ك : الاماره ، ب : خيار الائمة وشرارهم ، ح : ١٨٥٥ ( ١٤٨٢/٣ )

وفي غير .

(٦) رواه مسلم في ك : الاماره ، ب : وجوب طاعة الامراء في غير معصيه

ح : ١٧٠٩ ( ١٤٤٠/٣ ) .

وهذا نكون قد تكلمنا على الطرق التي تتعمد بها الامامة عند جمهور المسلمين اهل السنة والجماعة وعلى الموضوعات المتعلقة بها .  
 هذا وقد خالف في ذلك الزيدية من الشيعة حيث جعلوا الدعوة السي النفس هي الطريق لاعتقاد الامامة (١) ووافقهم الجبائي من المعتزلة (٢) .  
 اما الرافضة الامامية فهم لا يرون غير النصية طريقا للامامة على من بعده من آل البيت حتى الامام المستور في زعمهم الذي ينتظرونه الى اليوم وإلى قيام الساعة وسبق الحديث عن النصية في أول هذا الفصل بما يغني عن الاعاده . والله اعلم .

---

(١) نيل الاوطار ٥١/٦ وانظر الرض النضير - التتمة - للحسني ٢٢/٥ .

(٢) شرح المواقيت للجرجاني ٢٥٤/٨ .



## الباب الثاني

=====

الامام عند أهل السنة والجماعة

=====

ومشمل الفصل التالي

—————

الفصل الاول : شروط الامام

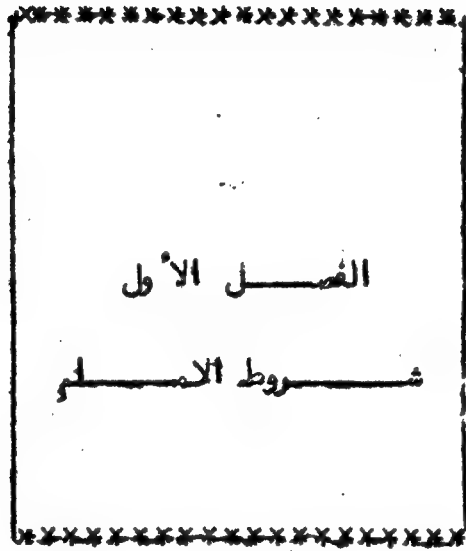
الفصل الثاني : واجباته وحقوقه

الفصل الثالث : عزله والخروج على الاثم

الفصل الرابع : موقفهم من تعدد الاثم

=====

=====



## الفصل الأول شروط الامام =====

الامام هو الرئيس الاعلى للدولة الاسلاميه ، ومن الطبيعي أن تكون هناك شروط لابد من توفرها فيه ، نظرًا للمكانة التي يشغلها والمسؤولية الكبرى التي ستلقى على عاتقه وليكون كفؤًا لحمل هذه الأمانة الثقيله .

وهذه الشروط التي اشترطها العلماء فيمن يراد تولية رئاسة الدولة —  
الاسلاميه هي شروط يجب مراعاتها في الحال التي تكون صفة الاختيار متوفرة للأمام —  
فيها ، فيجب عليها في هذه الحال أن لا تولي أمورها الا من تحقت فيه هذه الشروط ،  
أما اذا انتفت حال الاختيار وألجئت الأمة الى حال لا اختيار لها فيه كتغلب ونحوه  
وتولى الأمر من لا يصلح له ولم يستكمل شروط الامامه ففي هذه الحال لا تشترط جميع  
تلك الشروط لأن ذلك سيؤدي الى فتن عظيمة ، الامه في غنى عنها ، لأن مصلحة  
المسلمين تقتضي ذلك وعلى قاعدة " ارتكاب أخف الضررين " فيتساهل في بعض هذه  
الشروط الى أن تتغير الأوضاع ويحين الوقت المناسب لتولية مكمل الشروط ، فالحاصل  
أن فقدان بعض الشروط في الحاكم المتغلب لا يقتضي جواز الخروج عليه وعدم طاعته  
في غير محصيه .

وهذه الشروط منها ما هو شرط في كل ولاية اسلاميه كبيرة كانت أو صغيره  
ومنها ما هو خاص بالامامة المعظى ، وقد سبق الحديث عن شروط أهل الحاصل  
والعقد ، وهي شروط واجب توفرها في الامام بالإضافة الى شروط أخرى خاصة به  
وهي شروط منها ما هو شرط كمال ومنها ما هو شرط صحه لا بد منه ويتضح ذلك  
عد الحديث عن كل شرط .

والآن نستعرض هذه الشروط ونبين آراء العلماء فيها وأدلة اشتراطها  
بالرأى الراجح في الشروط المختلف فيها فنقول :-

## الشرط الأول : الاسلام :

وهذا شرط واجب في كل ولاية اسلامية صغيرة كانت أو كبيرة من سباب  
أولئى اشتراطها في الولاية العظمى ، والأدلة على هذا الشرط كثيرة منها :-  
أ - قول الله عز وجل : " ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا " ( ١ )  
أى بأن يسلطوا عليهم في الدنيا ( ٢ ) ، ومعلوم أن الولاية العظمى هي  
أعظم سبيل وأقوى تسليط على المحكوم .

ب - ومنها الآيات الدالة على النهي عن تولي الكفار قول الله عز وجل : " يا أيها  
الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء بعضهم أولياء بعض ومن  
يتولهم منهم فانه منهم " ( ٣ ) . وقوله تعالى : " يا أيها الذين آمنوا لا  
تتخذوا الكافرين أولياء من دون المؤمنين أتريدون أن تجعلوا لله عليكم  
سلطانا مبينا " ( ٤ ) ومنها قوله تعالى : " لا يتخذ المؤمنون الكافرين  
أولياء من دون المؤمنين ، ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء " إلا أن -  
تتقوا منهم تقاة . الآية ( ٥ ) الى غير ذلك من الآيات الناهية عن  
تولي الكفار ( ٦ ) وتوليتهم نوع من التولي النهي عنه لذا لا يجوز توليتهم  
على شيء من أمور المسلمين وقد سبق أن ذكرنا كلام ابن القيم رحمه الله في  
ذلك ( ٧ ) .

- 
- |       |   |
|-------|---|
| ( ١ ) | سورة النساء آية : ١٤١   |
| ( ٢ ) | تفسير ابن كثير ٣ / ٣٨٨  |
| ( ٣ ) | سورة المائدة آية رقم ٥١   |
| ( ٤ ) | سورة النساء آية رقم ١٤٤   |
| ( ٥ ) | سورة آل عمران آية رقم ٢٨  |
| ( ٦ ) | جمع هذه الآيات العلامة ابن القيم رحمه الله في كتابه أحكام أهل الذمة ١ / ٢٣٨<br>فليراجعها من شاء . |
| ( ٧ ) | انظر ص ١٣٢ من الفصل الرابع من الباب الأول " طرق الانعقاد " .                                      |

ج - ومن أدلة اشتراط الاسلام في الامام قوله تعالى : " يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم " (١) فقول الله تعالى " منكم " نص على اشتراط أن يكون ولي الأمر من المسلمين ، قال د . محمود الخالدي : " ولم ترد كلمة " أولى الأمر " الا مقرونة بأن يكونوا من المسلمين ، فدل على أن ولي الأمر يشترط فيه أن يكون مسلماً " (٢) . ومعلوم أن الكافر لا تجب طاعته في شيء أبداً بل تجب محاربه ومقاتلته بنص القرآن (٣) حتى يسلم أو يعطي الجزية عن يد وهو صاغر .

د - ومن الأدلة على ذلك أيضاً ما روت أم المؤمنين عائشة رضي الله تعالى عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " أنا لا نستعين بمشرك " (٤) وفي رواية : ارجع فلن أستعين بمشرك " (٥) للذي تبعه يوم بدر وأراد أن يفزومه وهو على شركه فاذا ورد النهي عن الاستعانة بالكافر في بعض الأمور فكيف يستعان به على تدبير أمور المسلمين ويولي أمرهم ! ، ولقد امتثل لهذا الأمر خلفاء المسلمين فهذا عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه يعاتب أبا موسى الأشعري على اتخاذ كاتب نصراني

- 
- (١) سورة النساء آية رقم ٥٩
  - (٢) قواعد نظام الحكم في الاسلام ص ٢٩٦
  - (٣) إشارة الى قوله تعالى : " قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدنين دين الحق من الذين أتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون " (التوبة - ٢٩)
  - وقوله ( وقاتلوا المشركين كافة كما يقاتلونكم كافة ١٠٠ الآية ) (التوبة ٣٦)
  - (٤) رواه ابن ماجه كتاب الجهاد باب في الاستعانة بالمشركين (٢/٩٤٥) ح : ٢٨٣٢
  - (٥) رواه مسلم ك : الجهاد حديث رقم ١٨١٧ (٣/١٤٤٩) ورواه أبو داود (الجهاد في المشرك يسهم ٣/٤٠٣) من عون المعبود وأحمد في المسند ٦٨/٦ والترمذي والنسائي والدارمي وغيرهم .

فقد قتل عبدالله بن أحمد : حدثنا أبي حدثنا وكيع حدثنا إسرائيل عن  
سماك بن حرب عن عياض الأشعري عن أبي موسى رضي الله تعالى عنه  
قال : قلت لعمر رضي الله عنه ان لبي كاتبنا نصرانيا قال : مالك ؟ قاتلك  
الله . أما سمعت الله يقول : يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود  
والنصارى أولياء بعضهم أولياء بعض ومن يمتثلهم فانه منهم . ( ١ )  
ألا اتخذت حفيظاً ، قال قلت : يا أمير المؤمنين لي كتابته وله دينه  
قال : " لا أكرمهم ان أهانهم الله ولا أعزهم ان أدلهم الله ولا أدنيهم  
ان أقصاهم الله " ( ٢ ) . وقال عمر رضي الله عنه أيضاً : لا تؤمنوهم  
وقد خونهم الله ، ولا تقربوهم وقد أبعدهم الله ولا تعزوهم وقد أدلهم  
الله " ( ٣ ) ودرج على ذلك الخلفاء الذين لهم شأن حسن في الأمس  
كعمر بن عبد العزيز والمنصور والمرشيد والمهدي والمتوكل والمقتدر وغيرهم ( ٤ )  
هـ - الاجماع على ذلك :

أجمع المسلمون على عدم جواز تولية الكفار تدبير أمور المسلمين وأنه لا ولاية  
لكافر على مسلم وقد حكى هذا الاجماع كثير من أهل العلم منهم ابن المنذر  
حيث قال : " أجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم أن الكافر لا ولاية له على  
مسلم بحال " ( ٥ ) وقال القاضي عياض : " أجمع العلماء على أن الإمامة  
لا تتعقد لكافر ، وعلى أنه لو طرأ عليه الكفر انزل . قال : وكذا لو ترك إقامة  
الصلوات والدعاء إليها " ( ٦ ) .

- 
- ( ١ ) سورة المائدة آية ٥١  
( ٢ ) أحكام أهل الذمة ٢١٠ / ١ ، وعيون الاخبار لابن قتيبة ٤٣ / ١ نسخة مصورة  
عن ط . دار الكتاب : المؤسسه المصرية العامة للتأليف ( ١٣٨٣ هـ )  
وهذا الاسناد قال عنه الألباني : " اسناد حسن " انظر ارواء الغليل ٢٥٦ / ٨ .  
( ٣ ) أخرجه البيهقي وصححه الألباني انظر ارواء الغليل ٢٥٥ / ٨  
( ٤ ) انظر تفصيل ذلك في : أحكام أهل الذمة ٢١٢ / ١ .  
( ٥ ) أحكام أهل الذمة ٤١٤ / ٢  
( ٦ ) شرح النووي على صحيح مسلم ٢٢٩ / ١٢

وبناءً على هذا فلا يجوز أن تعقد الإمامة لكافر أصلي أو مرتد لأن معنى إقامة دولة إسلامية هو أن تلتزم بالمنهج الإسلامي تطبقه وتعيش حياتها على وفق تعاليمه وهذا المنهج الإسلامي لا يتصور تطبيقه إلا من أناس يدينون بالولاء والخضوع التام لمشن هذا المنهج يقول الأستاذ محمد أسد : " اننا يجب ألا نتعالي عن الحقائق فحين لا نتوقع من شخص غير مسلم مهما كان نزيها مخلصا وفيما محبا لبلاده متفانيا في خدمة موطنه أن يعمل من صميم قواذه لتحقيق الأهداف الأيديولوجية للإسلام ، وذلك بسبب عوامل نفسه محضه لا نستطيع أن نتجاهلها ، فإني أذهب إلى حد القول أنه ليس من الانصاف أن نطلب منه ذلك " (١) .

### الشرط الثاني : البلوغ

وهذا من الشروط البديهية واللازمة في كل ولاية إسلامية صغيرة كانت أو كبيرة ، فلا تتعقد السلطة للصبي لأنه مولى عليه في أموره وموكل به في غيره فكيف يجوز أن يكون ناظرا في أمور الأمة ؟ قال تعالى : ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياما وارزقوهم فيها واكسوهم وقولوا لهم قولا معروفا " (٢)

والمراد بالسفهاء هنا " الصغار والنساء " (٣) فإذا نهينا عن إعطائهم أموالهم لأنهم لا يحسنون التصرف فمن باب أولى ألا يقلدوا تدبير أمور المسلمين ، ولأن الصغير غير مكلف لما روى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم

(١) منهاج الإسلام في الحكم ص ٨٣ نقله إلى المصريح منصور محمد ماضي .

(٢) سورة النساء آية ٥

(٣) أحكام القرآن لابن المصنوع ٣١٨/١

وهذا ما به  
التفسير الثالث  
والأشبه بكثير  
من رجال سفها  
وهذا لا يثبت  
بشيء ما

قل : ان القلم رفع عن ثلاثة : عن المجنون حتى يفهم ، وعن الصبي حتى يدرك ، وعن النائم حتى يستيقظ " ( ١ ) فمن رفع عنه القلم لا يصح تصرفه في الأمور لأنه غير مكلف شرعا فما دام لا يملك التصرف في خاصة نفسه فلا يجوز شرعا أن يكون مالكا للتصرف في جميع شؤون المسلمين ، ومن لا يلي أمر نفسه لا يلي أمر المسلمين من بلب أولى .

هذا وقد روى أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بالتعوذ من أماره الصبيان فمن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " تعوذوا بالله من رأس السبعين ومن أماره الصبيان " ( ٢ ) قال ابن حزم " وجميع فرق أهل القبله ليس منهم أحد يجيز امامة امراء ولا امامة صبي لم يبلغ الا الرافضة فانها تجيز امامة الصغير " ( ٣ ) .

وقلت وكذلك الخوارج وخاصة الشيعة كما سئلني .

( ١ ) رواه البخاري ( الحدود ) ب : لا يرحم المجنون والمجنون ( ١٢ / ١٢٠ من الفتح ) وروى ايضا عن عائشه ورواه ابو داود ( الحدود ) ب : غسي المجنون يسرق أو يصلب حدا ( عون ١٢ / ٧٢ ) والترمذي ك : الحدود ب : ما جاء فيمن لا يجب عليه الحد ( ٣٢ / ٤ ) وابن ماجه ك : الطلاق ب : طلاق المعتوه ح : ٢٠٤١ ( ١ / ٦٥٨ ) والد ارعي وأحمد في المسند ١٠٠ / ٦ .

( ٢ ) رواه أحمد ٣٢٦ / ٢ وضعفه الالباني انظر ضعيف الجامع الصغير ( ٣ / ٣٦ ) وقال الشوكاني : وقد أخرج ما يشهد له أحمد من حديث قيس الغفاري مرفوعا قال ورجله رجل للصحيح نيل الأوطار ( ٨ / ٢٩٨ ) .

( ٣ ) الفصل في الملل والنحل ١١٠ / ٤ .



### الشرط الثالث : للمقل :

=====

وهذا أيضا من للشروط البديهية فلا تتعقد ولاية لذهاب عقل مجنون أو غيره  
 " لان العقل آلة التدبير فاذا ذهب العقل ذهب التدبير " (١) . ولأن ذاهب  
 العقل يحتاج في نفسه من يصرف اموره فكيف يوكل اليه تصرف أمور المسلمين .

واذا كان الصبي محروما من هذا المنصب لهذا السبب فمن باب أولى المجنون ،  
 وقد مر معنا حديث النبي صلى الله عليه وسلم : " رفع القلم عن ثلاثة وذكر منهم " والمجنون  
 حتى يفيق " (٢) قال الفزاسي معللا عدم جواز امامة المجنون والصبي : " الثاني : العقل  
 فلا تتعقد لمجنون فان التكليف ملاك الأمر وعصامه " (٣) .

هذا وقد قسم العلماء زوال العقل الى أقسام هي :-

(١) ما كان عارضا مرجوا زواله كالأغما فهذا قال عنه ابو يعلى : " لا يمنع عقدها  
 ولا استدامتها لأنه مرض قليل اللمت ، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم  
 أغفى عليه في مرضه " (٤)

(٢) ما كان لازما لا يرجى زواله كالمجنون والخبيل وهذا ينقسم الى ثلاثة أقسام  
 أ - ما كان مطبقا لا يتخلله أفاقه فهذا يمنع الابتداء والاستدامه  
 وإذا طرأ عليه أبطلها لأنه يمنع مقصود الولاية .

ب - ما كان أكثر زمانه الخبل فهذا كما كان مطبقا .

ج - ما كان أكثر زمانه الأفاقه فهذا يمنع من عقد الامامه (٥) واختلف في  
 منعه من استدامتها .

---

(١) مآثر الانافذة ٣٢/١

(٢) سبق تخريجه قريبا ص ٢٠٦ من هذا الفصل

(٣) فضائح الباطنية ص ١٨٠

(٤) الاحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٢١

(٥) الاحكام السلطانية للماوردي ص ١٨ ، ولأبي يعلى ص ٢١

هذا ولا يكفي في رئيس الدولة أن يكون عاقلاً فقط ، بل لا بد أن يكون عاقل  
درجة عالية من الذكاء والفطنة تمكنه من التفكير في قضايا الأمة وإيجاد الحلول المناسبة  
لها .

#### الشرط الرابع : الحرية =====

وهذا الشرط أيضاً من الشروط الضرورية في الإمامة لأن المملوك لا يحق  
له التصرف في شيء إلا بإذن سيده فلا ولاية له على نفسه فكيف تكون له الولاية  
على غيره ، ويحمل الفخري هذا الشرط بقوله : " فلا تتعقد الإمامة لرقيق فإن منصب  
الإمامة يستدعي استغراق الأوقات في مهمات الخلق فكيف ينتدب لها من هو كالمفقود  
في حق نفسه الموجود لمالك يتصرف تحت تدبيره وتسخيره : كيف وفي اشتراط نسب  
قريش ما يتضمن هذا الشرط إذ ليس يتصور الرق في نسب قريش بحال من الأحوال " ( ١ ) .  
هذا وقد نقل ابن بطل عن المهلب الإجماع على ذلك فقال : " وأجمعت  
الأئمة على أنها - أي الإمامة - لا تكون في العبيد " ( ٢ ) . وقال الشنقيطي  
" لا خلاف في هذا بين العلماء " ( ٣ ) .

ولم يشذ عن هذا الإجماع إلا الخوارج ، فإنهم جوزوا أن يكون الإمام عبداً ( ٤ )  
وشذوذ الخوارج لا يعده العلماء قادراً في صحة الإجماع .

فان قيل : ورد في الصحيح ما يدل على إمامة العبد فقد أخرج البخاري  
في صحيحه من حديث أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه قال : قال رسول الله صلى الله

( ١ ) فضائح الباطنية ص ١٨٠

( ٢ ) فتح الباري ١٣ / ١٢٢

( ٣ ) أضواء البيان ١ / ٥٥

( ٤ ) الملل والنحل للشهرستاني ١ / ١١٦

عليه وسلم : اسعوا وطيعوا وان استعمل عليكم عهد حبشي كلن رأسه زبيبا ( ١ )  
 ونحوه عن المبراهيم بن ساريه رضى الله تعالى عنه فى الحديث الطويل : قال وعظمتنا  
 رسل الله صلى الله عليه وسلم يوما بعد صلاة الغداة موعظة بليغة نفرت منها العيون  
 ووجلّت منها القلوب ، فقام رجل فقال : ان هذه موعظة مودع ، فماذا تعهد اليها  
 يا رسول الله ؟ قال : أوصيكم بتقوى الله . . . والسمع والطاعة وان عهد حبشى . . .  
 الحديث ( ٢ ) وما فى معناهما .

فالجواب على ذلك من أوجه :-

( ١ ) انه قد يضرب المثل بما لا يقع فى الوجود عادة ، فاطلاق العبد للحبشى  
 لأجل المبالغة فى الأمر بالطاعة ، وان كان لا يتصور شرعا أن يلي ذلك ،  
 ذكر ابن حجر هذا الجواب عن الخطابى ( ٣ ) ، ويشبه هذا الوجه  
 قوله تعالى : ( قل ان كان للرحمن ولد فأنا أول العابدين ) ( ٤ ) على  
 أحد التفسيرات ( ٥ ) .

( ١ ) رواه البخارى فى ك : الأحكام ب : السمع والطاعة للأطام مالم تكن معصية (فتح  
 البارى ١٢١/١٣) ونحوه عند مسلم فى ك : الامار ب : وجوب طاعة الأمراء  
 فى غير معصية ح : ١٨٣٤ ( ١٤٦٥/٣ ) وابن ماجه فى ك : الجهاد  
 ب : طاعة الامام ح : ٢٨٥٩ ( ٩٥٥/٢ ) والنسائى فى البيعه ( ٢٦ ) وأحمد  
 فى المستد ١١٤/٣ .

( ٢ ) رواه أبو داود فى ك : السنه ب : فى لزوم السنه ( عون ٣٥٩/١٢ ) والترمذى  
 فى ك : العلم ب : ما جاء فى الأخذ بالسنه . . . ( ٤٤/٥ ) واللفظ له وقال  
 حسن صحيح ورواه ابن ماجه فى مقدمه ب : اتباع سنة الخلفاء الراشدين :  
 ح : ٤٢ ( ١٥/١ ) ونظر زياده التخيير فى اراء الفليل ١٠٧/٨ وهو صحيح .

( ٣ ) فتح البارى ١٢٢/١٣

( ٤ ) سورة الزخرف آيه ٨١

( ٥ ) أضواء البيان ٥٦/١

(٢) ان المراد باستعمال العبد الحبشي أن يكون مأموراً من جهة الامام الأعظم على بعض البلاد ، قال الشنقيطي رحمه الله : ( وهو أظهرها ) (١) فليس هو الامام الأعظم .

(٣) أن يكون أطلق عليه اسم العبد نظراً لاتصافه بذلك سابقاً مع أنه وقت الدولة حر ، ونظيره اطلاق لفظ اليتيم على البالغ باحتمال اتصافه به سابقاً في قوله تعالى ( وآتوا اليتامى أموالهم ٠٠ الآية ) (٢) .

(٤) أن المراد بذلك المتغلب لا المختار ، ففي هذه الحالة تجب طاعته وأن كان عبدا حبشياً ولا يجوز الخروج عليه لمجرد عبوديته ، ويؤيد هذا الرأي لفظ ( وان تأمر عليكم ٠٠٠٠ ) فلفظ " تأمر " يدل على أنه تسلط على الامارة بنفسه ولم يؤمر من قبل أهل الحل والعقد .

والراجع من هذه الاجابات في نظري هو الجواب الثاني وهو الذي رجحه الشنقيطي رحمه الله وسبب الترجيح هو ورود بعض الأحاديث الدالة على ذلك منها ما أخرجه الحاكم من حديث علي رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : الأئمة من قريش ، أبرارها أمراء أبرارها ، وفجارها أمراء فجارها ولكل حق وفأتوا كل ذي حق حقه ، وان أمرت قريش فيكم عبدا حبشياً مجددا فاسموا له وأطيعوا (٣) ومضد هذا الرأي أيضا الفاظ الحديث ( وان استعمل ) و ( ان أمر ) ونحوها ٠٠٠ والله أعلم ٠٠

(١) أضواء البيان ٥٦/١

(٢) سورة النساء آية ٢

(٣) المستدرک (٤/٧٥ - ٧٦) قال ابن رجب الخليلي : اسناده جيد ولكنه روى عن علي موقوفا وقال الدارقطني هو أشبه ، جامع العلوم والحكم ص ٢٤٨ وصححه الألباني انظر صحيح الجامع ج : ٢٧٥٤ (٢/٤٠٦)

ومما يدل على اشتراط الحرية ، وأن تصرف العبد باطل وإن كان  
حاكما حكم العز بن عبد السلام رحمه الله ببيع أمراء الدولة الأيوبيه في  
مصر - المالك - لأنه لا يصح شرعا تصرفهم إلا إذا حققوا فحكم ببيعهم  
وإدخال أثمانهم إلى بيت مال المسلمين ، فلما حكم بذلك غضبوا وغضب  
نجم الدين أيوب - حاكم مصر في ذلك الوقت - وقال : هذا ليس من اختصاصه  
فقرر العز الرحيل عن مصر فجهز أمتعته وسار ، ثم لحقه جميع الناس وقالوا : إن  
خرج خرجنا ، فلحق به نجم الدين في الطريق وترضاه وطلب منه أن يعصده  
وينفذ ما حكم به فعاد ونفذ ما أراد (١) .

الشرط الخامس : الذكورية :

=====

من شروط الإمام أن يكون ذكرا ( ولا خلاف في ذلك بين العلماء ) ( ٢ ) ويدل  
عليه ما ثبت في صحيح البخاري وغيره من حديث أبي بكر رضي الله تعالى عنه أن النبي  
صلى الله عليه وسلم لما بلغه أن فارسا ملكوا ابنة كسرى قال : لن يفتح قوم ولوا أمرهم  
أمرأه ( ٣ ) وقد ورد في القرآن الكريم كثير من الآيات الدالة على تقديم الرجال على النساء  
من ذلك قوله تعالى : ( الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض  
وبما أنفقوا من أموالهم ١٠٠٠٠ الآية ) ( ٤ ) وأخير النبي صلى الله عليه

( ١ ) انظر طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٢١٦/٨ ، ٢١٧ ط : أولى ن : عيسى

السيابي الحلبي القاهرة - تحقيق عبدالفتاح محمد الحلو ود . محمود الطناحي

( ٢ ) أضواء البيان ( ١ / ٥٥ ) وعد ما بن خزم من المسائل المجمع عليها انظر مراتب

الاجماع له ص ١٢٥

( ٣ ) رواه البخاري وغيره وسبق تخريجه في ص ١٣٣ من طرق الانعقاد .

( ٤ ) سورة النساء آية : ٣٤

وسلم بأن النساء ناقصات عقل ودين (١) والامامة تحتاج الى كمال الرأي وتماسك العقل والفظنة لذلك لا تقبل شهادتها الا اذا كان معها رجل ، وقد نيه الله على ضلالهن ونسيانهن بقوله تعالى : ( أن تضل احداهما فقد حرك احدهما الأخرى ) (٢) وسبق أن ذكرنا كلام ابن قدامة في هذا المعنى (٣) .

كما أن اقامة المسلمين تقتضي الدخول في المحافل ومخالطة الرجال وقيادة الجيوش ونحو ذلك ، وهذا محظور على النساء شرعا بقوله تعالى : ( وقرن في بيوتكن ) (٤) وغيرهما .

---

(١) اشارة الى حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في اصحى أو فطر الى المصلى فمر على النساء فقال : يا معشر النساء تصدقن فاني أريتكن اكبر أهل النار فقلن وبم يارسول الله ؟ قال : تكفرن اللعن وتكفرن المشير ما رأيته من ناقصات عقل ودين أذهب للب الرجل الحازم من احداكن ، قلن : وما نقصان ديننا وعقلنا يا رسول الله ؟ قال : ليس شهادة المرأة على النصف من شهادة الرجل ؟ قلن : بلى قال : فذلك من نقصان عقلها ، اليس اذا حاضت لم تصل ؟ ولم تصم ؟ قلن : بلى قال : فذلك من نقصان دينها . ( الحديث رواه البخاري في ك : الحيض ب : ترك الحائض الصوم ( فتح الباري ١ / ٤٠٥ ) وروى مسلم نحوه عن ابن عمر في ك : الايمان ، ب : بيان نقصان الايمان بنقص الطاعات ح : ٧٩ ( ١ / ٨٦ ) ورواه الترمذي في الايمان ( ١٠ / ٥ ) وابو داود في السنه ( ١٢ / ٤٣٨ ) وابن ماجه في الفتن ح : ٤٠٠٣ وغيرهم .

(٢) سورة البقرة آية ٢٨٢

(٣) انظر ص ٣٣ من فصل طرق الانعقاد .

(٤) سورة الاحزاب آية ٣٣

يقول الفزالي : " الرابع الذكورية فلا تتعقد الاطمة لامرأه وان اتصفت بجميع صفات الكمال وصفات الاستقلال وكيف تترشح امرأه لمنصب للاطمة وليس لها منصب القضاء ولا منصب الشهادة في أكثر الحكومات " (١) . وقال البغوي : " اتفقوا على أن المرأة لا تصلح أن تكون اماما ولا قاضيا لأن الامام يحتاج الى الخروج لقتل الكفار الجهاد والقيام بأمور المسلمين والقاضي يحتاج الى البروز لفصل الخصومات ، والمرأة عورة لا تصلح للبروز وتعجز لضعفها عن القيام بأكثر الأمور ولأن المرأة ناقصة والامامة والقضاء من كمال المولات فلا يصلح لها الا الكمال من الرجال " (٢) . والواقع يشهد لذلك فالتناس بتجارهم يعرفون أنه لا يصلح للامامة الا الرجال وان صار مثلهن في منصب رئاسة الدولة فلما كان نادرا ولظروف استثنائية . وكذلك طبيعة المرأة النفسية والجسدية لا تتلاءم أبدا مع هذا المنصب ، فكما هو معروف أن طبيعة المرأة تلاحظ عليها ارهاق العاطفة وسرعة الانفعال وشدة الحنان وقد خلقت هذه الصفات في المرأة لتستطيع بها أن تؤدي وظيفتها الأولى وهي الامومة والحضانه " (٣) وإذا كانت هذه الصفات لازمة في مضمار الأمومة والحضانه فقد تكون ضارة في مضمار القيادة والرئاسة أما الرجل فلا يندفع في الغالب - مع عواطفه ووجدانه كما تندفع المرأة ، بل يغلب عليه الادراك والفكر والروي وهما قوام المسؤولية والقيادة .

لذلك فالله سبحانه وتعالى شرع للرجل ما يلائم بنيته الجسمية والنفسية كالجهاد والقيادة ونحو ذلك ، وشرع للمرأة ما يلائم تكوينها أيضا من تربية وحضانه وأعمال أخرى تلائمها .

هذا وقد حكى الاجماع على عدم جواز تولية المرأة الامامة ابن حزم الظاهري حيث قال : " وجميع فرق أهل القبلة ليس منهم أحد يجيز امامة امرأة " (٤) وكذلك

(١) فضائح الباطنية ص ١٨٠

(٢) شرح السنن للبغوي ٧٧ / ١٠

(٣) الاسلام لاحمد شليمي ص ٢٢٦

(٤) الفصل ١١٠ / ٤

القرطبي (١) . وخالف في ذلك الخوارج فهناك فرقة منهم تقول بجواز ذلك وهي الشيبية ( اتباع شبيب بن يزيد الشيباني ) ( ٢ ) قال البغدادي عنهم " اتبعه مع أتباعه أجازوا إمامة المرأة منهم إذا قامت بأمرهم وخرجت على مخالفتهم وزعموا أن - غزاة أم شبيب كانت الامام بعد قتل شبيب الى أن قتلت " ( ٣ )

هذا عن الامامه أما القضاء فلبعض العلماء فيه رأى ولكن جمهورهم يمنع ذلك قال ابن التين فيما حكاه عنه ابن حجر " أخرج بحديث أبي بكره - الأنسيف الذكر - من قال لا تجوز أن تولى المرأة القضاء وهو قول الجمهور وخالف ابن جرير الطبري فقال يجوز أن تقضى فيما تقبل شهادتها فيه وأطلق بعض المالكية الجواز ( ٤ ) وروى ذلك عن أبي خنيفة " أنها تلي الحكم فيما تجوز فيه شهادة النساء " ( ٥ ) . - ولنا بصدده بحث هذه المسألة فلها مجال آخر .

#### الشرط السادس : العلم :

من شروط الامام أن يكون لديه حصيله علمية كافيه لتدبير الأمور على وجهها الاكمل ، وقد أشار القرآن الكريم في قصة طالوت الى هذا الشرط ، وجعله من الأمور

- 
- ( ١ ) أحكام القرآن ٢٢١ / ١
  - ( ٢ ) هو شبيب بن يزيد بن نعيم بن قيس بن عمرو بن السلت الشيباني الخارجي خرج بالموصل في عهد عبد الملك بن مروان فبعث اليه الحجاج خمسة قواد فقتلهم واحدا بعد الآخر ، سار الى الكوفة وقاتل الحجاج وحاصره ( غرق بد جيله سنة سبع وسبعين ) تاريخ الاسلام للذهبي ١٦٠ / ٣
  - ( ٣ ) الفرق بين الفرق ص ١١٠ . وهذا الذهبي أنها امراته استخلفها بعده فدخلت الكوفة وقامت خطيبة وصلت الصبح بهم في الجامع فقُرأت في الركعة الاولى بالبقره وفي الثانيه بآل عمران . . راجع الذهبي تاريخ الاسلام ١٦٠ / ٣ ، والخطط ٣٥٥ / ٢ ، والمعارف لابن قتيبه ص ١٨٠ .
  - ( ٤ ) فتح الباري ٥٦ / ١٣
  - ( ٥ ) نفس المرجع ١٢٨ / ٨



التي جعلته أحق بالملك دون غيره فقال تعالى : " وقال لهم نبيهم ان الله قد بعث لكم طالوت ملكا قالوا منى يكون له الملك علينا ونحن أحق بالملك منه ولم يؤت سعة من المال قال ان الله اصطفاه عليكم وزاده بسطة في العلم والجسم والله يؤتي ملكه من يشاء " والله واسع عليم " ( ١ ) وقال عن سليمان عليه السلام : " وشددنا ملكه وآتيناه الحكمة وفصل الخطاب " ( ٢ ) وقال يوسف عليه السلام : " قال اجعلني على خزان الارصاني حفيظ عليم " ( ٣ ) وقد فضل الله الذين يعلمون على الذين لا يعلمون في آيات كثيرة منها : " قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون " ( ٤ ) . لكن العلماء اختلفوا في تحديد هذا العلم فهل يشترط في الامام أن يكون قد بلغ مرتبة الاجتهاد أم لا ؟ على قولين :

الأول : قالوا يشترط أن يكون بلغ مرتبة الاجتهاد وهم الجمهور فقد قال الشاطبي رحمه الله : " ان العلماء نقلوا الاتفاق على أن الامة الكبرى لا تتعقد الا لمن نال رتبة الاجتهاد والفتوى في علوم الشرع " ( ٥ ) وقال امام الحرمين الجويني : " فالشرط أن يكون الامام مجتهدا بالفا يبلغ المجتهدين مستجما صفات المفتين ولم يؤثر في اشتراط ذلك خلاف " ( ٦ ) . وقال الرملسي في سياق هذه لشروط الامام : " ..... مجتهدا كالقاضي وأولى بـ ..... حكي فيه الاجماع ..... " قال : " وكون أكثر من ولي أمر الأمة بعد الخلفاء الراشدين غير مجتهد انما هو لتغليبهم فلا يرد " ( ٧ ) .

- 
- |       |                     |
|-------|---------------------|
| ( ١ ) | البقرة آية : ٢٤٧    |
| ( ٢ ) | سورة ص آية ٢٠       |
| ( ٣ ) | سورة يوسف آية ٥٥    |
| ( ٤ ) | سورة الزمر آية ٩    |
| ( ٥ ) | الاعصام ١٢٦/٢       |
| ( ٦ ) | غياث الامم ص ٦٦     |
| ( ٧ ) | نهاية المحتاج ٤٠٩/٧ |

والى هذا القول ذهب الامام الشافعي (١) والماوردي (٢) والقاضي  
ابو يعلى (٣) وعبد القاهر البغدادى (٤) والقرطبي (٥) وابن  
خلدون (٦) والقلقشندي (٧) وغيرهم واستدلوا على ما ذهبوا اليه  
بالأدلة التالية :-

١ - ان الصحابة رضوان الله عليهم قدموا للامامة من قدمه الرسول

صلى الله عليه وسلم للصلاة - كما مر - وقد قال صلى  
الله عليه وسلم : " يؤم القوم اقرؤهم لكتاب الله " فان كانوا  
في القراءة سواء فاعظمهم بالسنة . . . . . الخ الحديث " (٨)

٢ - واستدلوا أيضا بالقياس حيث قاسوا منصب الامام العظمى

على منصب القضاء قال الباقلاني " لأن القاضي الذي يكون  
من قبله يفتقر الى ذلك فالامام أولى " وقد سبق كلام الرملي  
وقياسه على القضاء .

٣ - واستدلوا أيضا بطبيعة العمل الموكلى الى الامام الأعظم قال

امام الحرميد الجويني " والدليل عليه أن أمور معظم الدين  
تتعلق بالأئمة فأما ما يختص بالولاء وذوى الأمر فلا شك فى  
ارتباطه بالامام وأما ما عداه من أحكام فقد يتعلق به من

(١) الام ١٦١/١ ط ١٠ الاولى ١٣٨١ هـ . مكتبة الكليات الازهرية

(٢) الاحكام السلطانية للماوردي ص ٦

(٣) " " لأبي يعلى ص ٢٠

(٤) اصول الدين ص ٢٧٢

(٥) أحكام القرآن (١/٢٧١)

(٦) المقدمة ص ١٣٩

(٧) مآثر الانافة ٣٧/١ .

(٨) رواه مسلم فى ك : الصلاة م : من أحد بالامامه هـ : ٢٩٠ (١/٤٦٥) والبخارى

تمليقاً فى الاذان م : ٥٤ (الفتح ٢/١٨٤) وابوداود فى ك : الصلاة م : من

أحق بالامامه (عون ٢/٢٨٩) والترمذى فى باب من أحق بالامامه هـ : ٢٣٥ (١/٤٥٨)

والنسائى فى الامامه م : ٣ وابن ماجه فى الاذان م : ٥ واحد ٤٨/٣

جهة انتدابها للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فلم يكن الامام مستقلا يعلم الشريعة لا حتاج الى مراجعة العلماء في تفاصيل الوقائع التي ترفع الى الامام ، وذلك يشتمل رايه ويخرجه عن دائرته الاستقلال " (١)

ويقول القلقشندي : " لأنه محتاج لأن يصرف الأمور على النهج القويم ويجريها على السراط المستقيم ولأن يعلم الحدود ويستوفى الحقوق ويفصل الخصومات بين الناس وإذا لم يكن عالما مجتهدا لم يقدر على ذلك " (٢) .

٤ - أما ابن خلدون فقد استدل على اشتراط الاجتهاد بقوله "لأن التقليد نقص والامامة تستدعي الكمال في الاوصاف والاحوال" وقال : " لأنه انما يكون منفذا لأحكام الله تعالى اذا كان عالما بها وما لم يعلمها لا يصح تقديمه لها " (٣)

## الثاني :

ومن العلماء من لم يشترط الاجتهاد في الامام قال الشهرستاني " ومالك جماعة من أهل السنة الى ذلك حتى جوزوا أن يكون الامام غير مجتهد ولا خبير بمواقع الاجتهاد ، ولكن يجب أن يكون معه من يكون من أهل الاجتهاد فيراجم في الأحكام ، ويستفتيه في الحلال والحرام ، ويجب أن يكون في الجملة ذا رأي متين وصبر في الحوادث نافذة " (٤) واعتبر ابن حزم هذا الشرط من الشروط المستحبة لا الواجبة (٥) ، وإلى هذا القيل ذهب أكثر المجتهدين (٦)

- 
- |     |   |
|-----|---|
| (١) | غياث الامم ص ٦٦                           |
| (٢) | مآثر الانافة ٣٧ / ١                       |
| (٣) | مقدمة ابن خلدون ص ١٩٣                     |
| (٤) | الملل والنحل ١٦٠ / ١                      |
| (٥) | الفصل ١٦٦ / ٤                             |
| (٦) | انظر رئاسة الدولة في الفقه الاسلامي ص ١٣٤ |

وبه قال الغزالي حيث يقول : " وليست رتبة الاجتهاد مما لا بد منه في الامامة  
ضروره بل الورع الداعي الى مراجعة أهل العلم فيه كاف ، فاذا كان المقصود  
ترتيب الامامة على وفق الشرع فأى فرق بين أن يعرف حكم الشرع بنظره أو يعرفه  
باتباع أفضل أهل زمانه ؟ " ( ١ ) .

واحتج القائلون بعدم اشتراط الاجتهاد بما يلى :-

١ - بتعذر حصول هذا الشرط مع بقية الشروط في شخص واحد خصوصا  
في هذه الأزمان حيث ضعف الوازع الديني عند الناس ، وضعفت  
همهم عن طلب العلم وبلغ مرتبه الاجتهاد فيه .

٢ - كما استدلو على ذلك أيضا بأنه طالما كان المقصود من تصريف  
الأمر أن يكون على وفق ما يقضى به الشرع الاسلامي ، فانه من الممكن  
حصول ذلك بالاستعانة بالعلماء المجتهدين واستفتائهم في كل  
أمر يحتاج فيه اليهم .

والذى يظهر - والله أعلم - أنه لا بد أن يكون الامام على  
درجة كافية من العلم الشرعي ومن العلوم الأخرى لأن طبيعة وظيفته  
تستلزم ذلك وفي بعض الأحيان يتعين عليه ابداء الرأي في ساعة  
خرجه لا يمكنه فيها جمع العلماء واستفتاءهم .

ولكن ليس من الضروري أن يبلغ درجة الاجتهاد المطلق  
لتعذرها في كثير من الناس اليوم بسبب ضعف الهم عن طلب العلم  
وانشغالهم بالدنيا وملذاتها .

وهذه المسألة من المسائل الاجتهادية لأنه لم يرد نص  
صريح فيها وانما مرجع ذلك الى الضرورة والحاجة والمصلحة ، فاذا

وجد مجتهد تتوفر فيه بقية الشروط والخصوص عليها فهو  
المطلوب وان تعذر وجوده فلا تترك مصالح المسلمين تتعطل ويسدب  
فيهم الفساد بسبب عدم وجود المجتهد الذي تتوفر فيه شروط  
الامام والله اعلم .

### الشرط السابع: العدالة :

العدالة صفة كامنة في النفس توجب على الانسان اجتناب الكبائر والصفائير  
والتصفف عن بعض المباحات الخارصة للمروءة ، وهي مجموعة صفات أخلاقيه من التقوى  
والورع والصدق والأمانة والعدل ورعاية الآداب الاجتماعية ومراعاة كل ما أوجبت الشريعة  
الالتزام به .

وبناءً على هذا الشرط فلا يجوز تولية الفاسق ولا من فيه نقص يمنع الشهادة  
قال القاضي عياض ( ولا تتمتع لفاسق ابتداءً ) ( ١ ) وذكر مثله الحافظ في الفتح ( ٢ )  
وقال القرطبي : ( ولا خلاف بين الأمة في أنه لا يجوز أن تمتد الخلافة لفاسق ) ( ٣ ) .

ومن الأدلة على اشتراط هذا الشرط ما يلي :-

( ١ ) ما ورد في قصة ابراهيم عليه السلام حينما قال له ربه " قال اني جاعلك للناس  
اماماً قال ومن ذريتي " قال لا ينال عهدي الظالمين ( ٤ ) عن مجاهد  
انه أراد أن الظالم لا يكون اماماً ( ٥ ) وقال الفخر الرازي : ( اخرج  
الجمهور على أن الفاسق لا يصلح أن تمتد له الامامة بهذه الآية ) لا ينال  
عهدي الظالمين ( ووجه الاستدلال بها على وجهين :

الأول : ما بينا أن قوله ( لا ينال عهدي الظالمين ) جواب لقوله ( ومن ذريتي )

( ١ ) شرح النووي على صحيح مسلم ٢٢٩ / ١٢

( ٢ ) فتح الباري ٨ / ١٣

( ٣ ) الجامع لأحكام القرآن ٢٧٠ / ١

( ٤ ) سورة البقرة آية ١٢٤

( ٥ ) أحكام القرآن للجصاص ٦٩ / ١

طلب للإمامة التي ذكرها الله تعالى ، فوجب أن يكون المراد بهذا العهد هو الإمامة ليكون الجواب مطلقا للسؤال فصيحا الآية كأنه تعالى قال : لا ينال الإمامة الظالمون وكل عاص غانه ظالم لنفسه فكانت الآية دالة على ما قلناه ( ١ ) ونحوه ذهب الشوكاني فقال : ( وقد استدل بهذه الآية جماعة من أهل العلم على أن الإمام لا بد أن يكون من أهل العدل والعمل بالشرع كما ورد لأنه إذا زاغ عن ذلك كان ظالما ، ويمكن أن ينظر إلى ما يصدق عليه اسم العهد وما تفيد ، الاضافة من المصوم فيشمل جميع ذلك احتيارا بعموم اللفظ من غير نظر إلى السبب ولا السياق . . . . ) إلى أن قال : ( فلا ولي أن يقال : ان هذا الخبر في معنى الأمر لأن أخبار متعالي لا يجوز أن تتخلف ، وقد علمنا أنه قد نال عهده من الإمامة وغيرها كثير من الظالمين ) ( ٢ ) قال الفقيه الحنفي أبو بكر الجصاص ( ثبت بدلالة هذه الآية بطلان امامة الفاسق وأنه لا يكون خليفة ) ( ٣ ) وقال الزمخشري عند تفسير هذه الآية : ( وقالوا : في هذا دليل على أن الفاسق لا يصلح للإمامة وكيف يصلح لها من لا يجوز حكمه وشهادته ولا تجب طاعته ولا يقبل خبره ولا يقدم للصلاة ) قال ( وعن ابن عيينة : لا يكون الظالم اماما قط ، وكيف يجوز نصب الظالم للإمامة ، والامام إنما هو الكسف الظلمه ، فإذا نصب من كان ظالما في نفسه فقد جاء المثل السائر : من استرعى الذئب ظلم ) ( ٤ )

- 
- ( ١ ) التفسير الكبير للفخر الرازي ٤ / ٤٦ ط . مؤسسة المطبوعات الاسلاميه القايره .  
 ( ٢ ) فتح القدير للشوكاني ١ / ١٣٨  
 ( ٣ ) أحكام القرآن للجصاص ١ / ٧٠ ط . ١٣٣٥ هـ  
 ( ٤ ) الكشاف ١ / ٣٠٩

(٢) وفيها قوله تعالى : يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق مبنياً فبنيوا معه •

الآية ( ١ ) فإله سبحانه وتعالى أمر في هذه الآية بالتبين عند قول الفاسق ( ولا يجوز أن يكون الحاكم معالاً يقبل قوله وجب التبين عند حكمه ، ولأن الفاسق لا يجوز أن يكون شاهداً فلأن لا يكون قاضياً أولى ) ( ٢ ) ولأن لا يكون حاكماً للمسلمين أولى •

(٣) وفيها قوله تعالى : " ولا تطيعوا أمر المسرفين الذين يفسدون في الأرض ولا يصلحون " ( ٣ ) فإله سبحانه وتعالى ينهانا في هذه الآية عن طاعة المسرف وفي موطن آخر يأمرنا بطاعة الإمام في غير معصية فوجب ألا يكون الإمام مفسد قد نهى الله عز وجل عن طاعتهم •

(٤) واستدل على ذلك أيضاً بأن المقصد الأساسي من نصب الخليفة هو رفع ظلم للظالم لا تسليط المظالم على الناس والمظالم يخل به أمر الدين والدنيا فكيف يصلح للولاية وما الولاية إلا لدفع شره قال الجويني " والأب الفاسق على شرط حد به واشتداده على ولده لا يعتمد في مال ولده فكيف يؤتمن في الإمامة المظلي فاسق لا يثق الله ومن لم يقاوم عقله هو دونه وفاسق الإمامة بالسوء ولم ينهض رأيه بسياسة نفسه فأنى يصلح خطة الاسلام " ( ٤ )

وقال ابن خلدون : " وأما السعدالة فلأنه منصب ديني ينظر في سائر المناصب التي هي شرط فيها فكان أولى باعتراضها فيه " ( ٥ ) وقال البغدادي : ( وأقل ما يجب له من هذه المصلحة أن يكون ممن يجوز قبول

(١) سورة الحجرات آية ٦

(٢) المغني والشرح الكبير ٣٨٢/١١

(٣) سورة الشعراء آية ١٥١

(٤) غياث الامم ص ٦٨

(٥) مقدمة ابن خلدون ص ١٩٣

شهدته تحملاً وأماماً (١) والحقيقة أنه لما كان الله تعالى قد جعل  
العدالة شرطاً في أصغر ما يتصور من الولايات والأحكام مثل حضنة المصغير  
والحكم في جزاء الصيد ، وأن الفاسق لا يصلح أن يكون والياً على صغير  
أو يتيم ، ولا حاكماً في مسألة قياسية فيكف يصلح والياً على الأمة جمعاء ،  
وحكماً في قضايا في غاية الخطورة .

(٥) كما يدل على ذلك أن الفسق مدعاة للتساهل في تطبيق أحكام الشريعة  
واقامة الدين فلو كان فسقه بهرب خمر مثلاً فالتصور عقلاً أنه لا بد أن يقع  
منه التساهل في شأن الخمر وشاربها وهكذا في سائر الأحكام كما أن الأخيار  
العدل في الأمة كثير والحمد لله فما الداعي لتولية الفاسق ؟

هذا وقد قسم الماوردي الفسق الذي تزول به العدالة الى قسمين :

الأول ما تابع فيه الشهوة .

الثاني ما تعلق فيه بشبهه .

فأما الأول منهما فمتعلق بأفعال الجوارح وهو ارتكابه للمحظورات  
وأقدامه على المنكرات تحكيماً للشهوة وانقياداً للهوى فهذا - كما  
يرى الماوردي - يمنع من انعقاد الإمامة ومن استدامتها (٢) .  
وأما الثاني : فمتعلق بالاعتقاد والمثاؤل بشبهه تعترض فتسأل  
لها خلاف الحق ، فقد اختلف العلماء فيها ، فذهب فريق من العلماء  
الى أنها تمنع من انعقاد الإمامة ومن استدامتها . . . وقال كثير من  
علماء البصرة أنه لا يمنع من انعقاد الإمامة ولا يخرج به منها كما لا يمنع  
من ولاية القضاء وجواز الشهادة " (٣) .

(١) أصول الدين ص ٢٢٢

(٢) سيأتي لقضية العزل بالفسق زيادة بيان ان شاء الله

(٣) الاحكام السلطانية ص ١٧



أما إذا تعذر للمعدل واضطرت الأمة إلى ولاية الفاسق\* جاز ذلك  
ولذا قال ابن عبد السلام: لو تعذرت العدالة في الأمة قدمنا لقلهم فسنا  
قال الأفرنجي وهو متعين أن لا سبيل إلى جعل الناس فوضى (١) \*

هذا وما ينبغي التنبيه له أن اشتراط العدالة هو في حالة الاختيار  
والمعهد فقط أما في حالة التغلب فلا يشترط والادلة على ذلك كثيرة جداً  
منها : -

١ - ما روته أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قال : انه يستعمل  
عليكم أمراء فصرفون وتكفرون فمن كره فقد برى ومن أنكر فقد سلم  
ولكن من رضى وتابع قالوا يا رسول الله ألا نقاتلهم ؟ قال لا ماضوا (٢)  
قال النووي ان في قوله صلى الله عليه وسلم : ( لا ماضوا ) عدم جواز  
الخروج على الخلفاء بمجرد الظلم أو الفسق ما لم يغيروا شيئاً  
من قواعد الاسلام " (٣)

٢ - ومنها ما رواه البخاري وغيره عن عبد الله بن مسعود رضى الله تعالى  
عنه قال قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم : انكم ستسرون  
بعدي أثره (٤) وأمورا تنكرونها قالوا فما تأمرنا يا رسول الله ؟  
قال : أدوا اليهم حقهم وسلوا الله حقكم " (٥) الى غير ذلك من

- 
- (١) نهاية المحتاج للرملي ٤٠٩/٧  
(٢) رواء مسلم كالأماؤه باب وجوب الانكار على الأمراء فيما يظلف الشرع ح : ١٨٥٤  
(٣) (١٤٨٠ / ٣) ورواه الترمذي في الفتن باب رقم ٧٨ (٤/٥٢٩) بتحقيق شاكر  
وأبو داود في السنه باب في قتل الخوارج (١٣/١٠٦ عون المعبود) وأخرجه  
الإمام أحمد في مسنده ٢٩٥/٦ بالفاظ متقاربة .  
(٣) صحيح مسلم المشرح النووي ٢٤٣/١٢  
(٤) الأثره : بفتح الهمزة والثاء : الاسم من أثر يؤثر ايثاراً اذا أعطى فأراد أن يستأثر  
عليكم فيفضل غيركم في نصيبه من الغني ، والاشتتار : الانفراد بالشيء انظر لستان  
المرب مادة (أثر) ٨/٤  
(٥) الحديث رواه البخاري في الفتن باب قوله عليه السلام (ستكون بعدي أمور تنكرونها  
فتح الباري (٥/١٣) واللفظه . ورواه مسلم في الأماؤه باب وجوب الوفاء ببيعة  
الخلفاء ح : ١٨٤٣ (٣/١٤٧٢) ورواه الترمذي في الفتن باب ما جاء في الأثره  
(٤/٤٨٢) بتحقيق أحمد شاكر وآخرون .

الأحاديث الكثيرة في هذا الموضوع ولذلك كان مذهب السلف رضوان الله عليهم الصلاة والجهاد مع كل امام برا كان أو فاجرا لأن هذا من طاعة الله فهم يطاعون في طاعة الله ويعصون في معصيته . وهذا ما أدى بأيى يعلى أن يقول : " وقد روى عن الامام أحمد الفاظ تقتضى اسقاط اعتبار العدالة والعلم والفضل فقال في رواية عبدوس بن مالك القطان : " ومن غلبهم بالسيف حتى صار خليفة وسى أمير المؤمنين لا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يبيت ولا يراء اماما عليه برا كان أو فاجرا فهو أمير المؤمنين " وقال أيضا في رواية المروزي فان كان أميرا يعرف بشرب المسكر والغلول يفزومعه انما ذاك له في نفسه " ( ١ ) .

فمقصود الامام أحمد الوالي المتغلب كما هو نص الرواية الأولى - لا في حالة الاختيار من قبل أهل الحل والعقد ، ويدل على ذلك - بالاضافة الى ما سبق قوله أيضا : " وان الامام لا تجوز الا بشروطها النسب والاسلام والحمايه والبيت . . . . . وحفظ الشريعة وعظم الأحكام وصحة التنفيذ والتقوى واتباع الطاعة وضبط أموال المسلمين فان شهد له بذلك أهل الحل والعقد من علماء المسلمين وثقاتهم أو أخذ هو ذلك على نفسه ثم رضيه المسلمون جاز له ذلك " ( ٢ )

فهذا يدل على أن الامام أحمد يشترط كغيره العدالة والعلم ففى حالة الاختيار إما في حالة التغلب فلا يشترط كما سبق .

( ١ ) الأحكام السلطانية لا يى يعلى ص ٢٠

( ٢ ) طبقات الحنابلة ٢ / ٣٠٥

وهذا ما حله أيضا بالاختلاف لا يمدوا للمدالة من الشروط  
لواجبه وأجازوا أن يلي الفاسق أمر الأمة لكنهم يكرهون ذلك (١)  
لأنهم قد ثبت أن الصحابة صلوا خلف أئمة الجور من بني أمية ورضوا...  
بمقلدهم رئاسة الدولة • والرد عليهم أن ذلك في حال التغلب  
لا في حال الاختيار كما مر • وهناك من يجعل الفسق موجبا  
للعزل وبناء أعليه فلا تلزم إمامة المتغلب الفاسق بل العدل فقط  
وسياتى لها زيادة بيان ان شاء الله عند الحديث عن المنزل •  
وبهذا يتبين أن هذا الشرط واجب توفره في الإمام عند الاختيار دون  
التغلب لتطابق الأدلة على ذلك •

كما أنه مما ينبغي التنبيه له أنه ليس المقصود بالعدل أن يكون  
المرشح للإمامة معصوما في أقواله وأفعاله وتصرفاته خاليا من كل نقص  
ميراث من كل عيب - كما تدعى الرفضه - ، فهذه الصفات لا يدركها  
إلا الرسل عليهم الصلاة والسلام الذين أكرمهم الله بالعصمة من  
الكبائر والذنوب وعدم إقرارهم على الصفات ان وقعت منهم •  
أما المسلم العادي فقد يقع في بعض الذنوب والآثام ولكن  
سرعه على الرجوع ويستغفر الله ما بدر منه ويمزج إلا يعود فهذه  
لا تحرم مروءته ولا تبطل عدالته •

وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : كل ابن آدم

خطاء وخير الخطائين التوابون " (٢) •

(١) انظر المسامره في شرح المسايير ص ١٦٦ ١٦٧ ط ثانيه ١٣٤٧ هـ مطبعه

السعاده مصر •

(٢) رواه الترمذى ك : حقه القيله ب : ٤٩ ح / ٢٤٩٩ (٤ / ٦٥٩) وقال : غريب

لانعرفه الا من حديث على بن مسعود عن قتاده ورواه ابن ماجه في الزهد ب :

ذكر التوبه ح : ٤٢٥١ (٢ / ١٤٢٠) بنفس طريق الترمذى •

ورواه أحمد ١٩٨ / ٣ وفيه على بن مسعود هذا مختلف فيه والاكثر على تضعيفه

انظر تهذيب التهذيب ٣٨١ / ٧ وبقية رجاله ثقات •

كما أن العدالة معتبرة في كل زمان وأهل زمان مختلفون في وجه  
الاتصاف بها فحين نقطع بأن عدالة الصحابة لا تساويها عدالة  
التابعين وعدالة التابعين لا تساويها عدالة من بعدهم وكذلك كل  
زمان مع ما بعده إلى زماننا هذا ، فلو قيس عدل زماننا بعدول -  
الصحابة والتابعين لم يعدوا عدولا لتباين ما بينهما من الاتصاف  
بالتقوى والمروءة ولكن لا بد من اعتبار كل عدل زمان بحسبه والا لم  
يمكن اقامة ولاية يشترط فيها العدالة التامة . . . والله أعلم .

#### الشرط الثامن : الكفاءة النفسية : =====

وما ينبغي توفره في الخليفة أيضا أن يكون شجاعا جريئا على اقامة الحدود  
واقترام الحروب بصيرا بها كفيلا يحل الناس عليها عرقا بالدهاء قويا على معاناة السياسة  
وحسن التدبير ليصبح له بذلك ما جعل له من حماية الدين وجهاد العدو واقامة الأحكام  
وتدبير المصالح .

ودليل اشتراط هذا الشرط هو طبيعة هذا المنصب الذي يحتاج إلى كل  
هذه الصفات حتى يكون قادرا على سياسة الرعيه وتدبير مصالحهم الدينية والدنيوية ،  
ولأن الحوادث التي تحدث في الدولة ترفع اليه ولا يتسنى له البت فيها كالاتيين له  
المصلحة الا اذا كان على قدر من الحكمة والرأى والتعظيم ، ولذلك فلا يولى الا من كان  
عده القدرة على ذلك يدل عليه قول النبي صلى الله عليه وسلم لأبي ذر رضى الله عنه  
حينما قال له : يا رسول الله ألا تستعملنى ؟ قال : فضر بیده على منكبي ثم قال :  
يا أبا ذر انك ضعيف وانها أمانة وانها يوم القيامة خزي وندامة الا من أخذها بحقها  
وأدى الذى عليه فيها " وفي رواية قال له : يا أبا ذر ، أني أراك ضعيفا وانسي  
أحب لك ما أحب لنفسى ، لا تأمرن على اثنين ولا تولين مال يتيم " (١) فاذا كان هذا

(١) الحديث رواه مسلم في الاماره باب كراهية الاماره بغير ضروره ح : ١٨٢٥ (٣/١٤٥٧)

وابو داود في الوصايا باب ما جاء في الدخول في الوصايا (٨/٧٠) عون المعبود .

والنسائي كتاب الوصايا باب النهي عن الولاية على مال اليتيم وأحمد في المسند ١٧٣/٥

ففي الولاية الصفوى وفي الأموال فمن باب أولى في الامامه العظمى الشامله للقيام بأعمالها للولايات الصفوى والكبرى والأموال وغيرها •

والى اشتراط هذا الشرط ذهب امام الحرمين الجوينى (١) وسبقه أبو يعلى حيث يقول : " الثالث : أن يكون قيما بأمر الحرب والسياسة واقامة الحدود لا تلحقه رافسة في ذلك والذب عن الامه " (٢) • وبه قال الماوردى : ( الرابع الرأى المفضي الى سياسة الرعيه وتدير المصالح ، الخامس : الشجاعه والنجده المؤديه الى حمايه البيضة وجهاد العدو ) (٣) وبه قال البغدادي (٤) ، وابن خلدون (٥) ، ولا يلجى في المواقف (٦) والفرالي في فضائح الباطنيه (٧) وغيرهم كثير •

فهذا هو مذهب جمهور العلماء ، وهناك من العلماء من لا يشترطون هذا الشرط مجوزين الاكتفاء بأن يستشير الامام أصحاب الآراء الصائبه في كل ما يحتاج الى البت فيه من الأمور المهمه معللين ذلك بأنه يندر أن يتوفر هذا الشرط مع الشروط المطلوبه في الامامه من الاجتهاد وغيره •

والواقع أنه ليس هناك حد معين لهذا الشرط ، وإنما لكل زمان بحسبه فالمهم الا يكون هناك قصور يخل بالمقاصد التي من أجلها نصب الامام • • والله اعلم •

- 
- (١) غياث الامم ص ٦٨
  - (٢) الاحكام السلطانيه لابي يعلى ص ٢٠
  - (٣) الاحكام السلطانيه للماوردى ص ٦
  - (٤) اصل الدين ص ٢٢٢
  - (٥) المقدمه ص ١٩٣
  - (٦) ص ٣٩٨
  - (٧) فضائح الباطنيه ص ١٨٥

### الشرط التاسع : الكفاءة الجسميه :

=====

والمقصود بها سلامة الحواس والأعضاء التي يؤثر فقدانها على الرأي والمعمل كذهاب البصر والنطق والسمع فهذه تؤثر في الرأي ، وفقدان اليدين والرجلين يؤثر في النهوض وسرعة الحركة وتشوه المنظر وتضعف من هبة الامام في نفوس الرعية ، وقد أشار القرآن الكريم الى هذا الشرط في قصة طالوت كما مر وذلك في قوله تعالى :

" ان الله اصطفاه عليكم وزاده بسطة في العلم والجسم " (١) .

من أجل هذا قسم الفقهاء أوجه النقص الجسديه الى أربعة أقسام :

الأول : ما لا يمنع من عقد الامامه : وهو النقص الذي لا يؤثر فقده في رأى ولا عمل ولا يشين في المنظر فهذا نقص لا يحول دون قيام الخليفة بوظائفه لأنسه لا يؤثر في كفاءته وقد رته على سياسة الأمور في الدولة الاسلاميه .

الثاني : النقص الذي يمنع من اختيار الشخص لمنصب الخلافة كفقده اليدين أو عجز الرجلين الذي يضعه من النهوض ويؤثر في حركته ، فهذا وذاك نقص يؤثر في الكفاءة اللازم توفرها في المرشح للخلافة ويحوقه عن مباشرة سلطاته واختصاصاته فيما لو ولى أمر الأمة وهو ما يضر بحقوقها ومصالحها العامة لذلك فان هذا النقص يحول دون صلاحية الشخص لرئاسة الدولة كما أنه يؤدى فى حالة طروء هذا النقص عليه بعد توليته الخلافة الى منع استدامتها .

الثالث : وهو النقص المؤدى الى المجزؤ الجزئي ويؤثر فى أداء بعض الأعمال كقطع احدى اليدين أو الرجلين ، وهذا من شأنه أن يحول دون اختياره للخلافة لمجزؤه عن كمال التصرف ولم يختلف الفقهاء فى ذلك وانما اختلفوا فى استدامتها على ما سنوضحه ان شاء الله عند الحديث عن المنزل .

الرابع: وهو النفس الذي لا يمنح الخليفة من مباشرة الأعباء المقررة على المنصب بحول دون قيامه بمسائر اختصاصاته وسلطاته كالنقص المؤثر في المظهر كجذع الأنف وسمل إحدى العينين ، فهذا لا يخرج من الإمامة بعد عقدها اتفاقاً لعدم تأثيره في شيء من حقوقها ، أما في الاختيار فالعلماء فيه على رأيين منهم من أجاز ومنهم من منع ليسلم الولاية من شين يعاب ونقص يزدري فتقل هيئتهم ، وفي قلتها نفور عن الطاعة وما أدى الى هذا فهو نقص في حقوق الأمة .

أما عن شرط سلامة الحواس فالسمع والنطق يشترطه كثير من الفقهاء لأن الوقوف على مصالح المسلمين والرأي والتدبير يتوقف عليهما ، ومنهم من لم يشترطهما لا مكان الفهم عن طريق الكتابة (١) وضحوها . لكن الراجح اشتراط توفرهما في الخليفة للحاجة اليهما ، وكذلك البصر فهو من الشروط التي يجب توافرها ضرورة لأن الأعشى لا يستطيع أن يدير أمر نفسه وهو حالاً يسمح له أن يدير أمر المسلمين أما في الولاية الصغرى فجايز لان النبى صلى الله عليه وسلم ولى ابن أم مكتوم وهو رجل أعشى على المدينة عدة مرات (٢) وقد خالف في اشتراط هذا الشرط ابن حزم رحمه الله فقَالَ (لا يضر الامام أن يكون في خلقه عيب كالأعشى والأصم والأجدع والأجذم والأحدب ، والذي لا يدان له ولا رجلان ، ومن بلغ الهرم مادام يعقل

(١) انظر الأحكام السلطانية للماوردي ص ١٩ ولا يبي يعلى ص ٢١ ، ٢٢ وانظر مآثر الانام ٣٤/١ ومقدمة ابن خلدون ص ١٩٣ ومن الكتب الحديثه انظر طرق اختيار الخليفة د . فؤاد محمد النادى ص ٦٤ ورئاسة الدولة في الفقه الاسلامى ص ١٦٨ .

(٢) انظر سنن أبي داود ك : الخراج والامارة ج ١ : الضمير يولى ( عون ١٤٩/٨ ) ومسند الامام أحمد ١٩٢/٣ وطبقات ابن سعد ٣١/٢ وسيرة ابن هشام وغيرهم .

ولو أنه ابن مائة علم . . . فكل هؤلاء امامتهم جائزة لئلا لم يمنع منها خص

المقرآن ولا سنة ولا اجماع ولا نظر ولا دليل أصلاً ( ١ ) .

ونحن لا نقول بأنه نص عليها قرآن ولا سنة ولا اجماع وإنما مقصود

الامامة لا يتم الا بمن كانت فيه هذه الشروط وما لا يتم الواجب الا به فهو واجب

والله أعلم .

الشرط العاشر : عدم الحوص عليها :

=====

وقد نص النبي صلى الله عليه وسلم على هذا الشرط ، وجعل الحوص عليها

بغير مصلحة شرعية تهمة يعاقب عليها بمنعه منها . والأدلة على هذا الشرط كثيرة منها :

( ١ ) عن عبد الرحمن بن سمرة رضى الله تعالى عنه قال قال لي رسول الله صلى

الله عليه وسلم : يا عبد الرحمن بن سمرة لا تسأل الامارة ، فان أعطيتها

عن مسألة وكلت اليها ، وان أعطيتها عن غير مسألة أغت عليها ( ٢ ) .

( ٢ ) وعن أبي موسى رضى الله تعالى عنه قال : دخلت على النبي صلى الله

عليه وسلم أنا ورجلان من قومي فقال أحد الرجلين : آمراً يارسول الله ، وقال

الاخر مثله فقال : انا لا تؤلى هذا من سألته ولا من حرص عليه ( ٣ ) .

( ١ ) الفصل فى الملك والاهواء والنحل ١٦٢ / ٤

( ٢ ) متفق عليه رواه البخارى فى ك : الأحكام ب : من سأل الامارة وكل اليها (فتح

البارى ١٢٤ / ١٣) ، ومسلم فى ك : الامارة ب : النهى عن طلب الامارة

والحوص عليها ح : ١٦٥٢ ( ١٤٥٦ / ٣ ) .

( ٣ ) متفق عليه رواه البخارى فى ك : الأحكام ب : ما يكره من الحوص على الامارة

( فتح البارى ١٢٥ / ١٣ ) ومسلم فى ك : الامارة ب : النهى عن طلب

الامارة ٠٠٠ ح : ١٧٣٣ ( ١٤٥٦ / ٣ ) .



ولذلك قال سفيان الثوري رحمه الله : ( اذا رأيت الرجل يحرس على أن يؤمّر فأخبره ) ( ١ ) أما اذا كان في تقديم الانسان نفسه مصلحة شرعية كأن يكون أهلا لهذا المنصب فيموت الوالي ولا يوجد غيره وخشي من التأخر الفتنة والضياع فله أن يقدم نفسه بنسبة المصلحة الشرعية لانية الحرس عليها قال الحافظ ابن حجر : ( وهذا لا يخالف ما فوض في الحديث الذي قبله من الحصول بالطلب أو بغير طلب بل في التعبير بحرس اشارة الى أن من قام بالأمر عند خشية الضياع يكون كمن أعطي بغير سؤال لفقد الحرس غالبا عن هذا شأنه وقد يفتخر الحرس في حق من تعين عليه لكونه يصير واجبا عليه ) ( ٢ ) وقد سبق أن نقلنا كلام النووي في ذلك ( ٣ ) .

هذا وقد سأل الولاية بعض الأنبياء المصطفين عليهم وعلى نبينا الصلاة والسلام حينما رأوا أنهم أكفأ من يقوم بها ، ولخطورة ما يترتب عليها لو وضعت في يد غير أمينه فهذا يوسف عليه السلام يقول للملك : ( اجعلني على خزائن الأرض اني حفيظ عليم ) ( ٤ ) وهذا سليمان عليه السلام يسأل الله عز وجل الولاية فيقول : ( رب اغفر لي وهب لي ملكا لا ينبغي لأحد من بعدي ١٠٠ الآية ) ( ٥ )

( ١ ) شرح السنة للبغوي ٥٨ / ١٠

( ٢ ) فتح الباري ١٢٦ / ١٣

( ٣ ) انظر فصل أدلة الوجوب من هذا المبحث ص ٤٤

( ٤ ) سورة يوسف آية ٥٥

( ٥ ) سورة ص آية ٣٥

الشرط الحادي عشر : القرشية :

هذا الشرط من الشروط التي وردت النصوص عليه صريحة وانعقد اجماع الصحابة والتابعين عليه ، وأطبق عليه جماهير علماء المسلمين ، ولم يخالف في ذلك الا النزر اليسير من أهل البدع كالخوارج وبعض المعتزلة وبعض الأشاعرة ونحن سنورد الأدلة المثبتة لهذا الشرط ، ثم أدلة النافين ونرى الراجع منها والحكمة من ذلك وهل هذا الشرط مطلق أم مقيد ، الى غير ذلك من البحوث المتعلقة بهذا الموضوع .

وقبل معالجة الموضوع لابد لنا من التعرف على قرين هؤلاء من هم ؟ .

من هم قريش؟

قبيلة قريش هم أولاد قريش ، واختلف النسابون في قريش هذا من هو ؟

على عدة أقوال :-

الأول : قيل هو النضر بن كلثوم بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر .

قال ابن هشام : " النضر قرشي فمن كان من ولده فهو قرشي ومن لم يكن من ولده فليس بقرشي " ( ١ ) وإلى هذا القول ذهب بعض الشافعية ، ويبدل على ذلك ما ذكره ابن اسحاق وغيره في قصة وفد كنده : " أن الأشعث ابن قيس قال يا رسول الله ، نحن بنو آكل المرار ، وأنت ابن آكل المرار ( ٢ ) فتبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال : ناسبوا بهذا النسب العباس ابن عبد المطلب وربيعة بن الحارث . . . ثم قال لهم : لا بل نحن بنو

(١) سيرة ابن هشام ٩٣/١

(٢) المرار شجر من شجر البوادي وأكل المرار هو الحارث بن عمرو بن حجر بن عمرو ابن معاوية بن كندة والنبي صلى الله عليه وسلم جدة من كندة مذكورة وهي أم كلاب

این مره وایاها اراد الأشعث . عن زاذ المعاد ۳ / ۴۰ .

النضر بن كنانة لا نقفوا أمنا ولا ننتفي من أيمننا (١) ، فقل لا شعث  
ابن قيس : هل فرغتم يا معشر كندة ؟ والله لا أسمع رجلا يقولها الا ضرته  
ثمانين \* (٢) . قال البغدادى : ( وهذا اختيار أبي عبيد معمر بن  
المنثري وأبي عبيد القاسم بن سلام كونه قال الشافعي رضي الله عنه وأصحابه (٣)  
وهو قول ابن حزم (٤) وابن منظور (٥) وقول الحافظ ابن حجر (٦)  
وابن قيم الجوزية (٧) رحمهم الله تعالى .

**الثاني :** أن قریشا هو فهر بن مالك ، قال الزبيرى ( قالوا : اسم فهر بن مالك ،  
قریشى ، ومن لم يلد فهر فليس من قریش ) (٨) وقل الزبيدي : ( والصحيح  
عد أئمة النسب أن قریشا هو فهر بن مالك بن النضر وهو جماع قریش وهو  
الجد الحادى عشر (٩) لرسول الله صلى الله عليه وسلم فكل من لم يلد  
فليس بقرشى ) (١٠) قيل اسمه فهر ولقبه قریش وقيل العكس ، وقد روى عن  
نساي العرب أنهم قالوا من جاوز فهرا فليس من قریش (١١) ، قال  
الزهري : وهو الذى أدركت عليه من أدركت من نساي العرب

- (١) قفى أمه أى رماها بالفجور ، وانتفى من أبيه أى انتسب الى غير أبيه .
- (٢) انظر سيرة ابن هشام ٥٨٥ / ٤ وطبقات ابن سعد ٢٣ / ١ بنحوه
- (٣) ١ صول الدين ص ٢٢٦
- (٤) جمهوره انساب العرب ص ١٢ ط . رايهم . دار المعارف تحقيق عبد السلام هارون .
- (٥) انظر ماده ( قرش ) من لسان العرب لابن منظور ٣٣٤ / ٦
- (٦) فتح البارى ٥٣٤ / ٦
- (٧) زاد المعاد ٤٠ / ٣
- (٨) نسب قریش لابن المصعب الزبيرى ص ١٢ ط . ثانيه ن . دار المعارف بمصر
- (٩) لأن نسبه صلى الله عليه وسلم كالتالى : هو محمد بن عبد الله بن عبد المطلب  
ابن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤى بن غالب  
ابن فهر بن مالك بن النضر . الخ . انظر سيرة ابن هشام ١ / ١ .
- (١٠) اتحاف السادة المتقين بشرح احياء علوم الدين ٣٣٠ / ٢
- (١١) شرح المواهب اللدنية للزرقانى ٢٥ / ١ ط . أولى ١٣٢٥ هـ ن : المطبعة  
الأزهرية المصرية .

أن من جاوز فهدا فليس من قريش (١) .

قال الشنقيطي : \* فالفهرى قريشى بلا نزاع ، ومن كان من أولاد مالك بن النضر ، أو أولاد النضر بن كنانة ففيه خلاف ، ومن كان من أولاد كنانة من غير النضر فليس بقريشى بلا نزاع " (٢) . ويدل على ذلك ما رواه -  
 واثلة بن الأسقع قال قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : ان الله اصطفى كنانة من ولد اسماعيل ، واصطفى قريشا من كنانة واصطفى من قريش بني هاشم واصطفاني من بني هاشم " (٣) .

وهناك أقوال أخرى ضعيفة وهي :

ثالثا : قالت التميمية قريش أولاد الياس بن مضر وأد خلوا أنفسهم في جملة قريش لأنهم من ولد الياس بن مضر ، وهذا اختيار أبي عمرو بن العلاء وأبي الحسن الأخفش وحامد بن سلمة الفقيه وعبد الله بن حسن القاضي وسوار بن عبد الله وروى مثله عن أبي الأسود الدؤلي " (٤) .

رابعا : وقالت القيسية : ان قريشا هم جميع ولد مضر بن نزار ، فأد خلت قيس غيلان في هذه الجملة ، وبه قال من الفقهاء مسمر بن كدام وقد روى مثله عن حذيفة بن اليمان " (٥) .

- 
- |     |   |
|-----|---|
| (١) | زاد المعاد لابن القيم ٤٠ / ٣  |
| (٢) | أضواء البيان ٥٢ / ١   |
| (٣) | رواه مسلم واللفظه كتاب الفضائل باب فضل نسب النبي صلى الله عليه وسلم |
|     | ح : ٢٢٧٦ (٤ / ١٧٨٢) وروى للترمذي (٥ / ٥٨٣) نحوه وأحمد ١٠٧ / ٤ ورواه |
|     | ابن سعد انظر الطبقات ٢٠ / ١   |
| (٤) | أصل الدين للبغدادي ص ٢٧٧  |
| (٥) | أصل الدين ص ٢٧٧   |

وسميت قريش قريشا من التقرش<sup>والتقرش</sup> التجاره ولاكتسلب كقولهم لمن اسحاق  
يقال سميت قريش قريشا لتجمعها من بعد تفرقها (١) ، قال الزبيدي : وقد  
حكى بعضهم في تسمية فهر يقريش عشرين قولا أوردتها في شرحي على  
القاموس " (٢) وقيل غير ذلك (٣) .

### أدلة أهل السنة والجماعة في اشتراط القرشيه =====

قلنا ان جماهير علماء المسلمين قاطبة ذهبوا الى اشتراط هذا الشرط وحكي  
الاجماع عليه من قبل الصحابة والتابعين ، وبه قال الأئمة الأربعة ، فقال الامام أحمد  
في رواية الاضطخري : " الخلافه في قرش ما بقي من الناس اثنان ، ليس لأحد من  
الناس أن ينازعهم فيها ولا يخرج عليهم ، ولا نقر لغيرهم بها الى قيام الساعة " (٤)  
"وقد نص الشافعي رضي الله عنه على هذا في بعض كتبه (٥) ، وكذلك رواه زرقان  
عن أبي خليفه " (٦) وقال الامام مالك ( ولا يكون أى الامام - الا قرشيا وغيره لا حكم له  
الا أن يدعو الى الامام القرشي (٧) ولم يخالف في ذلك الا النزر اليسير من الخوارج  
وبعض المعتزله وبعض الاشاعره (٨) ، واستدل المشتون بعدة أدلة صحيحة  
من السنة والاجماع فمن السنة ما يلي :-

- (١) سيرة ابن هشام ٩٣/١ - ٩٤ وانظر لسان العرب مادة ( قرش ) ٣٣٤/٦ .
- (٢) انظر تاج العروس ٣٣٧/٤
- (٣) من شاء الاستزاد فليراجع نسب قريش لابن المصعب الزبيدي ص ١٢ ، ولسان العرب مادة  
( قرش ) ٣٣٥/٦ ، وفتح الباري ( ٥٣٤/٦ )
- (٤) طبقات الختابة ٢٦/١ لابن أبي يعلى .
- (٥) الأم ١٤٣/١
- (٦) أصل الدين ص ٢٧٥
- (٧) أحكام القرآن لابن العربي ١٧٢١/٤
- (٨) سنياتي ذكر اسمائهم وآرائهم قريبا .

(١) طريقه البخاري في صحيحه عن معلوم رضي الله تعالى عنه حدث قال البخاري " باب الأمراء من قريش ، حدثنا ابو اليان أخبرنا شعيب عن الزهري قال : كان محمد بن جبير بن مطعم يحدث انه بلغ معاوية - وهم عنه في وفاء - من قريش - أن عبد الله بن عمرو يحدث أنه سيكون ملك من قحطان (١) - فغضب فقام فأتى على الله بما هو أهله ثم قال : أما بعد فانه بلغني أن رجالاً منكم يحدثون أحاديث ليست في كتاب الله ولا تؤثرون رسول الله صلى الله عليه وسلم وأولئك جهالكم قايكم والاماني التي تضل أهلها فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : ان هذا الأمر في قريش لا يعاديه أحد الا كبسه الله في النار على وجهه ما أقاموا الدين " (٢) .

(١) قول عبد الله بن عمرو بن العاص - الذي أنكره عليه معلوم في الحديث المذكور - انه سيكون ملك من قحطان . . . . . الخ ان أراد به القحطاني الذي صحت الرواية بملكه فلا وجه لانكاره لثبوت أمره في الصحيح من حديث أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " لا تقوم الساعة حتى يخرج رجل من قحطان يسوق الناس بمصاه " أخرجه البخاري في الفتن باب في تغيير الزمان حتى يعبدوا الاوثان (٧٦/١٣ من الفتح) وذكره في المتأقب في ذكر قحطان (٥٤٥/٦) وأخرجه مسلم في كتاب الفتن وأشرط الساعة ب : لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل فيمنى أن يكون مكان الميت من الألبا . . . . . (٢٢٣٣/٢) وهذا القحطاني لم يعرف اسمه عند الأكرمين وقيل اسمه جهجاه وقيل شعيب بن صالح وقيل غير ذلك . والله أعلم .

انظر فتح الباري ١١٥/١٣ وأضواء البيان ٥٥/١ .

(٢) رواه البخاري في كتاب الاحكام باب الأمراء من قريش (١١٤/١٣ من الفتح) .

(٢) ومنها الحديث المتفق على صحته عن عبد الله بن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " لا يزال هذا الأمر في قريش ما بقي منهم لثنان " (١) قال الحافظ ابن حجر: " وليس المراد حقيقة العدد وإنما المراد به انتفاء أن يكون الأمر في غير قريش " (٢) .

(٣) ومنها ما رواه البخاري ومسلم في صحيحهما عن أبي هريرة رضى الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " الناس تبع لقريش في هذا — الشأن مسلمهم تبع لمسلمهم وكافرهم تبع لكافرهم " (٣) .

(٤) وفي مسند الامام أحمد أن أبا بكر وعمر لما ذهبا الى سقيفة بني ساعدة حيث اجتمع الأنصار لا اختيار خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، تكلم أبو بكر ولم يترك شيئا أنتمزل في الانصار وذكره رسول الله صلى الله عليه وسلم من شأنهم الا ذكره وقال : ولقد علمتم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لو سلك الناس واديا وسلك الانصار واديا سلكت وادى الأنصار وكما ولقد علمت يا سعد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وأنت قاعد : قريش ولاة هذا الأمر فبقر الناس تبع لبرهم وفاجرهم تبع لفاجرهم فقال له سعد اصدقت نحن الوزراء وأنتم الأمراء " (٤) . وقد مر معنا في الرواية الواردة في الصحيح والتي أثبتناها في مباحثنا في بكر رضى الله تعالى عنه ذكره لهذا الحديث بمعناه لا بلفظه حيث قلل : ونحن يعرف هذا الامر الا لهذا الحي من قريش " (٥)

(١) متفق عليه رواه البخاري في ك الاحكام باب الامراء من قريش (١٣/١١٤ من الفتح) ومسلم كتاب الاماره باب الخلافه في قريش ح : ١٨٢٠ (٣/١٤٥٢) .

(٢) فتح الباري ١١٢/١٣

(٣) متفق عليه البخاري كتاب الضايق باب (٢) ٥٢٦/٦

(٤) ومسلم في ك : الاماره ب : الناس تبع لقريش والخلافه في قريش ح : ١٨١٨ (٣/١٤٥١) ورواه الامام أحمد في مسنده ٢٤٣/٢ (٥/١) وله شواهد تقويه انظر تخریجـــــــــــــــــه

في ص ١١٣ من طرق الانعقاد من هذا البحث .

(٥) انظر ص ١١٣ من فصل طرق انعقاد الامامه من هذا البحث .

(٥) ومنها ما رويته الامام أحمد بسنده عن أنس بن مالك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قام على باب البيت ونحن فيه فقال : " الاثم من قرئش ان لهم عليكم حقا ولكم عليهم حقا مثل ذلك ما لم ين استرحموا رحموا وان عاهدوا وفوا وان حكموا عدلوا ، فمن لم يفعل ذلك منهم فعليه لعنة الله والملائكة والناس اجمعين " (١) قال ابن حزم وهذه رواية " الاثم من قرئش " جاءت مجى التواتر رواها أنس بن مالك وعبد الله بن عمر بن الخطاب ومعاوية وروى جابر بن عبد الله وجابر بن سمرة وعباد بن الصامت معناهما (٢) . قلت واكثر من هذا ما ذكره الحافظ ابن حجر حيث قال : " قد جمعت طرقه عن نحو أربعين صحابيا لما بلغني أن بعض فضلاء العصر ذكر أنه لم يرد الا عن أبي بكر الصديق " (٣) الى غير ذلك من الأحاديث للكثير في هذا الباب .

ثانيا : أما من الاجماع : فقد حكاه غير واحد من العلماء منهم :

النووي حيث قال في شرحه لحديث : الناس تبع لقرئش . الحديث من صحيح مسلم : " هذه الأحاديث وأشباهها دليل ظاهر على أن الخلافة مختصة

(١) رواه الامام أحمد في مسنده ١٨٣/٣ وقال الهيثمي رجاله مثقات لا يظنهم مع الزوائد ١٩٢/٥ وروى ابن ابي عاصم في السنة الشطر الاول منه وصححه الالباني انظر ٥٣١/٢ من كتاب السنة وقال ابن حجر وأخرجه الطبراني والطيالسي والبزار والمصنف في التاريخ - يعني البخاري - وأخرج النسائي وابو يعلى نحوه وغيرهم (١١٤/١٣) من فتح الباري وسئل الامام أحمد عن هذا الحديث فقال : لا أعرفه الا ان ابن ابي ذئب قد حدث عن معمر بن عبد الله بن مسعود عن مسائل الامام أحمد وقد صحح أحمد شاكرا هذا الاسناد في تخريج المسند : ٧٦٤٠ وصححه الالباني في صحيح الجامع الصغير : ٢٧٥٥ (٢٠٦/٢) وانظر

زيادة تخريج في الروض النضير ١٨/٥ .

(٢) الفصل في الطل والأهواء والنحل ٨٩/٤

(٣) فتح الباري ٣٢/٧ .



عقرش لا يجوز عقد ها لأحد من غيرهم ، وعلى هذا لنمقد الاجماع في زمن الصحابه والتابعين فمن بعدهم بالأحاديث الصحيحه " ( ١ )

وضهم القاضي عياض فقد نقل عنه النووي قوله : " اشتراط كونه - أى الامام - قرشيا هو مذهب العلماء كافة ، قال : وقد احتج بمطهر وكرهه رضى الله عنهما على الانصار يوم السقيفه فلم ينكره أحد ، قال القاضي : وقد عدها العلماء في مسائل الاجماع ، ولم ينقل عن احد من السلف فيها قول ولا فعل يخالف ما ذكرنا ، وكذلك من بعدهم في جميع الاعصار قال : ولا اعداد بقول النظام ومن وافقه من الخوارج وأهل البدع أنه يجوز كونه من غير قرشي ، ولا سخافه ضرار بن عمرو في قوله : ان غير القرشي من النبط وغيرهم يقدم على القرشي ليهوان ظمه ان عرض منه أمر ، وهذا الذى قاله من باطل القول وزخرفه مع ما هو عليه من مخالفة اجماع المسلمين والله أعلم " ( ٢ )

ومن حكى هذا الاجماع أيضا الماوردى ( ٣ ) والايحي في المواقف ( ٤ ) وابن خلدون في المقدمة ( ٥ ) والغزالي في فضائح الباطنيه ( ٦ ) وغيرهم .

ومن المحدثين الشيخ محمد رشيد رضا حيث قال : " أما الاجماع على اشتراط القرشيه فقد ثبت بالنقل والفعل ، رواه ثقات المحدثين ، واستدل به المتكلمون وفقهاء مذاهب السنه كلهم ، وجرى عليه العمل بتسليم

( ١ ) شرح النووي على صحيح مسلم ١٢ / ٢٠٠

( ٢ ) شرح النووي على صحيح مسلم ١٢ / ٢٠٠

( ٣ ) الاحكام السلطانيه ص ٦٠

( ٤ ) ص ٣٩٨

( ٥ ) ص ١٩٤

( ٦ ) ص ١٨٠

الأنصار واذعانهم لبني قريش ، ثم اذعان السواد الأعظم من الأمة عـدـة قرون ..... " (١) .

ولكن الحافظ ابن حجر يعترض على هذا الاجماع بقوله : " قلت : ويحتاج من نقل الاجماع الى تأويل ما جاء عن عمر من ذلك ، فقد أخرج أحمد عن عمر بسند رجاله ثقات أنه قال : " ان أدركني أجلي وقد مات ابو عبيده استخلفت معاذ بن جبل ... الحديث " . ومعاذ بن جبل أنصاري لانساب له في قريش ، فيحتمل أن يقال : لعل الاجماع انمقد بعد عمر على اشتراط أن يكون الخليفة قرشياً ، أو تخيير اجتهاد عمر في ذلك والله أعلم " (٢) .

#### القائلون بعدم اشتراط القرشية وأدلتهم =====

أول من قال بعدم اشتراط القرشية هم الخوان الذين خرجوا على علي رضي الله عنه " اذ جوزوا أن تكون الامامة في غير قريش وكل من نصبوه برأيهم وعاشر الناس على ما ملوا له من العدل واجتناب الجور كان اماماً " (٣) . وزعم ضرار بن عمرو - من شيوخ المعتزلة - أيضاً أن الامامة تصلح في غير قريش " حتى اذا اجتمع قرشي ونبطي قدمنا النبطي اذ هو أقل عدداً وأضعف وسيلة فيمكننا ظلمه اذا خالف الشريعة " (٤) . قال الشهرستاني ( والمعتزلة - أي جمهورهم - وان جوزوا الامامة في غير قرشي ، الا أنهم لا يجوزون تقديم النبطي على القرشي " (٥) .

- 
- (١) الخلافة أو الامامة المضمي لرشيد رضا ص ١٩
  - (٢) فتح الباري ١٣/١١٩ والواقع انه لا يرجع الى التأويل الا اذا صح الخبر في مخالفة عمر للاجماع ولكن هذا الاثر ضعيف لانقطاعه وسيأتي الكلام عليه قريباً ص ٢٤٣
  - (٣) الملل والنحل ١/١١٦
  - (٤) الملل والنحل للشهرستاني ج ١ ص ٩١
  - (٥) الملل والنحل ١/٩١

وزعم الكمبي أن القرشي أولى بها من الذي يصلح لها من غير قریش ، فان خافوا الفتنة  
جاز عقد ها لغيره " (١) .

ومن الأشاعرة امام الحرمين الجويني حيث مال الى عدم اشتراطه وزعم أنه  
من أخبار الآحاد ، وهو على مذهبه الباطل لا يحتج به في مثل هذه المسائل حيث  
قال : " وهذا مسلك لا أثره فان نقلة هذا الحديث معدودون لا يبلغون مبلغ عدد التواتر  
والذي يوضح الحق في ذلك : أنا لا نجد في أنفسنا ثلج الصدور واليقين المثبت بصدق  
هذا من فلسف في رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كما لا نجد ذلك في شائر أخبار  
الآحاد ، فاذن لا يقتضي هذا الحديث العلم باشتراط النسب في الامامة (٢) وقال  
في كتابه ( الارشاد ) : ( وهذا مما يخالف فيه بعض الناس ، وللاجمال فيه عندي  
مجال ، والله أعلم بالصواب ) (٣) .

وقد اختلف قول أبي بكر الباقلاني ، فاشترط القرشي في كتابه " الانصاف "  
فقال : ( ويجب أن يعلم أن الامامة لا تصلح الا لمن تجتمع فيه شرائط منها : أن يكون  
قرشياً لقوله صلى الله عليه وسلم " الائمة من قریش " ) (٤) ولم يشترطها في كتابه  
( التمهيد ) حيث قال : ( ان ظاهر الخبر لا يقضي بكونه قرشياً ، ولا العقول  
يوجب ) (٥) .

- 
- (١) أصول الدين ص ٢٢٥
  - (٢) غياث الأمم للجويني ص ١٦٣
  - (٣) الارشاد الى قواعد الادله في اصول الاعتقاد لابي المعالي الجويني  
ص ٤٢٧ ط ١٣٦٩ هـ ن : مكتبة الخانجي بمصر تحقيق : محمد يوسف موسي  
وعلي عبد المصنم عبد الحميد .
  - (٤) الانصاف للباقلاني ص ٦٩
  - (٥) نقلا عن الاسناد عبد الوهاب عبد اللطيف في تعليقه على الصواعق المحرقة للمهشمي  
ص ٩٠ ولم أقف على هذا الكلام في كتاب التمهيد لان النسخة الموجودة المتداوله  
الان من تحقيق جماعة من المستشرقين وقد حذفوا كتاب الامامة كاملاً ، وقد نسب  
هذا لعموم الباقلاني الى هذا الكلام ابن خلدون ايضا انظر مقدمه ص ١٩٤ .

والى نفي اشتراط القرشيہ ذهب اکثر الكتاب المحدثين منهم: الشيخ محمد ابوزهره في كتابه " تاريخ المذاهب الاسلاميه " وذهب الى أن الأحاديث الواردة مجرد أخبار لا تغيد حكما (١) ، ومنهم العقاد (٢) ، ومنهم د . علي حسني الخربوطلي في كتابه " الاسلام والخلافه " (٣) وتجراً على رمي الأحاديث المذكوره بالوضع ، ومنهم د . صلاح الدين د بوس في كتابه " الخليفه توليته وعزله " وذهب الى أن هذه الأحاديث (٤) مجرد أخبار ، ومنهم الاستاذ محمد المبارك رحمه الله وعفا عنه وأخبرها من باب السياسه الشرعيه المتغيره بتغير العوازل . (٥) .

واستدل من ذهب الى نفي اشتراط القرشيہ بما يلي :

=====

- (١) يقول الأنصار يوم السقيفه " منا أمير ومنكم أمير " (٦) قالوا : فلو لم يكن الأنصار يعرفون أنه يجوز أن يتولى الامامة غير قرشي لما قالوا ذلك .
- (٢) ومن أدلتهم أيضا ما أخرجه البخارى في صحيحه من حديث أنس بن مالك رضى الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اسمعوا وأطيعوا وان استعمل عليكم عبد حبشي كأن رأسه زبيبه " (٧) فالحديث أوجب الطاعة لكل امام وان كان عبدا فدل على عدم اشتراط القرشيہ .

---

(١) ٩٠ / ١

(٢) الديمقراطيه فى الاسلام ص ٦٩ ط . رابعه ن : دار المعارف مصر .

(٣) ص ٤٢

(٤) ص ٢٧٠

(٥) نظام الاسلام فى الحكم والدوله ص ٧١

(٦) سبق تخريجه فى مبايعه ابي بكر ص ١٢ من فصل طرق الانعقاد الباب الاول

(٧) سبق تخريجه عند الحديث على اشتراط الحريه من هذا الفصل ص ٢٠٩ .

- (٣) واستدلوا أيضا بقول عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه: " ان أدركني أجلى وأبو عبيدة حي استخلفته . . . فان أدركني أجلى وقدمت أبو عبيدة استخلفت معاذ بن جبل " (١) والمعروف أن معاذ بن جبل أنصاري لانساب له في قريش (٢) ، فدل على الجواز . كما روى عنه رضي الله تعالى عنه انه قال : (لو أدركني أحد رجطين ، ثم جعلت هذا الأمر اليه لوثق به : سالم مولى أبي حذيفة ، وأبو عبيدة بن الجراح ) (٣) .
- (٤) كما استتجوا من قول أبي بكر رضي الله تعالى عنه : ( ان العرب لاتدين الا لهذا الحي من قريش . . . ) أن هذا تحليل لطاعة العرب لهم فاذا تغير الحال تغير موضع الاختيار .
- (٥) ونسبهم من قال : ان هذه الأحاديث التي يستدل بها أهل السنة انما هي على سبيل الاخبار ، وليس فيها أمر يجب امثاله ، ذهب الى ذلك بعض الكتاب المحدثين كالشيخ محمد أبي زهرة (٤) ود . صلاح الدين دبوس (٥) وغيرهم .
- (٦) واستدلوا على ذلك أيضا بقوله تعالى : ( ان أكرمكم عند الله أتقاكم ) (٦) فجعل الأفضلية والاكرام بالتقوى لا بالمعايير الاخرى كالنسب ونحوه ، بل وردت أحاديث تحذر من التفاضل بالنسب والأحساب وتنتهي عن المصيبة الجاهلية منها :
- 
- (١) رواء أحمد في مسنده (١٨/١) وقال عنه الحافظ ابن حجر: رجاله ثقات (فتح الباري ١١٩/١٣) لكن في اسناده انقطاع لان شريح بن عبيد تابعي متأخر لم يدرك عمر وكذلك راشد بن سعد الحمصي لم يدرك عمر فالحديث ضعيف لانقطاعه انظر المسند تحقيق أحمد شاكر ح : ١٠٨ (٢٠١/١) .
- (٢) انظر الاصابه لابن حجر ٢١٩/٩
- (٣) المسند (٢٠/١) وصحح الاستاذ احمد شاكر اسناده ح : ١٢٩ (١١٢/١) .
- (٤) تاريخ المذاهب الاسلاميه ٩٠/١
- (٥) الخليفة توليته وعزله ٧٠ ص ٩٧٠
- (٦) سورة الحجرات آية ١٣

١ - قوله صلى الله عليه وسلم : ( أرفع من أمتي من أمر الجاهلية لا يتركونها )  
 الفخر بالأحساب ، والطعن في الأنساب هو النياحة ، والاستسقاء  
 بالنجوم ( ١ ) .

٢ - ومنها قوله صلى الله عليه وسلم : ( ان الله يأخذ منكم عبيدة ( ٢ ) )  
 الجاهلية وفخرها بالآباء : الناس رجالان ، مؤمن تقي ، وفاجر  
 شقي ، أنتم بنو آدم وآدم من تراب ، ليدعن رجال فخرهم بأقوام  
 إنما هم فحم من فحم جهنم ، أو ليكونن أهون على الله من  
 الجمالان التي تدفع بأنفها النتن ( ٣ ) .

#### مناقشة هذه الأدلة

=====

( ١ ) أما استدلالهم بقول الأنصار " منا أمير ومنكم أمير " فواضح البطلان وذلك  
 لرجوعهم رضي الله عنهم عن هذا القول في تلك اللحظة بعد أن سمعوا النص  
 الوارد عن النبي صلى الله عليه وسلم الذي رواه أبو بكر رضي الله تعالى عنه

( ١ ) رواه البخاري في ك : مناقب الأنصار ، ب : القسامه في الجاهلية ( فتح  
 الباري ١٥٦/٦ ) ورواه مسلم واللفظ له في الجائز ب : التشديد في  
 النياحة ح ٩٣٤ / ٢ ( ٦٤٤ / ٢ ) .

( ٢ ) عبيدة الجاهلية : بضم العين المهملة وكسر الموحدة المشددة وفتح المثناة  
 التحتانية المشددة : أي فخرها وتكبرها قال الخطابي : العبيدة الكبر والنخوة  
 يريد بهذا القول ما كان عليه أهل الجاهلية من التفاخر بالأنساب والتباهي  
 بها وأصله مهموز من العبي وهو العقل وفيه لغة أخرى وهي العبيدة ( بالكسر  
 انظر ) غريب الحديث للخطابي ١٩٠ / ١ ط ٠ مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى  
 ١٤٠٢ هـ .

( ٣ ) عرواه أبو داود في سننه له : الادب ب : التفاخر بالأحساب ( ٢١ / ١٤ ) عون  
 المعبود وأخرج نحوه الترمذي في ك : المناقب ، ب : فضل الشام واليمن  
 ( ٧٣٥ / ٥ ) وقال : حسن غريب ٠ وسبق تخريجه ص ٨٤ من فصل مقاصد الأمامه

في قوله : ولقد علمت يا سعد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : وأنت قاعد : قريش ولا هذا الأمر قَبْرُ النَّاسِ تَبِعَ لِبَرِّهِمْ وفاجرهم تبع لفاجرهم فقال له سعد : صدقت نحن الوزراء وأنتم الامراء ( ١ ) ، فيحتل أنهم قالوا هذا القول قبل أن يعرفوا النص الذي يثبت الخلافة في قريش ولهذا رجعوا الى رشد هم لما عرفوا الحقيقة .

( ٢ ) أما استدلالهم بأحاديث الأمر بالطاعة وان كان عبدا حبشيا ، فقد سبق الجواب عليها مفصلا ( ٢ ) ، وأن المراد اما امامة المتغلب أو الامارة الصغرى على بعض الولايات أو لأجل المبالغة في الأمر بالطاعة وَضَرَبَهُ مَثَلًا .

( ٣ ) أما استدلالهم بقول عمر في ارادته استخلاف معاذ بن جبل الأنصاري رضي الله تعالى عنه فهذا لم يتم وإنما رشح عمر ستة قرشيين اختارهم وقال : - ( ليختاروا أحدهم ) وأيضا لو ثبت ذلك فان النص مقدم على قول الصحابي وان بلغ من الفضل ما بلغ ، ولم يله اجتهاد من عمر رضي الله تعالى عنه ثم تراجع عنه الى النص وقد أجاب الحافظ في الفتح ( ٣ ) على هذا الاحتراس باحتمالين هما : -

أ - اما أن يكون الاجماع انعقد بعد عمر على اشتراط أن يكون الخليفة قرشيا .

ب - واما أن يكون قد تغير اجتهاد عمر في ذلك .

( ١ ) رواء احمد ( ٥ / ١ ) وسبق تخريجه في طرق الانعقاد ص ١١٣

( ٢ ) انظر الجواب على هذا الحديث مفصلا ص ٩٠-٩١ من هذا الفصل عند الحديث على اشتراط القرشية ففيه ما يغني عن الاعادة .

( ٣ ) فتح الباري ١١٩ / ١٣

قلت : وأما أن يريد من قوله ذلك الولاية الصفري ، أي على أحد الأقاليم ، وهذا لا يشترط فيه النسب اتفاقا ، هذا على افتراض صحة الحديث والا فقد سبق أن بينا ضعفه لانقطاع سنده فلا يصلح للاحتجاج به .

أما الحديث الثاني والذي فيه ذكر سالم مولى أبي حذيفة وأبي عبيدة فيحتمل إرادة التولية الصفري أيضا ، أو أنه يعتبر قرشيا لأن أبا حذيفة القرشي ( ١ ) قد تبناه وهو مولى له ، ومولى القوم منهم ، وقد أرضعته زوجته - وهو كبير - بعد تحريم التبني فأصبح ابنا له وقصة أرضاعه مشهورة وهي في صحيح مسلم وغيره ، قال ابن عبد البر : ( وهو يعد في قرشي لما ذكرنا ) ( ٢ ) ويقصد قوله ( لأنه لما اعتقته مولاه زوج أبي حذيفة تولي أبا حذيفة وتبناه أبو حذيفة ولذلك عد في المهاجرين ) ( ٣ ) أما أبو عبيدة فقرشي باتفاق ( ٤ ) .

( ٤ ) أما استدلالهم بقول أبي بكر : ( إن العرب لاتدين الا لهذا الحي من قريش . . ) وقولهم بأن هذا تعليل لطاعة العرب لهم ، فإذا تغير الحال تغير موضع الاختيار هكذا علوم وهو تعليل بعيد لأنه ظاهر في أحقية قريش بالخلافة فهو بحق دليل على اشتراط القرشية لا على نفيها ، والنصوص التي ذكرت استدلال أبي بكر بمينة لهذا الظاهر ، وهذا ما فهمه الصحابة رضي الله تعالى عنهم ، وبذلك دليل تسليمهم بالطاعة لأبي بكر رضي الله عنه حينما بين لهم هذا الدليل . . والله أعلم .

( ١ ) الاصابه ٨١ / ١١

( ٢ ) ، ( ٣ ) الاستيعاب لابن عبد البر - على هامش الاصابه لابن حجر ١٠١ / ٤

( ٤ ) الاصابه ٢٨٥ / ٥



(٥) وأما من قال بأنها على سبيل الاخبار وليس فيها أمر فمردود لأنها أمر في صيغة الخبر ، وقد وردت بعض الأحاديث بالأمر الصريح كقوله صلى الله عليه وسلم : قدموا قرشاً ولا تقدموها \* (١) فهذا أمر منه صلى الله عليه وسلم بذلك .

كما أنه لو كان اخبار من النبي صلى الله عليه وسلم لتحقق الخبر وهو أنه لن يتولّى الخلافة الا قرشي لأن خبر الصادق لا بد أن يتحقق ، لكن الواقع غير ذلك فقد تولّى الخلافة غير القرشيين منهم من يدعى كذا بأنه قرشي كالعبيديين الذين تسموا بالفاطميين ، (٢) ومنهم من لم يدع ذلك كسلاطين الدولة العثمانية قال ابن حزم : ( هذان الخبران - يقصد حديث ابن عمر ومعاوية السابق ذكرهما - وان كانا بلفظ الخبر فهما أمر صحيح مؤكّد اذ لو جاز أن يوجد الامر في غير قرش لكان تكديبا لخبر النبي صلى الله عليه وسلم وهذا كفر من أجازة ) (٣) .

(٦) وأما ما قالوه من أن الاسلام نهى عن المصيبة وأن تسود طائفة معينة على سائر المسلمين وأنه جاء بالمساواة بين المسلمين جميعاً لا فرق بين عربي ولا عجمي الا بالتقوى ..... الخ ) نقول ان الاسلام باشتراطه أن يكون الامام قرشياً لم يكن بذلك داعياً الى المصيبة القبلية التي نهى عنها في أكثر من موقع فان الامام في نظر الاسلام ليس له أى مزية على سائر أفراد الأمة ولا لأسرته أو نى حق زائد على غيرهم ، فالامام وغيره من أفراد المسلمين سواء في نظر الاسلام ، بل هو محتمل من التبعات والمسؤوليات ما لا يجعله من أشد الناس حملاً وأثقلهم حساباً يوم القيامة .

(١) أخرجه البيهقي وعبد الطبراني مثله انظر فتح الباري ١١٨/١٣ ورواه ابن أبي عاصم في السنة ٢٣٧/٢ وصححه الالباني انظر (إرواء الغليل ج : ٥١٤ (٢/٢٩٥)

(٢) انظر لكشف كذبهم وتبين أصلهم تاريخ السيوطي ص ٤

(٣) المحلى لابن حزم ٥٠٣/١٠

هذا وليس معنى أن الاسلام نهى عن المصيبة أن الناس لا تفاضل بينهم بل التفاضل بين الخلق في الدنيا من صميم القطر ووردت أدلة شرعية على ذلك . فجمهور العلماء (١) على أن جنس العرب خير من غيرهم ، كما أن جنس قريش خير من غيرهم ، وقد ثبت في الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم أنه سئل أي الناس أكرم ؟ فقال أتقاهم ، فقالوا ليس عن هذا نسألك ، فقال : فيوسف نبي الله ابن يعقوب نبي الله ابن اسحاق نبي الله ابن ابراهيم خليل الله ، قالوا ليس عن هذا نسألك ، قال أفمن معادن العرب تسألوني ؟ خيارهم في الجاهلية خيارهم في الاسلام اذا فقهوا . وفي روايه : " الناس معادن كمدان الذهب والفضة خيارهم في الجاهلية خيارهم في الاسلام اذا فقهوا " (٢) . قال شيخ الاسلام ابن تيميه : " ذهبت طائفة الى عدم التفضيل بين الأجناس وهذا قول طائفة من أهل الكلام كالقاضي ابي بكر ابن الطيب وغيره . . . . وهذا القول يقال له مذهب الشصويه وهو قول ضعيف من أقوال أهل البدع " (٣) . وقال ( لكن تفضيل الجملة على الجملة لا يستلزم أن يكون كل فرد أفضل من كل فرد فان في غير العرب خلق كثير خير من أكرم العرب ، وفي غير قريش من المهاجرين والأنصار خير من أكرم قريش . . . . قال : ( والمقصود انه أرسل - صلى الله عليه وسلم - الى جميع الثقيلين للانس والجن فلم يخص العرب دون غيرهم من الأئم بأحكام شرعية ، ولكن خص قريشا بأن الامامة فيهم ، وخص بني هاشم بتحريم الزكاة عليهم ، وذلك

- 
- (١) مجموع فتاوى شيخ الاسلام ابن تيميه ٢٩/١٩  
(٢) متفق عليه رواه البخارى في كتاب الانبياء باب قول الله تعالى (واتخذ الله ابراهيم خليلا) (٣٨٧/٦ من الفتح) ورواه مسلم في كتاب الفضائل ب: من فضائل يوسف عليه السلام حديث رقم ١٣٧٨ (٤/١٨٤٦) .  
(٣) منهاج السنة ٢/٢٦٠

لأن جئس قريش لما كانوا أفضل ، وجب أن تكون الامامة في أفضل الأجساس مع الامكان وليست الامامة أمرا شاملا وانما يتولاها واحد من الناس " (١) .  
وقال شيخ الاسلام : ( واذا فرضنا اثنين أحدهما أبوه نبي والآخر أبوه كافر وتساويا في التقوى والطاعة من كل وجه كانت درجاتهما في الجنة سواء ، ولكن أحكام الدنيا بخلاف ذلك في الامامة والزوجية والشرف وتحريم الصدقة ونحو ذلك . . . ) قال ( والخير في الأشراف أكثر منه في الأطراف ) (٢) .

أما نفس ترتيب الثواب والعقاب على القرابة ، ومدح الله عز وجل للشخص المعين وكرامته عند الله وفضله فهذا لا يؤثر فيه النسب ، وانما المؤثر الوحيد هو التقوى والعمل الصالح كما قال عز وجل ( ان أكرمكم عند الله أتقاكم ) (٣) .

وقد ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم أحاديث كثيرة في فضل قريش على سائر القبائل (٤) منها قوله صلى الله عليه وسلم ان الله اصطفى كنانة من بني اسماعيل واصطفى قريشا من كنانة واصطفى بني هاشم من قريش واصطفاني من بني هاشم (٥) . فالحاصل ان هناك من ألفى فضيلة الانساب مطلقا ، وهناك من يفضل الانسان بنسبه على من هو أعظم منه في الايمان والتقوى فضلا عن هو مثله . قال ابن تيمية : ( فكلما القولين خطأ ، وهما متقابلان ، بل الفضيلة بالنسبة فضيلة جملة وفضيلة لأجل المظنة والسبب ، والفضيلة بالايمان والتقوى فضيلة تعيين وتحقيق وغاية .

- 
- (١) مجموع الفتاوى ٣٠ / ١٩ وانظر قريبا منه منهاج السنه ٢ / ٢٦٠
  - (٢) المنتقى من منهاج الاعتدال للذهبي ص ٥٣٠
  - (٣) سورة العنكبوت آية ١٣
  - (٤) من شاء الاستزاد فليرجع الى كتاب السنه لابن عاصم ٢ / ٦٣٢
  - (٥) رواه مسلم والترمذي وأحمد وغيرهم وسبق تخريجه ص ٤٤٤ من هذا الفصل .

فالاول يفضل به لانه سبب وعالمة ، ولان الجملة افضل من جملة تساويها  
 فى العدد ، والثانى يفضل به لانه الحقيقة والغاية ولان كل من كان اتقى  
 كان اكرم عند الله والثواب من الله يقع على هذا لان الحقيقة قد وجدت  
 فلم يعلق الحكم بالمظن (١) .

فالمقصود ان اشتراط القرشية فى الامام ليس له علاقة بالمصيبة القبلية  
 التى نهى الاسلام عنها البته . كما ان النسب فى حد ذاته فى اصل  
 الشريعة لا قيمة له ذاته وانما هو صفة كمال .

هذا واهل السنة لم يقصروها على نوع بعينه من قریش وانما كان من  
 انتسب الى قریش جازت له الامامة اذا توفرت شروطها الاخرى وهناك من  
 المبتدعة من قصرها على فرع معين فقصرها بعضهم على بنى هاشم وهؤلاء  
 انقسموا الى قسمين :-

- ١ - الراوندي (٢) : وهؤلاء يرون انها يجب ان تكون فى العباس بن  
 عبد المطلب وولده الى ان ينتهوا بها الى ابي جعفر المنصور .
- ٢ - الرافضة : وهؤلاء يرون انها تكون فى علي رضى الله عنه ، ثم  
 فى ولده من بعده ثم اختلفوا بعد ذلك الى مذاهب شتى :

فزعمت الزيدية منهم انها لا تكون الا فى ولد علي رضى الله عنه  
 ومن خرج من ولد الحسن او الحسين شاهراً سيفه وفيه الات الامامه  
 فهو الامام وزعمت الامامية انها فى واحد مخصوص من اولاد علي رضى الله عنه  
 وهو محمد بن الحسن العسكري الامام الثانى عشر الذى ينتظرونه حيث قالوا ان  
 الامامة فى علي ثم الحسن ثم الحسين ثم تسلسلت فى ابنائهم الى محمد بن الحسن  
 العسكري ( المنتظر ) وقال بعض الفلاة من الروافض ان الامامة فى الاصل فى علي وولده

(١) منهاج السنة ٢٦١/٢ .  
 (٢) هم اتباع ابي هريرة الراوندى من فرقة الكيسانية انظر المقالات ١/ ٩٦  
 واعتقادات فرق المسلمين والمشرىين للرازى ص ٩٥ ط . جديد ١٣٩٨ هـ  
 ن . مكتبه الكليات الازهرية .

ثم أخرجوها الى جماعة من غير قريش لما بدعواهم وصية بعض الأئمة عليه السلام  
 واما بدعواهم بتناسخ الأرواح من الامام الى من يزعمون أن الامامة انتقلت  
 اليه كالبيان في دعواها انتقال روح . الاله من أبي هاشم بن محمد  
 ابن الخنفه الى بيان وكدعوى من ادعى أن الروح انتقلت الى الخطاب  
 الأسدى وكدعوى المنصوريه نبوة أبي منصور المصطفى واما منه (١) .

تقييد سلطتهم والتعهد بخروج الأمر عنهم :  
 =====

هذا ومع ذلك فلم ترد هذه السلطة مطلقه وانما هي مقيدة باقامة الدين  
 وتوعدهم بخروج الأمر عنهم اذا لم يراعوا حقوقها ، فقد جاءت الاحاديث المشيروه  
 الى ذلك على ثلاثة أنحاء :-

أولا : وعهدهم باللحن اذا لم يحافظوا على الأمور به كما في حديث : " الأئمة  
 من قريش ما فعلوا ثلاثا ما ان استرحموا رحموا ، وان عاهدوا وفوا ، وان حكموا  
 عدلوا ، فمن لم يفعل ذلك فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين " (٢)  
 قال ابن حجر ( وليس في هذا ما يقتضي خروج الامر عنهم ) (٣) .

الثاني : وعهدهم بأن يسلط الله عليهم من يبالغ في أنيتهم فعند أحمد وأبي يعلى  
 من حديث ابن مسعود يرفعه : ( يا معشر قريش انكم أهل هذا الأمر

(١) انظر أصول الدين ص ٢٢٥

(٢) رواه أحمد وغيره وسبق تخريجه ص ٢٣ من هذا الفصل .

(٣) فتح الباري ١١٦/١٣

حالم تعصوا الله ، فاذا عصيتوه بعث الله عليكم من يلحكم كما يلحق هذا  
القضيب لقضيب في يده ، ثم لحي القضيب فاذا هو أبيض يصلد ( ١ ) وليس  
في هذا تصريح بخروج الأمر عنهم أيضا وإن كان فيه اشعار به .

**الثالث :** الاذن في القيام عليهم وقتالهم ( ٢ ) والايذان بخروج الأمر عنهم ، كما أخرج  
الطيالسي والطبراني من حديث ثوبان يرفعه ( استقيموا لقريش ما استقاموا  
لكم ، فإن لم يستقيموا فضعوا سيوفكم على عواتقكم فأبدا واخضروا هم ، فإن لم  
تفعلوا فكونوا زراعين أشقياء ) ( ٣ ) قال الحافظ ابن حجر : " ويؤخذ من

( ١ ) رواه أحمد في مسنده ( ٤٥٨ / ٤ ) وأبو يعلى وغيرهما قال غه الهيثمي : رواه  
أحمد وأبو يعلى والطبراني في الاوسط ورجال أحمد رجال الصحيح ورجال  
أبي يعلى ثقات مجمع الزوائد ( ١٩٢ / ٥ ) قال الحافظ ابن حجر : ورجاله  
ثقات الا أنه من رواية عبيد الله بن عبد الله بن حمزة بن مسعود عن عم أبيه  
عبد الله بن مسعود ولم يدركه ، قال وله شاهد من مرسل عطاء بن يسار  
أخرجه الشافعي والبيهقي من طريقه بسند صحيح الى عطاء ولفظه ( قال  
لقريش انتم أولى الناس بهذا الامر ما كنتم على الحق الا أن تعدلوا غه فتلحون  
كما تلحق هذه الجريدة انظر فتح الباري ( ١١٤ / ١٣ ) . والحديث صحيحه  
أحمد شاكر في تخريجه للمسند ح : ٤٣٨٠ ( ٢٢٩ / ٦ ) .

( ٢ ) ليس على اطلاقه وسيأتي تفصيل لهذه المسألة ان شاء الله .

( ٣ ) قال الهيثمي : رواه الطبراني في الصغير والأوسط ورجال الصغير ثقات [مجمع  
الزوائد ٩٥ / ٥] وقال الامام أحمد : ( حديث الاعشى عن سالم بن أبي الجعد  
عن ثوبان : أطيعوا قريش . . ( ليس بصحيح سالم بن أبي الجعد لم يلق ثوبان )  
المسند من مسائل الامام أحمد ورقه ٨ وينحوه قال الحافظ ابن حجر ثم قال  
وله شاهد في الطبراني من حديث النعمان بن بشير بمعناه ( فتح الباري ١١٦ / ١٣ )  
فالحديث وإن كان رجاله ثقات الا أنه ضعيف لانقطاعه . وقد طعن الامام أحمد  
في مثله فقال : الذي يروى من الأحاديث خلاف حديث ثوبان ، وما أورد ما وجهه ؟  
(المسند من مسائل الامام أحمد ورقة ٨) .

وروى عن أم هاني مثله قال غه الامام أحمد ليس بصحيح هو منكره نفس المرجع .

من بقية الاحاديث أن خروجه عنهم انما يقع بعد ايقاع ما هددوا به من  
اللعن أولا وهو الموجب للخذلان وفساد التدبير وقد وقع . . . ثم الشهيد  
بتسليط من يؤذيهم عليه ووجد ذلك . . . ثم طرأ عليهم طائفة بعد طائفة  
حتى انتزع الامر منهم في جميع الأقطار ولم يبق للخليفة الا مجرد الاسم فسي  
بعض الأمصار ( ١ ) أما اليوم فلم يبق اسم ولا جسم الا رسوم في طيات الكتب  
وصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم .

هل يجوز خلق قریش من هو صالح للامامة ؟  
=====

وعلى هذا التساؤل يجيب القاضي ابو يعلى بقوله " لا يجوز خلق قریش  
من يصلح للامامة خلافا للجبائي ( ٢ ) في قوله : يجوز واذا خطوا جاز نصب امام من  
غيرهم يستوفي الحقوق ويقيم الحدود ، والدلالة عليه أنه قد ورد الشرح بالامامة في قریش  
فلو خلت قریش من يصلح للامامة كان فيه تكليف نصبه اماما مع عدم القدرة ولا يجوز  
هذا ( ٣ ) .

قلت ويدل عليه أيضا حديث ابن عمر المتقدم ( لا يزال هذا الأمر في  
قریش ما بقى من الناس اثنان ) ( ٤ ) . وهذا وان لم يرد حقيقه العدد وانما يدل على

( ١ ) فتح الباری ١٣ / ١١٧

( ٢ ) انظر المفنى في ابواب التوحيد والمعدل للقاضي عبد الجبار المعتزلى  
٢٣٩ / ٢٠ القسم الاول . قلت : وعليه اكثر المعتزله كما يذكر ابن ابي الحديد  
ذلك بقوله : " وقال اكثر اصحابنا معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم  
" الاثم من قریش " ان القرشيه شرط اذا وجد في قریش من يصلح للامامة  
فان لم يكن فيها فليست القرشيه شرطا " فيها " ( شرح نهج البلاغه ٩ / ٨٧ )

( ٣ ) المعتمد في أصول الدين ص ٢٤١

( ٤ ) رواه البخارى وغيره ، وسبق تخريجه ص ٣٧ لكن هذا الفصل . وهذا لفظ مسلم ، أما البخارى  
فلفظه ( ما بقى منهم اثنان )

بقاء الوجوب الى قيام الساعة ولا يمكن أن يوجب الشرع شيئا لا وجود له مدلل عليه أيضا  
حديث عمرو بن العاص رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول :  
" قرئش ولا ة الناس في الخير والشر الى يوم القيامة " ( ١ )

ويستدل به أيضا على عدم وقوع ما فرضه الفقهاء من الشافعية وغيرهم انه اذا  
لم يوجد قرشي يستخلف كاني فان لم يوجد فمن بنى اسماعيل فان لم يوجد منهم  
أحد مستجمع الشروط فمجمي وفي وجه جرهي والا فمن ولد اسحاق ( ٢ ) قال  
ابن حجر : " قالوا ولما فرض الفقهاء ذلك على عادتهم في ذكر ما يمكن أن يقع عقلا  
وان كان لا يقع عادة أو شرطا " ( ٣ )

### الحكمة من اشتراط القرشية

=====

من المسلم به أن كل تشريع من الله سبحانه وتعالى لابد له من حكمة ومقصد  
شريف ، علمه من علمه وجهله من جهله ، ونحن لسنا مطالبين بمعرفة حكمة كل تشريع  
يرد ، بل مطالبون بالتحقق من صحة هذا التشريع ثم تنفيذه في واقع الحياة العملية  
سواء اتضحت لنا حكمته أم لا . ومن هذا القبيل اشتراط القرشية في الامام .

( ١ ) رواه الترمذی وقال حديث حسن صحيح غريب ك : القن ب : ما جاء أن الخلفاء  
من قرئش الى أن تقوم الساعة ( ٥٠٣ / ٤ ) ونحوه عند مسلم عن عبد الله بن مسعود  
لا يزال هذا الأمر في قرئش ما بقي منهم اثنان ( ك الاماره ب : الناس تبع لقرئش  
ح : ١٨٢٠ ( ١٤٥٢ / ٣ )

( ٢ ) انظر على سبيل المثال نهاية المحتاج ٤٠٩ / ٧

( ٣ ) فتح الباری ١١٩ / ١٣



رأى ابن خلدون :

=====

وقلنا حاول بعض العلماء الاهتداء الى هذه الحكمة والتعرف عليها عموماً  
أشهر أولئك ابن خلدون حيث قال في مقدمته : " ان الأحكام الشرعية كلها لا بد لها من  
مقاصد وحكم تشتمل عليها وتشرع لأجلها ، ونحن اذا بحثنا عن الحكمة في اشتراط النسب  
القرشي ومقصد الشارع منه لم يقتصر فيه على التبرك بوصلة النبي صلى الله عليه وسلم  
كما هو في المشهور ، وان كانت تلك الموصلة موجودة والتبرك بها حاصل لكن التبرك ليس  
من المقاصد الشرعية كما علمت ، فلا بد ان من المصلحة في اشتراط النسب وهي  
المقصود من مشروعيتها ، وان سبرنا وقسنا لم نجد الا اعتبار العصبية التي تكون بها  
الحماية والمطالبة ويرتفع الخلاف والفرقة بوجودها لصاحب المنصب لتسكن اليه المطالب  
وأهلها وينتظم حبل الالفة فيها وذلك أن قریشا كانوا عصبية مضر وأصلهم وأهل الغلب  
فيهم وكان لهم على سائر مضر العزة بالكره والعصبية والشرف فكان سائر العرب يعترف  
لهم بذلك ويستكينون لغلبهم ، فلو جعل الأمر في سواهم لتوقع اخراق الكلمة .....  
والشارع يحذر من ذلك حريص على اتفاقهم ورفع التنازع والشتات بينهم لتحصل اللصمة  
والعصبية وتحسن الحماية بخلاف ما اذا كان الأمر في (غير) (١) قریش لأنهم  
قادرون على سوق الناس بعضا الغلب الى ما يراود منهم فلا يخشي من أحد من خلاف  
عليهم ولا فرقة ، لأنهم كقيلون حينئذ بدفعها وضع الناس منها فاشتراط نسبهم القرشي  
في هذا المنصب وهم أهل العصبية القوية ليكون أبلغ في انتظام الملة واتفاق الكلمة (٠٠) (٢)  
قال : " فاذا ثبت أن اشتراط القرشية انما هو لدفع التنازع بما كان لهم من العصبية  
والغلب ، وعلمنا أن الشارع لا يخص الأحكام بجيل ولا عصر ولا أمة معينة علمنا أن ذلك  
انما هو من الكفاية فرددناه اليها وطردنا الملة المشتبهة على المقصود من القرشية وهي  
وجود العصبية فاشتراطنا في القائم بأمور المسلمين أن يكون من قوم أولي عصبية قوية  
غالبه على من معها " (٣) .

(١) ساقط من الأصل

(٢) مقدمة ابن خلدون ص ١٩٥

(٣) نفس المرجع ص ١٩٦

هذا هو كلام ابن خلدون في الحكمة ، ولئن تلاحظ أنه جعل معارضة الشرط هو العصية فان وجدت وجد الشرط وان عدت عدم فاذا لم تكن لقريش عصبية فعلى رأيه لا يلزم أن تكون الامامة فيهم ، بل يجب أن تكون في الأقوى عصبية في ذلك العصر وان كان من غير قريش (١) .

لكن عند استقراء النصوص لانجد أنها تدل على ذلك ، فالتشريع الاسلامي جاء تشريعا للحياة من أول النبوة المحمدية الى قيام الساعة فهو غير خاص بزمان معين أو مكان محدد ، ولو كان المراد العصية لنص عليها النبي صلى الله عليه وسلم أو للزم أن تكون العصية دائما لقريش لأن النصوص نصت على قريش بالذات ، وهذا ما لا يقبل به أحد وخلاف الواقع فدل على بطلان ذلك . وكذلك لو كانت العلة هي العصية فقط لكانت الخلافة بعد النبي صلى الله عليه وسلم في أقوى بيت قريش عصبية ، والواقع يخالف ذلك فالخليفة بعد النبي صلى الله عليه وسلم هو أبو بكر الصديق باجماع أهل السنة ، وهو من تميم وليست بأقوى بطون قريش (٢) في ذلك العصر . ولا بأكثرهم عصبية بل كانت بنو هاشم أقوى منهم شوكة وأكثر عصبية ، ولم تكن الخلافة الاولى فيهم ، فدل على أن المقصود ليس هو العصية . . . والله أعلم .

رأى ولي الله الدهلوي :

=====

ومن حاول التماس الحكمة أيضا شاء ولي الله الدهلوي حيث قال : " والسبب

المقتضي لهذا - أي اشتراط النسب القرشي في الامامة - أن الحق الذي أظهره

(١) ومن ذهب هذا المذهب من للكتاب المحدثين د . محمد ضياء الدين الرئيسى

في كتابه النظريات السياسية الاسلاميه ص ٣٠٢ ود . محمد فاروق النبهان في

كتابه نظام الحكم في الاسلام ص ٤٢٠ ود . محمد فؤاد النادى في كتابه طرق

اختيار الخليفة ص ١٠٧ ومؤلفو الخلافة وسلطة الامه ص ٢٣ تعريب عبدالغنى

سني . واليه ذهب الشيخ عبدالوهاب خلاف في السياسة الشرعية ص ٥٦

واستحسنه الاستاذ محمد يوسف موسى نظام الحكم في الاسلام ص ٦٩

(٢) رئاسة الدولة في الفقه الاسلامي ص ١٦٣

الله على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم انما جاء بلسان قريش وفي عاداتهم وكان اكبر ما تمين من المقادير والحدود ما هو عندهم ، وكان المعد لكثير من الأحكام ما هو فيهم ، فهم أقوى به وأكبر الناس تمسكا بذلك ، وأيضا فان قريشا قوم النبي صلى الله عليه وسلم وحزبه ولا فخر لهم الا بعلو دين محمد صلى الله عليه وسلم وقد اجتمع فيهم حمية دينية وحمية نسبية فكانوا مظنة القيام بالشرائع والتمسك بها ، و وأيضا فانه يجب أن يكون الخليفة ممن لا يستنكف الناس عن طاعته ، ولجلالة نسبه وحسبه ، فان من لا نسب له يراه الناس حقيرا ذليلا ، وأن يكون ممن عرف منهم الرئاسات والشرف ، وما رس قومه جميع الرجال ونصب القتال ، وأن يكون قومه أقويا ، يحمونه وينصرونه ويبدلون دونه الأنفس ولم تجتمع هذه الأمور الا في قريش ، لا سيما بعدما بعث النبي صلى الله عليه وسلم نبيه به أمر قريش ( ١ ) .

رأى محمد رشيد رضا :  
=====

وقريب من هذا ما ذهب اليه الشيخ محمد رشيد رضا في مجال التماسه لهذه الحكمة حيث يقول : " ان الله تعالى ختم دينه وأكمله بكتابه الحكيم الذي أنزله قرآنا عربيا و " حكما عربيا " على خاتم رسله العربي القرشي ، واقتضت حكمته أن يكون نشره في مشارق الأرض ومغاربها بدعوة قريش وزعامتهم وقوة العرب وحماية هذه الدعوة به بسبب قريش ، وكل من دخل في الاسلام من الأعاجم وكان له عمل صالح فيه كان تابعا لهم متلقيا عنهم على مساواة الشرع في أحكامه بينهم ، ونبوغ كثير من مواليتهم الذين استعربوا لهم ، وكانت قريش في جملة بطونها اكمل العرب خلقا وأخلاقا وفصاحة وذكاء وفهما وقوة عارضة كما كانت أصح نسبيا في سلالة اسماعيل وأشرف تاريخا في العرب بفضائلهم وفواضلهم وخدمتها لبيت الله تعالى فكان مجموع هذه المزايا التي كملت بالاسلام مؤهلا لها

( ١ ) حجة الله البالغة لشاء ولي الله الدهلوي ٢ / ٢٣٧ ن : دار الكتب الحديثه

بالقاهره تحقيق السيد سابق .

لا اجتماع كلمة العرب عليها ثم كلمة من محمد خل في الاسلام من شعوب المعجم بالأولي  
ولا سيما بعد النص من الرسل صلى الله عليه وسلم واجماع الصحابة عليه .....  
ثم يقول : " فحكمة جعله صلوات الله وسلامه عليه خلافة نبوته فيها وسيه أمران :-

( ١ ) كثرة المزايا التي تنتشر بها الدعوة وتكون بحسب طباع البشر سببا لجمع الكلمة

وضع المعارضه والمزاحمه أو ضعفها وكذلك كان .

( ٢ ) أن تكون اقامة الاسلام متسلسله في سلاسل أول من تلقاها ودعا اليها ونشرها

حتى لا ينقطع اتصال سيرها المعنوى والتاريخى (١) ..... " .

وهكذا يلاحظ أن كلا من الدهلوى ورشيد رضا يرى الحكمة من اشتراط القرشيه

لما لهذه القبيله من المنزلة والفضل والمكانه ، قد يكون هذا هو السبب وقد يكون غيره  
على أننا لا نسلم بجميع هذه النقاط الجزئيه التى ذكرها ، وعلى سبيل المثال قول  
الدهلوى : " الحق الذى أظهره الله على لسان نبيه انما جاء بلسان قريش وقسي  
عادتهم ..... " فهذا ليس بصحيح فأكثر عاداتهم حاربها الاسلام وحرّمها ولم يقبّر  
من عاداتهم الا القليل جدا والتي تتلاءم وما جاء به الاسلام كأكرام الضيف ونحوه بعد  
أن صيغها الاسلام ، فلا يجوز أن نقل ان الاسلام جاء بمادات قريش .

ونحوها فى كلام الاستاذ محمد رشيد رضا رحمه الله فى عده خدمه قريش  
لبيت الله الحرام من المزايا والفضائل فهذه لا ترفع منزلتهم على الذين آمنوا بالله  
واليوم الآخر بنص القرآن : " أجعلتم سقاية الحاج وعمارة المسجد الحرام كمن آمن  
بالله واليوم الآخر ١٠٠ الايه " ( ٢ ) وان كان لهذه الخدمه منزلة عند العرب وفضيلة لقريش  
على غيرها وعمارة المساجد من أفضل الثريات عند الله لكنها لا تنفع صاحبها اذا خلت  
من الايمان " انما يعمر مساجد الله من آمن بالله واليوم الآخر ١٠٠ الايه " ( ٣ )

( ١ ) الخلافه أو الامامة العظمى ص ١٢

( ٢ ) سورة التوبة آية ١٩

( ٣ ) سورة التوبة آية ١٨

وكذلك قوله : " واقنضت حكمته أن يكون نشره في مشارق الارض ومغاربها بدعوة قريش وزعامتهم " . فهذا غير مسلم به لأن الدعوة أول ما انتشرت كانت بمساهمة جميع المسلمين من قريش ومن الانصار ومن القبائل العربية الأخرى بل ومن الأعاجم أيضاً فكان كل فرد يأتي فيسلم ويتعلم أمور الدين ينقلب الى قبيلته داعياً الى الله فيؤمّن على يديه الخلق الكثير وقد تؤ من القبيلة بأكملها بسبب هذا الداعية فينضمون الى جند الله ناشرين لهذا الدين وداعين له وبذلك انتشرت الدعوة في مشارق الارض ومغاربها ، وكانوا تحت قيادات مختلفة قرشية وغير قرشية .

وكذلك اعتباره كونها في سلسلة واحدة متصلة من الأسباب التي خصت قريش بالامامة فهذا أيضاً غير مسلم لانه قد يفهم من ذلك التوارث في الامامة وهذا قد اتفق العلماء على أنه ليس من الاسلام في شيء كما مر ( ١ ) ولم يقل به الا الروافض .

الرأى الراجح :  
=====

بقي الآن أن أدلي بدلوي في التماس هذه الحكمة فهي - فيما أرى والله أعلم - أن قريشا هم أفضل قبائل العرب بنصر الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم فمن واثله بن الاسقع قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " ان الله اصطفى قريشاً من كنانة ، واصطفى من قريش بني هاشم ، واصطفاني من بني هاشم " ( ٢ )

فالعرب في الأجاس وقريش في العرب مظنة أن يكون فيهم الخير أعظم مما يوجد في غيرهم ولهذا كان منهم أشرف خلق الله النبي صلى الله عليه وسلم الذي لا يماثله أحد في قريش فضلاً عن وجوده في سائر العرب وغير العرب ، وكان منهم الخلفاء الراشدون وسائر العشرة المبشرين بالجنة رضى الله عنهم وغيرهم ممن لا يوجد له نظير في العرب وغير العرب ، وكان في العرب السابقون الأولون ممن لا يوجد لهم نظير في سائر الأجاس ، فلا

( ١ ) انظر فصل طرق انعقاد الامامة ص

( ٢ ) رواه مسلم والترمذى وغيرهما وسبق تخريجه ص ٢٣٤ .

بعد أن يوجد في الصنف الأفضل ما لا يوجد مثله في المفضل ، فقرش مثناة وجود الفضلاء فيها أكثر من وجوده في غيرها ، ولم يخص النبي صلى الله عليه وسلم بنى هاشم دون غيرهم من قرش وهم أفضل بطون قرش لأنها بطن من قبيلة فعدد ها محصور وقليل فلا يلزم أن يكون الفضلاء فيها كما أن أفضل الناس بعد النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن فيهم وإنما في بني تميم وهو أبو بكر ثم عمر من بنى عدى ثم عثمان من بنى أمية ثم علي من بنى هاشم وما يدل على فضل العرب على غيرهم : قول الامام أحمد في رواية الاضطخري عند ذكر عقيدته : ( ويعرف العرب حقها وفضلها وسابقتها ويحبهم حديث : ( حبهم إيمان وبغضهم نفاق ) ولا يغفل بقول الشعوبية وأراذل الموالى الذين لا يحبون العرب ولا يقرون لهم بفضل فان لهم بدعا ونفاقا وخلافا ( ١ ) وم .

ومن الحكمة أيضا أن الله سبحانه وتعالى قد ميزهم عن غيرهم من سائر القبائل بقوة النبل وسداد الرأي وهما صفتان هامتان وضرورتان للامام يدل على ذلك الحديث الذى رواه أحمد بسنده عن جبير بن مطعم رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " ان للقرشي مثلي قوة الرجل من غير قرش " ف قيل للزهري ما عسى بذلك قال : نبى الراى " ( ٢ )

قد يكون هذا هو السبب في تخصيص قرش بالامامة وقد يكون غيره ولا أثر لعدم معرفتنا الحكمة من ذلك على الحكم العام والعمل به وهو اشتراط القرشية في المرشح للامامة .

وهذا الشرط كغيره من الشروط السابقة التي لا تشترط الا عند الاختيار من قبل أهل الحل والمقد ، أما اذا كان تولي الامام للامامة بغير هذه الطريقة فلا يشترط فيه القرشية كالمغلب مثلا ومن عهد اليه من امام سابق وخشيت الفتنة ان غل في مثل

( ١ ) طبقات الخاطبة لابن أبي يعلى ٣٠ / ١

( ٢ ) رواه أحمد في مسنده ٨١ / ٤ قال عنه السبكي اسناده صحيح انظر طبقات الشافعية الكبرى ١٩١ / ١ ، والحديث أخرجه الحاكم في المستدرک ٧٢ / ٤ ، صححه على شرط البخاري ومسلم وأقره الذهبي ، وأخرجه الهيتمي في مجمع الزوائد ( ٢٦ / ١٠ ) عن أحمد وأبي يعلى والبزار والطبراني ، ثم قال : رجال أحمد رجال الصحيح ، والحديث أخرج نحوه أبو نعيم في الحلية ٦٤ / ١ ، والبيهقي في مناقب الشافعي تحقيق السيد أحمد صقر ( ٢٢ / ١ ) .

هذه الحاله تجب طلعه في غير معصيه والجهالة معه ونحو ذلك وله من الحقوق ما للقرشي  
بنص الأحاديث السابقه ( ١ ) والموجب لطاعة المثقل وان لم تكمل فيه جميع هذه  
الشروط والله أعلم •

### الكلام في اشتراط الأفضليه =====

هذا الشرط مختلف فيه بين العلماء وهو هل يجب أن يكون الامام أفضل أهل  
زمانه ؟ أو يجوز أن يولى المفضل مع وجود الغاقل ؟ • وفي هذا المبحث نحاول  
أن نتعرف على آراء الفريقين وأدلة كل منهما ثم نرى الراجح من ذلك ونعقبه ببعض  
موجز عن المفاضله بين الخلفاء الراشدين وموقف أهل السنة والفرق الاخرى من ذلك :

وقبل الخوض في الموضوع نريد أن نحدد المعنى المقصود بالأفضل  
وفي أى شىء تكون المفاضله ؟ وذلك لأنه قد يقع بعض الاختلاف نتيجة للاختلاف  
في الاصطلاح والا فالنتيجة واحدة •

فالأفضل في نظرى اذا أطلق انصرف الى الأفضل عند الله كمسائل التفضيل  
بين الصحابه وبين الأنبياء وبينهم وبين الملائكه ونحو ذلك • هذا وان كان من علم  
الغيب الذى لا يعلمه الا الله الا اننا نحكم على الناس بسبب أعمالهم الظاهره أما الباطنه  
فلا علم لنا بها وحساب صاحبها عند ربه عز وجل فاذا رأينا من رجل الصلاح والتقوى  
وكثرة التمبذ بالفرائض والنوافل حكما بأنه أفضل من هو دونه في الظاهر من أعماله  
وان كنا ما ندرى ما يخفى ضميره فهذا بينه وبين الله عز وجل وربما كان عند الله  
الأقل أعمالا أفضل لعله خافيه لا يعلمها الا الله ، وهذا الحكم ظنى الدلاله ولا نقطع الا  
بما صح في الشرع تفضيله كالمفاضله بين الخلفاء الراشدين ونحوه •

والى هذا الرأى ذهب القاضي عبد الجبار المعتزلي ونسبه الى قومه حيث قال : والمعلوم أنهم لا يريدون بالتفضيل ما قد ضاه - أى كالنسب والمقل ..... وإنما عوا في باب الدين الذى يرجع الى كثرة الثواب وميزته على ثواب غيره وإذا قلنا زيد فاضل فالمراد أنه يستحق من الثواب قدراً كثيراً ..... الى أن قال : " وإذا قلنا هو أفضل من غيره فالمراد أن له على غيره مزية في قدر الثواب " (١) .

أما اذا خصص هذا الفضل كأن يقال الأفضل في العلم أو الأفضل في الشجاعة أو الأفضل في توفر الشروط فهذا ينصرف الى ما خصص به ويمكن أن يعبروا به بالأصلح أو الأنفع للمسلمين .

وهذا خلاف ما ذهب اليه امام الحرمين الجوينى فقد اعتبر الأفضل هنا بمعنى الأصلح والأنفع للمسلمين حيث قال : " فالمعنى بالفضل استجماع الخلال التي يشترط اجتماعها في التصدى للامامة ، فإذا أطلقنا الأفضل في هذا الباب عينا به الأصلح للقيام على الخلق بما يستصلحهم " (٢) .

فالمراد بالأفضل عند الجوينى هو الأصلح في أمور الناس لا الأفضل في الدين .

بعد هذا نشرع في الموضوع فقول :-

#### القائلون باشتراط الأفضلية

=====

ذهب الى اشتراط أن يكون الامام هو أفضل أهل عصره طوائف من الأشاعرة

وبعض المعتزلة وبعض الخوارج (٣) وجميع الرافضة من الشيعة الا بعض الزيدية فمن

الاشاعرة أبو الحسن الأشعري رحمه الله حيث نسب البغدادى هذا المقول اليه فقل :

(١) المغنى في ابواب التوحيد والعدل ج ٢٠ ق ٢ ص ١١٦

(٢) غياث الامم ص ١٢٢

(٣) الفصل ص ١٦٣/٤



" قال أبو الحسن الأشعري يجب أن يكون الامام أفضل أهل زمانه في شروط الامامة (١) ولا تتمتع الامامة لأحد مع وجود من هو أفضل منه ، فان عدها قوم للمفضل كان المعقود له من الملوك دون الأئمة " (٢) .

ونسب هذا القول للنظام والباحظ من المعتزلة حيث قالوا : " ان الامامة لا يستحقها الا الأفضل ولا يجوز صرفها الى الفضل " (٣) .  
والى هذا القول ذهب من أهل السنة أبو يعلى فقال : " وفي الابتداء لو عدلوا رأى لو عدل أهل الحل والمقد في ابتداء المقد - عن الأفضل لغير عذر لم يجوز وان كان لعذر من كون الأفضل غائباً أو مريضاً أو كان الفضل أطوع في الناس جاز " (٤) .

أما الشيعة فكلهم يذهبون الى اشتراط الأفضلية (٥) الا الجريه من الزيديه وهم أتباع سليمان بن جرير الزيدى فقد " أجاز امامة الفضل " (٦) والا البتريه منهم كذلك حيث قالوا بقل الجريه في الامامة (٧) وهو مذهب زيد بن علي الذي تنسب اليه الزيديه قال الشهرستاني : " وكان من مذهبه جواز امامة الفضل مع قيام الأفضل " (٨) .

- 
- (١) لعله يقصد بالتفضيل هنا اجتماع شروط الامامة لا التفضيل عند الله وهو الذي ذهب اليه الجوينى وسبق ذكره .
  - (٢) أصول الدين ص ٢٩٣ وانظر الفرق بين الفرق ص ٣٥٢
  - (٣) نفس المرجع ص ٢٩٣ وانظر الاحكام السلطانية للماوردي ص ٨
  - (٤) الاحكام السلطانية لابي يعلى ص ٢٣ والمعتد له ص ٢٤٥
  - (٥) انظر كشف المراد شرح تحرير الاعتقاد لنصير الدين الطوسي والشرح للحلي ص ٣٩٢ وعقائد الاماميه الاثني عشرية ص ٧٨ ، وحق اليقين في معرفه اصول الديين
  - (٦) الفرق بين الفرق ص ٣٤
  - (٧) المثل والنحل ١/ ١٦١
  - (٨) نفس المرجع ١/ ١٥٩

أدلة القائلين بوجوب تولية الأفضل دون المفضل :

=====

استدلوا على ما ذهبوا اليه بعدة أدلة أهمها :-

(١) ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " أيما رجل استعمل رجلا على عشرة أنفس علم أن في العشرة أفضل ممن استعمل فقد غش الله وغش رسوله وغش جماعة المسلمين " (١) . وحقه ما رواه الحاكم وصححه عن ابن عباس مرفوعا " من استعمل رجلا من عاصبة وفيهم من هو أَرْضَى لله منه فقد خان الله ورسوله والمؤمنين " (٢) . فهذا في الجماعة الصغيرة أولى اشتراطه في الجماعة الكبيرة .

(٢) وضها ما روى عن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه أنه قال : لو علمت أن أحداً من الناس أقوى عليه مني - يعني الولايه - لكت أقدم ففرضب عقي أحب الي من أن اليه " (٣) .

(٣) ما روى عن عمر أيضا انه قال : " انى لأتخرج أن استعمل الرجل وأنا أجود من هو أقوى منه " (٤) وإذا كان هذا في الاماره ففي الامامة من باب أولي .

(٤) ومن الأدلة على ذلك أيضاً أن الصحابة قد عقدوا الامامة للأفضل فالأفضل فالخلفاء الأربعة مرتبون على حسب الأفضلية ، أفضلهم أولهم أبو بكر ثم عمر

(١) رواه ابو يعلى في مسنده عن حذيفه بسند ضعيف انظر ضعيف الجامع الصغير ٢٦٥ / ٢

(٢) رواه الحاكم عن ابن عباس بسند ضعيف أيضا انظر ضعيف الجامع الصغير

للإلباني ١٦٢ / ٥ وقريب منه عبد ابي يعلى عن حذيفه انظر كتر العمال ١ / ٩ ح : ١٤٦٥٣

وحقه في المسند عن ابي بكرج : ٢١ لكنه ضعيف لان في سنده مجهول ( المسند ١ / ١٦٥

تحقيق أحمد شاكر قال الهيثمي : رواه أحمد وفيه رجل لم يسم ( مجمع الزوائد

٢٣٢ / ٥ )

(٣) الطبقات الكبرى لابن سعد ٢٢٥ / ٣

(٤) نفس المرجع ٣٠٥ / ٣

ثم عثمان ثم علي وقد احتج بهذا أبو الحسن الأشعري (١) رحمه الله تعالى .

أما الرافضة فلا يسلمون بذلك بل يدعون أن الأفضل هو علي بن أبي طالب رضي الله عنه .

(٥) ومن الأدلة أيضا أن الأفضل من كان أقرب إلى انقياد الجماهير له واجتماع الآراء على متابعتها .

(٦) واستدلوا أيضا على ذلك بأن العقل يقضي بقبح تقديم المفضل على الأفضل في اقامة أحكام الشريعة وحفظ حوزة الملة ، وهذا الدليل قد احتجت به الشيعة وضرب الأيجي لذلك مثالا فقال : " فان من ألزم الشافعي - رحمه الله - حضور درس آحاد العلماء والعمل بفقواه عد سفيها قاضيا بغير قضية العقل " (٢) .

#### القاتلون بجواز امامة المفضل

=====

ذهب أهل السنة والجماعة وأكبر المعتزلة وأكبر الخوارج ومن الشيعة زيد ابن علي رضي الله عنه والجربريه والبتريه من الزيديه ، إلى جواز امامة المفضل مع وجود الفاضل وأن مدار ذلك راجع إلى مصلحة المسلمين ، فان كانت المصلحة تقتضي تقديم المفضل قدام ، وان كانت تقتضي تقديم الفاضل قدم ولأنه " رب مفضل في علمه وعمله هو بالزعامة أعرف وبشرائطها أقوم " (٣) وذكر ابن حزم أن الاجماع

(١) أصول الدين للبغدادي ص ٢٩٣

(٢) المواقف للأيجي ص ٤١٣

(٣) المواقف ص ٤١٣ وانظر الجامع لأحكام القرآن ١/ ٢٧١

قد انعقد على جواز امامة المفضل (١) وقال الامام أحمد بن حنبل حينما سئل عن الرجلين يكونان أميرين في الغزو وأحدهما قَوِيٌّ فاجركم والآخر صالح ضعيفكم مع أيهما يفزى ؟ قال : " أما الفاجر القوي فقوته للمسلمين وفجوره على نفسه ، وأما الصالح الضعيف فصلاحه لنفسه وضعفه على المسلمين ، فيفزى مع القوي الفاجر " (٢) .

### أدلتهم على جواز امامة المفضل =====

استدلوا على ما ذهبوا اليه بالأدلة التالية :-

- (١) فعل النبي صلى الله عليه وسلم في أمراءه ورؤساؤه أجاده ، فلم يكن يختار أفضلهم فيوليه الامارة ، بل ولي الامارة انساناً فيهم من هو أفضل منهم ، - فاستعمل على أعمال اليمن معاذ بن جبل وأبا موسى الأشعري وخالد بن الوليد وعلى عمان عمرو بن العاص وعلى نجران أبا سفيان ، وعلى مكة عتاب بن أسيد ، وعلى الطائف عثمان بن أبي العاص ، وعلى البحرين العلاء بن الحضرمي وغيرهم رضي الله عنهم أجمعين ، ولا خلاف في أن أبا بكر وعمر وعثمان وعلي وطلحة والزبير وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص وسعيد ابن زيد وعمار بن ياسر وأبا عبيدة وابن مسعود وأبا ذر رضي الله عنهم أجمعين أفضل ممن ذكر ، قال ابن حزم (فصح يقينا أن الصفات التي يستحق بها الامامة والخلافة ليس منها التقدم في الفضل \* (٣) لذا فقد كان ممن هداه الله عليه وسلم " تولية الأئمة للمسلمين وإن كان غيره أفضل منه ) (٤) وعلى هذا سار خلفاء الراشدين رضي الله عنهم في توليتهم الأمراء فهم

(١) الفصل ١٦٤/٤

(٢) السياسة الشرعية لابن تيمية ص ١٦

(٣) الفصل ١٦٥/٤

(٤) اعلام الموقعين لابن القيم ١٠٧/١

لا يشترطون الأفضل قال ابن حجر عن عمر رضي الله عنه : " والذي يظهر من سيرة عمر في أمراءه الذين كان يؤمرهم في البلاد أنه كان لا يراعي الأفضل في الدين فقط ، بل يضم إليه مزيد المعرفة بالسياسة مع اجتناب ما يخالف الشرع فيها ، فلاجل هذا استخلف معاوية والمغيرة بن شعبه وعمر بن العاص مع وجود من هو أفضل من كل منهم في أمر الدين والعلم كأبي الدرداء في الشام وابن مسعود في الكوفة " (١) .

فهذا وإن كان في الامارة الصغرى فإنه يقاس عليه الامامة الكبرى فلا تشترط الأفضلية ، بل قد روى عنه رضي الله عنه قوله : ( اني لأتخرج أن أستمع الرجل وأنا أجد أقوى منه ) (٢) .

(٢) قول أبي بكر رضي الله عنه يوم السقيفة " قد رضيت لكم أحد هذين الرجلين - يعني أبا عبيدة وعمر - فبايعوا أيهما شئتم " (٣) ومن المعلوم أن أبا بكر أفضل من عمر وعمر أفضل من أبي عبيدة فدل على أن أبا بكر يرى امامة المفضل مع وجود الأفضل .

(٣) عهد عمر رضي الله عنه الى الستة وكلا بد أن لبعضهم على بعض فضلاً كقولك لك على أن عمر قد أجاز أن يعقد لواحد منهم اذا اجتمعوا عليه ورأوا - مصلحتهم في توليته وهذا يدل على أنه لا يشترط أن يكون الامام أفضل الناس (٤) .

(٤) اجماع الصحابة رضوان الله تعالى عليهم على امامة معاوية رضي الله عنه بعد تسليم الحسن رضي الله عنه الأمر اليه وسي ذلك العلم علم الجماعة وفي

(١) فتح الباري ١٣/١٩٨

(٢) طبقات ابن سعد ٣/٢٨٤

(٣) سبق تخريجه في مبايعة أبي بكر ص ١٢٠

(٤) انظر الصواعق المحرقة ص ٩

بقايا الصحابة من هو أفضل منهما بلا خلاف ممن أنفق من قبل الفتح وقاتل  
قال ابن حزم " فكلهم أولهم عن آخرهم بايع معاوية ورأى امامته وهذا اجماع  
متيقن بعد اجماع » يقصد ما سبق من كلام أبي بكر وعهد عمر الى الستة فلم  
يخالف في ذلك أحد من الصحابة » فدل على اجماعهم عليه ) على جواز  
امامة من غيره أفضل بيقين لا شك فيه الى أن حدث من لا وزن له عند الله  
تعالى فخرقوا الاجماع بأرائهم الفاسدة بلا دليل نعوذ بالله من الخذلان " ( ١ )

( ٥ ) ومن أدلتهم أيضا أنه لا سبيل الى معرفة الأفضل الا بنص أو اجماع وهذه  
ممتنعة الآن فلا يدري أحد فضل انسان على غيره ممن بعد الصحابة الا بالظن  
والحكم بالظن لا يحل ( ٢ ) لقوله تعالى ذاماً لقوم ( ان نظن الا ظنا وما  
نحن بمستيقنين ) ( ٣ ) ونحوها من الآيات .

( ٦ ) ومن الأدلة أيضا أنه تكليف بما لا يطاق والزام بما لا يستطاع وهذا باطل لا يحل ،  
وذلك لأن قريشا مفرقون في البلاد فمعرفة أسمائهم ممتنع فكيف معرفة أحوالهم  
فكيف معرفة أفضلهم ! ! . وأيضا فالناس متباينون في الفضائل فيكون الواحد  
أزهد ويكون الآخر أروع ويكون الثالث أعظم وهكذا فكيف يبين التفاوت بينهم ؟ ( ٤ )

( ١ ) الفصل ١٦٤ / ٤

( ٢ ) نفس المرجع ١٦٥ / ٤

( ٣ ) سورة الجاثية آية ٣٢

( ٤ ) الفصل ١٦٥ / ٤

### مناقشة الأدلة

=====

وبعد هذا العرض والنظر في أدلة كل من الطرفين نرى رجحان أدلة

المجيزين لما يأتي :-

أما ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم : أيما رجل استعمل رجلا . . . الخ الحديث وكذلك حديث ابن عباس فهما حديثان ضعيفان لا تقوم بهما حجة الأول ضعفه الشيخ ناصر الدين الألباني في تخرجه للجامع الصغير للسيوطي ( ١ ) والثاني ذكر ضعفه أيضا في ضعيف الجامع الصغير ( ٢ ) ولا عبرة بتصحيح الحاكم له لأنهم معروف بتساهله رحمه الله في ذلك وربما صحح ما لا يصح ويمكن أن تحمل هذه الأحاديث وما شاكلها على من ترك الأفضل غشاً للمسلمين ومحاباة لأحد ، أما من ولى المفضل لمصلحة المسلمين فهذا قد نصح لله ولرسوله وقام بما أوجبه الله عليه . . . . والله أعلم .

أما الحديث الثالث فإن صح فهو حجة لأصحاب الرأي الثاني لأنه لم يشترط الأفضل بل الأصح ، وكذلك قول عمر رضي الله عنه فإنه لم ينص على الأفضل بل قال الأقوى أي على سياسة الناس والقيام بأعباء هذا المنصب فلا حجة لهم فيها . وإنما هم حجة للقائلين بالقول الثاني .

أما استدلالهم بترتيب الخلافة للخلفاء الراشدين على حسب أفضليتهم فهذا صحيح ومسلم بما لا أنه ليس فيه دلالة على منع تولية المفضل بل هناك الشواهد من أقوالهم تدل على خلاف ذلك كما مر في ذكر أدلة الآخرين .

أما قولهم أن الأفضل أقرب إلى لنقياد الجماهير له فهذا غير مسلم به إذ ربما يكون المفضل أقدر على القيام بمصالح الإمامه ، ونصبه أوقع لانتظام حال الرعية وأوثق في اندفاع الفتنة .

( ١ ) ضعيف الجامع الصغير ٢ / ٢٦٥

( ٢ ) نفس المرجع ٢ / ٢٦٢

أما كون العقل يقبح تقديم المفضل على الأقل فغير مسلم لان الهدف من إقامة الخلافه هو تحقيق مقاصدها فالأقدر على تحقيق هذه المقاصد هو الأولسي بالتصيب سواء كان هو الأفضل أم المفضل .

الرأى الراجح :  
=====

فالذى يترجح عندى هو أن الأقدر على تحقيق أهداف الامامة هو الأولسي بالتصيب سواء كان فاضلاً أو مفضلاً ، لأنه اذا كان صالحاً في نفسه ضعيفاً في تدبيره الأمور أثر هذا الضعف على جميع الأمة ، أما اذا كان قويا في سياسته وحسن تدبيره وعنده شيء من التقصير في الطاعة فان هذا التقصير ترجع مضرته على نفسه دون الأمة فهو أولى بالتقديم ولذلك منع رسول الله صلى الله عليه وسلم أباً ذر رضي الله عنه من التولييه وبين له السبب في منعه فعمته رضي الله عنه قال : قلت يا رسول الله ألا تستعملني ؟ قال : فضرِبَ بيده على منكبي ثم قال : يا أبنا ذر انك ضعيف ، وانها أمانه ، وانها يوم القيامة خزي وندامة الا من أخفها بحقها وأدى الذى عليه فيها ) ( ١ ) هذا أبو ذر الذى قال فيه النبى صلى الله عليه وسلم : ( ما تقل الغبراء ولا تظلل الخضراء على ذى لهجة أصدق وأوفى من أبى ذر شبيه عيسى بن مريم على نبينا وعليه السلام قال : فقام عربن الخطاب فقال يا بني الله : أنصرف ذلك له ؟ قال نعم فاعرفوا له ) ( ٢ ) .

أما اذا اجتمع الفضل والصالح في شخص واحد فهو الأولي بالتقديم بلا شك

- 
- ( ١ ) رواه مسلم وأبو داود والنسائي وأحمد وسبق تخريجه ص ٤٦ من هذا الفصل .  
( ٢ ) رواه الترمذى بلفظ ( ما أظلت الخضراء ... الخ ) في المناقب : ب : مناقب أبي ذر ج : ٣٨٠١ وقال حديث حسن ٦٦٩/٥ ورواه ابن ماجه في المقدمة ب ١١ وأحمد ١٦٣/٢ وابن سعد ١٦٨/٤ وابن حبان في صحيحه ص ٥٦٠



وانما يصار الى الثاني لأجل المصلحة العامة وخوف وقوع الفتن وهذا ما حدا بمصنفنا  
عبد العزيز رضي الله عنه أن لا يولي رجلا صالحا بعده كما قال مالك رحمه الله للعمري  
( أتدري ما الذي منع عمر بن عبد العزيز أن يولي رجلا صالحا ؟ قال العمري لا أدري .  
قال مالك ! لكي أنا أدري : انما كانت البيعة ليزيد بعده فخاف عمران ولي رجلا  
صالحا أن لا يكون ليزيد <sup>٤٩٩</sup> بد من القيام فتقوم هجمة فيفسد ما لا يصلح ) ( ١ ) قال الشاطبي  
تعليقا على هذه الرواية : ( فظاهر هذه الرواية انه اذا خيف عند خلق غير المستحق

واقامة المستحق أن تقع فتنه وما لا يصلح ، فالصلحه في الترك ) ( ٢ ) .  
علما بأن الصلاح هذا يختلف من ولاية لأخرى ، فينبغي أن يجعل فسى  
في كل ولاية الاصلح لها ، فان الولاية لها ركنان كما قال شيخ الاسلام ابن تيميه وهما  
" القوة والأمانة " ، والقوة في كل ولاية بحسبها فالقوة في ولاية الحرب ترجع  
الى شجاعة القلب والى الخبرة بالحروب والمخاطرة فيها ، والقوة في الحكم بين الناس  
ترجع الى العلم بالعدل الذى دل عليه الكتاب والسنة والى قدره على تنفيذ الأحكام  
والامانة ترجع الى خشية الله . . . وترك خشية الناس ) ( ٣ ) قال ( فالواجب في كل ولاية  
الاصح بحسبها ، فاذا تمين رجلان أحدهما أعظم أمانة والأخر أعظم قوة قدم أنفسهما  
لتلك الولاية وأقلهما ضررا فيها ) ( ٤ ) وقد سبق كلام الماوردى وأبي يعلى في أنه يراعى  
ما يقتضيه العصر " فاذا كانت الحاجة الى فضل الشجاعة أدعى لانتشار الثغور وظهور  
البغاء كان الأشجع أحق ، وان كانت الحاجة الى فضل العلم لسكون الدهماء وظهور  
البدع كان الاظم أحق ) ( ٥ ) وهذا هو مذهب أهل السنة كما قرره شيخ الاسلام ابن  
تيميه فقال : " أهل السنة يقولون ينبغى أن يولى الأصلح للولاية اذا أمكن ، ما وجوباً

( ١ ) ( ٢ ) الاعتصام للشاطبي ١٢٨ / ٢ وذكرها استدلالاً على العمل بالمصالح المرسله

( ٣ ) السياسة الشرعية لابن تيميه ص ١٤ ، ١٥

( ٤ ) نفس المرجع ص ١٦

( ٥ ) الأحكام السلطانية للماوردى ص ٧ ولا يى يعلى ص ٢٤

عند أكثرهم ولما استحباباً عند بعضهم وان عدل عن الاصلاح مع قسوته لهواه فهو ظالم  
ومن كان طاجراً عن توليته الاصلاح مع محبته لذلك فهو معذور (١) .

أما القاضي عبد الجبار من المعتزلة فقد حدد أسباباً معينة تقتضي  
ردأيه جواز (٢) العدول عن امامة الفاضل الى المفضل اذا وجد أحد هذه الأسباب  
وهي :-

- ١ - أن يكون في الأفضل علة تخرجه من أن يصح كونه اماماً نحو أن تكون بعض  
الشروط التي يحتاج اليها الامام مفقودة كالعلم والمعرفة بالسياسة .
- ٢ - أن يكون الأفضل من غير قرين فيقدم المفضل من قرين عليه لثبوت السمع  
الداال على أن الامامة في قرين .
- ٣ - أن يقتضي الى حال المفضل ما يجعله بالتقديم أحق وان كان الأول سليم  
الحال وذلك بحق شهرة فضله وصلاحه عند الخاص والعام دون الأفضل  
فيكون بالتقديم أولى لأن النفوس اليه أسكن ، ولأن الفضل المطلوب  
في الامامة انما يراد لما يعود على الكافة من المصلحة .
- ٤ - كذلك القول في من يعرف أن انقياد الناس لما أكثر واستقامتهم اليه أثم  
وشكواهم اليه أعظم فهو بالتقديم أحق من هو أفضل منه اذا لم يكن هذا  
حاله .
- ٥ - اذا كان في حال العقد عارض يقتضي تقديم المفضل نحو أن يكون المفضل  
في البلد الذي مات فيه الامام ومست الحاجة الى نصب آخر وان آخر نصب  
المفضل ادعى الى فتنه أو ما شاكلها أو أن يكون الفاضل غائباً أو مريضاً أو نحو  
ذلك .

(١) منهاج السنة ١/١٤٧

(٢) المغني في ابواب التوحيد والمعدل ج ٢٠ قسم اول ص ٢٢٧ - ٢٢٨ (باختصار)

أما إذا لم يوجد هناك أي سبب يؤدي إلى تقديم المفضل على المفضل  
فالأولى تقديم الأفضل لأنه الأصل قطعاً ، وإذا بايع أهل الحل والعقد المفضل  
ولو لم يكن هناك أي سبب فالإمامة له منعقدة وطاعته واجبه .  
وبهذا تنتهي إلى أن الأفضلية ليست مبرطاً في الإمامة ولا يجب أن يكون  
أفضل أهل زمانه ... والله أعلم ..

مبحث

فسي

المفاضله بين الخلقاء الراشدين

## مبحث

في

### المفاضلة بين الخلفاء الراشدين

=====

بعد الحديث عن المفاضلة ، وهل الأفضلية شرط من شروط الإمامة أم لا ؟ ،  
وبعد ذكرنا أن الخلفاء الراشدين مرتبون في الخلافة حسب ترتيبهم في الأفضلية ،  
أحبنا زيادة بيان وتدليل على هذه القضية ، فذكر مذهب السلف أهل السنة والجماعة  
ثم نذيل باختصار لآراء الفرق الضالة وموقفهم من ذلك فنقول :

مذهب السلف أهل السنة والجماعة في المفاضلة بين الخلفاء الراشدين :

اتفق أهل السنة والجماعة على تفضيل أبي بكر وعمر على عثمان وعلي رضي  
الله تعالى عنهم أجمعين قال شيخ الاسلام ابن تيمية : " فهذا متفق عليه بين أئمة  
المسلمين المشهورين بالإمامة في العلم والدين من الصحابة والتابعين وتابعيهم وهو  
مذهب مالك وأهل المدينة ، والليث بن سعد ، وأهل مصر ، والأوزاعي وأهل الشام ،  
وسفيان الثوري وأبي حنيفة وحماد بن زيد وحماد بن سلمة وأمثالهم من أهل العراق ،  
وهو مذهب الشافعي وأحمد وإسحاق وأبي عبيد وغير هؤلاء من الأئمة " ( ١ ) .

وحكى مالك أجماع أهل المدينة على ذلك فقال : ما أدركت أحدا ممن يقتدى

به يشك في تقديم أبي بكر وعمر ( ٢ ) .

ونقل البيهقي في الاحتقاد بسند إلى أبي ثور عن الشافعي أنه قال : ( أجمع

الصحابة وأتباعهم على أفضلية أبي بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي ) ( ٣ ) .

( ١ ) مجموع فتاوى شيخ الاسلام ابن تيمية ٤ / ٤٢١

( ٢ ) نفس المصدر ٤ / ٤٢١

( ٣ ) فتح الباري ٧ / ١٧ وانظر منهاج السنة ١ / ١٦٨ وشاغب الشافعي للبيهقي

والأدلة على ما ذهبوا اليه مستفيضة منها على سبيل المثال :

( ١ ) ما رواه البخارى وغيره عن نافع عن عبد الله بن عمر رضى الله تعالى عنهما قال :  
 كنا نخير بين الناس في زمن النبي صلى الله عليه وسلم فخيرنا بكراً ثم عمر  
 ابن الخطاب ثم عثمان بن عفان رضى الله عنهم ( ١ ) .

( ٢ ) وفي رواية قال سالم بن عبد الله أن عبد الله بن عمر قال كنا نقول ورسول الله  
 صلى الله عليه وسلم حي : أفضل أمة النبي صلى الله عليه وسلم بعده أبو بكر  
 ثم عمر ثم عثمان رضى الله عنهم ( ٢ ) .  
 وكلا الخديثين في المسألة .

( ٣ ) وقد روى آثار مستفيضة عن علي رضى الله تعالى عنه نفسه ففي صحيح البخارى  
 عن محمد ابن الحنفية انه قال : قلت لأبي : أى الناس خير بعد رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم قال : أبو بكر عقلت : ثم من ؟ قال : عمر وخشيت  
 أن يقول عثمان قلت : ثم أنت ؟ قال : ما أنا الا رجل من المسلمين ( ٣ )  
 قال ابن تيمية : ( وروى هذا عن علي بن أبي طالب من نحو ثمانين وجهاً  
 وأنه كان يقوله على منبر الكوفة ، بل قال : لا أوتى بأحد يفضلني على أبي  
 بكر وعمر الا جلسته حد المفتوى ، فمن فضله على أبي بكر وعمر جلد بمقتضى  
 قوله رضى الله عنه - ثمانين سوطاً ) ( ٤ ) .

قلت وفي هذا أكبر حجة على بطلان قول الرافضة بأنهم لم يبيع الا تقيّة وكان  
 مكرهاً والا فهو أفضل منهما كولو كان الأمر كذلك لما أعلنه على رؤوس الأشهاد

- 
- ( ١ ) رواه البخارى - واللفظه - في فضائل الصحابة باب ٤ ( فتح البارى ١٦ / ٢ )  
 وأبو داود في كتاب السنة باب فى التفضيل ( عون المعبود ٢٨٠ / ٨ ) والترمذى .  
 ( ٢ ) رواه أبو داود في كتاب السنة باب فى التفضيل ( عون المعبود ٣٨١ / ٨ ) .  
 ( ٣ ) البخارى كتاب فضائل الصحابة باب رقم ٤ ( فتح البارى ٢٠ / ٧ )  
 ( ٤ ) مجموع الفتاوى ٤ / ٤٢٢

على المنبر ولما جلد من يقول ذلك حد الافتراء . ومنها ما رواه البخاري أيضا وغيره عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال : " اني لواقف في قوم فدعوا الله لعمر بن الخطاب وقد وُضِعَ على سريره ، اذا رجل من خلفي قد وضع مرفقه على منكبي يقول : رحمك الله ان كنت لأرجو أن يجعلك الله مع صاحبك لأنني كثيرا ما كنت أسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : كنت وأبو بكر وعمر ، وفعلت وأبو بكر وعمر ، وانطلقت وأبو بكر وعمر فان كنت لأرجو أن يجعلك الله معهما ، فالتفت فإذا هو على بن أبي طالب (١) .

(٤) وروى عن سفيان الثوري أنه قال : من زعم أن عليا كان أحق بالولاية منهم فقد خطأ أبا بكر وعمر والمهاجرين والأنصار رضي الله عن جميعهم وما أراه . يرتفع له مع هذا عمل إلى السماء (٢) وفي رواية (٠٠٠) فقد أزرى على اثني عشر ألفا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وما أراه . الخ الحديث (٣) هذا بالإضافة إلى ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في كل منهم من الفضائل :

من فضائل أبي بكر الصديق رضي الله عنه

=====

فقد ورد في فضائل أبي بكر الصديق أحاديث كثيرة صحيحة صريحة فسي تفضيله على الأمة بعد نبيها صلى الله عليه وسلم ومن هذه الأحاديث :-

- (١) متفق عليه البخاري في فضائل الصحابة باب (٤) (الفتح ٢٢/٧) .
- ومسلم في ك : فضائل الصحابة ب : من فضائل عمر ح : ٢٣٨٩ (٤/١٨٥٨)
- (٢) رواه أبو داود في كتاب السنه باب في التفضيل (عون المعبود ٣٨٢/٨) .
- (٣) المسند من مسائل الامام أحمد للخلال (مخطوط) ورقة ٥٥ وصحح النووي
- اسانيد عن سفيان انظر الصواعق المحرقة لابن حجر الهيتمي ص ١٦ .

- (١) عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قل : لو كنت متخذاً خليلاً لا اتخذت أباً بكر ولكن أخى وصاحبي ( وفي رواية ) ... لكن أخوة الاسلام أفضل ( ١ ) .
- (٢) ومنها ما ورد في الصحيح أيضاً أنه كان بين أبي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما كلام ، فطلب أبو بكر من عمر أن يستغفر له فلم يفعل ، فجاء أبو بكر الى النبي صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك فقال : اجلس يا أبا بكر يغفر الله لك ( ثلاثاً ) ، ثم ان عمر ندم ، فجاء الى منزل أبي بكر فلم يجد ، فجاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فجعل وجه النبي يتممر حتى أشفق أبو بكر فجاء فجاء على ركبتيه فقال : يا رسول الله والله أنا كنت أظلم ( مرتين ) فقال النبي صلى الله عليه وسلم : ان الله بعثني اليكم فقلتم كذبت وقال أبو بكر صدق وواساني بنفسه وماله ، فهل أنتم تاركوالي صاحبي ( مرتين ) فما أودى - بعد ها ( ٢ ) .

- (٣) ما روى عن عمرو بن الحارث رضي الله عنه أنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم أي الناس أحب اليك ؟ قال : عائشة ، قلت من الرجال ؟ قال أبوها - قلت ثم من ؟ قال : عمر بن الخطاب ( ٣ ) .

الى غير ذلك من الأحاديث التي يجب استقضاؤها ، وقد سبق الحديث

- (١) متفق عليه رواه البخاري في فضائل الصحابة باب قول النبي ( لو كنت متخذاً خليلاً ) فتح الباري ١٨/٧ ومسلم عن ابن مسعود في فضائل الصحابة : من فضائل أبي بكر ج ٢ : ٢٣٨٣ ( ٤ / ١٨٥٥ ) والترمذي في كتاب المناقب باب مناقب أبي بكر حديث رقم ٣٦٥٥ ( ٥ / ٦٠٦ ) وغيرهم .
- (٢) صحيح البخاري في فضائل الصحابة باب قول النبي ( لو كنت متخذاً خليلاً ) فتح الباري ١٨/٧ .
- (٣) البخاري في الفضائل ب سلوكت متخذاً خليلاً فتح الباري ١٨/٧ ومسلم في فضائل الصحابة ب : من فضائل أبي بكر ج ٢ : ٢٣٨٤ ( ٤ / ١٨٥٦ ) وقريب منه عند الترمذي عن عائشة إلا أنها لم تذكر نفسها رضي الله عنها انظر كتاب المناقب باب مناقب أبي بكر حديث رقم ٣٦٥٧ ( ٥ / ٦٠٧ ) وقال : حسن صحيح .



عن بعض الأدلة على أفضليته واستحقاقه الإمامة عند الكلام على النصية (١)  
 قال ابو الحسن الأشعري : ( وإذا وجبت امامة أبي بكر بعد الرسل صلى  
 الله عليه وسلم وجب أنه أفضل المسلمين ) (٢) وقد استدلل على امامته بعدة  
 آيات من القرآن الكريم منها قوله تعالى ( لقد رضي الله عن المؤمنين اذ يبايعونك  
 تحت الشجرة ٠ الايد ) (٣) فقال : ( وقد أجمع هؤلاء الذين أنشئ الله  
 عليهم ومدحهم ، على امامة أبي بكر الصديق رضي الله عنه وسموه خليفة  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وبايعوه وانقادوا له وأقرروا له بالفضل وكان  
 أفضل الجماعة في جميع الخصال التي يستحق بها الامامة من العلم والزهد  
 وقوة الرأي وسياسة الامة وغير ذلك ) (٤) •

#### من فضائل الفاروق عمر بن الخطاب رضي الله عنه

=====

أما فضائل عمر فبالإضافة الى أنه من العشرة المبشرين بالجنة هو وأبو بكر

وعثمان وعلى فقد ورد فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم أحاديث كثيرة منها :-

(١) ما رواه أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لقد كان فيمن قبلكم

محدثون كان يكن في أمتي أحد فانه عمر (٥) •

(١) انظر ص ٩٤ فما بعدها •

(٢) الا بانه ص ٢٥٥ تحقيق د • فوقيه حسين محمود •

(٣) سورة الفتح آية ١٨

(٤) الا بانه ص ٢٥٢

(٥) متفق عليه رواه البخاري في فضائل الصحابة باب فضائل عمر (الفتح ٤٢/٧)

ومسلم عن عائشة في مناقب عمر ج : ٢٣٩٨ (٤/١٨٦٤) ورواه الترمذي

في المناقب باب مناقب عمر رقم الحديث ٣٦٩٣ (٥/٦٢٢) •

(٢) ومنها ما رواه سفيان بن أبي وقاص ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال مخاطباً عمر رضي الله عنه : والذي نفسي بيده ما لقيك الشيطان سالكاً فجاً إلا سلك فجاً غير فجك ( ١ ) .

(٣) ومنها ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : لو كان بعدى نبي لكان عمر ( ٢ ) .

وقد ورد له فضائل أخرى مقروناً مع أبي بكر منها :

(١) عن أبي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ان أهل الدرجات العلا ليراهم من تحتهم كما ترون النجم الطالع في أفق السماء ، وان أبا بكر وعمر منهن وانعما ( ٣ ) .

(١) متفق عليه رواه البخاري في فضائل الصحابة باب فضائل عمر ( فتح الباري ٤١ / ٧ ) ومسلم في فضائل عمر ج : ٢٣٩٦ ( ٤ / ١٨٦٣ ) وقريب منه عند الترمذي ٦٢٢ / ٥ .

(٢) رواه الحاكم في المستدرک وصححه ووافقه الذهبي ج : ( ٣ / ٨٥ ) ورواه الترمذي في المناقب باب مناقب عمر حديث رقم ٣٦٨٦ وقال حسن غريب ( ٥ / ٦١٩ ) .

(٣) رواه الترمذي في المناقب ب : مناقب أبي بكر ح : ٣٦٥٨ وقال حديث حسن ٦٠٧ / ٥ ورواه ابن ماجه في المقدمة ب : من فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ج : ٩٦ ( ١ / ٣٧ ) ورواه الامام أحمد في المسند ٢٦ / ٣ ورواه ابن حبان في صحيحه كلهم عن أبي سعيد الخدري ، ورواه الطبراني عن جابر وابن عساكر عن أبي هريرة ( انظر الصواعق المحرقة ص ٧٧ ) وقريب منه عند الطبراني عن أبي هريرة قال الهيثمي : رجاله رجال الصحيح غير سلم بن قتيبة وهو ثقة ( مجمع الزوائد ٥٤ / ٩ ) .

(٢) وضعها ما روى عن علي رضي الله تعالى عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أبو بكر وعمر سيدا كهمل أهل الجنة من الأولين والآخرين —  
الا النبيين والمرسلين (١) .

### المفاضلة بين عثمان وعلي رضي الله تعالى عنهما

=====

أما المفاضلة بين عثمان وعلي فهذه دون تلك ، وقد حصل فيها نزاع بين السلف قال ابن تيمية : ( فان سفيان الثوري وطائفة من أهل الكوفة رجحوا عليا على عثمان ، ثم رجح عن ذلك سفيان وغيره ، وبعض أهل المدينة توقف في عثمان وعلي وهي إحدى الروايتين عن مالك ، لكن الرواية الأخرى عنه تقديم عثمان على علي كما هو مذهب سائر الأئمة كالشافعي وأبي حنيفة وأصحابه وأحمد وأصحابه وغير هؤلاء من أئمة الاسلام ) (٢) .

أما أبو حنيفة رحمه الله فقد روى عنه ( تقديم علي على عثمان ) (٣) وجاء في السير الكبير لمحمد بن الحسن الشيباني : ( روى نوح بن أبي مريم عن أبي حنيفة رضي الله عنه انه قال : سألت عن مذهب أهل السنة فقال أن تغضل أبا بكر وعمر وتحب عليا وعثمان وترى المسح على الخفين (٤) ولا تكفر أحدا من أهل القبلة وتؤمن بالقدر ولا تنطق في الله بشيء . . ثم قال الشارح ( ومن الناس من يقول : قبل الخلافه كان عليا مُقَدَّمًا على عثمان بن سعيد الخلافة عثمان أفضل من علي (٥) ثم اعتذر

(١) رواه الترمذي في المناقب ح : ٣٦٦٤ وقال حسن غريب (٥/٦١٠) ورواه ابن ماجه في المقدمة ب : من فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم : ١٠٠ (١/٣٨) ورواه ابن حبان في صحيحه ( موارد الظمان ص ٥٣٨ ) ورواه أحمد وقال صاحب الفتح الرياني : اسناده صحيح ورجاله ثقات (٢٢/١٨٤) .

(٢) مجموع الفتاوى ٤٢٦/٤

(٣) شرح العقيدة الطحاوية ص ٤٨٦

(٤) مخالفة للرافضة لأنهم لا يرون المسح على الخفين ولا الصلاة فيها ولذلك درج علماء السلف على ذكر هذه المسألة الفرعية في عقائدهم للدلالة على مخالفتهم للرافضة .

(٥) شرح السير الكبير ١/١٥٨

المُشارِع عن كلام الاطام السابق بقوله : ( ولم يرد أبو خزيمة رضى الله عنه بما ذكر —  
تقديم علي علي عثمان ، ولكن مراده أن محبتهم من مذهب أهل السنة ظالوا وعنده  
لا توجب الترتيب ) ( ١ ) ، قلت بل قد صرح في الفقه الأكبر بتقديم عثمان علي علي فقال :  
( وأفضل الناس بعد النبيين عليهم الصلاة والسلام أبو بكر ثم عمر بن الخطاب الفاروق  
ثم عثمان بن عفان ذو النورين ثم علي بن أبي طالب المرتضى رضى الله تعالى عنهم  
أجمعين ) ( ٢ ) ، وهو ظاهر المذهب قال السرخسي : ( فأما المذهب عندنا أن عثمان  
أفضل من علي رضوان الله عليهما قبل الخلافة وبهذا ) ( ٣ ) .

وبما سبق يتضح أن الغالبية العظمى من أهل السنة والجماعة علي تقديم  
عثمان علي علي ولم يخالف الا القليل ويدل علي صحة ما ذهبوا اليه ما يلي :

( ١ ) ما تقدم من قول عبد الله بن عمر رضي الله عنهما : كما نقول ورسول الله  
صلى الله عليه وسلم حي : أفضل الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر ثم عثمان  
رضي الله عنهم ) ( ٤ ) .

( ٢ ) وكذلك في قصة بيعة عثمان الثابتة في الصحيح — كما مر — انه لما لم يبق  
في الشورى الا عثمان وعلي والحكم عبد الرحمن بن عوف ، وبقي عبد الرحمن  
ابن عوف ثلاثة أيام بلياليها يشاور المهاجرين والأنصار والتابعين لهم باحسان  
ويشاور أمهات المؤمنين ، ويشاور أمراء الأمصار — فانهم كانوا بالمدينة  
حجوا مع عمر وشهدوا موته — حتى قال عبد الرحمن : ان لي ثلاثا ما اغتمضت  
بنوم ) بعد هذا كله وبعد أخذ الموثيق منهما علي أن يبائع من بایعه ، أعلن  
النتيجة بعد هذا الاستفتاء وهي قوله : ( اني رأيت الناس لا يعدلون بعثمان )

( ١ ) شرح السير الكبير ١ / ١٥٨

( ٢ ) انظر متن الفقه الأكبر لابی خزيمة ص ١٦٨ من الفقه الأكبر مع شرحه للملا علي القاري

( ٣ ) شرح السير الكبير ١ / ١٥٨ وانظر شرح المقيده الطحاوي ص ٤٨٦

( ٤ ) متفق عليه وسبق تخريجه قريبا — ص ٢٧٦ .

فبايمه علي وعبد الرحمن وسائر المسلمين بيعة رضي واختيار (١) فـدـل  
ذلك على تقديمه في الأفضلية عليه قال ابن تيمية : ( وهذا اجماع منهم  
على تقديم عثمان على علي ) (٢) ولما سأل رجل عبد الله بن المبارك  
أيهما أفضل علي أو عثمان قال : قد كفانا ذاك عبد الرحمن بن عوف (٣) ،  
وقال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه حينما ولي عثمان الخلافة ( أَمْرُنَا  
خير من بقي ولم نأل ) (٤) .

ولهذا قال أيوب وأحمد بن حنبل والدارقطني ( من قَدَّمَ علينا على عثمان  
فقد أزرى بالمهاجرين والأنصار ) (٥) ويفسر ابن تيمية ذلك بأنه ( لو لم  
يكن عثمان أحق بالتقديم وقد قدموه كانوا أما جاهلين بفضله ، وأما ظالمين  
بتقديم المفضل من غير ترجيح ديني ، ومن نسبهم الى الجهل والظلم  
فقد أزرى بهم ) (٦) .

والسلف وإن كان بعضهم يرى التوقف بعد ذكر عثمان لا يقدمون على  
علي أحدا بعد الثلاثة كما قال الامام أحمد ( من لم يرتع بعلي فهو أضل من  
حمار أهله ) (٧) وإنما من قال بالتوقف في التفضيل عند عثمان يريد الاقتداء  
بحدیث ابن عمر السابق فيذكرون الثلاثة ثم يجملون بقية أصحاب الشورى كما

---

(١) انظر تفصيل ذلك طرق الانعقاد ص ١٣ وهذه الرواية من البخاري ك ٩٣ باب  
٤٣ ( فتح الباري ١٣ / ١٩٣ ) ومن البداية والنهاية ( ١٤٦ / ٧ ) بتصرف  
يسير .

(٢) مجموع الفتاوى ٤ / ٤٢٨

(٣) المسند من مسائل الامام أحمد للخلال ورقة ٥٧

(٤) قال في مجمع الزوائد رواه الطبراني بأسانيد ورجال أحدها رجال الصحيح

(٥) ( ٨٨ / ٩ ) وذكره الخلال في المسند من مسائل الامام أحمد ورقة ٥٧ .

(٦) مجموع الفتاوى ٤ / ٤٢٨ وانظر شرح العقيدة الطحاوية ص ٤٨٦ .

(٧) مجموع الفتاوى ٤ / ٤٢٨

(٨) منهاج السنة ٢ / ٢٠٨

هي ، رواية عن الامام أحمد نفسه فقد ذكره اللالكائي قوله ( وخير الأئمة بعد نبيها ) صلى الله عليه وسلم ( أبو بكر الصديق ثم عمر بن الخطاب ثم عثمان بن عفان تقدم هؤلاء الثلاثة كما قدمهم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يختلفوا في ذلك ، ثم بعد هؤلاء الثلاثة أصحاب الشورى الخمسة علي بن أبي طالب وطلحة والزبير وعبد الرحمن بن عوف وسعد كلهم يصلح للخلافة وكلهم امام ونذهب الى حديث ابن عمر ( كما نعد ورسول الله صلى الله عليه وسلم حي وأصحابه متوافرون أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ) ( ١ ) ونحوه تماما عن علي بن المديني ( ٢ ) .

وان كان ورد عنه نفسه رحمه الله روايات ينص فيها على التبريع بعلي منها الرواية السابقة ( من لم يبرح بعلي فهو أضل من حمار أهله ) ومنها رواية الاصطخرى حيث قال فيها ( وخير الأئمة بعد نبيها صلى الله عليه وسلم أبو بكر وعمر بعد أبي بكر وعثمان بعد عمر وعلي بعد عثمان ووقف قوم على عثمان ) ( ٣ ) .

ولذلك كانت خلاصة رأى الامام أحمد رحمه الله في التفضيل - على ما يراه الخلال - هي قوله : من قال ( أبو بكر وعمر وعثمان فقد أصاب وهو الذي العمل عليه ) قال : أبو بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم فصحيح أيضاً جيد لا بأس به وبالله التوفيق ( ٤ ) .

- 
- ( ١ ) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ص ١٥٧
  - ( ٢ ) نفس المرجع ص ١٦٣
  - ( ٣ ) طبقات الخائله لابن ابي يعلى ٣٠ / ١
  - ( ٤ ) المسند من مسائل الامام أحمد للخلال مخطوط ورقة ٦٢

قلت : لكنه ورد عنه رحمه الله تكذيبه لمن نسبته الى التوقف عند عثمان فقال  
في رواية محمد بن عوف الحمصي : ( وخير الناس بعد رسول الله صلى الله  
عليه وسلم : أبو بكر ، ثم عمر ثم عثمان ثم علي فقلت له يا أبا عبد الله ،  
فانهم يقولون : انك وقفت على عثمان ؟ فقال : كذبوا والله علي انما حدثتهم  
بحديث ابن عمر - وذكر الحديث - ولم يقل النبي صلى الله عليه وسلم : لا  
تخايروا بعد هؤلاء بين أحد ليس لاحد في ذلك حجة ، فمن وقف على عثمان  
ولم يرسّح بعلي فهو علي غير السنه يا ابا جعفر ( ١ )

فالحاصل أن من نص الترييح على علي كومن توقف عن التصييص عند عثمان  
كلهم لا يقدمون على علي بعد الثلاثة أحدا ولا يلزم من عدم التصييص عليه  
بعد عثمان أنهم يقدمون عليه أحدا قال ابن تيميه ( فليس في أهل السنة  
من يقدم عليه - أي علي - أحدا غير الثلاثة بل يفضلونه على جمهور أهل بدر  
وأهل بيعة الرضوان وعلى السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار ، وما في  
أهل السنة من يقول ان طلحة والزبير وسعدا وعبد الرحمن بن عوف أفضل  
منه بل غاية ما يقولون السكوت عن التفضيل بين أهل الشورى ) ( ٢ ) وقد  
حكى الحافظ ابن حجر الاجماع على أن ترتيب الخلفاء في الأفضلية كترتيبهم  
في الخلافة ) ( ٣ ) .

لكن من قدم عليا على عثمان هل هو مبتدع أم لا ؟ وعلى هذا التساؤل يجيب  
الخلال فقد قال بعد ذكره لعدة روايات مسنده عن امام أهل السنة أحمد  
ابن حنبل فيمن قدم عليا على عثمان قال : ( فاستقر القول من أي عبد الله أنه  
يكره هذا القول ولم يجزم في تبديعه ، وان قال قائل هو مبتدع لم ينكر عليه

والله التوفيق ) ( ٤ ) .

- 
- |       |  |
|-------|--|
| ( ١ ) | طبقات الحنابلة ٣١٣/١                         |
| ( ٢ ) | منهاج السنه ٢٠٦/٢                            |
| ( ٣ ) | فتح الباري ٣٤/٧                              |
| ( ٤ ) | المسند من مسائل الامام أحمد للخلال ورقة ٥٦ . |

من فضائل عثمان رضي الله عنه

=====

والآن نورد بعض الأحاديث الواردة في فضل ذي النورين عثمان بن

عثمان رضي الله عنه منها .

١ - قول النبي صلى الله عليه وسلم : من يحفر بئر رومة (١) فله الجنة

فحفرها عثمان . وقال صلى الله عليه وسلم : من جهز جيش العسرة

فله الجنة فجهزه عثمان " (٢) زاد الترمذي فقال النبي صلى الله

عليه وسلم : ما ضر عثمان ما عمل بعد اليوم " برثين " (٣) .

٢ - ومنها ما روته عائشة رضي الله تعالى عنها عن النبي صلى الله عليه

وسلم انه قال : الا استحي من رجل تستحي منه الملائكة (٤) يعني

عثمان .

(١) كانت عيناً لرجل من غفل يبيع منها القريب بعد تعرض عليه النبي

صلى الله عليه وسلم شراؤها بعين في الجنة ؟ (فقال يا رسول الله

ليس لي ولا لعيالي غيرها) فبلغ ذلك عثمان رضي الله عنه فاشتراها بخمس

وثلاثين ألف درهم ثم اتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال اتجعل لى

ما جعلت له ؟ قال نعم قال قد جعلتها للمسلمين قال ابن حجر وان كانت

اولا عيناً فلا مانع ان يحفر فيها بئراً ولعل العين كانت تجرى

الى بئرفوسمها وطواها فنسب حفرها اليه انظر فتح الباري ٥/٤٠٨ .

(٢) ذكرهما البخارى تعليقا في كتاب فضائل الصحابة باب مناقب عثمان

(فتح الباري ٧/٥٢) ووصلهما في قصة عثمان لما حوضر عنه رضي الله

عنه انظر الوصايا باب نفقة القيم للوقف (فتح الباري ٥/٤٠٦) .

(٣) سنن الترمذي في المناقب باب مناقب عثمان حديث رقم ٣٧٠١ (٥/٦٢٦)

(٤) رواه مسلم في ك : فضائل الصحابة ب : من فضائل عثمان ح : ٢٤٠١

(٤/١٨٦٦)



ومن الأحاديث الدالة على فضائله رضي الله عنه التي شارك فيها أبو بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما ما يلي :-

(١) ما رواه أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه قال : صعد النبي صلى الله عليه وسلم أحدًا ومعه أبو بكر وعمر وعثمان فرجف بهم فقال صلى الله عليه وسلم : اسكن أحد - أظنه ضربه برجله - فليس عليك إلا نبي وصديق وشهيدان (١) .

(٢) ومنها ما رواه أبو موسى الأشعري رضي الله تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل حائطًا وأمرني بحفظ باب الحائط فجاء رجل يستأذن ، فقال : ائذن له وبشره بالجنة فإذا أبو بكر ، ثم جاء آخر يستأذن فقال : ائذن له وبشره بالجنة فإذا عمر ، ثم جاء آخر يستأذن فسكت هنيهة ثم قال : ائذن له وبشره بالجنة على بلوى تصيبه فإذا عثمان بن عفان ( وعند مسلم ! ) فقال : اللهم صبرا أو الله المستعان (٢) .

من فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه  
=====

ورد في حق أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه كثير من الأحاديث الصحيحة الدالة على فضله وكثرة مناقبه حتى قيل أنه لم يرد في حق أحد

(١) رواه البخاري - واللفظ له - في كتاب فضائل الصحابة باب مناقب عثمان (٥٣/٢ من الفتح) والترمذي في المناقب باب مناقب عثمان رقم الحديث ٣٦٩٧ (٦٢٤/٥) وقال حسن صحيح .

(٢) متفق عليه رواه البخاري في كتاب الفضائل باب مناقب عثمان (٥٣/٢ من الفتح) ورواه مسلم في الفضائل ب : من فضائل عثمان ح : ٢٤٠٣ (١٨٦٧/٤) ورواه - الترمذي في مناقب عثمان حديث رقم ٣٧١٠ (٦٣١/٥)

من الصحابة بلاسند الجياد اكرمما جاء في علي (١) ومن هذه الأحاديث ما يلي :-

(١) ما رواه البخاري ومسلم عن سعد بن أبي وقاص أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج الى تبوك واستخف عليا ، فقال : أتخلفني في الصبيان والنساء ؟

(١) انظر المستدرک (١٠٧/٣) وروى هذا القول عن الإمام أحمد وعن اسماعيل القاضي والنسائي وأبو عسي النيسابوري ، ذكر ذلك الطافظ ابن حجر في فتح الباري (٧١/٧) وظل ذلك بأنه تأخر ووقع الاختلاف في زمانه ، وخروج من خرج عليه فكان ذلك سببا لانتشار مناقبه من كثرة من كان بينهما من الصحابة ردا على من خالفه فكان الناس طائفتين لكن المبتدعة قليلة جدا ثم كان من أمر علي ما كان فجمت طائفة أخرى حاربه ثم اشتد الخطب فتقصوه ، واتخذوا لعنه على المنابر سنة ووافقهم الخوارج على بغضه زادا حتى كفروه مضموما ذلك منهم الى عثمان فصار الناس في حق علي ثلاثة : أهل السنة والمبتدعة من الخوارج والمحاريين له من بني أمية وأتباعهم ، فاحتاج أهل السنة الى بث فضائله فكثر الناقل لذلك لكثرة من يظالف ذلك ، والا فالذى في نفس الأمر أن لكل من الأربعة من الفضائل اذا حبر بميزان العدل لا يخرج عن قول أهل السنة والجماعة أصلا ) فتح الباري ٧١/٧ . فلا يلزم من ذلك أفضليته على الثلاثة الذين سبقوه بالخلافه ، قلت : وقد يكون من هذه الأسباب أيضا ظهور بعض التشيع له الذى قد يؤدى ببعضهم الى وضعه بما ليس فيه وهذا أدى بأهل السنة الى ايضاح وتبيين ما ورد في الرجل عن النبي صلى الله عليه وسلم على حقيقته لكن الأسباب السابقة تؤدى الى كثرة طرق هذه الاحاديث لا كثرة الاحاديث نفسها والله اعلم .

هذا وقد يعتبر بعض العلماء أن السبب هو وضع الروافض للحديث في فضائله قلت : لا شك انهم قد وضعوا الشيء الكثير في ذلك ولكن هذا معروف عند أهل السنة ولا يندرج عليهم لان الله قد هيا لهذه السنة جهابذة العلماء والنقاد فبينوا الصحيح من الضعيف من الموضوع فكل الاحاديث الموضوعه من الروافض معروفه عند علماء السنة فلا يد رجونها في كتبهم وان ادرجوها بينوا ما فيها أو عرف ذلك من بعدهم من السند والحمد لله الذى حفظ لنا ديننا والا فقد قال الخليلي في الارشاد قال بعض الحفاظ تأملت ما وضعه أهل الكوفة في فضائل على وأهل بيته فرأيت على ثلاثمائة الف والله اعلم ) انظر تنزيه الشريعة المرفوعة عن الاختصار الشنيعة الموضوعه لابن عراق ٤٠٢/١ .

قال : الا ترضى أن تكون مني بمنزلة هرون من موسى <sup>لله</sup> الا أنما نبي بعدى (١)

وهذا الحديث مما تعلقت به الروافض في أن الخلافة كانت حقا لعلى وانه  
وصى له بها ، ولا حجة لهم فيه ، بل غاية ما في الأمر اثبات فضيلة من فضائل  
علي رضي الله عنه ولم يتعرض الحديث لكونه أفضل من غيره أو مثله ، وليس فيه  
أية دلالة على استخلافه بعده ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم اتما قال  
هذا تطييبا لخاطره حين استخلفه على المدينة في غزوة تبوك ، ويؤيد هذا  
أن هارون المشبه به لم يكن خليفة بعد موسى عليهما السلام بل توفي في  
حياته ، وانما استخلفه حينما ذهب لميقات ربه للمناجاة والله أعلم . علما  
بأنه لا يلزم من التشبيه المساواة في كل الأحوال .

(٢) ومنها ما روى عن سهل بن سعد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال  
يوم خيبر : لأعطين هذه الراية رجلا يفتح الله على يديه يحب الله ورسوله  
ويحبه الله ورسوله ، قال : فبات الناس يدركون (٢) ليلتهم أيهم يعطاها  
قال : فلما أصبح الناس غدوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم كلهم يرجون  
أن يعطاها ، فقال أين علي بن أبي طالب ؟ فقالوا هو يارسول الله يشتكي  
عينيه ، قال : فأرسلوا إليه فأتى به فبصق رسول الله صلى الله عليه وسلم في  
عينيه ودعا له وبرأ حتى كأن لم يكن به وجع فأعطاه الراية . . . الحديث (٣)

- 
- (١) البخارى في المغازى باب غزوة تبوك (فتح البارى ١١٢/٨) وسلم في الفضائل  
ب : من فضائل علي ح : ٢٤٠٤ (٤/١٨٧٠) والترمذى في مناقب علي رقم  
(٢٧٧١) ٦٤١/٥ وابن حبان (موارد الظمان ص ٥٤٣ وغيرهم .  
(٢) أى يخوضون ويتحدثون في ذلك انظر شرح النووى لصحيح مسلم ١٧٨/١٥  
(٣) رواه مسلم واللفظ له في كتاب فضائل الصحابة ب : من فضائل علي ح : ٢٤٠٦  
(٤/١٨٧٢) ورواه البخارى مختصرا عن سلمة بن الأكوع في كتاب الفضائل  
بالب مناقب علي (فتح البارى ٢٧٠/٧) وغيرهما .

فهذه الأحاديث غيض من فيض من الأحاديث الصحيحة الواردة في مناقب  
الخطباء الراشدين رضي الله عنهم أوردت بعضها نموذجاً لا استقصاء والا -  
فمناقبتهم قد صنف فيها مجلدات .

هذا وممن أهل السنة قد خُصَّ بالخطباء الراشدين ولكن اختلفوا في  
الخامس فمنهم من جعله عمر بن عبد العزيز روى ذلك عن سفيان الثوري (١)  
وروى عن الشافعي (٢) أيضا . ومنهم من جعله الحسن بن علي لخلاقته  
التي مدتها سنة أشهر قبل الصلح واستدلوا على ذلك بحديث سفيان -  
السابق ( الخلافة بعدى ثلاثون سنة . . . الحديث ) وقد عدوا هذه الأشهر  
الستة من الثلاثين سنة (٣) .

وهذا القول أقوى من سابقه لأن معاوية رضي الله عنه أفضل من عمر بن عبد العزيز  
ولم يعد منهم مكفيه فضلا صحة رسول الله صلى الله عليه وسلم وكتابته الوحي  
بين يديه وغيرهما (٤) وإنما اشتهر فضل عمر بن عبد العزيز لأنه أتى  
بعد سنوات من الظلم والعسف فرفع المظالم ورد الأمانات إلى أهلها . أما  
معاوية رضي الله عنه فقد جاء بعد أفضل خلق الله بعد الأنبياء وهم الخطباء  
الأربعة الراشدون رضي الله تعالى عنهم أجمعين ومع ذلك فقد كان له من  
الفضل والأمانة وحسن سياسة الرعية ومحبتهم له الشيء الكثير روى الأثر -  
بسنده إلى أبي هريرة المكتب قال : كما عد الأعشى فذكروا عمر بن عبد العزيز  
وعدله فقال الأعشى : ( فكيف لو أدركتم معاوية ؟ قالوا في حلمه ؟ قال :

(١) سنن أبي داود ك . السنة ٧ عن (٣٨٣/١٢) وحلية الأولياء (٣٢٢/٧)

(٢) آداب الشافعي ومناقبه لابن أبي حاتم ص ١٨٩ ومناقب الشافعي للبيهقي ٤٤٨/١

(٣) تاريخ الخطباء للسيوطي ص ٩

(٤) من شاء الاستزادة في هذا الموضوع فليرجع إلى كتاب العواصم من القواصم -

وحاشية ص ١٥١ فما بعدها .

لا والله بل في عدله (١) . قال شيخ الاسلام ابن تيمية : ( اتفق العلماء على أن معاوية أفضل ملوك هذه الأمة ) (٢) . وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أحاديث في فضله رضي الله عنه هذا من ناحية الخلفاء أما أفضل الصحابة عموماً بعد الاربعة فهم بقية أهل الشورى .

هذا ومناسبة حديثنا عن التفضيل بين الخلفاء الراشدين رضي الله تعالى عنهم قد يعترض معترض فيقول : الأولى أن نحب أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم جميعاً ولا نفاضل بينهم ، ولهذا المعترض نقول : السنة المفاضلة بينهم على ما جاءت به الأحاديث الصحيحة ، وسار عليه السلف الصالح من تفضيل أبي بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي رضي الله تعالى عنهم أجمعين على سائر الصحابة ، وقد سئل الامام أحمد عن رجل يحب أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يفضل بعضهم على بعض وهو يحسبهم قال : ( السنة أن يفضل أبا بكر وعمر وعثمان وعلي من الخلفاء ) (٣) .

وانما الذي ذموا التحدث فيه والتمرض له هو ما شجر بين الصحابة من قتال وقتل بعد مقتل الشهيد عثمان رضي الله عنه ثم النزاع الذي حصل بين علي ومعاوية رضي الله عنهما ومن معهما من الصحابة (٤) .

(١) منهاج السنة ١٨٥/٣ وقد سئل الامام أحمد : أيما أفضل معاوية أو عمر بن عبد العزيز فقال معاوية أفضل لسنا نقسم بأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أحد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خير القرون قرني ثم الذي يلونهم الحديث ( متفق عليه ) ، وفي رواية قال : كان معاوية أفضل من ستمائه مثل عمر بن عبد العزيز واستدل . بحديث : لو انفق أحدكم مثل أحد ذهبا ما بلغ مد أحق ولا نصيفه . . رواه مسلم في فضائل الصحابة ج : ٢٥٤٠ (٤/١٩٦٣) انظر المسند من مسائل الامام أحمد ورقة ٦٨ .

(٢) مجموع الفتاوى ٤٧٨/٤

(٣) المسند من مسائل الامام أحمد للخلال ( مخطوط ) ورقة ٥٤

(٤) انظر من أقوالهم في ذلك ص ٥٠١ من الفصل الثالث .

### موقف بعض الفرق الاسلاميه من التفضيل

=====

الأشاعره مع أهل السنة في هذا الموضوع بل مخالفتهم لأهل السنة في باب (الامامه) عنوما قليل جدا ولذلك ينتحلون السنه ولحلونها في مثل هذا الموضوع (١) وهناك فرق أخرى خالفت في هذه المسأله نستعرض آراءهم باختصار ومن هذه الفرق:

#### (١) المعتزليه :

=====

وافقت المعتزله أهل السنة في تولي جميع الصحابة والترحم عليهم وعلي صحة امامة الخلفاء الأربعة على الترتيب وعلى أن أبا بكر أفضل من عمر وأفضل من عثمان ، ولكسهم اختلفوا في أيهما أفضل أبو بكر أم علي رضي الله - عنهما على أقوال ثلاثة :

- ١ - منهم من يرتب الخلفاء الراشدين في الخلافة أبو بكر فمصر فعثمان فعلي وكذلك في الفضل وهذا قول قدماء البصريين ومنهم عمرو ابن عبيد والنظام والجاحظ وشامق بن أشرس والفوطي والشحام وغيرهم (٢)
- ٢ - ومنهم من قال بفضل أبي بكر فمصر فعثمان ولكنه توقف في أمر علي ونسبة فضله الى فضل أبي بكر أيهما أفضل . . فمنهم من فضل عليا على عثمان وتوقف في التفضيل بينه وبين أبي بكر ومن هؤلاء واصل ابن عطاء (٣) ، وأبو هذيل الملاف . . وتبعهم من المتأخرين أبو هاشم بن أبي علي الجبائي وأبو الحسين محمد بن علي بن الطيب البصري (٤) في أول حياتهما .

---

(١) انظر نقض المنطق لابن تيميه ص ١٦ .  
 (٢) الاسلام وفلسفة الحكم د . محمد عماره ص ٥١٦  
 (٣) شرح الاصل الخمسة للقاضي عبد الجبار ص ٧٦٢  
 (٤) الاسلام وفلسفة الحكم ص ٥١٦

٣ - ومنهم من ذهب الى تفضيل علي على أبي بكر وهذا مذهب الممثلة  
 البغداديين ، ( وذهب هذا المذهب من متأخري البصريين ابو علي  
 الجبائي بعد أن كان متوقفاً والتزم التوقف في مصنفاته ثم اعتسق  
 تفضيل علي عند وفاته ) ( ١ ) وكذلك لمبو الحسين محمد بن علي البصري  
 في آخر حياته ( لأنه يقطع أن أمير المؤمنين - أي عليا - أفضل  
 الجماعة ) ( ٢ ) ، ومن ذهب الى تفضيل علي على أبي بكر القاضي  
 عبد الجبار حيث قال : ( فأما عندنا : أي أفضل الصحابة أمير  
 المؤمنين علي ثم الحسن ثم الحسين عليهم السلام ) ( ٣ ) .

## ( ٢ ) الخوارج :

أما الخوارج فهم يقولون بأفضلية وإمامة أبي بكر وعمر وعثمان حتى  
 انقضاء الست السنوات الأولى من حكمه ثم علي حتى قبله التحكيم ، وما يجمع  
 عليه الخوارج كما قال الأشعري ( اكفار علي وعثمان ) ( ٤ ) .

## ( ٣ ) الروافض :

أما الروافض فهم مجمعون على تفضيل علي على سائر أصحاب رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم وعلى أنه ليس بعد النبي صلى الله عليه وسلم أفضل  
 منه . ( ٥ )

- 
- ( ١ ) الاستبصار وفلسفة الحكم ( ص ٥١٦ )
  - ( ٢ ) المغنى في أبواب التوحيد والعدل - ٢٠ ق ١ ص ٢١٦
  - ( ٣ ) شرح الأصل الخمسة ص ٢٦٧
  - ( ٤ ) الفرق بين الفرق ص ٧٣ وانظر المقالات ١٦٢/١
  - ( ٥ ) مقالات الاسلاميين ١٥٠/١

وجميع هذه الفرق الضالة المخالفة لأهل السنة والجماعة ليس عند  
أحد منها دليل صريح من كتاب الله أو سنة رسوله صلى الله عليه وسلم الصحيحة  
التي يمكنها أن تقابل الأحاديث السابقة الدالة على مذهب الحق في هذه  
المسألة وهو مذهب أهل السنة والجماعة .

أما أن نخوض معهم في مجادلات عقلية لا تتركز على أساس ولا تصل  
إلى قرار فهذا يحتاج إلى بحث أوسع ومدة زمنية أطول ، ولو اردنا استقصاء  
كل مبحث في هذه الرسالة لبلغت المجلدات ، لكن نبين مذهب الحق -  
مذهب أهل السنة والجماعة - ودل على بالادلة الصريحة الصحيحة وشهير  
إشارة مختصرة إلى من خالف من الفرق على حسب ما يسمح لنا به الوقت وحجم  
الرسالة والله المستعان ..



## الفصل الثانی

=====

### واجبات الامام وحقوقه

=====

#### المبحث الاول : واجبات الامام

=====

=====

## الفصل الثاني

=====

### واجبات الامام وحقوقه

=====

### المبحث الأول : واجبات الامام

=====

تمهيد :

-----

الحكم في نظر الاسلام تبعة ومسؤولية ، لم يُشرع التحقيق أهداف ولوغ مقاصد ، وتحقيق هذه الأهداف ولوغ هذه المقاصد مسؤولية مشتركة بين الحكام والمحكومين وهم مسؤولون عنها جميعا .

وحيث كان مقصود جميع الولايات في الاسلام أن يكون الدين كله لله وأن تكون كلمة الله هي العليا، وأن تكون العباد لله وحده ، فإن الله سبحانه وتعالى إنما خلق الخلق لذلك وه أنزل الكتب وه أرسل الرسل ومن أجله جاهد الرسل صلى الله عليه وسلم والمؤمنون قال تعالى : ﴿ وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون ﴾ ( ١ ) . وجماع الدين وجميع الولايات هو الأمر والنهي ، والذي بعث الله به رسوله صلى الله عليه وسلم هو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وهنعت المؤمنين في كتاب الله تعالى ( والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر . . . . الآية ) ( ٢ )

وحيث أن الامام هو النائب أو الوكيل ( ٣ ) عن الأمة في تحقيق هذه المقاصد الشرعية وقد أعطته زمام السلطة للسير بها الى تحقيق هذه المقاصد عند بيعتها له ،

---

( ١ ) الذاريات آية ٥٦

( ٢ ) التوبة آية ٧١

( ٣ ) على خلاف بين الفقهاء هل هو ولي أو وكيل ؟ انظر القواعد لابن رجب ص ١١٦

ط ١٠ أولى ١٣٩٢ هـ ن . مكتبة الكليات الازهرية .

لذلك كان عليه من الواجبات ما ليس على غيره ، ولأن مناط الوجوب فيها هو القدرة وقد حصلت له بعد مبايعتهم له ، فلزمه القيام بهذا الواجب الثقيل .

لكنه لا يستطيع وحده القيام بتحقيق هذه المقاصد مهما بلغ من الذكاء والفظنة ، لذلك أوجب الاسلام على المحكومين أيضا واجبات وحقوقا للامام مقابل تلك الواجبات الملقاة على عاتقه ، وعن طريق هذه الحقوق تكمّل له قدره في القيام بما أوجبه الله عليه من تحقيق لهذه المقاصد .

وجريا على القاعدة الاسلامية في تقديم الواجب على الحق فانني سأحدث أولا عن الواجبات الملقاة على عاتق الامام ، ثم أتبع ذلك بالحديث عن حقوقه على الرعية ، ثم الحديث عن الشورى ، وهل هي واجب من الواجبات الملقاة على عاتقه ؟ أم أنها حق من حقوقه على رعيته .

## واجبات الامام

=====

حُملُ الامامة ثقيل ، وواجباتها كبيرة لا يستطيع القيام بها على وجهها الأكمل الا أولو العزم من الرجال ، لذلك كانت من أعظم القربات عند الله لمن احتسب القيام بها وقصد التقرب اليه تعالى ، ولذلك قال صلى الله عليه وسلم : سبعة يظلهم الله تحت ظله يوم لا ظل الا ظله . . . . . وذكر منهم إمام عادل ( ١ ) .

ومما يدل على ثقل هذا الحمل ما رواه مسلم في صحيحه عن أبي ذر الغفاري رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له في الامارة : ( إنها أمانة وإنها يوم النيام خزى وندامة الا من أخذها بحقها وأدى الذي عليه فيها ) ( ٢ ) . وعن عبد الله

( ١ ) متفق عليه رواه البخارى في ك : الاذان ب : من جلس في المسجد ينتظر الصلاة

(فتح البارى ١٤٣/٢) ومسلم في ك : الزكاة ب : فضل اخفاء الصدقة ج : ١٠٣١

(٢/٢١٥) والترمذى في ك : الزهد ب : ٥٣ والنسائى في القضاة ب ( ٢ ) والموطأ

في الشمر ( ١٤ ) وأحمد ( ٤٣٩/٢ ) .

( ٢ ) رواه مسلم في صحيحه ك : الاماره ، ب : كراهة الاماره بخير ضروره / ١٨٢٥ ( ٣/١٤٥٢ )

ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ألا كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته ، فالإمام الأعظم الذي على الناس راع وهو مسؤول عن رعيته والرجل راع على أهل بيته وهو مسؤول عن رعيته ، والمرأة راعية على أهل بيت زوجها وهي مسؤولة عنهم ، وعبد الرجل راع على مال سيده وهو مسؤول عنه ألا كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته ( ١ ) .

ومن أهم هذه الواجبات ما يلي :

أولا : واجبات أساسية :

الواجب الأول والأساسي والجامع لكثير من الواجبات الشرعية هو السعي إلى تحقيق مقاصد الإمامة التي من أجلها شرعت ، وهي بمبارة مختصرة : ( إقامة الدين وسياسة الدنيا به ) وقد أفردت فيما سبق للحديث عن هذه المقاصد فصلا كاملا ، ولا مانع هنا من إعادة مختصره للنقاط التي بحثتها هناك في هذا الفصل :

المقصد الأول : إقامة الدين : وتتمثل في :

أولا : حفظه وذلك بما يلي :

- ١ - نشره والدعوة إليه بالقلم واللسان والسنان ( الجهاد ) .
- ٢ - دفع الشبه والأباطيل ومحاربتها .
- ٣ - حماية البيضة وتحصين الثغور حتى يكون المسلمون في أمن على دينهم وأنفسهم وأموالهم وأعراضهم .

## ثانيا : تنفيذ ذلك بما يلي :

- ١ - إقامة شرائعه وحدوده وتنفيذ أحكامه : وذلك يشمل جباية الزكاة وتقسيم الفتي ، وتنظيم الجيوش المجاهدة لأجل رفع راية الاسلام وإقامة قضاة الشرع للحكم بين الناس بما أنزل الله وتنفيذ هذه الأحكام والحدود التي شرعها الله لمبادءه . الخ .
- ٢ - حمل الناس عليه بالترغيب والترهيب :

المقصد الثاني : سياسة الدنيا بهذا الدين : وهو الحكم بما أنزل الله

في جميع شؤون هذه الحياة ، وينتج عن هذا المقصد بعض المقاصد الفرعية منها :

- ١ - العدل ورفع الظلم
- ٢ - جمع الكلمة وعدم الفرقة .
- ٣ - القيام بصيانة الأرض واستغلال خيراتها فيما هو صالح للاسلام والمسلمين . وقد سبق بسط هذه الموضوعات ومناقشتها فلا داعي للاعادة (١) .

## ثانيا واجبات فرعية :

لكن بالإضافة الى هذه الواجبات الرئيسية هناك بعض الواجبات اللازمة على الامام وان لم يكن بعضها من الأهداف الرئيسية للامامه وانما هي وسائل الى تحقيق هذه الأهداف ، وبناءً على القاعدة الأصولية " ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب " فهي واجبة على الامام اذ من هذه الواجبات ما يلي :

(١) انظر فصل مقاصد الامامه من الباب الاول ص ٤٥ فما بعدها .

أولا : إستيفاء الحقوق المالية لبيت المال وصرفها في مصارفها الشرعية :  
=====

من واجبات الامام ومسؤولياته الجسام إستيفاء الحقوق المالية أو -  
الموارد أو كما يقول أبو يعلى " جباية الفيء " والصدقات على ما أوجبه الشرع  
نصا واجتهادا من غير عسف " ( ١ ) وكذلك المصروفات والنفقات والعطاءات  
وعلى حدّ قول القاضي أبي يعلى " تقدير العطاء وما يستحق من بيت  
المال من غير سرف ولا تقصير ودفعه في وقت لا تقديم فيه ولا تأخير " ( ٢ ) .

و الواقع أن هذا الواجب وان كان من مقاصد الامامه ومن الواجبات  
الأساسية وداخل في مقصد " تنفيذ الاسلام " الا أنني ذكرته هنا مفردا  
ومفصلا لما للامام فيه من دور اجتهادي فيما لا نص فيه من تقدير العطاءات  
وضحوها . كما ذكرته لزيادة تفصيل ما سبق مجمل .

وفي هذا المقام يحسن بنا أن نأخذ لمحة سريعة في الحديث  
عن موارد بيت المال ومصارفه ووجوه صرفها .

موارد بيت المال :  
=====

١ - الزكاة :

وهي الركن الثاني من أركان الاسلام ثابتة بالكتاب والسنة  
والاجماع تجب على كل مسلم ومسلمه ملك نصابا وحال عليه الحول  
فيما يشترط فيه ذلك . وقد حدّدت الشريعة الاسلامية نصاب  
كل صنف من أصناف الاموال المزكاة .

وقد اتفق الصحابة على قتال ما نعيمها ، وعلى هذا فمن أنكر وجوبها كفر ومن منعها معتقدا وجوبها وقدر الامام على أخذها منه أخذها منه جبرا وعزرا على امتناعه ، وان كان خارجا عن قبضة الامام قاتله كما فعل أبو بكر الصديق رضي الله عنه وقال قولته المشهورة " والله لو منعتني عقالا - وفي رواية غاقا - كانوا يؤذونه الى رسل الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم عليه " ( ١ ) .

وهي ليست حقا موكولا للأفراد يؤديه منهم من شاء ويدعه من أراد كما أنها هي حق عام يتولاه الامام وولاته فيقومون بجبايته ممن تجب عليه ، ويصرفونه الى من تجب له .  
والأدلة على ذلك كثيرة منها :-

١ - قول الله تعالى : " إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم " ( ٢ )

فالشاهد من الآية قوله ( والعاملين عليها ) قال الفخر الرازي في تفسيره " دلت هذه الآية على أن هذه الزكاة يتولاهم أخذها وتفرقتها الامام ومن يلي من قبله والدليل عليه أن الله جعل للعاملين سهما فيها وهذا يدل على أنه لابد في أداء هذه الزكوات من عامل والعامل هو الذي نصبه الامام لأخذ

( ١ ) البخاري كتاب الاخصام باب الاقتداء بسنة الرسل صلى الله عليه وسلم ( فتح الباري ٢٥٠ / ١٣ ) ومسلم كتاب الايمان باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا اله الا الله ج : ٢٠ ( ٥١ / ١ ) .

( ٢ ) سورة التوبة آية ٦٠

الزكوات فدلّ هذا النص على أن الامام هو الذي يأخذ

الزكوات \* (١) .

كما يدلّ على ذلك أيضا أن بعض المصارف المذكورة لا يمكن أن يصرفها الا الامام كمثل مصرف المؤلّفة قلوبهم فهذا لا يقوم به الا الامام فدلّ على استحقاق دفعها اليه . ومثل اعداد المدّة والعُدّة للجهاد في سبيل الله فلا يمكن تنظيم ذلك الا بتصرف الامام .

٢ - قوله تعالى " خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكّيهم بها

وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ (٢)

فالخطاب في قوله " خذ " للنبي صلى الله عليه وسلم ولكل

من يلي أمر المسلمين من بعده كما فهم الصحابة رضوا ن

الله عليهم ذلك (٣) .

٣ - ومنها ما رواه ابن عباس في الصحيحين وغيرهما أن النبي

صلى الله عليه وسلم حين بعث معاذا الى اليمن قال له

" ..... أَعْطِهِمْ أَنْ اللَّهُ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ لِيْ أَمْوَالَهُمْ صَدَقَتُهُ

تَوْخِذْ مِنْ أَغْنِيائِهِمْ فَتَرُدَّ عَلَى فُقَرَائِهِمْ " فان هم أطاعوك

لذلك فإياك وكرائم أموالهم ..... الحديث " (٤)

(١) التفسير الكبير للرازي ١١٤/١٦ ط . ثانية

(٢) سورة التوبة آية ١٠٣

(٣) انظر تفسير القرآن العظيم لابن كثير ١٤٥/٤

(٤) البخاري كتابه الزكاة باب أخذ الصدقة من الاغنياء وترد في الفقراء (فتح

الباري ٣٥٧/٣)



والشاهد من الحديث قوله " تؤخذ من أغنيائهم فتـرد على فقرائهم " فبيّن الحديث (أن الشأن فيها أن يأخذها وردّها رادّاً ، لا أن تترك لا اختيار من وجبت عليه) (١) .  
قال الحافظ ابن حجر " استدل به على أن الامام هو الذي يتولى قبض الزكاة وصرفها ، أما بنفسه وأما بنائيه فمن امتنع منهم أخذت منه قهراً " (٢) .

ومعروف في السيرة والتاريخ سعاة النبي صلى الله عليه وسلم الذين بعثهم الى الأمصار ، وكذلك سار على نهجه خلفاؤه من بعده . وللصحابة فتاوى كثيرة في هذا الموضوع (٣) ولهذا قال العلماء " يجب على الامام أن يبعث السعاة - لأخذ الصدقة لأن النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء من بعده كانوا يبعثون السعاة ، ولأن في الناس من يملك المال ولا يعرف ما يجب عليه فيه ، ومنهم من ييخل فوجب أن يبعث من يأخذ " (٤) .

#### الحكمة في دفعها للامام :

ولقيام الامام بجمعها ثم توزيعها دون قيام المالك بتوزيعها بنفسه على مستحقيها حكّم كثيره منها :-

١ - أن كثيرا من الأفراد قد تمت ضمايرهم أو يصيبها السقم والهزال فلا ضمان للفقير اذا ترك حقه لمثل هؤلاء .

- 
- |     |                                      |
|-----|--------------------------------------|
| (١) | فقه الزكاة للقرضاوى ٢/٢٤٩            |
| (٢) | فتح البارى ٣/٣٦٠                     |
| (٣) | راجع بتوسع فقه الزكاة للقرضاوى ٢/٢٥٤ |
| (٤) | المجموع ٦/١٦٢ والروضه ٢/٢١٠ للنووى   |

٢ - في أخذ الفقير حقه من الحكومة لا من الغني نفسه حفظ  
لكرامته وصيانة لِماء وجهه أن يراق بالسؤال كورعاية لمشاعره  
أن يجرحها العنُّ والأذى •

٣ - أن ثلث الأموال للأفراد يجعل التوزيع فوضى فقد ينتهب أكثر  
من غني لا عطاء فقير واحد على حين يَخْلُ عن آخر لا يظن  
له أحد وربما كان أشدَّ فقراً • (١) •

كامل ما سبق يدل على أن على الإمام أن يطلب الزكاة وجبها  
من أصحابها ثم يقوم بتوزيعها على مستحقيها الذين ذكرتهم  
الآية السابقة • وعلى الأمة أن تدفعها إليه أو إلى عماله  
الذين يرسلهم لجبايتها •  
أما إذا لم يطلبها أو زعم المالك أنه قد دفعها لنفسه وصرفها،  
أو كان الإمام غير عادل كمصرفها في غير وجوها المستحقة  
فهل يجوز أن يوزعها المالك بنفسه في مثل هذه الحال ؟  
يحتاج الأمر إلى تفصيل •

أضرب الأموال الزكاة :

=====

الأموال الزكاة ضربان ظاهره وباطنه ، فالأموال الظاهرة هي ما لا  
يمكن إخفاؤه من الزروع والثمار والمواشي • الخ • والباطنة هي ما أمكن إخفاؤه  
من الذهب والفضة وعروض التجارة ونحو ذلك • واختلف في زكاة الفطر فسن  
الفقهاء من جعلها من الأموال الظاهرة ومنهم من جعلها من الباطنة •

١ - الأموال الظاهرة :

-----

ذهب الإمام مالك وأبو حنيفة وأبو عبيد إلى أنه لا يفرق الأموال الظاهرة

الا امام لقل الله تعالى ( خذ من أموالهم صدقة ) ولأن أبا بكر طالبهم بالزكاة وقاتل ما نعيمها عليها . . ووافقه الصحابة على هذا ، ولأن ما للامام قبضه بحكم الولاية لا يجوز دفعه الى المولى عليه كولي اليتيم ( ١ ) ، وللشافعي قولان في المذهب ( أظهرها وهو الجديد - يجوز - والقديم لا يجوز بل يجب صرفها الى الامام ان كان عادلا " ( ٢ ) وروى عن الامام أحمد قوله " أما صدقة الأرض فيعجبني دفعها الى السلطان . . . " ( ٣ ) وقال ابو الخطاب من الخبايا : دفع الزكاة الى الامام العادل أفضل ، ومن قال بدفعها الى الامام : الشعبي ومحمد بن علي - الباقر - وأبو رزين والأوزاعي " ( ٤ ) .

قال ابو عبيد : " وهذا عندنا هو قول أهل السنة والعلم من أهل الحجاز والعراق وغيرهم في الصامت ، لأن المسلمين مؤتمنون عليه كما أئتمنوا على الصلاة وأما المواشي والحب والثمار فلا يليها الا الأئمة وليس لربها أن يغيبها عنهم وان فرقها ووضعها مواضعها فليست قاضية عنه وعليه أعادتها اليهم فرق بين ذلك السنة والآثار " ( ٥ ) .

( ١ ) المغني والشرح الكبير لابن قدامة ٥٠٨ / ٢

( ٢ ) انظر الروضة ٢٠٥ / ٢

( ٣ ) ( ٤ ) المغني والشرح الكبير ٥٠٨ / ٢

( ٥ ) الأموال لأبي عبيد ص ٥٠٩

## ب : الأموال الباطنة :

أما الأموال الباطنة من نقود وعروض تجارة فلم يظهر خلاف بين الفقهاء في أنها إذا دُفِعت زكاتها إلى الإمام أجزأت ، ولكن هل يجب عليه أخذها ؟ وهل عليه أن يجبر الناس على دفعها إليه أم لا ؟ • وللاجابة على ذلك نقول :

قد كانت في الأصل تُدفع للإمام في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ثم خليفته من بعده - لأنه لم يرد في الأدلة تفريق بين الأموال الظاهرة والباطنة - لكنه اختلف في أدائها اليهم بعد مقتل عثمان رضي الله عنه (١) ، فكان منهم من يدفعها اليهم ومنهم من يقسمها فصار أرباب الأموال كالوكلاء عن الإمام وإن لم يطل ذلك حقه في أخذها ولهذا قالوا : (لو علم السلطان من أهل بلدة على أنهم لا يؤمنون زكاة الأموال فإنه يطالبهم بها) (٢) •

ومن ذهب إلى أنها مفوضة إلى أرباب الأموال الحنفية والشافعية قال الماوردي : " ليس لوالي الصدقات نظر في زكاة المال الباطن ، وأربابه أحق بإخراج زكاته منه ، إلا أن يبذلها أرباب الأموال طوعا فيقبلها منهم هكون في تفريقها عنها لهم (٣) أما الحنابلة فقد قال ابن قدامة " يستحب للإنسان أن يلي تفرقة الزكاة بنفسه ليكون على يقين من وصولها إلى مستحقها سواء كانت من الأموال الظاهرة أو الباطنة • قال الإمام أحمد " أعجب إلي أن يخرجها ، وإن دفعها إلى السلطان فهو جائز " • قال : وقال الحسن

(١) انظر نفس المرجع ص ٥٠٤

(٢) شرح فتح القدير للكمال بن الهمام ٤٨٢/١ ط • بولاق سنة ١٣١٥ وفي طبعة

الخطي (١٦٢/٢) عام ١٣٩٨ هـ •

(٣) الأحكام السلطانية ص ١١٣ •

ومكحول وسعيد بن جبير وميمون بن مهران : يضعها رب المال في موضعها " (١) وقال ابو يعلى - من الحنابلة - " وليس لوالي الصدقات نظر في زكاة المال الباطن وأربابه أحق باخراج زكاته منه الا أن يبذلها أرباب الأموال طوعا فيقبلها منهم ويكون في تفرقتها عونا لهم ، ونظرة مخصوص بزكاة المال الظاهر ، يؤمر أرباب الأموال بدفعها اليه اذا طلبها ، فان لم يطلبها جاز دفعها اليه (٢) وفي رواية عبد الله بن الامام أحمد قال : " سألت أبي عن الزكاة تدفع الى السلطان أو يقسمها هو ؟ قال : يقسمها هو " (٣) وما يدل على جواز اخراجها بنفسه ما رواه أبو سعيد المقبري قال : جئت عمر بن الخطاب رضي الله عنه بمائتي درهم ، فقلت يا أمير المؤمنين هذا زكاة مالي ، قال : وقد عثقت يا كيسان ؟ قال : قلت : نعم قال : بها أنت فاقسمها " (٤) كما يدل على ذلك حديث : سبعة يظلمهم الله تحت ظله يوم لا ظل الا ظله . . . وذكر منهم ، ورجل تصدق بيمينه حتى ما تعلم شماله ما أنفقت يمينه (٥) وهذا عام في صدقة التطوع والزكاة الواجبة .

فالذي يظهر مما سبق أن الامام المصادل اذا طلب الزكاة وجب دفعها اليه سواء كانت ظاهرة أو باطنة ، أما اذا لم يطلبها ولم يرسل عما له لجبايتها ، ففي هذه الحال لأصحاب المال الحق في توزيعها على من يرون أنه من أهلها وإن دفعها الى الامام

- 
- (١) المغني والشرح الكبير ٥٠٧/٢  
 (٢) الأحكام السلطانية لابي يعلى ص ١١٥  
 (٣) مسائل الامام أحمد برواية ابنه عبد الله ص ١٥٢ تحقيق زهير الشاويش  
 (٤) رواه البيهقي ( ١١٤/٤ ) وأبو عبيد في الأموال ص ٥٠٧ وحسنه الالباني  
 ارواء الغليل ٣/٣٤٢ .  
 (٥) متفق عليه وسبق تخريجه في هذا الفصل ص ٩٧ <

جاز ذلك وأجزأ عنهم ، كما أنها لا تَسْقُطُ بعدم مطالبة الامام لها ،  
فهي حق في غنق كل مسلم وان رفض الامام أخذها أو عوزيها أو كان  
الناس في زمان لا امام فيه .

دفعها الى أئمة الجور :

=====

هذا اذا كان الامام عادلاً ، أما اذا لم يكن كذلك فهل يجب  
دفعها اليه عند طلبها أم لا ؟ وهل تجزى اذا أخذها وان كان  
يضعها في غير موضعها ؟

والواقع اننا عند استعراض الأدلة والفتاوى والنصوص الواردة في المسألة  
نجد منها ما يوجب الدفع ومنها ما يمنع ذلك فلنستعرضها ونرى الراجع  
منها :

الأدلة الموجهة لدفع الزكاة لأئمة الجور :

١ - عن جرير بن عبد الله قال " جاء ناس من الأعراب الى رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فقالوا : " ان أناساً من المصدقين  
( جباة الصدقة ) يأتوننا فيظلموننا فقال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم أرضوا مصدقكم " ( ١ ) .

٢ - وعن أنس بن مالك رضي الله عنه أن رجلاً قال لرسول الله  
صلى الله عليه وسلم اذا أدت الزكاة الى رسولك فقد برئت  
منها الى الله ورسوله ؟ قال نعم اذا أديتها الى رسولي  
فقد برئت منها الى الله ورسوله ولك أجرها وأثمها على من  
بدلها " ( ٢ ) .

( ١ ) رواه مسلم في ك : الزكاة ب : أرضاء السعاة ح : ٩٨٩ ( ٢ / ٦٨٦ ) وأبو داود

في ك : الزكاة ب : أرضاء المصدق ( عون ٤ / ٤٧٣ ) والنسائي في الزكاة  
١٤ وأحمد في المسند ٣٦٢ / ٤ .

( ٢ ) رواه أحمد ١٣٦ / ٣ وعزه ابن حجر في تلخيص الحبير الى الحارث ( بن أبي  
اسامه ) وابن وهب ( تلخيص الحبير ٢ / ١٧٤ ) .

٣ - كما يدل على ذلك فتاوى الصحابة والتابعين ، وكلام الفقهاء من ذلك :

١ - ما روى عن سهل بن أبي صالح عن أبيه قال : اجتمع عندي نفقة فيها صدقة - يعني بلغت نصاب الزكاة - فسألت سعد بن أبي وقاص وابن عمر وأبا هريرة وأبا سعيد الخدري أن أقسمها أو أدفعها إلى السلطان ؟ فأمروني جميعاً أن أدفعها إلى السلطان ، ما اختلف عليّ منهم أحد " وفي رواية فقلت لهم : هذا السلطان يفعل ما ترون ( كان هذا في عهد بني أمية ) فأدفع إليهم زكاتي ؟ ! فقالوا كلهم نعم : نعم فادفعها " ( ١ ) .

ب - وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال : " ادفعوا صدقاتكم إلى من ولاه الله أمركم فمن برّ فلنفسه ومن أثم فعليها " ( ٢ ) وفي رواية عن قزعة مولى زياد بن أبيه أن ابن عمر قال : " ادفعوا إليهم وإن شربوا بها الخمر " ( ٣ ) .

ج - وعن المغيرة بن شعبة أنه قل لمولى له - وهو على أمواله بالطائف - كيف تصنع في صدقة مالي ؟ قال : منها ما أتصدق به ومنها ما أدفع إلى السلطان ، قال : وفيهم أنست من ذلك ؟ ( أنكر عليه أن يفرقها بنفسه ) فقال : إنهم يشترون بها الأرض ويتزوجون بها النساء !! فقال : ادفعها إليهم فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرنا أن ندفعها إليهم " ( ٤ ) .

- 
- ( ١ ) رواه سعيد بن منصور في مسنده وابن أبي شيبة ( ١٥٦ / ٣ ) ط ٠ السلفي والبيهقي ١١٥ / ٤ وأبو عبيد في الأموال ص ٥٠٤ قال الالباني : وهذا سند صحيح على شرط مسلم (أرواه الفليل ٣٨٠ / ٣) .
- ( ٢ ) رواه أبو عبيد في الأموال ص ٥٠٥ .
- ( ٣ ) رواه البيهقي ( ١١٥ / ٤ ) بإسناد صحيح قاله النووي في المجموع ١٦٣ / ٦
- ونحوه عند أبي عبيد ص ٥٠٦ وصحح الالباني إسناده أرواه الفليل ٣٨٠ / ٣
- ( ٤ ) رواه البيهقي في السنن الكبرى ١١٥ / ٤

قال ابن قدامة : " روى عن الامام أحمد أنه قال : قيل لابن عمر :  
إنهم يقدّمون بها الكلاب وشربون بها الخمر ؟ قال ادفعها اليهم  
قال : وكان ابن عمر يدفع زكاته الى من جاءه من سماء ابن الزبير  
أونجدة الحروري " (١) من الخواص .

د - أما أقوال الفقهاء : فللشافعية في دفع الأموال الظاهرة الى الامام  
الجائر وجهان ، أحدهما يجوز ولا يجب ، قال النووي وأصحها يجب  
الصرف اليه لثبانه حكمه وعدم انصراله " (٢) .  
أما الحنابلة فقد قال ابن قدامة في المغني : " لا يختلف المذهب  
أن دفعها الى الامام جائز سواء كان عادلاً أو غير عادل وسواء كانت  
في الأموال الظاهرة أو الباطنة ويرأ بدفعها اليه " (٣) .

القائلين بعدم جواز دفعها الى أئمة الجور :

وفي المقابل نجد من الصحابة والتابعين والفقهاء من أفتى بعدم  
جواز دفعها الى أئمة الجور اذا علم أنهم لا يضعونها في مواضعها فمنهم :-  
١ - يروي رجوع ابن عمر عن فتاواه السابقه وافتاؤه بعدم دفعها اليهم  
يدل على ذلك :-

أ - ما رواه عبد الله بن الامام أحمد بسنده عن أبيه الى خيثمه قال :  
سألت ابن عمر عن الزكاة فقال : ادفعها اليهم ، وسألته  
مرة أخرى فقال : " لا تدفعها اليهم فقد أضاعوا الصلاة " (٤)

(١) المغني والشرح الكبير ٥٠٨/٢

(٢) المجموع ١٠٧/٦ ط : المدني ن . مكتبة الارشاد بجده

(٣) المغني والشرح الكبير ٥٠٩/٢

(٤) مسائل الامام أحمد يرواية ابنه عبد الله ص ١٥٢



- ب - وروى أبو عبيد بسنده عن ميمون قال : إن صديقاً لابن عمر أخبرني أنه قال لابن عمر ما ترى في الزكاة فإن هو لا - يضعونها مواضعها ؟ فقال : أدفعها اليهم قال فقلت : أرايت لو آخروا الصلاة عن وقتها أكت تصلي معهم قال : لا قال فقلت : هل الصلاة الا مثل الزكاة ؟ فقال : " لبسوا علينا لبس الله عليهم " (١)
- ج - وروى أبو عبيد بسنده الى حبان بن أبي جبله عن ابن عمر أنه رجع عن قوله في دفع الزكاة الى السلطان وقال " ضموها في مواضعها " (٢) .
- ٢ - وقال الثوري " إْحْلِفْ لَهُمْ وَاكْثِرْ بِهِمْ وَلَا تُعْطِهِمْ شَيْئاً إِذَا لَمْ يَضَعُوهَا مواضعها " وقال : لا تعطهم " (٣) .
- ٣ - وقال عطاء : أعطهم اذا وضموها مواضعها " فمفهومه كما قال ابن قدامة " أنه لا يعطيهم اذا لم يكونوا كذلك " (٤) .
- ٤ - وقال الشعبي وأبو جعفر : اذا رأيت الولاة لا يعدلون فضمها في أهل الحاجة
- ٥ - وقال إبراهيم " ضموها في مواضعها فان أخذها السلطان أجزاءك " (٥) وروى عنه قوله : ( لا تؤدوا الزكاة لمن يجور فيها ) (٦) .

- 
- (١) الأموال لابن عبيد ص ٥٠٨
- (٢) الأموال ص ٥٠٨
- (٣) (٤) (٥) المفنى والشرح الكبير لابن قدامة ٥٠٧/٢ ، ٥٠٨
- (٥) المرجع السابق ٥٢٨/٢ وانظر موسوعة ابراهيم النخعي الفقيه د . محمد رواس قلعه جي الكتاب الثاني ص ٣١٨ م . مركز البحث العلمى جامعه أم القرى .
- (٦) مصنف عبد الرزاق ٤/٤٨ وانظر الموسوعة أيضا ص ٣١٨

٦ - من الفقهاء ما ذهب اليه البهوتي بقوله: " وان لم يكن يضمها  
 أى الامام - مواضعها ( حرم ) دفعها اليه ( ويجوز ) وبعبارة الاحكام  
 السلطانية وكثير من النسخ يجب ( كتبها اذن ) وهذا قول القاضي  
 في الاحكام السلطانية \* (١)

وعند النظر في هذه الادلة يتضح رجحان قول القائلين بجواز دفع  
 الزكاة الى سلاطين الجور واجرائها اذا طلبوها وخيفت الفتنه  
 عملاً بالأحاديث المذكوره ومعموم الأحاديث الموجهه لطاعتهم وان -  
 جاروا، وأن عليهم ما حُطوا وعليكم ما حملتم، وأدوا اليهم حقهم وسلوا  
 الله حقكم، ونحوها، والتي ستأتي مفصله عند الحديث عن حقوق  
 الطاعة ان شاء الله.

وقد روى عن بشير بن الخصاصيه قال قلنا : يا رسول الله ان قوما  
 من أصحاب الصدقه يعتمدون علينا أفنكسهم من أموالنا بقدر  
 ما يعتمدون علينا ؟ فقال لا \* (٢) . أما اذا لم يلحوا في طلبها  
 وأمنت الفتنة أو أمكن اخفاؤها، فعلى صاحبها تحري الأحق بها  
 من أهلها ودفعها اليه . . . والله أعلم .

(١) كشف القناع للبهوتي ٣٠٢/٢

(٢) رواه ابوداود في ك : الزكاة ب : رضاء المصدق ( عون المعبود ٤٧٠/٤ )

قال الشوكاني : أخرجه أيضا عبد الرزاق وسكت عنه أبوداود والمنذرى وفي  
 اسناده وديسم السدوسي ذكره ابن حبان في الثقات وقال في التقريب مقبول كميل الاوطار

١٧٦/٤ وترجمته في الميزان ٢٩/٢ وهو في معنى حديث مسلم السابق ص ٣٠٨ من

هذا الفصل ( أرضوا مصدقكم )

(٢) الجزية :

المورد الثاني من موارد بيت مال المسلمين هو الجزية . وهي المال المقدر  
الماخوذ من الذمي ، يلتزم اذا ما دخل في ذمة المسلمين بأدائها التي  
الدولة الاسلاميه اذا أحبّ البقاء على دينه قال تعالى ( قاتلوا الذين  
لا يؤمنون بالله <sup>ولا</sup> باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون  
دين الحق من الذين أتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم  
صاغرون " (١) .

وتسقط الجزية بعد وجوبها اذا أسلم الذمي ، أو عجزت الدولة عن  
حمايتهم ، ولهذا ردّ أبو عبيد بن الجراح رضى الله عنه الجزية الى الذميين  
في بعض مدن الشام عند عجز الجيش الاسلامي عن حمايتهم . ولا تجب  
الجزية في السنة الا مرة واحدة . (٢) .

(٣) الخزاج :

وهو ما ضرب على أراضي الكفار المغنومة غنوة التي تركت بيد أصحابها ،  
وأول من فعل ذلك الخليفة الراشد عمر بن الخطاب رضى الله عنه ان فرض  
على أرض العراق الخزاج وتركها بيد أصحابها بعد مشاورة منه للصحابه  
رضي الله عنهم موافقتهم له على رأيه ، وأما قدر الخزاج المضروب فيعتبر بما  
تحتله الأرض (٣) ، نصّ عليه أحمد في رواية محمد بن داود وقد سئل

(١) سورة التوبة آية ٢٩

(٢) الاحكام السلطانيه للماوردي ص ١٤٥

(٣) الاحكام السلطانيه للماوردي ص ١٤٨

عن حديث عمر ( وضع على جريب (١) الكرم كذا وعلى جريب كذا كذا )  
هو شيء موصوف على الناس لا يزداد عليه أو إن رأى الامام غير هذا زاد ونقص؟  
قال : بل هو على رأى الامام إن شاء زاد وإن شاء نقص وقال هو بين فسي  
حديث عمر ( ان زدت عليهم كذا الا يجهد هم ؟ ) انما نظر عمر الى ماتطبيق  
الأرض " (٢) .

#### (٤) المشور :

وهي ضريبة تؤخذ من الذميين والمستأمنين على أموالهم المعدّة  
للتجارة اذا دخلوا بلاد المسلمين ، ومقدارها نصف المشر على الذمي والمشر  
على الحرابي ، لأنهم يأخذون على تجار المسلمين مثله اذا قدموا بلادهم (٣)  
أما الذميون فلأنهم صلحوا على ذلك قاله أبو عبيد والكنه أنس (٤) ،  
وقد روى أبو عبيد باسناد الى الشعبي قال : " أرى من وضع المشور  
في الاسلام عمر " (٥) .

والخفيه ،  
وشترط فيه النصاب كما ذهب الى ذلك الخابله (٦) ، أما  
مالك فلم يشترط ذلك (٧) .

- (١) الجريب لغة الوادي ، واستعير ليكون اسما لمساحة مربعة من الأرض ، فهو وحدة  
قياس مربعة أو مكسرة وهو أيضا وحدة تكيل كبيره ومساحة الجريب المصريه تعادل  
٤١٦ ر ٣٦٦ م (انظر الايضاح والتبيان في معرفة المكيال والميزان لابن  
الرفعه الانصارى ط . المركز الحاشيه للدكتور الخاروف ص ٨٠ - ٨١) أما  
جريب الكيل فيعادل (١٠٤٤٨) غراما من القمح انظر ص ٨٧ نفس المرجع  
والمراد هنا وحدة المساحة .
- (٢) الاحكام السلطانيه للفراء ص ١٦٥
- (٣) الاموال لابي عبيد ص ٤٧٣
- (٤) نفس المرجع ص ٤٧٦
- (٥) نفس المرجع ص ٤٧٦
- (٦) المغني والشرح الكبير ٥٩٩/١٠
- (٧) الاموال ص ٤٧٨ .

## الفنائم :

(٥)

الفنيمة هي المال المأخوذ من الكفار بالقتال ، وقد سماها الله تعالى أنفالاً لأنها زيادة في أموال المسلمين \* (١) وهي أربعة أصناف : أسرى وسيى وأرضون وأموال منقولة ، وهذه هي الفنائم المألوفة .

## الفي :

(٦)

وهو كل مال أخذ من الكفار بغير قتال قال تعالى : ( وما أفاء الله على رسوله منهم فما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب ولكن الله يسلط رسله على من يشاء والله على كل شيء قدير ) (٢)

وسمي فيثاً لأن الله تعالى أفاءه على المسلمين ، أى رده عليهم من الكفار ( أن الله تعالى إنما خلق الأموال إعانة على عبادته ، لأنه إنما خلق الخلق لعبادته ، فالكافرون به أباح أنفسهم التي لم يعبدوه بها وأموالهم التي لم يستعينوا بها على عبادته لعباده المؤمنين الذين يعبدونه ) (٣) .

## الموارد الأخرى :

(٧)

ومن موارد بيت المال الأموال التي ليس لها مالك معين مثل من مات من المسلمين وليس له وارث معين وكالغصب والمواير والودائع التي تعذر معرفة أصحابها ، والأراضي التي تستغلها الدولة أو تؤجرها ، والمعادن التي تستخرجها الدولة من باطن الأرض وخمس الركاكز وهي المعادن المستخرجة من باطن الأرض كالذهب والفضة والنحاس والملح ونحوها . . أما إذا استخرجتها الدولة فهي لبيت مال المسلمين . ومنها ما يفرضه الامام على الأغنياء عند الضرورة وعجز بيت المال ، لصرفه على شؤون الدولة والرعية الضرورية مثل نفقات الجند والسلاح وسد حاجات المحتاجين ونحو ذلك .

(١) السياسة الشرعية لابن تيمية ص ٣٢

(٢) سورة الحشر آية ٦

(٣) السياسة الشرعية لابن تيمية ص ٤٠

## مصارف بيت المال

=====

### (١) الزكاة :

وتصرف لمن ساءهم الله في كتابه في قوله تعالى : " إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم " ( التوبة آية ٦٠ ) ولا يجوز صرفها لغير هؤلاء الثمانية ولا إلى بني هاشم ولا لسوايهم لقوله صلى الله عليه وسلم " أن الصدقة لا تنبغي لأل محمد إنما هي أوساخ الناس " (١) .

أما بنو المطلب ففيهم روايتان عن الإمام أحمد بالمنع والجواز ، وإلى الجواز ذهب أبو حنيفة (٢) واستدل المانسون بحديث جبير بن مطعم رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أنا وبنو المطلب لا نفرق في جاهلية ولا اسلام ، وإنما نحن وهم شي \* واحد (٣) قال ابن حزم : فصَحَّ أنه لا يجوز أن يُفرَّق بين حكمهم في شي \* أصلاً ، لأنهم شي \* واحد بنص كلامه عليه الصلاة والسلام ، فصَحَّ أنهم آل محمد وإن هم آل محمد فالصدقة عليهم حرام (٤) .

(١) رواه مسلم في كتاب الزكاة باب ترك استعمال آل النبي على الصدقة حديث

رقم ١٠٧٣ (٢/٧٥٢) .

(٢) المغنى والشرح الكبير ٥٢٠/٢

(٣) رواه أبو داود في سننه ك : الأما ر ه ب : بيان مواضع الخمس وسهم ذرى القرى

(عن ٢٠٢/٨) ورواه البخارى بلفظ ( إنما بنو المطلب ومنو هاشم شي \* واحد )

عن جبير نفسه في ك : فرض الخمس ، ب : الدليل على أن الخمس للإمام فتصح

البارى (١٤٤/٦) ورواه النسائي وابن ماجة أيضا .

(٤) المحلى لابن حزم ٢١٠/٦

(٢) الجزية والخراج والعشور ونحوها :

فهذه تدخل الى بيت مال المسلمين وتصرف في العطايات والنفقات المستحقه ومصروفات بيت المال الأخرى على حسب ما يراه الامام ، ونحوها موارد بيت المال الخاصة بالدولة كالأراضي المؤجرة والأموال التي لأصاحب لها ونحو ذلك .

(٣) الفنائم :

وهذه تصرف كما قال تعالى ( يسألوك عن الأنفال قل الأنفال لله والرسول ..... الآية ) (١) . وقوله : ( وأعلموا أن ما غنمنا من شيء فأن لله خمسة وللرسول ولذو القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل ..... الآية ) (٢) فالواجب في المقتسم تخصيصه ، وصرف الخمس الى من ذكره الله تعالى ، وقسمة الباقي بين الفانمين ، قال عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه : ( الغنيمة لمن شهد الوقعة ، وهم الذين شهدوها للقتال سواء قاتلوا أو لم يقاتلوا " (٣) .

وجب قسمها بالعدل ، فلا يحابي أحد لا لرياسة ولا لجاه ولا لفضل كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم وخطأه من بعده ، ففي صحيح البخاري أن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه رأى له غزاة على من دونه فقال النبي

(١) سورة الأنفال آية (١)

(٢) سورة الأنفال آية (٤١) .

(٣) السياسة الشرعية لابن تيمية ص ٣٣

صلى الله عليه وسلم " هل تُنصرون وترزقون الا بضعفائكم " (١) والمعدل في القسمة أن يُقسم للرجل سهم وللفرس سهمان كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم عام خيبر " (٢) .

أما إن رأى الامام أن في تفضيل بعض المجاهدين على بعض مصلحة دينيه يعلمها هؤلاء لهوى النفس فله ذلك كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم غير مرة (٣) .

#### الفتوى :

(٤)

وهذا يقسم على من ذكرهم الله في سورة الحشر قال تعالى : (ما أتاكم الله على رسوله من أهل القرى فلله وللرسول ولذو القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم وما أتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا واتقوا الله ان الله شديد العقاب ، للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلا من الله ورضوانا وينصرون الله ورسوله أولئك هم الصادقون ، والذين تبوءوا الدار

(١) رواه البخارى في الجهاد باب (٧٦) من استعان بالضعفاء والصالحين في الحرب . بدون ( وترزقون ) انظر فتح البارى ٨٨/٦ . ورواه أحمد في مسنده (١٧٣/١) وروى نحوه الترمذى في الجهاد باب في الاستفتاح بصحاحك المسلمين ح : ١٧٠٢ (٢٠٦٤٤) وأبو داود جهاد ٧٠ والنسائى جهاد (٤٣) وأحمد في مسنده (١٩٨/٥) .

(٢) البخارى في الجهاد باب سهام الفرس (٥١) ( فتح البارى ٦٧/٦ ) وسلم في الجهاد باب كيفية قسم الغنيمه بين الحاضرين ح : ١٧٦٢ (١٣٨٣/٣) وأبو داود في الجهاد باب في سهام الخيل ( عون المعبود ٤٠٤/٧ ) وأحمد في مسنده ٦٢/٢ .

(٣) السياسة الشرعية ص ٣٥



مقبول

والايمان احيون من هاجر اليهم ولا يجدون في صدورهم حاجة مما اوتوا  
وؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة ، ومن يوق شح نفسه فإِنَّهُ هُيَّ  
المفلحون ، والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين  
سبقونا بالايمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا انك رؤوف رحيم  
(الحشر ٧ - ١٠) .

وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : ( كانت أموال بني النضير  
ما أفاء الله على رسوله مما لم يوجب المسلمون عليه من خيل ولا ركاب ، فكانت  
للنبي صلى الله عليه وسلم ، فكان ينفق على أهله نفقة سنته " وفي لفظ  
" يحبس لأهله قوت سنتهم وجعل ما بقي في الكراع والسلاح عدة في سبيل  
الله " (١) .

وعلى هذا فيصرف النبي " - بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم  
في جميع مصالح المسلمين ومنها الانفاق على ذوي الحاجات ودفع الارزاق للجنود  
والعلماء والقضاة وسائر موظفي الدولة كما يعطي منه الى عموم المسلمين ،  
وهذا هو المأثور عن الخلفاء الراشدين رضي الله تعالى عنهم في سيرتهم  
وهديهم ولذلك قلل عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه " والله ما أحد  
أحق بهذا المال من أحد ، والله ما من المسلمين أحد الا وله في هذا المال  
نصيب الا عبدا مملوكا ولكنا على منازلنا من كتاب الله تعالى وقسمنا من رسول  
الله صلى الله عليه وسلم ، فالرجل ولأهله في الاسلام ، والرجل

(١) متفق عليه رواه البخاري في الجهاد باب المجن من يتربس بترس صاحبه (٨٠)

انظر الفتوح ٦/١٣٦ ورواه مسلم في الجهاد باب حكم النبي " ح : ١٧٥٧ -

وقدمه في الاسلام والرجل وفناؤه في الاسلام والرجل وحاجته \* (١) .

وقد روى عنه أيضا \* والله لئن بقيت لهم الى قابل لياتين المرءى

بجبل صنعا \* حظّه من هذا المال وهو يرى مكانه \* (٢) .

وفهم من هذا كله أن عموم المسلمين لهم نصيب من مال الفيء فيعطون

منه بعد سدّ النفقات الضرورية للدار \* .

(٥) ولحق بالفيء ويكون مصرفه هو مصرف الفيء الأموال التي ليس لها مالك

معين، مثل من مات من المسلمين وليس له وارث وكالغصب والعواري والودائع

وغير ذلك من أموال المسلمين التي تعذر معرفة أصحابها \* (٣) أو التي

لا صاحب لها .

(١) رواه أحمد في مسنده تحت رقم (٢٩٢) من الجزء الاول وصححه أحمد شاكر

انظر تخريجه للمسنّد (٢٨١/١) وفي مسنده محمد بن اسحاق صاحب السيرة

قال فيه أحمد شاكر ثقّه تكلم فيه بغير حجه انظر تخريج المسند (١٩٣/١)

قلت: جمهور المحدثين على تحسين حديثه اذا انفرد به والله أعلم .

كما روى الحديث ابوداود في كتاب الاماره باب ما يلزم الامام من أمر الرعيه

(انظر عون الممبّد ١٦٦/٨) بزيادة (والرجل وعياله) وفي اسناد محمد

ابن اسحاق ايضا . ورواه ابن سعد في الطبقات ٢٩٩/٣ عن السائب بن يزيد

(٢) جزء من الاثر السابق

(٣) مجموع فتاوى شيخ الاسلام ابن تيميه ٢٧٦/٨ - ٢٧٧ وقريب منه فسي

٥٦٨/٢٨ من نفس المرجع .

## وجوب صرف الأموال

الواجب على الإمام عند صرف الأموال أن يتقيد في القسمة بالأهم فالأهم من مصالح المسلمين، كخطأ من يحصل للمسلمين منهم منفعة عامة أو المحتاجين فمن هؤلاء :-

### (١) المقاتلة

وهم أهل النصرة والجهاد، وهم أحق الناس بالفيء، فإنه لا يحصل إلا بهم حتى اختلف الفقهاء في مال الفيء، هل هو مختص بهم أو مشترك في جميع المصالح ؟ " على قولين للشافعي ووجهين في مذهب أحمد، لكن المشهور في مذهبه وهو مذهب أبي حنيفة ومالك : أنه لا يخص به المقاتلة بل يصرف في المصالح كلها " (١) كما سبق ذكره ، وكذلك إذا قتل أو مات من المقاتلة فلنه ترزق امرأته وأولاده الصغار حتى يكبروا (٢) .

(٢) ذو الولايات كالولاية والقضاة والعلماء والسعاة على المال جميعا وحفظا وقسمة ، وجميع القائمين على مصالح المسلمين .

(٣) كذلك يصرف في الأمان والأجور لما يعم نفعه من سداد الثغور بالكرع والسلاح وعمارة ما يحتاج إلى عمارته من طرقات الناس كالجسور والنقاط وطرقات المياه والأنهار ونحو ذلك .

(٤) ومن المستحقين ذوو الحاجات : فان الفقهاء قد اختلفوا هل يقدمون - في غير الصدقات من الفيء ونحوه - على غيرهم ؟ على قولين في مذهب الإمام أحمد وغيره منهم من قال يقدمون ومنهم من قال لا، المال المستحق بالإسلام فيشتركون

(١) مجموع الفتاوى ٥٦٥/٢٨

(٢) نفس المرجع ٥٨٢/٢٨

فيه كما يشترك الورثة في الميراث ، قال ابن تيمية " والصحيح أنهم  
يقدّمون فإن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقدّم ذوي الحاجة كما قدّمهم  
في مال بني النضير ، وقال عمر رضي الله عنه " ليس أحد أحق بهذا المال  
من أحد ..... " (١) وذكر كلام غير الآنف الذكر (٢) .

(٥) كما يجوز - بل يجب - الاعطاء لتأليف من يحتاج الى تأليف قلبه وإن كان  
هو لا يحل له أخذ ذلك ، كما خصّص الله في القرآن نصيبا للمؤلفة قلوبهم  
من السدقات ، وكما كان يعطيهم صلى الله عليه وسلم من الفيء ، وشحوه  
فقد أعطى الأقرع بن حابس وعيينة بن حصن اللخاري وعلقه المامري وزيد  
الخير الطائي وقال " اني انما فعلت ذلك لتأليفهم " (٣) .

قال شيخ الاسلام ابن تيمية " وهذا النوع من المطاء وإن كان ظاهره  
اعطاء الرؤساء وترك الضعفاء كما يفعل الملوك فالأعمال بالنيات ، فإذا كان  
القصد بذلك مصلحة الدين وأهله كان من جنس عطاء النبي صلى الله عليه  
وسلم وخلفائه وإن كان المقصود الملوف في الأرض والفساد كان من جنس  
عطاء فرعون " (٤) .

- 
- (١) السياسة الشرعية ص ٥١
- (٢) سبق تخريج هذا الاثر قريبا ص ٣١٩
- (٣) متفق عليه عن أبي سعيد رواء البخاري في كتاب التوحيد باب قوله تعالى  
(تصرح الملائكة والروح اليه ) انظر فتح الباري (١٣/ ٤١٥) ورواه مسلم في  
الزكاة باب ذكر الخواص وصفاتهم حديث رقم ١٠٦٤ (٢/ ٧٤١) ورواه ابوداود  
في كتاب السنه ب : ٢٨ والنسائي في الزكاة ب : ٢٩
- (٤) السياسة الشرعية ص ٥٥

(٦) أما ما فضل عن منافع المسلمين فإنه يقسم بينهم ، لكن مذهب الشافعي ومعض أصحاب أحمد أنه ليس للأغنياء الذين لا منفعة فيهم حق - كما فعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه لما كثر المال أعطى منه عامة المسلمين فكان لجميع المسلمين فرض في ديوان عمر بن الخطاب غنيهم وفقيرهم . . . . . ومع هذا فالواجب تقديم الفقراء على الأغنياء الذين لا منفعة فيهم ، فلا يعطى شيئاً حتى يفضل عن الفقراء . هذا مذهب الجمهور كما لك وأحد في الصحيحين من الروايتين عنه ، (١) ويدل على ذلك قوله تعالى ( كي لا يكون دُولَة بين الأغنياء منكم ) ( الحشر آية ٧ ) .

لكن هل يجب التساوي في العطاء أم لا ؟ ورد في السنن أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أتاها مال أعطى الأهل قسامين والعزب قسماً (٢) فيفضل المتأهل على الأعزب .

أما عمر فمذهبه في قسمة الفيء هو التفضيل في العطاء بالنفائل الدينية وحاجات الرعية يدل على ذلك كلامه الآنف الذكر (٣) ، أما أبو بكر الصديق رضي الله عنه فقد كان مذهبه التسوية في العطاء إذا استووا في الحاجة ، وإن كان بعضهم أفضل في دينه وقال " إنما أسلموا لله وأجورهم على الله وإنما هذه الدنيا بلاغ " .

(١) مجموع الفتاوى ٥٦٧/٢٨

(٢) رواه أبو داود في الاماره باب في ارزاق الذرية (١٦٩/٨) من عون المبرور

عن عوف بن مالك الأشجعي ورواه أحمد في مسنده (٢٥/٦) ورواه ابن أبي حاتم

في صحيحه وحسنه ابن تيمية مجموع الفتاوى ٥٨٤/٢٨

(٣) ص ٣١٩ من هذا الفصل

وروي عنه قال : " استوى فيهم ليلتهم - يعني ان حاجتهم  
في الدنيا واحدة - فأعطيتهم لذلك لا للسابقة والفضيلة في الدين ، فإن  
أجرهم يقيس على الله " فإذا استروا في الحاجة سوى بينهم في العطاء " (١)

أما عن حقوق العاملين في الدولة فعلى الدولة تأمين الزواج للموظف  
والمسكن والخادم والمركب كما في الحديث الذي رواه أبو داود بإسناد إلى  
جبير بن نفير عن المستورد بن شداد قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم  
يقول : " من كان لنا عاملاً فليكتسب زوجه فان لم يكن له خادم فليكتسب  
خادماً فان لم يكن له مسكن فليكتسب مسكناً ، قال قال أبو بكر : أَخْبَرْتُ  
أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : مَنْ اتَّخَذَ غَيْرَ ذَلِكَ فَهُوَ غَالٍ أَوْ سَارِقٌ " (٢)

وكذلك من ملك وعليه دين وليس له مال يفي بدينه أوله أولاد قُصِّرَ  
فان الامام يؤدي ما عليه من دين من بيت مال المسلمين ، كما في الحديث  
الذي رواه أبو هريرة قال صلى الله عليه وسلم " من ترك مالا فلورثته ومن ترك  
كلاً فملينا " وفي رواية عن جابر بن عبد الله " أنا أولى بكل مؤمن من نفسه  
فأما رجل مات وترك ديناً فإني ومن ترك مالا فلورثته " (٣) .

- 
- (١) يراجع بتوسع وتفصيل مجموعة فتاوى ابن تيمية ٥٨٣/٢٨ وما بعدها .  
(٢) سنن أبي داود كتاب الامارة باب في ارزاق العمال (٨/١٦١ من عون المعبود)  
والحديث سكت عنه المنذرى كما قال صاحب عون المعبود .  
(٣) متفق عليه رواه البخارى كتاب الفرائض باب (١٥) (فتح البارى ٢٧/١٢) عن  
ابي هريرة ورواه مسلم في الفرائض باب من ترك مالا فلورثته ١٢٣٧/٣ حديث  
رقم ١٦١٩ وابن ماجه في الصدقات باب (١٣) من ترك ديناً أو ضياعاً فعلى  
الله ورسوله (ح : ٢٤١٥) (٢/٨٠٧) والنسائى فى الجنائز ٦٧

ومن واجبات الامام بالاخافه الى ما سبق

ثانياً : اختيار الأكفيا للمناصب القيادية :-

نظرا لثقل الأعباء المنوطة بالامام فإنه لا يستطيع وحده القيام بتدبيرها جميعا ولذلك كان لابد له من ولاية ومعاونين يقومون بمساعدته وتوجيههم بعض المهام ومعض الجهات ، فيكونون فيها نوابا عنه يوافقونه بأخبارهم ويقومون بتدبيرها نيابة عنه على حسب ما يأمرهم به ، لذلك كان لزاما عليه أن يختار من الولاية من تبرا بهم ذمته ، لأنه المسؤول الأول عن كل مظلمة أو خطأ يقع منهم على الرعية .

والأول وأقرب هؤلاء هم الوزراء والمستشارون والمطلعون ، فيجب أن يكون حصيما يقظا في اختيارهم ، قال الله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام " واجعل لي وزيرا من أهلي هارون أخي أشدّ به أزرى وأشركه في أمري " ( ١ ) وقال تعالى : ( يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا بطانة من دونهكم لا يآلؤنكم خيالا ..... الآية ( ٢ ) وقال تعالى : ( واصبر نفسك مع الذين يدعون ربهم بالغداة والعشي يريدون وجهه ، ولا تعدّ عيناك عنهم تريد زينة الحياة الدنيا ، ولا تطع من أغفلنا قلبه عن ذكرنا واتبع هواه وكان أمره فرطا ) ( ٣ ) وروى البخاري بسنده عن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ما استخلف خليفة الا له بطانتان بطانة تأمره بالخير وبطانة تحضه عليه وتضاهيه بالشر وتحضه عليه والمعصوم من عصم الله " ( ٤ )

- |       |  |
|-------|--|
| ( ١ ) | سورة طه آية ٢٩   |
| ( ٢ ) | سورة آل عمران آية ١١٨  |
| ( ٣ ) | سورة الكهف آية ٢٨  |
| ( ٤ ) | البخاري كتاب القدر باب ( ٨ ) فتح الباري ٥٠١ / ١١ ورواه النسائي في كتاب البيعه ( ٣٨ ) وأحمد في مسنده ٢٨٩ / ٢ ٣٩ / ٣ |

وعن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 " إذا أراد الله بالأمر خيرا جعل له وزير صدق، وإن نسي ذكره، وإن ذكر  
 أعانه ، وإذا أراد الله به غير ذلك جعل له وزير سوء، وإن نسي لم يذكره،  
 وإن ذكر لم يمنه " (١) .

وروى صلى الله عليه وسلم قال : إن الله لم يبعث نبيا الا وله بطانتان،  
 بطانة تأمره بالمعروف وتنهيه عن المنكر وطانة لا تأكله خبالا، ومن يوق بطانة  
 السوء فقد وقى ( ٢ ) .

وهو دخل في حكم الوزراء والبطانة جميع الولاة الذين يقوم بتوليتهم،  
 كالقضاة وولاة الحرب والحسبة والمال وغيرهم ، قال شيخ الاسلام ابن تيمية  
 " فيجب على ولي الأمر أن يولي على كل عمل من أعمال المسلمين أصلح  
 من يجد له لذلك العمل " ( ٣ ) كما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه  
 قال : " من ولي من أمر المسلمين شيئا فولي رجلا وهو يجد من هو أصلح  
 للمسلمين منه فقد خان الله ورسوله " وفي رواية " من قلّد رجلا عملا على  
 عصابة وهو يجد في تلك العصابة أراضى منه، فقد خان الله وخان رسوله  
 وخان المؤمنين " ( ٤ ) وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه " من ولي من

( ١ ) رواه أبو داود في الامار باب في اتخاذ الوزير ( ٨ / ١٥٠ عن المعبود ) قال  
 الشارح: (والحديث سكت عنه المنذرى) ورواه النسائي في البيهقي ٣٣ وأحمد  
 ٧٠ / ٦ من المسند .

( ٢ ) رواه الترمذى في حديث طويل ك: الزهد ع: معيشة أصحاب النبي صلى الله  
 عليه وسلم ح : ٢٣٦٩ ( ٤ / ٥٨٥ ) وابن حبان والحاكم والنسائي / تحفة  
 الاحوذى ( ٣٩ / ٧ ) .

( ٣ ) السياسة الشرعية ص ٦

( ٤ ) رواه الحاكم وصححه وروى بعضهم انه من قول عمر لابنه وسبق تخريجه ص ٢٦٤



أمر المسلمين شيئاً فولى رجلاً لمودة أو قرابة بينهم، فقد خان الله ورسوله  
والمسلمين " (١) فليس على الإمام إلا أن يستعمل أصلح الموجود، وقد لا يكون  
في موجوده من هو صالح لتلك الولاية فيختار الأمثل فالأمثل في كل منصب  
بحسبه، وإذا فعل ذلك بعد الاجتهاد التام وأخذ الولاية بحقها، فقد  
أدى الأمانة وقام بالواجب في هذا، صار في هذا الموضع من أئمة العدل  
المقسطين عند الله .

هذا وابن تيمية - رحمه الله - لم يقصر واجب ولي الأمر على تولية الأصلح  
فقط، بل تعدى ذلك إلى وجوب الإعداد والتأهيل ليتوفر لأعمال الدولة  
من يتولاها من القادرين على القيام بها حيث يقول " ومع أنه يجوز تولية  
غير الأهل للضرورة إذا كان أصلح الموجود، فيجب مع ذلك السعي في إصلاح  
الأحوال، حتى يكمل في الناس ما لا بد لهم من أمور الولايات والامارات وحواها،  
كما يجب على المعسر للسعي في رفاة دينه، وإن كان في الحال لا يطلب  
منه إلا ما يقدر عليه " (٢) .

كما استنبط رحمه الله شروط التوظيف الأساسية من الآيات القرآنية

التالية :

( إن خير من استأجرت القوي الأمين ) ( ٣ ) وقيل ما حبص رسول الله -  
عليه السلام ( انك اليوم لدينا مكين أمين ) ( ٤ ) وقوله تعالى في صفة جبريل  
( انه لقليل رسل كريم ، ذى قوة عند ذى العرش مكين مطاع ثم أمين ) ( ٥ )  
وهذه الشروط هي : القوة والأمانة ، وتعميان العلم والخبرة في العمل الموكل

( ١ ) السياسة الشرعية ص ٧

( ٢ ) السياسة الشرعية ص ٢١

( ٣ ) سورة القصص آية ٢٦

( ٤ ) سورة يونس آية ٤٤

( ٥ ) سورة التكوين آية ١٩

اليه والقدره عليه ، والخشية لله لا للناس ( ١ ) .

هذا ولا يقدّم الرجل لكونه طلب الولاية أو سبق في الطلب ، بسبب ذلك سبب في المنع لقل النبي صلى الله عليه وسلم : انا والله لا نؤلّي هذا العمل أحدا سألته أو أحدا خول عليه ( ٢ ) . وقال لعبد الرحمن ابن سمرة : ( يا عبد الرحمن لا تسأل الاماره فإنك ان أعطيتها من غير مسألة أعنت عليها ، وإن أعطيتها من مسألة وكلت اليها ) ( ٣ ) .

فان عدل عن الأحقّ الأصلح الى غيره لأجل قرابة بينهما أو صداقة أو موافقة في بلد أو مذهب أو طائفة أو جنس كالعربية والفارسية والتركية والرومية ونحو ذلك ، أو لرشوة يأخفاها من مال آ ومنفعة أو غير ذلك من الأسباب ، أو لضغن في قلبه على الأحق ، أو عداوة بينهما ، فقد خان الله ورسوله والمؤمنين ودخل فيما نهى الله عنه في قوله تعالى : ( يا أيها الذين آمنوا لا تخونوا الله والرسول وتخونوا أماناتكم وأنتم تعلمون ) ( ٤ ) . لذلك تعتبر تولية الولاة والاستعانة بالاعوان مسؤولية جسيمة يجب الاتسليم إلا — لأربابها الذين يقدرّون عليها ، وإنها من أعظم الأمانات ، ومن أخطر الأمور توسيدها لغير أهلها ، بل ذلك من علامات الساعة ، روى البخارى في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " اذا ضيّعت الأمانة ، انتظر الساعة . قيل يا رسول الله وما إضاعتها ؟ قال : اذا وسّدت الأمر الى غير أهلها ، فانتظر الساعة " ( ٥ ) .

- 
- |       |  |
|-------|--|
| ( ١ ) | السياسة الشرعية ص ١٤   |
| ( ٢ ) | متفق عليه وسبق تخريجه في الشروط ص ٣٠   |
| ( ٣ ) | متفق عليه وسبق تخريجه في الشروط ص ٣٠   |
| ( ٤ ) | سورة الأنفال آية ٢٧  |
| ( ٥ ) | رواه البخارى في كتاب العلم باب ( ٢ ) انظر المتن على فتح البارى ( ١ / ١٤١ ) ، |

وقال صلى الله عليه وسلم : " كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته . . . الحديث ) ( ١ )  
وروي عن عمران بن سليم عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : ( من  
استعمل فاجرا وهو يعلم أنه فاجر فهو مثله ) ( ٢ ) .

محاسبتهم :  
=====

هذا مع أن من واجب الامام حسن اختيار ولاته والتدقيق والتحري  
في ذلك ، فإن عليه أيضا تتبع أخبارهم ، ومحاسبتهم على كل صغيرة وكبيرة ،  
فقد روى البخاري رحمه الله في صحيحه عن أبي حميد الساعدي أن النبي  
صلى الله عليه وسلم استعمل ابن اللثبية - وفي روايه الأتبيه - - على  
صدقات بني سليم فلما جاء الى رسل الله صلى الله عليه وسلم وحاسبه قال :  
هذا الذي لكم وهذه هدية أهديت لي ، فقال رسل الله صلى الله عليه  
وسلم " فهلا جلست في بيت أبيك ميت أمك حتى تأتيك هديتك ، إن كنت  
صادقا ؟ " ثم قام رسل الله صلى الله عليه وسلم فخطب الناس وحمد الله  
وأثنى عليه ثم قال : أما بعد فاني أستعمل رجالا منكم على أمور مما ولاني  
الله ، فيأتي أحدكم فيقول هذا لكم وهذه هدية أهديت لي ، فهلا جلست  
في بيت أبيه ميت أمه حتى تأتبه هديته إن كان صادقا ؟ فوالله لا يأخذ  
أحدكم منها شيئا - قال هشام : بغير حقه - الا جاء الله يحمله يوم القيامة  
الا فلا عرفن ما جاء الله رجل بيمير له رغاء ، أو ببقرة لها خوار ، أو شاة تيعر ( ٣ )  
ثم رفع يديه حتى رأيت بياض إبطيه - الا هل بلغت ؟ ( ٤ ) .

( ١ ) سبق تخريجه ص ٦

( ٢ ) مناقب عمر لابن الجوزي ص ٧٨

( ٣ ) شاة تيعر : أى تصيح ، واليعار صوت الغنم وقيل صوت المعزى وقيل هو الشديد

من أصوات الشاء . لسان العرب مادة ( يعر ) ٣٠١ / ٥ .

( ٤ ) رواه البخاري في ك : الاحكام ب : محاسبة الامام عما له ( فتح الباري ١٣ / ١٨٩ )

وعن الأخف بن قيس : وكان أحد ولاية عمر رضي الله عنه قال قدمت على عمر بن الخطاب رضوان الله عليه فاحتبسني عنده حولا، فقال: يا أخف قد بلغتك وخبرتك، فرأيت أن علانيتك حسنة، وأنا أرجو أن تكون سريرتك مثل علانيتك وإنا كنا لنحسب أنك إنما يهلك هذه الأمة كل منافق عليم \* (١) .

### ثالثا : الإشراف بنفسه على تدبير الأمور وتفقد أحوال الرعية :

كما قلنا إن الامام هو المسؤول الأول عن كل صغيرة وكبيرة في الدولة، ومسئول أنه يشرع له اتخاذ الوزراء والأعوان على تدبير الأمور، إلا أنه يجب عليه أن يشرف بنفسه على هؤلاء الوزراء والأعوان، ولا يتكل عليهم، فعليه أيضا أن يقوم بالإشراف على أحوال الرعية وتفقد أحوالهم، ولا يحتجب عنهم حتى يعرف أوضاعهم فيعين محتاجهم وينصر مظلومهم، ويقمع ظالمهم، قال أبو يعلى في تعداد لواجات الامام " العاشر أن يباشر بنفسه مشاركة الأمور، وتفحص الأحوال، ليهتم بسياسة الأمة وحراسة الملك، ولا يعطى على التفويض تشاغلا بلذة أو عبادة، فقد يخون الأمين ويخس الناصح وقد قال الله تعالى " ياد اود إنا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى " (٢) فلم يقتصر سبحانه على التفويض من المباشرة وقد قال صلى الله عليه وسلم " كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته " (٣) .

والذي يدل على ما سبق ذكره من وجوب مباشرة الامام الامور بنفسه وعدم الاحتجاب عن رعيته والنصح لهم ما رواه أبو داود بإسناد إلى أبي مريم الأزدي قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول " من ولاه الله عز وجل شيئا من أمر المسلمين

(١) مناقب عمر لابن الجوزي ص ١١٧

(٢) سورة ص آية ٢٦

(٣) الاحكام السلطانية لابي يعلى ص ٢٨ والحديث سبق تخرجه في التمرغص ٦



بما ولاك الله أمره فلست تُنسى، ولا تغفل عنهم فليس يغفل عنك ..... " (١)

فمتى شعر الائمة بهذا الشعور وقاموا بهذا الواجب حازوا رضي الله عز وجل ورضي الناس واستقام لهم أمرهم ، وبقى تنكبوا هذا الطريق تحسروا الدنيا والآخرة وذلك هو الخسران المبين .

ومن قام بهذا الواجب خير قيام خلفاء الرسل صلى الله عليه وسلم فلناخذ نموذجا من ذلك فهذا عمر بن الخطاب رضي الله عنه روى عنه الحسن رحمه الله قوله : " ولئن عشت إن شاء الله لأسيرن في الرعية حولا ، فاني أعلم أن للناس حوائج تقطع عني ، أما هم فلا يصلون إلي ، وأما عمالهم فلا يرفعونها إلي . فأسير إلى الشام فأقيم بها شهرين ، ثم أسير إلى مصر فأقيم بها شهرين ، ثم أسير إلى البحرين فأقيم بها شهرين ، ثم أسير إلى الكوفة فأقيم بها شهرين ، ثم أسير إلى البصرة فأقيم بها شهرين " (٢) وعن طاوس أن عمر قال : أرأيتم إن استعملت عليكم خير من أعلم ثم أمرته بالعدل أقضيت ما علي ؟ قالوا : نعم ، قال : لا حتى انظر في عمله أعمل بما أمرته أم لا (٣) .

رابعاً : الفرق بالرعية والنصح لهم وعدم تتبع عوراتهم :

كما أن من واجبه أيضا الفرق بهذه الرعية التي استرعاه الله أمرها ، والنصح لهم ، وعدم تتبع سوءاتهم وعوراتهم ، وقد ورد في هذا الواجب أحاديث وآثار كثيرة منها :

(١) الخراج لأبي يوسف ص ٥

(٢) مناقب عمر لابن الجوزي ص ١٢١

(٣) رواه البيهقي في سننه وابن عساكر قاله صاحب كنز العمال ٧٦٨/٥ ح : ١٤٣٢٨

ما رواه مسلم في صحيحه بسنده عن عائشة رضي الله عنها قالت : سمعت  
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في بيتي هذا : " اللهم من ولي من أمر أمتي  
شيئا فشق عليهم فاشقق عليه ومن ولي من أمر أمتي شيئا فرفق بهم فارفق به " (١)  
قال النووي : " هذا من أبلغ الزواجر عن المشقة على الناس وأعظم الحسنة  
على الرفق بهم وقد تظاهرت الأحاديث بهذا المعنى " (٢) .

ومنها ما رواه البخاري بسنده إلى الحسن قال : إن عبيد الله بن زياد  
زار معقل بن يسار في مرضه الذي مات فيه ، فقال له معقل : إني محدثك حديثا  
سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول :  
" ما من عبد يسترعيه الله رعية من المسلمين فيموت وهو غاش لهم إلا حرم الله عليه  
الجنة " (٣) وعند مسلم قال صلى الله عليه وسلم : ( ما من عبد يلي أمر المسلمين  
ثم لا يجهد لهم وينصح لهم إلا لم يدخل الجنة معهم " (٤) .

وعن الحسن أن عائذ بن عمرو وكان من أصحاب رسول الله صلى الله عليه  
وسلم دخل على عبيد الله بن زياد فقال : أي بني : إني سمعت رسول الله صلى الله  
عليه وسلم يقول : إن شرَّ الرِّعاء الحُطْمَة (٥) ، فأياك أن تكون منهم ، فقال له :  
إجلس إنما أنت من نخالة أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم ، فقال : وهل كانت لهم  
نخالة ؟ إنما كانت النخالة بعد هم وفي غيرهم (٦)

(١) مسلم كتاب الأماره باب فضيلة الإمام الحادل رقم الحديث ١٨٢٨ (٣/١٤٥٨) .

(٢) شرح النووي لصحيح مسلم ٢١٣/١٢ .

(٣) البخاري ك : الأحكام ، ب : من استرعي رعيته فلم ينصح لها (فتح الباري

١٢٦/١٣) .

(٤) مسلم ك : الايمان ب : استحقاق الوالي الفاشل لرعيته النارح : ١٤٢ (١/١٢٥)

(٥) الحطمة : العنيف المتعسف قليل الرحمة انظر لسان العرب مادة (حطم) (١٢/١٣٩)

(٦) مسلم ك : الايمان ب : استحقاق الوالي الفاشل لرعيته النارح : ١٤٢ (١/١٢٦)

ومنها ما رواه أبو داود بسنده عن أبي أمامة قل : إن رسول الله صلى الله

عليه وسلم قال : ( إذا ابتغى الأمير الرِّبِّيَّة في الناس أفسد هم ) ( ١ ) .

وعن معاوية رضي الله عنه قال : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : (إنك

ان تتبعت عورات الناس أفسدتهم، أو كدت تفسد هم ) ( ٢ ) .

خامسا : أن يكون قدوة حسنة لرعيته :

من طبيعة النفس البشرية أنها دائما مولعة بتقليد الأقوي سواء

كان في الخير أو الشر، وحيث أن الامام هو الذي في يده زمام السلطة

والتدبير، فان نفوس الرعية تكون مولعة فيما يذهب اليه لذلك وجب عليه أن يكون

قدوة حسنة لأتباعه حتى يسيروا على نهجه، وقدوة في سنته الحسنة لأن عيوضهم

معقودة به وأبصارهم شاخصة اليه، فإن أي صغيرة تبد منه تتجسم لدى العامة،

وتتخذون منها ثمرة ينفذون منها الى الانحراف، وكل أن يردّهم بعد ذلك

نصح أو تخوف .

ولذلك لما دخل قائد جيش المسلمين سعد بن أبي وقاص رضي

الله عنه قصر كسرى وهو يتلو قوله تعالى ( كم تركوا من جنات وعيون وزروع ومقام

كريم ونعمة كانوا فيها فاكهين كذلك وأورثناها قوما آخرين ) ( ٣ ) .

( ١ ) سنن أبي داود ك : الادب ع : النهي عن التجسس (عون ٢٣٢ / ١٣ )

وأحمد في المسند ( ٤ / ٦ ) وقال محقق جامع الاصل : هو حديث حسن ( جامع  
الاصلي ٤ / ٨٣ ) .

( ٢ ) سنن أبي داود ك : الادب ع : النهي عن التجسس (عون ٢٣٢ / ١٣ ) ورواه

ابن حبان في صحيحه ص ٣٥٩ . وعزاه صاحب كنز العمال لعبد الرزاق في  
المصنف انظر الكنز ( ٥ / ٧٩٧ ) ح : ١٤٣٥٦ .

( ٣ ) سورة الدخان آية ٢٧



أُرسل سعد كل ما في قصر كسرى الى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب  
وأخذ عمر رضي الله عنه يقلب هذه النقائس ويقول : إن قوما أدوا هذا  
لأمانه فقال علي بن أبي طالب رضي الله عنه " لقد عفت فمعت وعمتك ولو تمت  
لومت " ثم قسم عمر ذلك في المسلمين .

وقد روى البخاري رحمه الله عن أبي بكر رضي الله عنه في حديثه للأحسيه  
لما سأله : ما بقاء هذا الأمر الصالح الذي جاء الله به بعد الجاهليه ؟ قال :  
ما استقامت بكم أنفسكم " ( ١ ) .

وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : " إن الناس لم يزالوا مستقيمين ما  
استقامت لهم أنفسهم وهذا " ( ٢ ) وقال " الرعيه مؤدية الى الامام ما أدى الامام  
الى الله فان رجع الامام رجعوا " ( ٣ ) .

لذلك كان من سيرته رضي الله عنه - كما ذكر ذلك سالم بن عبد الله عن  
أبيه قال : ( كان عمر اذا أراد أن ينهى الناس عن شيء تقدم لأهله فقال : لا أعلن  
أحدًا وقع في شيء مما نهيت عنه لا أضعف له العقوبه " ( ٤ ) .

قال شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله : " ونبغي أن يُعرف أن أولي الأمر  
كالسوق ما نفق فيه جلب اليه كهكذا قال عمر بن عبد العزيز فإن نفق فيه الصدق والبر  
والعدل والأمانه جلب اليه ذلك وإن نفق فيه الكذب والجور والخيانة جلب اليه ذلك " ( ٥ )

( ١ ) رواه البخاري في كتاب مناقب الأنصار باب أيام الجاهليه انظر فتح الباري

١٤٢/٢ ورواه الدارمي في مسنده في المقدمة ٢٣ باب في كراهية أخذ الرأي

( ٢ ) طبقات ابن سعد ٢٩٢/٣ والبيهقي في سننه

( ٣ ) طبقات ابن سعد ٢٩٢/٣ والبيهقي في السنن الكبرى وابن أبي شيبة والنسائي

قاله صاحب كنز العمال ( ٥/٧٦٥ ) ج : ١٤٣١٨

( ٤ ) الطبقات الكبرى ٢٨٩/٣

( ٥ ) السياسة الشرعية ص ٣٢

وتاريخ المسلمين ناطق بما للأسوة الطيبة في الحكام من أثر في الأمة فسي  
أيام عمر بن الخطاب شاع الزهد والتعشف اقتداء به ، وفي أيام الوليد بن  
عبد الملك (١) تنافس الناس في انشاء المساجد واقامة الملاهي للمرضى والمجزة  
مجاراة لميل الخليفة في ذلك ، وفي أيام عمر بن عبد العزيز شاعت روح المدالسة  
في المجتمع وأقبل الناس على اقامة شعائر الدين أسوة بهذا الخليفة العادل .  
هذا وقد قيل " الناس على دين ملوكهم " (٢) .

قال الطبرطوشي (٣) " لم أزل أسمع الناس يقولون : أعمالكم عالكم ، كما تكونوا  
يولى عليكم (٤) الى أن ظفرت به في قوله تعالى ( وكذلك نولي بعض الظالمين بعضا  
بما كانوا يكسبون ) (٥) (٦)

هذا وهناك أعمال أخرى - غير ما ذكر - مناعة بالائمة أو من يولونهم مكانهم ،  
مثل ولاية من لا ولي له واقامة الجمع والأعياد وقيادة الجيوش وحول ذلك .

(١) انظر البدايه والنهايه ١٦٥/٩

(٢) قال السخاوي لا أعرفه حديثا انظر المقاصد الحسنه من ٤٤١ ح : ١٢٣٦ ط :  
أولى ١٣٩٩ ن : دار الكتب العلميه بيروت

(٣) هو أبو بكر محمد بن الوليد من علماء المالكيه انظر النجوم الزاهره (٥/ ٢٣١)

(٤) رواه الديلمي في مسند الفردوس والبيهقي في شعب الايمان عن ابي اسحاق  
السبيعي مرسل قاله صاحب كنز العمال (٨٩/٦) ح : ١٤٩٧٢ وقال المجطوي  
رواه الحاكم ومن طريقه الديلمي عن ابي بكر مرفوعا وأخرجه البيهقي بلفظ يؤمر  
عليكم بدون شك وحذف أئى بكرة فهو منقطع ، وأخرجه ابن جميع والقضاعي عن أبى  
بكرة بلفظ (يولى عليكم) بدون شك وفي سنده مجاهيل ، ورواه الطبراني بمعناه عن  
الحسن (٥٠٠٠) كشف الخفا وزيل الالتباس ١٨٤/٢ .

(٥) سورة الانعام آيه ١٢٩

(٦) سراج الملوك للطبرطوشي ص ١٠١ ط . أولى ٣١٩ هـ ن . المطبعه الازهرية  
المصريه .

## المبحث الثاني

=====

### حقوق الامام

=====

إذا قام الخليفة بالواجبات السابقة ثبت له بإزائها كثير من الحقوق التي  
تعينه على القيام بهذه الواجبات خير قيام ومن هذه الحقوق :

#### أولاً : حق الطاعة :

=====

الطاعة دعامه من دعائم الحكم في الاسلام وقاعدة من قواعد نظامه  
السياسي، وهي من الأمور الضرورية لتمكين الامام من القيام بواجبه الملقي  
على عاتقه وضرورية أيضاً لتمكين الدولة من تنفيذ أهدافها وتحقيق أغراضها ،  
ورضي الله عن عمر بن الخطاب حيث يقول " لا اسلام بلا جماعة ولا جماعة  
بلا أمير ولا أمير بلا طاعة " .

وان من أهم ما يميز نظام الاسلام عن غيره من النظم الأرضية التي  
وضعها البشر هو ذلك الوازع الديني في ضمير المؤمن ، فهو يستشعر -  
عند قيام الامام بواجبه - أن الله سبحانه وتعالى قد أوجب عليه الطاعة  
لهذا الامام ، فيؤنبه ضميره وردعه وازعه الديني عن الاخلال بنظام الدولة  
أو التمرد والعصيان على أي أمر من أمور الدولة التي وضعها لصالح الأمة ،  
وان غلبت عنه عن الرقيب والحارس لهذا النظام ، لأنه يشعر بأن الرقيب حسي  
قيوم لا تأخذه سنة ولا نوم وهو مطلع عليه عالم بأحواله في كل لحظة وأوان .  
وهذا مالا وجود له في النظم الأرضية فكل منهم يراقب عين الرقيب وحارس  
النظام وهو بشر مثلهم ومن طبيعة البشر الضعف والخفة والتقصير ، فان غاب  
عنه فلا رقيب ولا حارس ولا وازع ديني أو خلقي يردعه من التمرد على هذا  
النظام المراد حفظه .

كذلك المؤمن من يتخذ هذه الطاعة قرينة لله سبحانه وتعالى وعبادة ،  
فله عليها الأجر الجزيل ، لأنه يطيعهم امتثالاً لأمر الله ورسوله بذلك  
لا لأشخاصهم فيرجو من الله الثواب على ذلك ، أما النظم الأخرى فلا رجاء  
ولا أجر إلا ما يصيبه في هذه الحياة الدنيا من حطامها ومن النتائج  
المتربة على حفظ هذا النظام وما الحياة الدنيا في الآخرة إلا متاع .

قال شيخ الاسلام ابن تيمية " فطاعة الله ورسوله واجبة على كل أحد  
وطاعة ولاية الأمور واجبة لأمر الله بطاعتهم ، فمن أطاع الله ورسوله بطاعة  
ولاية الأمر لله فأجره على الله ، ومن كان لا يطيعهم إلا لما يأخذ من الولاية  
والمال فإن أعطوه أطاعهم وإن منعوه عصاهم فماله في الآخرة من خلاق " (١)

وقد روى البخاري ومسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى  
الله عليه وسلم قال : " ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا ينظر إليهم  
ولا يزكّيهم ولهم عذاب أليم ، رجل على فضل ماء بالفلاة يمنع من ابن  
السبيل ، ورجل بايع رجلاً بسلمة بعد العصر فحلف له بالله لأخذها بكذا  
وكذا فصدقه وهو غير ذلك ، ورجل بايع أماً لا يبايعه إلا لدنيا فإن أعطاه  
منها وفي وإن لم يعطه لم يف " (٢) .

لذلك فالسمع والطاعة لخلفاء المسلمين وأئمتهم من أجل الطاعات  
والقربات عند الله تعالى ومن الواجبات الملقاة على عاتق كل مسلم .

- 
- (١) مجموع فتاوى شيخ الاسلام ابن تيمية ١٦/٣٥ ، ١٧ ،  
(٢) البخاري في الأحكام باب (٤٨) من بايع رجلاً لا يبايعه إلا للدنيا انظر  
فتح الباري ٢٠١/١٣ ومسلم في الايمان باب غلظ تحريم اسبال الازار والمن  
بالمطيه رقم ١٠٨ / ١٠٣ ، والترمذي في السير باب ما جاء في نكث البيعة  
رقم ١٥٩٥ (٤/١٥٠) وابن ماجه في ك : باب كراهية الايمان في الشراء والبيع  
رقم الحديث ٢٢٠٧ (٢/٧٤٤) .

قال ابن كثير : "وقال الصياح بن سواده الكندي : سمعت عمر بن عبد العزيز يخطب وهو يقول : "الذين ان مكاهم في الأرض ..... الآية (١)  
ثم قال : "الا انها ليست على الوالي وحده ولكنها على الوالي والمولى عليه ، ألا انبئكم بما لكم على الوالي من ذلك ؟ وما للوالي عليكم منه ؟ ان لكم على الوالي من ذلك أن يؤاخذكم بحقوق الله عليكم ، وأن يهديكم الى التي هي أقوم ما استطاع وأن عليكم من ذلك الطاعة غير المبزوزة (٢) ولا المستكرهه ولا المخالف سرها علانيتها " (٣) .

### أدلة وجهها

=====

السمع والطاعة للامام من أهم حقوقه الواجبه له ومن أعظم الواجبات على الرعية له ، وقد دلَّ على ذلك الكتاب والسنة :

فمن الكتاب :

-----

قوله تعالى " يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسل وأطيعوا الأمير منكم ، فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسل ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلاً " (٤)

فلما أمر الله تعالى الرعاة والولاة بأداء الامانات الى أهلها والحكم بالعدل - في الآية السابقه لها " ان الله يأمركم أن تؤدوا الامانات الى أهلها ، وإذا حكمتم بين الناس ان تحكموا بالعدل " أمر الرعية من الجيوش وغيرهم بطاعة أولى الأمر

(١) سورة الحج آية ٤١

(٢) بزه يبيزه بزا : غلبه وخصمه ، ومن الشئ : انتزعه يقط ( لا الزمكم الطاعة قسرا )

(٣) تفسير ابن كثير ٤٣٤/٥

(٤) سورة النساء آية ٥٩

الفساعين لذلك في قسمهم وحكمهم ومخازيهم وغير ذلك الا أن يأمرؤا بمعصية الله فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق " (١) . وأولو الأمر في هذه الآية هم كما قال الشوكاني : " الأئمة والولاة والقضاة وكل من كانت له ولاية شرعية لا ولاية طاعوتيه والمراد طاعتهم فيما يأمرؤن به ولهم من عنه ما لم تكن معصية " (٢) .

وقال ابن حجر : " قال ابن عيينه : سألت زيد بن أسلم عنها - أي عن أولي الأمر في هذه الآية - ولم يكن بالمدينة أحد يفسر القرآن بعد محمد بن كعب مثله فقال : اقرأ ما قبلها تعرف ، فقرأت " ان الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل " الآية فقال هذه في الولاية " (٣) وتشمل أيضا العلماء كما رواه الطبري بإسناده عن ابن عباس وابن أبي نجيح والحسن ومجاهد وعطاء وغيرهم " (٤) .

فالصواب إذاً شمولها كما قال شيخ الاسلام ابن تيميه : " وأولو الأمر أصحابهم وذووه ، وهم الذين يأمرؤن الناس وذلك يشترك فيه أهل اليد والقدرة وأهل العلم والكلام فلهذا كان أولو الأمر صنفين : العلماء والأمرأء فإذا صلحوا صلح الناس وإذا فسدوا فسد الناس " (٥) .

(١) مخاسن التأويل للقاسمي ٢٥٣/٥

(٢) فتح القدير للشوكاني ٤٨١/١

(٣) فتح الباري ١١١/١٣

(٤) تفسير الطبري ٥٠٠/٧ تحقيق آل شاكر .

(٥) الحسبه لابن تيميه ص ١١٨

ثانيا : من السنينة :

=====

أما من السنة فالأحاديث كثيرة في وجوب السمع والطاعة للأئمة في غير معصية

نأخذ منها ما يلي :-

- (١) ما رواه البخارى ومسلم وغيرهما عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من أطاعني فقد أطاع الله ، ومن عصاني فقد عصى الله ، ومن أطاع أميري فقد أطاعني ومن عصى أميري فقد عصاني " (١)
- (٢) ومنها ما رواه البخارى بسنده عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : اسمعوا وأطيعوا وإن أستمحل عليكم عبد حبشي كأن رأسه زبيبه ما أقام فيكم كتاب الله " وفي رواية أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يبي ذر : اسمع وأطع ولو لحبشي كأن رأسه زبيبه " (٢)
- (٣) ومنها ما رواه البخارى ومسلم والترمذى عن عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " انها ستكون بعدى أثره وأمور تنكرونها قالوا يا رسول الله كيف تأمر من أدرك ذلك منا ؟ قال : تؤدون الحق الذى عليكم وتساؤون الله الذى لكم " (٣) .

- 
- (١) متفق عليه وسبق تخريجه في فصل التصريف ص ٩
  - (٢) البخارى كتاب الأحكام باب (٤) السمع والطاعة للإمام ما لم تكن معصية (فتح البارى ١٢١/١٣) ونحوه عند مسلم عن أم الحصين الأحمسية في الإماره باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية ج : ١٨٣٨ (٣/١٤٦٨) . والنسائى ١٥٤/٧ فى البيعة باب الترغيب فى طاعة الامام .
  - (٣) البخارى فى الفتن باب (٢) قوله عليه السلام (ستكون بعدى أثره وأمور تنكرونها) (فتح البارى ١٣/٥) ومسلم فى الاماره باب وجوب الرفا ببيعة الخلفاء : ج ١٨٤٣ (٣/١٤٧٢) والترمذى فى الفتن رقم ٢١٩٥ باب ما جاء فى الأثره (٤/٤٨٢) .

(٤) ومنها ما رواه البخاري ومسلم وغيرهما عن حماد بن الصامت رضي الله عنه قال :  
 يأمينا رسول الله صلى الله عليه وسلم على السمع والطاعة في السر واليسر  
 والمنشط والمكره وعلى أثرة علينا وعلى الا ننازع الأمر أهله وعلى أن نقل الحق  
 أينما كنا لا نخاف في الله لومة لائم ) وفي رواية لمسلم ( الا أن تروا كفرا بواحا  
 عندكم من الله فيه برهان ) (١) .

الى غير ذلك من الأحاديث الكثيرة الموجبة لطاعة الأئمة في غير معصية  
 وان جاروا ، روى أبو عبيد القاسم بن سلام بسنده الى مصعب بن سعد قال :  
 قال علي بن أبي طالب ( رضي الله عنه ) كلمات أصاب فيهن الحق ، قال :  
 ( يحق على الامام أن يحكم بما أنزل الله ، وأن يؤدي الأمانة ، فاذا فعل  
 ذلك فحق على الناس أن يسمعوا له ويطيعوا وجيبوه اذا دعا ) (٢) .

### طاعة الامام ليست مطلقة

=====

حينما ألوجب الله عز وجل على الرعية أن تطيع ولاية الأمور المسلمين لم يجعل  
 هذه الطاعة مطلقة من كل قيد ، وذلك لأن الحاكم والمحكوم كلهم عبيد لله عز  
 وجل واجب عليهم طاعته وامثال أوامره لأنه هو الحاكم وحده فاذا قصرت الرعية

(١) متفق عليه ، رواه البخاري في ك : الفتن ، ب : قل النبي صلى الله عليه وسلم  
 سترون بعدي أمورا تنكرونها ( فتح الباري ١٣ / ٥ ) وسلم في ك : الاماره  
 ب : وجوب طاعة الأمراء في غير معصية ح : ١٧٠٩ ( ٣ / ١٤٢٠ ) .

(٢) الأموال ص ١٢ ، ورواه الطبري في تفسيره ١٦٠ / ٨ تحقيق شاكروا والخلال في  
 المسند من مسائل الامام أحمد ورقة (٥) ، ورواه زيد بن علي في مجموع الفقه الكبير  
 انظر تنمة الروي النضير (٥ / ١٥) وقال الشارح : أخرجه الفريابي وسعيد بن  
 منصور وابن أبي شيبة وابن زنجويه في الأموال وابن جرير وابن أبي حاتم . انظر  
 تنمة الروي النضير ١٦ / ٥



في حق من حقوق الله تعالى فعلى الحاكم تقويمها بالترغيب والترهيب حتى تستقيم على الطريق ، وكذلك الحاكم اذا أمر بمصيبة فلا سمح ولا طاعة له وانما على الأمة نصحه وارشاده والسعي بكل وسيلة الى ارجاعه الى الحق شريطة الا يكون هناك مفسدة أعظم من مصلحة تقويمه والا فعلى الرعية الصبر حتى يقضي الله فيه بأمره ويرحمهم منه .

يقول الاستاذ المودودي رحمه الله في شأن تقييد سلطة الحاكم والفرد في الحكم الاسلامي : " لقد أُقيم بين الفرد والدولة في هذا النظام توازن لا هو يجمّل الدولة سلطانا مطلقا ، فتصبح السيد صاحب السطوة والسلطة والهيمنة على كل شيء فتجعل من الانسان عبدا مملوكا لها لا حول له ولا طول ، ولا هو يعطي الفرد حرية مطلقة ويترك له الحبل على الغارب فيصبح عدوا لنفسه ولمصلحة الجماعة ، وانما أعطى الأفراد حقوقهم الأساسية وألزم الحكومة باتباع القانون الأعلى والتزام الشورى ، وهيا الفرض التامة لتربية وتنشئة الشخصية الفردية وحفظها من تدخل السلطة دون وجه من ناحيته ، ثم من جانب آخر ربط الفرد بضوابط الأخلاق وفرض عليه طاعة الحكومة التي تسير وفق قانون الله وشرعه ، والتعاون معها في الخير والمعروف ، ومنعه من ايقاع الخلل في نظامها واث الفوضى في أركانها والتفاس عن التضحية بالروح والمال والنفس في سبيل حمايتها والحفاظ عليها " (١)

#### أدلة تقييد سلطة الحاكم :

والأدلة على تقييد سلطة الحاكم وأنه لا طاعة له في مصيبة كثيرة جدا نأخذ

منها بعض النماذج :

(١) الخلافة والملك للمودودي ص ٣٥ ، ٣٦ تعريب أحمد ادريس .

أولا : من كتاب الله :

(١) يقول الله تعالى : " يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا " (١) .

قال الحافظ ابن حجر قال الطيبي : " أعاد الفعل في قوله (وأطيعوا الرسول) إشارة الى استقلال الرسول بالطاعة ، ولم يعد في أولي الأمر إشارة الى أنه يوجد فيهم من لا تجب طاعته ، ثم بين ذلك في قوله " فان تنازعتم في شئ " كأنه قيل فان لم يعملوا بالحق فلا تطيعوهم ورد ما تخالفتم فيه الى حكم الله ورسوله " (٢)

ومن أبي حازم سلمه بن دينار أن مسلمة بن عبد الملك قال :  
 أستم أمرتم بطاعتنا في قوله " وأولي الأمر منكم " قال : أليست قد نزلت عنكم اذا خالفتم الحق بقوله " فردوه الى الله والرسول " (٣)

فالشاهد من الآية أن الامام المطاع يجب أن يكون من المسلمين كما سبق بيانه عند ذكر الشروط وأنه اذا وقع خلاف بينه وبين رعيته فالحكم في ذلك هو كتاب الله وسنة رسوله لا هواه ومطشه فدل ذلك على تقييد سلطته باتباع الكتاب والسنة .

(١) سورة النساء آية ٥٩

(٢) فتح الباري ١١٢/١٣

(٣) الكشاف للزمخشري ٥٣٥/١ والقصة ذكرها الحافظ ابن حجر بدون ذكر الأسماء في الفتح

وذكرها أيضا صاحب بدائع السلك ٧٨/١ .

قال شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله : ( انهم - أي أهل السنة والجماعة - لا يجوزون طاعة الامام في كل ما يأمر به ، بل لا يوجبون طاعته الا فيما تسوغ طاعته فيه في الشريعة ، فلا يجوزون طاعته في معصية الله وان كان اماما عادلا ، فاذا أمرهم بطاعة الله أطعاه ، مثل أن يأمرهم باقام الصلاة وايتاء الزكاة ، والصدق ، والعدل والحج والجهاد في سبيل الله ، فهم في الحقيقة انما أطاعوا الله ، والكافر والفاسق اذا أمر بما هو طاعة لله لم تحرم طاعة الله ، ولا يسقط وجوبها لأمر ذلك الفاسق بها ، كما أنه اذا تكلم بحق لم يجز تكذيبه ولا يسقط وجوب اتباع الحق لكونه قد قاله فاسق ) ( ١ ) .

قال ( فأهل السنة : لا يطيعون ولاية الأمور مطلقا ، انما -

يطيعونهم في ضمن اطاعة الرسل صلى الله عليه وسلم كما قال تعالى ( أطيعوا الله وأطيعوا الرسل وأطواي الأمر منكم ) ( ٢ ) ، ( ٣ )

( ٢ ) ومنها قوله تعالى : " يا أيها النبي اذا جاءك المؤمنات يبايعنك على الا يشركن بالله شيئا ولا يسرقن ولا يزنين ولا يقتلن أولادهن ولا يأتين ببهتان يفترينه بين أيديهن وأرجلهن ولا يعصينك في معروف فبايعهن واستغفر لهن الله ان الله غفور رحيم " ( ٤ ) .

والشاهد من الآية قوله تعالى " ولا يعصينك في معروف " روى ابن جرير بسنده عن ابن زيد في قوله " ولا يعصينك في معروف " قال : ان رسلى الله صلى الله عليه وسلم نبيه وخيرته من خلقه ، ثم لم

( ١ ) منهاج السنة ٨٦ / ٢

( ٢ ) سورة النساء آية ٥٩

( ٣ ) منهاج السنة ٨٦ / ٢

( ٤ ) سورة الممتحنة آية ١٢

يستحل له أمر إلا بشرطه ، لم يقل " لا يعصيك " وترك حتى قال  
 " في معروف " فكيف ينبغي لأحد أن يطاع في غير معروف وقتل  
 اشترط الله هذا على نبيه " (١) .

وقال الزمخشري مفسرا سبب تقييد طاعة الرسل صلى الله  
 عليه وسلم بالمعروف مع أنه لا يأمر إلا بالمعروف : " نبه بذلك على  
 أن طاعة المخلوق في معصية الخالق جديرة بالتوقي<sup>ك</sup> والاجتناب " (٢)  
 وقال الكيا الهراسي : " يؤخذ من قوله " ولا يعصيك فسي  
 معروف " أنه لا طاعة لأحد في غير معروف " . قال وأمر النبي  
 صلى الله عليه وسلم لم يكن إلا بمعروف وإنما شرطه في الطاعة لئلا  
 يترخص أحد في طاعة السلاطين " (٣) .

فيؤخذ من هذا أن طاعة المخلوقين جميعهم حكاهم  
 وحكومتهم مقيدة بأن تكون بالمعروف ، والمعروف هو ما عرف من  
 الشارع والعقل السليم حسنه أمرا كان أو نهيا ، والحكم في ذلك  
 هم العلماء الذين يستنبطون الحكم من الكتاب والسنة كما قال تعالى :  
 " ولوردوه إلى الرسل وإلى أولى الأمر منهم لعلمه الذي من  
 يستنبطونه منهم " (٤) . إذا لم يكن الامام عالما — مع أنه من  
 شروطه — وكما شملت الآمة السابقة " أطيعوا الله وأطيعوا الرسل  
 وأولى الأمر منكم " العلماء أيضا ، ولأننا أمرنا عند التنازع بالتحاكم  
 إلى كتاب الله وسنة رسوله وهذا ما يحمله علماء الشرع وتعلمونه

(١) تفسير الطبري ٨٠/٢٨ ونحوه في تفسير ابن كثير ١٢٧/٨

(٢) الكشاف ٩٥/٤ ونحوه في فتح القدير ٥٢١٦/٥

(٣) نقلا عن محاسن التأويل ١٣٧/١٦

(٤) سورة النساء آية ٨٣

معلمونه • لذلك كله تكون طاعة الحكام تبعاً لطاعة العلماء ، وفي هذا يقل ابن القيم رحمه الله : " والتحقيق أن الأمراء إنما يطاعون ( إذا ) ( ١ ) أمروا بمقتضى العلم ، فطاعتهم تبع لطاعة العلماء ، فإن الطاعة إنما تكون في المعروف وما أوجبه العلم ، فكما أن طاعة العلماء تبع لطاعة الرسل فطاعة الأمراء تبع لطاعة العلماء ، ولما كان قيام الإسلام بطائفتي العلماء والأمراء وكان الناس كلهم تبعاً لهم كان صلاح العالم بصلاح هاتين الطائفتين وفساده بفسادهما كما قال عبد الله بن المبارك وغيره من السلف : " صنفان من الناس إذا صلحا صلح الناس وإذا فسدوا فسد الناس قيل من هم ؟ قال الملوك والعلماء " ( ٢ ) وكما قال عبد الله بن المبارك :

رَأَيْتُ الذَّنْبَ تَمِيتُ الْقُلُوبَ . . . وَوَرِثَ الذُّلُ إِدْمَانَهُـ  
وَتَرَكَ الذَّنْبُ حَيَاةَ الْقُلُوبِ . . . وَخَيْرَ لِنَفْسِكَ عَصِيَانَهُـ  
وَهَلْ يَدُلُّ الدِّينَ إِلَّا الْمُلُوكُ . . . وَأُخْبَارُ سَوْءٍ وَهَيَانَهُـ  
وَمَاعَا النُّفُوسِ فَلَمْ يَرِحُوا . . . وَلَمْ تَغْلُ فِي الْبَيْعِ أَثْمَانَهُـ  
لَقَدْ رَتَعَ الْقَوْمُ فِي جَفَنَةٍ . . . يَمِينُ لَدَى الْعَقْلِ إِنْ تَنَاهَا ( ٣ )

( ١ ) في الأصل ( إذ ) •

( ٢ ) اعلام الموقعين ١٠ / ١

( ٣ ) ذكرها ابن عبد البر بسنده إلى ابن المبارك في كتاب جامع بيان العلم وفضله

ص ١٦٥ ١٦٦ ط ٠ ١٣٩٨ هـ ن : دار الباز للنشر والتوزيع بمكة

ثانياً : من السنن :

=====

أما الأدلة على تقييد سلطة الامام من السنة فكثيرة جداً نأخذ منها ما يلي :

(١) ما رواه الخمسة وأحمد عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله

صلى الله عليه وسلم قال : ( على المرء السمع والطاعة فيما أحب وأوكره الا أن

يؤمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة ) (١) .

قال ابن القيم رحمه الله تعليقا على هذا الحديث : ( وفي هذا

الحديث دليل على أن من أطاع ولاية الأمر في معصية الله كان عاصياً ، وأن

ذلك لا يمهّد له عذراً عند الله بل اثم المعصية لاحق له ، وإن كان لولا الأمر

لم يرتكبها وعلى هذا يدل هذا الحديث وهذا وجهه والله التوفيق ) (٢) .

(٢) ومنها ما رواه البخاري - واللفظ له - وسلم وغيرهما عن علي بن أبي طالب

رضي الله عنه قال : بعث النبي صلى الله عليه وسلم سرية ، وأمر عليهم

رجلاً من الأنصار ، وأمرهم أن يطيعوه ، ففضب عليهم وقال : أليس قد

أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن تطيعوني ؟ قالوا : بلى ، قال : عزمت عليكم

لما جمعتم حطباً ، وأوقدت نارا ثم دخلتم فيها ، فجمعوا حطباً ، وأوقدوا نارا ،

فلما هموا بالدخول فقام ينظر بعضهم الى بعض ، فقال بعضهم : انما تبعنا

النبي صلى الله عليه وسلم فراراً من النار ، أفندخلها ؟ فبينما هم كذلك اذ خمدت

النار ، وسكن غضبه ، فنذّر للنبي صلى الله عليه وسلم فقال :

(١) رواه البخاري في الأحكام ب : السمع والطاعة للامام ما لم تكن معصية (فتح الباري

١٢٢/١٣) وسلم في الامارة ب : وجوب طاعة الامام في غير معصية ح : ١٨٣٩

(٣/١٤٦٩) والترمذي في الجهاد ب : ما جاء لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق

ح / ١٧٠٧ (٤/٢٠٩) وأبوداود في الجهاد ب : الطاعة (عون المعبود ٧/٢٩٠)

والنسائي في البيعة (٧/١٦٠) وأحمد في المسند ح : ٤٦٦٨ (٦/١١١ تحقيق

احمد شاكر) .

(٢) انظر شرح ابن القيم لسنن أبي داود المطبوع مع عون المعبود (٧/٢٩٠) .

: ( لود خلوها ما خرجوا منها ، انما الطلعة في المعروف ) ( ١ ) .

ورويت هذه القصة أيضا وجاء فيها أن أميرها كان عبد الله بن حذافة

السهمي وكان امرا فيه دعابه ، ولم يكن من الأنصار بل كان مهاجريا .

فهذا قد أمرهم بدخول نار الدنيا ، وقد أوجب الرسل صلى الله

عليه وسلم عصيانه ، فما بالك بالذين يأمرون بدخول نار الآخرة بارتكاب

المعاصي فكيف تكون طاعتهم !! .

( ٣ ) ومنها ما رواه البخاري عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن رسل الله صلى

الله عليه وسلم قال : ( اسمعوا وأطيعوا وإن استعمل عليكم عبد حبشي

كأن رأسه زبيبه ، ما أقام فيكم كتاب الله ) ( ٢ ) .

فهذا الحديث قيد الطاعة للإمام الذي يقود رعيته بكتاب الله ، ومناف

على ذلك فلا تجوز طاعة حاكم يحكم بغير ما أنزل الله في حكمه هذا سواء

كان هذا الحكم مخرجا له من الملأ أولا - كما سبق بيانه - لأنه فسي

كلتا الحالتين عاص لا يأمر بالمعروف ولا طاعة لمخلوق في معصية الخالق .

( ٤ ) ومنها ما رواه الامام أحمد بسنده الى عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه

قال : قال رسل الله صلى الله عليه وسلم : " انه سيلي أمركم من بعدى رجال

يطفئون السنن محدثون البدع ، ويؤخرون الصلاة عن مواقيتها " قال ابن

( ١ ) متفق عليه رواه البخاري في ك : الأحكام ، ب : السمع والطاعة للإمام مالم تكن

معصية ( فتح الباري ١٣ / ١٢٢ ) وسلم في الاماره ب : وجوب طاعة الامام في

غير معصية ح : ١٨٤٠ ( ٣ / ١٤٦٩ ) وسند أحمد رقم ٦٢٢ ( ٢ / ٤٧ ) تحقيق

أحمد شاكر ) وأبو داود في الجهاد ب : الطاعة ( عون المعبود ٢٨٩ / ٢ ) .

( ٢ ) متفق عليه رواه البخاري في ك : الاحكام ، ب : السمع والطاعة للإمام مالم يأمر

بمعصية ( فتح الباري ١٣ / ١١١ ) وسلم عن أم الحسين في ك : الاماره

ب : وجوب طاعة الامراء في غير معصية ح : ١٨٣٨ ( ٣ / ١٤٦٨ ) .

مسموع : كيف بي اذا اذركمهم ؟ قال : ليس - يالهن أم عهد - طاعة  
لن عصي الله ، قالها ثلاث مرات ( ١ ) .

ونحوه ما رواه عباد بن الصامت رضي الله عنه قال : ( سيليكـــــــــــــــــم  
أمرأ بعدى ، يـمـرـقـونـكـم ما تنكرون وينكرون عليكم ما تعرفون ، فمن أدرك ذلك  
منكم فلا طاعة لمن عصى الله ) ( ٢ ) .

( ٥ ) بل ان الطاعة المطلقة من كل قيد تجر الى الشرك بالله وعبادة الرجال بعضهم  
لبعض كما قال عز وجل : ( اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله  
والمسيح ابن مريم وما أمروا الا ليعبدوا الها واحدا ، لا اله الا هو سبحانه  
عما يشركون ) ( ٣ ) .

وفي حديث عدى بن حاتم رضي الله عنه ، وكان قد قدم على النبي  
صلى الله عليه وسلم وهو نصراني فسمعه يقرأ هذه الآية ، قال : فقلت له :  
انا لسنا نعبداهم قال : ( اليس يحرمون ما أحل الله فتحرمونه ، وحلــــــــــــــــون  
ما حرم الله فتحلونه ؟ قال فقلت : بلى ، قال : فذلك عبادتهم ) ( ٤ ) قال  
ابن تيمية : وكذلك قلل أبو البختري ( ٥ ) : أما انهم لم يصلوا ، ولو أمروهم  
أن يعبدوهم من دون الله ما أطاعوهم ، ولكن أمروهم فجعلوا حلال الله  
حرامه وحرامه حلاله فأطاعوهم ، فكانت تلك الرماية ( ٦ ) .

( ١ ) مسند احمد ح : ٣٧٩٠ تحقيق احمد شاكر وقال : اسناده صحيح ( ٣٠١ / ٥ ) ورواه  
ابن ماجه والطبراني قال الالباني : اسناده جيد على شرط مسلم ( سلسلة -  
الاحاديث الصحيحة ١٣٩ / ٢ ) .

( ٢ ) رواه أحمد ( ٣٩٩ / ١ ) والحاكم وصححه ٣٥٦ / ٣ وصححه الالباني .  
سلسلة الاحاديث الصحيحة ح : ٥٩٠ ( ١٣٨ / ٢ ) .

( ٣ ) سورة التوبة آية ٢١

( ٤ ) رواه احمد والترمذي وغيرهما وحسنه ابن تيمية والالباني وسبق تخريجه في المقاصد

ص ٧٣

( ٥ ) ورد في بعض أسانيد الطبري عن أبي البختري عن حذيفة التفسير ( ١١٤ / ١٠ )

( ٦ ) الايمان لابن تيمية ص ٦٤ .



وقال الربيع بن أنس : قلت لأبي العالية : كيف كانت تلك الرميصة  
في بني اسرائيل قال : كانت الرميصة أنهم وجدوا في كتاب الله ما أمروا به  
ونهبوا عنه ، فقالوا لن نسبق أحبارنا بشيء ، فما أمرونا به اتئمرنا وما نهوننا  
عنه انتهينا لقولهم ، فاستنصحو الرجال ونبدوا كتاب الله وراء ظهرهم ، فقد  
بين النبي صلى الله عليه وسلم ان عبادتهم انما كانت في تحليل الحرام وتحريم  
الحلال ، لا أنهم صلوا لهم وصاموا لهم ودعوههم من دون الله ، فهذا  
عبادة للرجال وتلك عبادة للأموال ( ١ ) يقصد حديث ثمر بن عبد الدينار ( .  
وروى الطبري بسنده الى ابن جريج عنده قوله تعالى ( ولا يتخذ بعضنا  
بعضا أربابا من دون الله ٠٠٠٠٠ الآية ) ( ٢ ) قال : لا يطعم بعضنا بعضا  
في معصية الله ) ( ٣ ) .

لذلك فمن أطاع العلماء والأمرأ فيما فيه معصية لله فقد اتخذهم  
أربابا من دون الله عز وجل وهذا شرك وعبادة لهم من دون الله ، وأى ذنب  
أكبر من أن يتخذ الانسان الآخر ربا مشرعا يطيعه في معصية الله وحرم  
عليه ما أحل الله له .

والطاعة في المعصية طاعة للطفوت وقد أمرنا بالكفر به قال ابن تيمية  
( والمطاع في معصية الله والمطاع في اتباع غير الهدى ودين الحق سواء كان  
مقبولا خيرا المخالف لكتاب الله أو مطاعا أمرا المخالف لأمر الله —  
طاغوت ) ( ٤ ) .

من كل ما سبق يتبين أن طاعة الأئمة مفيدة بما ليس فيه معصية لله  
ورسوله أما ما كان كذلك فلا طاعة لهم فيه كما نصت الأدلة . ويتبين لنا كذلك

( ١ ) الايمان لابن تيمية ص ٦٤

( ٢ ) سورة آل عمران آية ٦٤

( ٣ ) تفسير الطبري ٣ / ٣٠٤

( ٤ ) مجموعة الفتاوى ٢٨ / ٢٠١

أن الطاعة للأئمة التي أمرنا الله بها وأوجبها على الرعية إنما هي طاعة مبصرة لا طاعة عمياء كما تنص عليها المصطلحات العسكرية في النظم الوضعية، وكما تنص عليها بعض الطرق الصوفية من إيجاب الطاعة العمياء على الشخص أمام مرئيه، أما الإسلام فلا ( إنما الطاعة في المعروف ) كما مر معنا في قصة أصحاب السريه وأميرهم وتوجيه النبي صلى الله عليه وسلم لهم.

ولو أجزت الطاعة في المعصية لكان هناك تناقض ( إذ لا يعقل

أن يحرم الشارع شيئاً ثم يوجهه ) ( ١ ) .

ومعلق الاستاذ أحمد شاكر على حديث ( السمع والطاعة على المرء فيما أحب وكره ٠٠٠ الخ ) بقوله: ( ٠٠٠ ثم قيد هذا الواجب - واجب الطاعة - بقيد صحيح دقيق يجعل للمكلف الحق في تقدير ما كلف به، فإن أمره من له الأمر عليه بمعصية فلاسمع ولا طاعة، لا يجوز له أن يعصي الله بطاعة المخلوق، فإن فعل كان عليه من الأثم ما كان على من أمره، لا يفسد عند الله بأنساني هذه المعصية بأمر غيره، فإنه مكلف مسؤول عن عمله شأنه شأن أمره سواء .

ومن المفهومة أيضاً أن المعصية التي يجب على المأمور ألا يطيع فيها الأمر هي المعصية الصحيحة التي يحل المكلف والسنة على تحريمها، لا - المعصية التي يتأهل فيها المأمور وتحايل حتى يوهم نفسه أنه إنما امتنع لأنه أمر بمعصية مخالطة لنفسه ولغيره ) ( ٢ ) .

( ١ ) النظام السياسي في الإسلام د . عبد القادر أبو فارس ص ٧٣

( ٢ ) انظر حاشية المسند ( ٦ / ٣٠١ ) لأحمد شاكر .

فهذا رد على الذين يرتكبون المعاصي بحجة أنهم قد أمروا بها ،  
فيقولون الاثم على من أمرنا لا علينا ، والحق أن الاثم على الأمر وعلى  
الفاعل ، وكل ما سبق من أحاديث وأقوال للعلماء رد على زعمهم وخادعهم  
أنفسهم .

هذا وقد خرجت طائفة من أهل الشام زمن الأميين يرون الطاعة  
المطلقة للامام ، وأن الله يتقبل حسناته ، ويتجاوز عن سيئاته ، يقول شيخ الاسلام  
ابن تيمية عن هذه الطائفة : ( . . . ) وأما غالبية الشام أتباع بني أمية فكانوا  
يقولون ان الله اذا استخلف خليفة تقبل منه الحسنات وتجاوز له عن السيئات  
وربما قالوا انه لا يحاسبه ، ولهذا سأل الوليد بن عبد الملك عن ذلك العلماء  
فقالوا : يا أمير المؤمنين أنت أكرم على الله أم دأود وقد قال له : ( يادأود  
انا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك  
عن سبيل الله ، ان الذين يضلون عن سبيل الله لهم عذاب شديد بما نسوا  
يوم الحساب ) ( ١ ) وكذلك سأل سليمان بن عبد الملك عن ذلك لأبسي  
حازم المدني في موعظته المشهورة فذكر له هذه الآية ( ٢ ) ثم بين رحمه  
الله تعالى غلطهم فقال : ( لكن غلط من غلط منهم من جهتين من جهة  
أنهم كانوا يطيعون الولاية طاعة مطلقة ، ويقولون ان الله أمر بطاعتهم .  
الثانية : قبل من قال منهم ان الله اذا استخلف خليفة تقبل منه الحسنات  
وتجاوز له عن السيئات ( ٣ ) .

( ١ ) سورة ص آية ٢٦

( ٢ ) منهاج السنة ١ / ٢٣٢ .

( ٣ ) نفس المرجع ١ / ٢٣٣

## طاعة الامام الجائر

=====

هذه الطاعة ليست مشروطة بكون الامام عادلا ، بل حتى ولو كان فيه شئ من الجور والفسق على نفسه ، كأن يكون فيه تقصير في حق الله تعالى أو بعض حقوق الأدميين ، لأن العادل الخائف والمراقب لله عز وجل قل أن يأمر بمعصية وهو يعلم أنها معصية ، أما الذي قد يأمر بمعصية لله تعالى فهو الجائر والفاسق فهذا يطاع في طاعة الله ومعصية في معصية الله ما لم يصل به جوره وفسقه الى الحد الذي يوجب عزله - وسيأتي بيان ذلك وأقوال العلماء وأدلتهم في فصل قادم ان شاء الله .

والذي يدل على ذلك ما يلي :

- (١) ما رواه البخاري ومسلم والترمذي عن عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ( انها ستكون بعدى أثره وأمره تنكرونها . قالوا : يا رسول الله " كيف تأمر من أدرك ذلك منا ؟ قال : تؤدون الحق الذي عليكم وتسالون الله الذي لكم ) (١)
- (٢) وعن سعيد بن حضير أن رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله ، استعملت فلانا ولم تستعملني قال : انكم سترون بعدى أثره فاصبروا حتى تلقوني على الحوض ) (٢) .
- (٣) ومنها حديث سلمة بن يزيد انه قال : يا نبي الله أرأيت ان قامت علينا أمراء يسألونا عقهم ومنعونا حقنا فما تأمرنا ؟ فأعرض عنه ثم سأله فاعرض عنه . . . الى أن قال : " اسمعوا وأطيعوا فان عليهم ما حملوا وعليكم ما حملتم ) (٣) .

(١) متفق عليه وسبق تخريجه ص  
(٢) متفق عليه رواه البخاري في الفتن ٥ : قول النبي صلى الله عليه وسلم " سترون بعدى أمره تنكرونها (الفتح ٥/١٣) ومسلم في الزكاة ١٠٥٩ (٢/٧٢٣) والترمذي في الفتن ٢١٨٩ (٤/٤٨٢) والنسائي في ادب القضاء ٤ : (٢٢٤/٨)  
(٣) رواه مسلم في ك : الامار ٥ : في طاعة الامراء وان منعوا الحقوق ح : ١٨٤٦

(٤) ومنها ما رواه مسلم عن حذيفة رضي الله عنه قال : قلت يا رسول الله انا كسا  
بشر فجاء الله بخير فنحن فيه ، فهل من وراء هذا الخير من شر ؟ قال : نعم  
قلت : وهل وراء هذا الشر خير ؟ قال : نعم ، قلت : فهل وراء هذا الخير  
شر ؟ قال : نعم ، قلت : كيف ؟ قال : يكون بعدى أئمة لا يهتدون -  
يهدي ولا يستنون بسنتي ، وسيقوم فيكم رجال قلوبهم قلوب الشياطين في  
جثمان انس ، قال : قلت : كيف أصنع يا رسول الله ان أدركت ذلك ؟ قال :  
( تسمع وتطيع وان ظهر بك ظهرك وأخذ مالك فاسمع وأطع ) ( ١ ) .

فهذه الأحاديث وما في معناها تدل في جملتها على أن الطاعة  
في المعروف واجبة على المسلم للإمام وان منع بعض الحقوق واستأثر ببعض  
الأموال ، بل ولو تعدى ذلك الى الضرر بالجسم كالضرب أو الى أخذ المال  
وحوه من الأمور الشخصية ( ٢ ) ، فعلى المؤمن القيام بما أوجبه الله عليه  
من الطاعة في المعروف وأن يحاسب حقه عند الله عز وجل ، فعند الله تجتمع  
الخصوم ، وذلك سدا لفتح باب الفتن والاختلاف المذموم .

كما تدل على أن المؤمن ينبغي ألا يغضب ولا ينتقم إلا لله عز وجل  
لأنفسه أسوة بالرسول صلى الله عليه وسلم كما في الصحيح ( ان رسول  
الله صلى الله عليه وسلم ما انتقم لنفسه قط إلا أن تنتهك حرمة الله ) ( ٣ ) .  
فإذا قصر الإمام في حق من حقوق الدنيا لأحد الرعية فعليه أن يطيعه  
في طاعة الله ، ولا يحصيه بسبب منعه هذا الحق ، وان كان يرتكب شيئاً من  
معاصي في نفسه وتقصير في أداء بعض الواجبات ، ففي هذه الحال على المؤمن  
نصحه وطاعته في طاعة الله ، أما إن تطرق الأمر الى ما يمس الدين كأن يأمره

( ١ ) رواه مسلم في ك : الاماره ب : وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن . ح ( ١٤٧٧٣ )

( ٢ ) انظر الشريعة للأجر ص ٤٠

( ٣ ) متفق عليه رواه البخاري في ك : الادب ، ب : قل النبي صلى الله عليه وسلم  
( يسروا ولا تعسروا ) ( فتح الباري ١٠ / ٥٢٤ ) ومسلم في ك : الفضائل  
ب : مبادئه صلى الله عليه وسلم للآثام ح : ٢٣٢٧ ( ٤ / ١٨١٣ ) .

بمعصية لله عز وجل فهنا لا سمح ولا طاعة بل يجب عليه العصيان وإن ترتب على ذلك ما ترتب ، ورضي الله عن الصديق حيث يقول في خطبته المشهورة :  
 ( أطيعوني ما أطعت الله ورسوله ، فإذا عصيت الله ورسوله فلا طاعة لسي  
 عليكم ) ( ١ ) ، وكما في حديث عبادة بن الصامت الأنف الذكر وفيه : ( وأن  
 نقول كلمة الحق ولا نخاف في الله لومة لائم ) في نفس ما يباحثهم على السمع  
 والطاعة في العسر واليسر . الخ . ولا شك أن من قام بالحق ودعا إليه فإن  
 أمراء الجور سيتصدون له فعلية حينئذ أن يصبر ويثبت ويستمر ويحسب ذلك  
 عند الله تعالى قال تعالى : ( وأمر بالمعروف وأنه عن المنكر واصبر على ما  
 أصابك ) ( ١ ) أن ذلك من عزم الأمور ) ولما سئل النبي صلى الله عليه وسلم أي  
 الجهاد أفضل ؟ قال : كلمة حق عند سلطان جائر ( ٣ ) وروى الحاكم  
 عن عبد الرحمن بن بشير الأنصاري قال : أتى رجل فنادى ابن مسعود فأكـب  
 عليه ، فقال : يا أبا عبد الرحمن متى أهل وأنا أعلم ؟ قال : إذا كانت  
 عليك أمراء إذا أطعتهم أدخلوك النار ، وإذا عصيتهم قتلوك ( ٤ ) فمثل  
 هؤلاء مخالفتهم إذا أمروا بمعصية واجبه وإن حصل للانسان أدنى منهم .

- 
- ( ١ ) سيرة ابن هشام ٦٦١ / ٤  
 ( ٢ ) سورة لقمان آية ١٧  
 ( ٣ ) رواه أحمد ( ٢٥١ / ٥ ) وابن ماجه في ك : الفتن ، ب : الامر بالمعروف والنهي  
 عن المنكر ج : ٤٠١١ ، ٤٠١٢ ( ١٣٣٠ / ٢ ) قال في الزوائد : في اسناده  
 أبو غالب وهو مختلف فيه . . . وافي رجال الاسناد ثقات ، ورواه الترمذي في الفتن  
 ب : أفضل الجهاد ج : ٢١٧٤ ( ٤٧١ / ٤ ) وقال : هذا حديث حسن غريب  
 من هذا الوجه ، وروى عن طارق بن شهاب عند أحمد ٣١٤ / ٤ والنسائي ١٦١ / ٧  
 قال الانان ط اسناده صحيح وصححه النووي والمنذرى انظر تخريجه لشرح السنه  
 ( ٦٦ / ١٠ ) والحديث حسنه البغوي ( شرح السنه ٦٦ / ١٠ ) وصححه الالباني  
 لخرقه وقد جمعها حفظه الله انظر السلسلة الصحيحة ج : ٤٩١ ( ٢٦٢ / ١ ) .  
 ( ٤ ) المستدرک ٤٦٢ / ٤ وقال الذهبي صحيح .

ومع تقرير هذا يجب أن ننبه إلى أنه ليس متفقاً على وجوب الصبر في  
الذي الشخصي عند السلف ، فقد حالف في ذلك ناس منذ عصر الصحابة  
رضي الله عنهم عملاً بأدلة أخرى مثل :-

- ١ - قوله تعالى ( والذين إذا أصابهم البغي هم ينتصرون ) ( ١ ) .
- ٢ - حديث ( من قُتل دون ماله فهو شهيد ) ( ٢ ) وما شابهها من تفريق  
بين وقوع الظلم والبغي من حاكم أو غيره من ذلك ما روي عن معاوية  
أُرسل إلى عامل له أن يأخذ الوهط - وهي أرض لصيد الله بن عمرو  
بالطائف ، فبلغ ذلك عبد الله بن عمرو فلبس سلاحه هو ومواليه وخطمته  
وقال : اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول " من قتل  
دون ماله مظلوماً فهو شهيد " ( ٣ ) .

لكن هذه الأدلة عامة وتلك أخص فتخصص العموم ، قال ابن المنذر :  
( الذي عليه أهل العلم أن للرجل أن يدفع عما ذكر إذا أريد ظلماً بغير  
تفصيل ، إلا أن كل من يحفظ عنه من علماء الحديث كالمجمعين على استثناء  
السلطان للآثار الواردة بالأمر بالصبر على جوره وترك القيام عليه ) ( ٤ ) .

وما تجدر الإشارة إليه أيضاً أن الإمام ابن حزم له موقف مشدد في  
هذه المسألة فهو يرى أن الصبر على الإمام إذا أخذ المال وضرب الظهر إنما  
هو إذا تولى ذلك بحق ، وقال ( أما إن كان ذلك بباطل فمخالفة الله أن يأمر  
رسول الله صلى الله عليه وسلم بالصبر على ذلك ) ( ٥ ) وقد انتهى به الأمر  
إلى القول بأن هذه الأحاديث منسوخة وهذا بُعدٌ منه رحمه الله .

وسأتي زيادة بيان لهذه المسائل ولموقف أهل السنة من أئمة الجور عند مناقشة العزل  
إن شاء الله .

#### ( ١ ) سورة الشورى آية ٣٩

( ٢ ) متفق عليه رواه البخاري في ك : الظالم والنصب ب : من قاتل دون ماله فهو شهيد  
( فتح الباري ١٢٣/٥ ) ومسلم في ك : الايمان ح : ١٤١ ( ١٢٤/١ ) وأبو داود في  
ك : السنه ب : ٢٩ والنسائي في تحريم الدم ب : ٢٢ والترمذي في الديات ب : ٢١  
واحمد في المسند ٧٩/١ .

( ٣ ) أصل القصة في مسلم ك : الايمان ح : ١٤١ ( ١٢٤/١ ) وعامل معاوية هو أخوه عتبته  
بن أبي سفيان وانظر زيادة بيان للقصة فتح الباري ١٢٣/٥

( ٤ ) فتح الباري ١٣٤/٥

( ٥ ) الفصل في المال المأخوذ ١٧٣/٤

## ثانياً : النصر والتقدم :-

=====

اتضح لنا بعد ذكر واجبات الامام عظم المسؤولية الملقاة على عاتقه ومنهـ  
محاربه الفساد والمفسدين ، وهذه تجعله في خطر منهم ، لذلك فعلى الأمة أن تقوم  
بجانبه وتساعد على نواب الحق ، ولا تسلمه لأعدائه المفسدين سواء كانوا داخلين  
الدولة الاسلاميه أو خارجها يدل على ذلك ما يلي :-

(١) قل الله عز وجل " وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان  
..... الآية ) (١) ولا شك أن معاضدة الامام الحق ومناصرته من البر  
الذي يترتب عليه نصره الاسلام والمسلمين .

(٢) يدل على ذلك أيضا ما رواه عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما أن  
النبي صلى الله عليه وسلم قال : من بايع اماما فأعطاه صفقة يده وثمرة قلبه  
فليطمعه ما استطاع فان جاء آخر ينارعه فاضربوا رقبة الآخر . الحديث (٢)  
قال أبو يعلى : " واذا قام الامام بحقوق الامة وجب له عليهم حقان :  
الطاعة والنصرة ما لم يوجد من جهته ما يخرج به عن الامامة (٣) .

وقال الاستاذ محمد أسد " ان على المسلمين أن يقفوا متحدين  
وراء الحكومة الشرعية يؤيدونها ومؤازرونها وضحون من أجل هذه الوحدة  
بكل متصهم ولذاتهم وما يملكون من الدنيا وحياتهم أيضا (٤) (٥٠٠٠)  
ولذلك شرع قتال أهل البغي اذا بدوا بقتل الامام العادل بدون

(١) المائدة آية ٢

(٢) رواه مسلم وأبو داود وغيرهما وسبق تخريجهم في ص ١٨٤

(٣) الاحكام السلطانية لابن يعلى ص ٢٨

(٤) منهاج الاسلام في الحكم ص ١٣٢



تأويل سائح ، كما شرع حدّ الحراية في قوله تعالى " انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ومعهون في الأرض فسادا ان يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض . . . الآية ( المائدة ٣٣ ) .

قال شيخ الاسلام ابن تيميه رحمه الله : " اذا طلبهم لأي المحاربين السلطان أو نوابه لاقامة الحد بلا عدوان فامتنعوا عليه ، فانه يجب على المسلمين قتالهم باتفاق العلماء حتي يقدر عليهم كلهم " ( ١ ) .

والموضوع تفصيلات كثيرة مذكورة في كتب الفقه ليس هذا مقام تفصيلها .  
أما قتال أهل البغي فسيأتي له زيادة بيان ان شاء الله تعالى .

كما أن على المسلمين احترام الامام العادل وتقديره والدعاء له وعدم اهانتة حتى يكون له مهابة عند ضعاف النفوس ، غير تدعون عما تطلبه عليهم عواطفهم وشهواتهم يدل على ذلك ما يلي :

١ - فقد روى عن زياد بن كسيب المدوني قال كنت مع أبي بكره - رضي الله عنه - تحت منبر ابن عمر وهو يخطب وعليه ثياب رقاق ، فقال أبو يلال : انظروا الى أميرنا يلبس ثياب الفساق فقال أبو بكره : اسكت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " من أهان سلطان الله في الأرض أهانه الله " ( ٢ ) .

٢ - وعن أبي موسى الاشعري قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان من اجلل الله تعالى اكرام ذي الشيعة المسلم وحامل القرآن غير الفالي فيه والجافي عنه ، واكرام ذي السلطان المقسط ( ٣ ) .

( ١ ) السياسة الشرعية ص ٨٥

( ٢ ) رواه الترمذي وقال حسن غريب ك : الفتن ٤ : ٤٧ ( ٥٠٢ / ٤ ) وروى الامام

أحمد نحوه عن أبي بكره ( ٤٢ / ٥ ) ورواه الطيالسي ١٦٢ / ٢ .

( ٣ ) رواه أبو داود في الأدب ٤ : انزال الناس منازلهم ( عون ١٩٢ / ١٣ ) قال

النووي : وهو حديث حسن انظر التبيان في آداب حملة القرآن ص ١٢

وقال حذيفة بن اليمان رضي الله عنه: ( مامش قوم الى سلطان الله  
في الأرض ليدلوهم الا أدلهم الله قبل أن يموتوا ) ( ١ ) .

وقال الفضيل بن عياض: ( لو أن لي دعوة مستجابة لجعلتها  
للامام لأن به صلاح الرعية فاذا صلح أمنت العباد والبلاد ) ( ٢ ) .

وقال سهل بن عبد الله رحمه الله: ( لا يزال الناس بخير  
ما عظموا السلطان والعلماء فان عظموا هذين أصلح الله دنياهم  
وأخراهم ، وان استخفوا بهذين أفسدوا دنياهم وأخراهم ) ( ٣ ) .

هذا بشرط أن يكون الامام من أئمة العدل ، أما أئمة الجور  
والفسق فلا يمانون على فسقهم وظلمهم ، وقد قال مالك رحمه الله  
فيما رواه عنه ابن القاسم ( ٤ ) انه قال : " ان كان الامام مثل  
عمر بن عبد العزيز وجب على الناس الذب عنه والقتال معه وأما غيره  
فلا ، دعه وما يراد منه ينتقم الله من الظالم بظالمه ، ثم ينتقم من  
كليهما ) ( ٥ )

- 
- ( ١ ) شرح السنة للبغوي ٥٤ / ١٠ تحقيق الانطاوي .  
( ٢ ) البدايه والنهايه ١٩٩ / ١٠  
( ٣ ) تفسير القرطبي ٢٦٠ / ٥  
( ٤ ) هو أبو عبد الله عبد الرحمن بن القاسم بن خالد ولد سنة ١٣٣ هـ وتوفي ١٩١ هـ  
صحابا لكا عشرين سنة وانتفع به أصحاب مالك بعد موته وهو صاحب المدونة  
قال عنه النسائي لم يرو أحد الموطأ عن مالك أثبت من ابن القاسم " انظر ترجمته  
في الجزء السادس من المدونه ص ٤٧٠ ن ٠ دار صادر .  
( ٥ ) شرح الخرشني على مختصر خليل ٦٠ / ٨ ن ٠ دار صادر بيروت وأحكام القرآن  
لابن العربي ١٧٢١

بل اذا رأى المسلم انه لافائدة من الدخول عليهم وناصحتهم أو خاف  
على نفسه فتنتهم فعليه اعتزالهم وترك الدخول عليهم ، والحذر من موافقتهم  
على باطل يدل على ذلك ما يلي :

١ - حديث كعب بن عجرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم  
قال : سيكون بعدى أمراء ، فمن دخل عليهم فصدّ قههم بكذبهم ،  
وأعانهم على ظلمهم فليس مني ولست منه وليس بوارد علي الحوض ،  
ومن لم يدخل عليهم ولم يعنهم على ظلمهم ولم يصدّ قههم بكذبهم ،  
فهو مني وأنا منه وهو وارد علي الحوض \* (١) .  
قال ابو سليمان الخطابي رحمه الله : " ليت شعري من الذي  
يدخل اليهم اليوم (٢) ، فلا يصد قههم على كذبهم ، ومن الذي  
يتكلم بالعدل اذا شهد مجالسهم ، ومن الذي ينصح ومن الذي  
ينتصح منهم ؟ ان أسلم لك يا أخي في هذا الزمان وأحوط لدينك  
أن تُقلّ من مخالطتهم وغشيان أهواءهم ونسأل الله الغنى عنهم  
والتوفيق لهم " (٣) .

قلت هذا في القرن الرابع الهجري فما بالك بالخامس عشر !!!

- 
- (١) رواه الترمذی وقال صحيح غريب في الفتن باب ٢٢ (٥٢٥/٤) والنسائي :  
البيهق : ٣٥ ، (١٦٠/٧) وابن حبان في صحيحه موارد الظمان  
ص ٣٧٨ والطيالسي يدون ذكر الحوض ١٦٥/٢ ، ورواه أحمد عن ابن عمر  
رقم (٥٧٠٢) وقال أحمد شاكر صحيح الاسناد (٦٢/٨) من المسند .  
(٢) ولد الخطابي رحمه الله سنة ٣١٢ هـ وتوفي سنة ٣٨٨ هـ .  
(٣) العزلة للخطابي ص ٩٢ .

- ٢ - ما روى عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من بدأ جفا ومن اتبع المصيد غفل " ومن أتى أبواب السلطان افتتن ، وما ازداد عبدا من السلطان قربا إلا ازداد من الله بعدا " (١) .
- ٣ - وعن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم (٢) قال : ( ..... ) وأن من أبغض القراء إلى الله الذين يزورون الأمراء .
- ٤ - وروى عن حذيفة رضي الله عنه قال : ( إياكم ومواطن الفتن ، قيل وما هي ؟ قال : أبواب الأمراء يدخل أحدكم على الأمير فيصدقه بالكذب ، ومقل ما ليس فيه ) (٣) .
- وقال خالد بن زيد : سمعت محمد بن علي - الباقر - يقول : قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه إذا رأيتم القاري ، ائحب الأغنياء فهو صاحب دنيا ، وإذا رأيتموه يلزم السلطان فهو لهي (٤) .

(١) المسند (٢/٣٧١) ، ورواه أيضا عن طريق أخرى عن أبي هريرة نفسه (٢/٤٤٠) لكن في اسناده رجل لم يسم ورواه أيضا عن ابن عباس (١/٣٥٧) وعزاه السيوطي إلى الطبراني في الكبير عن ابن عباس أنظر صحيح الجامع الصغير (٥/٢٦٤) رقم الحديث (٦٠٠٠) والحديث حسنه الألباني في ذكره في سلسلة الأحاديث الصحيحة رقم ١٢٧٢ (٣/٢٦٧) وعزاه أيضا ابن عدي .

والحديث رواه أيضا الترمذي عن ابن عباس بدون زياده ( وما ازداد عبدا ..... ) في الفتن باب ٦٩ رقم الحديث ٢٢٥٦ (٤/٥٢٣) وقال حسن صحيح غريب من حديث ابن عباس لا نعرفه الا من حديث الثوري .

ورواه أبو داود في الاضاحي باب ٢٤ والنسائي في الصيد : ب (٢٤) أيضا .

(٢) رواه ابن ماجه في المقدمة ، ب : ٢٣ ، ح : ٢٥٦ ( ١/٩٤ ) .

(٣) حلية الأولياء ٢٧٧/١

(٤) البداية والنهاية ٣١٠/٩

وقال أبو ذر لسلمة : يا سلمة لا تنفخ أبواب السلاطين ،

فإنك لا تصيب من دنياهم شيئا إلا أصابوا من دينك أفضل منه ( ١ )

وقال سعيد بن المسيب : لا تملؤا أعينكم من أعوان الظلمة

إلا بالانكار بقلوبكم لكي لا تحبط أعمالكم الصالحة ( ٢ ) .

وروى الإمام أحمد عن معمر بن سليمان الرقي عن فرات بن

سليمان عن ميمون بن مهران قال : ثلاث لا تبُلون نفسك بهن ،

لا تدخل على سلطان وإن قلت أمره بطاعة الله ، ولا تدخل على

امرأه وإن قلت أعلمها كتاب الله ، ولا تصفين بسمك إلى ذي هو

فإنك لا تدري ما يعلق بقلبك من هواء ( ٣ ) .

والمراد من كل ما سبق هم سلاطين الجور والظلم ، والنهي

عن مخالطتهم وإتيانهم بقصد التقرب إليهم وحصل شيء من دنياهم .

وعانتهم على ظلمهم قد تكون بمجالستهم ومؤازرتهم ، وقد

تكون بتبرير أخطائهم ، بل قد تكون بالسكوت عنهم وعدم انكار

المنكر عليهم ، وتكون بالدعاء لهم كما قيل : ( من دعا لظالم

بالبقاء ، فقد أحب أن يحصى الله في أرضه ) ( ٤ ) .

قال ابن تيمية : ( وقد قال غير واحد من السلف : أعوان

الظلمة من أعانهم ولو أنه لا قد ، لهم دواة ، وأوبرى لهم قلم ، ونههم

من كان يقبل : بل من يفصل ثوابهم من أعوانهم ، وأعوانهم هم

أزواجهم المذكورون في الآية ( ٥ ) يقصد قوله تعالى : —————

( ١ ) أحياء علوم الدين ١٤٢ / ٢

( ٢ ) البداية والنهاية ١٠٠ / ٩

( ٣ ) البداية والنهاية ٣١٥ / ٩

( ٤ ) رفعه الغزالي في الأحياء ( ٨٧ / ٢ ) ولا يصح قال المراقبي : لم أجد مرفوعا وإنما رواه ابن أبي الدنيا في كتاب المصمت من قول الحسن ، انظر حاشية الأحياء نفس الصفحة .

( ٥ ) كتاب الإيمان لابن تيمية ص ٦١

( اخشروا الذين ظلموا وأزواجهم ..... الآية ) ( ١ ) .

أما الدخول عليهم على سبيل النصيحة لهم وأمرهم بالمعروف ونهيهم عن المنكر فهذا باب آخر كما سيأتي في النصيحة لهم ، كما أن خلفاء المسلمين للمدخل يجب مناصحتهم وموازنتهم ومشاركتهم في الرأي ، وقد كان الغراء هم أصحاب مجلس عمر رضي الله عنه ومشاورته . ( ٢ ) .

وقد عقد الغزالي في أحياء علوم الدين بابا فيما يخص من مخالطة السلاطين الظلمة وما يحرم ، وحكم غشيان مجالسهم والدخول عليهم والأكرام لهم فقال : اعلم أن لك مع الأمراء والعمال الظلمة ثلاثة أحوال ( الحالة الأولى ) وهي شرها أن تدخل عليهم ( والثانية ) وهي دونها أن يدخلك عليك ( والثالثة ) وهي الأسلم أن تعتزل عنهم فلا تراهم ولا يروك ..... ( ٣ )

قال : " ولا يجوز الدخول إلا بعذرين :

أحدهما : أن يكون من جهتهم أمر الزام لا أمر إكرام ، وعلم أنه لو امتنع أو دى أو ( فسد ) ( ٤ ) عليهم طاعة الرعية واضطرب عليهم أمر السياسة ، فيجب عليه الإجابة لا طاعة لهم بل مراعاة لمصلحة الخلق حتى لا تضطرب الولايات .

والثاني : أن يدخل عليهم في دفع ظلم عن مسلم سواء تأوعن نفسه أما بطريق الحسبة أو بطريق التظلم فذلك رخصه بشرط ألا يكذب ولا يقتني ولا يدع نصيحة يتوقع لها قهرا ، فهذا حكم الدخول " ( ٥ )

( ١ ) سورة الصافات آية ٢٢

( ٢ ) رواه البخاري في ك : الاعتصام ب : ٢ ( انظر فتح الباري ١٣ / ٢٥٠ ) .

( ٣ ) أحياء علوم الدين ٢ / ١٤٢ .

( ٤ ) كذا ولعلها " فسدت " .

( ٥ ) أحياء علوم الدين ٢ / ١٤٥ .

قلت ومضاف الى ما سبق أمر آخر وهو :

الثالث : الدخول عليهم بقصد مناصحتهم وأمرهم بالمعروف ونهيهم عن المنكر كما دل عليه الحديث : لأفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر ( ١ ) وغيره وسيأتي قريبا زيادة بيان لهذه النقطة ان شاء الله .

وقد كان من شدة روع بعض السلف رضوان الله عليهم أن نهوا عن الدخول عليهم ولو للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر - وسبق ذكر بعض الآثار الدالة على ذلك - يقول الحافظ ابن رجب الحنبلي رحمه الله : ( وقد كان كثير من السلف ينهون عن الدخول على الملوك لمن أراد أمرهم بالمعروف ونهيهم عن المنكر أيضا ، ومن نهى عن ذلك عمر بن عبد العزيز وابن المبارك والثوري وغيرهم من الأئمة . وقال ابن المبارك : ليس الأمر الناهي عندنا من دخل عليهم فأمرهم ونهاهم إنما الأمر الناهي من اعتزالهم ، وسبب هذا ما يخشى من فتنة الدخول عليهم فان النفس قد تحيّل للانسان اذا كان بعيدا عنهم أنه يأمرهم ونهاهم ويغلظ عليهم فاذا شاهدهم قريبا مالت النفس اليهم ، لأن محبة الشرف كامنة في النفس له ، ولذلك يداهنهم ولاطفهم وربما مال اليهم وأحبههم ولا سيما ان لاطفوه وأكرموه وقبل ذلك منهم ) ( ٢ ) .

( ١ ) سبق تخريجه ص ٥٦٣

( ٢ ) من رسالة شرح حديث : ما ذهبان جائعان أرسلاني غم . . الخ ( لابن رجب

ص ١٣ ضمن مجموعة الرسائل المنبرية المجلد الثاني الجزء الثالث الرسالة

قل : ( وقد جرى ذلك لعبد الله بن طلوس مع بعض الأمراء بحضرة أبيه  
طلوس فهُكِّمَ عَلَى فعله ذلك ، وكتب سفيان الثوري إلى عله بن عبَّاد وكان في  
كتابه : ( إياك والأمراء أن تدنوا منهم أو تخالطهم في شيء من الأشياء ، وإياك  
أن تخرج وقال لك لتشفع وتدرأ عن مظلوم أو ترد مظلمه ، فان ذلك خديعة  
ابليس ، وإنما اتخذها فجار القراء سُلماً ، وما كُفيت عن المسألة والفتيا فاعتنم  
ذلك ولا تنافسهم ، وإياك أن تكون ممن يحب أن يعمل بقوله ، أو ينشر قولسه  
أو يسمع قوله ، فإذا ترك ذلك منه عرف فيه ، وإياك وحب الرياسة ، فان الرجل  
يكون حب الرياسة أحب إليه من الذهب والفضة ، وهو باب غامض لا يبصره  
الا البصير من العلماء السماسره ، فتفقد بقلب وأعمل بنيه ، واعلم انه قد  
دنا من الناس أمر يشتهي الرجل أن يموت والسلام ) ( ١ )

ثالثاً : المناصحة :

=====

سبق أن قلنا ان الامام بشر يعترى البشر من الضعف والخطأ -  
والنسيان لذلك شرعت النصيحة له لتذكيره وتبيين ما قد يخفى عليه من الأمور ،  
وهذه من حقوقه على الرعية ، فملى الرعية القيام بأدائها اليه سواء طلبها  
أم لا والأدلة على هذا كثيرة منها :

- ( ١ ) ما رواه مسلم في صحيحه عن تميم الداري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :  
الدين النصيحة وفي رواية قالها ثلاثاً - قلنا : لمن ؟ قال : لله ولكتابه  
ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم ( ٢ ) .

( ١ ) المرجع السابق ص ١٣

( ٢ ) رواه مسلم في ك : الايمان ب : بيان أن الدين النصيحة ح : ٩٥ ( ١ / ٧٤ )  
ورواه البخاري تعليقا ورواه ابن حجر في الفتح ( ١ / ١٣٧ ) ورواه الترمذي في  
البرب : ١٧ ( ٤ / ٣٢٤ ) والنسائي في البيعه ب : ٣١ والدارمي في  
الرقائق ٤١ ، وأحمد في المسند ( ١ / ٣٥١ ) .



وهذا من الأحاديث العظيمة ومن جوامع كلمه على اللعظيمه وسلم قال النووي :  
وأما قاله جماعة من العلماء أنه أحد أرباع الإسلام أي أحد الأحاديث الأربعة  
التي تجمع أمور الإسلام فليس كما قالوا بل المدار على هذا وحده " (١) .

ومعني النصيحة لله كما نقله النووي عن الخطابي وغيره من العلماء  
أن معناها (منصرف إلى الإيمان به ونفي الشريك عنه وترك الاتحاد في صفاته  
وصفه بصفات الكمال والجلال كلها وتنزيهه سبحانه وتعالى من جميع النقائص  
والقيام بطاعته واجتناب معصيته والحب فيه والبغض فيه .....)

وأما النصيحة لكتابه سبحانه وتعالى فالإيمان بأنه كلام الله تعالى  
وتنزيهه لا يشبهه شيء من كلام الخلق ، ولا يقدر على مثله أحد من الخلق  
ثم تعظيمه وتلاوته حق تلاوته وتحسينها والخشوع عندها ..

وأما النصيحة لرسوله صلى الله عليه وسلم فتصديقه على الرسالة ،  
والإيمان بجميع ما جاء به ، وطاعته في أمره ونهيه ونصرتة حيا وميتا ومعاداة من  
عاداه وموالاة من وآله وأعظام حقه وتوقيره واحياء سنته ومث دعوته ونشر  
شريعته ..

وأما النصيحة لأئمة المسلمين فمما فهم على الحق وطاعتهم فيه وأمرهم  
به وتذكيرهم برفق ولطف وإعلامهم بما غفلوا عنه ولم يبلغهم من حقوق المسلمين ،  
وترك الخروج عليهم وتآلف قلوب الناس لطاعتهم ..

وأما النصيحة لعامة المسلمين وهم من عدا ولاية الأمر فيأرشد هم إلى  
مصلحتهم في آخرتهم ودنياهم ..... وأمرهم بالمعروف ونهيهم عن المنكر (٢)

(١) شرح صحيح مسلم للنووي (٣٧/١) .

(٢) شرح النووي لصحيح مسلم ٣٨/١ و ٣٩ (مختصراً) .

والنصيحة كما قال الخطابي : " كلمة جامعة معناها حيازة الخط  
للمنصوح له ، قال : وقال هو من وجيز الأسماء ، ويختصر الكلام ، وليس  
في كلام العرب كلمة مفردة يستوفى بها المباره عن هذه الكلمة " (١) .

وقال أبو عمرو بن الصلاح " النصيحة كلمة جامعة تتضمن قيام الناصح  
للمنصوح له بوجوبه الخير ارادة وفعلًا " (٢) .

(٢) ومنها ما رواه جبير بن مطعم رضي الله عنه قال : قام رسول الله صلى الله  
عليه وسلم بالحُفِّ من منى فقال : نَحْنُ الله امرأ سمع مقالتي فبلّغها ، قرب  
حامل فقه غير فقيه ، ورب حامل فقه الى من هو أفقه منه ، ثلاث لا يغل عليهن  
قلب مؤمن : اخلاص العمل لله ، والنصيحة لولاة المسلمين ، ولزوم جماعتهم  
فان دعوتهم تحيط من ورائهم " (٣) .

(١) المصنف السابق / ٣٧

(٢) جامع العلوم والحكم ص ٧٦

(٣) رواه ابن ماجه حديث رقم ٣٠٥٦ كتاب المناسك باب الخطبة يوم النحر  
(١٠١٥/٢) قال في الزوائد : هذا اسناد فيه محمد ابن اسحاق وهو  
مدلس وقد رواه بالنعنة والمتن على حاله صحيح ، قلت ورواه أحمد من طريق  
ابن اسحاق نفسه أيضا ( ٨٠ / ٤ ) وابن اسحاق مختلف فيه فمنهم من يصحح  
حديثه ومنهم من يحسنه ، وقد رواه ابن ماجه من طريق أخرى ليس فيها  
ابن اسحاق حديث رقم ( ٢٣٠ ) في المقدمة باب ١٨ ( ٨٤ / ١ ) ورواه عبد الله  
بن الامام أحمد في المسند عن أنس ٢٢٥ / ٣ وأيضا عن زيد بن ثابت  
٠١٨٣ / ٥

ما سبق نستنتج أن النصيحة أصل عظيم من أصل الاسلام ولذلك

عدها ابن بطّة من أصل السنة عند السلف رضوان الله عليهم (٢) .

وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم عندما يبايع أحداً يشترط عليه

النصح لكل مسلم قال جرير بن عبد الله رضي الله عنه " بايعت النبي

صلى الله عليه وسلم على النصح لكل مسلم " (٢) .

وقد دأب الصحابة رضوان الله عليهم على أداء هذا الحق لأئمتهم

فقد روى الامام أحمد بسنده الى محمد بن عبد الله أن عبد الله بن عمر لقي

ناساً خرجوا من عند مروان فقال من أين جاء هؤلاء ؟ قالوا خرجنا من عند

الأمير مروان قال : وكل حق رأيتموه تكلمتم به وأعنتم عليه ، وكل منكر رأيتموه

أنكرتموه عليه ؟ قالوا لا والله بل يقل ما ينكر فنقل قد أصبت أصلحك الله

فاذا خرجنا من عنده قلنا قاتله الله ما أظلمه وأفجره ! قال عبد الله :

كما يصهد رسل الله صلى الله عليه وسلم نعد هذا نقافاً لمن كان هكذا (٣)

وقد رغب النبي صلى الله عليه وسلم في أن يؤدي المؤمن هذه

النصيحة الى أئمة الجور وأن خاف منهم الهلاك "وعدّ ذلك من أفضل الجهاد

يدل عليه الأحاديث التالية :-

(١) انظر الشرح والابانه عن أصل السنة والديانة ص ١٧٩ رسالة ماجستير مقدمه

من الطالب رضي معطى نعمان بجامعة أم القرى .

(٢) رواه مسلم كتاب الايمان باب بيان أن الدين النصيحة حديث رقم ٩٨ (١/٧٥)

والنسائي بيحه ٦٠

(٣) رواه أحمد في مسنده رقم (٥٣٧٣) بتحقيق أحمد شاکر وقال عنه اسناده صحيح

(١٩٨/٧) وروى البخارى قريباً منه عن عبد الله بن عمر عن أبيه في كتاب الاحكام

باب ما يكره من ثناء السلطان واذا خرج قال غير ذلك (فتح الباری ١٣/١٧٠)

وروى نحوه البيهقي في سننه (١٦٥/٨ ١٦٦) نحوه .

١ - عن أبي أُمَامَةَ رضي الله عنه أن رجلاً قال يا رسول الله أي الجهاد أفضل ؟ ورسول الله يرمي الجمرة الأولى فأعرض عنه ، ثم قال له عند الجمرة الوسطى فأعرض عنه ، فلما رمى جمرَةَ العقبة ووضع رجله في الخمرز قال أين السائل ؟ قال أنا ذا يا رسول الله قال " أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر " (١) .

قال الخطابي : " إنما كان هذا أفضل الجهاد لأن من جاهد العدو كان على أمل الظفر بعدوه ولا يتيقن المجز عنه لأنه لا يعلم يقيناً أنه مغلوب ، وهذا يعلم أن يد سلطانه أقوى من يده فصارت المشمة فيه على قدر عظيم المؤونة " (٢) .

٢ - وعن جابر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " خير الشهداء حمزة بن عبد المطلب ورجل قام إلى رجل فأمره ونهاه فبي ذات الله فقتله على ذلك " (٣) .

(١) رواه أحمد ٢٥١/٥ ورواه ابن ماجه في الفتن باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر حديث رقم (٤٠١١ و٤٠١٢) (١٣٣٠/٢) قال في الزوائد : في اسناده أبو غالب وهو مختلف فيه ضعفه ابن سعد وأبو حاتم والنسائي وثقه الدارقطني وقال ابن عدي لا بأس به ، وراشد بن سعيد قال فيه أبو حاتم : صدوق واتي رجال الاسناد ثقات ، ورواه الترمذي عن أبي سعيد الخدري في كتاب الفتن باب أفضل الجهاد رقم الحديث (٢١٧٤) (٤٧١/٤) وقال : هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه ، وروى عن طارق بن شهاب عند أحمد ٣١٤/٤ والنسائي ١٦١/٧ قال الارناؤوط واسناده صحيح وصححه النووي والمندري انظر تخريجه لشرح السنه (٦٦/١٠) والحديث حسنه البغوي (شرح السنه (٦٦/١٠) . وصححه الألباني لطرقه وقد جمعها حفظه الله انظر السلسله الصحيحه ٦٢/١ حديث رقم ٤٩١

(٢) المزله ص ٩٢

(٣) أخرجه الحاكم في المستدرک وقال صحيح الاسناد ولم يخرجاه قال الذهبي قلت الصفار لا يدرى من هو (١٩٥/٣) وقد ذكر الألباني هذا الحديث في السلسله الصحيحه ج : ٣٧٤ المجلد الاول .

٣ - وروى أحمد بسنده إلى عبد الله بن عمرو قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : إذا رأيتم أمي تهاب الظالم أن تقول له انك أنت ظالم فقد تودع منها \* (١) .

وقد كان الخلفاء الراشدون رضي الله عنهم يحثون أقوامهم على نصحتهم وتقومهم إذا أخطوا فهذا أبو بكر رضي الله عنه يقول في خطبته المشهورة : " أيها الناس إنما أنا متبع ولست بمبتدع فان أحسنت فأعينوني ، وان زغت فقوموني " (٢) .

وقال رضي الله عنه : ( أي قد وليت عليكم ولست بخيركم ، فان أحسنت فأعينوني وان أسأت فقوموني ) (٣) .

وهذا عمر رضي الله عنه يقول فيما رواه سفيان بن عيينه عنه : " أحب الناس إلي من رفع الي عيبي " (٤) وكذلك بقية الخلفاء .

كما أنه ينبغي للناصح للسلطان أن يراعي مكانته بحيث لا يخرق هيئته ، يدل على ذلك حديث عياض بن غنم الأشعري رضي الله عنه قال : قال صلى الله عليه وسلم : من كان عنده نصيحة لذي سلطان فلا يكلّم بها علانية ولها أخذ بيده فليخل به ، فان قبلها قبلها والا كان قد أدى الذي عليه والذي له " (٥) .

(١) رواه أحمد في مسنده رقم (٦٥٢٠) وقال أحمد شاكر: صحيح الاسناد (٣٠/١٠) وعزاه السيوطي إلى الطبراني في الكبير والحاكم في المستدرک والبيهقي في الشعب وضعفه الألباني . انظر ضعيف الجامع الصغير زيادته حديث رقم (٦٠٠) — (١٨٢/١) .

(٢) الطبقات الكبرى لابن سعد ١٨٣/٣

(٣) البدايه والنهايه ٢٤٨/٥ قال ابن كثير : رواه ابن اسحاق باسناد صحيح .

(٤) الطبقات الكبرى ٢٩٣/٣

(٥) قال العراقي في تخريجه لأحاديث احياء علوم الدين : أخرجه الحاكم في المستدرک وقال صحيح الاسناد انظر الحاشيه ٣١٨/٢ .

كما أنه يجب على الناصح أن يحذر للتأنيب والتعيير ( ١ ) والخبيثه

والمسلبية حتى تكون خالصة لله تعالى .

وقد كان علماء السلف رضوان الله عليهم يصدعون بقل الحق والنصح

لأئمة الجور في وجوههم وأن توقموا أو تيقنوا الايذاء بسبب ذلك لا يخشون

في الله لومة لائم ، لأنهم يعلمون أن من قُتل بسبب ذلك فهو شهيد ، والشهادة

أعلى أمانتي المؤمن المصدق بوعده الله ، لذلك قدموا على ذلك موطنين

أنفسهم على الهلاك ، وحتمين بأن العذاب كوضايرين عليه في ذات الله

تعالى ، وحسبين لما يبذلونه من مهجهم عند الله .

والأمثلة على ذلك كثيرة نأخذ منها على سبيل المثال :-

١ - قدم هشام بن عبد الملك حاجا الى مكة فلما دخلها قال : اتنوني

برجل من الصحابة فقيل يا أمير المؤمنين قد تفتنا فقال : من التابعين

فأتي بطاوس اليماني فلما دخل عليه خلع نعليه بحاشية بساطه ولم

يسلم عليه بأمر المؤمنين ولكن قال السلام عليك يا هشام ، ولم يكسه

وجلس بازائه وقال : كيف أنت يا هشام ؟ فغضب هشام غضبا شديدا

حتى هم بقتله ، فقيل له : أنت في حرم الله وحرم رسوله ولا يمكن

ذلك . فقال ياطاوس ما الذي حملك على ما صنعت ؟ قال : وما

الذي صنعت ؟ فازداد غضبا وغيظا وقال : خلعت نعليك بحاشية

بساطي ، ولم تقبل يدي ، ولم تسلم علي بأمر المؤمنين ، ولم تكنسي ،

وجلست بازائي بنمير ادني ، وقلت كيف أنت يا هشام ؟ قال : أما ما

فعلت من خلع نعلي بحاشية بساطك فاني أظعهما بين يدي رب

العزة كل يوم خمس مرات ، ولا يعاتبني ولا يغضب علي ، وأما قولك

لم تقبل يدي فاني سمعت أمير المؤمنين علي بن أبي طالب

رضي الله عنه يقول : " لا يحل لرجل أن يقبل يد أحد الا امرأته

( ١ ) الف ابن رجب الحنبلي رسالة قيمة في الفرق بين النصيحة والتعيير حققها نجم

عبد الرحمن خلف ونشرتها المكتبة القيمه .

من شهوة غلو ولده من رحمة ، ولما قولك لم تسلم عليهما مرة المؤمنين فلمس كل للناس راضين بلمرتك فكرهت أن الكذب ، وأما قولك لم تكني فان الله تعالى سمى أنبياءه وأوليائه فقال يا يحيى يا عيسى ، وكنتى أعداءه فقال : " تبت يدا أبي لهب وثب " وأما قولك جلست بازائي فاني سمعت أمير المؤمنين عليا رضي الله عنه يقول : " اذا أردت أن تنظر الى رجل من أهل النار فانظر الى رجل جالس وحوله قوم قيام " ( ١ ) فانظر الى عزة المؤمن كيف تفعل امام السلاطين .

ب- هروى أبو سليمان الخطابي بسنده الى عبد الله بن بكر السهمي قال سمعت بعض أصحابنا قالوا : أرسل عمر بن هبيرة - وهو على العراق . الى فقهاء من فقهاء البصرة وفقهاء من فقهاء الكوفة وكان ممن أتاه من فقهاء البصرة الحسن ومن أهل الكوفة الشعبي ، فدخلوا عليه ففعل لهم ، ان أمير المؤمنين يزيد يكتب الى في أمور تعمل بها فخرتان ؟ قل : ففعل الشعبي : أصلح الله الأمير أنت مأمور والتبعة على من أمرك ، فاقبل على الحسن فقال : ما تقول ؟ فقال هذا قل أنكنت ، قال : اتق الله يا عمر فكانك بملك قد أتاك فاستزلك عن سريرك هذا ، وأخرجك من سعة قصرك الى ضيق قبرك ، ان الله تعالى ينجيك من يزيد وان يزيد لا ينجيك من الله سبحانه فإياك أن تعرض لله تعالى بالمعاصي ، فانه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق . ثم قام فقبضه الآذن فقال أيها الشيخ ما حملك على ما استقبلت به الأمير ؟ قال حملني عليه ما أخذ الله تعالى على العلماء في علمهم ثم تلا " واذا أخذ الله ميثاق الذين أوتوا الكتاب لتبيننه للناس ولا تكتمونه فنبذوه وراء ظهورهم . . . . . الآية " ( ٢ ) ، ( ٣ ) .

( ١ ) احياء علوم الدين للخرالي ١٤٦/٢

( ٢ ) ( ٣ ) المزله للخطابي ص ٩٦

الى غير ذلك من الأمثلة التي لا حصر لها .

فهذه كانت سيرة العلماء وعاداتهم في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والنصح لأئمة المسلمين وعامتهم ، وقلة ميالاتهم بسطوة السلاطين ، لكسبهم تكلوا على الله وقاموا بأداء ما أوجبه الله عليهم وسعوا في الطريق الموصل الى الشهادة فلما أخلصوا لله النية أثر كلامهم في كثير من القلوب القاسية فلينها وأزال قسوتها أما الآن فقد قيدت الأظلام السنة العلماء فسكتوا ، وان تكلموا لم تساعد أقوالهم أعمالهم فلم ينجحوا ، ولو صدقوا وقصدوا رضا اللهي ذلك كـ وأخلصوا له النية لأفلحوا ، ففساد الرعايا بفساد الملوك وفساد الملوك بفساد العلماء — كما مر — وفساد العلماء باستيلاء حبالمال والجاه والمنصب ، ومن استولى عليه ذلك لم يقدر على الإنكار أو النصح لأراذل الناس فكيف على الملوك والأكابر ، ولو تكلم لم يسمع له لأنه لم ينصح نفسه فيصلحها فكيف يصلح غيره .

لذلك ركز أعداء الاسلام على هذه النقطة وهي اغراق العلماء بالدنيا وفتحها عليهم بدون حساب حتى ينشغلوا بها عن واجبهم الذي الحقيقي ، وهو ميراث الأنبياء الذي هو العلم المستلزم للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

وهذه أخطر وسيلة لافساد العلماء لأن مجاهبتهم ومواجهتهم وهانتهم تؤدي الى ازدياد قوة ايمانهم وثباتهم على الحق . كما تؤدي الى انتصار العامة لهم وخفضها لمن أهانتهم ولذلك قال سفيان الثوري رحمه الله " ما أخاف من اهانتهم لي ، وإنما أخاف من اكرامهم فيعمل قلبي اليهم " (١) .



والفعل - وللأسف عند تطبيقهم لهذه الوسيلة حصل لهم  
مطلوبهم - الا ما شاء ربك - وهو الانشغال بالدنيا والسكوت عنهم

وعما يرتكبونه من معاصي في حقوق الله وحقوق العباد .

بل وصل الأمر الى أن وجدوا لهم من يعينهم على ظلمهم  
ويبرر لهم أعمالهم وهو محسوب على العلماء، وتكلم باسمهم واسم  
الاسلام . وهذا من أسباب تباديهم في غيهم وأعجابهم بآرائهم  
مهما كان بعدها عن الحق، وهو كثرة ثناء الناس عليهم خاصة العلماء،  
فقد وجدوا من علماء الدنيا من يبرر لهم أعمالهم مهما كان خطوؤها،  
وقصد من ذلك حصل رضاهم والتقرب اليهم، وبلغ شيء من حطام  
هذه الدنيا الفانية التي بأيديهم .

ولو أن العلماء قاموا بتبيين ما أوجه الله عليهم، وأخلصوا  
ذلك لله وترفعوا وتنزهوا عن الدنيا وحطامها، ووقفوا في وجه كل  
ظالم فدّلوه على الحق ونصحوه، وحذروه مخبة ما أقدم عليه من معصية  
الله لا تردعت السلاطين الظلمة عن كثير من غيها ولا بصروا الحق  
ولم يخف عليهم شيء من أمرهم .

ولكن من لهم اليوم بأمثال الحسن وطاوس وسفيان الثوري وسعيد  
ابن المسيب وسعيد بن جبير وأبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد  
والبخاري والعز بن عبد السلام ( ١ ) وابن تيمية وأمثالهم من العلماء  
الأعلام المجاهدين المخلصين الذين يققون في وجه الظالم فيقولون  
له " أنت ظالم " مهما كان منصب هذا الظالم، ومهما كان اغراؤه لهم  
بالدنيا، ومهما ترتب على مواقفهم هذه من أذى يصيب أجسادهم، ولكنه  
يبقى للاسلام هيمنته ولأمة كرامتها وردع الظالمين عن غيهم . . .

والله المستعان .

( ١ ) انظر مواقفهم من الحكام في كتاب " الاسلام بين العلماء والحكام " لعبد العزيز  
البدري .

## رابعاً : حق المال :

واجبات الامام كثيرة كما سبق تستدعي التفرغ التام لتدبير شؤون الرعيّة ، وهو كغيره من الناس في حاجة الى المال لما كلفه مشربه وخدمه وعياله ونحو ذلك ، ولذلك فقد جعل الاسلام له حقاً في مال المسلمين يأخذ منه ما يقيه ومن يعلى ، وقد أخذ أبو بكر وعمر رضي الله عنهما ما يكفيهما من بيت المال . فقد روى ابن سعد في الطبقات بسنده عن عطاء بن السائب قال : لما استخلف أبو بكر رضي الله عنه أصبح غادياً الى السوق وعلى رقبته أثواب يتجربها ، فلقيه عمر بن الخطاب وأبو عبيدة بن الجراح فقالا له أين تريد يا خليفة رسول الله ؟ قال السوق قالوا : تصنع ماذا وقد وليت أمر المسلمين ؟ قال : فمن أين أطعم عيالي ؟ قالوا له انطلق حتى نفرض لك شيئاً فانطلق معهما ففرضوا له كل يوم شطر شاة وطلا كسوه في الرأس والبطن " (١) .

وروى البخاري وابن سعد بسنديهما عن عائشة رضي الله عنها قالت : لما استخلف أبو بكر الصديق قال : لقد علم قوهي أن حرفتي لم تكن تعجز عن مؤنة أهلي ، وشغلت بأمر المسلمين ، فسيأكل آل أبي بكر من هذا المال ، وأحترف للمسلمين فيه " (٢) . ولما وليَّ عمر بن الخطاب أمر المسلمين بعد أبي بكر مكث زماناً لا يأكل من المال شيئاً حتى دخلت عليه في ذلك خصاصة ، وأرسل الى أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستشارهم في ذلك فقال : قد شغلت نفسي في هذا الأمر فما يصلح لي فيه ؟ فقال عثمان بن عفان : كل وأطعم قال : وقال ذلك سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل ، وقال عمر لملي : ما تقبل أنت في ذلك قال : غداء وعشاء فأخذ عمر بذلك (٣) .

(١) الطبقات الكبرى لابن سعد ١٨٤/٣

(٢) البخاري كتاب البيوع باب (١٥) كسب الرجل وعمله بيده (الفتح ٣٠٣/٤) وابن

سعد في الطبقات ١٨٥/٣

(٣) طبقات ابن سعد ٣٠٧/٣

وروى أحمد بسند إلى عبد الله بن زهير عن علي بن أبي طالب قل : يا ابن زهير اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " لا يحل للخليفة من مال الله الا قصعتان ، قصعة يأكلها هو وأهله وقصعة يضعها بين الناس " ( ١ ) .

وروى أيضا ابن سعد وابن أبي شيبة عن حارث بن مضرب قال قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه " اني أنزلت نفسي من مال الله منزلة مال اليتيم إن استغنيت استعفت وإن افتقرت أكلت بالمعروف " ( ٢ ) قلت أشار بذلك الى قوله تعالى : ( ومن كان غنيا فليستعفف ومن كان فقيرا فليأكل بالمعروف " ( ٣ ) .

وتسأل بعض المسلمين عما يحلّ لأُمير المؤمنين من المال فقال عمر : أنا أخبركم بما أستحل منه ، يحل لي حلتان حلة في الشتاء وحلة في القيظ وما أحج عليه وأعتمر من الظهر ، وقوتي وقوت أهلي كقوت رجل من قريش وليس بأغناهم ولا بأفقرهم ، ثم أنا بعد رجل من المسلمين يصيني ما يصيهم " ( ٤ )

وما سبق يتضح أن للإمام أن يأخذ من مال المسلمين راتبا معينا يسد به حاجته ومن يعمل من غير اسراف ولا تقتير ، وقد أثبت النبي صلى الله عليه وسلم هذا الحق لمن ولي ولاية من أمانة أو غيرها وإن كان موسرا فقد روى البخاري بسنده الى حمطب بن عبد المعز أخبره " أن عبد الله بن السعدى أخبره أنه قدم على عمر في خلافته فقال له عمر : ألم أحدث أنك تلي من أعمال الناس أعمالا فإذا أعطيت

( ١ ) المسند حديث رقم ٧٨٠ وقد صححه أحمد شاكر ( ٢٦ / ٢ ) وإن كان في اسناده ابن لهيعة ولاكترون على تضعيفه ، وعزاء صاحب كنز العمال الى ابن عساكر انظر الكنز ٧٧٤ / ٥ ح : ١٤٣٤٩ .

( ٢ ) ابن سعد في الطبقات ٢٧٦ / ٣ قال الحافظ ابن حجر ( سند صحيح ) انظر فتح الباري . ( ١٥١ / ١٣ ) .

( ٣ ) سورة النساء آية ٦

( ٤ ) طبقات ابن سعد ٢٧٦ / ٣ وقال ابن حجر وأخرجه الكرابيسي بسند صحيح عن الاحنف قال قال كما بباب عمر فذكر قصة وفيها ما سبق فتح الباري ١٥١ / ١٣

العماله (١) كرهتها ؟ فقلت بلى فقلل عمر ما تريد الى ذلك ؟ قلت : اني لي  
أفراسا وأعبدا وأنا بخير وأريد أن تكون عمالتي صدقة على المسلمين ، قال عمر :  
لا تفعل فاني كنت أردت الذي أردت فكان رسل الله صلى الله عليه وسلم يمطينسي  
المطاء فأقبل أعطه أفقر اليه مني ، حتى أعطاني مرة مالا فقلت أعطه أفقر اليه مني فقال  
النبي صلى الله عليه وسلم : خذ فقموله ، وصدق به فما جاءك من هذا المال — وأنت  
غير مشرف ولا سائل فخذ ولا فلاتتبه نفسك " (٢) قال الحافظ ابن حجر : قال  
الطبري في حديث عمر الدليل الواضح على أن لمن شغل بشي من أعمال المسلمين  
أخذ الرزق على عمله ذلك " (٣) ، لكن عليه أن يتقى الله فيه فإنه أمانة في يده —  
فعليه أن يأخذ ما يكفيه بلا اسراف ولا تقتير ولا يعبت بأموال المسلمين التي أئتمنه الله  
عليها ،

#### خامسا : الحكم مدة صلاحيته للامامة :

ومن حقوق الامام أنه يبقى حاكما ما دام صالحا للامامة وليس له وقت محدد  
ينتهي اليه حتى ينتهي أجله أو تنتهي قدرته وطاقته في القيام بها ، يقول الدكتور  
محمد الصادق عفيفي " وللخليفة الحق في أن يحكم مدى الحياة ، حتى يأمن الملق  
والنفاق وحتى لا يستكين لأحد طمعا في تجديد انتخابه مرة ثانية والحاكم

(١) قال ابن حجر : العمال بهضم المهملة وتخفيف الهمزة أي أجره العمل ، وأما العمال به  
بفتح العين فهي نفس العمل ( فتح الباري ١٣/١٥٢ ) .

(٢) رواه البخاري في الاحكام باب رزق الحاكم والعاقلين عليها ( الفتح ١٣/١٥٠ )  
ورواه مسلم في الزكاة حديث ١٠٤٥ ( ٢/٧٢٣ ) والنسائي في الزكاة ٩٤ وأبو  
داود في الامارة باب ارزاق العمال ( عن المعبد ٨/١٦١ ) وأحمد ١/١٢٠ .

(٣) فتح الباري ١٣/١٥٤

عندما ينظر يجب أن تكون نظركه شاملة أي ينظر إلى الشعب في مجموعة دون تفرقة بين طائفة وأخرى، وأن يعمل على أساس أنه باق مدى الحياة طال الزمن أو قصر، حتى يكون عمله خالصا من الشبهات \* (١) .

وفي هذا يخالف الاسلام النظم الديمقراطية التي تحدد فترة معينة للرئيس، ثم بعدها ينتخب انتخابا ثانيا، وفي هذه الحالة يكون همه جمع أكبر عدد ممكن الاصوات المرشحة له فيخص أعضاء حزبه ومرشحيه بالمصلحة دون غيرهم من الناس لكسب رضاهم... والله أعلم .

## المبحث الثالث

=====

### الشورى

=====

بعد الحديث عن واجبات الامام وحقوقه يحسن أن أفرد مبحثاً للحديث عن الشورى مكانتها في الاسلام ، ولم أجعله داخلاً في مبحث واجبات الامام ولا في حقوقه ، لأن المسألة خلافية فهناك من يعتبرها من واجبات الامام ومعدّها عند عرضه للواجبات ، أما الذين يرونها من المندوبات فهم لا يجعلونها من واجبات الامام وهذا هو مفهوم عامة السلف من الفقهاء ، وأنا أرى أنها من واجباته .

وفي هذا المبحث سأحدث عن تعريف الشورى الاصطلاحي ثم الحديث عن مشروعيتها وأدلة ذلك ثم عن حكمها وهل هي واجبة أم مستحبة ونعرض أدلة الرايين ثم الرأي الراجح وأخيراً الحديث عن مدى إلزاميتها للامام وآراء كل فريق ثم نذيل ذلك بالرأي الراجح في المسألة .

والحقيقة اني سأستعرض كل ما سبق بشيء من الإيجاز لأن هذه المسألة من المسائل الشائكة والكلام فيها طويل وقد كفانا مؤنة هذا البحث بعض العلماء الأفاضل وألفوا فيها كتباً مستقلة ( ١ ) ورسائل علمية .

### تعريف الشورى

=====

#### ( ١ ) في اللفظ :

=====

الشورى والمشاورة والمشورة مصادرها للفعل شاور قال في اللسان : يقال شاور العسل يشوره شورا وشارة وشارا وشارة استخرجه من النحلة

---

( ١ ) انظر على سبيل المثال الشورى وأثرها في الديمقراطية للدكتور عبد الحميد اسماعيل الانصارى في ٤٧٠ صفحة ، وبداية الشورى في الاسلام د . يعقوب الطيحي في ٣٠٤ صفحات وغيرهم كثير .

واجتهاد ، وقال أبو عبيد شرت المسلم واشترته اجنته وأخذته من  
موضع . . . . . وقال أشرتني على المسلم أي أعني وشرت الدابة  
شورا عرضتها على البيع أقبلت بها وأدبرت . . . . . الخ " (١)

فأصل الشورى اذن الاستخراج والظهار والاعانه على ذلك  
والمصدر مشورة ( بفتح الميم وضم المعجمة ) وسكن المعجمة وفتح الواو  
" مشورة " لغتان ، قال ابن حجر الاطلى أرجح (٢) .

(٢) في الاصطلاح :

=====

أما في الاصطلاح فهي : " استطلاع الرأي من ذوي الخبرة فيه للتوصل  
الى أقرب الأمور للحق " (٣) .

هذا وقد ذهب بعض المحدثين الى التفريق بين الشورى والمشورة  
فجعل الشورى هي أخذ الرأي مطلقا ، والمشورة أخذ الرأي على سبيل  
الانزاع (٤) . تم حاق الاستدلال على رأيه هذا ، ولكن الذى يظهر  
أنه لا فرق بينهما ، والأدلة التي أوردها غير مقنعة .

### مشروعيتها

=====

مشروعية الشورى ثابتة بالكتاب والسنة وسيرة الخلفاء الراشدين رضي الله  
تعالى عنهم ، فقد رغب الاسلام فيها في أكثر من موضع ، وجعلها من الأمور  
التي لا غنى لطالب الحق عنها ، سواء كانت في الأمور الهامة كتدبير شؤون الأمة

(١) لسان العرب مادة ( شور ) ٤٣٤ / ٤ - ٤٣٦ .

(٢) فتح الباري ٣٤١ / ١٣ .

(٣) الشورى في ظل نظام الحكم الاسلامي للاستاذ عبد الرحمن عبد الخالق ص ١٤

ط ٠ ٩٧٥ م ن . الدار للسلفية ودار القلم .

(٤) قواعد نظام الحكم في الاسلام ص ١٧٣ د . مصد عبد المجيد الخالدي .

أوفي الأمور الخاصة بالأفراد والشؤون الشخصية . وقد حملت هذا الاسم إحدى  
سور كتاب الله المنزل .

والأدلة على مشروعيتها كثيرة منها :  
=====

(١) من الكتاب :  
=====

١ - قل الله عز وجل : " فيما رحمة من الله لنت لهم ولو كنت فظا  
غليظ القلب لا نفضوا من حولك ، فاعف عنهم واستغفر  
لهم وشاورهم في الأمر ، فإذا عزمت فتوكل على الله ، إن الله  
يحب المتوكلين (١) " .

قال ابن جرير الطبري بعد سرده لعدة آثار عن السلف  
في تفسير هذه الآية : " وأولى الأقوال بالصواب في ذلك أن يقال  
إن الله عز وجل أمر نبيه صلى الله عليه وسلم بمشاورة أصحابه  
فيما حزنه من أمر عدوه ومكيد حربه تألفا منه بذلك من لم تكن  
بصيرته بالاسلام البصيرة التي يؤمن عليه معها فتنة الشيطان ،  
وتحريفا منه أمته ما أتت الأمور التي تحزنهم من بعده ، ومطلبها  
ليقتدوا به في ذلك عند النوازل التي تنزل بهم ، فيتشاوروا فيما  
بينهم كما كانوا يرونه في حياته صلى الله عليه وسلم يفعل ، فأما  
النبي صلى الله عليه وسلم فإن الله كان يعرفه <sup>مطلب</sup> مطالب وجوه ما  
حزنه من الأمور بوحيه أو الهامه إياه صواب ذلك ، وأما أمته  
فانهم إذا تشاوروا مستتين يفعل في ذلك على تصادق ما يجز للحق  
وارادة جميعهم للصواب من غير ميل الى هوى ولا حيد عن هدى



فَاللَّهُ مَسْدُودُهُمْ وَمُفَقِّهَهُمْ " (١) •

وقد أخرج ابن أبي حاتم عن الحسن بن الحسن قال : قد علم الله أنه ما به اليهم حاجة ولكن أراد أن يستن به من بعده " (٢)  
وعن الضحاك بن مزاحم قال : ما أمر الله نبيه صلى الله عليه وسلم بالمشورة إلا لما علم فيها من الفضل " (٣) •

ب - قوله تعالى في سورة الشورى : " فما أوتيتم من شيء فمتاع الحياة الدنيا وما عند الله خير وأبقى للذين آمنوا وعلى ربهم يتوكلون والذين يجتنبون كبائر الأثم والفواحش وإذا ما غضبوا هم يغفرون ، والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون " (٤) •

فقد بين الله سبحانه وتعالى في هذه الآيات الصفات الأساسية التي تميز المؤمنين ومدحهم بها وذكر من ضمن هذه الصفات أن " أمرهم شورى بينهم " قال القرطبي " فمدح الله المشاورة في الأمور بمدح القوم الذين كانوا يمثلون ذلك " (٥) قيل أنها نزلت في الأنصار قال النقاش " كانت الأنصار قبل قدم النبي صلى الله عليه وسلم إذا أرادوا أمراً تشاوروا فيه ثم عملوا عليه فمدحهم الله به " (٦) لكن هذا بعيد لأنها ذكرت في تنايا أوصاف المؤمنين التي لم تكن قبل الاسلام مثل اقام الصلاة والانفاق ، وهذه

- 
- (١) تفسير الطبري ٣٤٥/٧ تحقيق أحمد شاكر وأخيه •
  - (٢) فتح الباري ٣٤٠/١٣ قال ابن حجر اسناده حسن •
  - (٣) تفسير الطبري ٣٤٥/٧ •
  - (٤) سورة الشورى الايات ٣٦ - ٣٨
  - (٥) تفسير القرطبي ٣٧/١٦ •
  - (٦) نفس المرجع ٣٧/١٦ •

لم تشرع إلا بعد مجيء الاسلام ولم يكونوا يعرفون الصلاة قبل أن  
يسلموا •

قال الاستاذ سيد قطب رحمه الله " وهنا في هذه الآيات يصور  
خصائص هذه الأمة التي تطبعها وتميزها ، ومع أن هذه الآيات  
مكية نزلت قبل قيام الدولة المسلمة في المدينة ، فأننا نجد فيها أن  
من صفة هذه الجماعة المسلمة ( وأمرهم شورى بينهم ) •• مما يوحي  
بأن وضع الشورى أعمق في حياة المسلمين من مجرد أن يكون نظاما  
سياسيا للدولة فهو طابع أساسي للجماعة كلها يقوم عليه أمرها  
كجماعة ثم يتسرب من الجماعة الى الدولة " (١) •

ثانيا : السنه :

=====

سنة النبي صلى الله عليه وسلم العملية حافلة بالترغيب في الشورى  
والحرص عليها وكانت سمة بارزة في سيرته صلى الله عليه وسلم وفي سيرة  
الخلفاء الراشدين من بعده ، لذلك فقد دل على مشروعيتها جانب السنة  
العملية أكثر من القولية •

١ - السنه القوليه :

-----

عند التتبع والتقصي للاستدلال على مشروعية الشورى بالسنة  
القوليه لم أفر على نص صريح سليم من مقال ، نعم قد روى عدة أحاديث  
ولكن عند تمحيصها ووضعها تحت مجهر النقد لم أجد فيها شيئا ليس

فيه مقال في اسناده فضريت عن اكثرها صفحا (١) ، ولعل من -  
أحسنها ما يلي :-

١ - ما روى عن عبد الرحمن بن غنم أن النبي صلى الله عليه وسلم  
قال لا بُدَّ لي بكر وعمر، لو أنكما تتفقان على أمر واحد ما عصيتكما  
في مشورة أبدا \* (٢) .

(١) انظر الاحاديث الواردة في هذه المسألة في كتاب الشورى وأثرها في  
الديمقراطية ص ٦٥ فما بعدها .

(٢) ذكر ابن حجر أن هذا الحديث في فضائل الصحابة لأسد بن موسى  
والمصرفه ليعقوب بن سفيان بسند - لا بأس به - عن عبد الرحمن بن  
غنم وهو مختلف في صحته ( فتح الباري ٣ / ٣٤٠ ) قلت وقته  
رواه أحمد في المسند عن عبد الرحمن بن غنم أيضا في ٢٢٧/٤ .  
وفيه عبد الحميد بن مهران عن شهر بن حوشب ، فعبد الحميد هـذا  
وثقه يحيى بن معين وأبو داود الطيالسي وقال أبو حاتم أحاديثه عن شهر  
صحيح وقال أحمد أحاديثه عن شهر مقاربه وهناك من طعن فيه  
انظر ميزان الاعتدال ٢ / ٥٣٨ .

وشهر بن حوشب قال ابن معين ثقة وقال أبو حاتم ليس هو بدون أبي  
الزبير ولا يحتج به ، وقال أبو زرعة لا بأس به وقال النسائي وابن عدي  
ليس بالقوي .

ميزان الاعتدال ٢ / ٢٨٣ ، وقد طعن فيه بعضهم أيضا .

- ٢ - أما حديث "المستشار مؤتمن" (١) فهذا وإن لم يكن فيه ترغيب صريح في الشورى ، إلا أنه إخبار بمعنى الطلب لمن استشير أن يكون أميناً في أداء مشورته وقد روى من عدة طرق عن أبي هريرة وابن مسعود وعائشة وابن عمر وأم سلمة .
- ٣ - حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال : إنما رأيت أحداً أكثر مشورة لأصحابه من النبي صلى الله عليه وسلم (٢) .

ب - أما السنة الفعلية :

فما يؤكد ترغيب الاسلام في الشورى بالاضافة الى ما سبق هو فعل النبي صلى الله عليه وسلم فهو مع جلالته قدره وعظيم منزلته وتأيدته بالوحي الالهي ، مع ذلك فقد كان كثير المشاورة لأصحابه كما مر في حديث أبي هريرة ، والسيرة حافلة بالامثلة الكثيرة المثبتة لمشورته صلى الله عليه وسلم لأصحابه :

- (١) رواه ابن ماجه عن أبي هريرة وعن ابن مسعود في الادب رقم ٣٧٤٥ ، ٣٧٤٦ في باب المستشار مؤتمن قال في الزوائد : اسناد حديث ابن مسعود صحيح رجاله ثقات (السنن ١٢٣٣/٢) ورواه الطبراني عن عبد الله بن الزبير يرفعه قال الهيثمي : رجاله رجال الصحيح مجمع الزوائد ٩٧/٨ .
- ورواه الترمذي عن أبي هريرة وقال هذا حديث حسن حديث رقم ٢٨٢٢ كتاب الادب باب ان المستشار مؤتمن ، قال وفي الباب عن ابن مسعود وأبي هريرة وابن عمر وروى بنحوه عن أم سلمة وقال هذا غريب من حديث أم سلمة (١٢٦/٥) تحقيق احمد شاكر وآخرون . ورواه ابوداود في سننه فـسـى الادب باب في الشورى (عون المعبود ٣٦/١٤) عن أبي هريرة ورواه الدارمي في السير ١٣ وأحمد في المسند ٢٧٤/٥ .
- (٢) قال فيه ابن حجر " رجاله ثقات لا انه منقطع " فتح الباري (٣٤٠/١٣) وقد اشار اليه الترمذي فقال ( وروى عن أبي هريرة فذكره - يعني بدون اسناد - في الجهاد باب ٣٤ (٢١٤/٤) ورواه الشافعي في الام (٩٥/٢) ورواه البيهقي في سننه (١٠٩/١٠) والسيوطي في الدر المنثور (٩٠/٢) .

- فقد شاورهم يوم بدر في التوجه الى قتال المشركين (١) .
- وشاورهم قبل معركة أحد ابقى في المدينة أم يخرج السبي العدو (٢) .
- وشاورهم في أسرى بدر (٣) .
- وشاور السعديين سعد بن معاذ وسعد بن عباد - يوم الخندق فأشارا عليه بشرك مصلحة العدو وعلى بعض ثمار المدينة مقابل انصافهم عنها فأخذ برأيهما (٤) .
- وشاورهم عام الحديبية (٥) .
- وشاورهم في حصار الطائف (٦) .
- واستشار صلى الله عليه وسلم عليا وأسامه رضي الله عنهما في أمر عائشة في قصة الافك (٧) .
- واستشار في عقوبة المنافقين الذين آذوه في أهلهم فقال "ماتشيرون علي في قوم يسبون أهلي" (٨) .
- الى غير ذلك من الصور الكثيرة من استشارته صلى الله عليه وسلم لأصحابه .

- 
- (١) مسلم كتاب الجهاد والسير باب في غزوة بدر حديث رقم ١٧١٧ (٣/١٤٠٣) وسيرة ابن هشام ٦١٤/٢ .
  - (٢) سيرة ابن هشام ٦٣/٣ .
  - (٣) مسلم كتاب الجهاد حديث رقم ١٧٦٣ (٣/١٣٨٤) والمسند ٢٤٣/٣ .
  - (٤) المصنف لعبد الرزاق ٣٦٨/٥ ط . المكتب الاسلامي تحقيق عبد الرحمن الاعظمي والبداهة والنهاية ١٠٤/٤ .
  - (٥) المصنف ٣٣٠/٥ وسنن البيهقي ١٠٩/١٠ والبداهة والنهاية ١٦٤/٤ .
  - (٦) مسلم كتاب الجهاد والسير باب غزوة الطائف حديث ١٧٧٨ (٣/١٤٠٢) والمسند حديث رقم ٤٥٨٨ تحقيق احمد شاكر ٢٦٨/٦ وطبقات ابن سعد ١٥٩/٢ .
  - (٧) البخاري كتاب الاعتصام باب ٢٨ (وامرهم شورى بينهم) (فتح الباري ١٣/٣٣٩) وزاد المعاد ١٢٦/٢ .
  - (٨) البخاري كتاب الاعتصام باب ٢٨ (وامرهم شورى بينهم) (٣٤٠/١٣) من الفتح ومسلم كتاب التوبة حديث رقم ٥٨ - ٢٧٧٠ (٤/٢١٣٧) .

### ٣ - سيرة الخلفاء الراشدين وآثار السلف :

لقد ظلت الشورى سمة واضحة في عهد الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم ولا يكاد يخلو لهم موقف من المواقف الحاسمة الا وتشاوروا فيه . والأمثله على ذلك لاتحصى أهمها : قصة السقيفة وعهد عمر الى الستة للتشاور بينهم - كما مر - وجمع المصحف وتوحيد المسلمين على مصحف واحد ونحو ذلك ، بل قد كانوا يأمرون ولا تنهم بأن لا يبرموا أمرا الا بعد التشاور فيه ، فهذا أبو بكر رضي الله عنه يكتب الى خالد بن الوليد حين وجهه الى حرب المرتدين : " واستشر من معك من أكابر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فان الله تعالى موفقك بمشورتهم " (١) .

وعن ميمون بن مهران قال : كان أبو بكر الصديق اذا ورد عليه أمر نظرفي كتاب الله فلو وجد فيهما يقضي به قضى بينهم ، وان علمه من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى به وان لم يعلم خرج فسأل المسلمين عن السنة ، فان أعياه ذلك عاروه من المسلمين وعلماءهم واستشارهم " (٢) .

وعلى هذا سار عمر رضي الله تعالى عنه فقد " كان القراء أصحاب مشورة عمر كهولا كانوا أو شبابا ، وكان وثاقا عند كتاب الله عز وجل " (٣) . وقد سبق كلام عمر في الشورى في الخلافة وعلى هذا سار الأئمة

- 
- (١) مجموعة الوثائق السياسية ص ٢٦٨ . في الفتح
  - (٢) أخرجه البيهقي بسند صحيح قاله الحافظ ابن حجر ٣٤٢/١٣
  - (٣) ذكره البخاري في كتاب الاعتصام باب (٢٨) قلى الله تعالى ( وأمرهم شورى بينهم ) الفتح ٣٣٩/١٣

من بعدهم قال البخاري " وكانت الأئمة بعد النبي صلى الله عليه وسلم يستشيرون الأئمة من أهل العلم في الأمور المباحة ليأخذوا بأسهلها فإذا وضع الكتاب والسنة لم يتعدوه إلى غيره اقتداءً بالنبي صلى الله عليه وسلم " (١) .

### أما آثار السلف الدالة على الترغيب =====

في الشورى فكثيرة منها :  
=====

- (١) ما روى عن الحسن رحمه الله تعالى قال : " ما تشاور قوم قط بينهم إلا هداهم الله لأفضل ما يحضرهم " وفي لفظ " الا عزم الله لهم بالرشد أو بالذي ينفع " (٢) .
- (٢) قال قتادة : " ما تشاور قوم يبتغون وجهه الله الا هدا ولا رشده أمرهم " (٣) .
- وأسند الطبري عنه قوله " ..... وان القوم اذا شاور بعضهم بعضا وأرادوا بذلك وجه الله عزم لهم على رشده " (٤) .

---

(١) البخاري في صحيحه كتاب الاعتصام باب (٢٨) وأمرهم شورى بينهم  
(٣٣٩/١٣ من الفتح) .

(٢) قال الحافظ في الفتح : أخرجه البخاري في الادب المفرد وابن أبي حاتم بسند قوي عن الحسن قلت وقد رواه الطبري عنه أيضا (٣٤٤/٧) .

تحقيق احمد شاكر وروى مرفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم ولكنه لا يصح .

(٣) الكلم الطيب لابن تيمية تحقيق الالباني ص ٧١ والوايل الصيب لابن القيم

ص ٢٣٥ .

(٤) تفسير الطبري ٣٤٤/٧ .

الحكمة من مشروعية الشورى وشي\* من فوائد ها :  
=====

تختلف الحكمة من مشروعية الشورى بالنسبة للنبي صلى الله عليه وسلم عنها  
بالنسبة لسائر الأنبياء :

١ - أما بالنسبة للرسول صلى الله عليه وسلم : فقد قيل عن الحكمة من مشروعتها  
ما يلي :

١ - "أما ذلك ليستن به من بعده ، وقد سبق كلام الحسن رحمه  
الله " قد علم أنه ما به اليهم حاجة ولكن أراد أن يستن به  
من بعده " (١) .

وروى الطبري عن سفيان بن عيينه قوله " وشاورهم في الأمر " قال :  
هي للمؤمنين أن يتشاوروا فيما لم يأتهم عن النبي صلى الله  
عليه وسلم فيه أثر " (٢) .

قال أبو بكر ابن الصري " وكانت هذه فائدة لمن بعده ليستن  
بالنبي صلى الله عليه وسلم في مشاوره " (٣)

٢ - وقيل بل هو لتطبيب نفوس أصحابه رضوان الله عليهم ولتأليف  
قلوبهم وليرى أنه يسمع منهم ويستعين بهم ، يدل على ذلك  
أهل الآتيه " ولو كنت فظا غليظ القلب لا نفصوا من حولك " فقد  
روى الطبري عن الربيع أنه قال : أمر الله نبيه أن يشاور أصحابه  
في الأمور ، وهو يأتيه الوحي من السماء لأنه أطيب لأنفسهم (٤)

(١) أخرجه ابن أبي حاتم بسند حسن فتح الباري ١٣ / ٣٤٠

(٢) تفسير الطبري ٧ / ٣٤٥ تحقيق أحمد شاكر

(٣) أحكام القرآن ١ / ٢٩٨

(٤) تفسير الطبري ٧ / ٣٤٤ .



وعن قتادة قوله : " أمر الله عز وجل نبيه صلى الله عليه وسلم  
أن يشار أصحابه في الأمور وهو يأتيه وحى السماء لأنه أطيّب  
لا نفس القوم ..... " (١) قيل كانت سادات العرب إذا لم  
يُشاروا في الأمر شقّ عليهم فأمر الله رسوله صلى الله عليه وسلم  
بمشاورة أصحابه لئلا يتقلّ عليهم استبداده بالرأى ومنهم (٢) .  
٣ - أما القول الثالث : فليبين له الرأى وأصوب الأمور في التدبير  
فقد روى عن الضحاک بن مزاحم قوله ( وشاروهم في الأمر ) قال :  
ما أمر الله عز وجل نبيه صلى الله عليه وسلم بالمشورة إلا لما علم  
فيها من الفضل " (٣) .

قلت هذا لا يكون إلا في الأمور الحربية والأمور الدنيوية التي  
قال فيها : " أنتم أعلم بأمور دنياكم " (٤) وقوله ( ان كان  
شيئا من أمر دنياكم فشأنكم به ) وان كان شيئا من أمر دينكم  
فالإتي " (٥) . ولاستجابته لرأى الحباب بن المنذر يوم بدر  
وسلمان الفارسي يوم الخندق وحو ذلك ، أما أمور التشريع  
فهو وان كان يجتهد إذا لم ينزل عليه وحى ولكن الله عز  
وجل يقره على ذلك الاجتهاد ان أصاب الحق يرشده ويرده الى  
الصواب ان جانبه كما ورد في قصة أسرى بدر حينما أخذ الفدية  
من الأسرى فنزل العتاب من السماء " ما كان لنبي أن يكون له  
أسرى حتى يتخن في الأثرى ..... " (الأنفال ٢٧) .

- 
- (١) نفس المرجع .  
(٢) الكشف للزمخشري ١/ ٤٧٥ .  
(٣) تفسير الطبري ٣٤٤/٧ .  
(٤) رواه مسلم عن انس في الفضائل باب وجوب امثال ما قاله شرعا دون ما ذكره من  
مما يشد الدنيا على سبيل الرأى حديث رقم ٢٣٦٣ (٤/ ١٨٣٦) وسبق تخريجه  
في مقاصد الامامه ص ٦٧ .  
(٥) رواه ابن ماجه في كتاب الرهون باب (١٥) تلقيح النخل حديث رقم ٢٤٧١ .  
والمسند ١٢٣/٦ عن عائشه ايضا .

٤ - وهناك قبل رابع وهو أن الرسول صلى الله عليه وسلم أمر بالمشاورة لأنه في غزوة أحد كان معظم الصحابة قد أشاروا عليه بالخروج خاصة الذين لم يقاتلوا يوم بدر - وكان الرسول صلى الله عليه وسلم يرى عدم الخروج والتحصن بالمدينة ، فلما خرج بناءً على رأيهم وقع ما وقع من انهزام المسلمين ، فلو أن الرسول صلى الله عليه وسلم ترك مشاورتهم بعد ذلك لاعتقدوا أن في قلبه منهم بسبب مشاورتهم بقية أثر فأمره الله سبحانه بالمشاورة بعد غزوة أحد حتى يدل ذلك على أنه صلى الله عليه وسلم لم يبق في قلبه أثر من تلك الواقعة " (١) .

والواقع أنه لا منافاة بين هذه الحكم جميعاً فقد تكون جميعها من حكم أمر الله سبحانه وتعالى رسوله بمشورة أصحابه ، والله أعلم .

ب - الحكمة من مشورتها بالنسبة للخلفاء ولسائر الأمة :

أما بالنسبة للأئمة والأمراء وسائر البشر فالوضع يختلف - وقد سبق الحديث عن ضعف النفس البشرية غير المعصومة وأنها معرضة للهوى والخطأ والنسيان لذلك فهي في حاجة ماسة إلى استشارة غيرها والاستعانة بهم في الوصول إلى الصواب .

ومن الفوائد والحكم التي من أجلها شرعت المشورة ما يلي :

(١) احراز الصواب غالباً :

لأنه إذا طرح الأمر للمشورة فإنه سيجتهد كل من المستشارين

(١) في ظلال القرآن ١/٥٠١ والتفسير الكبير للرازي ٩/٦٢٧ .

في استخراج الوجه الاًمثل في تلك الواقعة التي يستشار بشأنها  
فتصير الاًرواح بذلك متطابقة متوافقة على تحصيل أصلح الوجوه  
وأًمثلها ، وتطابق الأرواح الطاهرة على الشيء الواحد من أعظم  
أسباب حصوله كولا شك أن الرأي الصادق من مجموعة مخصصة يكون  
أقرب الى الصواب من رأى الفرد غالباً وقد يختص بعضهم بمعرفة  
المصلحة والصواب فيكون في الاستشارة كشفاً لهذا المستـ  
فتمم الفائدة ، قال ابن الأزرق : " كان يقال من أُعْطِيَ  
أربعاً لم يمنح أربعاً ، من أُعْطِيَ الشكر لم يمنح المزيد ، ومن أُعْطِيَ  
الثمة لم يمنح القبل ، ومن أُعْطِيَ الاستشارة لم يمنح الخيرة ، ومن  
أُعْطِيَ المشورة لم يمنح الصواب " (١)

ولكن هذا ليس على الإطلاق فربما ينفرد الفرد أو الأقلية  
برأى هو عين الصواب ، ورأى الجماعة هو الخطأ ، كما سيأتي  
تقريره عند الحديث عن مدى الزامية الشورى للإمام .

(٢) الأمن من ندم الاستبداد بالرأى الظاهر خطره :

والذى قد يولد في النفوس مالاتحاد عقباء ، وقد رأينا ذلك  
في الحكمة من مشروعية الشورى بالنسبة للنبي صلى الله عليه  
وسلم فبالنسبة الى غيره أولى ، وقد قيل : " ما خاب من استخار  
ولاندم من استشار " (٢) وروى مرفوعاً الى النبي صلى الله عليه

(١) بدائع السلك ٣٠٤/١

(٢) روى مرفوعاً الى النبي صلى الله عليه وسلم رواه الطبراني في الأوسط والقضاعي  
عن أنس وحسنه السيوطي ( انظر تفسير القرطبي ( الحاشية ) (٢٥٠/٤) وقال  
المجلوني في سنده ضعيف جداً انظر كشف الخفاء ومزيل الالتباس (٢/٢٦٠)

وسلم أيضا " استرشدوا العاقل ترشدوا ولا تعصوه فتندموا " (١)

(٣) ازدياد العقل بها واستحكامه :

قال الطرطوشي " المستشير وان كان أفضل رأيا من المستشار فانه يزدد برأيه رأيا كما تزدد النار بالسليط ضوءا " (٢) وقال ابن الأزرقي : " وقد قيل المشاورة لقاء العقل ورائد الصواب ومن شاور عاقلا أخذ نصف عقله " (٣) وقال بعض الحكماء " حق على العاقل الحازم أن يضيف إلى رأيه آراء العقلاء فاذا فعل أمن من عثاره ، ووصل إلى اختياره " (٤) .

(٤) الأمن من عتب الأمة عند الخطأ وقامة الحجة على المعترض :

لأنه اذا نوقشت المسألة الاجتهادية من جانب أهل الشورى ، فلو حصل خطأ بعد ذلك فان اللوم لا يكون على الامام وحده ، ولا يكون هناك حجة لمعترض بعد ذلك . وقد قيل : (٥) من أكثر المشورة لم يعدم عند الصواب قادحا وعند الخطأ عاذرا " (٦) .

(٥) التجرد بها عن الهوى والبعد عن الوقوع في شبهاته :

لان النفس البشرية معرضة دائما الى ذلك الا من عصمة الله لذلك قال بعض الحكماء : انما يحتاج اللبيب ذو التجربة السلي

(١) أخرجه الخطيب من رواية مالك عن أبي هريرة مرفوعا الدر المنثور ١٠ / ٦

(٢) سراج الملوك للطرطوشي ص ٦٨

(٣) (٤) بدائع السلك ٣٠٤ / ١

(٥) كذا ولعلها مادحا .

(٦) بدائع السلك ٣٠٤ / ١

المشاورة ليتجرد له رأي من هواه ، وسئل أحد هم : لم كان رأي المستشار أفضل من رأي المستشار ؟ فقال : لأن رأي - المستشار معروى من الهوى " (١) ، وما أحسن ما قاله -  
بشار بن برد :

إذا بلغ الرأي النصيحة فاستعن •• برأى نصيح أو حزمة حازم  
ولا تجعل الشورى عليك غضاظة •• مكان الخوافي قوة للقوادم  
وخل الهونا للضعيف ولا تكن •• نوما فان الحزم ليس بنائم (٢)  
قال الأصمعي : قلت لبشار : يا أبا معاذ ان الناس يتمجبون  
من أبياتك في المشورة - يعني هذه الأبيات - فقال يا أبا  
سعد ان المشاور بين صواب يفوز بثمرته أو خطأ يشارك في  
مكروهه ، فقلت له : أنت في قولك هذا أشعر منك في شعرك (٣)  
(٦) استمنح الرحمة والبركة كما قال عمر بن عبد العزيز رحمه الله :

" المشورة والمناظرة بابا رحمة ومفتاحا بركة لا يضل معهما  
رأى ولا يفقد معهما حزم " (٤) كما يدل العمل بها علي  
الهداية والسداد قل علي رضي الله عنه : " المشورة عين الهداية  
وقد خاطر من استغنى برأيه " (٥) •• روى عن سهل بن سعد  
الساعدي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " ما شقي قط عبد  
بمشورة وما سعد باستغناء رأى " (٦) ••

- 
- (١) بدائع السالك ٣٠٤/١ - ٣٠٥  
(٢) ديوان بشار بن برد ١٧٢/٤ ، ١٧٣ ط ١٣٧٦ ، شرح وتعليق : محمد الطاهر بن عاشور ، اللجنة التأليف والترجمة والنشر القاهرة ، ١  
(٣) بدائع السالك ٣١٠/١  
(٤) نفس المرجع ٣٠٥/١ وانظر ادب الدنيا والدين للماوردي ص ٢٨٩ ط ٠ ثالثة  
(٥) نفس المرجع  
(٦) تفسير القرطبي والحديث ضعيف قال ابن حزم مرسل وقال أحمد شاك فيه عيسى الواسطي غير معترف انظر الاحكام في أصل الاحكام تحقيق أحمد شاك ص ٧٧١ ط ١٩٢٠  
نقلا عن المشورة وثرها في الديمقراطية ص ٩٦

(٧) كما أن من فوائد الشورى أنها خير وسيلة للكشف عن الكفاءات -  
والقدرات وسها يظهر الأكفاء وتستفيد الأمة من كفاءاتهم ، قال  
صاحب العقد الفريد من فضل الشورى أنها تكشف لك طباع  
الرجال فتعي طلبت اختيار رجل فشاورة في أمر من الأمور  
يظهر لك رأيه وفكره وعدله وجوره وخيره وشره " (١) .

### موضوعات الشورى ( فيم تكون ؟ )

=====

من المعلوم بداهة والمتفق عليه بين العلماء أن الشورى لا تكون فيما نزل  
فيه وحي ، كما اتفقوا على تخصيص عموم قوله تعالى ( وشاورهم في الأمر ) و( وأمرهم  
شورى بينهم ) بما لم ينزل فيه وحي ، إلا أنهم اختلفوا في مدى هذه الخصوصية  
على أقوال ثلاثة :

(١) فمنهم من قال انه خاص في أمر الحرب مما ليس فيه حكم ، وقد نسب  
هذا القول ابن حجر الى الداودي (٢) ، وقال ابوبكر ابن العربي  
" قال علمائنا المراد به الاستشارة في الحرب ، ولا شك في ذلك ، لأن  
الأحكام لم يكن لهم فيها رأى بقل ، وإنما هي بوحى مطلق من عند الله  
عز وجل ، أو باجتهاد من النبي صلى الله عليه وسلم على من يجوز له  
الاجتهاد " (٣) .

(٢) ومنهم من قال بأنه خاص في الأمور الدينية (٤) فقط الحربية وغير الحربية  
قال الزمخشري " في أمر الحرب ونحوه مما لم ينزل .. فيه وحي " (٥)

- 
- (١) العقد الفريد لابي سالم محمد بن طلحة القرشي النصيبي ص ٤٣ ط . مطبعة  
الوطن سنة ١٣٠٦ هـ القاهرة .  
(٢) فتح الباري ١٣ / ٣٤٠  
(٣) أحكام القرآن ١ / ٢٩٧  
(٤) انظر فتح الباري ١٣ / ٣٤٠  
(٥) الكشاف ١ / ٤٧٤

(٣) انه في كل أمر ليس فيه نص : قال سفيان بن عيينه في قوله تعالى ( وشاورهم في الأمر ) هو للمؤمنين أن يتشاوروا فيما لم يأتهم عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه أثر ( (١) • ويؤيده ما روى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال قلت يا رسول الله : الأمر ينزل بنا بعدك لم ينزل فيه قرآن ولم يسمع منك فيه بشي • قال اجمعوا له العابد من أمتي واجعلوه بينكم شورى • ولا تنقضوه برأي واحد " (٢) قال شيخ الاسلام ابن تيمية في ذكره لفوائد الشورى : " وليستخرج منهم الرأي فيما لم ينزل فيه وحشي من أمر الحروب والأمور الجزئية وغير ذلك " • (٣) • وقال الجصاص " ولما لم يخص الله تعالى أمر الدين من أمور الدنيا في أمره صلى الله عليه وسلم وجب أن يكون ذلك فيهما جميعا " (٤) • وثناؤا على هذا فلا تكون الشورى الا في الأمر الذي لانص فيه فهي في الأمور التي فيها مصرح للعقل لاستخلاص الرأي الذي يؤدي الى رعاية شؤون المسلمين على جهة الخير والسلاح والسداد •

### الرأي المختار :

=====

بعد النظر واستعراض المجالات التي شاور النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه نجد ها ليست محصورة في الأمور المتعلقة بشؤون الحرب • صحيح أن أكثر حالات الشورى التي تمت في عهده صلى الله عليه وسلم كانت في أمور الحرب ولكنها لم تقتصر على ذلك بل شملت أيضا كثيرا من الأمور الدنيوية الأخرى والأمور الشرعية

(١) تفسير الطبري ٢٤٥/٧

(٢) أخرجه الخطيب من رواية مالك انظر الدر المنثور ١٠/٦ • والدارمي عن ابي سلمة •

(٣) السياسة الشرعية لابن تيمية ص ١٥٨

(٤) أحكام القرآن ٣٣٠/٢

الاجتهادية التي لم يرد فيها نص - أو في التي ورد فيها نص بعد الاجتهاد يقرر هذا الاجتهاد أو يقره ويصلح اعوجاجه : ومن الأمثلة على ذلك ما يلي :

(١) ما رواه الترمذى وحسنه عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال : لما نزلت ( يا أيها الذين آمنوا إذا ناجيتم الرسول ١٠٠ الآية ) (١) قال لى النبي صلى الله عليه وسلم ما ترى ؟ دينار ؟ قلت لا يطيقونه ، قال فنصف دينار ؟ قلت لا يطيقونه قال فكم ؟ قلت شعيرة ، قال انك لزهيد فنزلت ( أشفقتم ١٠٠ الآية ) في خفف الله عن هذه الآية (٢) . قال ابن حجر ( في هذا الحديث المشاورة في بعض الأحكام ) (٣) ، قلت وذلك في تحديد ما أوكل إلى اجتهاده صلى الله عليه وسلم مثل مقدار الصدقة هنا .

(٢) وكذلك ما ورد في قصة أسرى بدر وهي من الأمور الشرعية الاجتهادية - قبل نزل النص ، فنزل النص يقوم بخطأ اجتهاده صلى الله عليه وسلم وبين الحق في هذه المسألة والنماذج في مثل هذا كثيرة .

وكذلك الصحابة رضوان الله عليهم قد تشاوروا في بعض الأحكام مثل ميراث البطة أوحد شرب الخمر وعدده وفي املاص المرأة قتال مانعي الزكاة وغيرها من الأمور الشرعية ، وهذا يتبين رجحان الرأي الثالث . لكن مما ينبغي التنبيه له أن مشاورتهم في الأمور الشرعية هو البحث عن النص واستطلاع الرأي لأنه ربما يكون في المسألة نص خفي على بعضهم دون بعض ، أو تكون مشاورتهم بقصد الوصول إلى فهم صحيح لنص معين اختلفت الأنظار في فهمه ، فإذا وضح النص وضح فلا مجال للتشاور بعد ذلك بل التسليم المطلق والانقياد لأمر الله ورسوله . ولذلك كان من

(١) سورة المجادلة آية ١٢

(٢) رواه الترمذى في سننه في كتاب التفسير باب تفسير سورة المجادلة (٥٩) (٤٠٦/٥) وقال حديث حسن غريب لا تعرفه الا من هذا الوجه وقال الحافظ

ابن حجر رواه ابن حبان وصححه الفتح ٣٤٠/١٣ .

(٣) فتح الباري ٣٤٠/١٣ .



سنة الصحابة رضوان الله عليهم سؤال النبي صلى الله عليه وسلم عن  
ارادة طرح وجهات نظرهم في مسألة ما هل هو أمر منزل لا مجال فيه  
للرأى أم لا ؟ نحو قول الحباب بن المنذر ( هل هو منزل أنزله الله ؟  
أم هو الرأى والحرب والمكيدة ؟ ) • ونحو كلام السعديين يوم الخندق  
وغيرها •

لا كما يدار اليوم في برلمانات الطواغيت التي هل تطبق شرع  
الله أم شرع فرنسا وإيطاليا ؟ وهل تطبق هذا الحد الثابت في الكتاب  
والسنة أم لا ؟

فهذه ليست شورى بل كفر وردة عن دين الله وعن الاسلام والعياذ بالله •  
لأن الاسلام هو الاستسلام لله باتباع أمره ووجهه والانقياد لذلك ( فلا  
ورك لا يؤمن حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم  
حرجا مما قضيت مسلموا تسليما ) ( ١ ) والله المستعان •

### حكم الشورى

=====

لقد اختلف العلماء قديما وحديثا في حكم الشورى هل هو للوجوب  
أو للندب ، وذلك بالنسبة للنبي صلى الله عليه وسلم ثم لمن بعده فاذا وجبت  
عليه صلى الله عليه وسلم فمن باب أولى ولاية الأمر من بعده ، وإذا لم تكن واجبة  
عليه لم تكن واجبة على الولاية من بعده •

وعند استمرار أقوال العلماء قديما وحديثا نجد أن عامة علماء السلف  
على أنها للندب لا للوجوب وهناك منهم من قال بأنها للوجوب كما سيأتي •

اما الكتاب المحدثون فاكثروهم على ايجابية الشورى ، ونحن لا نريد الخوض  
في اعماق المسألة لانها مسألة بحثت قديما واشبهت بحثا في العصر الحديث  
وانما سنستعرض اهم الادلة التي يستند اليها هؤلاء ، واولئك ثم نبين ما  
يترجم في اخر البحث .

القائلون بالوجوب :  
=====

قلنا ان عامة الفقهاء المحدثين يرون وجوب الشورى بالنسبة للامام  
والى ذلك ذهب بعض الفقهاء ، الا قدميين منهم :

(١) ابو بكر الجصاص في كتابه احكام القرآن حيث يقول : " وغير جائز  
ان يكون الامر بالمشاورة على جهة تطيب نفوسهم ورفع أقدارهم ولتقتدى الامه  
به في مثله ، لأنه لو كان معلوما عندهم انهم اذا استفرغوا مجهودهم فسي  
استنباط ما شاوروا فيه وصواب الرأي فيما سئلوا عنه ، ثم لم يكن ذلك كذلك  
معمولا عليه ( كذا ) ولا متلقى منهم بالقبول بوجه ، لم يكن في ذلك تطيب  
نفوسهم ولا رفع لأقدارهم بل فيه ايحاشهم واعلامهم بأن آراءهم غير مقبولة  
ولا معمول عليها ( إ ) فهذا تأويل ساقط لا معنى له " (١) يقصد  
سرف الامر من الوجوب الى الندب .

(٢) ابن خوزمندان (٢) : حيث نقل القرطبي عنه قوله " واجب على الولاة مشاوره  
العلماء " (٣)

(٣) ابن عطية المالكي (٤) : فقد نقل عنه القرطبي أيضا قوله " ان الشورى من قواعد  
الشريعة وعزائم الأحكام ومن لا يستشير أهل العلم والدين فعزله واجب (٥) .

(١) أحكام القرآن للجصاص ٢/ ٣٣٠ تحقيق محمد الصادق قمحاوي ن . دار المصنف .

(٢) ابو عبد الله الفقيه الاصولي المالكي توفي سنة ٤٠٠ هـ . انبيا ج (الذهب ٤ ٢٢٩)

(٣) تفسير القرطبي ٤/ ٢٤٩

(٤) عبد الحق المفسر والقاضي المالكي توفي سنة ٤١ هـ . طبقات المفسرين ٨/ ٢٦٠

(٥) نفس المرجع ٤/ ٢٤٩ .

(٤) فخر الدين الرازي حيث يقول : " والتحقيق في القبل انه تعالى أمر أولي الأبصار بالاعتبار فقال ( فاعتبروا يا أولي الأبصار ) وكان عليه السلام سيد أولي الأبصار ودح المستنبطين فقال ( لعلهم الذين يستنبطونه منهم ) وكان أكثر الناس عقلاً وذكاءً وهذا يدل على أنه كان مأموراً بالاجتهاد اذا لم ينزل عليه وحى ، والاجتهاد يتقوى بالمناظرة والمباحثه فلهذا كان مأموراً بالمشاورة (٥٠) ثم قال : " ظاهر الأمر للوجوب فقوله ( شاورهم ) يقتضي الوجوب " (١) .

هذا وقد نسب هذا القول الشوكاني للهادية فقال : " وقد ذهبنا الى الهادية الى وجوب استشارة الامام لأهل الفضل " (٢) .  
أما المحدثون فحالبيتهم كما قلنا ومن أشهرهم :

محمد عبده ورشيد رضا (٣) ، والاستاذ عبد القادر عوده (٤) وأبو زهرة (٥) وحسود شلتوت (٦) ود . عبد الكريم زيدان (٧) ود . عبد الحميد اسماعيل الانصارى (٨) وضياء الدين الرئيس (٩) ود . يعقوب المليجي (١٠) وغيرهم .

- 
- (١) التفسير الكبير المسمى مفاتيح الغيب ٦٧/٩ ط ٢٠٠ .
  - (٢) نيل الاوطار ٢٥٦/٧
  - (٣) تفسير المنار ٤٥/٤ ط ٣ .
  - (٤) الاسلام وأوضاعنا السياسية ص ١٩٤ حيث قال : هي صفة لازمة للمسلم لا يكمل ايمانه الا بتوفرها .
  - (٥) ابن خزم ص ٢٥٢
  - (٦) الاسلام عقيدة وشريعة ص ٤٣٨ فما بعدها ط ٠ ثامنه .
  - (٧) أصل الدعوة ص ٢٠٧
  - (٨) الشورى واثرها في الديمقراطية ص ١٠٨
  - (٩) النظريات السياسية في الاسلام ص ٣٣٣
  - (١٠) مبدأ الشورى في الاسلام ص ١٠٠

أدلتهم :

=====

استدل القائلون بالوجوب على ما ذهبوا اليه بالتالى :-

( ١ ) أهم وأقوى دليل على ايجاب الشورى عند من قال بايجابها هو قوله تعالى :

" فيما رحمة من الله لنت لهم ولو كنت فظا غليظ القلب لا نفضوا من حولك فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر فإذا عزمت فتوكل على الله ان الله يحب المتوكلين " ( ١ ) .

قالوا فهذا أمر ظاهره الوجوب ولا قرينة تصرفه عن ذلك فسدل على أنه واجب في حق النبي صلى الله عليه وسلم . فهو في حق من هو دونه أولى . ( ٢ ) .

( ٢ ) ومنها قوله تعالى : ( فما أوتيتم من شيء فمتاع الحياة الدنيا . . الى قوله

( والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم وما رزقناهم ينفقون ) ( ٣ )

فقد بين الله سبحانه وتعالى صفات المؤمنين الاساسيه والمميزه لهم وحد حهم على ذلك ومن هذه الصفات الشورى وقد ذكرها الله بعد صفة الصلاة التى هى عماد الدين وقبل صفة الزكاة ، فوضع الشورى بين اقام الصلاة وأداء الزكاة من أكبر الأدلة على وجوبها ، يدل هذا على أنه اذا كانت الصلاة فريضة عبادية والزكاة فريضة اجتماعية فإن الشورى فريضة سياسية ( ٤ ) .

( ١ ) سورة آل عمران آية ١٥٩

( ٢ ) انظر الاسلام وأوضاعنا السياسية ص ١٩٤ والشورى في ظل نظام الحكم الاسلامي

ص ٣٦ ، والشورى وأثرها في الديمقراطية ص ٥٧ .

( ٣ ) سورة الشورى الايات ٣٦ - ٣٨

( ٤ ) انظر الشورى وأثرها في الديمقراطية ص ٥٣ نقلا عن المشروع الاسلامي العملي

د . على جريشه ص ٢٥٤ وانظر الشورى في ظل نظام الحكم الاسلامي ص ٣٨

- (٣) كما استدلو على ذلك بأن الرسل صلى الله عليه وسلم على جلالة قدرة وعظيم منزلته كان كثير المشاورة لأصحابه - وسردوا كثيرا من الأمثلة على ذلك وسبق ذكر أهمها .
- (٤) واستدلو ببعض الأحاديث المنسوبة إلى النبي صلى الله عليه وسلم (١) وسبق ذكر أهمها علما بأنني لم أجدها فيها ما ينهض لدعوة الحسن حتى يكون صالحا للاحتجاج فأثرت الصفح عنها .
- (٥) واستدلو كذلك بنماذج من سنن الخلفاء الراشدين وسيرتهم كتولية الإمام وما يتعلق بالحروب وتولية الأمراء على الأقاليم وغيرها من المشاكل الطارئة والتي تتطلب حلا غير مقرر في القرآن والسنة كجفع القرآن وجع الأمة على مصحف واحد وغير ذلك (٢) .

القائلون بالنسب :  
=====

أما من ذهب إلى القول بأنها للنسب وأنها من السنن المؤكدة التي دل الكتاب والسنة على مشروعيتها وإن كانت لا تصل إلى حد الوجوب هم كما سبق معظم السلف ومعهن الخلف . وقد سبق معنا تحليل الأمر بالمعروف وأقوال الحسن وقتاده والربيع وسفيان بن عيينه والضحاك (٣) .

ومن ذهب إلى أن الأمر الوارد للنسب لا للوجوب الإمام الشافعي (٤) رحمه الله ، والإمام أحمد حيث يقول " ما أحسن هذا - أي المشاورة - لو كان الحكم

(١) انظر الشورى وأثرها في الديمقراطية ص ٦٥ وبدا الشورى في الإسلام للمليجي

ص ٩٥

(٢) انظر بالتفصيل الشورى وأثرها في الديمقراطية ص ٧٧

(٣) انظر ص ٣٩ بهامش هذا البحث .

(٤) الأم ١٨/٥ ط . ثانيه ١٣٩٣ هـ .

يفعلونه يشاورون ويتشاورون " (١) لكن يلاحظ أنه يريد القضاة قال ابن قدامه " و لا مخالف في استحباب ذلك " (٢) أي المشورة بالنسبة للقضاة (٣) .

وقد أشار الى الاستحباب شيخ الاسلام ابن تيمية حيث قال : لاغى لولي الأمر عن المشاورة فان الله تعالى أمر بها نبيه صلى الله عليه وسلم " (٤) وهذه المباره لا يفهم منها الوجوب كما فهمه بعض الكتاب (٥) وما يعنفه هذا الفهم - أي أنها ليست للوجوب قوله عند تفسير قوله الله تعالى ( وأمرهم شورى بينهم ) قال : ( والمقصود هنا أن الله لما حدهم على هذه الصفات من الايمان والتوكل وجانية الكبائر والاستجابة لرسهم وأقام الصلاة والاشتوار في أمرهم . . . كان هذا دليلا على أن هذه الصفات ليس محمودا بل مذموما وعدم المحمود لا يكون محمودا الا أن يخلفه ما هو محمود . . . ولأن حدها والثناء عليها طلب لها وأمر بها ولو أنه أمر استحباب . . . " (٦) والملاحظ أن الصفات التي ذكرها كلها مجمع على أن الأمر بها للوجوب وهي الايمان والتوكل وجانية الكبائر والاستجابة لله وأقام الصلاة وليس فيها ما يحتمل الاستحباب الا صفة المشاورة فدل على أنه يقصد بأمر الاستحباب الامر بالاشتوار والله أعلم .

(١) هـ (٢) المغني والشرح الكبير ٣٩٦/١١

(٣) ممن قال باستحبابها للقاضي من الفقهاء النووي في روضة الطالبين

١٤٢/١١ هـ والسرخسي في المبسوط

٧/١٦ قال : ان القاضي وان كان عالما فينبغي له الايعة مشاورة العلماء

والشربيني في معنى المحتاج ٣٩١/٤ ط ١٣٧٧ هـ ن . مصطفى البابي

وانظر حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ١٢٥/٤ وغيرهم .

(٤) السياسة الشرعية ص ١٥٧ وانظر مجموعة الفتاوى ٣٨٦/٢٨

(٥) كما ذهب الى ذلك الاستاذ عبدالرحمن عبدالخالق فقال ان ممن قال بالوجوب

شيخ الاسلام ابن تيمية ثم ذكر هذا النص بانظر الشورى في ظل نظام الحكم

الاسلامي ص ١٣٠ .

(٦) مجموعة الفتاوى ٣٧/١٦ .

وقد صرح بالاستحباب تلميذه ابن القيم رحمه الله فقال في مصروفه تعداده  
للفوائد الفقهية المستنبطة من قصة الحديبية قال : " ومنها استحباب مشاوره الامام  
رعيته وجيشه استخراجا لوجه الرأي واستطابة لنفوسهم وأمنا لعقبهم وتعرفا لمصلحة  
يختص بعلمها بعضهم دون بعض وامثالاً لامر الرب في قوله " وشاورهم في الأمر " (١)

ومن قال بالاستحباب أيها الحافظ ابن حجر ونسب ذلك الى البيهقي  
وأبي نصر القشيري أيضا فقال : " اختلفوا في وجوبها فنقل البيهقي في المعرفة  
الاستحباب وهو جزم أبو نصر القشيري في تفسيره وهو الموضح " (٢) .

ويظهر أن هذا هو ما ذهب اليه الماوردي وأبو يعلى لأنهما لما عدا واجبات  
الأئمة لم يذكروا منها الشورى ، وإنما ذكروا من وظائف أمير الحرب اللازمه له (٣) .  
كما أن الفقهاء عند مناقشتهم لها لم يناقشوها على أساس أنها من وظائف الامام ،  
بل ناقشوها بالنسبة للقاضي كما مر .

وقد حكى النووي الاجماع على استحبابها بالنسبة للأمة فقال عند شرحه  
لحديث بدأ الاذان في مسلم : " وفيه التشاير في الأمور لا سيما المهمة ، وذلك مستحب  
في حق الأمة باجماع الملأ " (٤) .

لكن من المجهل حقا أن نجد من يجعلها واجبة في حق النبي صلى  
الله عليه وسلم المؤيد بالوحي ، وجعلها مستحبة في حق غيره من الأمة فهذا  
النووي رحمه الله يقول : " واختلف أصحابنا هل كانت المشاورة واجبة على رسل الله  
صلى الله عليه وسلم أم كانت سنة في حقه صلى الله عليه وسلم كما في حقنا ) ، قال :  
( والصحيح عندهم وجوبها وهو المختار قال الله تعالى ( وشاورهم في الأمر ) والمختار  
الذي عليه جمهور الفقهاء وحققوا الأصل أن الأمر للوجوب " (٥) .

(١) زاد المعاد ١٤١/٢ وانظر اعلام الموقعين ٢٥٦/٤

(٢) فتح الباري ٣٤١/١٣ .

(٣) الاحكام السلطانية للماوردي ص ٤٣ ولأبي يعلى ص ٤٥

(٤) شرح النووي لصحيح مسلم ٧٦/٤

(٥) نفس المرجع ٧٦/٤

وفي البجيرمي على الخطيب قوله " قال في الخصائص وشرحها للنووي :  
واختص صلى الله عليه وسلم بوجوب المشاورة عليه لذوى الاحلام والعقلاء في الامر ، قال  
وجوب المشاورة - أى بالنسبة للنبي صلى الله عليه وسلم - هو ما صححه الرافعي  
والنووي " (١) .

والواقع أنه لو ثبت وجوبها بالنسبة للنبي صلى الله عليه وسلم فوجوبها  
على غيره من باب أولى لكن يظهر أن الذي جعلهم يقصرون الوجوب على النبي صلى  
الله عليه وسلم دون غيره هو تخصيصهم الخطاب في قوله تعالى ( وشاورهم في الامر )  
على النبي صلى الله عليه وسلم دون غيره من سائر الأمة ، والواقع أن الخطاب للنبي  
صلى الله عليه وسلم أولاً ثم لسائر الأمة بطريق التبع ما لم يرد قرينة تخصه ، وستأنس  
بقولهم ( والمبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ) ! والأمثلة على ذلك ففي  
القرآن الكريم كثيرة مثل قوله تعالى : " يا أيها النبي اتق الله (٠٠٠) " ( يا أيها  
النبي جاهد الكفار والمنافقين ٠٠٠ الآية ) و ( يا أيها النبي اذا طلقتم النساء (٠٠٠)  
منحوها فقد يكون الخطاب خاصاً بالنبي صلى الله عليه وسلم والحكم عام له ولأئمة .

الأدلة :  
=====

يستدل القائلون بأن الشورى للندب لا للوجوب بما يلي :-

(١) ليس هناك دليل يدل على الوجوب الا الأمر في قوله تعالى ( وشاورهم

في الامر ) ولكن هذا الامر للندب لا للوجوب يدل على ذلك ما يلي :

١ - أن النبي صلى الله عليه وسلم ليس بحاجة للشورى فقد أغناه الله

بتوقيفه للصواب والوحي عن الشورى ، ولذلك روى عن بعض كبار

التابعين في المعنى المقصود والحكمة من هذا الأمر عدة روايات (٢)

(١) البجيرمي على الخطيب ٣٢٧/٤ ط ٠ أخيرة ١٣٧٠ هـ ن ٠ مصطفى البابي الحلبي

(٢) سبق ذكر هذه الروايات في ٣٩ من هذا المبحث .



وكلها دالة على الندب لا على الوجوب •

ب - ومع التسليم بأن هذا الأمر يقتضي الوجوب فهو خاص بالنبي صلى الله عليه وسلم قال الشوكاني " والاستدلال بالآية على الوجوب إنما يتم بعد تسليم أنها غير خاصة برسول الله صلى الله عليه وسلم أو بعد تسليم أن الخطاب الخاص به يعم الأمة أو الأمة وذلك مختلف فيه عند أهل الأصل " (١) وقد سبق كلام الرافعي والنووي من الشافعية في أن الأمر خاص به صلى الله عليه وسلم • فالمقصود : أن كان هناك وجوب فهو خاص بالنبي صلى الله عليه وسلم وقياس الأئمة على النبي قياس مع الفارق •

(٢) أما الآية الثانية وهي قوله تعالى " والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون " ( الشورى ٣٨ ) فلا دلالة فيها البتة على وجوب الشورى ، وإنما هي مدح من الله سبحانه وتعالى لمن اتصف بهذه الصفة - كما مر تقرير ذلك عند الحديث على مشروعيتها - وقلنا أنها أمر مطلوب ومرغب فيه لكن ليس هناك ما يدل على الوجوب • أما كونها وقعت بين الصلاة والنفقة وهما فرضان ولذلك تأخذ حكمهما وهذا مبني على القل بأن كل معطوف يأخذ حكم المعطوف عليه من ناحية الإيجاب أو التحريم وهذا ليس بصحيح ، وهذا على فرض أن النفقة المذكورة هي الزكاة المفروضة أما أن تكون عامة شاملة للمفروضة والتطوع فهذا أقرب لان السورة مكية والزكاة لم تحدد أنصبتها وفي أي شيء تكون ؟ إلا في السنة الثالثة من الهجرة - وهذا مما يؤكد ما ذهبنا إليه • بل ومما يدل

على أن المعطوف لا يأخذ حكم المعطوف عليه - الشرعي لا اللغوي - هو أنه قد ذكر في هذه الصفات ما ليس بواجب بل هو من محاسن الأخلاق المندوبة وهي قوله تعالى ( وإذا ما غضبوا هم يغفرون ) فلا أحد يقبل أنه يجب على المسلم المغفرة عند الغضب لمن أغضب به بل قد قال تعالى ( ولمن صبر وغفر إن ذلك لمن عزم الأمور ) لا من واجباتها وقال ( ومن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم ) (١) .

فالمقصود أن هذه الآية ليس فيها دلالة على وجوب الشورى بل مدح لمن اتصف بهذه الصفة وهذا يقتضي مدح الفعل وهذا ما نقل به .  
( ٣ ) أما الأحاديث والآثار الواردة في ذلك فالأحاديث ضعيفة - كما مر تقريره والآثار جملة ليس فيها دلالة على الوجوب بل على الترغيب والحث وهذا مما لا خلاف فيه .

( ٤ ) أما كون النبي صلى الله عليه وسلم كان يشار أصحابه وقد شارهم في مواقف كثيرة كما مر فهذا - كما يظهر - لا يدل على وجوبها بل على مشروعيتها وإنها من فضائل الأعمال ومستحباتها منبهي للعامل أن يأخذ بها أسوة بالنبي صلى الله عليه وسلم ( ١ ) .

هذا وقد رجح الدكتور محمود عبد المجيد الخالدي قبل من قال بأنها للندب لا للوجوب واستدل على ذلك بقوله : " إن الأمر الوارد في القرآن قد اقترن بقرينة تدل على عدم الجزم اللازم لتعيين الحكم في الوجوب ، وذلك ظاهر في كون الشورى لا تكون في قوه ولا مندوب ولا مكروه ولا حرام

---

( ١ ) هذا وقد رد أصحاب القل الأول على هذه الاعتراضات ردوا طويلاً ولا نريد أن نتوسع في هذه القضية الشائكة فهي تحتاج إلى رسائل خاصة وقد كفينا عناء ذلك ولله الحمد انظر بالتفصيل الشورى وأثرها في الديمقراطية ص ٥٢ فما بعدها .

لأن الحكم قد عيّن في كل منها فالشرع يلزم للأمة بأخذه كما عيّن .....  
 الى أن قال : " وكون الشورى لا تكون الا في المباحات يدل على أنها  
 ليست فرضاً الا أن الذي رجح كونها مندوبة وليست مباحة ثناء الله تبارك  
 وتعالى على المسلمين الذين يجعلون ابرام أمورهم شورى بينهم بقوله تعالى  
 ( والذين استجابوا لربهم ..... الاية ) فالمدح هنا قرينة على أن فعلها  
 مرجح على عدم فعلها فكان كذلك قرينة على تعيين حكم الندب في  
 الشورى " (١) .

#### الرأى الراجح : =====

الذى يترجح لي بعد النظر والتفكير في الأدلة والاعتراضات عليها أنه  
 ليس هناك دليل صريح على الوجوب الا قوله تعالى ( وشاورهم في الأمر ) وقد مر معنا  
 ذكر ما يصرف هذا الأمر الى الندب والاستحباب - خاصة في حق الأمة - أما غيره  
 من الأدلة فلا تصل الى حد الالتزام والایجاب وإنما فيها الحث على فعلها والترغيب  
 في ذلك وأنها من عزائم الأمور ومستحباتها .  
 وليس معنا قولنا أنها من الأمور المشروعة والمستحبة التي حث عليها الاسلام انه من  
 السهل تركها والتهاون بها ، خصوصاً وقد علمنا مبلغ حرص النبي صلى الله عليه وسلم  
 وصحابته على التمسك بمثل هذه الأمور وإن كانت ليست من الفروض والواجبات فقد  
 كانوا لا يدعون الأمور المستحبة كقيام الليل والسنن المرواتب بعد الصلاة والمتروركمتي  
 الفجر فلم يكن يدعها النبي صلى الله عليه وسلم لا في سفر ولا حضر - وهذا على  
 قول من قال بأنها من السنن المؤكدة لا من الواجبات وكذلك الأئمة الذين نتحدث  
 عنهم فهم كما عرفت من ذكر الشروط الواجب توفرها فيهم من العلم والعدل والورع -  
 والأمانة ..... الخ فمن كانت فيه هذه الشروط فمن المؤكد انه لن يتأخر عنها ساعة خاصة

في مهمات الأمور ، بل هو الذي سيطلب الاستشارة من تلقاء نفسه دون أن تفرض عليه  
لما لها من الفضل وسداد الرأي وأنها أقرب طريق للوصول الى الحق .

أما اذا كانوا من جبابرة السلاطين المتغلبه فهو لا عادة يكونون —  
أجهل الناس لانشغالهم بالمذات وشهوات أنفسهم وهو لا يجب عليهم السؤال —  
والمشاوره لذوي الخبرة والعلم عما يجهلون لاكمال ما نقص فيهم من شروط الامامة  
قال تعالى ( فاسألوا أهل الذكر ان كنتم لا تعلمون ) ( النحل ٤٣ ) وكذلك من يجهل  
النص في قضية من القضايا وهو يظن وجوده ففي هذه الحال عليه أن يسأل ويستشير  
العلماء وان كان مجتهدا .

والذي يلقت الانتباه حقا في هذا المقام هو تعدد أكثر الكتاب المحدثين  
في هذا الموضوع مع أنه من المعروف عنهم في الغالب التساهل وتبعية الرخص وفهم  
الطرف عن كثير من المسائل الالزامية الواجبة بالنصوص الصريحة .

فالذي حدا بهم الى ذلك — كما يبدو لي والله أعلم — ليس هو بسبب  
قوة الدليل وثبوته عندهم ، فالسلف أكثر فهما لها — أي الادلة — منهم وأحرص على  
العمل بها ولتمسك بها — وقد يكون هذا سببا عند بعضهم لكنهم قللوا — فالسبب  
الذي دعا الى ذلك في نظري هو أحد الامور الثلاثة التالية :-

- ( ١ ) هو بسبب ما ابتلوا به من حكام جهلة ظلمه لا علم سديد عندهم يدلهم  
على الخير والصواب ، ولا خوف من الله وورع يجعلهم يحرسون على اصابة  
الحق والاهتمام بشؤون رعاياهم ، ويجعلهم يرفضون الكلام والاستبداد ،  
والتعسف عن تحت أيديهم ، فلهذا يحاولون الحد من ذلك عن طريق ايجاب  
المشورى ومن ثم انشاء مجالس للمشورى تدافع عن حقوقهم المضمومة .
- ( ٢ ) كما أن من دافع بعض الكتاب الى التشدد في مثل هذا الموضوع —  
التأثر والانسياق بديمقراطيات الغرب الوثنيه ، فهم يحاولون أن يثبتوا مثل  
هذا الموضوع حتى يقال ان ما عندكم في الديمقراطية هو عندنا في الاسلام

لأنني (ديمقراطية الاسلام) كما يحلو لبعضهم أن يسميها !  
ومن ثم فلا فرق بيننا وبين الغرب إلا وشتان بين الشورى في الاسلام ولديمقراطيه  
عند الغرب .

( ٣ )  
نما أن من أسباب الاهتمام عند بعض الباحثين في هذا الموضوع والتشدد  
فيه هو الرد على اتهام المستشرقين للاسلام بأنه دين الاستبداد والتعسف  
فحي يزدوا مثل هذا الاتهام يوجبون مثل هذا الموضوع حتى يقال ليس  
صحيحاً أن الاسلام دين الاستبداد والتعسف بدليل أنه يوجب الشورى ولزم  
بها الحكم .

هذه هي الاسباب في نظري ففهمنا ما يدل على حسن نية كالذين  
دفنهم الى ذلك السبب الأول والثالث ولكي أخالفهم في العلاج فالحلاج  
ليس هو أن نؤيّل النصّ ونوجب شيئاً لم يوجب الله ورسوله حتى نسلم  
من هذه البلوى أو ندفع هذه التهمة . وإنما نرجع أولاً الى سبب نشوء  
هذه البلايا ونصديق ضعاف العقل بهذه التهمة ، وهو غياب الاسلام عن  
التطبيق في الواقع ، فالعلاج الصحيح اذا هو السعى الى قيام الخلافة  
الاسلامية الصحيحة النظيفّة التي تمثل الاسلام تمثيلاً صادقاً ، ومن ثم  
فانها سترفع مشكلة الاستبداد والظلم وستسد كل باب للاتهام والافتراء  
على الاسلام وتلقم المعاند الحجر وتفتح طالب الحق بالواقع لا بالكلام .  
أما ما دام الاسلام في طيات الكتب على الرفوف فالظلم والاستبداد سيبقى  
وان انشأ هناك مجالس صورية للشورى تنتظر الاشارة من رؤسائها فقط  
فتقر الذي يهرون كما هو واقع اليوم . كما أن الشبه والاتهامات ستبقى  
لانه لا يدفع مثل هذا الاتهام العبر الذي على الورق . ولن يردع لظلمه عن  
ظلمهم القول بأن الشورى واجبه فعليكم العمل بها ، لأنهم قد استحلوا ما  
هو من اعظم الكبائر وأشد الذنوب التي لا شك في حرمتها ، بل ما هو كفر والعياد  
بالله كتحكيم غير شرع الله . فكيف ينصاعون الى قول القائل : ان الشورى واجبة  
عليكم ، فعليكم العمل بها . .

وقد يستغرب كثير من الناس هذا الحل وهذا العلاج ويقولون انه من طلب المستحيل وأنه مطلب صحيح ولكنه بعيد المنال • ونحن نقول لهم ليس الامر كما تفهمون بل هو وارد وواقع ان شاء الله فلو اُصلح كل منا نفسه ومن تحت يده لصلحت بذلك الشعوب واذا صلحت واستقامت على منهج الله فلن يبقى للظالم أو متمسك مكان بين هذه الشعوب وانما سيتولى القيادات من هالحي هذه الشعوب ( وكما تكونوا يمل عليكم ) وهذا هو المطلوب وشائر الاحاديث النبوية تدل على ذلك ان شاء الله مثل فتح روسيه وفتح يهود على جانبي النهر وغير ذلك كثير وهو قريب ان شاء الله •

أما دعاة الديمقراطية وحاكاة الغرب في كل شيء وحاولات التقريب بين الاسلام والكفر المتمثل في وثنيات الغرب المعاصرة فهذا هو طلب المستحيل • حقا لأنه لن يجمع الحق مع الباطل أبدا وان التقيا في بعض الجوانب وتلك سنة الله في خلقه ، فالاسلام شرع الله ومنهجه وسننه عبادة الله وحده لا شريك له أما الديمقراطية فشرع الكفار ومنهجهم وسننهم عبادة البشر بعضهم لبعض ووسيلتهم الأولى فصل الدين عن واقع الحياة العملي • وشتان بين الكفر والايمان ولهذا نقل صححو ايمانكم وعرفتكم بالله وشرعه أولا ثم بعد ذلك تعالوا لتعالجوا مثل هذه القضايا • فان في شريعتنا - ولله الحمد الفناء كل الفناء والاكتفاء كل الاكتفاء ( ومن احسن من الله حكما لقوم يوقنون ) • ( ١ )

## مدى الزامية الشورى للامام =====

كما سبق أن بينا أن العلماء على ضربين في حكم الشورى فهم كذلك هنا فمنهم من يرى أن الشورى ملزمة للامام وعليه الانقياد للغالبية منهم ، ومنهم من يرى أنها فقط معلمة يستخرج بها الصواب فعندما يشارو الامام أهل الرأي ينظر الى آرائهم ثم يختار منها ما يظنه أقرب للصواب سواء كان رأى الاغلبية أم رأى الأقلية أم رأيه هو وحده .

والآن نستعرض أدلة كل من الفريقين بايجاز ثم نرى الرأى الراجح :

### أدلة القائلين بأن الشورى ملزمة : =====

- (١) استدلو بقوله تعالى ( وشاروهم في الأمر فاذا عزم فتوكل على الله ) . قالوا : فالعزم هو الاخذ برأى الاكثرية أو هو دال على الأخذ برأى - الاكثرية (١) ويدل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الذى رواه أمير المؤمنين علي رضي الله عنه قال : سئل رسل الله صلى الله عليه وسلم عن العزم فقال : مشاورة أهل الرأى ثم اتباعهم " (٢) . وما روى عن خالد بن معدان وعبد الرحمن بن أبى حسين أن رجلا قال يارسى الله ما العزم ؟ قال : أن تشاور ذا رأى <sup>ثم تطيعه</sup> ~~تطيعه~~ " (٣) قال الجصاص : " وفي ذكر العزيمة عقيب المشاورة دلالة على أنها صدرت عن المشورة " (٤)

- 
- (١) الشورى (وأثرها في الديمقراطية ص ١٩٣)
  - (٢) عزابن كثير في تفسيره لابن مردويه (١٢٩/٢) وكذلك السيوطي في الدر المنثور (٩٠/٢) ولم يذكر له سندا ولم يحكما عليه .
  - (٣) سنن البيهقي كتاب آداب القاضي (١١٢/١٠) ورواه السيوطي في الدر المنثور (٩٠/٢) وهو مرسل .
  - (٤) أحكام القرآن ٣٣١/٢

(٢) كما استدلو بقوله ( وأمرهم شورى بينهم ) فقالوا الآية تنفذ للوجوب ولو كان أخذ الشورى بمجرد الرأي فقط دون التقيد برأى الأكثرية لما كان الأمر شورى حقاً " (١) ولما كان للمشورة فائدة .

(٣) كما استدلو بقوله صلى الله عليه وسلم : " لو أنكما تتفقان - يبنى ابنوبكر وعمر - على أمر واحد ما عصيتكما في مشورة أبدا " (٢) . قالوا فالحديث دال على رجحان رأى الاثنين على الواحد ومن ثم رجحان رأى الأكثرية على الأقلية (٣) .

(٤) كما استدلو بالسنة الفعلية حيث قالوا انه لم يثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم شاور أصحابه ثم أعرض عن رأى الغالبية قال الاستاذ عبد الرحمن عبد الخالق أنه لم ترد " حادثة واحدة تدل على أن الرسول صلى الله عليه وسلم تمسك برأيه في أمر شورى " (٤) .

كما استدلو بأراء وحجج عقلية وأحاديث عامة في الأمر يلزم الجماعة والسواد الأعظم وحو ذلك (٥) .

أدلة القائلين بعدم الزامية الشورى للامام وانما هي معلية :-

استدلو على ذلك بالتالى :

(١) قوله تعالى ( . . وشاورهم في الأمر فإذا عزمت فتوكل على الله ) فالأية خطاب موجه الى النبي صلى الله عليه وسلم بدأت بالمفرد والاحتشاف للتصاحبه

- 
- (١) الشورى وأثرها في الديمقراطية ص ١٩٣
  - (٢) سبق تخريجه ص ٣٨٥
  - (٣) الشورى وأثرها في الديمقراطية ص ١٩٦
  - (٤) الشورى في ظل نظام الحكم الاسلامي ص ١٠٦
  - (٥) راجع ان شئت الشورى وأثرها في الديمقراطية ص ٢٠٦ وما بعدها . والشورى في ظل نظام الحكم الاسلامي ص ١٠٧ فما بعدها .



الذين أشاروا عليه بالخروج يوم أحد لملاقاة العدو وأصابهم ما أصابهم  
في ذلك اليوم ( فكيف يلزم الرسل صلى الله عليه وسلم بآراء من يفتقرون  
الى عفوه واستغفاره فهو في المحل الأعلى وهم في المحل الأدنى ) ( ١ )  
قال الطبري : " فاذا صح عزمك بتثبيتنا اياك وتسديدنا لك فيما نأبى  
وحزبك من أمر دينك ودينك فامض لما أمرك على ما أمرك به وافق ذلك  
آراء أصحابك وما أشاروا به عليك أو خالفها ، ( وتوكل ) فيما تأتي من  
أمورك أو تدع وتحاول أو تزال ، على الله ، فتق به في كل ذلك وارض بقضائه  
في جميعه دون آراء سائر خلقه ومعونتهم و ( ان الله يحب المتوكلين )  
وهم الراضون بقضائه والمستسلمون لحكمه فيهم وافق ذلك منهم هــ  
أو خالفه ) ( ٢ )

وقد سرد الدكتور عبد الحميد اسماعيل الانصارى أقوال خمسة

عشر مفسرا كلها تدور حول هذا المعنى ( ٣ )

( ٢ ) كما استدلو أيضا بقوله تعالى ( يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا  
الرسل وأطوا الأمر منكم فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسل ...  
الآية ) ( ٤ )

فالآية تدل على أنه اذا حصل خلاف بين أطوا الأمر والرعية فانه يجب  
الرد الى كتاب الله وسنة نبيه ، فاذا وجد الحكم وجب اتباعه ولا طاعة  
لأحد في مخالفته وان لم يكن الحكم صريحا وقد تنازع المسلمون فيـهـ

- 
- |       |  |
|-------|--|
| ( ١ ) | الشورى في الاسلام د . حسن همدى ص ٨         |
| ( ٢ ) | تفسير الطبري ٣٤٦/٧ تحقيق أحمد شاکر وأخيه . |
| ( ٣ ) | الشورى وأثرها في الديمقراطية ص ١١٥ - ١١٦   |
| ( ٤ ) | سورة النساء آية ٥٩                         |

" فينهضي أن يستخرج من كل منهم رأيه ، فأى الآراء أشبه بكتاب الله وسنة رسوله عمل به " ( ١ ) . لا يقل الاكثرية ولا بالأقلية ، أما في المسائل المباحة الاجتهادية فنحن ملزمون بطاعتهم بنص الآية ( فكيف يأمرنا الله بطاعة الخليفة وتفضي الشورى بمخالفته ؟ ) ( ٢ )

( ٣ ) كما استدلوا بحوادث من السيرة لم يلتزم الرسل صلى الله عليه وسلم برأى الأغلبية مثل بعض المواقف في صلح الحديبية ( ٣ ) وكذلك الخلفاء الراشدين من بعده مثل موقف أبي بكر من حروب الردة واصرار أبي بكر رضي الله عنه على رأيه ، وفي تنفيذ لجيش أسامة وقد كان الصحابة يشيرون عليه بعدم انفاذه لخطورة الموقف ، وقاسم عمر رضي الله عنه ولاته نصف أموالهم وهم كبار الصحابة كأبي هريرة وعمر بن الخطاب وابن عباس وسعد ابن أبي وقاص بنمير شورى ( ٤ ) .

ولم يأخذ عثمان رضي الله عنه بمشورة الصحابة الذين أشاروا عليه باستعمل الشدة مع أصحاب الاشاعات ، وكذلك علي رضي الله عنه فقد سارع بعد تولية الخلافة الى عزل ولاية الأمصار ولم يسمح لمشورة الصحابة بها لا يتمجمل بنزعهم حتى يتم له أمره ويستقر حكمه ( ٥ ) .

( ٤ ) ومن الأدلة أيضا أن الخليفة مكتمل الشروط يكون في الغالب مجتهدا ، والمجتهد يحرم عليه التقليد ، فان رأى رأيا صوابا وخالفه فيه الاكثرية من أهل الشورى فهل يجوز له شرعا أن يرجع عن رأيه المصوب فيقلدهم في رأيهم الذي يراه خطأ ؟ ( ٦ ) كما أن الامام مسؤول مسؤولية كاملة

( ١ ) السياسة الشرعية ص ١٥٨

( ٢ ) الشورى في الاسلام . حسن همدى ص ١٩

( ٣ ) نفس المرجع ص ٩

( ٤ ) " " " " ١٨

( ٥ ) مبدأ الشورى في الاسلام للمليحي ص ١٢٥ - ١٢٦

( ٦ ) الشورى في الاسلام ص ٢٢

عن أعماله فلا يجوز الزامه بتنفيذ رأى غيره ان لم يقتنع بصلوبه لأن كون الانسان مسؤولاً عن عمله يعني أنه يعمل به باختياره ورأيه لأن يعمل وينفذ رأى غيره على وجه الالتزام وهو كاره له غير مقتنع به ثم يسأل هو عن هذا الرأى - ونتائجه قال شارح الطحاوية : وقد دلت نصوص الكتاب والسنة واجماع سلف الأمة أن ولي الأمر وإمام الصلاة والحاكم وأمير الحرب وعامل الصدقة يطاع في مواضع الاجتهاد وليس عليه ان يطيع أتباعه في موارد الاجتهاد بل عليهم طاعته في ذلك وترك رأيهم لرأيه ( ١ ) .

- ( ٦ ) ان الكثرة ليست مناطاً للصواب - ولا دليلاً قاطعاً أو راجحاً عليه ان صواب الرأى أو خطؤه يستمدان من ذات الرأى لا من كثرة أو قلة القائلين " ( ٢ )
- فالا سلام لا يجعل كثرة العدد ميزاناً للحق والباطل كما تفعله الديمقراطيات الحديثة ( وبدأ الأكثرية هذا مبدأ غير اسلامي ) ( ٣ ) قال الاستاذ المودودى " فان من الممكن في نظر الاسلام أن يكون الرجل الفرد أصوب رأياً وأحد بصراً في مسألة من المسائل من سائر أعضاء المجلس ( ٤ )
- وقد ورد في القرآن كثير من الآيات تدل على أن الكثرة غالباً على خلاف الحق نحو قوله تعالى ( ولكن أكثر الناس لا يؤمنون ) ( ٥ ) وقوله ( وما أكثر الناس ولو حرصت بمؤمنين ) ( ٦ ) وقوله عز وجل ( وما يتبع أكثرهم الا ظناً ) ( ٧ ) وقوله تعالى ( وان تطع أكثر من في الارض يضلوك عن سبيل الله ) ( ٨ ) وغيرها كثير والله أعلم .

( ١ ) شرح العقيدة الطحاوية ص ٣٦٢ ط ٠ ثالثه

( ٢ ) أصل الدعوة د ٠ عبد الكريم زيدان ص ٢١٣

( ٣ ) الشورى وأثرها في الديمقراطية ص ١٠٢٢

( ٤ ) نظرية الاسلام وهدى للمودودى ص ٥٩

( ٥ ) سورة غافر آية ٥٩

( ٦ ) سورة يوسف آية ١٠٣

( ٧ ) سورة يونس آية ٣٦

( ٨ ) سورة الانعام آية ١١٦

## المؤلف المراجع

=====

بعد النظر في الأدلة والتحقيق نجد أن من الخطأ إصدار حكم عام على مسائل مختلفة مثل هذه ، ونقول أن الشورى ملزمة للامام أو غير ملزمة على الإطلاق ولكن الأمر يحتاج إلى تفصيل نذكره باختصار لأن منها ما هو ملزم ومنها ما هو غير ملزم وهي كالتالي :

(١) إذا كان في الأمر المطروح للمشاورة حكم شرعي ولم يعرف الامام حكمه فحينئذ يجب عليه المشاورة فيه وسؤال أهل العلم حتى يتبين له الدليل فيحكم به وإذا اتضح له الدليل وجب عليه الالتزام به كما قال تعالى ( وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ) الاحزاب (٣٦) .

أما إذا لم يكن في المسألة دليل صريح فاتفق هذه الحال يأخذ من كل رأي ثم يعرضها على الكتاب والسنة فما كان أشبه بهما أخذ به ووجب على الناس طاعته كما كان الخلفاء رضي الله عنهم يفعلونه مثل ما حصل في ميراث الجدة واما ملاب المرأة . وهو في هذه الحال غير ملزم برأي معين من هذه الآراء سواء كان عليه الأكثر أم الأقل .

(٢) أما الأحكام والقضايا الاجتهادية التي لم يرد فيها دليل ولا شبهة دليل وانما هي من مسائل الاجتهاد المفوض ففي هذه المسألة على الامام أن يعمل رأي ثم يعزم على ما يؤديه اليه اجتهاده ، وينبغي له في مثل هذا الحال أن يستشير بآراء العلماء وذوي الخبرة ويستشورهم ، وفي مثل هذه الحال لا يلزم برأي معين من آراء المستشارين قلوباً أو كثرة بل يكون اجتهاده الذي عزم عليه واجب الطاعة لقوله تعالى ( أطيعوا الله وأطيعوا الرسل وأولى الأمر منكم ) (١) وهذا لا يكون الا في الأمور التي لانعز فيها .

(٣) أما القضايا للفنية التي يختص بمعرفتها ذوي الخبرات والاختصاصات فهذه ينبغي للامام الا يشار فيها الا ذوي الاختصاص وأن يتبع الصواب ولو من واحد اذا اتضح له أو ترجح عنده أن هذا هو الصواب ولا يصرح على الكثرة أو القلة ) وذلك كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم يوم بدر عندما أراد النزول فأخبره صاحب الخبرة والاستراتيجية العسكرية - بلغة المصر الحباب بن المنذر رضي الله عنه بالمكان المناسب للنزول فوافقه النبي صلى الله عليه وسلم على رأيه ، ونحوه قصة سلمان الفارسي وحفر الخندق .

(٤) أما ما سوى ذلك من الأمور العامة ، فإنه ينبغي للامام أن يستشير فيها ويكثر من ذلك كما دلت على ذلك النصوص السابقة ، ولا بأس أن يجمع المرجح هو رأي الاقلية كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم يوم أحد حينما ألح عليه بالخروج الصحابة الذين لم يشاركوا في بدر طلبا للشهادة وقد كان يرى عدم الخروج هو بعض كبار الصحابة ، وكما حصل عند حصاره للطائف لما هم بالرجوع والانسحاب فرأى الفقه يكرهونه فتركهم حتى اتضح له منهم الرغبة في الانسحاب فصحك منهم النبي صلى الله عليه وسلم وأمر بالرحيل (١) .

أما اذا أصر على رأيه فعلى الرعية الطاعة والانقياد له في غير معصية وقد يقال فما الفائدة اذا من الشورى والجواب أن فائدة الشورى تظهر في ظهور الرأي الصواب ، والمعتنون في الخليفة مكمل الشروط أن يأخذ بالصواب وما فيه مصلحة لا بهواه وشهوته ، وليس معنى وجود كثير من الحوادث في السيرة وفيها يرجع الامام عن رأيه ، يأخذ برأي المستشارين ، يدل على التزاميتها له فهذا لا حجة فيه بل المفروض في الخليفة وغيره من أهل النصيحة أن يتبع الحق حيثما ظهر وذلك كثير في تاريخنا وهو من ثمرات

الشورى الطيبه فقد يرجع عن رأيه الى رأيهم وقد يرجعون عن رأيهم الى رأيه والا فلا فائدة للشورى أصلا وتكون تشريعها عبثا لذلك فتلک الحوادث لا تدل على الزامية الشورى للامام والله أعلم .

### تبيين

=====

الحديث عن الشورى في هذا المبحث المقصود بها الشورى بين الامام ورعيته أى في حالة وجود الامام ، وهذه الأحكام خاصة بالشورى في مثل هذه الحال . أما الشورى بين أهل الحل والعقد لا اختيار الامام فهي تختلف عن وتفاير ما هنا ، وقد سبق أن بينا أنها هي الطريق الشرعي الأول لتعيين الامام وهي المسماة ( الانتخاب ) وتلك لها أحكامها الخاصة المتفايرة للشورى المذكورة في هذا المبحث ، فهي واجبه اذا لم يكن هناك عهد من الخليفة السابق كما قال عمر رضي الله عنه " من بايع اماما من غير مشورة المسلمين فلا يبايع ( وفي رواية يتابع ) هو ولا الذي بايعه تغرة أن يقتلا ) ( ١ ) كما أن تلك الشورى ملزمة للناس اذا اختاره أهل الحل والعقد وبايعوه كما سبق . والله أعلم .

---

( ١ ) البخارى كتاب الحدود باب رجم الحبلى رقم ( ٣١ ) فتح البارى ١٢ / ١٤٤

وانظر تخریجه ص ١٦٤ من فصل طرق الانشقاق

الفصل الثالث  
==

عزل الامام والخروج على الأئمة

### الفصل الثالث

=====

#### عزل الامام والخروج على الأئمة

=====

ذكرنا في الفصل السابق الواجبات المنوطة بالأئمة والحقوق المترتبة على تلك الواجبات ، ومن قبله ذكرنا الشروط التي تشترط في الامام حتى يكون أهلاً لهذا المنصب ، لكن لو نقص شرط من هذه الشروط أو قصر الامام في واجب من هذه الواجبات فما الحكم ؟

لهذا جاء الاسلام بمعالج شاف يعالج به هذه المشكلة الخطيرة ، وهذا العلاج يختلف باختلاف الداء ، فقد يكون هذا العلاج هو النصح والتذكير والتقصيم ، وقد يكون الهجر والخذلان والمقاطعة وقد يكون العزل بالوسائل السلمية وقد يكون في بعض الحالات بالخروج عليه وسل السيوف .

ونظراً لأهمية هذا الموضوع وخطورته ولقلة التفصيل الوارد فيه من علماءنا المتقدمين ، واختلاف وجهات النظر فيه قديماً وحديثاً ولكل وجهة وأدلتها الشرعية الخاصة بها ، لذلك كله رأيت من الواجب علي تجزئة الموضوع وتفصيله قدر المستطاع حتى يتكون عندنا صورة واضحة لهذه القضية ، لذلك كان لابد من تبيان المسببات الموجبة للعزل وآراء العلماء فيها ثم الحديث عن وسائل العزل وآراء العلماء في كل وسيلة ثم الحديث عن أحوال الأئمة المخرج عليهم من عدالة وفسق وكفر ، ثم أحوال الخارجين على أولئك من خوارج وصحابة ومنغاة وأهل حق وذلك لكي تتضح الصورة ويظهر اللبس عن هذه القضية فأقول :



## المبحث الأول

=====

### مسببات العزل

=====

من المتفق عليه بين العلماء أن الامام ما دام قائماً بواجباته الملقاة على عاتقه ، مالكا القدرة على الاستمرار في تدبير شؤون رعيته ، عادلا بينهم فانهم لا يجوز عزله ولا الخروج عليه ، بل ذلك مما حذر منه الاسلام وتوعد الفادر بعذاب اليم يوم القيامة ، كما أن الأخطاء اليسيرة ، لا تجيز عزل الامام لأن الكمال لله وحده والمعصوم من عصمه الله وكل ابن آدم خطأ وخير الخطائين التوابون لكن هناك أمور عظيمة لها تأثير على حياة المسلمين الدينية والدنيوية منها ما يؤدي الى ضرورة عزل الامام المرتكب لها ، وهذه الأمور منها ما هو متفق عليه بين العلماء ومنها ما هو مختلف فيه . والآن نستعرض هذه الأسباب لنرى آراء العلماء فيها :

الأول : الكفر والردة بعد الاسلام :

-----

أول الأمور وأعظم الأسباب الموجبة لعزل الوالي وخلعه عن تدبير أمور المسلمين هو الردة والكفر بعد الايمان ، فاذا ما ارتكب الامام جرماً عظيماً يؤدي الى الكفر والارتداد عن الدين فانه ينزل بذلك عن تدبير أمور المسلمين ولا يكون له ولاية على مسلم بحال قال تعالى " ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً " (١) وأي سبيل أعظم من سبيل الامامة ؟ وفي الحديث الذي رواه عبادة بن الصامت رضى الله تعالى عنه قال : بايعنا - أي رسول الله صلى الله عليه وسلم - على السمع والطاعة في منشطنا ومكرهنا وعسرنا ويسرنا وأثرة علينا ولا ننزع الأمر أهله الا أن نمرأ كـفـراً

بواحاً عندكم من الله فيه برهان " (١) .

قال الخطابي : " معنى ( بواحاً ) يريد ظاهراً بليداً من قلوبهم بالبح  
بالشيء يبيح بواحاً إذا أذاعه وأظهره " (٢) . و " عندكم من الله  
فيه برهان " قال الحافظ ابن حجر : " أى نص آية أو خبر صحيح لا يحتفل  
التأويل " (٣) . وقال النووي : " المراد بالكفر هنا المعصية " ومعنى  
الحديث لا تنازعوا ولاية الأمور في ولاياتهم ، ولا تعترضوا عليهم إلا أن تروا  
منهم منكراً محققاً تعلمونه من قواعد الاسلام " (٤) .

ومن مفهوم هذا الحديث أنه لا يشترط أن يعلن هذا الحاكم  
الردة عن الاسلام أو الكفر بل يكفي اظهاره لبعض المظاهر الموجبة للكفر  
قال الكشميري : " يدل - أى هذا الحديث - أيضا على أن أهل القبلة  
يجوز تكفيرهم وإن لم يخرجوا عن القبلة ، وأنه قد يلزم الكفر بلا التزام ودون  
أن يريد تبديل الملة والا لم يحتج الراي الى برهان " (٥) .  
فظاهر الحديث أن من طرأ عليه للكفر غانه يجب عزله ، وهذا أهون  
ما يجب على الأمة نحوه إذ الواجب أن يقاتل ويباح دمه بسبب ردمته  
امثالاً لقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الذي رواه ابن عباس " من  
بدل دينه فاقتلوه " (٦) .

- 
- (١) متفق عليه رواه البخارى في ك : الفتن ب : قبل النبى صلى الله عليه وسلم  
" سترون بعدى أمروا تنكرونها " فتح البارى ٥ / ١٣ ، ورواه مسلم في ك :  
الامارة ب : وجوب طاعة الامراء في غير معصية (٣ / ١٤٧٠) ج : ١٧٠٩
- (٢) فتح البارى ٨ / ١٣
- (٣) نفس المصدر ٥ / ١٣
- (٤) صحيح مسلم بشرح النووي ٢٢٩ / ١٢
- (٥) اقرار الملحدين ص ٢٢ للكشميري ط ١٣٨٨٠ ن . المجلس العلمى فى كراتشي
- (٦) رواه البخارى في ك : الجهاد ب : لا يعذب بعذاب الله ٤٩ / ٦ (من ورواه  
ابوداود في ك : الحدود ب : ٣٥ انظر عون المعبود (٣ / ١٢) وابن ماجه  
في ك : الحدود ب : (٣) (٢ / ٨٤٨) والنسائى وأحمد .

صلى الله عليه وسلم : العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة فمن تركها فقد كفر" (١) . وغيره من الأحاديث وليس هذا محل بحث لهذه المسألة .  
فعلى أي الحالين يجب عزل الامام الذي يترك الصلاة عملاً بالا حاديث الواردة في ذلك والتي نهت عن منابذة الأئمة الجوراء وقض بيعتهم وعن مقاتلتهم بشرط اقامتهم الصلاة ومن هذه الأحاديث :

١ - ما رواه مسلم عن عوف بن مالك رضي الله تعالى عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم ، وتصلون عليهم ويصلون عليكم ، وشرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم وتلعنونهم ولعنونكم . قال : قلنا يا رسول الله : أفلا ننايذهم عند ذلك ؟

قال : لا ما أقاموا فيكم الصلاة ، لا ما أقاموا فيكم الصلاة . الحديث" (٢)  
ومن مفهوم الحديث أنه متى تركوا إقامة الصلاة فانهم ينايذون والمنايذة هي المدافعة والمخاصمة والمقاتلة .

٢ - كما يدل على ذلك أيضاً الحديث الذي رواه مسلم وغيره عن أم سلمة رضي الله عنها قالت : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : انه يستعمل عليكم أمراء فتعرفون وتنكرون فمن كره فقد برى ومن أنكر فقد سلم ولكن من رضي وتابع ، قالوا : أفلا نقاتلهم ؟ قال : لا ما صلوا" (٣) .

(١) رواه الترمذى في ك : الايمان ب : (٩) ترك الصلاة وقال حسن صحيح غريب (١٤/٥) ح : ٢٦١٨ ورواه النسائى في ك : الصلاة ب : (٨) الحكم في تارك الصلاة ٢٣١/١ ورواه ابن ماجه في ب : الاقامة باب : (٧٧) فيمن ترك الصلاة (٣٤١) وأحمد في مسنده ٣٤٦/٥ .

(٢) رواه مسلم في ك : الامار ب : خيار الأئمة وشرارهم (١٤٨٢/٣) ح : ١٨٥٥ .

(٣) رواه مسلم في ك : الامار ب : وجوب الانكار على الامراء فيما يخالف الشرع (١٤٨٣/٣) ح : ١٨٥٤ ورواه الترمذى في ك : الفتن ب : ٧٨ وقال حسن صحيح (٥٢٩/٤) ح : ٢٢٦٥ ورواه ابوداود في ك : السنه ب : فى قتل الخوارج (عن المعبرود ١٠٦/١٣) ورواه احمد في مسنده ٢٩٥/٦ .

وهذا الحضيض فيه التصريح بمقتلة الأُمراء الذين لا يصلون ومعلوم  
أن المقاتلة هي آخر وسيلة من وسائل العزل كما سيأتي .  
وقد سبق ذكر كلام القاضي عياض وادعائه إجماع العلماء على عزل  
الامام ( لو ترك إقامة الصلاة والدعوة اليها ) ( ١ ) .

### الثالث: ترك الحكم بما أنزل الله :-

وهذا السبب أيضا كالذي قبله تستوفي فيه الصور من الحكم بغير  
ما أنزل الله المخرجة لفاعلها من الاسلام وكذلك الصور التي لا تخرجه من  
الملك . وقد سبق بحث هذه الصور وتقنيدها .

والذي يدل على أن هذا السبب موجب لعزل الامام بجميع صورته -  
المكفرة والمنسقة هو ورودها مطلقة في الأحاديث النبوية الصحيحة الآتية :-  
١ - عن أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم قال : اسمعوا وأطيعوا وإن استعمل عليكم عبد حبشي كأن  
رأسه زبيبه ما أقام فيكم كتاب الله " ( ٢ ) .

٢ - وعن ثُمّ للخصين الأحسية رضي الله تعالى عنها قالت : حججت مع  
رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة الوداع ، إلى أن قالت :  
ثم سمعته يقول : إن أمر عليكم عبد مجدع - حسبتهما قالت أسود -  
يقودكم بكتاب الله فاسمعوا له وأطيعوا ( وفي رواية الترمذي والنسائي  
سمعته يقول : يا أيها الناس اتقوا الله وإن أمر عليكم عبد حبشي

( ١ ) صحيح مسلم بشرح النووي ٢٢٩ / ١٢

( ٢ ) رواه البخاري ( في الأحكام باب السمع والطاعة للامام ما لم تكن معصية ) وغيره

وسبق تخرجه في الشروط ص ٩ - ١٠

مجدوع فاسمعوا له وأطيعوا ما أقام فيكم كتاب الله " (١) .  
فهذه الأحاديث واضحة الدلالة على أنه يشترط للمسمع والطاعة  
أن يقود الامام رعيته بكتاب الله ، أما إذا لم يُحكم فيهم شرع الله  
فهذا لا سمح له ولا طاعة وهذا يقتضى عزله ، وهذا في صور الحكم  
بغير ما أنزل الله المفسقة أما المكفرة فهي توجب عزله ولو بالمقاتلة  
كما سبق بيانه في السبب الأول والله أعلم .

#### الرابع : الفسق والظلم والبدعة :

سبق الحديث على أن من المتفق عليه بين العلماء أن الامامة لا تعقد  
لفاسق ابتداء قال القرطبي " لا خلاف بين الأمة أنه لا يجوز أن تعقد  
الامامة لفاسق " (٢) . وسبق تفصيل الأدلة الواردة في ذلك عند  
الحديث عن شرط العدالة .

لكن لو انعقدت الامامة لمادل ثم طرأ عليه الفسق فما الحكم : ؟  
هنا حصل الخلاف بين العلماء فمنهم من قال يستحق المنزل وتنقضى  
بيعته ومنهم من قال باستدامة العقد ما لم يصل به الفسق الى ترك الصلاة  
أو الكفر ، وفصل آخرون القيل في ذلك على ما سيأتي :-

#### (١) القائلون بالمنزل مطلقا :

وهؤلاء يرون أن طرؤ الفسق كأصالتهم في إبطال العقد وذلك لانتفاء

(١) رواه مسلم في ك : الاماره ب : وجوب طاعة الأمراء في غير معصية ح : ١٨٣٨  
(٢/١٤٦٨) والترمذي في ك : الجهاد ب : ما جاء في : طاعة الامام ح :  
١٧٠٦ (٤/٢٠٩) والنسائي ك : في البيعة ب : الحض على طاعة الامام  
١٥٤/٢ .

(٢) الجامع لاحكام القرآن ٢٧٠/١

للفرض المقصود أصلاً من الإمامة ، ونسب القرطبي هذا القيل للجمهور فقال " قال الجمهور : انه تنفسخ امامته ويخلع بالفسق الظاهر المعلوم ، لأنه قد ثبت أن الامام انما يقام لاقامة الحدود واستيفاء الحقوق ، وحفظ أموال الأيتام والمجانين والنظر في أمورهم وما فيه من الفسق يقعد ، عن القيام بهذه الأمور والنهوض بها . . . ) قال : ( فلو جوزنا أن يكون فاسقاً أدى الى ابطال ما أقيم له وكذلك هذا مثله ) ( ١ ) .

ونسب الزبيدي هذا القيل الى الشافعي في القديم ( ٢ ) ، واليه ذهب بعض أصحابه ( ٣ ) وهو المشهور عن أبي حنيفة وهو مذهب المعتزلة والخوارج ، أما المعتزلة فقد قال عنهم القاضي عبد الجبار : " فأما الأحداث التي يخرج بها من كونه اماماً فظهر الفسق سواء بلغ حد الكفر أو لم يبلغ لأن ذلك يقدر في عدالة قال : ( . . . لا فرق بين الفسق بالتأويل وبين الفسق بأفعال الجوارح في هذا الباب عند مشايخنا . . . وهذا مما لا خلاف فيه لأنهم أجمعوا أنه يهتك بالفجور وغيره ( كذا ) أنه لا يبطل على امامته ( ٤ ) . وأما الخوارج فانهم لما كانوا يقولون بأن الفسق يخرج مرتكبه من الايمان قالوا بانعزال الامام اذا فسق لانفسه حينئذ ليس مؤمناً - على مذهبيهم - وغير المؤمن لا يصلح أن يكون اماماً ، وما أجمعت عليه الخوارج هو " الخروج على الاثمة " ( ٥ )

( ١ ) الجامع لاحكام القرآن ٢٧١ / ١

( ٢ ) اتحاف السادة المتقين بشرح آحوا علوم الدين ٢٤٣ / ٢

( ٣ ) مآثر الانام ٧٢ / ١

( ٤ ) المغني في ابواب التوحيد والمعدل ١٧٠ / ٢ ق ٢

( ٥ ) الفرق بين الفرق ص ٧٣

## ٢ - القائلون بعدم العزل بالفسق مطلقاً :

وهم جمهور أهل السنة قال القاضي عياض : ( وقال جمهور أهل السنة من الفقهاء والمحدثين والمتكلمين لا يعزل بالفسق والظلم وتعطيل الحقوق ولا يخلع ولا يجوز الخروج عليه بذلك بل يجب وعظه وتخفيفه ) (١) .

وقال النووي ( ان الامام لا يعزل بالفسق على الصحيح ) (٢) وقال أبو يعلى في المعتمد : ( ذكر شيخنا أبو عبد الله في كتابه عن أصحابنا أنه لا ينخلع بذلك أى بفسق الأفعال كأخذ الأموال وضرب الأبدان - ولا يجب الخروج عليه بل يجب وعظه وتخفيفه وترك طاعته في شيء مما يدعو إليه من معاصي الله تعالى ) (٣) .

وذهب في كتابه ( الأحكام السلطانية ) الى أن الفسق ( لا يمنع من استدامة الإمامة سواء كان متعلقاً بأفعال الجوارح وهو ارتكاب المحظورات وإقدامه على المنكرات اتباعاً لشهوة ، أو كان متعلقاً بالاعتقاد وهو التأويل لشبهة تعرض يذهب فيها الى خلاف الحق ) (٤) .

ثم استدلل على ما ذهب اليه بكلام الامام أحمد في المنع من الخروج على الأئمة في ذلك من أحوال الفتنة ، والأحاديث الآمرة بالصبر على جور الأئمة ، وسيأتي ذلك موضحاً فيما بعد .

(١) شرح النووي لصحيح مسلم ٢٢٩/١٢

(٢) روضة الطالبين ٤٨/١٠

(٣) المعتمد في أصل الدين ص ٢٤٣

(٤) ص ٢٠

لكن ما ينبغي التنبيه اليه في هذا المقام هو أن المراد هنا هو هل  
الفسق يجعله مستحقاً للعزل أم لا ؟ أما عن الخروج والمقاتلة  
بالسيف فهذه سيأتي الكلام عليها علماً بأن هناك طرقاً للعزل  
غير السيف سيأتي أيضاً قريباً وليس كل من استحق العزل يعزل  
وأما ينظر إلى ما سترتب على هذا العزل ، فإن ترتب عليه  
فتنة أكبر لم يجز العزل والخروج عليه كما لا يجوز إنكار المنكر  
بمنكر أعظم منه ، أما إذا أمنت الفتنة وقد رُغِلَ عزله بوسيلة  
لا تؤهله إلى فتنة ففي هذه الحال يقوم أهل الحل والمقيد  
بعزله لأنهم الذين أبرموا معه عقد الإمامة فهم الذين يملكون نقضه .

### ٣ - ومنهم من فصل في ذلك :

وهذا التفصيل من جهتين : من جهة ماهية الفسق ومن جهة زمان  
العزل .

#### ١ - فأما ما يتعلق بماهية الفسق : فقد ذكر الماوردي الشافعي

أن الفسق المانع لعقد الإمامة ولا استدانتها على ضربين :  
أحدهما : ما تابع فيه الشهوة : وهو فسق الجوارح وهو ارتكابه -  
المحظورات وإقدامه على المنكرات تحكيماً للشهوة وانقياداً للهوى  
قال : " فهذا فسق يمنع من انعقاد الإمامة ومن استدانتها فإذا  
طأ على من انعقدت إمامته خرج منها " (١)

الثاني : من اعتلّق بالاعتقاد والمتأهل لشبهة تعترض في تأهل لها  
خلاف الحق فقد اختلف العلماء فيها ، ( فذهب فريق منهم إلى أنها  
تضع من انعقاد الإمامة ومن استدانتها وخرج بحدوثها منها ..... )



وقال كثير من علماء البصرة : انه لا يمنع من انعقاد الامامة ولا يخرج  
 به منها كما لا يمنع ولاية القضاء وجواز الشهادة (١) .

ب - أما ما يتعلق بزمان العزل ففيها ثلاثة أوجه وهي كالتالى :-  
 أحدها : ينخلع بنفسه الفسق . . . كما لو مات .

والثاني : لا ينخلع حتى يحكم بخلعه كما اذا فك عنه الحجر ثم صار  
 مهذرا فانه لا يصح أن يصير محجورا عليه الا بالحكم .  
 والثالث : ان أمكن استتابته وتقوم اعمو جاجه لم يخلع وان لم  
 يمكن ذلك خلع (٢) .

وهذا الوجه هو الذى رجحه الجوينى (٣) وذهب اليه ابن حزم  
 الظاهرى فقل : ( والواجب ان وقع شيء من الجور وان قل أن يكلم  
 الامام في ذلك ومنع منه فان امتنع وراجع الحق وأدعن للقول من  
 البشارة أو من الأعضاء ولاقامة حد الزنا والقذف والخمر عليه فلا سبيل  
 للمي خلعه وهو لو لم كان لا يحل خلعه فان امتنع من انفساد  
 شيء من هذه الواجبات عليه ولم يراجع وجب خلعه واقامة غيره .  
 ممن يقوم بالحق ) (٤) .

وقد استدل القائلون بالعزل بالأدلة الدالة على اشتراطه في عقد  
 الامامة ابتداء - وسبق ذكرها - قالوا فكذلك هنا ، ولأن الغرض  
 من التخصيص هو حماية جناب الدين ورفع الظلم وتحقيق العدل  
 فاذا انتفت هذه الخصال انتفى مقصود الامامة والامامة واجبة شرعا  
 كما مرفدل على أنه لا بد أن يكون الامام عادلا .

(١) الأحكام السلطانية ص ١٧

(٢) انظر تكملة المجموع للمطيعي ٥٢٠ / ١٧

(٣) غياث الاسم ص ٩٢ ، وانظر ص ٧٦ و ص ٨٨

(٤) الفصل ١٧٦ / ٤

واستدل المانعون بالأحاديث الصحيحة الكثيرة في الأمر بالصبر  
على جور الأئمة وعدم نزع اليد من الطاعة وما يترتب على العزل من  
فتن واراقة الدماء وقد يجلب دفع هذا المنكر منكرا أكبر منه وهذا لا  
يجوز وسيأتى زيادة بيان وتفصيل لهذه الأدلة قريبا إن شاء الله .

#### الخامسة: نقص التصرف :

ومن مسببات العزل أيضا نقص التصرف وذلك بأن يطراً على الامام ما يقيد  
تصرفاته أو يهبطها ، وقد قسمه العلماء الى حجر وقهر :  
أ - فالحجر : ( هو أن يستولي عليه من أعوانه من يستبد بتنفيذ الأمور  
من غير تظاهر بمعية ولا مجاهرة بمشاقة ) ( ١ ) .

فهذا لا يقتضي عزله وخروجه من أحكام الإمامة وإنما ينظر الى أفعال  
من استولى على أموره وهى لا تخرج عن صورتين :

١ - أما أن تكون جارية على أحكام الدين ومقتضى المدل وفي  
هذه الحالة يجوز ( اقراره عليها تنفيذها لها وامضاء  
لأحكامها لئلا يقف من الأمور الدينية ما يعود بفساد على  
الامة ) ( ٢ ) .

٢ - وأما أن تكون أفعاله خارجة عن حكم الدين ومقتضى المدل ففي  
هذه الحال ( لم يجز اقراره عليها ولزمه أن يستنصر من يقبض  
يده وينزل تخليه ) ( ٣ ) .

( ١ ) الأحكام السلطانية للماوردي ص ١٩ ولا يبي يعلى ص ٢٢

( ٢ ) نفس المرجع للماوردي ص ٢٠ ولا يبي يعلى ص ٢٣

( ٣ ) الأحكام السلطانية لابي يعلى ص ٢٣ وللماوردي ص ٢٠

ب - ١ ما القهر فله صورتان :

الأولي : الأسر :

=====

وهو أن يصير مأسوراً في يد عدو قاهر لا يقدر على الخلاص منه سواء كان هذا العدو مشركاً أو مسلماً باغياً وهذه المسألة تحتاج الى تفصيل كما سيأتى :

- ١ - أن يكون مرجو الخلاص من هذا الأسر فهو في هذه الحال باق على امامته قال الماوردي ( وهو على امامته ما كان مرجو الخلاص مأمل الفكك اما يقتال أو ينفذ ) ( ١ ) وعلى كافة الامة استنفاذه لما أوجبه الامامة من نصرته .
- ٢ - أن يكون ميسوساً من خلاصه وفي هذه الحال ينظر الى الأسر :  
أ - فان كانوا المشركين : فعلى أهل الحل والعقد استئناف بيعة غيره على الامام .

ب - وان كانوا بغاة : فلن يخلو حالهم من أمرين :

- ١ - اما أن يكونوا قد نصبوا لأنفسهم اماماً دخلوا في بيعة وانقادوا لطاعته ففي هذه الحال يكون ( الامام المأسور في ثيبرهم خارجاً من الامامة بالامامة خلاصهم لا شهم قد انحازوا بدار تفرد حكمها عن الجماعة وخرجوا بها عن الطاعة فلم يبق لأهل العدل بهم نصرة وللمأسور معهم قدرة وعلى أهل الاختيار في دار العدل أن يعقدوا الامامة لمن ارتضوا لها فان خلاص المأسور لم يعد الى الامامة لخروجه منها ) ( ٢ ) .

---

( ١ ) المصدر السابق ونفسه صفحات .

( ٢ ) الأحكام السلطانية لابي يعلى ص ٢٣ وللماوردي ص ٢٠

٢ - ولما أن يكونوا لم ينصبوا لهم اماماً بل كلنوا فرضي لا امام لهم  
ففي هذه الحالة يكون ( الامام المأسور في أيديهم على امامته لأن  
بهمته لهم لازمة وطاعته عليهم واجبة فصار معهم كمصيره مع أهل العدل  
إذا صار تحت الحجر وعلى أهل الاختيار أن يستنيبوا عنه ناظرًا  
يخلفه ان لم يقدر على الاستنابه ، فان قدر عليها كان أحق  
باختيار من يستنيبه منهم ) ( ١ ) .

الصورة الثانية : أن يخرج عليه من يستولي على الامامة بالقوة :

=====

وهذا أحد طرق انعقاد الامامة كما سبق ذكره ، وهو ما يسمى بالقهر  
والفلبة ، وفي هذه الحال إذا تمكن هذا القاهر وطلب على الامام الأول ، واستولى  
على تدبير الامور ، فان الامام السابق في هذه الحال - يكون معزولا ، وتنمقد  
الامامة لهذا المستولي الجديد للضرورة ، وحتى لا يقع الناس في الفوضى والفتنة ،  
وهم الفساد ، وقد صلى ابن عمر رضي الله عنهما بأهل المدينة يوم الحرة ( ٢ )  
وقال ( نحن مع من غلب ) ( ٣ ) وقال : ( لا أقاتل في الفتنة وأصلي وراء من غلب ) ( ٤ )

- 
- ( ١ ) الأحكام السلطانية للماوردي ص ٢٠ ولأبي يعلى ص ٢٣  
( ٢ ) الحرة موضع قريب من المدينة ، ووقعة الحرة هذه هي الوقعة التي حصلت  
بين يزيد بن معاوية وبين أهل المدينة لما ظفروا له أخذوا عليه من فسق  
فبعث اليهم من يردهم الى الطاعة وأنظرهم ثلاثة أيام ، فلما رجعوا قاتلهم  
واستباح المدينة ثلاثة أيام . . . انظر البداية والنهاية ( ٢٣٢ / ٨ ) .  
( ٣ ) الطبقات الكبرى لابن سعد ( ١١٠ / ٤ ) .  
( ٤ ) الطبقات أيضا ( ١٤٩ / ٤ ) واسناده صحيح الى سيف المازني ، أما هو  
فأورد ابن أبي حاتم ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا . . . انظر إرواء الغليل  
( ٣٠٤ / ٤ ) .

وذهب الامام أحمد رحمه الله الى بطلان امامة السابق كما في رواية أبي  
الحديث ( في الامام يخرج عليه من يطلب الملك ، وفقتن الناس فيكون مع هذا قوم ،  
ومع هذا قوم ، مع من تكون الجمعة ؟ قال : ( مع من غلب ) ( ١ ) .  
وقد سبق الحديث عن هذه الطريقة ، وأدلة ثبوتها ، وأقوال العلماء فيها  
وأنها ليست من الطرق المشروعة وإنما للضرورة ولأن مصلحة المسلمين تقتضي  
ذلك . والله أعلم .

#### السادس : نقص الكفاءة :

وذلك بعجز عقلي أو جسدي له تأثير على الرأي أو العمل : وهذه  
منها ما يمنع عقد الامامة ابتداءً ومنع استدامتها ومنها ما يمنع عقدها ابتداءً  
فقط كما سبق بيانه عند الحديث على الشروط - ومنها ما لا يمنع العقد  
لا ابتداءً ولا يمنع من استدامتها ، ونحن في هذا المقام نتناول ما  
يمنع من عقد الامامة ابتداءً ومن استدامتها لأن ذلك هو الموجب للعزل  
فقط .

أ - زوال العقل : بجنون ضحوه وهذا مما لا خلاف فيه ( ٢ ) اذا كان دائماً  
لا ينفك لأثر الجنون يمتد عادة " فلولم يصبوا إماماً آخر لأدى ذلك  
الى اختلال الأمور ولأن المجنون يجب ثبوت الولاية عليه فكيف يكون  
ولياً لكافة الامة ؟ ( ٣ ) ولذا لأن ذلك ( يمنع المقصود السني  
هو اقامة الحد ، واستيفاء الحقوق وحماية المسلمين ) ( ٤ ) .

( ١ ) الأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٢٣

( ٢ ) حكى الجويني الاجماع على ذلك انظر غيث الامم ص ٩٣

( ٣ ) مآثر الانافه ٦٢/١

( ٤ ) الأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٢١

هنا اذا كان مطبقا لا يتخلله افاقة ، لما اذا كان يتخلله افاقة يصود فيها الى حال للسلامة ففي هذه الناحية يحتاج الامر الى تفصيل ( فان كان أكثر زمانه الخبل فهو كما لو كان مطبقا — أى يمنع ابتداء العقد واستدامته — وان كان أكثر زمانه الافاقة فقد قيل يمنع من عقدها ، وهل يمنع من استدامتها ؟ فقيل يمنع من استدامتها كما يمنع من ابتدائها لأن في ذلك اخلافاً بالنظر المستحق فيه ، وقد قيل لا يمنع من استدامتها وان منع من عقدها لأنه يراعى في ابتداء عقد ها سلامة كامله وفي الخروج منها نقص كامل ( ١ ) أما ان كان عارضا يرجى زواله كالاغماء وضوحه فهذا لا يمنع العقد ابتداءً ومن ثم لا يمنع استدامتها من باب أولى .

ب — فقد بعض الحواس المؤثره في الرأى أو العمل مثل :

١ — المصم : فهذا يمنع من عقدها ومن استدامتها لأنه يبطّل

القضاء ومنع من جواز الشهادة — على رأى الجمهور —

فأولى أن يمنع من صحة الامامة . ( ٢ ) .

اما عشى العين وضعف البصر فلا يمنع من الاستدامه +

٢ — الصمم والخرس :

فقى انعزال مبطلينهما عليه ثلاثة مذاهب حكاه الماوردى وهى :

الاول : ينعزل بذلك كما ينعزل بالمصم لتأثيرهما في التدبير

والعمل ، ورجح هذا القول ( ٣ ) ، وعليه اقتصر

الرافعي والنووي ( ٤ ) .

( ١ ) الأحكام السلطانية لا يبي يعلى ص ٢١ وللماوردى ص ١٨

( ٢ ) نفس المصدر والصفحة .

( ٣ ) الأحكام السلطانية للماوردى ص ١٨

( ٤ ) مآثر الانافاة ٦٨ / ١

الثاني : لا ينمزل لقيام للاشارة مقام المسمع ، والخروج من اللطمة

لا يكون الا بنقص كامل .

الثالث : ان كان يحسن الكتابة لم يعزل ، وان كان لا يحسنها انمزل

لأن الكتابة فهمية ولاشارة موهومة (١) .

أما ما لا يؤثر فها به في الرأي والعمل كالخشم في الأنف

الذي يمنع ادراك الروائح وفقد الذوق الذي يعرف به الطعموم

فانهما لا يوجبان العزل بلا خلاف وكذلك لا ينمزل بتمتعة اللسان

ضحوها لأن نبي الله موسى عليه السلام لم تضعه عقدة لسانه من

النوبة فأولى الا يمنع الامامة (٢) .

هذا وقد سبقت الاشارة الى أن من الفقهاء من لا يشترط .

هذه الأمور في الامامة عند ابتداء العقد ومن باب أولى بعد العقد

كأبن حزم وغيره لكنه رأي مرجوح كما سبق تبيان ذلك .

ج - فقد بعض الأعضاء المخل فقد ها بالعمل أو النهوض :

وذلك كذهاب اليدين أو الرجلين فاذا طرأ على الامام شيء من ذلك

انمزل لمجزئه عن كمال للقيام بحقوق الأمة . أما ما يؤثر في بعض

العمل دون بعض كذهاب احدى اليدين أو احدى الرجلين

ففيه وجهان :-

الأول : أنه لا يؤثر وان كان ذلك يمنع عقد الامامة ابتداءً لأن -

المعتبر في عقد ها كمال السلامة فيعتبر في الخروج منها

كأن النقص وهذا هو الراجح .

(١) الأحكام السلطانية ص ١٨

(٢) الأحكام السلطانية لا يبي يعلى ص ١١ وانظر مآثر الانافه ٦٩/١ .

والثاني : يؤثر لنقص الحركة فلو كان ذلك لا يؤثر فقد في عمل  
ولا نهوض كقطع الذكر أو الانثيين فهذا لا يمنع من الامامة  
ولا من استدامتها لأن ذلك مؤثر في التناسل فقط . وقد  
استدلوا على ذلك بوصف الله ليجى بن زكريا عليهما السلام  
وشانه عليه فقال تعالى ( وسيدا وحصورا نبيا من الصالحين )  
(١)  
وقد روى عن ابن عباس رضي الله عنهما ( انه لم يكن له ذكر  
يفشى به النساء ) (٢) قالوا : ( فلما لم يمنع  
ذلك من النبوة فأولى أن لا يمنع من الامامة ) (٣) .  
وهو ذلك عمل احدى الصينين وجعد الأنف والأذن  
لان ذلك لا تأثير له على الحقوق والله اعلم .

(١) سورة آل عمران آية ٣٩

(٢) روى عن ابن عباس وغيره هذا القيل ورواه ابن أبي حاتم مرفوعا بسنده الى ابن  
العاص - لا يدري عبد الله أو عمرو - عن النبي صلى الله عليه وسلم ورواه  
موقفا على سعيد بن المسيب قال ابن كثير وهو اقوى اسنادا من المرفوع  
بل وفي صحة المرفوع نظر ووصفه بأنه غريب جدا انظر تفسير ابن كثير  
٣١/٢ وكذلك رواه الطبري في التفسير (٣٧٨/٦) تحقيق أحمد شاكر  
والسيوطي في الدر المنثور ج ٢/٢٢ المرفوع والموقوف وقال ( وهو اقوى -  
اسنادا من المرفوع ) ولعل الراجح في تفسير ( حصورا ) أى معصوما ممن  
الذنب كما رجح ذلك القاضي عياض في الشفاء وابن كثير في التفسير وليس  
كما ورد . انظر التفسير ٣١/٢ .

(٣) الأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٢١٠ .



## المبحث الثاني

=====

### وسيلة العزل

=====

بعد الحديث عن الأسباب المسببة لعزل أئمة الجور بقي النظر في  
الوسيلة التي يمكن أن يعزل بها الامام المستحق لذلك وهنا ثلاث وسائل هي :-

( ١ ) أن يعزل الامام نفسه :-

=====

وقد اتفق العلماء على أن الامام اذا أحس من نفسه عدم القدرة  
والقيام بأعباء الامامة فان له عزل نفسه ، قال القرطبي : ( يجب عليه  
أن يخلع نفسه اذا وجد في نفسه نقصا يؤثر في الامامة ) ( ١ ) وكذلك  
اذا كان في عزله اخلاء لفتنة قد تزداد وتستمر اذا أصر على منصبه  
بل هو محدود في مثل هذه الحالة اذا عزل نفسه ، ولذلك فقد أشى جميع  
المسلمين على سبط رسل الله صلى الله عليه وسلم الحسن بن علي رضي  
الله عنهما حينما عزل نفسه وتنازل عن الامامة لمعاوية رضي الله عنه  
بعد أن بايعه أهل العراق حقاً لدماء المسلمين بل قد أشى عليه  
قبل وقوعه جد صلى الله عليه وسلم حينما قال ( ان ابني هذا سيد ولعل  
الله أن يصلح به بين فئتين من المسلمين ) ( ٢ ) .

أما اذا لم يكن هناك عذر شرعي للعزل بل طلبا للتخفيف في  
الدنيا والآخرة فلفقها في هذه المسألة رأهان :-

( ١ ) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٢٧٢ / ١

( ٢ ) رواه البخاري من حديث أبي بكر في ك : الفتن ب : ( ٢٠ ) انظر فتح الباري

الأول : ينمزل : لأن الزامه بالاستمرار قد يلحق الضرر به في آخرته  
 ودنياه (١) ولأنه كما لم تلزمه الاجابة الى المبايعه لا يلزمه  
 الثبات (٢) ، ولأنه وكيل للمسلمين وللوكيل عزل نفسه (٣) .  
 الثاني : لا ينمزل : واستدلوا على ذلك بما روى أن أبا بكر رضي الله تعالى  
 عنه طلب من المسلمين أن يقلوه من منصب الخلافة حينما قال :  
 ( أقبلوني أقبلوني قالوا لا والله لا نريك ولا نستريك رضىك رسول  
 الله لدينا أفلا نرضاك لدنيا ) (٤) .  
 فلو كان عزل نفسه مؤثرا لما طلب منهم الاقالة . (٥) .  
 والحق أن ذلك راجع الى مصلحة المسلمين العامة فان كان في بقاءه  
 مصلحة كاخاد فتنة ونحوها فعليه البقاء ، وان كان في بقاءه مفسدة اكبر  
 من المصلحة المترتبة على بقاءه فعليه الاستقالة كما فعل الحسن رضي الله  
 عنه وان كان الأمران متساويين فهو بالخيار والله أعلم .

- 
- (١) مآثر الانافه ٦٦/١  
 (٢) نفس المرجع ٦٥/١  
 (٣) المعتمد في أصل الدين ص ٢٤٠  
 (٤) ضعيف قال ابن حجر : ( روى الطالقاني في السنة من طريق شاذ بن سوار  
 عن شعيب بن ميمون -- قال : هو منكر متنا منقطع سندنا انظر  
 تلخيص الحبير ٥٢/٤ .  
 (٥) مآثر الانافه ٦٥/١

(٢) السيف ( القتال والثورة المسلحة ) :-

=====

وهذا هو أخطر الطرق بسبب تشبهاً الفتن عادة وهو الذي يـرأه جميع فرق الزيدية (١) وجميع الخوارج (٢) - ومن اجله سمو خوارج وجميع المعتزلة - لأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أحد أصولهم الخمسة - وكثير من المرجئة وبعض الأشاعرة وبعض أهل السنة كما تقدم وإن كان فيمن سبق أن ذكرنا أنه مع القائلين باستحقاق أئمة الجور والفسق المنزل إلا أنهم ليسوا مجمعين على هذه الطريقة في كل وقت وهي سل السيف ، لما يترتب عليها من مفسد اعظم من المصلحة المرجوة من عزله فالمقصود أنه لا يلزم من قتل القاتل أن الامام الجائر الظالم يستحق العزل يرى الخروج عليه انه يرى الخروج دائماً ، لأن هناك طرق للمنزل غير هذه الطريقة ولا يترتب عليها ما يترتب على هذه .

كما أن كثيراً ممن ذكرنا أنه لا يرى الخروج على الأئمة ومنع من ذلك وهم الغالبية من أهل السنة ، أنهم يقصدون هذه الطريقة بدون غيرها يدل على ذلك مقاطعتهم وانعزالهم عن أئمة الجور وتبيين فسادهم وتحذير الناس منه ، وهذا هو الذي تدل عليه الأدلة الطائفة من الخروج .

هذا وقد اختلف القائلون بالسيف والثورة في تحديد العدد الذي ينبغي الخروج عنه إذا اجتمع ( فقال بعض الزيدية إذا اجتمع عدد مثل أهل بدر . وقالت المعتزلة إذا كثرت جماعة وكان الغالب فينا أنا نكفي مخالفينا ، وقال آخرون أي عدد اجتمع وقال قائلون إذا كان مقدار أهل الحق نصف

مقدار أهل البغي ( ٣ ) .

(١) مقالات الاسلاميين ١/ ١٥٠

(٢) نفس المرجع ١/ ٢٠٤

(٣) انظر المقالات ٢/ ١٥٢ - ١٥٨

( ٣ ) الطرق السلمية الأخرى :

=====

وهناك طرق غير ما تقدم منها أن يتقدم إلى الامام الجائر أهل الحل والمقد الذين عقدوا له البيعة وينصحوه وينذروه مغيبة انحرافه ومهلكه ويصبرون عليه فترة من الزمن لعله يرجع أو يرعوي عما هو عليه من ظلم وطفیان ، فان أصر على ذلك فعليهم أن يعملوا لمزله بكل الوسائل الممكنة بشرط ألا يترتب على ذلك مفسدة أكبر من المفسدة المرجو ازالته لان عزله من النهي عن المنكر والمنكر لا يرفع بما هو أنكر منه .

ومن هذه الوسائل ما يسمى في العصر الحديث بالعصيان المدني ( ١ ) وهذه الطريقة تكون على النحو التالي : ( اذا شعرت الأمة بأن هذا الامام فاسق مستهتر وجائر لا يصلح للامامة وتقدمت اليه بالنصيحة ولكنه أبى واستكبر فما عليها الا أن تقاطعه وتقاطع من له به أية علاقة ) وحينئذ يجد نفسه منبوذاً من أمة فاما اعتدل واما اعتزل ( ٢ ) .

قلت : وهذه لها مستند من الشرع وهو ما جاء في الطبراني عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : يكون في آخر الزمان أمراء ظلمه ووزراء فسقة وقضاة خونة وفقهاء كذبة فمن أمركم منكم ذلك فلا يكون لهم جائباً ولا عريفاً ولا شرطياً ( ٣ ) . والله أعلم .

( ١ ) النظام السياسي في الاسلام لابي فارس ص ٢٧٣

( ٢ ) نفس المرجع .

( ٣ ) رواه الطبراني في المعجم الصغير ٢٠٤ / ١ وقال : لم يروه عن قتادة الا

ابن أبي عروجه ولا عنه الا ابن المبارك تفرد به داود بن سليمان وهو شيخ لا بأس به . ونحوه عند أبي يعلى ورجاله رجال الصحيح خلا عبد الرحمن

ابن مسعود وهو ثقة ) انظر مجمع الزوائد ٥ / ٢٤٠ .

### المبحث الثالث

=====

### الخروج على الأئمة

=====

الخروج في العرف الشرعي كلمة تطلق على أحوال متفاوتة وتسري عليها أحكام مختلفة ، فقد يكون المراد بالخروج هو عدم الإقرار بإمامة الإمام وقد يكون بالتحذير منه ومن طاعته وساعدته والدخول عليه ، وقد يراد به المقاتلة والمنازمة بالسيف وهذا الأخير هو المراد في أكثر عبارات السلف حينما ينصون على تحريم الخروج والنهي عنه عند ذكر عقائدهم .

ومما على تفاوت هذه الأحوال فانه يأخذ أحكاما مختلفة تختلف باختلاف الأسباب والملابسات ، فقد يكون محرما وكبيرا من الكبائر ، وقد يكون مكروها وقد يكون مباحا وقد يكون مندوبا وقد يكون واجبا ، لذلك فمن الخطأ إطلاق القول فيه بحكم خاص دون مراعاة للأسباب والملابسات الداعية الى ذلك ولهذا فانه عند ارادة إطلاق الحكم الشرعي على هذه القضية فانه يجب أن ينظر الى جميع أطرافها بالمنظار الشرعي ومن ثم يتبين الحكم .

والذي يظهر لي أن أطراف هذه القضية التي لها تأثير مباشر على الحكم

ثلاثة هي :

أ - الخارجون .

ب - المخرج عليهم .

ج - وسيلة الخروج .

وقد سبق الحديث عن وسيلة العزل بما فيه الكفاية فبقي الطرفان الآخران ولذلك كان لزاما علينا في هذا المبحث أن نخصهما بشيء من التفصيل حتى تكون الرواية أمامنا واضحة غفلة :-

(١) الخارجيون :

=====

قسم العلماء الخارجين على الأئمة إلى أربعة أقسام وهم :

١ - الخوارج :

وهم أصحاب المذهب المعروف ، وهم الذين خرجوا على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه يوم التحكيم ثم صار لهم آراء ومعتقدات خاصة بهم منها اكفار عثمان وعلي والحكيم وأصحاب الجبل ومن رضي بتحكيم الحكيم رضي الله عنهم أجمعين ، ومنها الاكفار بارتكاب الذنوب ووجوب الخروج على الامام الجائر (١) ، ويسمون بالحروية والشرأة والمارقة والمحكمة وهم يصلون إلى عشرين فرقة (٢) .

وهو لا قد ورد نص صريح من النبي صلى الله عليه وسلم في الاثر بمقاتلتهم ، فمن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : سيخرج قوم في آخر الزمان حداك الأسنان ، سفهاء الأحملام يقتلون من قبل خير البرية لا يجاوز إيمانهم حناجرهم يمرقون من الدين كما يمرق المسهم من الرمية فأنما لقتلهم فاقتلوهم فان في قتلهم أجراً لمن قتلهم يوم القيامة (٣) .

(١) الفرق بين الفرق ص ٧٣

(٢) انظر لزيادة تفصيل عنهم الفرق الاسلاميه للخرايبي ص ٢٦٤ وغيره من كتب الفرق والمطل .

(٣) متفق عليه رواه البخاري في ك : استتابة المرتدين ب : (٦) قتل الخوارج . . . ( فتح الباري ١٢ / ٢٨٣ ) وسلم في ك : الزكاة ب : التحريض على قتال الخوارج ح : ١٠٦٦ ( ٢ / ٧٤٦ ) وابوداود في ك : السنه ب : ٨ والترمسذي ك : الفتن ب : ٢٤ والنسائي وابن ماجه والدارمي وأحمد وغيرهم .

## ٢ - المحاربون :

وهم قطاع الطرق المفسدون في الأرض إذا كان لهم منعة وسلاح واستعرضوا الناس فان على الامام - اذا تمكن منهم - أن يقيم فيهم حكم الله في قوله تعالى : ( انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض . . . آية ) ( ١ ) وكما فعل النبي صلى الله عليه وسلم بالعربيين ، أما اذا لم يتمكن الامام منهم فان على الرعية أن تقاتل معه حتى يقيم الحد عليهم اذا استوجبا ذلك .

## ٣ - البغاة :

وهم الذين يخرجون على الامام العادل طلبا للملك بتأويل سائغ ، أو غير سائغ ( ٢ ) ، وفي حكمهم من خرج على الامام الحق انتقاما أو عصبية أو قبلية ، أو لفرض ديني ، ونحو ذلك ، فهو لا يقاتلون

( ١ ) سورة المائدة آية ( ٣٣ ) .

( ٢ ) انظر فتح الباري ( ٢٨٦ / ١٢ ) وقد اختلف أصحاب المذاهب الفقهية في تحديد البغي ، ولكن الذي يستخلص من جميع آرائهم هو اتفاق الحنفية والمالكية والظاهرية على أن البغي هو الخروج على الامام العادل مع اشتراط المنعة والتأويل ، كما يتبين أن الشافعية والحنابلة يعتبرون البغي هو الخروج بالتأويل والمنعة على الامام العادل والجائر . انظر تفصيل المسألة في كتاب أحكام البغاة والمحاربين للدكتور خالد رشيد الجبيلي ٤٠ / ١ فما بعدها . رسالة دكتوراه من جامعة القاهرة ط ١٩٧٢ م ن : دار الحرية للطباعة والنشر ، بغداد ، وقد ساعدت جامعة بغداد على نشره .

ابتداءً ، وإنما يسعى في الإصلاح بينهم وبين الامام ، فان كان لهم مظلمة رفعت عنهم وان كان لهم شبهة بين لهم وجه الحق فيها ، وان كان لهم حق أعطوا اياه ، فان لم ينصاعوا بعد ذلك الى الإصلاح وداؤا في القتال ففي هذه الحالة يقاتلون عملاً بقوله تعالى : ( وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما ) فان بغت احدهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفي الى أمر الله ، فان قامت فأصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا ، ان الله يحب المقسطين ) ( ١ ) ولقوله صلى الله عليه وسلم : ( من أتاكم وأمركم جميع على رجل واحد يريد أن يشق عصاكم أو يفرق جماعتكم فاقتلوه ) ( ٢ ) .

وهذه الأقسام الثلاثة أوجزنا الحديث عنها لأن محل استكمال الحديث عنها كتب الفقه لمن شاء التفصيل والزيادة على خلاف بين الفقهاء ففي أحكامهم ، أما الذي يلزم بيانه في هذا الفصل فهم أهل القسم الرابع التالي :-

#### ٤ - أهل الحق :

وهم أهل عدل خرجوا على امام جائر ، أو هم كما قال الحافظ ابن حجر : ( قسم خرجوا غضبا للدين من أجل جور الولاة وترك عليهم بالسنة النبوية فهو لاء هم أهل حق ومنهم الحسين بن علي وأهل المدينة في المحرة والقراء الذين خرجوا على الحجاج ) ( ٣ )

( ١ ) سورة الحجرات آية ٩

( ٢ ) رواه مسلم في ك : الاماره ، ب : حكم من فرق أمر المسلمين ح : ١٨٥٢

( ٣ ) ( ١٤٨٠ / ٣ )

( ٣ ) فتح الباري ٢٨٦ / ١٢



فهو لا يجوز مقاتلتهم على الصحيح قال الحافظ ( وأما من خرج  
عن طاعة امام جائر أراد الفلبة على ماله أو نفسه أو أهله فهو  
ممدور ولا يحل قتاله وله أن يدفع عن نفسه وماله وأهله بقدر  
طاقته ) • وقد أورد على هذا القول ما يدل عليه فقال ( قد  
أخرج الطبري بسند صحيح عن عبد الله بن الحارث عن رجل من  
بني نصر ( ١ ) عن علي وذكر الخوارج فقال : ( ان خالفوا اماما  
عادلا فقاتلوهم ، وان خالفوا اماما جائرا فلا تقاتلوهم ، فان لهم  
مقالا ) ( ٢ ) • وقال ابن حزم ( وأما الجور من غير قريب  
فلا يحل أن يقاتل مع أحد منهم لأنهم كلهم أهل منكر الا أن يكون  
أحد هم أقل جورا فيقاتل معه من هو أجور منه ) ( ٣ ) •

وعلى هذا فانه اذا كان الامام جائرا وخرج عليه عادل فلا تجوز مقاتلة  
العادل ، أما اذا كان الامام عادلا وخرج عليه عادل مثله ( ٤ ) أو  
كان جائرا وخرج عليه جائر مثله ففي مثل هذه الحالة يكون القتال  
قحالا فتنه ولا أولى ترك القتال فيها للنصوص الواردة - وستأتي  
قريبا ان شاء الله كما لا تجب طاعة الامام وان كان عادلا اذا أمر  
بمقاتلتهم ( ان طاعته انما تجب فيما لم يعلم المأمور أنها معصية  
بالنص ، فمن علم أن هذا هو قتال الفتنة الذي تركه خير من فعله  
لم يجب عليه أن يعدل عن نص معين خاص - أي الا حاديت الناهية

( ١ ) لاحظ أن في السند جهالة وقد حكم بصحته فكيف يكون ذلك ؟

( ٢ ) فتح الباري ٣٠١ / ١٢

( ٣ ) المحلى ٥٠٨ / ١٠

( ٤ ) العادل لا يخرج على العادل عادة ، وخروجه على العادل يشهد بأنه ليس

بعادل لأن الخروج على الامام العادل ظلم وفسق وكبيرة من الكبائر كما

سبق بيانه •

عن القتال في الفتنة - الى نصر عام مطلق في طاعة أولى الأمر  
ولا سيما وقد أمر الله تعالى عند التنازع بالرد الى الله والرسول (١)  
قال الطبري : ( والصواب أن يقال : ان الفتنة أصلها  
الابتلاء ، وانكار المنكر واجب على كل من قد ر عليه فمن أعان  
المحق أصاب ومن أعان المخطي ، أخطأ وان أشكل الأمر فهمسي  
الحالة التي ورد النهي عن القتال فيها ) (٢) .

هذا فيما يخص مقاتلة أهل الحق أما مقاتلة الكفار والمرتدين  
فهذا واجب مع جميع الأئمة سواء كانوا عد ولا أم فجارا كما تجب  
الصلاة خلفهم في الجمعة والجماعات لأن هذه الأمور كلها أمور -  
تعبديه طاعة لله تعالى تجب اقامتها سواء كان هناك امام أم لا  
وسواء كان هذا الامام صالحا أم فاجرا لأن صلاحه وفجوره في هذا  
المقام على نفسه ، وهذا محل اتفاق بين أهل السنة والجماعة  
ولم يشذ عنهم الا بعض أهل البدع ، وكانوا ينصون عليه عادة عند  
ذكر عقائدهم قال الامام أحمد " الجهاد ماض قائم مع الأئمة بسروا  
أو فجروا لا يبطله جور جائر ولا عدل عادل ، والجمعة والميدان  
والحج مع السلطان وان لم يكونوا برة عد ولا أنقياء (٣) (٤) .

هذه هي اقسام الذين يخرجون على الأئمة ولكل قسم من هذه  
الأقسام أحكامه الخاصة به في القتال وكل واحد منها يخالف الآخر  
ولذلك فقد عاب شيخ الاسلام ابن تيمية على كثير من الفقهاء

- 
- (١) مجموعة فتاوى شيخ الاسلام ابن تيمية ٤٤٣/٤  
(٢) فتح الباري ٣١/١٣  
(٣) طبقات الحنابلة ٢٦/١ ونحوه انظر عقيدة السلف وأصحاب الحديث لابن  
عثمان الصابوني ضمن مجموعة الرسائل الضيرية ١٢٩/١ وغيرها .

(من أصحاب أبي حنيفة والشافعي وأحمد وغيرهم من المصنفين  
 في (قتال أهل البغي) فانهم قد يجعلون قتال أبي بكر لماتمي  
 الزكاة وقاتل علي الخوارج وقتاله لأهل الجبل وصفين الى غير ذلك  
 من قتال المنتسبين الى الاسلام من باب قتال أهل البغي) (١)  
 قال : (أما جمهور أهل العلم فيفرون بين (الخوارج المارقين)  
 وبين أهل الجبل وصفين وغير أهل الجبل وصفين ممن يعد من البغاة  
 المتأولين ، وهذا هو المعروف عن الصحابة وعليه عامة أهل الحديث  
 والفقهاء والمتكلمين) وقال في موضع آخر (والمصنفون في الاحكام  
 يذكرون قتال البغاة والخوارج جميعا وليس عن النبي صلى الله عليه  
 وسلم في قتال البغاة حديث<sup>(٢)</sup> ألا حديث كوش بن حكيم عن نافع وهو  
 موضوع (٣) ، وأما كتب الحديث المصنفه مثل صحيح البخاري والسنن  
 فليس فيها الا قتال أهل الردة والخوارج وهم أهل الأهواء وكذلك  
 كتب السنة المنصوص عليها عن الامام أحمد ونحوه وكذلك فيما أظن -  
 والكلام لابن تيميه - كتب مالك وأصحابه ليس فيها باب قتال البغاة  
 وانما ذكروا أهل الردة والأهواء قال ( وهذا هو الأصل الثابت  
 بكتاب الله وسنة رسوله وهو الفرق بين القتال لمن خرج عن الشريعة  
 والسنة فهذا الذي أمر به النبي صلى الله عليه وسلم ، وأما القتال  
 لمن لم يخرج الا عن طاعة امام معين فليس في النصوص أمر بذلك ) (٣)  
 ثم بين ما نتج عن هذا الخلط فقال :

- 
- (١) مجموعة الفتاوى ٥٣/٣٥  
 (٢) قال الامام أحمد ( وهو - أي على بن أبي طالب رضي الله عنه - الذي سن  
 قتالهم - أي البغاة وأحكامهم ، ليس عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن الخلفاء  
 غيره فيه سنة ) مناقب الشافعي للبيهقي ٤٥١/١ ط .  
 (٣) مجموعة الفتاوى ٤٥١/٤

( فارتكب الأولون ثلاثة محاذير :-

الاول : قتال من خرج عن طاعة ملك معين وان كان قريبا منه او مثله  
في السنة والشريعة تلوجود الافتراق ، والافتراق هو  
الفتنة .

ثانيا : التسمية بين هؤلاء وبين المرتدين عن بعض شرائع الاسلام .

والثالث : التسمية بين هؤلاء وبين قتال الخوارج المارقين من الاسلام  
كما يمرق السهم من الرمية ، ولهذا تجد تلك الطائفة  
يدخلون في كثير من أهواء الملوك وولاة الأمور ويأمرون بالقتال  
معههم لأعدائهم بناء على أنهم أهل العدل وأولئك البغاة  
وهم في ذلك بمنزلة المتعصبين لبعض أئمة العلم أو أئمة الكلام  
أو أئمة المشيخة على نظرائهم مدعين أن الحق معهم أو أنهم  
أرجح بهوى قد يكون فيه تأويل بتقصير لا بالاجتهاد وهذا  
كثير في علماء الأمة وعبادها وأمرائها وأجنادها وهو من البأس  
الذي لم يرفع من بينها فساد الله العدل فانه لا حول ولا  
قوة الا به (١) (٢) ١٠ هـ .

هذه أسام الخارجين وأحكام مقاتلتهم أما عن أحكام خروجهم  
وقتلهم :-

فالقسم الاول : من فعل فعلهم واعتقد عقائدهم فهو مشكور في اسلامه  
خصوصا وقد قال صلى الله عليه وسلم : ( يمرقون من الدين  
مروق السهم من الرمية ) (٢) ، وقد اختلف أهل السنة في

(١) مجموعة الفتاوى ٤٥٢/٤

(٢) سبق تخريجه قريبا ص ٥٠

• تكفير الخوارج •

أما القسم الثاني : فمن فعل فعلهم فهو عاص لله تعالى مستحق

لاقامة الحد المذكور - حد الحرابة -

لأما القسم الثالث : فلا يجوز فعلهم لما سبق أن ذكرنا من تحريم

الخروج على أئمة العدل والوعيد الوارد في ذلك ، وهذا

محل اتفاق بين أهل السنة والجماعة •

أما القسم الرابع : فهو محل نظر وهو مجال البحث في هذا الفصل

وستبين لنا النتيجة آخر الفصل ان شاء الله •

ثانياً : المخرج عليهم :

=====

أما المخرج عليهم ( الأئمة ) فأحوالهم متباينة من شخص لآخر ، وواحد هم لا يخرج عن أحد ثلاثة : إما أن يكون عادلاً مقسطاً وإما أن يكون كافراً مجرمًا وإما أن يكون حاله متردداً بين هذين وهو الفاسق أو الظالم وهذا قد يكون فسقه وظلمه على نفسه وفي أعماله الخاصة وقد يتمدى ذلك الى الرعية إما في أموالهم وأنفسهم أو في دينهم وأعراضهم . ولكل واحد من هؤلاء حكم خاص .

١ - الامام العادل المقسط :

-----

فهذا يحرم الخروج عليه مطلقاً باتفاق العلماء يدل على ذلك الآيه والأحاديث الآمرة بالطاعة لولي الأمر من المسلمين - وقد سبق تفصيلها عند الحديث على الحقوق بما يخفى عن الاعاد - ويدل على ذلك أيضاً الآيات والأحاديث الواردة في وجوب الوفاء بالبيعة وما ورد من النهي والتحذير من نكثها في ذلك - وسبق تفصيلها أيضاً (١) - حتى ولو وجد بعد إبرام العقد والبايعة من هو أفضل وأكمل شروطاً - كما سبق بيانه عند الحديث عن اشتراط الأفضلية (٢) - بل تجب مناصرته ومقاتلته من ناوأه ونفى عليه إذا لم يغيء الى أمر الله (٣) .

(١) انظر فصل طرق الانعقاد ص ١٨١ فما بعدها .

(٢) انظر فصل شروط الامام ص ٧٢ فما قبلها .

(٣) للاستزادة انظر فصل واجبات الامام وحقوقه ص ٣٥٨ فما بعدها .

هذا وقد سبق أن بينا أن العدالة المطلقة التي باتصاف الامام بها يحرم الخروج عليه كائنا من كان هذا الخارج لا تقتضي أن يكون مقصوداً في أقواله وأفعاله ، بل كل بشر عرضة للوقوع في الخطأ وفي بعض الذنوب ، لكن إذا كان حريصاً على التحرز من ذلك ويرجع عن خطئه إذا تبين له ذلك ويستغفر ويتوب الى الله عما بدر منه ، ويرجع حقوق الادميين الى أصحابها اذا ظهر له الخطأ في تصرفه فيها اذا أمكن ذلك . فهو بهذه الصفات من أئمة العدل الواجب طاعتهم والمحرم الخروج عليهم بكل صور الخروج المختلفة . ولهم ولائ الأئمة نرجو من الله المغفرة لهم فيما يقعون فيه من خطأ - عن غير قصد - ولهم ثواب الاجتهاد الذي بذلوه في سبيل الوصول الى الحق سواء أصابوه أم خالفوه ، والتائب من الذنب كمن لا ذنب له .

#### ٢ - الخروج على الحاكم الكافر والمرتد :-

وهذا - أيضاً - متفق على وجوب الخروج عليه ومناذته بالسيف اذا قدر على ذلك ، أما اذا لم يكن لهم قدرة عليه فعليهم السعي الى سلوك أقرب طريق للاطاعة به وتخليص المسلمين من تسلطه عليهم مهما كلف ذلك من جهد ، يدل على ذلك حديث عبادة الآنف الذكر ( . . . ) ولا ننازع الأمر أهله الا أن تروا كفراً بواحا عندكم من الله فيه برهان ( ١ ) .

قال الحافظ بن حجر : ( اذا وقع من السلطان الكفر الصريح فلا تجوز طاعته في ذلك بل تجب مجاهدته لمن قدر عليها كما نفسى الحديث . . . يعني حديث عبادة الآنف الذكر ) ( ٢ ) .

( ١ ) متفق عليه وسبق تخريجه ص ٢٢٤ من هذا الفصل .

( ٢ ) فتح الباري ٧/١٣

وقال في موضع آخر : ( انه - أى الحاكم - ينعزل بالكفر اجماعاً  
فيجب على كل مسلم القيام في ذلك فمن قوى على ذلك فله الثواب  
ومن داهن فعله الاثم ومن عجز وجبت عليه الهجرة من تلك  
الأرض ) (١) .

وقد سبق الكلام على أنه لا ولاية لكافر على مسلم بحال عند الحديث  
عن شرط الاسلام (٢) ، وعلى وجوب العزل لمن ارتد عن الاسلام  
عند الحديث عن أسباب العزل (٣) بما يفني عن الاعاده والله أعلم .

### ٣ - الخروج على الامام الفاسق :

سبق الحديث عن اختلاف العلماء في الفسق هل هو من  
مسببات العزل أولا ؟ . وبناءً على ذلك الاختلاف اختلفوا أيضاً  
في الخروج على أئمة الجور وسلاطين الظلم ، والذي يظهر لسي  
أن سبب اختلافهم هو اختلاف أفهامهم للنصوص الشرعية الناهية  
عن الخروج والأخرى المؤيدة له ، كما أن أحوال أولئك السلاطين  
غير مضبوطة وغير ثابتة ، فمنهم القريب الى العدل ومنهم القريب  
الى الكفر ومنهم الفاضل ومنهم من يكون في عصر يندر فيه الأخيار  
ومنهم من يكون بخلاف ذلك ، ثم ان من العلماء من ينظر  
الى الحسنات ويقتصر على نصوص الطاعة ومنهم من يحرص نظره على

(١) فتح الباري ١٣/١٢٣

(٢) انظر فصل شروط الامام الشرط الاول ص ٢ - ٢٠ فمما يجرها .

(٣) انظر ص ٩٣ من هذا الفصل



السيئات ويستشهد بأحاديث الخروج ، ومن ناحية ثالثة ينظر  
بعض الفقهاء الى كون الخارج مساوياً للمخرج عليه أو أظلم منه  
بينما يرى الآخرون أنه أعدل وأحق .

لذلك فمن الصعب أن يكون هناك قاعدة منضبطة ثابتة لهذا  
الصنف المتذبذب في حقيقته وفي نظرة الناس اليه ، ولكن قد  
يجمعهم مذهبان مذهب لا يرى الخروج على أئمة الظلم ولا يجيزه  
ومذهب آخر يرى ذلك موجبه ، والآن نستعرض هذين المذهبين  
بإدلة كل منهما حتى يتضح لنا وجه الحق إن شاء الله :-

## المذهب الاول

=====

القائلون بعدم جواز الخروج على الائمة الظلمة  
ذهب غالبية اهل السنة والجماعة الى انه لا يجوز الخروج على ائمة  
الظلم والجور بالسيف ما لم يصل بهم ظلمهم وجورهم الى الكفر البواح او ترك  
الصلاة والدعوة اليها او قيادة الامة بغير كتاب الله تعالى كذا نصت عليها  
الاحاديث السابقة في اسباب العزل (١) .

وهذا المذهب منسوب الى الصحابة الذين اعتزلوا الفتنة التي وقعت  
بين علي ومعاوية رضي الله عنهما وهم سعد بن ابي وقاص واسامة بن زيد  
وابن عمر ومحمد بن مسلمة (٢) وابسو بكرة رضي الله تعالى عنهم اجمعين ،  
وهو مذهب الحسن البصري (٣) والمشهور عن الامام احمد بن حنبل وعامة  
اهل الحديث ، قال شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله ( . . . ولهذا كان  
الخروج بالقتال على الملوك البغاة والصبر على

مر ، او يستراح من فاجر ( . . . ) (٤) .

اجماع على ذلك بعض العلماء كالنوى في شرحه  
جاهد البصري الطائي (٦) فيما حكاه

هذا الفصل .

لاهواء والنحل لابن حزم ١٧١/٤ .

كثير ١٣٥/٩ .

٤٤ .

د بن احمد بن مجاهد البصري الطائي المتكلم من  
بنح الباقلاني . . .

( ٥٠٤ )  
٨٧٠

عنه ابن حزم<sup>(١)</sup> ولكن دعوى الاجماع فيها نظر لان هناك من اهل السنة من خالف في ذلك كما سيأتي .

الادلة :-

=====

استدلوا على مذهبهم وهو ترك الخرج على ائمة الظلم بالسيف بالادلة

التالية :-

اولا : الاحاديث الواردة في الامر بالطاعة وعدم نكث البيعة والامر بالصبر على جورهم وان راي الانسان ما يكره . وهي احاديث كثيرة بلغت حد التواتر المعنوي كما ذكر ذلك الشوكاني (٢) رحمه الله .  
اهمها :

١ - حديث عباده بن الصامت رضي الله تعالى عنه قال :  
يا ايها رسول الله صلى الله عليه وسلم على السمع والطاعة في السر والسر واليسر والمنشط والمكره \* وعلى اثرة علينا وعلى الا ننازع الامر اهله الا ان تروا كرا بواحا عندكم من الله فيه برهان \* وفي رواية \* وعلى الا ننازع الامر اهله وعلى ان نقول الحق اينما كنا لا نخاف في الله لومة لائم \* (٣) . قال ابن تيمية بعد ذكره لهذا الحديث : \* فهذا امر بالطاعة مع استثنائين والامر وذلك ظلم منه ونهي عن منازعة الامر اهله وذلك لمهي عن الخرج عليه \* (٤)

(١) مراتب الاجماع لابن حزم ص ١٩٩ .

(٢) نيل الاوطار ١٩٩/٢ .

(٣) متفق عليه وسبق تخريجه قريبا ص ٤٤٤ من هذا الفصل .

(٤) منهاج السنة ٨٨/٢ .

٢ - حديث ام سلمه رضي الله تعالى عنها قالت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : انه يستعمل عليكم امراء ، فتعرفون وتثكرون فمن كره فقد برى ومن انكر فقد سلم ولكن من رضي وتابع ، قالوا : افلا نقاتلهم قال : لا ما صلوا \* (١) .

٣ - حديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال " من رأى من اميره شيئا يكرهه فليصبر فانه من فارق الجماعة شبرا فمات ٥٠ مات ميتة جاهلية " (٢) .

٤ - حديث عوف بن مالك الاشجعي رضى الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول " خيار ائمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم وتصلون عليهم ويصلون عليكم ، وشرار ائمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم وتلعنونهم ويلعنونكم " قال : قلنا يا رسول الله افلا ننازلهم ؟ قال : لا ، ما اقاموا فيكم الصلاة ، الا من ولي عليه وال فراه ياتى شيئا من معصية الله فليكره ما ياتي من معصية الله ولا ينزعن يدا من طاعة " (٣) .

(١) رواه مسلم والترمذى وابو داود وغيرهم وسبق تخريجه ص ٤٦٦ من هذا الفصل .

(٢) متفق عليه رواه البخارى في الفتن ب : سترون بعدى امورا تذكرونها (فتح البارى ٥/١٣) .

ومسلم في ك الاماره ب : ملازمة جماعة المسلمين ٥٠٠ ح : ١٨٤٩ (٣/١٤٧٧) واحمد في المسند ٥٢٧٥/١ .

(٣) رواه مسلم وسبق تخريجه ص ٤٦٦

٥ - حديث عهد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " من خلع يدا سن طاعة لقي الله يوم القيامة ولا حجة له ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية " (١) .

٦ - حديث حذيفة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " يكون بعدى ائمة لا يهتدون بهديي ولا يستقيمون بهديي ، وسيقوم فيهم رجال قلوبهم قلوب الشياطين في جثمان انس ، قال : قلت كيف اصنع يا رسول الله ان ادركت ذلك ؟ قال : تسمع وتطيع وان ضرب ظهرك واخذ مالك فاسع واطع " وفي روايه " تلزم جماعة المسلمين وامامهم " قال فان لم يكن لهم جماعة ولا امام ؟ قال فاعتزل تلك الفرق كلها ولو ان تعض على اصل شجرة حتى يدركك الموت وانت على ذلك " (٢) .

الى غير ذلك من الاحاديث الكثيرة في هذا المعنى وهي جميعها صريحة في النهي عن الخروج على الائمة وان راي الانسان ما يكره ، وصريحة كذلك في الامر بالصبر على جورهم وعدم نوع اليلد من الطاعة .

- 
- رواه مسلم  
 (١) متفق عليه وسبق تخريجه ص ١٨٤٦ عند البيهقي .  
 (٢) متفق عليه رواه البخاري في الفتن باب كيف الامر اذا لم تكن جماعة ( الفتح ٣٥/١٣ ) .  
 ومسلم في الاماره ح ١٨٤٧ ( ٣/١٤٧٥ ) .

**ثانيا : الاحاديث الدالة على تحريم اقتتال المسلمين فيما بينهم على**  
**النهي عن القتال في الفتنة : -**

ومن الادله على عدم جواز الخروج على الائمة الفساق  
 الاحاديث الدالة على تحريم الاقتتال بين المسلمين ، وهذا  
 يقع عادة عندما تخرج طائفة عن طاعة امامها لانه يستتجد بجنده  
 من المسلمين فيحصل الاقتتال بينهم وهناك ما يدل على غلظ  
 تحريم قتل المسلم اخاه المسلم وعلى النهي عن الاقتتال بين  
 المسلمين ومن هذه الادله : -

١ - ما رواه البخارى (١) بسنده الى طريف ابى تميمية  
 : شهدت صفوان (٢) وجندبا (٣) واصحابه  
 وهو يوصيهم فقالوا : هل سمعت من رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم شيئا ؟ قال : سمعته يقول : من سمع  
 الله به يوم القيامة قال : ومن شاق شق الله عليه  
 يوم القيامة فقالوا : اوصنا فقال : ان اول ما يفتن  
 من الانسان بطنه فمن استطاع الا ياكل الا طيبا فليفعل  
 ومن استطاع الا يحال بينه وبين الجنة بمل \* كف من دم  
 هراقه (٤) فليفعل \* قال الحافظ ابن حجر : وهذا

(١) رواه في كتاب الاحكام باب (٩) من شاق شق الله عليه حديث رقم

٧١٥٢ ( الفتح ١٣/١٢٨ ) .

(٢) هو ابن محرز ابن زياد التابعي الثقة المشهور من اهل البصرة

( عن الفتح ١٣/١٢٩ ) .

(٣) هو ابن عبد الله البجلي الصحابي المشهور .

(٤) هراقه اي بهبه

وان لم يرد مصرحا برفعه لكان في حكم المرفوع ، لانه  
لا يقال بالرأى \* (١) .

٢ - وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ان النبي صلى  
الله عليه وسلم قال : ( سباب المسلم فسوق وقتاله كفر ) (٢) .

٣ - وعن الأضف بن قيس رضي الله تعالى عنه قال : ذهبت  
لأنصر هذا الرجل - يعني علي بن أبي طالب رضي الله  
تعالى عنه - فلقبني أبو بكر فقال أين تريد ؟ فقلت  
أنصر هذا الرجل ، فقال أرجع فاني سمعت رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يقول : اذا التقى المسلمان بسيفيهما  
فالقائل والمقتول في النار ، فقلت : يا رسول الله هذا  
القاتل فما بال المقتول ؟ قال : انه كان حريصا على  
قتل صاحبه \* (٣) .

٤ - وعن جرير أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له في حجة  
الوداع : استنصت الناس فقال : لا ترجعوا بعدي

(١) فتح الباری ١٣/١٣٠ .

(٢) متفق عليه رواه البخاری في ك : الايمان ب : (٣٦) خوف المؤمن  
ان يحبط عمله وهو لا يشعر ( الفتح ١٠٨/١ )  
ومسلم في ك : الايمان ب : قول النبي سباب المسلم فسوق ح : ١١٦  
٠ (٨١/١)

(٣) متفق عليه رواه البخاری في ك : الايمان ب : (٢٢) ( وان طاعتان من  
المؤمنين اقتتلوا ٠٠ ) ( الفتح ٨٥/١ ) .

ورواه مسلم في ك : الفتن ح : ٢٨٨٨ ( ٢٢١٣/٤ ) ورواه أبو داود والنسائي  
واحمد ورواه ابن ماجه عن أبي موسى بنحوه في الفتن رقم ٣٩٦٤ ( ٢/٢ )  
٠ (١٣١١)

كفاراً يضرب بعضهم رقاب بعض" (١) .

فهذه الاحاديث وما في معناها تدل على تحريم لقتال المسلمين فيما بينهم وهذا ولا شك يكون عند الخروج على الائمة بالسيف ، فدل على تحريم ذلك الخروج .

كما ان ما يدل على ذلك الاحاديث الواردة في النهى عن القتال في الفتنة وهي احاديث كثيرة منها : -

١ - عن ابي هريرة رضى الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : ستكون فتن القاعد فيها خير من القائم والقائم خير من الماشي ، والماشي فيها خير من الساعي من تشرف لها تستشرفه ومن وجد فيها ملجأ فليعذبه " (٢) والمعنى : اى من وجد عاصماً وموضعا يلتجى اليه ومعتزلاً فيه فليعتزل " (٣) .

(١) متفق عليه رواه البخارى في ك العلم ب (٤٤) الانصت للعلماء (الفتح ٢١٧/١) .

ومسلم في ك الايمان ح ١١٨ (٨٢/١) باب : بيان معنى قول النبى لا ترجعوا بعدى كفارا . .

ورواه الترمذى في الفتن باب لا ترجعوا بعدى كفارا ح ٢١٩٣ (٤٨٦/٤)

(٢) متفق عليه رواه البخارى في ك الفتن ب : (٩) (الفتح ٣٠/١٣) ومسلم

في ك : الفتن ب : نزول الفتن كمواقع القطر ح : ٢٨٨٦ وروى نحوه

الترمذى عن مسعود بن ابي وقاص في ك الفتن ح ٢١٩٤ (٤٨٦/٤) .

واحمد في المسند ١٦٩/١ .

(٣) انظر فتح البارى (٣٠/١٣) بتصريف يسير .



٢ - وعن ابي سعيد رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يوشك ان يكون خير مال المسلم غنم يتبع بها شعف الجبال ومواقع القطر يفر بدينه من الفتن " (١) .

وهذا يدل على فضل اعتزال الفتن عند وقوعها وانها مفسدة للدين الذي هو اول ما يجب على المسلم صيانته وحفظه .

٣ - وعن ابي بكر رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " انها ستكون فتن الائم تكون فتنة القاعد فيها خير من الماشي فيها ، والماشي فيها خير من الساعي اليها الا فاذا نزلت او وقعت فمن كان له ابل فليلحق بابل ومن كانت له غنم فليلحق بغنمه ومن كانت له ارض فليلحق بارضه " قال فقال رجل : يا رسول الله ارايت من لم يكن له ابل ولا غنم ولا ارض ؟ قال : " يحمى الى سيفه فيدق على حده بججر ثم لينج ان استطاع النجاء ، اللهم هل بلغت - ثلاثا - قال فقال رجل يا رسول الله ارايت ان اكرهت حتى ينطلق بي الى احد الصفيين او احدى الفئتين فضرني رجل بسيفه او يجى سهم فيقتلني ؟ قال : يوء باثمه

---

(١) رواه البخارى في الفتن ب : التقرب في الفتن ( الفتح ٤٠/١٣ ) وابو داود في الفتن ب : (٤) ( عون ٣٤٩/١١ ) والنسائي في الايمان ب : (٣٠) وابن ماجه في الفتن باب (١٣) ح ٣٩٨٠ (٢/١٣١٧) .

واشمك تكون من اصحاب النار \* (١) .

٤ - وعن عديسه بنت اهبان بن صيفي الفخاري قالت : جاء علي بن ابي طالب الى ابي فدعاه للخروج معه فقال لسه ابي : ان خليلي وابن عمك عهد الي اذا اختلف الناس ان اتخذ سيفاً من خشب فقد اتخذته فان شئت خرجت به معك . . . قالت فتكره \* (٢) .

٥ - وعن ابي موسى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال فـسـى الفتن : " كسروا ليها سيوفكم وقطعوا اوتاركم واضربوا بسيوفكم الحجارة فان دخل على احدكم فليكن كخير ابنـسـى ادم \* (٣) .

فهذه النصوص جميعها تدل على النهي عن القتال في الفتنة ولا شك ان الخروج على الائمة ما يؤدي الى الفتنة ، فدل ذلك على النهي عن الخروج على الائمة الظلمة . قال الحافظ ابن حجر : \* والمراد بالفتنة في هذا الباب : هو ما ينشأ عن الاختلاف في طلب الملك حيث لا يعلم الحق من المبطل \* (٤) .

- 
- (١) رواه مسلم في الامارة ب نزول الفتن كمواقع القطر ح ٢٨٨٧ (٢٢١٢/٣)  
 (٢) رواه الترمذى واللفظ له في الفتن ب (٣٣) ح ٢٣٠٣ وقال : حسن غريب لا نعرفه الا من حديث عبد الله بن عبيد (٤٩٠/٤) ورواه ابن ماجه في الفتن ب : ١١ ح (٣٩٦٠) (١٣٠٩/٢) وانظر مسند الامام احمد ٦٩/٥ بنحوه .  
 (٣) رواه ابن ماجه (مختصراً) في ك : الفتن ب : (١١) ح (٣٩٦١) (١٣١٠/٢) والترمذى في الفتن ب : (٣٣) ح (٢٢٠٤) .  
 وقال : هذا حديث حسن غريب صحيح (٤٩١ / ٤) وابو داود في الفتن ب : (٢) (عون المعبود ٣٣٧/١٢) .  
 (٤) فتح الباري ٣١/١٣ .

**ثالثاً :** الاحاديث الدالة على ان الله يؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر  
 فقد قال صلى الله عليه وسلم : " ان الله يؤيد هذا الدين  
 بالرجل الفاجر " (١) وفي روايه " . . . باقوام لا خلاق لهم " (٢) .  
 فاذا كان الدين قد يؤيد وينصر بسبب رجل فاجر ولا يضر  
 الدين فجوره فلا يجوز الخروج على الائمة الفجرة لمجرد فجورهم  
 لان فجور الفاجر منهم لا يضر هذا الدين وانما ضرره على نفسه ،  
 وقد يجر هذا الخروج الى فتن وويلات لا تحمد عقباها .

**رابعاً :** ومن الادلة الدالة على عدم الخروج ايضا موقف الصحابة الذين  
 توقفوا عن القتال في الفتنة ، وموقف علماء السلف ايام حكم بني  
 امية وبني العباس وكان في بعضهم فسوق وظلم ، ومنهم الحجاج  
 ابن يوسف الثقفي الذي كفره بعضهم ، وكان الحسن البصري  
 يقول : " ان الحجاج عذاب الله فلا تدافعوا عذاب الله بايديكم  
 ولكن عليكم الاستكانة والتضرع فان الله تعالى يقول : " ولقد اخذناهم  
 بالمذاب فمما استكانوا لهم وما يتضرعون (٣) " (٤) .

(١) سنن الدارمي ٢/٢٤١ .

(٢) متفق عليه رواه البخاري في ك الجهاد ب : (١٨٢) ان الله ليؤيد  
 هذا الدين . . . فتح الباري ٦/١٧٩ وسلم في الايمان ب : غلط  
 تحريم قتل الانسان نفسه ح ١٧٨ (١/١٠٥) وذلك في قصة  
 الرجل الذي قاتل مع النبي صلى الله عليه وسلم وقال انه من اهل النار  
 وظهر بعد ذلك انه قتل نفسه .

(٣) سورة المؤمنون آية ٧٦ .

(٤) منهاج السنة ١/٢٤١ .

وقيل للشعبي في فتنة ابن الاشعث (١) : أين كنت يا عامس ؟

قال : كنت حيث يقول الشاعر :

عوى الذئب فاستأنست بالذئب اذ عوى

وصوت انسان فكسدت أطبيرا (٢)

أصابتنا فتنة لم تكن فيها بورة اتقيا ، ولا فجرة اقوا \* (٣) .

قال شيخ الاسلام ابن تيمية رحمة الله : \* ولهذا استقر رأي أهل

السنة على ترك القتال في الفتنة ، للاحاديث الصحيحة الثابتة عن

النبي صلى الله عليه وسلم ، وصاروا يذكررون هذا في عقائدهم

ويأمرون بالصبر على جور الائمة وترك قتالهم \* (٤) .

(١) كانت سنة احدى وثمانين حينما بعث الحجاج ابن الاشعث قائدا

على الجيش لمحاربة رتبيل ملك الترك ، وكان كل منهما يكره الاخر ،

فمضى ابن الاشعث ، وفتح كثيرا من البلاد ، وراى التوقف في فصل

الشتاء حتى يذهب البرد ، ويتقوى المسلمون ، فعاتبه الحجاج ، وكتب

اليه بكلام بذي ، فلم يحتمله ابن الاشعث فشاور اصحابه في خلعه ،

فوافقوه ، وجعل الناس يلتفون حوله ، فسير اليه الخليفة عبد الملك

ابن مروان جيشا بقيادة الحجاج ، فهزمهم ابن الاشعث ودخل البصرة ،

ثم راى ان يخلع الخليفة ايضا ، فوافقه جميع من في البصرة من الفقهاء

والقراء والشيخ والشباب ، ثم اخذت تدور بينهم المصارك ، منها

معركة (دير الجماجم) المشهورة ، وراح ضحية لهذه الفتنة خلق كثير

من الصالحين .

انظر بتوسع البداية والنهاية ٣٥/٩ فما بعدها .

(٢) هذا البيت في غريب الحديث للحري ص ٧٣٢ تحقيق سليمان العايد

رسالة دكتوراه من جامعة ام القرى ١٤٠٢ هـ . ورواه ابن قتبية في الشعر

والشعر (٧٨٧) وعزاه للاحيمر السعدي ، وانظر كتاب المنزلة للخطابي

ص ٥٦ فقد رواه بسنده الى الشافعي وعزاه الى تأبط شرا .

(٣) منهاج السنة ٢/٢٤١ .

(٤) منهاج السنة ٢/٢٤١ .

قلت : ولا يكاد احد من علماء السلف يذكر عقيدته الا وينص على هذه المسألة ذاتها ومن الامثلة على ذلك ما ذكره الامام احمد في عقيدته في اكثر من رواية حيث قال : " ولا يحل قتال السلطان ولا الخروج عليه لاحد من الناس فمن فعل ذلك فهو مبتدع على غير السنة والطريق " (١) وسياقي تقرير مذهب الامام احمد قريباً ان شاء الله . ونحو كلام الامام احمد هذا نص على ذلك ابو زرعة وابن ابي حاتم الرازيان (٢) وعلي بن المديني (٣) وغيرهم كثير كالطحاوي (٤) وابي عثمان الصابوني (٥) وغيرهم .

- 
- (١) شرح اصول اعتقاد اهل السنة والجماعة للالكائي تحقيق احمد سعد حمدان رساله دكتوراه عام ١٤٠١ جامعة ام القرى ص ١٥٨ .
- (٢) نفس المرجع ص ١٦٧ وص ١٧٩ .
- (٣) نفس المرجع ص ١٦٤ .
- (٤) شرح العقيدة الطحاوية ص ٣٦٦ ط ٣٠ .
- (٥) رسالة عقيدة السلف واصحاب الحديث لابي عثمان ضمن مجموعه الرسائل المنيرية ١/١٢٩ .

**خامساً: =====** ومن الأدلة على النهي عن الخروج على الأئمة صلاة الصحابة رضوان الله عليهم خلف أئمة الجور والابتدعة ، وهذا يقتضي الإقرار بامامتهم .

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : " إذا ظهر من المصلي بدعة أو فجورا وأمكن الصلاة خلف من يعلم أنه مبتدع أو فاسق مع إمكان الصلاة خلف غيره ، فأكثر أهل العلم يصححون صلاة المأموم ، وهذا مذهب الشافعي وأبي حنيفة وهو أحد القولين في مذهب مالك وأحمد ، وأما إذا لم يمكن الصلاة إلا خلف المبتدع أو الفاجر كالجمعة التي أسامها مبتدع أو فاجر وليس هناك جمعة أخرى فهذه تصلى خلف المبتدع والفاجر عند عامة أهل السنة والجماعة ، وهذا مذهب الشافعي وأبي حنيفة وأحمد بن حنبل وغيرهم من أئمة السنة بلا خلاف عندهم " (١) والذي يدل على ذلك الجواز فعل الصحابة رضوان الله عليهم حيث كانوا يصلون خلف من يعرفون فجورة كما صلى عبد الله ابن مسعود وغيره من الصحابة خلف الوليد بن عقبة بن أبي معيط وقد كان يشرب الخمر ، وصلى مرة الصبح أربعاً ، وجلده عثمان رضي الله عنه على ذلك ، وكان عبد الله بن عمر وغيره من الصحابة يصلون خلف الحجاج بن يوسف (٢) ، وكان الصحابة والتابعون

---

(١) مجموعة الرسائل والمسائل الرسالة الأخيرة ١٩٨/٥ تعليق محمد رشيد

رضا ن : لجنة التراث العربي .

(٢) حديث كان ابن عمر يصلّي خلف الحجاج ذكره ابن أبي شيبة في المصنف

وقال عنه الألباني سنده صحيح على شرط الستة انظر ارواء الغليل ٢/

يصلون خلف ابن أبي عبيد وكان متهماً بالالحاد (١)، وأخرج  
ابن سعد عن زيد بن أسلم أن ابن عمر كان في زمان الفتنة  
لا يأتي أميراً إلا صلى خلفه وأدى إليه زكاة ماله \* (٢) .

سادساً : ومن الأدلة على عدم جواز الخروج على الأئمة الفسقة مراعاة  
مقاصد الشريعة إذ أن من أهداف الشريعة الإسلامية تحقيق  
أكمل المصلحتين بتفويت أدناهما ، ودفع أعظم الضررين باحتمال  
أخفهما ، ولا شك أن الضرر في الصبر على جور الحكام أقل منه  
في الخروج عليهم لما يؤدي إليه من الهرج والمرج ، فقد يرتكب  
في هوى ساعه من المظالم ما لا يرتكب في جور سلطان قال ابن  
تيمية \* وكل من خرج على إمام ذي سلطان إلا كان ما تولد على  
فعله من الشر أعظم مما تولد من الخير \* (٣) ولذلك ( فلا  
يهدم أصل المصلحة شقفاً بمزايها كالذي يهشي قصراً ويهدم  
مصر \* (٤) .

وذكر ابن الأزرق في معرض استدلاله على أن جور الإمام لا يسقط  
وجوب الطاعة قال ( الثاني : دلالة وجوب درء أعظم المفسد  
عليه ، إذ لا خفاء أن مفسدة عصيانه تروى على مفسدة اعانتة  
بالطاعة له ، كما قالوا في الجهاد معه ، ومن ثم قيل : عصيان  
الأئمة هدم أركان الملة \* (٥) كما أن في الصبر على جورهم

(١) انظر مجموعة الرسائل والمسائل ( ١١٩ / ٥ ) .

(٢) قال الألباني سنده صحيح انظر إرواء الغليل ٢٠٤ / ٢ .

(٣) منهاج السنة ٢٤١ / ٢ .

(٤) أحياء علوم الدين على هامش تحاف السادة المتقين للزبيدي ٢٣٣ / ٢ .

(٥) بدائع السلك ٧٨ / ١ .

واحتساب ذلك عند الله تكفير السيئات ومضاعفة الاجور ( فان الله تعالى ما سلطهم علينا بالفساد اعمالنا والجزاء من جنس العمل ، فعلينا الاجتهاد في الاستغفار والثبوت والصالح العمل " (١) .

وذكر شيخ الاسلام ابن تيمية ان الحكمة التي راعاها الشارع في النهي عن الخروج على الامراء ، ولذب الى ترك القتال في الفتنة لما في المقاتلة من قتل للنفوس بلا حصول للمصلحة المطلوبة فقال " وان كان الفاعلون لذلك يرون ان مقصودهم الامر بالمعروف والنهي عن المنكر كالفارين خرجوا بالحرية ودير الجحاش على يزيه والحجاج وغيرهما .. " (٢) قال ( لكن اذا لم يزل المنكر الا بما هو اكر منه صارت ازالته على هذا الوجه منكرا ، واذا لم يحصل المعروف الا بمنكره ، فسدت اعظم من مصلحة ذلك المعروف ، كان تحصيل ذلك المعروف على هذا الوجه منكرا ، وبهذا الوجه صارت الخوارج يستحلون السيف على اهل القبلة حتى قاتلت عليا - رضى الله تعالى عنه - وغيره من المسلمين ، وكذلك من وافقهم في الخروج على الائمة بالسيف في الجملة من المعتزلة والزيدية والفقهاء وغيرهم " (٣) .

ويقرر تلميذه ابن القيم رحمه الله هذه المسألة فيقول :

" ان النبي صلى الله عليه وسلم شرع لامتة ايجاب انكار المنكر ليحصل بانكاره من المعروف ما يحبه الله ورسوله فاذا كان انكار

(١) شرح العقيدة الطحاوية ص ٣٦٨ .

(٢) منهاج السنة ٢/٢٤٣ .

(٣) نفس المرجع .



المنكر يستلزم ما هو انكر منه وابتغى الى الله ورسوله فانه لا يسوغ  
انكاره وان كان الله يهفزه ويمقت اهله ، وهذا كالانكار على  
الملوك والولاة بالخروج عليهم فانه اساس كل شر وفتنة الى اخر  
الدهر ، وقد استاذن الصحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم فسي  
قتال الامراء الذين يؤخرون الصلاة عن وقتها وقالوا افلا نقاتلهم ؟  
فقال لا ، ما اقاموا الصلاة ، وقال ومن راي من اميره ما يكرهه ،  
فليصل ولا ينزعن هذا من طاعة ، ومن تأمل ما جرى على الاسلام  
في القرن الكبار والصغار ، رآها من اضاعه هذا الاصل ، فاستد  
الصبر على منكر فطلب ازالته فتولد منه ما هو اكبر منه ، فقد  
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يرى بمكة اكبر المنكرات ولا يستطيع  
تغييرها ، بل لما فتح الله مكة وصارت دار اسلام عزم على تغيير البيت  
ورده على قواعد ابراهيم ومنعه من ذلك مع قدرته عليه خشية  
وقوع ما هو اعظم منه من عدم احتمال قريش لذلك لقرب عهدهم  
بالاسلام وكونهم حديثي عهد بكفر ، ولهذا لم ياذن لي الانكار  
على الامراء باليد لما يترتب عليه من وقوع ما هو اعظم منه . (١)

الى ان قال ( فانكار المنكر اربع درجات :

- الاولى : ان يزول ويخلفه ضده .
- الثانية : ان يقل وان لم يزول بجملته .
- الثالثة : ان يتساوى . (الرابعة (٢) : ان يخلفه ما هو شر منه ) .

---

(١) اعلام الموقعين ٤/٣ .  
(٢) ما بين القوسين ليس في المطبوعة لكن السياق يقتضيه ولعله سقط عند  
الطبع .

قال ( فالدرجتان الاوليان مشروعتان ، والثالثة موضع اجتهاد  
والرابعة محرمه ) (١) ثم ضرب الامثلة على كل درجة ومنها قوله  
في التمثيل على الرابعة ( سمعت شيخ الاسلام ابن تيمية قدس  
الله سره ونور ضريحه يقول : مررت انا وبعض اصحابي في زمن  
التتار بقوم منهم يشبهون الخمر ، فانكر عليهم من كان معي ،  
فانكرت عليه وقلت له : انما حرم الله الخمر لانها تصد عن ذكر  
الله وعن الصلاة ، وهؤلاء تصدهم الخمر عن قتل النفوس وسبي  
الذراري واخذ الاموال فدعهم " (٢) .

سابعاً : ومن الادلة على عدم جواز الخرج على الائمة اننا عند  
استعراضنا للفتن التي قامت في التاريخ الاسلامي الاول نجد  
انها لم تؤت الثمار المرجوة من قيامها بل بالعكس قد ادت الى  
فتن وفرقة بين المسلمين لا يحلم عظم فسادها الا الله يقول  
المعلمي : " وقد جرب المسلمون الخرج فلم يروا منه الا الشر :  
١ - خرج الناس على عثمان يرون انهم انما يريدون الحق .  
٢ - ثم خرج اهل الجمل يرى رؤسائهم ومعظمهم انهم انما  
يطلبون الحق فكانت ثمرة ذلك بعد اللقيا والتي ان انقطعت  
خلافة النبوة وتأسست دولة بني امية .  
٣ - ثم اضطر الحسين بن علي الى ما اضطر اليه فكانت تلك  
الأساة .

(١) اعلام الموقعين ٤/٣ .

(٢) نفس المصدر ٥/٣ .

- ٤ - ثم خرج اهل المدينة فكانت وقعة الحرة .  
٥ - ثم خرج القراء مع ابن الاشعث فماذا كان ؟ .  
٦ - ثم كانت قضية زيد بن علي ، وعرض عليه الروافض ان ينصروه  
على ان يتبرا من ابي بكر وعمر ، فخذلوه ، فكان ما  
كان (١) .

قلت : وقد عد ابو الحسن الاشعري خمسة وعشرين  
خارجا كلهم من ال البيت (٢) ولم يكتب لاحد منهم  
نصيب في الخروج ، وقال شيخ الاسلام ابن تيمية : ( وقل  
من خرج على امام ذى سلطان الا كان ما تولد على فعله  
من الشر ، اعظم مما تولد من الخير ) . (٣) .  
فاذا كان هذا مال الخارج ، وان كان قصده حسنا ،  
ولا يريد الا الخير واصلاح الاوضاع ، فكيف يجوز الخروج ؟

- 
- (١) التنكيل بما في تانيب الكثرى من الباطيل لمبد الرحمن بن يحيى  
المعلمى ٩٤/١ ط ٠ اولى ١٤٠١ هـ باكستان ، لاهور .  
(٢) انظر مقالات الاسلاميين (١٥١/١ - ١٦٦) .  
(٢) منهاج السنة ٢/٢٤١ .

## المذهب الثاني

=====

### القاتلون بالخروج على ائمة الجور الظلم

=====

نهبت طوائف من اهل السنة وبغض الاشاعة والمتمزلة والخوارج (١) والنهديه (٢) وكثير من المرجئة الى الخروج على ائمة الجور وسل السيوف واستخدام القوة في تغيير المنكر اذا لم يمكن دفع المنكر الا بذلك ولو لئلا يصلوا الى درجة الكفر. قال ابن حزم " ان سل السيوف في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب اذا لم يمكن دفع المنكر الا بذلك " (٣) ونسب هذا القول الى بعض الصحابة وغيرهم من التابعين وتابعيهم ومن بعدهم فقال " وهذا قول علي بن ابي طالب رضي الله عنه وكل من معه من الصحابة وقول ام المؤمنين عائشة رضي الله عنها وطلحة والزبير وكل من كان معهم من الصحابة ، وقول معاوية وعمرو والنعمان بن بشير وغيرهم من معهم من الصحابة رضي الله عنهم اجمعين ، وهو قول عبد الله بن الزبير ومحمد بن الحسن بن علي وفيه الصحابة من المهاجرين والانصار القائمين يوم الحرة رضي الله عن جميعهم اجمعين ، وقول كل من قام على الفاسق الحجاج ومن والاه من الصحابة رضي الله عن جميعهم كانس بن مالك ، وكل من كلن ممن ذكرنا من افاضل التابعين ... ثم من بعد هؤلاء من تابعي التابعين

---

(١) انظر مقالات الاسلاميين ٢٠٤/١ .

(٢) نفس المرجع ١٥٠/١ .

(٣) الفصل في الملل والاهواء والنحل ١٢١/٤ .

ومن بعدهم كعب بن عبد العزيز بن عبد الله بن عمر وكعب بن عبد الله بن عمر ومحمد بن عجلان ومن خرج مع محمد بن عبد الله بن الحسن وهاشم ابن بشر ومطر الوراق ومن خرج مع ابراهيم بن عبد الله وهو الذي استدل عليه اقوال الفقهاء كابي والحسن بن حسي وشريك ومالك والشافعي وداود واصحابهم فان كل من ذكرنا من قديم وحديث اما ناطق بذلك في فتواه واما فاعسل لذلك بسل سيفه في انكار ما راوه منكرا • • • اهـ (١)

الادلة : —

=====

استدل القائلون بالخرج على ائمة الجور وان لم يصلوا الى حد الكفر

بالادلة التالية : —

اولا : من القرآن الكريم :

=====

١ - قال الله تعالى ( وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فاصلحوا بينهما • فان بغت احداهما على الاخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء الى امر الله • • الاية " (٢) •

ففي هذه الاية امر الله عزوجل بقتال الفئة الباغية سواء كان الامام معها ام مع العادله — ان ليس من شرطه ان يكون مع العادله دائما — هذا مع ان هذه الفئة الباغية التي يجب ان تقاتل لم توصف بالكفر البواح بل وصفت بالايمان •

---

(١) الفصل ١٧١/٤ • ١٧٢ •

(٢) سورة الحجرات اية ١٩ •

وبناءً على هذا فلو خرجت طائفة محقة على امام جائر  
وجب على المسلمين نصرتها وقتاله وان لم يكن كفر كفراً بواحاً  
وعليه جرى العمل زمن الصحابة رضي الله عنهم والتابعين حيث  
ان معظمهم أيد عبد الله بن الزبير رضي الله عنه في خروجه  
على بني أمية وقتالهم (١).

٢ - كما استدلوا لمذهبهم بقوله تعالى " قال اني جاعلك للناس اماماً  
قال ومن ذريستي قال لا ينال عهدى الظالمين " (٢) . والامامة  
عهد الله فلا يجوز ان ينال هذا العهد ظالم وان غلبه  
وجب الخروج عليه وارجاعه عن ظلمه او طرده عن منصب الامامة .

٣ - واستدلوا ايضاً بقوله تعالى " وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا  
على الاثم والعدوان " (٣) قالوا فعدم الخروج على الامام الظالم  
والسكوت عنه من التعاون على الاثم والعدوان المنهي عنه وانكار  
المنكر ومجاهدة الظلمة والفسقة من البر الذي امر الله تعالى  
بالتعاون عليه .

ثانياً : كما استدلوا بالايات والاحاديث الدالة على وجوب الامر بالمعروف  
====  
والنهي عن المنكر فمنها :

- 
- (١) انظر البداية والنهاية لابن كثير (٢٣٨) وقد اختلف الناس في هذه  
المسألة فمن قائل : فتنة ابن الزبير . ومن قائل : خلافة ابن الزبير .  
والله اعلم بالصواب .  
(٢) سورة البقرة اية (١٢٤) .  
(٣) سورة المائدة اية (٢) .

١ - قول الله عز وجل " ولتكن منكم امة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون " (١) وقوله عز وجل : " لمن الذين كفروا من بني اسرائيل علي لسان داود وعيسى ابن مريم ذلك بما عصوا وكانوا يعتدون ، كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه لبئس ما كانوا يفعلون " (٢) .

٢ - ومنها ما ورد عن ابي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه عند قوله تعالى " يا ايها الذين امنوا عليكم انفسكم لا يضركم من ضل اذا اهتديتم " (٣) حينما قام خطيبا لمحمد الله واثني عليه ثم قال : " ايها الناس انكم تقرؤن هذه الآية - وتلاها - وانكم تضمنونها على غير موضعها واني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ان الناس اذا راوا المنكر ولا يغيرونه اوشك الله عز وجل ان يعمهم بعقابه " وفي رواية : " ان الناس اذا راوا الظالم فلم يأخذوا على يديه اوشك ان يعمهم الله بعقاب منه " (٤) .

(١) سورة ال عمران اية ١٠٤ .

(٢) سورة المائدة اية ٧٨ .

(٣) سورة المائدة اية (١٠٥) .

(٤) رواه احمد في المسند ١٥٣/١ حديث رقم ١ وقل احمد شاكر اسناده صحيح ، ورواه الترمذي في ك الفتن ب : ما جاء في نزول العذاب اذا لم يغير المنكر ح : ٢١٦٨ وقال : حديث صحيح (٤٦٧/٤) ورواه ابو داود في الملاحم ب الامر والنهي (عون ٤٨٩/١١) وابن ماجه في الفتن ب : الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ح : ٤٠٠٥ (١٣٢٧/٢) ورواه النسائي وابن حبان في صحيحه وغيرهم .

٣ - ومنها قوله صلى الله عليه وسلم : " من رأى منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك اضعف الايمان " (١) .

٤ - ومنها ما روى عن عهد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " ان اول ما دخل النفس على بني اسرائيل انه كان الرجل يلقي الرجل فيقول يا هذا اتق الله ودع ما تصنع فانه لا يخل لك ه ثم يلقاه من الفساد وهو على حاله فلا يمنعه ان يكون اكله وشربه وقميده ه فلما فعلوا ذلك ضرب الله قلوب بعضهم ببعض ونزل فيهم القرآن فقال : " لعن الذين كفروا على لسان داود وعيسى بن مريم .. الى قوله فاسقون " - وكان صلى الله عليه وسلم متكئاً ثم جلس - ثم قال " كلا والله لتأمرن بالمعروف ولتنهون عن المنكر ثم لتأخذن على يد الظالم ولتأطرنه على الحق اطراً ولتقصرنه على الحق قصراً اوليضرين الله قلوب بعضكم ببعض ثم يلعنكم كما لعنهم " (٢) .

- 
- (١) رواه مسلم في ك : الايمان ب : كون النهي عن المنكر من الايمان ح : ٤٩ ( ١ / ٦٩ ) ورواه الترمذى في الفتن ب : ما جاء في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ح ٢١٧٢ ( ٤ / ٤٧٠ ) . ورواه ابو داود في ك : الملاحم ب : الامر والنهي عن ابي سعيد ( انظر عون ٤٩١ / ١ ) .
- (٢) رواه ابو داود في ك : الملاحم ب : الامر والنهي ( عون ٤٨٧ / ١١ ) ورواه الترمذى وحسنه في كتاب التفسير ح : ٣٠٤٧ و ٣٠٤٨ ( ٥ / ٢٥٢ ) وابن ماجه في الفتن باب الامر بالمعروف .. ٤ / ٤٠٠٦ ( ٢ / ١٣٢٣ ) بالفاظ متقاربة ورواه ايضا مراسلا - اى الترمذى وابن ماجه - قال ابن مفلح الحنبلي : واسناد هذا الخبير ثقات وابو عبيد لم يسمع من ابيه عندهم انظر الاداب الشرعية ١ / ١٩٣ .



قالوا : فانكار المنكر واجب على كل مسلم سواء صدر هذا المنكر من امير او حقيير او عريف او وضيع ولم يرد في الايات والاحاديث الآمرة بذلك استثناء للامراء فدل على وجوب انكار المنكر عليهم وازالته ولو بالقوة عند الاستطاعة

ثالثا : الاحاديث الدالة على غسل الظالم والخراج عليه وكفه عن ظلمه :  
 كما ان هناك احاديث دالة على وجوب مجاهدة الظلمة وكفهم عن ظلمهم منها : -

١ - حديث ابن مسعود رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " ما من نبي بعثه الله قبلي الا كان له من امته حواريون واصحاب ياخذون بسنته ويقتدون بامره ، ثم انها تخلف من بعدهم خلوف يقولون ما لا يفعلون ويفعلون ما لا يؤمرون ، فمن جاهدهم بيده فهو مؤمن ومن جاهدهم بلسانه فهو مؤمن ومن جاهدهم بقلبه فهو مؤمن وليس وراء ذلك من الايمان حبة خردل " (١) قال ابن رجب الحنبلي " وهذا يدل على جهاد الامراء باليد " (٢) وهو نص صريح في المسألة .

٢ - ومنها حديث عبد الله بن عمرو قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : اذا رايتم امتي تهاب ان تقول له انت ظالم فقد تودع منهم " (٣)

(١) رواه مسلم في ك الايمان ب : النهي عن المنكر من الايمان ح : ٥٠ (٧٠/١)

(٢) جامع العلوم والحكم ص ٣٠٤

(٣) مسند الامام احمد (١٦٣/٢) وقد صحح الاستاذ احمد شاكراً هذا الحديث انظر تخرجه للمسندين رقم ٦٥٢١ (٣٠/١٠)

٣ - وعن حذيفه رضي الله تعالى عنه قال - في حديث طويل - :  
قلت يا رسول الله ارايت هذا الخير الذي اعطانا الله ايكسون  
بعده شر كما كان قبله ؟ قال نعم قلت : فما العصمة من ذلك ؟  
قال : السيف ، قلت : يا رسول الله ثم ماذا يكون ؟ قال : ان كان  
لله خليفة في الارض فضرب ظهرك واخذ مالك فاطعمه والا فمست  
وانت عاض بجذال شجرة ، قلت : ثم ماذا ؟ قال : الدجال ، ،  
وفي روايه " قلت : فما العصمة يا رسول الله قال السيف ، قال  
قلت : وهل بعد هذا السيف بقيه ؟ قال : نعم تكون اماره على  
اقداء وهداه على دخن ، قال : قلت ثم ماذا ؟ قال : تحشأ  
دعاة الضلالة ... (١) .

٤ - وعن عقبه بن مالك رضي الله تعالى عنه من رهنه قال : بعث  
رسول الله صلى الله عليه وسلم سرية فسلمت رجلا منهم سيفا  
فلما رجع قال : لو رايت مالا منا رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟  
قال : اعجزتم اذا بعثت رجلا فلم يرض لامرى ان تجعلوا مكانه

---

(١) رواه ابو داود في الفتن ب : ذكر الفتن ودلائلها ( عون المبرود  
٣١٢/١١ ) .

ورواه الامام احمد بعده اسانيد في المسند ( ٤٠٣/٥ - ٤٠٤ ) وصحة  
الالباني في تعليقه على مشكاة المصابيح ١٠ الجامع الصغير ٢٨ ٢٩٩٢  
( ٢٠٥٤/٢ )

من يمضي لاهوى " (١) .

وهذا الحديث يدل على امر النبي صلى الله عليه وسلم بان الامام اذا لم يض على سنة النبي صلى الله عليه وسلم وحاد عنها فانه يعزل ويجعل مكانه من يتبع السنة ويسير على منهاجها .

٥ - وعن ابن عمر رضى الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : سيكون عليكم امراء يأمرونكم بما لا يفعلون فمن صدقهم يكذبهم واغاثهم على ظلمهم فليس مني ولست منه ولم يرد علي الحوض . . . . وفي الترمذى بزيادة " ومن لم يدخل عليهم ولم يعنهم على ظلمهم ولم يصدقهم بكذبهم فهو مني وانما فيه وهو وارد على الحوض " (٢) .

٦ - هذا وقد قال ابو بكر الصديق رضى الله تعالى عنه فى خطبته المشهورة لما انمقدت له الخلافة " ايها الناس اني قد وليت

(١) رواه ابو داود فى ك الجهاد ب : فى الطاعة ( عون ٢٩١/٧ ) وقال الشيخ عبد القادر الارناؤظ : اسنده حسن قال المنذرى : ذكر ابو عمر النمرى وغيره ان عقبه هذا روى عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثا واحدا .

انظر جامع الاصول لابن الاثير ٧١/٤ وكلام المنذرى فى عون المعبود ٢٩١/٧ وهواه صاحب كنز العمال الى الخطيب البغدادى فى المتفق (٢٩٨/٥) ح : ١٤٤١٥ .

(٢) رواه احمد فى المسند وصححه احمد شاكر حديث رقم (٥٧٠٢) (٦٢/٨) وقال فى مجمع الزوائد : رواه احمد والبخارى . . . وفيه ابراهيم بن قيس ضعفه ابوحاتم وثقه ابن حبان ومثقة رجاله رجال الصحيح (٢٤٧/٥) وفى المسند ايضا عن جابر وهو فى الترفيب والترهيب ١٥٠/٣ ورواه الترمذى عن كعب بن عجرة فى الفتن باب ٢٢ رقم ٢٢٥٩ وقال حديث صحيح غريب لا نعرفه من حديث مسهر الا من هذا الوجه ٥٢٥/٤ .

عليكم ولست بخيركم فان احسنت فاعينوني وان اسأت فقوموني \* (١)  
فهذا امر منه رضى الله عنه للصحابة بالتقوم عند حصول الانحراف  
في رعايته لهم وهو ابو بكر الصديق فاولى بالتقوم من ياتي من  
بعده ويحسبه عن الطريق \* (٢)

#### رابعاً : الاحاديث الدالة على خطر الائمة المضلين : - =====

وقد ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم عدة احاديث  
تحذر من الائمة المضلين وانهم خطر كبير على الامة وعلى دينها  
لذلك يجب السعي الى ابعاد خطرهم عن هذه الامة التى  
تجب حمايتها على كل مسلم اذا غزت ارضها او نهبت اموالها  
فكيف اذا غزى دينها ؟

ومن هذه الاحاديث ما يلي :-

١ - عن ثوبان رضى الله تعالى عنه قال قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم : انما اخاف على امتي الائمة  
المضلين \* (٣)

٢ - وعن ثوبان رضى الله عنه في الحديث الطويل عن النبي  
صلى الله عليه وسلم قال : زومت لي الارض حتى رأيت

---

(١) انظر سيرة ابن هشام ١٦١/٤ والبداية والنهاية ٣٠١/٦ قال ابن  
كثير اسناده صحيح .  
(٢) وهناك احاديث اخرى كثيرة في هذا الباب منها ( .. فضعوا سيوفكم  
على عواتقكم فابيدوا خضراءهم \* ونحوها . ولكنى اثرت الصغ عنها لانها  
لا تعلم من مقال .

(٣) رواه الترمذى في الفتن ب : ما جاء في الائمة المضلين ح : ٩ : ٢٢٢ وقال : حسن  
صحيح (٥٠٤/٤)

مشارقتها ومغاربتها ... الى ان قال : وانما اتخوف على  
امتي ائمة مضلين \* (١) .

٣ - وفي رواية عند الطيالسي \* اخوف ما اخاف على امتي الائمة  
المضلين \* (٢) .

٤ - وروى احمد بسنده الى عبد الله بن مسعود قال ان رسول  
الله صلى الله عليه وسلم قال : اشد الناس عذاباً يوم  
القيامة : رجل قتل نبي او قتل نبياً وامام ضلالة ومثّل  
من المثلين \* (٣) ولذلك فقد قال عمر لكعب اني اسالك  
عن امر فلا تكتمني قال : والله لا اكتمك شيئاً اعلمه  
قال : اخوف شيء تخوفه على امة محمد صلى الله عليه وسلم ؟  
قال : ائمة مضلين ، قال عمر : صدقت ، قد اسر ذلك  
الي واعلمني رسول الله صلى الله عليه وسلم \* (٤) .

- (١) رواه ابو داود في الفتن ب (١) (عون ٣٢٢/١١ ، ٣٢٣) وابن  
ماجه في الفتن ب (٩) ح : ٣٩٥٢ (٢/١٣٠٤) ورواه الامام احمد في  
المسند (١٢٣/٤) عن شداد بن اوس واصل الحديث بدون زيادة  
( وانما اتخوف ... ) في مسلم في ك الفتن ح : ٢٨٨٩ (٤/٢٢١٥) .
- (٢) مسند الطيالسي ١٦٥/٢ ونحوه في المسند عن شداد بن اوس قال في مجمع  
الزوائد رجاله رجال الصحيح (٢٣٩/٥) .
- (٣) رواه الامام احمد في المسند رقم ٣٨٦٨ وقال احمد شاكراً : اسناده صحيح  
(٣٣٢/٥) . قال الهيثمي رواه البزار . ورجاله ثقات وكذلك رواه الامام  
احمد ( مجمع الزوائد ٢٣٦/٥ ) .
- (٤) مسند الامام احمد حديث رقم ٩٣ قال في مجمع الزوائد : رواه احمد ورجاله  
ثقات ٢٣٨/٥ . وحسن الاستاذ احمد شاكراً اسناده ٢٨٢/١ .

وروى ابن أبي شامة بسنده الى زياد بن حدير قال :  
 قال لي عمر هل تعرف ما يهدم الاسلام قلت : لا ، قال :  
 يهدمه زلة عالم وجدال منافق بالكتاب وحكم الائمة المضلين" (١) .  
 فاذا كانت هذه خطورتهم فمجاهدتهم واجبة عليه المصلحة  
 الشرعية ..

#### خامسا : ومن الادلة على الخروج على ائمة الضلالة : — =====

هو اجماع العلماء على قتال اى طائفة امتنعت عن شريعة  
 من شرائع الاسلام فهذه يجب جهادها وقتالها باتفاق المسلمين  
 قال شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله : " وايماء طائفة انتسبت  
 الى الاسلام وامتنعت عن بعض شرائع الظاهرة المتواترة فانه  
 يجب جهادها باتفاق المسلمين .. " قال ( ثبت بالكتاب والسنة  
 واجماع الامة انه يقاتل من خرج عن شريعة الاسلام وان تكلم  
 بالشهادتين وقد اختلف الفقهاء في الطائفة الممتعة لو تركت  
 السنة الراتبة كركعتي الفجر هل يجوز قتالها ؟ على قولين ،  
 فاما الواجبات والمحرمات الظاهرة والمستفيضة فيقاتل عليها بالاتفاق (٢) .  
 فهذه الطائفة يجب جهادها سواء كان الامام معها ام لا . فدل  
 على وجوب الخروج على ائمة الجور اذا امتنعوا عن شريعة —  
 شرائع الاسلام او تركوا شيئا من الواجبات او فعلوا المحرمات الظاهرة .

---

(١) الباعث على انكار البدع والحوادث لابن تيمية شامة ص ١٥٠ .

(٢) مجموعة الفتاوى ٣٥٧/٢٨ — ٣٥٨ .

وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لا تزال طائفة من امتي ظاهرين حتى ياتيهم امر الله وهم ظاهرون " (١) وفي روايه ( لا تزال طائفة من امتي على الحق ظاهرين لا يضرهم من يخذلهم حتى ياتي امر الله " (٢) .

هذا وقد جاء تفسير هذا الظهور بانه النصر في القتال كما في الروايات التالية : -

- ١ - حديث جابر بن سمره " لن يبرح هذا الدين قائما يقاتل عليه عصابه من المسلمين حتى تقوم الساعة " (٣) .
- ٢ - رواية جابر بن عبد الله " لا تزال طائفة من امتي يقاتلون على الحق ظاهرين الى يوم القيامة " (٤) . وفي رواية عمران بن الحصين : " .. يقاتلون على الحق ظاهرين على من ناولهم حتى يقاتل اخرهم المسيح الدجال " (٥)

---

(١) متفق عليه رواه البخارى في ك : الاعتصام ب : (١٠) الفتح ١٣ / ٢٩٣ ، ورواه مسلم في ك : الامارة ح : ١٩٢ ( ١٥٢٣ / ٣ ) كلاهما عن المفيرة ابن شعبة .

(٢) رواه مسلم عن ثوبان في الاماره ح : ١٩٢ ( ١٥٢٣ / ٣ ) . والترمذى في الفتن ب : ما جاء في الائمة المضلين ح : ٢٢٢٩ وقال حسن صحيح ( ٥٠٤ / ٤ ) وابو داود في الفتن باب ( ١ ) ( عون المعبود ٣٢٤ / ١١ ) .

(٣) مسلم في الاماره حديث رقم ١٩٢٢ ( ١٥٢٤ / ٣ ) وقريب من هذا اللفظ في المسند ٩٢ / ٥ عن جابر نفسه .

(٤) مسلم في الامارة رقم ١٥٦ ( ١٣٧ / ١ ) وفي الامارة رقم ١٩٢٣ ( ١٩٤ / ٣ ) واحمد ٣٤٥ / ٣ .

(٥) ابو داود في الجهاد باب ( ٤ ) في دوام الجهاد ( عون المعبود ١٦٢ / ٧ ) .

٣ - رواية عقبة بن عامر ( لا تزال عصابة من امتي يقاتلون على امر الله قاهرين لمدوهم لا يضرهم من خالفهم حتى تأتيهم الساعة وهم على ذلك \* (١) .

فهذه الطائفة المنصورة تقاتل قطعاً وليس قتالها خاصاً بالكفار الصرحاء فحسب بل تقاتل كل من يخذلها ويخالفها واعظمهم الائمة المضلون كما في الاحاديث السابقة لا سيما اذا كانوا اخطروا على الدين من الكفار الصرحاء ، فدل على ان الله قد وعد الخارج لنصرة دينه بالنصر والتمكين وهذا يدل على مشروعية مثل هذا الخرج .

سادساً : ومن الادلة ايضاً فعل الصحابة والسلف رضوان الله عليهم اجمعين :  
=====

فالصحابه الذين عاصروا الفتنة التي وقعت بين علي واصحاب الجمل رضي الله عنهم اجمعين لم يكونوا يرون ان المبرر الوحيد للخروج هو الكفر يدل على ذلك ان الصحابة كانوا في زمن علي ثلاثة اقسام .

الاول : من كان مع علي .

الثاني : من كان مع معاوية (٢) .

الثالث : الذين توقعوا وهم القلة رضي الله عنهم اجمعين .

---

(١) مسلم في الامارة حديث رقم ١٩٢٤ (٣/١٥٢٥) .  
(٢) اهل الشام هم الفئة الباغية لقول الرسول صلى الله عليه وسلم ( عمار تقتله الفئة الباغية ) . وعلي اقرب الى الحق لقوله صلى الله عليه وسلم عن الخوارج تقتلهم ادنى الطائفتين الى الحق . والله اعلم .



فاما علي ومن معه فلو انهم يعلمون انه لا يصح الخروج  
الا في حالة الكفر لكان هذا وحده كافيا في الاحتجاج على  
من خالفهم ، ولا شتهر ذلك عنهم ، وانحموا به خصومهم ، لا سيما  
اصحاب الجمل ، فان من الثابت ان اصحاب الجمل ( طلحة والزبير  
وعائشة ) بايعوا علياً ثم خرجوا عليه ، ومع ذلك لم ينقل عن  
علي واصحابه انهم احتجوا عليهم بان عليا لم يكفر فلا يجوز لكم  
الخروج ، بل كل ما احتجوا به انهم خرجوا عن الطاعة دون  
سبب وجيه ، يدل على ذلك ما رواه البخارى (١) عن عبد الله  
ابن زياد الاسدى قال : " لما سار طلحة والزبير وعائشة الى  
البصرة بعث علي عمار بن ياسر وحسن بن علي فقدا الكوفة  
فصعدا المنبر فكان الحسن بن علي فوق المنبر في اعلاه وقام  
عمار اسفل من الحسن فاجتمعنا اليه ، فسمعت عمارا يقول : ان  
عائشة قد سارت الى البصرة ، والله انها لزوجة نبيكم في الدنيا  
والاخرة ولكن الله ابتلاكم ليعلم اياه تطيعون ام هي " . اما  
علي نفسه فما زاد ان قال في حق طلحة والزبير (بايعاني  
بالمدينة وخالفاني بالبصرة ولو ان رجلاً من بايع ابا بكر خالفه  
لقاتلناه وكذلك عمر " (٢) وكل الروايات الحديثية والتاريخية التي  
روت المحاورات والحجج التي حصلت بين الطرفين لم تذكر احد  
منهم احتج بانه لا يجوز الخروج على الامام الا ان يكفر فدل على

(١) الجامع الصحيح ك الفتن ب : ١٨ ( فتح البارى ٥٣/١٣ ) .

(٢) اخرجه اسحاق بن راهويه من طريق سالم المرادى انظر فتح البارى

انهم لا يرون ذلك .

اما طلحة والزبير واهل الشام وفيهم معاوية والنعمان بن بشير والمغيرة بن شعبه رضي الله عنهم اجمعين فلو انهم يعلمون ان سبب الخروج هو الكفر وحده ثم خرجوا وقاتلوا المسلمين لكان معنى هذا انهم مستعمدون استحلال مقاتلة الامام واراقة دماء المسلمين وليسوا مجتهدين مخطئين وهذا لا يجوز في حقهم قطعا ، ولو انهم يعلمون ذلك ولم يخرجوا حتى كفر علي - حاشا لله ان يكفر - لا احتجوا به واظهروه ولم يعملوا خروجهم بالمطالبة بدم عثمان - فدل على انهم يرون الخروج على الامام وليسوا بكافرين .

اما الذين توقفوا واشهرهم عبد الله بن عمر وسعد بن ابي وقاص واسامة بن زيد ومحمد بن مسلمة وابوموسي ، فهؤلاء لم ينقل عنهم ان سبب توقفهم هو ان احدا من الفئتين لم يكفر فلا يجوز الخروج عليه بل الثابت ان توقفهم كان عن اجتهاد ووجهة نظر ان راوا انها فتنة لم يتبين لهم الامر فيها وقدرته النبي صلى الله عليه وسلم عن القتال في الفتنة ، والذي يدل على ان هذا هو سبب توقفهم ما يلي :-

١ - اما اسامة بن زيد فقد روى البخاري (١) ان حرمة قال : " ارسلني اسامة الى علي وقال انه سيمالك الان فيقول : ما خلف صاحبك ؟ ( اي الذي اخره عنا ) تنقل له : يقول

---

(١) صحيح البخاري فسر الفتن ب : (٢٠) ( فتح الباري ١٣/٦١ ) .

لك : لو كنت في شدة الأسد لأحببت ان أكون معك فيه ولكن هذا الأمر لم أره \* .

٢ - أما عبد الله بن عمر فقد كان يرى الكف عملاً باحاديث النهي عن القتال في الفتنة ومثله سعد ومحمد بن مسلمة إلا ان ابن عمر وسعد نقل عنهما <sup>الصح</sup> لاهلي أنهما لم يقاتلا الفئة الباغية التي قتلت عماراً . فقد روى عن عبد الله ابن عمر انه قال : " من هي الفئة الباغية ؟ ولو علمنا ما سبقتني أنت ولا غيرك على قتالها " (١) وروى عنه انه قال : ( ما أجد في نفسي شيئاً إلا اني لم أقاتل الفئة الباغية مع علي بن أبي طالب " (٢) أما سعد فقد روى انه قال : " ندمت على تركي قتال الفئة الباغية " (٣) .

٣ - أما أبو موسى وأبو مسعود فقد دخلا على عمار حين بعثه علي إلى أهل الكوفة يستنصرهم فقالا : ما رأيك أتيت أمراً أكره عندنا من أسراعك في هذا الأمر منذ أسلمت ؟ فقال عمار : ما رأيت منكم منذ أسلمت أمراً أكره عندي من إبطائكم عن هذا الأمر . . . (٤) فالملحوظ ان كلا من الطرفين قد عاب الآخر بالنسبة لما يعتقدونه ولم يذكر

(١) الفصل ١٧١/٤ .

(٢) سير اعلام النبلاء ٢٣٢/٣ وروى عنه أن الفئة الباغية يعني بها الحجاج

واسناده صحيح انظر سير اعلام النبلاء ٢٣٢/٣ .

(٣) الجامع لاحكام القرآن للقرطبي ٣١٩/١٦ .

(٤) رواه البخاري في صحيحه في ك : الفتن ب : (١٨) انظر فتح الباري

٥٣/١٣ .

واحد من الثلاثة الكفر او عدمه ، وهذا حذيفة رضي الله عنه - الذى اشتهر بروايته لاحاديث الفتن ، لانه كان يسأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الشر ليجتنبه - يقول : ( يا ايها الناس الا تسالوني ؟ فان الناس كانوا يسالون النبي صلى الله عليه وسلم عن الخير ، وكنت اسأله عن الشره أفلا تسالون عن ميت الاحياء ؟ . فقال : ان الله تعالى بعث محمدا صلى الله عليه وسلم فدعا الناس من الضلالة الى الهدى ، ومن الكفر الى الايمان ، فاستجاب من استجاب ، فحي بالحق من كان ميتا ، ومات بالباطل من كان حيا ، ثم ذهبت النبوة فكانت الخلافة على منهاج النبوة ، ثم يكون ملكا عضوا ، فمن الناس من ينكر بقلبه يده ولسانه ، والحق استكمل ، ومنهم من ينكر بقلبه ولسانه ، كافا يده وشعبة من الحق ترك ، ومنهم من ينكر بقلبه كافا يده ولسانه ، وشعبتين من الحق ترك ، ومنهم من لا ينكر بقلبه ولسانه فذلك ميت الاحياء \* (١) .

من كل ما سبق نستطيع ان نقول ان اكثر الصحابة رضوان الله عليهم يرون جواز الخروج والمقاتلة فيما دون الكفر ، وهو ما يسمى بالخروج لتصحيح الاوضاع - اى بلالامر بالمعروف والنهي عن المنكر - ومستندهم آية الحجرات : \* فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء الى امر الله \* (٢) حيث امر الشارع بقتال الفئة الباغية

(١) حلية الاولياء لابي نعيم (مسندا) (١/٢٧٤ و ٤٢٥) .

(٢) سورة الحجرات اية ٩ .

مع وصفها بالايمان ، وقد تكون طائفة الامام هي الباغية وذلك  
اذا تجاوزت حدود الشرع ، ولذلك قال العلماء : " ان حكمة  
الله تعالى في حرب الصحابة التعريف منهم لاحكام قتال اهل  
التأويل ، اذ كان احكام قتال اهل الشرك قد عرفت على لسان  
الرسول صلى الله عليه وسلم وفعله " (١) .

موقف السلف من غير الصحابة : -  
=====

اما من جاء بعد الصحابة رضوان الله عليهم من اهل القرون المفضلة  
وغيرهم من السلف فقد كان يرى الكثير منهم الخروج على الائمة الفسقة الظلمة ،  
وقد قام بعضهم فعلا على بعض الامراء الظلمة ، فمن الصحابة الحسين بن  
علي وعبد الله بن الزبير ومن معهم رضي الله عن جميعهم ، وقام جمـع  
عظيم من التابعين والصدور الاول على الحجاج بن يوسف الثقفي مع ابن  
الاشعث قال ابن كثير : ووافقه - اى ابن الاشعث - على خلعتهم -  
اى الحجاج وعبد الملك بن مروان - جميع من في البصرة من الفقهاء والقراء  
والشيخ والشباب ، حتى قيل انه خرج معه ثلاثة وثلاثون الف فارس ومائة  
وعشرون الف راجل " (٣) ووقعت بينهم وقعة دبر الجماجم سنة ٨٢ هـ . ومن  
هؤلاء ايضا كبير التابعين سعيد بن جبير (٤) وطلق بن حبيب (٥)

---

(١) الجامع لاحكام القرآن للقرطبي ٣١٩/١٦ .

(٢) البداية والنهاية ٣٦/٩ .

(٣) نفس المرجع ٩٦/٩ .

(٤) نفس المرجع ٤٩/٩ .

(٥) نفس المرجع ١٠١/٩ .

وقتيه بن مسلم (١) . ( كما خرج الناس على الوليد بن يزيد بن عبد الملك لما راوا فسقه وحاصروه ثم قتلوه " (٢) قال الذهبي ( لم يصح عن الوليد كثر ولا زندقته بل اشتهر بشرب الخمر والتلوط فخرجوا عليه لذلك ) (٣) . اما عمر بن عبد العزيز : فقد روى عنه انه امر بضرب من سعى يزيد بن معاوية امير المؤمنين عشرين سوطا " (٤) وهذا يدل على انه لا يقر له بامامة .

وقال الحافظ ابن حجر في ترجمة الحسن بن صالح في الرد على التهم التي وجهت اليه قال : قولهم كان يرى السيف يعني كان يرى الخروج بالسيف على ائمة الجور . . . قال : وهذا مذهب للسلف قديم لكن استقر الامر على ترك ذلك لما راوه قد افضى الى ما هو اشد منه . . . (٥)

اراء ائمة المذاهب الاربعة : —

=====

سبق ان عد ابن حزم الائمة الثلاثة — ابا حنيفة ومالكا والشافعي بانهم ممن يرى سل السيف في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وانكار منكرات الائمة الظلمة .

اما ابو حنيفة رحمه الله تعالى فقد كان يرى الخروج على ائمة الجور وهو ظاهر مذهبه على قول ابي بكر الجصاص فقد قال : " ومن الناس

(١) البداية والنهاية ١٦٧/٩ .

(٢) انظر القاضي ابويصلي وكتابه الاحكام السلطانية ، د . محمد عبد القادر

لهو فارس ص ٤٥٠ .

(٣) تاريخ الخلفاء للسيوطي ص ٢٥١ .

(٤) الصواعق المحرقة ص ٢٢٤ وانظر الرضى الباسم ١٩٠/٢ .

(٥) تهذيب التهذيب ٢٨٨/٢ .

من يظهر ان مذهب ابي حنيفة تجوز امامة الفاسق وخلافته وانه يفرق بينه وبين الحاكم فلا يجيز حكمه وذكر ذلك عن بعض المتكلمين . . . " قال " ولا فرق عند ابي حنيفة بين القاضي والخليفة في ان شرط كل منهما العدالة ، وان الفاسق لا يكون خليفة ولا يكون حاكما كسما لا تقبل شهادته . . . " قال " وكان مذهبه رحمه الله مشهورا في قتال الظلمة وائمة الجور ولذلك قال الاوزاعي : " احتملنا ابا حنيفة على كل شي \* حتى جاءنا بالسيف - يعني قتال الظلمة - فلم نحمله . . . " قال ( وقضيته في امر زيد بن علي مشهورة وفي حملته المال اليه وفتياه الناس سرا في وجوب نصرته والقتال معه ، وكذلك امره مع محمد وابراهيم ابني عبد الله بن حسن " (١) .

وقال ابو اسحاق الفزاري لابي حنيفة ( ما اتقيت الله حيث حثت اخي على الخروج مع ابراهيم فقال : انه كما لو قتل يوم بدر ، وقال شعبة : والله لهي عندي بدر الصغرى " (٢) وكان يقول في المنصور واشياعه : " لو ارادوا بناء مسجد وارادوني على عد اجره لما فعلت " (٣) .

اما الامام مالك فقد روى ابن جرير عنه انه افتي الناس بمبايعة محمد ابن عبد الله بن حسن - خرج سنة ٤٥ هـ - ف قيل له ( فان نسي اعناقنا بيعة للمنصور فقال انما كنتم مكرهين ، وليس لمكره بيعة فبايعة الناس عند ذلك عن قول مالك ولزم مالك بيته " (٤) وقال ابن العربي من المالكية :

---

(١) احكام القرآن للجصاص ٢٠/١ ط ٠ ١٣٣٥ هـ . دار الكتاب العربي  
وانظر الملل والنحل للشهرستاني ١٥٨/١ .  
(٢) شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي ٢١٤/١ ونحوه في تاريخ بغداد  
٣٨٤/١٣ .

(٣) الكشف للزمخشري ٣٠٩/١ .

(٤) البداية والنهاية ٨٤/١٠ .

" قال علماءنا في رواية سخسبون : انما يقاتل مع الامام العدل سواء كان الاول أو الخارج عليه ، فان لم يكونا عدلين فامسك عنهما الا ان تراء بنفسك او مالك او ظلم المسلمين فادفع ذلك . . . قال " وقد روى ابن القاسم عن مالك : اذا خرج على الامام العدل خارج وجب الدفع عنه مثل عمر بن عبد العزيز فاما غيره فدهه ينتقم الله من ظالم بمثله ثم ينتقم من كليهما قال الله تعالى ( فاذا جاء وعد اولاهما بعثنا عليكم عبادا لنا اولي باس شديد فجاسوا خلال الديار وكان وعدا مفعولا " (١) قال مالك اذا بوجع للامام فقام عليه اخوانه قتلوا اذا كان الاول عدلا فاما هؤلاء فلا بيعة لهم اذا كان بوجع لهم على الخوف " (٢) .

ومشهور في التاريخ ان سبب جلد الامام هو قوله بعدم انعقاد ايمان البيعة لان البيعة عنده ولاه قلبي وليست موثيق تؤخذ على الاستكراه فقد روى ابن ابي حاتم بسنده الى حرطه قال : سمعت الشافعي قال : كان على اهل المدينة الهاشمي (٣) فارسل الى مالك وقال انت الذي تفتي في الاكراه وابطال البيعة ؟ فضربه مجردا مائة حتى اصاب كتفه خلع وكان لا يسزرا رة بيده " (٤) .

اما الامام الشافعي رحمه الله فقد نسبته الى هذا القول الثغثاراني في شرحه للمقائد النسفيه (٥) ، ونسبته الى ذلك الزبيدي من اصحابه

(١) سورة الاسراء اية ٥٥ .

(٢) احكام القرآن لابن العربي ١٧٢١/٤ ومعه في الخروشي على مختصر خليل ٦٠/٨ .

(٣) هو جعفر بن سليمان ابن عم المنصور انظر الانتقاء لابن عبد البر ص ٤٤ .

(٤) اداب الشافعي ومناقبة للرازي ص ٢٠٣ .

(٥) ص ١٤٥ نقلا عن النظريات السياسية الاسلامية ص ٣٣٩ .



وقال انه راية في القديس من مذهبه (١) .

اما الامام احمد رحمه الله فالروايات عنه في هذه القضية مختلفة - كما هو الغالب على مذهبه رحمه الله وهو تعدد الروايات - والمشهور عنه هو القول بعدم جواز الخروج على الائمة الفسقة فقد نقل عنه ابن ابي عمير في طبقات الحنابلة من رواية الاصطخرى (٢) قوله : " والانقياد الى من ولاه الله امرم لا تنزع يدا من طاعته ولا تخرج عليه بسيفك حتى يجعل الله فرجا ومخرجا ولا تخرج على السلطان ، وتسمع وتطيع ولا تثك بيعة فممن فعل ذلك فهو مبتدع مخالف للجماعة " (٣) وقال في رواية عبدوس بن مالك القطان : " ومن غلبهم بالسيف حتى صار خليفة وسعي امير المؤمنين لا يحل لاحد يؤمن بالله واليوم الآخر ان يبيت ولا يراه اماما برا كان او فاجرا فهو امير المؤمنين " (٤) .

وقال الخلال : " اخبرني محمد بن ابي هارون ومحمد بن جعفران ابا الحارث حدثهم قال سالت ابا عبد الله في امير كان حدثهم ببغداد وهم يوم بالخروج معه فقلت : يا ابا عبد الله ما تقول في الخروج مع هؤلاء القوم ؟

(١) اتحاف السادة المتقين شرح احياء علوم الدين ٢/٢٣٣ .

(٢) احمد بن جعفر بن يعقوب بن عبد الله ابو المباس الاصطخرى احد

تلاميذ الامام احمد ومن روى عنه .

انظر طبقات الحنابلة (١/٢٤) .

(٣) طبقات الحنابلة ١/٢٦ ، ونحوه في مناقب الامام احمد لابن الجوزي

ص ١٢٦ وانظر شرح اصول اعتقاد اهل السنة والجماعة للالكائي ص ١٥٨ .

رساله دكتوراه اعداد احمد سعد حمدان جامعة ام القرى ١٤٠١ هـ .

(٤) الاحكام السلطانية لابي عمير ص ٢٠ .

فانكر ذلك عليهم وجعل يقول: سبحان الله الدماء الدماء لا ارى ذلك ولا امرته،  
الصبر على ما نحن فيه خير من الفتنة تسفك فيها الدماء وتستباح فيها الاموال  
وتنتهك فيها (الحرمان) (١)؛ اما علمت ما كان الناس فيه؟ يعني ايسام  
الفتنة؛ قلت: والناس اليوم في فتنة يا ابا عبد الله؛ قال وان كان فانما  
هي فتنة خاصة فاذا وقع السيف عمت الفتنة وانقطعت السبل؛ الصبر على هذا  
ويسلم لك دينك خير لك" (٢) .

وقال حنبل في ولاية الواثق: "اجتمع فقهاء بغداد الي ابي عبد الله  
وقالوا: هذا امر قد تفاقم ونشأ - يعنون اظهار خلق القران - نشأوا  
في انا لسنا نرضى بامرته ولا سلطانه فقال: "عليكم النكرة بقلوبكم ولا تخلعوا  
يدا من طاعة ولا تشقوا عصا المسلمين" (٣) .

وقال في رواية المروزي وذكر الحسن بن صالح فقال: كان يرى السيف  
ولا نرضى بمذهبه (٤) .

كل ما سبق يدل على ان الامام احمد رحمه الله كان لا يرى الخروج على  
الائمة وان ظلموا وجاروا؛ وارتكبوا بعض البدع؛ لكن نجد هناك روايات معارضة  
لما سبق منها:-

ما ورد في رواية حنبل قال عن المأمون "واى بلاء كان اكبر من الذى  
احدث عدو الله وعدو الاسلام من امارة السنة؟" (٥) .

(١) الاصل مطموس والسياق يقتضيه .

(٢) المسند من مسائل الامام احمد (مخطوط) ورقه ٩٠ .

(٣) الاحكام السلطانية ص ٢١ .

(٤) نفس المرجع والصفحة .

(٥) نفس المرجع ص ٢٠ ونحوه في المسند من مسائل الامام أحمد ورقه ٢

وقال ابويعلي : ( قال الامام احمد فيما رايته على ظهر جزء من كتب اخي رحمه الله ، حدثنا ابو الفتح بن منيع قال سمعت جدي يقول : كان احمد اذا ذكر المامون قال : كان لا مامون \* (١) وقال في رواية الأثرم في امراء لا ولى لها \* السلطان \* فقيل له تقول السلطان ونحن على ما ترى اليوم ؟ وذلك وقت يمتحن فيه القضاة فقال ( انا لا اقول على ما نرى انما قلت السلطان \* (٢) .

بل قد صرح بالخلق للمبتدع عند الاستطاعة فذكر ابن ابي يعلى في ذيل كتابه - طبقات الحنابلة - كتابا ذكر فيه بالسند المتصل اعتقاد الامام احمد قال فيه : وكان يقول : \* من دعا منهم الى بدعة فلا تجيبوه ولا كرامة وان قدرتم على خلعهم فافعلوا \* (٣) فهذا تصريح منه رحمه الله بان صاحب البدعة ان قدر على خلعهم فللمسلمين ذلك .

وهذا ولا شك معارض للروايات السابقة ذكرها ، ويصعب الجمع بينها <sup>مختلفة</sup> الا اذا قلنا ان الفسق والجور والبدع فمنها ما لا يجوز معه الخروج وتحمل عليه تلك الروايات القاطلة بالمنع ، ومنها ما هو اعظم فيجوز الخروج بشرط الاستطاعة وتحمل عليه هذه الروايات . او انه منع من الخروج لانه يشك في نوايا الخارجيين او يعلم ضعفهم وانهم سيحدثون فتن وملاحم بين المسلمين واجاز لمن سوى ذلك . والله اعلم .

اما مذهب الحنابلة فهو عدم جواز الخروج على الامام الجائر ( ٤ )

وخالف في ذلك ابن رزين وابن عقيل وابن الجوزي ( ٥ ) فهم يرون الخروج .

( ١ ) الاحكام السلطانية ص ٢٠ .

( ٢ ) نفس المرجع والصفحة .

( ٣ ) طبقات الحنابلة ٣٠٥ / ٢ .

( ٤ ) انظر المفنى والشرح الكبير ٥٢ / ١٠ .

( ٥ ) الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف ٣١١ / ١٠ .

قصة احمد بن نصر الخزاعي :-

=====

ومن طبق الخرج فعلا على السلطان المبتدع الواقع بالله القائل  
بخلق القران احمد بن نصر الخزاعي الذى وصفه ابن كثير بانه " من اهل  
العلم والديانة والعمل الصالح والاجتهاد في الخير ، وكان من ائمة السنة  
الامرين بالمعروف والناهين عن المنكر " (١) والذى قال عنه الامام احمد  
" رحمه الله ما اسخاه لقد جاد بنفسه له " (٢) .

وقصته : انه قد ساء ما رآه من انحراف الخلافة واطهار البدعة فقام  
بدعوة سرية الى الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ونشط هو واصحابه فسي  
جمع الالف من اهل بغداد ، فلما كان شهر شعبان من سنة احدى  
وثلاثين ومائتين انتظمت البيعة له في السر على القيام بالامر بالمعروف  
والنهي عن المنكر والخرج على السلطان لبدعته ودعوته الى القول بخلق  
القران ولما هو عليه هو وامراؤه وحاشيته من المعاصي والفواحش وغيرها ،  
ولكن الخطة اكتشفت في نهايتها بسبب خلل في الميعاد المتفق عليه  
وذهب احمد بن نصر شهيدا وحزن عليه اهل بغداد سنين طويلة لا سيما  
الامام احمد رحمه الله " (٣) .

واخيرا فهذه اراء العلماء في هذه المسالة وهذه اقوال كل طائفة  
وهذه ادلتهم والان نناقش هذه الراء ونرى الراى الراجح منها .

---

(١) البداية والنهاية ٣٠٣/١٠ .

(٢) نفس المرجع ٣٠٤/١٠ .

(٣) القصة مختصرة من البداية والنهاية ٣٠٣/١٠ - ٣٠٦ .

## مناقشة ادلة الطرفين

=====

اولا : مناقشة ادلة المذهب الاول : وهو عدم الخروج :

=====

عند النظر في الادلة الدالة على تحريم الخروج على الائمة  
الظلمة نلاحظ ما يلي :-

١ - اما الاحاديث الآمرة بالطاعة فهي مقيدة بالمعروف وما لم يكن  
فيه لله معصية اما الاحاديث الناهية عن الخروج والامر بالصبر  
وان رأى الانسان ما يكرهه فهي مقيدة بما لم تروا كفرا بواحا ..  
وما اقاموا الصلاة ... وما قادوكم بكتاب الله . وهي بحسب  
احاديث صريحة في المسألة يجب العمل بها .

٢ - اما الاستدلال بالاحاديث الناهية عن الاقتتال بين المسلمين  
وعن القتال في الفتنة فهذا وارد فيما اذا لم يتبين للانسان  
وجه الحق في القتال ففي هذه الحالة عليه ان يعتزل ، اما  
اذا تبين له وجه الحق فعليه ان ينصر الحق كما فعل الصحابة  
ايام الفتنة فمنهم من رأى ان الحق مع علي فقاتل معه ومنهم  
من رأى ان الحق مع معاوية فقاتل معه ومنهم من لم  
يتبين له وجه الحق فتوقف .

٣ - اما الاستدلال بالاحاديث الدالة على ان الله يؤيد هذا الدين  
بالرجل الفاجر ، فليس كل فاجر مؤيدا للدين بل الغالبية منهم  
حرب على الدين والا لم يكونوا فجرة وانما معنى الحديث انهم  
في بعض المواقف قد يكون لهم مواقف حسنة تؤيد الدين وتنصره

كما يدل على ذلك سبب الحديث وهو الرجل الذي كان  
يقاتل مع الرسول صلى الله عليه وسلم فلما اصابه جرح قُتِلَ  
نفسه .

٤ - اما الاستدلال بفعل الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين  
فالذى يتضح من سياق ادلة الفريقين - المانعين والمجيزين  
لان كلا منهم يستدل بفعل بعض الصحابة - ان هناك من  
تبين له وجه الحق مع علي فقاتل معه ، ومنهم من تبين له  
وجه الحق مع معاوية والمطالبة بدم عثمان فقاتل معه ومنهم  
من لم يتبين له وجه الحق مع احد منهما فتوقف واعتزل وكلهم  
مجتهدون ، فالمصيب منهم ماجور والمخطي معذور وله اجر  
اجتهاده ان شاء الله ، وليس لنا اتباع احد منهم -  
اختلافهم الا اذا تبين لنا وجه الحق من ذلك بدليل من  
كتاب او سنة صحيحة فقلنا اتباع الدليل .

والاولى الامساك عما جرى بينهم ، وعدم الاحتجاج بفعلهم وقت  
الخلاف ، ونتبع ما ورد عن السلف وموقفهم من ذلك فقد سئل  
الحسن البصري رحمه الله عن قتالهم فقال : " قتال شهد  
اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وغنا ، وعلما وجهلنا ،  
واجتمعوا فاتبعنا ، واختلفوا فوقفنا " (١) قال المحاسبى :  
( فنحن نقول كما قال الحسن ، ونعلم ان القوم كانوا اعلم  
بما دخلوا فيه منا ، ونتبع ما اجتمعوا عليه ، ونقف عندما اختلفوا  
فيه ، ولا نبتدع رأيا منا ، ونعلم انهم اجتهدوا وارادوا الله

عز وجل ، اذ كانوا غير متهمين في الدين ، ونسأل الله للتوفيق<sup>(١)</sup>

قلت : ونحن نقول كما قالوا رحمهم الله تعالى ورضي عنهم .

هذا وقد قال ابو سليمان الخطابي : ( اما ما شجر بين  
الصحابة من الامور ، وحدث في زمانهم من اختلاف الاراء ، فانه  
باب كلما قل التسرع فيه والبحث عنه كان اولى بنا واسلم ، ومما  
يجب علينا ان نعتقد في امرهم انهم كانوا ائمة علماء ، قد  
اجتهدوا في طلب الحق ، وتحروا جهته ، وتوخوا قصده ،  
فالمصيب منهم ما جور ، والمخطئ معذور ، وقد تعلق كل منهم  
بوجه ، وفزع الى عذر ، والمقايضة عليهم ، والمباحثة عنهم ،  
اقتناع فيما لا يعنينا ... (٢) .

وروى رحمه الله بسنده الى الشافعي قوله : قيل لمصر  
بن عبد العزيز : ما تقول في اهل صفين ؟ قاله : تلك دماء  
طهر الله يدي منها ، فلا احب ان اخضب لساني بها<sup>(٣)</sup> .  
ونقول كما قال تعالى : " تلك امة قد خلت ، لها ما كسبت ،  
ولكم ما كسبتم ، ولا تسالون عما كانوا يعملون " (٤) .

اما الاستدلال بصلاة الصحابة خلف المبتدعة ، فهذا  
لا تقتضي الاقرار باماتهم ، ولان الصلاة لا يلحق ضرر امامها  
الماموم ، بل هو عليه وحده ، وهذا لا منازع فيه عند اهل السنة (٥)  
وليست في محل الاشكال . والله اعلم .

(١) المصدر السابق .

(٢) العزلة للخطابي ص ٢٣ .

(٣) نفس المرجع ص ٤٤ ، ورواه ابو حاتم الرازي في اداب الشافعي ومناقبة  
ص ٣١٤ ، وكذلك البيهقي في مناقب الشافعي ١/٤٤٩ ، ورواه ابو نعيم

في الحلية ١١٤/٩ .

(٤) سورة البقرة اية ١٣٤ .

(٥) انظر الفصل ١٧٦/٤ قال : وخلاف هذا القول بدعة محدثة .

٥ - اما الاستدلال بان المصلحة في ترك القتال فهذه متوقفة على  
قالب الظن ، وقوة الخارج والمخرج عليه ، وما يحيط بالمسألة  
من احوال ، فاذا كان القالب على الظن حصول منكر اكبر  
ما يسمى الى دفعه ، فالواجب المنع وان كان القالب على  
الظن ان المصلحة في الخروج ، وانه قد يترتب على تركه  
مفسدة اعظم من ذلك ، فالواجب الخروج . فالراجح المصلحة  
العامة على كل حال .

هذا وان كان فيما سبق ان غالبية من خرج لم يتم على  
ايديهم خير ، ولم يؤمر بسببهم بمعرف او ينه عن منكر ، وما  
حصل من الشر والفتنة . كان اعظم ، ولم يحرزوا النصر فهذه  
لا تصلح دليلا قاطعا وانما ترد للاستثناس فقط وترجع كفة  
ان المنع من الخروج فيه من المصلحة اكثر مما في الخروج . والله  
اعلم .



ثانيا : مناقشة ادلة القائلين بالخروج : -  
=====

اذا سرنا ادلة القائلين بالخروج وسل السيوف على ائمة الجور  
وازالة منكراتهم نلاحظ ما يلي : -

١ - اما الاستدلال بالايات السابق ذكرها في هذا المقام فمبني  
مسلم ان هي ضعيفة الدلالة على هذه المسألة ، وذلك لان  
الاية الاولى ( وان طاعتان من المؤمنين اقتتلوا ) تبين  
الحكم عند حصول القتال ومعرفة الفئه الباغية من العادله ، ولم  
تأمر الاية بالخروج والقتال ابتداء بل امرت بالاصلاح ، اما  
الايتان الثانية والثالثة فهي من العموميات المخصصة بالاحاديث  
الناهية عن الخروج على الائمة الظلمة ، كما انها ليستا صريحتي  
الدلالة على هذه المسألة ، فالاولى قد يستفاد منها النهي  
عن تولية الظالم ابتداء لا على الخروج عليه بعد توليته والثانية  
يستفاد منها التعاون على البر والتقوى عموما وليس كل خروج  
على الائمة الظلمة يعتبر من البر المأمور بالتعاون عليه بل قد  
يكون من الاثم والمدوان المنهي عنه في نفس الاية وهذا راجع  
الى المصلحة والمضرة المترتبة على الخروج .

٢ - اما الاستدلال بالايات والاحاديث الامرة بالمعروف والناهي  
عن المنكر على الخروج فهذا وارد اذا توافرت شروط الامر  
بالمعروف والنهي عن المنكر ومن هذه الشروط الا يترتب على انكار  
المنكر اعظم منه كما ان من شروطها الاستطاعة وقد نهى النبي  
صلى الله عليه وسلم عن ان يذل المؤمن نفسه فمن خذيفته  
رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا ينبغي

للمؤمن ان يذل نفسه قالوا وكيف يذل نفسه ؟ قال : يتعرض  
من البلاء لما لا يطيق \* (١) !

وعلى كل حال فالامر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب  
على كل حال بشروط ودرجاته المعروفة . وهي عامة اما الاحاديث  
الناهية عن الخروج على الائمة فهي اخص فيقدم الخاهر على  
العامة .

٣ - اما الاستدلال بالاحاديث الدالة على عزل الظلمة ومجاهدتهم  
فهذه قد ترد على وسائل العزل غير السيف وليس فيها ما يدل  
على السيف الا الحديث الاول " فمن جاهدكم بيده فهو  
مؤمن . . . " كما انها عامة في كل ظالم والسابقة خاصة بائنة  
الجور فيستثنون من المصوم .

٤ - اما الاستدلال بالدالة الدالة على خطر الائمة المضلين على  
الخروج ، فهو استدلال ضعيف ، فالاحاديث تبين ما لهم من  
خطوره ، ولذلك ينهني الا يولوا امور المسلمين ابتداءً ، أما  
اذا تولوا فلا يعاونون ولا يقربون ، وقد تدل على العزل بالوسائل  
السليمة ، اما السيف فليس في تلك الاحاديث أي دلالة عليه .

٥ - اما الاستدلال ببياسجاء العلماء على قتال الطائفة المتمنعة عن  
بعض الشرائع الاسلامية ، فهذا استدلال وارد بشرط الاستطاعة ،  
والافلا ، لان جهاد الكفار يشترط فيه غالبية الظن على النصر ،

---

(١) رواه الترمذى في الفتن ب : ٦٧ ح : ٢٢٥٤ وقال حسن غريب  
(٥٢٣/٤) ورواه احمد في المسند ٤٠٥/٥ .

فكذلك هنا ، اما التهور وتعريض الامة للفتن مع عدم حصول النتيجة  
المرجوة فهذا لا يجوز .

٦ - اما استدلالهم بفعل الصحابة والسلف ، فهذا يرد عليه ما ورد على  
استدلال اصحاب المذهب الاول على الدليل نفسه .

## الراى الراجح والفتىجة

=====

ما سبق يتضح لنا قوة ادلة اصحاب المذهب الاول وانها صريحة فسى المسألة وان كان فى ادلة اصحاب المذهب الثانى ما لم يرد عليه اعتراض وهو قوى الدلالة فى بابه لذلك فىمكننا الجمع بين الادلة السالمة من الاعتراض (١) عند الطرفين وهو الذى يترجح عندنا ونستنتجه من هذا الفصل وذلك كما لتالى : -

- ١ - ان الامر بالمعروف والنهى عن المنكر واجب باليد واللسان وبالقلب بشرط القدرة والاستطاعة وانه لا يجوز انكار المنكر بمنكر اكبر منه .
- ٢ - وجوب اقامة الحج والجهاد والجمعة والعيدىن مع الائمة وان كانوا فسقه لانه حق لله لا يمنعه جور جائر ولا عدل عادل .
- ٣ - تحريم الخرج على الامام المادل سواء كان الخارج عادلا ام جائرا وان ذلك ما نهى عنه الاسلام اشد النهى وامر بطاعتهم ومن خرج عليهم فهو باغ ، وعليه تحمل الاحادىث المطلقة فى السمع والطاعة .

---

(١) ذهب ابن حزم الى دعوى ان الاحادىث الامره بالصبر على جور الائمة وعلى الكف عن قتالهم منسوخة بايات واحادىث الامر بالمعروف والنهى عن المنكر ( انظر الفصل ١٧٣/٤ ) .

وقد ابعد المنجمة فى هذه الدعوى لانه لا يصار الى النسخ الا اذا وقع التعارض التام ولم يمكن الجمع بين الادلة وعلم المتقدم من المتأخر . ولكن كل هذا غير وارد فى هذه المسألة لانه لا تعارض فيما بينها ولكل دلالة فى بابه ويمكن العمل بها جميعا ،

٤ - اما الامام المقصر وهو الذى يصدر منه مخالفات عملية او تساهل نفسى  
الالتزام باحكام الشرح فهذا تجب طاعته ونصحه وعليه تحمل احاديث :  
" ... فليكره ما ياتي من معصية الله ولا ينزعن يدا من طاعه "  
وما في معناها وان الخروج عليه حرام واذا كان باجتهاد فهو خطأ .

٥ - اما الفاسق والظالم والمبتدع : وهو المرتكب للمحظورات والكبائر دون  
ترك الصلاة لا سيما ظلم الحقوق او دعوة الى بدعة فهذا يطاع نفسى  
طاعة الله ومعصى مع الانكار عليه في المعصية ، ويجوز عزله ان امكن  
باحدى الطرق السليمة السابقة - عدا السيف - بشرط الا يترتب على  
ذلك مفسدة اكبر ، فان لم يكن ذلك وجب المبالغة في الانكار عليه  
والتحذير من ظلمه وبدعته حتى لو ادى الامر الى الاعتزال عن العمل  
معه والتمريض لاذاه بشرط الا يكون سبب ذلك حقا شخصا وعلى  
هذا تحمل احاديث ( من جاهدكم بيده فهو مؤمن ٠٠ ) وحديث  
( من دخل عليهم واغانهم على ظلمهم ٠٠ ) وما في معناها مع حديث  
( فاصبر وان جلد ظهرك واخذ مالك ٠٠ ) وعلى هذا تحمل ايضا  
اقوال الائمة الاربعة ونحوهم وافعالهم وما اصابهم بسبب ذلك من  
محن .

٦ - الحاكم الكافر والمرد وفي حكمه تارك الصلاة ونحوه فهذا لا يجب  
الخروج عليهم ولو بالسيف اذا كان غالب الظن القدره عليهم عملا  
بالاحاديث " ... لا الا ان تروا كفرا بواحا ٠٠ " و " لا ما اقاموا  
فيكم الصلاة ٠٠ " و " ... ما قادوكم بكتاب الله " ونحوها مع الايات  
والاحاديث الامر بمجاهدة الكفار والمنافقين لتكون كلمة الله هي  
العليا . اما اذا لم يكن هناك قدرة على الخروج عليه فعلى الامة  
ان تسمى لاعداد القدرة والتخلص من شره .

٧ - ومنّا على ما سبق فانه يمكننا ان نستنبط ضوابط لمشروعية العزل فسي  
النقاط التالية :

- ١ - قيام السبب المقتضي للعزل .
- ب - رجحان المصلحة العامة على الضرر .
- ج - ان يصدر العزل <sup>عن</sup> أهل الحل والعقد في الامة لانهم هم الذين  
أبرموا العقد معه فلم يحدّهم حق حله اذا استوجب ذلك  
شرعا .

- ٨ - يلاحظ تشديد السلف <sup>رضوان الله عليهم</sup> في النهي عن الخروج على  
ائمة الجور بالسيف والامر بالصبر عليهم وذلك لما يلي : -
- ١ - عملا بالاحاديث الواردة في ذلك كما سبق .
- ب - حرصا على تجنب الفتن وتعرض الامة لها واراقة الدماء في غير  
محلها .

- ج - ومحافظة على هذا المنصب الجليل في الامة الذي متى ضعف  
استهانوا بهم اعداؤهم ومتى قوى خافتهم وهابتهم .

ولا ينبغي ان يفهم من ذلك انه الاجلال لاولئك العصاة واحترامهم  
ولا الخوف منهم ولا الطمع بما في ايديهم وكسب رضاهم يدل على ذلك  
سيرتهم معهم وما يلقونه بسببهم من المحن وهي مشهورة منشورة  
ومدونة في بطون الكتب . والله اعلم .

## الفصل الرابع

—————

موقفهم من تعدد الأئمة

## موقف أهل السنة من تعدد الأئمة

=====

سبق الحديث في الفصل السابق عن شروط الأئمة وحقوقهم وواجباتهم ومنى يستحقون العزل وما إلى ذلك من الأحكام .

ومقي هناك موضوع في غاية الأهمية وجدير بالبحث والمعالجة وهو : هل يوجب الاسلام على الأمة الاسلاميه أن تكون دولة واحدة بامام واحد ؟ أو يجز للأمة الاسلاميه أن تكون دويلات عدايد ، كل واحدة مستقلة عن الأخرى لها امامها ولها سياستها المستقلة التي قد تتعارض مع أختها المجاوره كما كان قائما في فترة من الفترات الماضية ، وكما هو حاصل الآن في الحاضر من انقسام الأمة الاسلاميه السي دويلات طائفية صغيرة تتناحر وتتنافر فيما بينها ؟ .

الواقع أن الاسلام قد جاء بالدواء الشافعي لهذا الداء العضال ، ولذلك فمن الواجب علينا الكشف عن هذا الدواء ، وإظهاره للمسلمين لعلمهم يرفعون الى الحق ويرجعون الى رشد هم بجمع كلمتهم وتوحيد صفهم ووقفهم أمام أعدائهم صفا واحدا ، بدلا من هذه الفرقة والضعف والهوان وهو ما اراده لهم أعداؤهم ، فنقول :  
درس علمائنا هذه المسألة وناقشوها وبحثوا وجه الحق فيها ، ومن خلال هذه الدراسة اتضح أن في المسألة مذهبين :-

### المذهب الأول

=====

وهو مذهب جماهير المسلمين من أهل السنة والجماعة وغيرهم قديما وحديثا وهم : . لا يجوز تعدد الأئمة في زمن واحد وفي مكان واحد ، قال الماوردي (إذا عقدت الامامه لامامين في بلدين لم تتعقد امامتهما لأنه لا يجوز أن يكون للأمة امامان في وقت واحد ، ولن شذ قوم فجوزوه ) (١) .



وقال النووي ( اتفق العلماء على أنه لا يجوز أن يعقد لخليفتين في عصر

واحد (٠٠٠٠) (١) .

وهو لا القائلون بالمنع على مذهبين :-

أ - قوم قالوا بالملح مطلقا سواء اتسعت رقعة الدولة الإسلامية أم لا ، وإلى هذا القول ذهب أكثر أهل السنة والجماعة ، وبعض المعتزلة حتى زعم النووي اتفاق العلماء عليه (٢) .

ب - وهناك من قال بالمنع إلا أن يكون هناك سبب مانع من الاتحاد على إمام واحد ، ومقتضى هذا السبب التعدد ، ففي هذه الحالة يجوز التعدد . وذكر إمام الحرمين الجوهني أهم هذه الأسباب في قوله ( منها اتساع الخطة ، وانسحاب الاسلام على أقطار متباينة ، وجزائر في لجج متقاذفه ، وقد يقع قوم من الناس نبذة من الدنيا لا ينتهي اليهم نظر الامام ، وقد يتولج خط من ديار الكفر بين خطة الاسلام وينقطع بسبب ذلك نظر الامام عن الذين وراءه من المسلمين (٠٠٠٠) قال : ( فاذا اتفق ما ذكرناه فقد صار صائرون عند ذلك الى تجهيز نصب امام في القطر الذي لا يبلغه أثر نظر الامام ) (٣) .

وهذا الجوهني هذا القيل الى شيخه أبي الحسن الأشعري والأستاذ أبي اسحاق الأسفراييني (٤) وهو وجه لبعض أصحاب الشافعي (٥) . ورجحه أبو منصور البغدادى (٦) ، وإلى ذلك ذهب القرطبي في تفسيره فقال : . .

(١) شرح النووي لصحيح مسلم ٢٣٣/١٢

(٢) نفس المرجع .

(٣) غياث الأمم ص ١٢٨ .

(٤) هو ابراهيم بن محمد بن ابراهيم بن مهران فقيه جليل وعالم أصولي توفي سنة

٤١٨ هـ وفيات الاعيان ٢٨/١ وطبقات الشافعية ٢٥٦/٤ والاعلام ٥٩/١

(٥) مآثر الانافه للقلقشندي ٤٦/١

(٦) أصل الدين ص ٢٧٤ .

( لكن إذا تباعدت الأقطار، وتباينت كالاتس وخراسان، جاز ذلك ) (١) (٠)

لكن يلاحظ من أقوال المجيزين عند اتساع الرقعة، إنما ذلك بسبب  
الضرورة، ولا فإن وحدة الإمامة هي الأصل، وإن التعدد إنما أبيح على  
سبيل الاستثناء المحض، والضرورات تجزئها، والضرورة تقدر بقدرها، وإذا زالت  
الضرورة زال حكمها وفي الأصل .

### المذهب الثاني

=====

### القاتلون بجواز التعدد مطلقاً

=====

والى ذلك ذهب بعض المعتزلة كالجاحظ وبعض الكرامية (٢) وعلى رأسهم  
محمد بن كرام السجستاني (٣) الذى ينتسبون اليه وكذلك أبو الصباح السمرقندي (٤)  
وغرض الكرامية من ذلك هو اثبات امامة كل من علي ومعاوية رضي الله عنهما أيام  
الفتنة (٥) .

وهو مذهب الحمزية من الخوارج (٦) . والزيدية من الشيعة حيث  
جوزوا ل ( كل فاطمي عالم شجاع سخي خرج بالامامة أن يكون اماماً واجب الطاعة . . . . .

---

(١) الجامع لأحكام القرآن ٢٧٣/١

(٢) أصل الدين ص ٢٧٤

(٣) الفصل ٨٨/٤ والفرق بين الفرق ص ٢٢٣

(٤) الفصل ٨٨/٤

(٥) انظر منهاج السنه ١٤٤/١

(٦) الملل والنحل ١٣٠/١ وهم أتباع حمزة بن أدرك ، وفي الفرق بين الفرق

ص ٩٨ ( أرك ) .

وجوزوا خرون إمامين في قطرين يستجمعان هذا الخصال، يكون كل واحد منهما واجب الطاعة ( ١ ) .

وقالت الرافضة : ( يجوز أن يكون إمامان في وقت واحد، أحدهما صامت ولا يخسر ناطق ، وزعموا أن الحسين بن علي كان صامتا في وقت الحسن ( ٢ ) رضي الله عنهما ثم نطق بعد موته .

### الأدلة =====

والآن نورد أدلة كل مذهب لنرى وجه الحق فيهما، وناقش منها ما يستحق للنقاش فنقول :

أولا أدلة أصحاب المذهب الأول : وهم القائلون بمنع التعدد :

استدلوا على ما ذهبوا إليه بأدلة من الكتب والسنة والاجماع

وللمعقل :

١ - من الكتاب :

فقد ورد في القرآن الكريم العديد من الآيات التي تدعو المسلمين وأمرهم بالاجتماع والتألف وتنهى عن التفرق والاختلاف المؤديين إلى التنازع والفشل، فمن هذه الآيات قوله تعالى ( واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا ، واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخوانا ..... الآية ) ( ٣ ) .

( ١ ) الملل والنحل ١ / ١٥٥

( ٢ ) مقالات الاسلاميين ٢ / ١٥٠ وأصل الدين ص ٢٢٤ .

( ٣ ) سورة آل عمران آية ( ١٠٣ ) .

ومنها قوله تعالى ( ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد

ما جاءهم البينات وأولئك لهم عذاب عظيم ) (١) .

ومنها قوله عز من قائل ( وأطيعوا الله ورسوله ولا تنازعوا فتفشلوا

وتذهب ريحكم واصبروا ان الله مع الصابرين ) (٢) . الى غير ذلك من

الآيات الكثيرة في هذا المصنف .

ووجه الدلالة من هذه الآيات أنها جميعا جاءت متفقة على الأمر

بالوحدة والتضامن والنهي عن التشتت والافتراق والاختلاف ، لما ينبجـ

عن ذلك عادة من التنازع والفشل المفقوت ، وكلها تدل على وجوب وحدة

الأمة الاسلامية وتضامنها ، وذلك لا يتأتى الا اذا كان امامها واحدا لا ينازعه

أحد ، اذ ان وجود امامين فأكثريه دي الى غيرة أحدهما من الآخر

ومنافسته له ومحاولة التعالي عليه ، ومن ثم الى الشقاق والتناحر لا محالة ،

وهذا مما نهى الاسلام عنه ، فدل على وجوب أن يكون امام المسلمين واحدا ،

لأن ما لا يتم الواجب الا به فلهو واجب .

٢ - من السنن :

أما من السنة فقد ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم أحاديث

صريحة صريحة في هذه تدل على وجوب منع تعدد الأئمة فسي

الزمن الواحد من هذه الأحاديث :

(١) سورة آل عمران آية (١٠٥) .

(٢) سورة الأنفال آية (٤٦) .

١ - ما رواه أبو سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه عن النبي

صلى الله عليه وسلم قال : " إذا بوجح لخليفتين فاقتلوا

الأخضر منهما ) ( ١ ) فالأمر يقتل الآخر يدل على تحريم

نصب إمامين في آن واحد ، لأن القتل لا يكون إلا عن كبيرة

يتفادى خطوها . لذلك فلا يجوز عقد البيعة لخليفتين في

زمن واحد .

وأول بعض العلماء القتل هنا بالخطع والاعتراض عليه لا بالقتل

الحقيقي ( ٢ ) .

ولكن هذا التأويل لا محل له ورد بالحديث التالي :

ب - ما رواه عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله تعالى عنهما

أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقل : ( من بايع إماما

فأعطاه صفقة يده وثمرة قلبه فليطعمه ما استطاع ، فان جاء

آخر ينازعه فاضربوا رقبة الآخر . . . الحديث ) ( ٣ ) .

ج - ما رواه أبو حازم قال قاعدت أبا هريرة خمس سنون فسمعتنه

يحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ( كانت بنو

إسرائيل تسوسهم الأنبياء كلما هلك نبي خلفه نبي ، وأنه لا نبي

بعدى ، وستكون خلفاء فتكثر ، قالوا : فما تأمرنا ؟ قال : " فوا

ببيعة الأول فالأول ، وأعطوهم حقهم فان الله سائلهم عما

استرعاهم " ( ٤ ) .

( ١ ) رواه مسلم في كتاب الأماره باب إذا بوجح لخليفتين حديث رقم ١٨٥٣ ( ٣ / ١٤٨٠ )

( ٢ ) انظر فتح الباري ( ١٢ / ١٥٦ ) .

( ٣ ) رواه مسلم وغيره وسوق تخريجه في فصل واجبات الامام وحقوقه ص ١٨٤

( ٤ ) رواه الشيخان وسبق تخريجه ص ١٤٠ .

٤ - ومنها ما رواه عرفة بن شريح قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " من أتاكم وأمركم جميع على رجل واحد ، يريد أن يشق عصاكم أو يفرق جماعتكم فاقتلوه " ( ١ ) .

٣ - الإجماع :

فإن الصحابة رضي الله عنهم قد اتفقوا على أنه لا يجوز أن يلي إمامة الأمة أكثر من واحد ، ودليل ذلك أن المهاجرين لم يوافقوا الأنصار في طلبهم أن يكون منهم أمير ومن المهاجرين أمير حينما طلبوا ذلك في شقفة بني ساعدة ، وكان مما روي في ذلك الموقف قول أبي بكر رضي الله عنه ( هينأت أن يجتمع سيفان في غدة ) ( ٢ ) عندئذ رضي الأنصار بذلك ، فصار ذلك منهم إجماعاً على عدم جواز تعدد الأئمة ، بل روي البيهقي في الخطبة نفسها عبارة أكثر تصريحاً من السابقة وهي قوله ( إنه لا يحل أن يكون للمسلمين أميران ) فإنه مهما يكن ذلك يختلف أمرهم وأحكامهم وتتفرق جماعتهم ويتنازعون فيما بينهم هنالك تترك السنة ، وتظهر البدعة ، وتعمم الفتنة وليس لأحد على ذلك صلاح ( ٣ ) .

أما من بعدهم فقد نقل الإجماع على ذلك النووي ( ٤ ) وإمام الحرمين الجوهني ( ٥ ) والقرطبي ( ٦ ) والقاضي عبد الجبار ( ٧ )

- 
- ( ١ ) رواه مسلم في الإمارة باب حكم من فرق أمر المسلمين حديث رقم ١٨٥٢ ( ٣ / ٤٨٠ ) .  
 ( ٢ ) انظر فتح الباري ١٢ / ١٥٣ وقيل إنه من قول عمر وهو عند البزار وغيره .  
 ( ٣ ) السنن الكبرى للبيهقي ٨ / ١٤٥ عن ابن إسحاق .  
 ( ٤ ) شرحه لصحيح مسلم ١٢ / ٢٣٢ .  
 ( ٥ ) نفس المرجع ١٢ / ٢٣٢ علماً بأنه من القائلين بجواز التعدد عند وجود السبب المؤدي إلى ذلك كما مر .  
 ( ٦ ) الجامع لأحكام القرآن ١ / ٢٧٣ .  
 ( ٧ ) المغني في أبواب التوحيد والعدل ٢٠ / ٢٤٣ ق ١

( من المعتزلة ) وابن حزم حيث قال ( واتفقوا أنه لا يجوز أن يكون على المسلمين في وقت واحد في جميع الدنيا إمامان ، لا متفقان ولا مفترقان ، ولا في مكانين ولا في مكان واحد ) ( ١ ) وخالفه في ذلك شيخ الاسلام ابن تيمية فقال : ( النزاع في ذلك معروف بين المتكلمين في هذه المسألة كأهل الكلام والنظر ، فذهب الكرامية وغيرهم جواز ذلك ، وإن عليا كان إماما وصاحبه كان إماما ، وأما الأئمة الفقهاء فذهبهم أن كلاً منهم يُنفذ حكمه في أهل ولايته كما يُنفذ حكم الإمام الواحد ، وأما جواز العقد لهما فهذا لا يفعل مع اتفاق الأمة ( ٠٠٠٠٠ ) ( ٢ ) لكن نفاذ حكم الثاني كنفاد حكم الإمام المتفلب على حدٍّ سواء فلا يثنأ في هذا الحكم المجمع عليه ، وليس الكلام إلا حكم الشرع أما الأمور النازعة فلها مجال آخر وتأخذ أحكام الضرورة .

والمراد بالاجماع المذكور هنا هو إجماع الصحابة وسلف هذه الأمة ، ولا فقد سبق أن ذكرنا من خالف في هذه المسألة من الكرامية وغيرهم من أهل الأهواء ، ولكن مخالفتهم لا تؤثر في إجماع أهل السنة والجماعة على ذلك لأن الإجماع المقصود إجماعهم لا إجماع جميع الناس . . . والله أعلم .

#### ٤ - المقفل :

أما الدليل بالمقفل . فإن تعدد الأئمة للأئمة الإسلامية الواحد يؤدي إلى الاختلاف والشقاق والخصومات وحصل الفتن والاضطرابات والقلق ، واختلاف أمر الدين والدنيا ، وهذا لا يجوز

( ١ ) مراتب الإجماع لابن حزم ص ١٤٤

( ٢ ) نقد مراتب الإجماع لابن تيمية ص ٢١٦ بذيل كتاب مراتب الإجماع لابن حزم .

هنا آ على ذلك فلا تجوز الامامة لأكثر من واحد في زمن واحد .  
وكذلك لو جاز في العالم إمامان لجاز أن يكون ثلاثة وأربعة  
وأكثر فإن منع من ذلك مانع كان متحكماً بلا برهان ودعياً بلا دليل ،  
وهذا الباطل الذي لا يمجز عنه أحد ، وإن جاز ذلك الأمر  
حتى يكون في كل عام إمام أو في كل مدينة إمام أو في كل قرية إمام ،  
أو يكون كل واحد إماماً وخليفة في منزله وهذا الفساد المحض وهلاك  
الدين والدنيا . ( ١ )

### ثانياً : أدلة القائلين بالجواز :

استدلّ القائلون بجواز تعدد الأئمة بما يلي :-

- ( ١ ) ان المقصود من نصب الإمام إنما هو تحقيق مصالح للرعية وهذا إنما  
يتحقق بانضباط ودقة أكثر إذا كان هناك أكثر من إمام فكلما كان  
في كل قطر إمام كان كل واحد منهم أقدر على القيام بأعباء منصبه  
وتلبية رعيته وما يحتاجونه للمراقبة <sup>والتدبير</sup> من يمينهم من الولاية والقضاة  
والعمال وغيرهم ، وذلك بسبب قلة المشاكل والحوادث الناشئة من  
ضييق المساحة التي تحت يده . ( ٢ )
- ( ٢ ) انه لما جاز أن يوجد أكثر من نبي في زمن واحد ، ولم يفض ذلك  
للى إبطال النبوة ، التي هي الأصل ، جاز ذلك في الامامة من  
باب أولى ، لأنها فرع النبوة ( ٣ ) .

- 
- ( ١ ) انظر الفصل ٨٨ / ٤ والملل والنحل ١ / ١١٣ وأصل الدين ص ٢٢٥
  - ( ٢ ) منهاج اليقين شرح ادب الدنيا والدين لأبي وفا بن محمد ص ٢٢٣ نقلاً  
عن رئاسة الدولة ص ٢٤٩ .
  - ( ٣ ) الجامع لأحكام القرآن ١ / ٢٢٣ وانظر المرجع السابق .



## الجواب على هذه الأدلة

=====

أول ما يلاحظ على استدلالهم على هذه المسألة ، أنها أدلة عقلية ، وليس فيها أدلة من كتاب الله ولا سنة رسوله صلى الله عليه وسلم تقابل تلك الأدلة السابقة . وهي مع ذلك ضعيفة الدلالة ، مردودة وجاب عليها بما يلي :

(١) أما الدليل الأول ، فالجواب عنه يتلخص في : أن منصب الرعايا لم يجتمع لتحقيق المصالح الدنيوية فحسب كما زعمتم ، بل جعل أيضا لحراسة الدين ، والمحافظة على المصالح الدينية ، إلى جانب المصالح الدنيوية التي أشرتم إليها ، وهذا لا يتأتى مع تعدد الأئمة ، بل بالعكس إذا كان الإمام واحدا أمكنه السيطرة على جميع أقطار المسلمين وأصبحوا يدا واحدة متحدين في أمورهم الدينية والدنيوية ، وأمكهم التكامل الاقتصادي والبشري ، وأصبحوا قوة عظيمة على من نأواهم .

كما أنه إذا تباعدت الأقطار فليكن التغلب على ذلك عن طريق الولاة والنواب الذين يعينهم الامم فيقومون هم بدورهم بتنفيذ أوامره الصادرة اليهم .

يضاف إلى ذلك ما ينجم عن التمدد من مفسدات ومن فتن وحروب وقطيعه بين المسلمين ، ربما كانت أكثر ضررا من المصالح المشار إليها ، فهو لا قد نظروا إلى بعض وجوه المصلحة وأغفلوا النظر عن وجود المفسدة التي تتضال أمامها هذه المصلحة .

(٢) وجوبا على الدليل الثاني : أن قياس الإمامة على النبوة قياس مع الفارق فهو قياس باطل ، لأن الأنبياء معصومون من عداوة بعضهم لبعض بعكس حال الأئمة ففي حال التعدد سيكون هناك اختلاف وشقاق لا محالة لما جُبلت

عليه للنفس البشرية من حبّ الملوك والاعتداء والسيطرة على الآخرين، إنما ملأها الكرامة إلى القبول بجواز التعدد، وذلك لإثبات إمامة كلٍّ من علي ومعاوية رضي الله عنهما، فلا شكَّ عند أهل السنة أن الإمام في ذلك الوقت هو علي بن أبي طالب رضي الله عنه الخليفة الراشد الرابع، ومعاوية رضي الله عنه لم يخرج عليه طلباً للإمامة، وإنما طلباً للنار من قتل عثمان الذين دخلوا في صف علي - وعلي معذور في تأخير إقامة الحدِّ عليهم لما لهم من شوكة ومنعهم لأن الأمور مضطربة ولم تستقر له بعد - وقد كان معاوية والياً لعمر ابن الخطاب رضي الله عنه على الشام، ثم لعثمان بن عفان رضي الله عنه فأراد البقاء على ولايته تلك ولذلك فأهل الشام أهل ما بايعوا معاوية (بايعوه على الطلب بدم عثمان أميراً ولا يطمع في الخلافة) (١). ولم يدع معاوية الخلافة إلا بعد تنازل الحسن وبإيعته وبايعة المسلمين له بالخلافة. والأولى عدم اللجوء فيما شجر بينهم رضي الله عنهم جميعاً وأرضاهم.

### الترجيح :

=====

يتبين لنا مما سبق أن الحقَّ مع أصحاب المذهب الأول، لما ورد في هذه المسألة من نصوص شرعية يحرم على المسلم تخطئها ولا معارض لها عند الطرف المنازع.

ومع ذلك ما سبق الأمور التالية ٢

(١) أن التعدد يؤدي إلى الاختلاف والتحاسد والتناحر كما هو طبيعة النفس البشرية، وحالة الحكومات اليوم خير شاهد على ذلك. وهذا التشتيت المخطط له من قبل أعداء المسلمين هو من أكبر الأسباب التي أدت إلى ضعف المسلمين وإذلالهم وتسلط أعدائهم عليهم.

(١) وقعة صفين لنصر بن مزاحم ص ٨٢ تحقيق عبد السلام هارون الطبعة الثالثة

١٤٠١ هـ وانظر هذه المسألة في المواضع من القواصم (الحاشية) ص ١٢٧ -

والصواعق المحرقة للبهيتي ص ٢١٦ وسير أعلام النبلاء للذهبي ١٤٠/٣ وتاريخ

(٢) ان الادعاء بأن تعدد الرؤساء يسهل مهمة الاشراف وتحقيق المصالح للرمية غير سليم، لا سيما في عصرنا الحاضر، بسبب ما أُحرز من تقدم هائل يسهل العقل في جميع أجهزة المواصلات والاتصالات، وهذا مما لا يدع مجالاً للشك في تحقيق المتابعة والاشراف بكل يسر وسهولة، واذن فمن الممكن اسناد الاعمال وتصريف شؤن الامة في كل قطر الى ولاية اكفيا يقومون بها تحت اشراف الامام ومتابعته.

(٣) انه مادامت وحدة الامة الاسلامية قد تحققت فعلاً في المصور الاولي، على الرغم من اتساع رقعة الدولة الاسلامية وضخامة المواصلات والاتصالات بالنسبة لذلك الوقت، ومع ذلك رسمت أنصع صفحات التاريخ لهذه الامة من القوة وحسن الادارة، فمن الممكن اليوم تحقيقها من باب اولى بكل يسر وسهولة، ولذلك فلا يبقى للمحتجين بالضرورة حجة بعد اليوم.

### " الحكم لواقع بهمتان في زمن واحد "

=====

هذا هو الحكم الشرعي في منح تعدد الأئمة، وأن ذلك لا يجوز، ولكن لو حصلت بهمتان لامامين في زمن واحد، ففي هذه الحالة الملما فيها ثلاث طوائف هي :

(١) ذهبت طائفة الى أن الامامة الصحيحة تسلم للامام الذي عقدت إمامته فسي البلد الذي مات فيه الامام السابق .

(٢) وذهبت طائفة ثانية الى أنه يجب على كل واحد من الامامين أن يتخلى عن الامامة لصاحبه، وعندئذ يختار أهل الحل والمقد منها من تتوفر فيه الشروط المطلوبة .

(٣) وذهبت طائفة ثالثة الى أن الامامة تنعقد لا سبقتها بيعة (١) وهذا

(١) انظر الاحكام السلطانية للماوردي ص ٩

هو للصلوب المؤيد بالدليل للسابق ( كوليبيمة للابل غلال ) ( ١ )  
 قلل الماوردى ( والصحيح في ذلك وما عليه الفقهاء المحققون لأن الامامة  
 لا سبقهما بيعة وعقدا ) ( ٢ ) .

هذا إذا علم السابق أما إذا جهل أو بوجع لهما في لحظة واحدة  
 فللعلماء فيها ثلاثة أقوال هي :

- ( ١ ) القرعة بينهما .
- ( ٢ ) إبطال المعقدين كواستئناف عقد جديد لأحدهما أو لغيرهما .
- ( ٣ ) وحكي عن الفزالي أنه قال بالأكثرية ( فالإمام من اعتقدت له البيعة  
 من أكثر الخلق كالمخلف للأكثر باع يجب رده إلى الانقياد إلى  
 الحق ) ( ٣ ) .

والذي يظهر - والله أعلم - هو إبطال المعقدين واستئناف  
 الخيار من جديد وذلك لأن أحدهما باطل ولا يمكن تمييز الباطل  
 منهما فيبطلان المعقد لمن يختاره أهل الحل والعقد من جديد  
 والله أعلم .

---

( ١ ) رواه مسلم وسبق تخريجه ص ١٤

( ٢ ) الأحكام السلطانية ص ٩ وانظر المحلى ٥٠٤/١٠

( ٣ ) للمسلم شرح المسلي ص ١٧٠ ط . ثلثيه

## الختام

==

## نتيجة البحث

==

بعد هذا الاستعراض الطويل ، والدراية المستفيضة لتلك الموضوعات الكثيرة

يمكننا أن نحدد بعض النقاط المستنتجة مما سبق وهي :-

- (١) أن الاسلام جاء بنظام كامل للحكم ، وهذا يدلنا على شمولية الاسلام ، صلاحه لكل زمان ومكان ، فهذه الرسالة هي الرسالة الخالدة ، والهاققة صالحة للتطبيق الى قيام الساعة ، وأنه لن يصلح آخر هذه الأمم الا بما صلح به أولها .
- (٢) أن الامامة ثابتة الوجوب بالكتاب ، والسنة ، والاجماع ، والقواعد الشرعية . وهو وجوب كفاي ، متوجه الى أهل الحل والعقد باعتبارهم الممثلون للأمة ، النائبون عنها في هذه المهمة الخطيرة ، وإذا تقاعس أهل الحل والعقد فان الائم يلحق كل من له قدره واستطاعه حتى يسمى لاقامة هذا الواجب بقدر ما أوتي من قوة واستطاعه .
- (٣) بطلان دعوى من قال بأن الاسلام لم يأت بنظام للحكم ، وأنه لم يوجب على المسلمين إقامة دولة إسلامية متميزة .
- (٤) - ان الامامة في حد ذاتها وسيلة لا غاية ، وسيلة الى إقامة أمة تقف نفسها على الخير والعدل تحقق الحق وتبطل الباطل ، أمة تأمر بالمعروف وتنهي عن المنكر وتو من بالله ، أمة تقوم بأداء رسالتها المساوية على منهج الاسلام الذي رسمه الله لها .
- (٥) ان من أهم أهداف الامامة هو حفظ الدين ، وسياسة الدنيا به ، وأن ذلك -

أهم الواجبات المطلقة على عاتق الامام ، وكفر من فرق بين الدين والسياسة  
وساس الدنيا بغير هذا الدين .

(٦) انه لا عز ، ولا رفعة ، ولا قيام للأمة الاسلاميالا بالرجوع الى التحاكم الى  
كتاب الله وسنة رسوله ، والسعي الى اقامة الخلافة الاسلاميه التي تحفظ  
الدين وتعيد للمسلمين عزتهم وكرامتهم .

(٧) ان خلافة أبي بكر الصديق رضي الله عنه ثبتت باختيار المسلمين له ، وبإياعتهم  
له مع وجود الكثير من النصوص التي تدل على أن المسلمين لن يختاروا غيره ،  
وعلى رضا الله ورسوله بذلك ، وأنه أفضل الامة بعد نبيها صلى الله عليه  
وسلم .

(٨) ان خلافة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه ثبتت باختيار  
المسلمين ، وبإياعتهم له ، وأنه ليس هناك نص من النبي صلى الله عليه  
وسلم عليه بالخلافة ولم يدع هو شيئا من ذلك وأنعمه من كل ما تنسبهم  
الرافضة اليه .

(٩) ثبتت شرعية الطرق التي تمت بها مبايعة وتولية الخلفاء الراشدين ، وأننا  
مأمورون باتباعهم في ذلك .

(١٠) ان الذي يقوم باختيار الامام هم عقلاء الامة ، وعلماءها " أهل الحل  
والعقد " ولا دخل للامة ، وللدعاة في الاختيار ، ولذلك فلا يختار العقلاء  
عادة الا الا عقل ، والأصلح لهذا المنصب الخطير ، ولذلك فلا مجال للدعاية  
والتلميع وذلك في الاموال الباطلة لكسب الاصوات الرخيصة كما في الديمقراطيات  
الحدثية .

(١١) مشروعية الاستخلاف ، مع ضرورة مراعاة أهل الحل والمقد ، وبإياعتهم للمستخلف .

(١٢) يجمع طريق الاختيار مع طريق الاستخلاف في أن كلا منهما يشترط فيه  
رضا أهل الحل والعقد وبإيتمهم .

(١٣) أن الإمامة لا تورث .

(١٤) تحريم نكاح البيعة ، وإنها واجبة في غنى المسلم متى وجد الإمام المستحق  
لها .

(١٥) طريقة القهر والغلبة ليست من الطرق الشرعية ، وإنما تتعقد الإمامة بها  
نظرا لمصلحة المسلمين لما قد يجر ذلك عادة من الفتن .

(١٦) للإمام شروط لا بد من توفرها ، حتى يكون أهلا لهذا المنصب العظيم ، أما عند  
القهر والغلبة فلا تشترط جميع تلك الشروط .

(١٧) ثبت اشتراط القرشية ، وأن الإمامة فيهم لا يجوز صرفها إلى غيرهم ، وأن ذلك  
ليس من المصيبة المنصوبة في شيء ، لأن الإمامة في نظر الإسلام تكليف  
لا تشريف .

(١٨) عدم اشتراط أن يكون الإمام أفضل أهل زمانه ، وإنما الأولى اختيار الأصلح  
والأنفع للمسلمين .

(١٩) الخلفاء الراشدون الأربعة مرتبون في الخلافة على ترتيبهم في الأفضلية ،  
وأنه ليس من السلف أحد يقدم على أبي بكر ثم عمر غيرهم ، أما المفاضلة بين  
عثمان وعلي رضي الله عنهما فهي دون تلك ، وقد اختلفوا في تبديع من قدم  
عليما على عثمان في الفضل ، وأن من السنة التفضيل بينهم على ما جاءت به  
الآثار .

(٢٠) على الإمام واجبات كثيرة ، يجب عليه القيام بها ، كما أن له حقوقا أخرى تعينها  
على القيام بتلك الواجبات .

(٢١) طاعة الامام واجبة فيما وافق الشرع ، وصحرة فيما خالف الشرع ، وأن سلطات الأئمة مقيدة بكونها موافقة للكتاب والسنة ، فيطاعون فيما هو لله طاعة ، ومعصون فيما هو لله معصية ، ولا طاعة لمخلوق في معصية الخالق ، ومن أطاعهم في معصية فالإثم على الأمر والمأمور .

(٢٢) مشروعية الشورى ، وأنها واجبة عند اختيار الامام ، أما في تدبير شؤون الرعية فهي مستحبة ، ينبغي للامام أن يشارر ، وليست واجبة عليه ، كما أنه لو استشار فانطاع لم يلزمه اتباع مستشاريه ، لانه المسؤول الألى عن تصرف الأمور فيتحصل وحده تبعات خطئه .

(٢٣) تحريم الخروج على أئمة العدل ، وإثارة الفتن وأن ذلك من أكبر الذنوب  
(٢٤) ان بقاء الحاكم في منصبه منوط بصلاحيته لتولي قيادة المسلمين ، أما اذا فقد هذه الصلاحيه ، وارتكب شيئاً من مسببات العزل فلأئمة مثله في أهل الحل والعقد أن تطلب منه أن يعزل نفسه ، فان أبى فلها أن تعلن عزله عن منصبه اذا أمنت وقوع الفتنة . كما لا يجوز لها إقصاء عن الحكم بقوة السلاح الا في أضيق نطاق عند ظهور الكفر البواح ، والخطر المتيقن على المسلمين في دينهم فاذا كان ذلك فليقدم المسلم دمه ودينه .

(٢٥) وجوب اتحاد المسلمين فيما بينهم ، وأن يكون امامهم واحداً مهما اتسعت رقعة ديار الاسلام ، وتحريم البيعة لأكثر من امام في زمن واحد .

(٢٦) تمييز نظام الحكم في الاسلام عن جميع أنظمة الحكم الوضعية القديمة منها والحديثة ، وان الخلاف بينه وبينها في الغاية والوسيلة والأهداف . فهو نظام متميز لا ينطبق عليه أى وصف من الاوصاف المعهودة ، لنظم الحكم الوضعية . . .

أنتهى والله الحمد والمنة وآخر دعوانا

أن الحمد لله رب العالمين



## الفهارس العامة

=====

- |       |   |                           |
|-------|---|---------------------------|
| أولا  | : | فهرست الايـكـ             |
| ثانيا | : | فهرست الاحاديث والآثار    |
| ثالثا | : | فهرست الاعلام المترجم لهم |
| رابعا | : | قائمة المراجع والمصادر    |
| خامسا | : | فهرست الموضوعات العامة    |

=====

أولا

فهرست الآيات القرآنية

فهرست الآيات القرآنية

=====

حرف الألف ( ا )

=====

- \* وأمر بالمعروف وأنه عن المنكر واصبر على ما أصابك ..... ٣٦
- \* فآمنوا بالله ورسوله النبي الأمي ..... ٢٦
- \* وآتوا اليتامى أموالهم ..... ٢١٠
- \* واتبعوا ما تتلوا الشياطين على ملك سليمان ..... ١٤
- \* اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله ..... ٣٥٠ ٥٧٢
- \* واجعلنا للمتقين إماما ..... ٥
- \* اجعلني على خزائن الأرض اني حفيظ عليم ..... ٢٣١
- \* واجعل لي وزيرا من أهلي هرون أخى ..... ٣٢٥
- \* أحشروا الذين ظلموا وأزواجهم ..... ٣٦٤
- \* فاحكم بينهم بما أنزل الله ، ولا تتبع أهواءهم عما جاءك من الحق ..... ٦٩
- \* وادع الى ربك ولا تكونن من المشركين ..... ٤٨
- \* واذ ابتلى ابراهيم ربه بكلمات ..... ١٦٨
- \* واذ قلتم فاعدوا ولو كان ذا قربى ..... ٧٨
- \* فاذا جاء وعد أولاهما بعثنا عليكم عبادا لنا أولي بأس شديد ..... ٤٩٥
- \* واذ قال ربك للملائكة اني جاعل في الأرض خليفة ..... ٧
- \* واذكروا نعمة الله عليكم اذ كنتم اعداء فآلف بين قلوبكم ..... ٨٣
- \* فاسألوا أهل الذكر ان كنتم لا تعلمون ..... ٤١٠
- \* واصبر نفسك مع الذين يدعون ربهم بالفداء والمشى ..... ٣٢٥
- \* وأطيعوا الله ورسوله ولا تنازعوا فتفشلوا ..... ٥١٥
- \* واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا ..... ٨٣ ٥١٤
- \* فاعتبروا يا أولى الأبصار ..... ٤٠١

\* واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسة وللرسول ولذي القربى والميتات منى  
والمساكين \*

\* إلا تنفروا يعذبكم عذابا أليما — ٥١

\* إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون — ٤٧

\* إنا أنزلنا التوراة فيها هدى ونور — ٤٧

\* وأن احكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم عما جاءك من الحق — ١٩

\* إن اكرمكم عند الله اتقاكم — ٢٤٣ ٢٤٩ ٥

\* إن الحكم إلا لله — ٥٩

\* إن الذين أرتدوا على أديارهم من بعد ما تبين لهم الهدى — ٧٣

\* إن الذين يباعدونك إنا بيبعدونك إنا بيبعدون الله — ١٧٣ ١٨٩ ٥

\* إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى — ٧٧

\* إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها — ٣٤٠ / ٧٨

\* إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم — ١٧٢

\* إن الله أصطفاه عليكم وزاده بسطة في العلم والجسم — ٢٢٨

\* فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول — ٦٣ ٦٤ ٥

\* أن تظل أحداهما فتذكر أحداهما الأخرى — ١٣٣ ٢١٢ ٥

\* وإن تطع أكثر من في الأرض يضلوك عن سبيل الله — ٤١٧

\* إن خيرا ما استأجرت القوي الأمين — ٣٢٧

\* وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما — ٤٤٧ ٤٤٦ ٥ ٤٩١

\* انفروا خفافا وثقالا — ٥١

\* إنك اليوم لدينا مكين أمين — ٣٢٧

\* إنك ميت وأنهم ميتون — ٢٧

\* إنما كان قول المؤمنين والمؤمنات إذا دعوا إلى الله ورسوله ليحكم بينهم — ٧٣

\* إنما المؤمنون أخوة — ٨٣

- \* انما أموالكم وأولادكم فتنة — ١٦٦
- \* انما الصدقات للفقراء والمساكين — ٣٠١ ٣١٦
- \* انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا — ٤٤٦ ٣٥٩
- \* انما يصمركم الله من آمن بالله واليوم الآخر — ٢٥٨
- \* ان نظن الا ظنا وما نحن بمستيقنين — ٢٦٨
- \* وانهما لبامام مبين — ٢
- \* وان هذه امتكم امة واحدة — ٨٢
- \* انه لقول رسول كريم — ٣٢٧
- \* وأوفوا بالعهد ان العهد كان مسؤولا — ١٨١
- \* وأوفوا بعهد الله اذا عاهدتم — ١٨١

### حرف التا ( ت )

=====

- \* وتمازوا على البر والتقوى — ٣٥٨ ٤٧٧
- \* تلك امة قد خلت لهما ما كسبت ولكم ما كسبتم — ٥٠٢

### حرف الجيم ( ج )

=====

- \* وجعلناهم ائمة يهدون بأمرنا — ٥
- \* وجعلناهم ائمة يهدون الى النار ويوم القيامة لا ينصرون — ٥
- \* أجعلتم سقاية الحاج وعمارة المسجد الحرام كمن آمن بالله — ٢٥٨

### حرف الحاء ( ح ) والظا ( خ )

=====

- \* أفحكم الجاهلية يبغون ؟ ومن أحسن من الله حكما لقوم يوقنون — ٧٤
- \* خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكّيهم بها — ٣٠٢

## حرف الذال ( ذ )

=====

- \* والذين آمنوا ولم يهاجروا ما لكم من ولايتهم من شيء حتى يهاجروا — ١٨٢
- \* الذين ان مكاهم في الارض اقاموا الصلاة — ٤٦ ٣٣٩
- \* والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون — ٣٥٧

## حرف الراء ( ر )

=====

- \* الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض — ١٣٣ ٢١١
- \* رب اغفر لي وهب لي ملكا لا ينبغي لأحد من بعدي — ٢٣١

## حرف السين ( س )

=====

- \* وسيدا وحصورا ونبيا من الصالحين — ٤٣٩

## حرف الشين ( ش )

=====

- \* وشددنا ملكه وآتيناه الحكمة وفصل الخطاب — ٢٥١

## حرف الالف ( ف )

=====

- \* فيما رحمة من الله لنت لهم ولو كنت فظا غليظ القلب لانفضوا من حولك  
٨٢ ٣٩٠ ٤٠٢ ٤١٣ ٤١٤
- \* فما أوتيتم من شيء فستاع الحياة الدنيا — ٣٨٣ ٤٠٣ ٤٠٢ ٤١٤

## حرف القاف ( ق )

=====

- \* فقاتلوا أئمة الكفر انهم لا ايمان لهم — ٥
- \* قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر — ٢٠٣ ٣١٣
- \* وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين لله — ٤٩
- \* وقتل داود جالوت وآتاه الله الملك وعلمه مما يشاء — ١٤

- \* وقال لجمعني على خزائن الأرض — ٢١٥
- \* قال أني جاعلك للناس إماما ء قال ومن ذريتي قال لا ينال عهدى الظالمين  
— ٥ ١٦٨ ٤٧٧
- \* وقال لهم نبيهم ان الله قد بعث لكم طالوت ملكا — ٢٢٥
- \* وقرن في بيوتكم — ٢١٢ •
- \* قل ان كان للرحمن ولد فانا اهل العابدین
- \* قل هذه سبيلي أدعوا لى الله على بصيرة أنا ومن اتبعنى — ٤٨
- \* قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون — ٢١٥ •

#### حرف الكاف ( ك )

=====

- \* كتب ربكم على نفسه الرحمة — ٣٨
- \* كتب عليكم القتال وهو كره لكم — ٥١
- \* وكذلك أخذ ربك اذا أخذ القرى وهى ظالمة — ٨٠
- \* وكذلك نولي بعض الظالمين بعضا بما كانوا يكسبون — ٢٣٦
- \* كم تركوا من جنات وعيون وزروع ومقام كريم — ٣٣٤
- \* كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم — ٣٢٣

#### حرف اللام ( ل )

=====

- \* ولتكن منكم أمة يدعون الى الخير — — — — — ٤٧٨
- \* لمن الذين كفروا من بنى اسرائيل — ٥٨ ٤٧٨ ٤٧٩
- \* ولقد أخذناهم بالعذاب فما استكانوا لربهم وما يتضرعون — ٤٦٦
- \* لقد ارسلنا رسلنا بالبينات — ٢٠
- \* لقد رضي الله عن المؤمنين اذ يبايعونك تحت الشجرة — ١٧٣ ٢٧٩
- \* ولكن اكثر الناس لا يؤمنون — ٤١٧

- \* فلما قضى زيد منها وطرا — ٢٦
- \* الم تر الى اللذين يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل اليك — ٦٨
- \* ولمن صبر وعقر ان ذلك لمن غرم الأمور — ٤٠٨
- \* ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا — ١٥ ١٣٢٤ ١٩٧ ٣٥٠ ٢٠٣
- \* ولو ردوه الى الرسل والى أولي الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم
- ٤٢٣ ٤٠١ / ٣٤٦

### حرف الميم ( م )

- \* وما اختلفتم فيه من شيء فحكمه الى الله — ١٠٤
- \* وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا — ٢٦
- \* وما آفأ الله على رسوله منهم فما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب — ٣١٥
- \* وما آفأ الله على رسوله من أهل القرى — ٣١٨
- \* وما أكثر الناس ولو حرصت بمؤمنين — ٤١٧
- \* والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعضهم — ٢٩٦
- \* وما خلقت الجن والإنس الا ليعبدون — ٦٧ ٢٩٦
- \* ما فرطنا في الكتاب من شيء — ٦٠
- \* وما قدرنا الله حق قدره — ٣٨
- \* وما كان المؤمنون لينفروا كافة — ٥١
- \* وما كان لمؤمن من ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم — ٤١٨
- \* ما كان لنبي أن يكون له أسرى حتى يثخن في الأرض — ٣٩١
- \* وما محمد الا رسول قد خلت من قبله الرسل — ٢٧
- \* وما يتبع أكثرهم الا ظنا — ٤١٧
- \* ومن أحسن من الله حكما لقوم يوقنون — ٤١٢
- \* ومن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم — ٤٠٨



- \* ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون — ٦٩
- \* ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون — ٦٩
- \* ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون — ٦٩ — ١٧٩
- \* ومن يتولهم فانه منهم — ١٨٧ ٢٠٢
- \* فمن يكفر بالطاغوت ويؤمن بالله — ٦٨ •

### حرف النون ( ن )

=====

- \* ونجعلهم أئمةً ونجعلهم الوارثين — ٥
- \* ونزلنا عليك الكتاب تبياناً لكل شيء — ٦٠

### حرف الهاء ( هـ )

=====

- \* هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها — ٨٨

### حرف ( لا )

=====

- \* ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياماً — ٢٠٥
- \* ولا تطيعوا أمر المسرفين الذين يفسدون في الأرض ولا يصلحون — ٢٢١
- \* ولا تكون كالذين تفرقوا واختلفوا — ٨٣ ٥١٥
- \* ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة — ٣٥
- \* ولا تنازعوا فتفشلوا — ٨٣
- \* فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم — ٦٣ ٦٩ ٣٩٩
- \* لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء — ٢٠٢
- \* ولا يتخذ بعضنا أرباباً من دون الله — ٣٥ ١
- \* ولا يجر منكم شأن قوم على ألا تعدلوا اعدلوا — ٧٨
- \* لا يسأل عما يفعل وهم يسألون — ٣٨ •

حرف اليا ( ي )

=====

- \* يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم لا يضركم من ضل إذا اهتديتم — ٤٨٧
- \* يا أيها الذين آمنوا اصبروا وصابروا — ٥٤
- \* يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم —
- ١٨ ٢٠٣ ٣٣٩ ٣٤٤ ٣٤٥ ٤١٥ ٤١٨
- \* يا أيها الذين آمنوا إذا ناجيتم الرسول فقدموا بين يدي نجواكم صدق — ٣٩٨
- \* يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا — ٢٢١
- \* يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود — ١٨١
- \* يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا الكافرين أولياء من دون المؤمنين — ٢٠٢
- \* " " " " " " " " اليهود والنصارى أولياء — ٢٠٢
- \* " " " " " " " " بطانة من دونكم — ٣٢٥
- \* " " " " " " " " لا تخونوا الله والرسول — ٣٤٨
- \* يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى — ٨٤
- \* يا أيها النبي اتق الله — ٤٦
- \* يا أيها النبي إذا جاءك المؤمنات يبايعنك — ١٧٠ ١٧١ ٣٤٥
- \* يا أيها النبي إذا طلقتم النساء — ٤٠٦
- \* يا أيها النبي جاهد الكفار والمنافقين — ٤٠٦
- \* يا داود إنا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين الناس بالحق ٧٨ ٣٥٣ ٣٣٠
- \* يسألك عن الانفال قل الانفال لله والرسول — ٣١٧
- \* يفضل من يشاء ويهدي من يشاء — ٣٨
- \* اليوم اكملت لكم دينكم — ٦٠ ٦٢

ثانیاً

فہرست الاحادیث والاقصار

## فهرست الأحاديث النبوية والآثار (١)

=====

### حرف الألف

=====

- اتخذن له وبشره بالجهد — ٢٨٧
- أباه على سنة الله وسنة رسوله والخليفين من بعده ( قول عبد الرحمن
- ابن عوف ) — ١٧٨
- أبغض الناس إلى الله ثلاثة — ٧٤
- أبو بكر وعمر سيدا كهول أهل الجهد — ٢٨١
- أتجعلونه إلى والله علي إلا ألوه عن أفضلكم ؟ قالوا : نعم — ( من قول
- عبد الرحمن بن عوف ) — ١٢١
- أجمعوا له العابد من أمي ثم أجعلوه بينكم شوري — ٣٩٧
- أحب الناس إلي من رفع إلي عيوي ( من قول عمر ) — ٣٧١
- أحلف لهم وأكذبهم ولا تعظم شيئا ( من قول الثوري ) — ٣١١
- أخوف ما أخاف على أمي الأئمة المضلين — ٤٨٤
- ادعي لي أباك وأخاك حتى أكتب كتابا — ١٥٥/٩٦
- ادفعوا صدقاتكم إلى من ولاه الله أمركم ( من قول ابن عمر ) — ٣٠٩
- ادفعها إليهم فان رسول الله صلى الله عليه وسلم آمننا ان ندفعها إليهم
- (من قول الصغيرة بن شعبه ) — ٣٠٩
- اذا أراد الله بالأمير خيرا جعل له وزير صدق — ٢٢٦
- اذا ابتغى الأمير الريبة في الناس أفسدهم — ٢٣٤
- اذا التقا المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار — ٤٦٢
- اذا بويح لخليفين فأقتلوا الآخر منهما — ١٧٧ ، ٥١٦

---

(١) لم استقصي جميع الآثار لكثرةها وكل اثر جعلت بعده بين قوسين اسم قائله  
اما المطلق فهو حديث نبوي •

- اذا خرج ثلاثة في سفر فليؤمروا أحدهم — ٢١
- اذا رأيتم القاري يحب الأغنياء فهو صاحب دنياه ، واذا رأيتموه يلزم السلطان
- فهولص ( من قول عمر ) — ٣٦٢
- اذا رأيتم أمتي تهاب الظالم أن تقول له انك أنت ظالم فقد تودع منها —
- ٧١ — ٤٨٠
- اذا ضيقت الامانة فانتظر الساعة — ٢٢٨
- فاذا مت فتشاورا ثلاثة ايام ، ولا يأتين اليوم الرابع الا وعليكم أمير مكم
- ( من قول عمر ) — ٤٤
- أرايتم ان استعبلت عليكم خير ما أعلم ثم أمرته بالعدل أفضيت ما علي ؟ ( من
- قول عمر ) — ٢٣٢
- أربح من أمتي من أمر الجاهلية لا يتركهن — ٢٤٤
- أرجع فقد بايعتك — ١٩٠
- أرضوا مصدقيكم — ٣٠٨
- استرشدوا الحافل ترشدوا ولا تعصوه فتندموا — ٣٩٤
- استقيموا لقريش ما استقاموا لكم — ٢٥٢
- اسمعوا وأطيعوا وان استعمل عليكم عبد حبشي — ٢٠٩ ، ٢٤٢ ، ٣٤١ ،
- ٣٤٩ ، ٤٢٧ ،
- أسرعوا بالجنازه — ٢٨
- أسمع وأطع ولو لحبشي كأن رأسه زبيبه — ٣٤١
- أسكن أحد فليس عليك الا نبي وصدّيق وشهيدان — ٢٨٧
- أشد الناس عذابا يوم القيامة رجل قتل نبي أو قتل نبيا — ٤٨٤
- أطيعوني ما أطعت الله ورسوله ( من قول أبي بكر ) — ١١٥ ، ١٧٨ ، ٣٠٦
- اعلمهم أن الله أفترض عليهم في أموالهم صدقه — ٣٠٢
- أفعن معادن العرب تسألوني ؟ خيارهم في الجاهلية خيارهم في الاسلام
- اذا فقهوا — ٢٤٨

- اقتدوا باللذين من بعدي — ٩٢
- أَفَرَأَنَا أُبَيٍّ (من قول عمر) — ٩٥
- أَوَمَوْاحِدٌ وَدَ اللَّهُ فِي الْقَرِيبِ وَالْبَعِيدِ — ٥٦
- أَقِيلُونِي أَقِيلُونِي قَالُوا لَا وَاللَّهِ لَا نَقِيلُكَ وَلَا نَسْنَقِيلُكَ — ٤٤١
- الْأُثْمَةُ مِنْ قَرِيشٍ — ٦
- الْأُثْمَةُ مِنْ قَرِيشٍ ٠٠ قَانِ أَمَرْتُ قَرِيشَ فَبِكُمْ عِدَا حَبَشِيَا مَجْدَعَا فَأَسْمَعُوا لِي —
- وَأَطِيعُوا — ٢١١
- الْأُثْمَةُ مِنْ قَرِيشٍ إِنْ لَكُمْ عَلَيْهِمْ حَقٌّ وَلَكُمْ عَلَيْهِمْ حَقٌّ فَمَا إِنْ أُسْتَرْحِمُوا رَحِمُوا —
- ٢٣٨ ٠ ٢٥١ ٠
- الْأَمَامُ الْأَعْظَمُ الَّذِي عَلَى النَّاسِ رَاعٍ وَهُوَ مُسْئِلٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ — ٢٢٩ ٠ ٢٩٨ ٠ ٦ ٠ ٣٣٠
- النَّاسُ سَوَاسِيهِ كَأَسْنَانِ الْمَشْطِ — ٨٤
- الْمَسَا يَحْرَمُونَ مَا أَحَلَّ اللَّهُ فَتَحْرِمُونَهُ وَيَطُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ فَتُحْلِلُونَهُ قُلْتُ :
- بَلَى قَالَ : فَتِلْكَ عِبَادَتُهُمْ — ٧٣ ٠ ٣٥٠ ٠
- أَمَدُ يَدِكَ أَبَايَعُكَ فَيَقُولُ النَّاسُ عَمَّ رَسُولُ اللَّهِ بَايَعَ ابْنَ أَخِيهِ (من قول
- الْمُبَاسِ) — ١٥٠
- أَمْرُؤِي جَمِيعًا أَنْ أَدْفَعَهَا إِلَى السُّلْطَانِ مَا اخْتَلَفَ عَلَيَّ مِنْهُمْ أَحَدٌ (من
- قَوْلِ أَبِي صَالِحٍ) — ٣٠٩
- أَصْهَلُوا فَإِنْ حَدَّثَ بِي حَدَّثَ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ صَهْبٍ (من قول عمر) — ١٧٧
- إِنْ أَدْرَكْتَنِي أَجْلِي وَأَبُو عُبَيْدَةَ حَيٌّ اسْتَخْلَفْتَهُ (من قول عمر) — ٢٤٣
- إِنْ اسْتَخْلَفَ فَقَدْ اسْتَخْلَفَ مِنْهُ هُوَ خَيْرٌ مِنِّي (من قول عمر) — ١٢٠ ٠ ١٢٠ ٠ ١٥٦ ٠ ١٢٩
- إِنْ اللَّهُ لَيُعْلِي لِلظَّالِمِ حَتَّى إِذَا أَخَذَهُ لَمْ يَفْلِتْهُ — ٨٠
- إِنْ اللَّهُ أَذْهَبَ عَنكَ رَجِيَّةَ الْجَاهِلِيَّةِ وَفَخَرَهَا بِالْآبَاءِ — ٨٤ ٠ ٢٤٤
- إِنْ النَّاسُ تَشَاطَطُوا فِي الْأَذَانِ يَوْمَ الْقَادِسِيَّةِ ، فَأَقْرَعُ بَيْنَهُمْ سَعْدٌ (من قول أبي
- شَيْبَةَ) — ١٤٠

- انا لا نستعين بمشرك — ٢٠٣
- ان القلم رفع عن ثلاثه — ٢٠٦
- ان الله اصطفى كنانة من ولد اسماعيل — ٢٣٤ ٢٤٩٥ ٢٥٩٥
- انا لا نولي هذا من سألته ولا من حرص عليه — ٢٣٠ ٣٢٨
- ان الله بعثنى اليكم فقلتم كذبت وقال أبو بكر صدق — ٢٧٨
- ان أهل الدرجات العلى ليأرهم من تحتهم كما ترون النجم الطالع فى
- افق السماء — ٢٨٠
- ان الصدقة لا تنفى لآل محمد انما هى أوساخ الناس — ٣١٦
- انا وبنو المطلب لا نغترق فى جاهلية ولا اسلام انما نحن وهم شي واحد — ٣١٦
- انا أولى بكل مؤمن من نفسه وأيما رجل مات وترك ديناً خالني ومن تركه مالا
- فلورثته — ٣٢٤
- ان الله لم يبعث نبيا الا وله بطانتان — ٣٢٦
- ان القوم اذا شاور بعضهم بعضا وأرادوا بذلك وجه الله غم لقهم على
- ورشد هم (من قول قتاده) — ٣٨٩
- ان أمر عليكم عبد فأسمعوا له وأطيعوا ما قادكم بكتاب الله — ٤٢٧
- ان ابني هذا سيد ولعل الله أن يصلح به فتتيم متقاتلتين من المسلمين — ٤٤٠
- ان الله ليؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر أو بأقوام لا خلاق لهم — ٤٦٦
- ان الناس اذا رأوا المنكر ولا يغيرونه أوشك الله عز وجل أن يعصمهم بعقاب — ٤٧٨
- ان الناس اذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يديه — ٤٧٨
- ان أول ما دخل النقص على بني اسرائيل أنه كان الرجل يلقي الرجل — ٤٧٩
- ان بني اسرائيل لما وقع فيهم النقص كان الرجل يرى أخاه على الذنب — ٥٨
- أنتم أعلم بأمور دنياكم — ٦٢ ٣٩١
- أن تؤمروا أبابكر تجده أمينا زاهدا فى الدنيا راغبا فى الآخرة — ١٠١ ١٢٩٥
- ان خليلي وأمين عهدي الي اذا اختلف الناس أن اتخذ سيفا من خشب — ٤٦٥

ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ما انتقم قط الا أن تنتقم حرمة الله  
— ٣٥٥ —

ان شر الرعاة الحطمة — ٣٣٣

ان عائشة قد سارت الى البصرة والله انها لزوجة نبيكم في الدنيا والآخرة ..  
(من قول عمار ) — ٤٨٨

ان عمر بن الخطاب سأل عن الفرق بين الخلافة والملك .. (قول سلمان) — ١٣  
ان عليا بايع أبا بكر بعد وفاة فاطمة — ١١٠

انكم سترون بعدى أثره وأمورا تتكررها — ٢٢٣ ، ٣٤١ ، ٣٥٤

انكم سترون بعدى أثره فأصبروا حتى تلقوا على الحوض — ٣٥٤

ان كان شيئا من أمور دنياكم فشأنكم به وان كان شيئا من أمر دينكم فإلي — ٣٩١

انك ان تتبع عورات الناس أفسدتهم او كدت تفسدهم — ٣٣٤

ان لم تجبني فأني أبا بكر — ٩٦

ان للقرشي مثلي قوة الرجل من غير قریش — ٢٦

انما أخاف على أمتي الأئمة المضلين — ٤٨٣

انما يهلك هذه الأمة كل منافق عليم — ٣٣٠

انما أهلك من كان قبلكم أنهم كانوا اذا سرق الشريف تركوه — ٨١

ان من اجل الله تعالى اكرام ذي الشيعة المسلم وحامل القرآن غير الفالي

فيه والجاني — ٣٥٩

ان من أبغض القراء الى الله الذين يزورون الأمراء — ٣٦٢

انها كانت أهل الفتن — اي حادثة استشهاد عثمان — وآخرها فتنة المسيح

(من قول حذيفة ) — ١٢٣

انها ستكون فتن الأئمة تكون فتنة القاعد فيها خير من الماشي — ٤٦٤

ان هذا الامر في قریش لا يعاديهم أحداً الا كيه الله في النار — ٢٣٦

انه سيلي أمركم من بعدي رجال يطفون السنة ويحدثون البدع — ٣٤٩

أنه من يعيش منكم فسيرى اختلافا كثيرا فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين

من بعدي — ٩٤٤ ٢٣



انه قد نزل بي ما ترون ، ولا اظننى الا لما تبي وقد اطلق الله ليمانكم من

بيعتى ( من قول ابي بكر ) — ١١٦

انه يستعمل عليكم امراء فتمرقون وتكرون ممن كره فقد برى ومن انكر فقد

سلم — ٤٢٦ ٤٥٩ ٠

انه يستعمل عليكم امراء فتمرقون وتكرون — ٧٧ ٢٢٣ ٤٢٦ ٠

اني اقر بالسمع والطاعة لعبد الله عبد الملك بن مروان ( من قول ابن عمر )

— ١٧٨ ١٩٠ ١٩٥

انى انزلت نفسي من مال الله منزلة اليتيم ( من قول عمر ) — ٣٧٧

اني انما فعلت ذلك لتألفهم — لما اعطى الاقرع بن حابس وصحبه — ٣٢٢

انى لا ارى طلحة قد حدث فيه الموت فآذني به وعطوا — ٢٨

اني لم ابعث عمالي ليضربوا ابشاركم ( من قول عمر ) — ٨٢

انى لا اصفح النساء — ١٨٩

اني لا اخرج ان استعمل الرجل وأنا اجد من هو اقوى منه ( من قول عمر ) ٢٦٤

انى قد وليت عليكم ولست بخيركم فان احسنت فاعينوني وان اسأت فقوموني

— ٣٧١ ( من قول ابي بكر ) ٠

اوصيكم بتقوى الله والسمع والطاعة وان عبد حبش — ٢٠٩

الا أن تروا كهرا بواحا — ١٩٧

الا من ولي عليه وال فرآه يأتي شيئا من معصية الله فليكره ما يأتي من معصية

الله — ١٩٧

الا استحي من رجل تستحي منه الملائكة — ٢٨٦

الا ترضى ان تكون نبي بمنزلة هرون من موسى — ٢٨٨

اي الناس احب اليك ؟ قال صلى الله عليه وسلم : عائشه ٠ قلت ومن الرجال قال

أبوها — ٢٧٨

أى الجهاد أفضل ؟ قال كلمة حق عند سلطان جائر — ٣٥٦ ٣٦٥ ٣٧٠

اياكم ومواطن الفتن قيل وما هي ؟ قال : أبواب الامراء ( من قول حذيفة ) — ٣٦٢

أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَعْهَدْ فِي هَذِهِ الْأُمُورِ شَيْئًا

( من قول علي ) — ١٠٦

أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي قَدْ وَلَيْتُمْ عَلَيْكُمْ وَلَسْتُ بِخَيْرِكُمْ ٠٠ ( من قول أبي بكر ) — ١١٥

٤٨٢ ٥

أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّمَا أَنَا مُتَّبِعٌ وَلَسْتُ بِمُهْتَدٍ فَإِنْ أَحْسَنْتُمْ فَأَعِيزُونِي وَإِنْ أَسَأْتُ فَقُومُونِي

( من قول أبي بكر ) ٣٧١

### حرف الباء

====

بَايَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى شَهَادَةِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ( عن جرير

ابن عبد الله ) — ١٧٠

بَايَعْنَهُنَّ وَأَسْتَغْفِرْ لَهُنَّ اللَّهُ — ١٨٨

بَايَعْنَا رَسُولَ اللَّهِ عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ فِي الْحَسْرِ وَالْيَسْرِ ١٧٥ ٣٤٢٥ ٤٢٤٥ ٥٤٢٤٥

٤٥٤

بَايَعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى النَّصْحِ لِكُلِّ مُسْلِمٍ ( جرير بن عبد الله )

— ٣٦٩

أَبَايَعُكُمْ عَلَى أَنْ تَضَعُوا مَا تَضَعُونَ مِنْهُ نِسَاءَكُمْ وَأَهْلَاءَكُمْ — ١٧١

بَايَعَانِي بِالْمَدِينَةِ وَخَالَفَانِي بِالْبَصْرَةِ ( من قول علي ) ٤٨٨

بَعَثَنِي بِنُو الْمُصْطَلِقِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ سَلَهُ لَا مِنْ نَدْفَعِ

صَدَقَاتِنَا — ٩٧

### حرف التاء

====

تَأْخُذُونَ بِمَا تَعْرِفُونَ وَتَدْعُونَ مَا تَكْرَهُونَ — ١٨٦

تَسْمَعُ وَتَطِيعُ وَإِنْ ضَرَبَ ظَهْرُكَ وَأَخَذَ مَالُكَ فَاسْمَعْ وَأَطِع — ٣٥٥ ٤٦٠ ٥

تَعَوَّذُوا بِاللَّهِ مِنْ رَأْسِ السَّبْعِينَ وَمِنْ أَمَارَةِ الصَّبِيَّانِ — ٢٠٦

تَكُونُ النَّبُوءَةُ مَا شَاءَ اللَّهُ فَيَكُنْ أَنْ تَكُونَ ثُمَّ يَرْفَعُهَا إِذَا شَاءَ أَنْ يَرْفَعُهَا — ١١

تَقْتُلُهُمْ — أَبِي الْخَوَارِجِ — ادْنِي الطَّائِفَتَيْنِ إِلَى الْحَقِّ — ٤٨٧

### حرف الثاء

ثلاثه لا يكلمهم الله يوم القيامه ولا ينظر اليهم ولا يزكهم ولهم عذاب اليم

— ٣٣٨ —

### حرف الجيم

=====

جاء عهد يبايع النبي صلى الله عليه وسلم على الهجره • فبايعه • فجاء

سيده يريد • فقال : يعنيه — ١٣٥

### حرف الحاء

=====

حد يعمل به في الارض خير من أن يمتطروا أربعين صباحا — ٥٥٢

### حرف الخاء

=====

خذ • فتموله وتصدق به فما جاءك من هذا المال وأنت غير مشرف له ولا سائل

فخذ • والا فلا تتبعه نفسك — ٢٢٨

— خلافة النبوة ثلاثون سنة — ١٢ • ١٤ • ٢٩٠

— خيار أؤمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم — ٤٢٦ • ٤٥٩

### حرف الدال

=====

— دعا أبو بكر بالزبير فقال : قلت ابن عمه رسول الله — ٠٠ فقال : لا تشرب

يا خليفة رسول الله — ١٠٨

— الدين النصيحة قلنا لمن ؟ قال لله ولرسوله ولكتابه ولأئمة المسلمين وعامتهم ٣٦٦

### حرف الذال

=====

— ذهب أهل الهجرة بما فيها — ١٢٥

### حرف الراء

===

- رباط يوم في سبيل الله خير من الدنيا وما فيها - ٥٥
- رباط يوم وليلة خير من صيام شهر وقيامه - ٥٥
- رحمك الله ان كنت لا رجوا أن يجمعك الله مع صاحبك ( من قول علي ) ٢٧٧
- رضينا لدنيانا من رضي رسول الله صلى الله عليه وسلم لدنيا ( من قول علي )
- ١٠٧
- الرعية موء دية الى الامام ما أدى الامام الى الله فان رتب الامام رتبوا ( من قول عمر ) ٣٣٥

### حرف الزاء

=====

- زويت لي الارض حتى رأيت مشارقها ومغاربها - ١٨٣

### حرف السين

=====

- سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن العزم فقال: مشاوره أهل للرأي ثم اتبعهم
- ٤١٣
- سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن العزم فقال ان تشاور ذا رأي ثم تطيعه
- ٤١٣
- سباب المسلم فسوق وقتاله كفر - ٤٦٢
- سبعة يظلهم الله يوم لا ظل الا ظله - ٢٨ ٢٩٧ ٣٠٧
- ستكون الخلافة من بعدي ثلاثون ثم يكون الملك - ١٢
- ستكون فتن القاعد فيها خير من القائم - ٤٦٣
- حديث السقيفة ( فيه أحاديث كثيرة ) - ٢٧ ١١٢
- سيخرج قوم في آخر الزمان حداث الأسنان سفهاء الأحلام يقولون من قول خير البرية - ٤٤٥

- سيكون بعدي أمراء فمن دخل عليهم فصد قههم بكد بهم — ٣٦١
- سيكون عليكم أمراء يأمرؤنكم بما لا يفعلون فمن صد قههم — ٤٨٢
- سيليكم أمراء بعدي يُعَرِّفُونَكُمْ ما تنكرون وينكرون عليكم ما تعرفون — ٣٥٠

### حرف الضاد ( ض )

=====

- ضموها في مواضعها — أي الصدقه — ( من قول عمر ) •

### حرف العين ( ع )

=====

- اعجزتم اذا بعثت رجلا فلم يعض لا مُري أن تجعلوا مكانه من يعض لا مُري — ٤٨١
- على المرء السمع والطاعة فيما أحب أو كره الا أن يؤمر بمعصية — ٣٤٨
- على أي شيء بايعتم رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الحديبية قال • على الموت ( من قول سلمة بن الأكوع ) ١٧٤
- عمار تقتله الفئة الباغية — ٤٨٧
- لعمل الامام العادل في رعيته يوما أفضل من عبادة العابد في أهله مائه
- عام او خمسين عام — ٧٩
- عهد أبي بكر لعمر — ١١٨
- العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة فمن تركها فقد كفر — ٤٢٦
- عهد عمر بالأمر الى الستة — ١٢٠

### حرف الخين ( خ )

=====

- الخنيمه لمن شهد الوقعه •• ( من قول عمر ) — ٣١٧

### حرف الفاء ( ف )

=====

- فوا ببيعة الأهل فالأهل — ١٥ • ١٧٨ • ١٨٤ • ٥١٦

## حرف القاف ( ق )

=====

— قد اخترت لكم هذين الرجلين فبايعوا أيهما شئتم ( من قول أبي بكر ) — ١٠٠

— وقد بايعتك وبايعت ابن عمك وأصحابه ٠٠ ( من كلام النجاشي ) — ١٩٠

— وقد عثقت يا كيسان ؟ قال : نعم قال : بها أنت فأقسمها ( من قول عمر ) ٣٠٧

— قدموا قريشا ولا تقدموها — ٢٤٧

— قريش ولاه الناس في الخير والشر إلى يوم القيامة — ٢٥٤<sup>إلى</sup>

— قريش ولاه هذا الأمر ٠٠ فقال سعد : صدقت نحن الوزراء وأنتم الأمراء — ١١٣ و ٢٣٧

— قيل لعلي : استخلف قال : ما استخلف رسول الله صلى الله عليه وسلم

فأستخلف ( من قول علي ) — ١٠٧

## حرف الكاف ( ك )

=====

— كانت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء — ١٤ و ١٨٤ و ٥١٦

— كسروا فيها سيوفكم وقطعوا أوتاركم — ٤٦٥

— كل ابن آدم خطاء وخير الخطائين التوابون — ٢٢٥

— كما تكونوا يولى عليكم — ٣٣٦ و ٤١٢

— كما يصهد رسول الله صلى الله عليه وسلم نعهد هذا نفاقا لمن كان هكذا

( من قول عبد الله بن عمر ) — ٣٦٩

— كنا نبأ رسول الله صلى الله عليه وسلم على السمع والطاعة يقول لنا فيما

استطعت ( من قول عبد الله بن عمر ) ١٧٥

— كنا نخير بين الناس في زمن النبي صلى الله عليه وسلم فخير أبا بكر ثم عمر ثم

عثمان ( من قول ابن عمر ) ٢٧٦ و ٢٨٢

— كنت أرجو أن يعيish رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يدبرنا ( من قول عمر ) ١١٤

## حرف اللام ( ل )

لا تُعطين الراية رجلاً يفتح الله على يديه يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله

— ٢٨٩ —

لَبَّسُوا عَلَيْنَا لِبَسَ اللَّهِ عَلَيْهِمْ ( من قول ابن عمر ) — ٣١١ —

لست خليفة الله ، ولكنى خليفة رسول الله ( قول ابي بكر ) — ٨ —

لعن الله من ذبح لغير الله — ١٠٦ —

لقد عففت عففت رعيك ولو رمت لرتعوا ( من قول علي ) — ٣٣٥ —

لقد كان فيمن قبلكم محدثون — ٢٧٩ —

لكي اكره ان ابايع أميرين قبل ان يجتمع الناس على أمير واحد ( من قول

ابن عمر ) — ١٨٦ —

للرجل سهم وللفرس سهمان — ٣١٨ —

والله تلو منصرفي عقالا كانوا يوم دونه لرسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم

عليه ( من قول ابي بكر ) — ٣٠١ —

اللهم أنت الصاحب في السفر — ٨ —

والله لا أحد أحق بهذا المال من أحد ( من قول عمر ) — ٣١٩ —

والله ما مست يد رسول الله صلى الله عليه وسلم يد امرأة قط — ١٩٠ —

اللهم من ولي من أمرائتي شيئاً فشق عليهم فأشقق عليه — ٣٣٣ —

والله ما عهد إلي رسول الله صلى الله عليه وسلم الا شيئاً عهدته إلى الناس

( من قول علي ) — ١٠٧ —

لما قضى الله الخلق كتب في كتابه ١٠٠ ان رحمتي تغلب غضبي — ٣٩ —

لم نبايع رسول الله صلى الله عليه وسلم على الموت ، وإنما بايعناه على الأنفر

( عن جابر ) — ١٧٤ —

لما نزلت ( يا أيها الذين آمنوا اذا ناجيتم الرسول ) قال لي النبي صلى

الله عليه وسلم ، ما ترى ؟ دينار — ٢٩٨ —

لن يبرح هذا الدين قائماً يقاتل عليه عصاة من المسلمين — ٤٨٦ —

- لن يفلح قوم ولو أمرهم امرأه — ٢١١ ٤ ١ ٣٣
- لو أدركني أحد هذين الرجلين ثم جعلت هذا الأمر اليه لو شئت به ( من قول عمر ) — ٢٤٣
- لو استعمل عليكم عبد يقودكم بكتاب الله فأسعوا وأطيعوا — ١٤٧
- لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهباً ما بلغ مدَّ أحدكم ولا نصيفه — ٢٩١
- لو أنكما تتفقان على أمر واحد ما خالفكما — ٣٨٥
- لو دخلوها ما خرجوا منها إنما الطاعة في المعروف — ٣٤٩
- لو سلك الناس وادي لسلكت وادي الأنصار وشعبها — ٢٣٧
- لو علمت أحداً من الناس أقوى عليه مني لكت أقدم فتضرب عني أحب إلي من أن أليه ( من قول عمر ) — ٢٦٤
- لو كان بعدي نبي لكان عمر — ٢٨٠
- لو كنت في شدة الأسد لأحببت أن أكون معك فيه ، ولكن هذا الأمر لم أره ( من قول أسامة لعلي ) — ٤٩٠
- لو كنت متخذاً خليلاً لاتخذت أبا بكر — ٢٧٨
- ليس من وال أمة قلت أو كثرت لا يعدل فيها إلا كبه الله في النار — ٧٩
- لينقض عرى الإسلام عروة عروة — ٢٢
- اليسو يحلون لكم ما حرم الله فتحطونه ؟ — ٧٣

### حرف الميم ( م )

=====

- ما أجد في نفسي شيئاً إلا أنني لم أقاتل الفئة الباغية مع علي ( من قول ابن عمر ) — ٤٩٠
- ما أستخلف خليفة إلا له بطانتان — ٣٢٥
- ما أنا إلا رجل من المسلمين ( من قول علي ) — ٢٧٦
- ما بقاء هذا الأمر الصالح الذي جاء الله به بعد الجاهلية قال ( ما استقامت بكم أممتكم ) ( من قول أبي بكر ) — ٣٣٥



- مات رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يوص ( من قول بن عباس ) ١٠١
- ما تشاور قوم قط الا هداهم الله لا فضل ما يرضونكم ( من قول الحسن ) ٣٨٩
- ما تشاور قوم قط يبتغون وجه الله الا هداهم الله لا يرضونكم ( من قول قتادة )
- ٣٨٩
- ما تقى الفجاء ولا تظل الخضراء على ذي لهجة اصدق وأوفى من أبي ذر — ٢٧١
- ما خاب من استغاث ولا ندم من استشار — ٣٩٣
- ما خصنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بشيء لم يعم به الناس ( من قول
- على ) — ١٠٦
- ما رأيت أحدا أكثر مشورة لأصحابه من النبي صلى الله عليه وسلم ( من قول
- أبي هريرة ) — ٣٨٦
- ما رأيته أتيت أمرا أكره غدا من أسراعت في هذا الأمر ( من قول أبي موسى
- وأبي مسعود )
- ما شقي قط عبد بمشورة وما سعد باستغناء رأى — ٣٩٥
- ما مشى قوم الى سلطان الله ليدلوه الا اذلهم الله قبل أن يموتوا ( من قول
- حذيفة ) — ٣٦٠
- ما من أمير عشرة الا يوتى به يوم القيامة مفلولا لا يفكه الا المدل أو يوقه
- الجور — ٧٩
- ما من عبد يسترعه الله رعية من المسلمين ثم يموت وهو غشاش لهم الا لم يدخل
- الجنة معهم — ٣٣٣
- ما من عبد يلي أمر المسلمين ثم لا يجهد لهم وينصح لهم الا لم يدخل الجنة
- معهم — ٣٣٣
- ما من نبي بعثه الله قبلي الا كان له من أمته حواريون — ٤٨٠
- المدينة كالكير تنفي خبثها وتصح طيبها — ١٧٠
- مروا أبا بكر فليصل بالناس — ٩٤

- المستشار مؤتمن — ٢٨٦
- المسلم أخو المسلم — ٨٤
- المسلمون على شروطهم — ١٧٩
- المشورة عين الهداية وقد خاطر من استغنى برأيه ( من قول علي ) ٣٩٥
- المقسطون على منابر من نور — ٧٩
- من أتاكم وأمركم جميع على رجل منكم يريد أن يشق عصاكم فاقتلوه — ٤٤٧ ٥١٢
- من أطاعني فقد أطاع الله ومن عصاني فقد عصى الله — ٩
- من أراد بهوحة الجنة فليؤم الجماعة فان الشيطان مع الواحد وهو ميسر
- الاثنين أبعد — ١٥١
- من استخلف ؟ لو كان أبو عبيدة ابن الجراح — ( من قول عمر ) — ١٦٥
- من استعمل رجلا على عصابة وفيهم أرضى الله منه فقد خان الله ورسوله
- والمؤمنين — ٢٦٤
- من أهان سلطان الله في الأرض أهانه الله — ٣٥٩
- من بايع أمانا فأعطاه صفقة يده وثمرة قلبه فليطعمه ما استطاع فان جاء آخر
- ينازعه فأضربوا عنقه الاخر ١٨٤ ٥١٦
- من بايع رجلا من غير مشورة المسلمين فلا يتابع هو والذي بايعه تنفرد أن يقتل
- ( من قول عمر ) — ١١٤ ١٤٩
- من بدأ جفا ومن اتبع الصيد غفل — ٣٦٢
- من بدل دينه فاقتلوه — ٤٠٢
- من حالت شفاعتهم من حد من حدود الله فقد ضار الله في أمره — ٥٦
- من حكم بغير ما أنزل الله فحكم الجاهلية ( من كلام الحسن البصري ) ٧٤
- من دعا لظالم بالحق فقد أحب أن يعصى الله في أرضه — ٣٦٣
- من رابط في شيء من سواحل المسلمين ثلاثة أيام أجزأت عنه رباط سنة — ٥٥
- من رأى من أميره شيئا يكرهه فليصبر — ١٨٣ ٤٥٩
- من رأى منكم منكرا فليغيره بيده — ٤٧٩

من زعم أن علياً أحق بالولاية فقد خطأ أباً بكر وعمر والمهاجرين والانصار

( من قول صفوان الثوري ) ٢٧٧

من سمع سجع الله به يوم القيامة ومن شاق شقى الله عليه يوم القيامة - ٤٦١

من قتل تحت راية عمية يدعو الى عصبية - ٨٥

من قتل دون ماله فهو شهيد - ٣٥٧

من كان رسول الله مستخلفاً لو استخلف ؟ قالت : أبو بكر ( من قول عائشة )

- ١٠١

من كان غده نصيحة لذي سلطان فلا يكلمه بها علانية - ٣٧١

من كان لنا عاملاً فليكتسب زوجه - ٣٢٤

من مات ولم يغز ولم يحدث نفسه بالفرزومات ميتة جاهلية - ٥١

من مات ولم يغز في غفه بيمة مات ميتة جاهلية - ٢١ ، ١٨٤ ، ٤٦٠

من ولاه الله شيئاً من أمور المسلمين فاحتجب دون حاجتهم وخللتهم - ٣٣١

من هي الفئة الباغية ؟ لو علمنا ما سبقتن أنت ولا غيرك على قتالها ( من

قول النضر ) ٤٩٠

من يحفر بئر رومة فله الجنة - ٢٨٢

### حرف النون ( ن )

==

ناسبوا بهذا النسب العباس بن عبد المطلب وريعه بن الحارث - ٢٣٢

الناس تبع لقريش في هذا الشأن مسلمهم تبع لمسلمهم وكافرهم تبع لكافرهم ٢٣٧

الناس على دين ملوكهم - ٣٣٦

نحن المؤمنون وعمر أميرنا ( قول بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم

- ٩

نحن مع من غلب ( من قول ابن عمر ) ١٩٤ ، ٤٣٥

ندمت على تركي قتال الفئة الباغية ( من قول ابن عمر ) ٤٩٠

نضر الله أمرا سمع مقاتلي فلبسها غرب حامل فقه غير فقيه ٣٦٨

نعم اذا أديتها الى رسولي فقد برئت منها — ٣٠٨

### حرف الهاء ( ه )

=====

هات يدك أبايعك على الاسلام فبايعه فقال الرسول صلى الله عليه وسلم

وعلى قومك قال وعلى قومي ( عن ضامه )

فهلا جلست في بيت أبيك أو بيت أمك حتى تأتيك هديتك — ٣٢٩

هل تنصرون وترزقون الا بضعفائكم — ٣١٨

### حرف اللام ( ل )

=====

لا آمركم ولا انهاكم أنتم أبصر ( من قول علي ) ١٦٥

لا أبايع اثنين ما اختلف الليل والنهار ( من قول سعيد بن المسيب )

لا أقاتل في الفتنة وأصلي وراء من غلب ( من قول ابن عمر ) ١٩٤ ٤٣٥

لا أوتي بأحد يفضلني على أبي بكر وعمر الا جلدته حد المفتري ( من قول علي )

— ٢٢٦

لا بل عبدا رسولا — ١٣

لا تدفعها اليهم فقد اضاعوا المصلاه ( من قول ابن عمر ) — ٣١٠

لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض .

لا تريدوني ، اني لكم وزير خير مني لكم أمير ( من قول علي ) ١٢٤

لا تزال طائفة من أمتي على الحق ظاهرين حتى يأتهم امر الله — ٤٨٦

لا تزال طائفة من أمتي يقاتلون على الحق — ٤٨٦

لا تقوم الساعة حتى يخرج رجل من قحطان يسوق الناس بعصاه — ٢٣٦

لا حتى تطرؤهم على الحق أطرا — ٥٨

لا ضرر ولا ضرار — ٣٦

- لا ما أقاموا فيكم الصلاة — ١٩٧
- لا تبرح حتى تنجز القوم — ١٧٣
- لا ولكي اترككم كما ترككم رسول الله صلى الله عليه وسلم ( من قول علي ) ٦٦٦
- لا ييقين باب الأسد الا باب أبي بكر — ٩٥
- لا يحل لثلاثة يكونون بفلاة من الارض الا أمروا أحدهم — ٢١
- لا يحل للخليفة من هذا المال الا قصعتان — ٣٧٧
- لا يزال هذا الامر في قريش ما بقي منهم إثنان — ٢٣٧ ٢٥٣٤
- لا ينبغي المؤمن أن يذل نفسه — ٥٠٥

### حرف اليا ( ي )

=====

- يا أبا ذر إنك ضعيف وإنها أمانة — ٢٢٦ ٢٧٠ ٢٩٧
- يا أبا عبد الرحمن متى أظلل وأنا اعلم ؟ قال : اذا كانت عليك أمراء اذا
- أطمعتهم أو خلوك النار وإذا عصيتهم قتلوك ( من قول ابن مسعود ) ٣٥٦
- يا أيها الناس ألا تسألوني ؟ فان الناس كانوا سألون النبي صلى الله
- عليه وسلم عن الخير وكنت أسأله عن الشر ( من قول حذيفة ) ٤٩١
- يا أيها الناس إن ريك واحد — ٨٤
- يا أيها الناس عن ملاء واذن ٥ ان هذا أمركم ليس لأحد فيه حق ( من قول علي )
- ١٢٥
- يؤم القوم أفروهم لكتاب الله — ٢١٦
- يا عبادي اني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرما — ٣٩
- يا عبد الرحمن بن سمره لا تسأل الا مارة — ٢٣٠ ٣٢٨
- يا رسول الله أرأيت هذا الخير أعطانا الله <sup>الذي</sup> أيكون بعده شركما كان قبله ؟
- قال نعم قلت ما العصمة قال السيف ٤٨٢
- يا رسول الله ان قوما من أصحاب الصدقة يعتمدون علينا أفنكتم من أموالنا بقدر
- ما يعتمدون علينا ؟ قال : لا — ٣١٢

- يارسول الله بايعه فقال صلى الله عليه وسلم هو صغير فمسح رأسه ودعا له  
(عن زينب بنت جحش) ١٧٦
- يا معشر قريش انكم اهل هذا الامر ما لم تعصوا الله فانذا عصيته بهـ  
عليكم من يلحاكم ٢٥١
- يا معشر النساء تصدقن ————— ٢١٢
- يحبس لأهل قوت سنتهم ويجعل ما بقي في الكراع — ٣١٩
- يحق على الامام أن يحكما أنزل الله وأن يؤدي الامانه — ٣٤٢
- يكون اثني عشر خليفة كلهم من قريش — ١٥
- يكون بعدي أئمة لا يهتدون بهديي ولا يستنون بسنتي — ٣٥٥ / ٤٦٠
- يكون دعاة على أبواب جهنم من أجابهم إليها قذفوه فيها — ١٨٦
- يوشك أن يكون خير مال المسلم غم — ٤٦٤
- يهدمه أي الاسلام - زلّة عالم وجدان ضائق بالكتاب وحكم الائمة المضلين  
(من قول عمر) ٤٨٥

# ثالثا

=====

## فهرست الأعلام المترجم لهم

=====

٥١٢	.....	ابراهيم بن محمد
٤٠٠	.....	ابن خويز زنداد
٤٠٠	.....	ابن عطيه المالكي
١٧	.....	أبو بكر عبد الرحمن الاصم
٣١	.....	ابو جعفر محمد بن عوف الحمصي
٤٦١	.....	جندب بن عبد الله
٢١٤	.....	شبيب بن يزيد الشيباني ( الخارجي )
٤٦١	.....	صفوان بن محرز
٣٦٠	.....	عبد الرحمن بن القاسم بن خالد
٣٥	.....	عمرو بن بحر الجاحظ
٠٤	.....	محمد بخيت المطيعي
٤٥٧	.....	محمد بن مجاهد
٠٨٧	.....	مصطفى كمال اتاتورك
١٧	.....	هشام بن عمرو القوطي

ملحوظه :

=====

اقتصرت على ذكر الصفحة التي وردت فيها الترجمة فقط ..

-----

رابعاً

قائمة المراجع والمصادر



- ١ - القرآن الكريم .
- ٢ - الابانة عن أصول الدين لابي الحسن الاشعري ، ( ن ٣٢٤ هـ ) تحقيق  
د . فوقيه حسين محمود ، ط ٠ أولى ١٣٩٧ هـ ، من : دار الأنصار - القاهرة .
- ٣ - ابن حزم - حياته وعصره وآراؤه الفقهية ، لمحمد أبي زهرة ، ط ٠ ١٣٧٣ هـ  
ن . دار الفكر العربي .
- ٤ - اتحاف السادة المتقين بشرح أسرار إحياء علوم الدين ، لمحمد بن محمد  
الحسيني الزبيدي الشهير بمرتضى ، ط ٠ بدون من : دار إحياء التراث  
العربي ، بيروت - لبنان .
- ٥ - الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر ، د . محمد محمد حسين ، ط ٠  
ثالثه ١٣٩٢ هـ ، من : دار النهضة المصرية .
- ٦ - أحكام أهل الذمة لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر ابن القيم ( ٦٩١ - ٧٥١ هـ )  
تحقيق : د . صبحي الصالح ، ط ٠ ماثانية ١٤٠١ هـ ، من : دار العلم  
للملايين بيروت - لبنان .
- ٧ - أحكام البهانة والمحاربين ، د . خالد رشيد الجميلي رسالة دكتوراه من جامعة  
القاهرة ط ٠ ١٩٧٢ م ، من : دار الحرية للطباعة والنشر وقد ساعدت  
جامعة بغداد على نشره .
- ٨ - الأحكام السلطانية والولايات الدينية لعلي بن محمد المارودي ( ت ٤٥٠ هـ )  
ط ٠ الثالث ١٣٩٣ هـ ، من : شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي  
القاهرة .
- ٩ - الأحكام السلطانية للقاضي أبي يعلى محمد بن الحسين الفراء الخبلي  
( ت ٤٥٨ هـ ) تحقيق : محمد حامد الفقي ، ط : ثانية ١٣٨٦ هـ ، من :  
شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ، مصر .
- ١٠ - أحكام القرآن - لابي بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن العربي ( ٤٦٨ -  
٥٤٣ هـ ) تحقيق : علي محمد البجاوي ، ط : ثالثه ١٣٩٢ هـ ، من : مطبعة  
عيسى البابي الحلبي وشركاه .

- ١١- أحكام القرآن - لأحمد بن علي أبي بكر الرازي المعروف بلجصاص (٣٠٥ هـ - ٣٧٠ هـ) ط الأولى ١٣٣٥ هـ . طبع بمطبعة الأوقاف الإسلامية - قس  
دار الخلافة عليه هـ : دار الكتاب العربي بيروت - لبنان .  
- نسخة أخرى تحقيق : محمد الصادق قضاوي هـ ط : الثاني هـ :  
دار المصنف - القاهرة .
- ١٢- أحياء علوم الدين لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي (ت : ٥٠٥ هـ)  
ط : بدون هـ : دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت - لبنان .
- ١٣- الآداب الشرعية . لأبراهيم بن محمد بن مفلح الضبلي (ت : ٨٨٤ هـ) ط  
١٩٧٢ م ن : دار العلم للجميع .
- ١٤- آداب الشافعي ومناقبه لأبي محمد عبد الرحمن ابن أبي حاتم الرازي (٢٤٠ هـ - ٣٢٧ هـ) تحقيق وتعليق : عبد الرحمن عبد الخالق . ط . ١٣٧٣ هـ
- ١٥- أدب الدنيا والدين لأبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي (ت :  
٤٥٠ هـ) ط . ثالثه .
- ١٦- الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد لأبي المعالي الجويني  
(ت : ٤١٩ هـ) تحقيق : محمد يوسف موسى وعلى عهد المنعم عبد الحميد  
ط : ١٣٦٩ هـ ن . مكتبة الخانجي بمصر .
- ١٧- إرشاد الساري شرح صحيح البخاري لشهاب الدين أحمد بن محمد بن  
الخطيب القسطلاني وسهامه متن صحيح مسلم وشرح النووي عليه (٨٥١ -  
٩٢٣ هـ) ط . سابعه سنة ١٣٢٣ هـ بالمطبعة الكبرى الأميرية ببغداد . مصر
- ١٨- إرواء الغليل تخريج أحاديث منار السبيل للشيخ محمد ناصر الدين الألباني  
ط ، أولى ١٣٩٩ هـ ن : المكتب الإسلامي .
- ١٩- الاستيعاب في معرفة الأصحاب لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر  
على هامش كتاب الأصابع لابن حجر . ط . أولى ١٣٩٠ هـ ن . مكتبة الكليات  
الأزهرية . القاهرة .

- ٢٠- الاسلام د . أحمد شلبي . ط . سادس ١٩٧٩ م ن : مكتبة النهضة  
المصرية . القاهرة ، مصر .
- ٢١- الاسلام بين العلماء والحكام لعبد العزيز البدرى . ط ١٩٦٠ م ن : المكتبة  
العلمية بالمدينة المنورة
- ٢٢- الاسلام عقيدة وشريعة لمحمود شلنت . ط . ثامن ١٣٩٥ هـ ن : دار الشروق
- ٢٣- الاسلام (أصول الحكم لعلي عبد الرازق ط . ١٩٧٨ م . تعليق د : محمود  
حقي . ن . دار مكتبة الحياة ، بيروت .
- ٢٤- الاسلام وأوضاعها السياسية للاستاذ عبد القادر عودة ط . بدون عن : مؤسسة  
الرسالة ، بيروت .
- ٢٥- الاسلام والخلافه فى العصر الحديث نقد كتاب الاسلام وأصول الحكم د . ضياء  
الدين الرئيسى ط . اولى ١٣٩٣ هـ . ن . منشورات العصر الحديث بيروت  
لبنان .
- ٢٦- الاسلام والخلافة د . على حسني الخربوطلى ط : ١٩٦٩ م عن : دار بيروت  
والطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان .
- ٢٧- الاسلام وفلسفة الحكم د . محمد عماره ط . ثانيه ١٩٧٩ م . ن : المؤسسة  
العربية للدراسات والنشر .
- ٢٨- الاصابه فى تمييز الصحابه للحافظ أحمد بن على العسقلانى المعروف بابن  
حجر (٧٧٣-٨٥٢ هـ) ، تحقيق : طه محمد الزينى ، ط : الأولى ١٣٩٠ هـ  
ن : مكتبة الكليات الازهرية وسهامشه الاستيعاب لابن عبد البر
- ٢٩- أصول الدعوة لعبد الكريم زيدان ط . ثالثه ١٣٩٦ هـ ن : مكتبة المنار  
الاسلاميه .
- ٣٠- أصول الدين لابي منصور عبد القادر بن طاهر التميمي البغدادي (ت : ٤٢٩ هـ)  
ط . ثانيه ١٤٠٠ هـ - دار الكتب العلميه ، بيروت - لبنان .
- ٣١- أصول الكافي لابي جعفر محمد بن يعقوب بن اسحاق الكليني (ت : ٣٢٨ هـ)  
ط . ثالثه عن : دار الكتب الاسلاميه . طهران .

- ٣٢- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ، لمحمد الأمين بن محمد المختار الجكي الشنقيطي - طبع على نفقة محمد بن عوض بن لادن رحمه الله ط :  
الثانيه ١٤٠٠هـ ، ن : مكتبة التراث الاسلامي ، حلب .
- ٣٣- الاعتصام لابي اسحاق ابراهيم بن موسى الشاطبي ( ت : ٧٩٠هـ ) ط : ١٣٢٣هـ  
المكتبة التجارية الكبرى - مصر ؟
- ٣٤- اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ، لفخر الدين محمد بن عمر الخطيب  
الرازي ( ٥٤٤ - ٦٠٦ هـ ) ط : ١٣٩٨هـ ، مكتبة الكليات الأزهرية .
- ٣٥- الاعلام قاموس تراجم ، الخير الدين الزركلي ، ط : الرابعه ١٩٧٩م ، ن :  
دار العلم للملايين بيروت - لبنان .
- ٣٦- اعلام الموقعين عن رب العالمين لشمس الدين ابي عبد الله محمد بن ابي بكر  
المصروف باين القيم ( ت : ٧٥١هـ ) راجعه وعلق عليه : طه عبد الرؤوف سعد  
ط : ١٩٧٣م ، ن : دار الجيل للنشر والتوزيع بيروت - لبنان .
- ٣٧- الاقتصاد في الاعتقاد ، لابي حامد الفزالي ( ب : ٥٠٥هـ ) تحقيق : محمد  
مصطفى ابو العلا ، ط : ١٣٩٣هـ ، ن : مكتبة الجدي بالقاهرة .
- ٣٨- اكتاب الملحد في ضروريات الدين لمحمد نور شاه الكشميري ( ت : ١٣٥٢هـ )  
ط : ١٣٨٨هـ ، ن : المجلس العلمي بكراتشي - باكستان .
- ٣٩- الأم ، لمحمد بن ادريس الشافعي ، ط : ١ ، اولي ١٣٨١هـ ، ن : مكتبة الكليات  
الأزهرية ، نسخة ثانية ، ط : ثانية ١٣٩٣هـ ، ن : دار المصروف ؟
- ٤٠- الامامه لمحمد حسين ، الياسين ، ط : ثانية ، ن : المكتب العالي بيروت .
- ٤١- الامامه لدى الشيعة الاثنى عشرية ، د : احمد محمود صبحي ، ط : بدون ،  
ن : دار المعارف - مصر .
- ٤٢- الامامه وقائم القيامه ، مصطفى غالب ، ط : ١٩٨١م ، مكتبة الهلال .
- ٤٣- الأموال ، لابي عبيد القاسم بن سلام ( ن : ٢٢٤هـ ) تحقيق : محمد خليل  
هواس ، ن : مكتبة الكليات الأزهرية ، مدار الفكر القاهرة .

- ٤٤- الانتقاء في فضائل الثلاثة أئمة للفقهاء مالك والشافعي وأبي حنيفة هـ لابي يوسف بن عبد الله بن عبد البر ( ت : ٤٦٣ هـ ) .
- ٤٥- الانصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به للقاضي أبي بكر بن الطيب الباقلاني ( ت : ٤٠٣ هـ ) تحقيق : محمد زاهد الكوثري ط : ثانيه ١٣٨٢ هـ ن : مؤسسه الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة .
- ٤٦- الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الامام المجلد احمد بن حنبل ( ٨١٧ - ٨٨٥ هـ ) صححه وحققه : محمد حامد الفقي ط : الاولى ١٣٧٤ هـ ن : بدون .
- ٤٧- الأيضاح والتبيان في معرفة المكيال والميزان هـ لابي العباس نجم الدين ابن الرفعه الانصاري ( ت : ٧١٠ ) تحقيق : د محمد احمد اسماعيل الخاروف ط : ١٤٠٠ هـ ن : مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى .
- ٤٨- الايمان لشيوخ الاسلام لمن تميمه ( ٦٦١ - ٧٢٨ هـ ) ط : الثالثه ١٣٩٩ هـ المكتب الاسلامي .

### حرف الباء ( ب )

=====

- ٤٩- الباعث على انكار البدع والحوادث لابي محمد عبد الرحمن بن اسماعيل المعروف بابي شامه ( ٥٩٩ - ٦٦٥ هـ ) ط : تحقيق : عثمان احمد غنبر ط : اولى ١٣٩٨ هـ ن : دار الهدى للنشر والتوزيع .
- ٥٠- البجيرمي على الخطب للشيخ سليمان البجيرمي السماء تحفه الحبيب على شرح الخطيب هـ والخطيب هو محمد الشريفي الخطيب ط : أخيره ١٣٧٠ هـ ن : مصطفى البابي الحلبي مصر .
- ٥١- بدائع السلك في طبائع الملك لابي عبد الله ابن الازرق ( ت : ٨٩٦ هـ ) تحقيق وتعليق : د : علي سامي النشار ن : وزارة الاعلام للجمهورية العراقية .
- ٥٢- البدايه والنهايه للحافظ عماد الدين ابن كثير ( ت : ٧٧٤ هـ ) ط : ثالثه ٩٧٩ م ن : مكتبة المعارف - بيروت - لبنان .

حرف التا ( ت )

=====

- ٥٣- تاج المروس من جواهر القاموس لمحمد مرتضى الزبيدي ، ط ١ بدون من :  
دار مكتبة الحياة ، بيروت - لبنان .
- ٥٤- تاج اللغة وصحاح العربية ، لاسماعيل بن حماد الجوهري ، تحقيق : احمد  
عبد الخفور عطار ، ط ١ ، الثانيه ١٣٩٩ هـ : دار العلم للملايين ، بيروت
- ٥٥- تاريخ الاسلام وطبقات المشاهير والاعلام للحافظ محمد بن أحمد بن عثمان  
الذهبي ( ت : ٧٤٨ هـ ) تحقيق : حسام الدين القدسي ن : مطبعة القدس
- ٥٦- تاريخ الاماميه وأسلافهم من الشيعة ، لعبدالله فياض ط ١ ، بغداد ١٩٧٠ م
- ٥٧- تاريخ بغداد أو مدينة السلام ، للحافظ ابى بكر احمد بن على الخطيب  
البغدادى ( ت : ٤٦٣ ) ن : دار الكتاب العربى - بيروت لبنان .
- ٥٨- تاريخ الخلفاء لجلال الدين عبد الرحمن ابن ابى بكر السيوطى ( ت : ٩١١ هـ )  
تحقيق : محمد محى الدين عبد الحميد ، ط ١ : اولى ١٣٧١ هـ من : المكتبة  
التجارية الكبرى بمصر .
- ٥٩- تاريخ الطبرى المسمى ( تاريخ الرسل والملوك ) لابى جعفر محمد بن جرير  
الطبرى ( ٢٢٤ - ٣١٠ هـ ) تحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم ط : الرابعه  
ن : دار المعارف ، القاهرة .
- ٦٠- تاريخ المذاهب الاسلاميه الجزء الاول فى السياسة والمقائد ، لمحمد أبوزهره  
ط ١ بدون من : دار الفكر العربى .
- ٦١- البتر المسبوك فى نصيحة الملوك لابى حامد محمد بن محمد بن محمد الفزالى  
( ت : ٥٠٥ هـ ) تحقيق : محمد مصطفى ابو العلا ، ط ١ ، شركة الطباعة الفنية  
المتحدة ن : مكتبة الجدى القاهرة .
- ٦٢- التبيان فى آداب حملة القرآن ، لىحى بن شرف الدين النووى ط ١ : بدون  
توزيع مكتبة المعارف بالرياض .

- ٦٣ - تحكيم القوانين للشيخ محمد بن ابراهيم آل الشيخ ( ت : ١٣٨٩ هـ ) ط :
- ١٣٨٠ هـ من : مطابع الثقافة بمكة المكرمة .
- ٦٤ - تحفه الا حوزي شرح جامع الترمذى لابي العلى محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم  
المبار كفوري ( ١٢٨٣ - ١٣٥٣ هـ ) مراجعة : عبد الرحمن محمد عثمان  
ط . ثالثه ١٣٩٩ هـ ن : دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت لبنان
- ٦٥ - تدريب الراوى شرح تقريب النواوى ، لجلال الدين عبد الرحمن بن ابي  
بكر السيوطى ( ٨٤٩ - ٩١١ هـ ) ط . الثانيه ١٣٨٥ هـ من : المكتبه  
السلفيه .
- ٦٦ - التطور التشريعى فى المملكة العربيه السعوديه ، د . محمد عبد الجواد  
محمد ، ط ١٣٩٧ هـ ن : منشاء المعارف الاسكندريه .
- ٦٧ - تفسير القرآن الحكيم الشهير بتفسير المنار لمحمد رشيد رضا ط . الثالثه .
- ٦٨ - تفسير القرآن العظيم لعماد الدين بن كثير ( ٧٠٠ - ٧٧٤ هـ ) تحقيق :
- د . محمد ابراهيم البنا ، محمد احمد عاشور ، عبد العزيز غنيم ط . :  
ن : دار الفكر العربى .
- ٦٩ - تلبس ابليس له جمال الدين ابي الفرج عبد الرحمن بن الجوزى ( ت : ٥٩٧ هـ )  
ط . ثانيه ١٣٦٨ هـ ن : دار الكتب العلميه - بيروت - لبنان .
- ٧٠ - تلخيص الحبير فى تخريج أحاديث الرافعى الكبير للحافظ ابي الفضل شهاب  
الدين أحمد بن على بن محمد بن حجر المسقلانى ( ت : ٨٥٢ هـ ) تحقيق  
وتعليق : شعبان محمد اسماعيل ، ط : ١٣٩٩ هـ ن : مكتبه الكليات  
الازهرية .
- ٧١ - تنزيه الشريعه المرفوعه عن الاخبار الشنيعه الموضوعه ، لابي الحسن على بن  
محمد بن عراق الكانى ( ٩٠٧ - ٩٦٣ هـ ) تحقيق : عبد الوهاب عبد اللطيف  
وعبد الله محمد الصديق ، ط : اولى ١٣٩٩ هـ ن : دار الكتب العلميه ببيروت  
لبنان .

٢٢ - التكميل بما فى تأنيب الكوثري من الابطال ، لعبد الرحمن بن يحيى المولى  
ط . اولى ١٤٠١ هـ لاهور باكستان .

٢٣ - تهذيب التهذيب للحافظ شهاب الدين أبى الفضل أحمد بن على بن حجر  
المسقلانى ( ت : ٨٥٢ هـ ) ط . اولى ١٣٢٥ هـ ، مطبعه دارالمعارف  
النظاميه فى حيدرآباد - الدكن - الهند .

### حرف الجيم ( ج ) =====

٢٤ - جامع الأصول فى أحاديث الرسول للإمام مجد الدين أبى السعادات المبارك  
بن محمد بن الاثير الجزرى . ( ت : ٦٠٦ هـ ) تحقيق : عبد القادر الاناوط  
ن : مكتبه الحلوانى ومطبعه الملاح ومكتبه دارالبيان .

٢٥ - جامع البيان عن تأويل أى القرآن ( تفسير الطبرى ) لابی جعفر محمد بن جرير  
الطبرى ( ٢٢٤ - ٣١٠ هـ ) ط . الثالثه ١٣٨٨ هـ ن : مكتبه ومطبعه مصطفى  
البابى الحلبي ، القاهره . نسخة أخرى تحقيق احمد شاکر ومحمود شاکر  
ط . الثانيه . ن : دارالمعارف بمصر .

٢٦ - جامع العلم وفضله وما ينبغى فى روايته وحمله ، لابی عمر يوسف بن عبد البر  
النمرى القرطبي ( ت : ٤٦٣ هـ ) ط : ١٣٩٨ هـ ن : دار الباز للنشر والتوزيع  
بمكة .

٢٧ - جامع العلوم والحكم فى شرح خمسين حديثا من جوامع الكلم ، تأليف زين الدين  
أبى الفرج عبد الرحمن بن شهاب الدين بن أحمد بن رجب الخبلى ( من علماء  
القرن الثامن الهجرى ) ط : بدون ، ن : دار المعرفه للطباعة والنشر - بيروت  
لبنان .

٢٨ - الجامع لاحكام القرآن لابی عبد الله محمد بن احمد الانصارى القرطبي ، ط : ثالثه  
١٣٨٧ هـ ن : دار الكتاب العربى للطباعة والنشر بالقاهره .

٢٩ - جمهرة أنساب العرب لابی محمد على بن أحمد بن سعيد بن حزم الاندلسى  
( ٣٨٤ هـ - ٤٥٦ هـ ) تحقيق عبد السلام هارون ط : الرابعه ن : دارالمعارف بمصر .



حرف الحاء ( ح )

=====

- ٨٠ - حاشية الدسوقي علي الشرح الكبير ، الحاشية للعلامة شمس الدين محمد بن  
عرفه الدسوقي والشرح الكبير لابی البركات سيدي أحمد الدردير . ط : المكتبة  
التجارية الكبرى ، ن : دار الفكر .
- ٨١ - حجة الله البالغة ، لشاه ولي الله الدهلوي ، تحقيق السيد سابق : دار  
الكتب الحديثه بالقاهرة .
- ٨٢ - الحسبه لشيخ الاسلام ابن تيميه ، تحقيق : صلاح غزام ط : اولى ١٩٧٦ م  
ن : دار الشعب .
- ٨٣ - حق اليقين في معرفه أصول الدين . لعبد الله شهر ( ١١١٨ - ١٢٤٣ هـ )  
ن : دار الكتاب الاسلامي .
- ٨٤ - حلية الاولياء وطبقات الاصفياء لابی نعيم احمد بن عبد الله الاصبهاني ( ت :  
٤٣٠ هـ ) ط : ٣٩٤ هـ ن : مطبعه السعاده بالقاهرة .

حرف الخاء ( خ )

=====

- ٨٥ - الخراج - للقاضي أبي يوسف يعقوب بن ابراهيم ( ١١٣ - ١٨٢ هـ ) ط : الرابعه  
١٣٩٢ هـ المطبعه السلفيه ومكتبتها - القاهرة .
- ٨٦ - الخطط ، لتقى الدين أحمد بن علي بن عبد القادر المعروف بالمقريزي ط :  
بولاق ١٢٧٠ هـ ن : دار التحرير للطبع والنشر - القاهرة .
- ٨٧ - الخطوط العريضة للاسس التي قام عليها دين الشيعة الاماميه الاثنى عشرية  
لمحب الدين الخطيب ط : التاسعه ن : المطبعه السلفيه ومكتبتها - القاهرة .
- ٨٨ - الخوارج ( تاريخهم وآراؤهم الاعتقاديه وموقف الاسلام منها ) للطلاب غالب  
ابن علي عواجي . اشرف د . عثمان عبد المنعم عيش . لنيل الماجستير في  
العقيدة . . جامعه الملك عبد العزيز بمكة عام ١٣٩٩ / ٩٨ هـ .
- ٨٩ - الخلافة أو الامامه المظني لمحمد رشيد رضا . مطبعه المنار سنة ١٣٤١ هـ .

- ٩٠ - الخلافة والملك لابی الاطی المودودی ، تعريب احمد اسريس ط : أولی  
١٣٩٨ هـ من : دار العلم - الكويت .
- ٩١ - الخلافة وسلطة الامة لجماعة من الاتراك ، تعريب عبد الغنى سنی ط : ١٣٤٢ هـ  
مطبعة الهلال .
- ٩٢ - الخليفة توليته وعزله عد . صلاح الدين دبوس ط : بدون ن : مؤسسه  
الثقافه الجامعيه .

### حرف الدال ( د )

=====

- ٩٣ - الدرر السنيه فی الاجوبه التجديده ، جمع عبد الرحمن بن قاسم العصامی  
القحطانی ط : ثانيه ١٣٨٥ هـ .
- ٩٤ - الدر المنثور فی التفسير بالمأثور لجلال الدين عبد الرحمن بن ابی بكر السيوطی  
( ٨٤٩ - ٩١١ هـ ) ط : بدون ن : محمد أمين دمج - بيروت - لبنان .
- ٩٥ - الدوله فی الاسلام لخالد محمد خالد ط : أولی ١٤٠١ هـ ن : دار ثابت  
القاهره .
- ٩٦ - الديمقراطية فی الاسلام لعباس محمود العقاد ط : رابعه ن : دار المعارف  
بمصر .
- ٩٧ - ديوان الاقواء الاودي ضمن مجموعه الطرائف الادبيه للميشي ن : دار الكتب  
العلميه .
- ٩٨ - ديوان پشارن يرد ط : ١٣٧٦ هـ شرح وتعليق محمد الطاهر بن عاشور  
ن : لجنة التأليف والترجمة والنشر القاهره .

### حرف الراء ( ر )

===

- ٩٩ - رئاسة الدوله فی الفقه الاسلامي د . محمد رأفت عثمان ط / بمطبعة السعاده  
بمصر ن : دار الكتاب الجامعي .
- ١٠٠ - الرساله للامام محمد بن أدریس الشافعي تحقيق أحمد شاكر ط : ثانيه ١٣٩٩ هـ  
ن : مكتبة دار التراث .

- ١٠١ - رساله شرح حديث " ما يؤمنان جائعان ارسلا في غم " الخ ( للحافظ عبد الرحمن بن شهاب الدين بن أحمد بن رجب الخليلي ( ت ٧٩٥ هـ )  
ضمن مجموعه الرسائل المنيره المجلد الثاني الرساله الاولى ط : ١٣٤٦ هـ  
بإداره الطباعه المنيره .
- ١٠٢ - رساله في العقل والروح لشيخ الاسلام ابن تيميه ضمن مجموعه الرسائل المنيره الرساله الثانيه من الجزء الثاني من المجلد الاول ط : ١٣٤٣ هـ  
إداره الطباعه المنيره من : محمد أمين دمج - بيروت - لبنان .
- ١٠٣ - الروض الباسم في الذب عن سنه ابي القاسم هلاقي عبدالله السيد محمد ابن ابراهيم الوزير ( ٧٢٥ - ٨٤٠ هـ ) ط : ١٣٨٥ هـ : المطبعه السلفيه ومكتبتها - القاهره .
- ١٠٤ - روضه الطالبين لمحي بن شرف الدين النووي ( ٦٣١ - ٦٧٦ هـ ) ن : المكتب الاسلامي .
- ١٠٥ - روضه الناظر وجه المناظر في أصول الفقه علموفق الدين عبدالله بن أحمد بن قدامه المقدسي ( ٥٤١ - ٦٢٠ هـ ) ط : الرابعه ١٣٩٧ هـ ن : المطبعه السلفيه ومكتبتها - القاهره .
- ١٠٦ - الروض النخير للقاضي شرف الدين الحسين بن أحمد السباغي ( ١١٨٠ - ١٢٢١ هـ ) مع التمه للسيد العباس بن أحمد الحسن ط : الثانيه ١٣٨٨ هـ من : مكتبه المؤيد بالطائف .

### حرف الزاء ( ز )

=====

- ١٠٧ - زاد المعاد في هدى خير العباد - لشمس الدين ابي عبدالله محمد بن ابي بكر المعروف بابن القيم ( ٦٩١ - ٧٥١ هـ ) راجعه وقدم له : طه عبد الرؤوف طه ط : ١٣٩٠ هـ شركه مكتبه ومطبعه مصطفى البابي الحلبي القاهره .

حرف السين ( س )

=====

- ١٠٨- سبل السلام شرح بلوغ المرام لمحمد بن اسماعيل الامير للمعنى الصنعائسى  
( ١٠٥٩ - ١١٨٢ هـ ) ن : دار الفكر .
- ١٠٩- سراج الملوك ، لابي بكر محمد بن محمد بن الوليد الفهرى الطرطوشى  
( ن : ٥٢٠ هـ ) ط : اولى ١٣١٩ هـ ن : دار الانصار - القاهرة .
- ١١٠- سلسله الاحاديث الصحيحه وهى \* من فقهها وقوائدها للاستاذ محمد ناصر  
الدين الالبانى ط : الثانيه ١٣٩٩ هـ ن : المكتب الاسلامى .
- ١١١- سلسله الاحاديث الضعيفه والموضوعه واثرها السى \* فى الامه للاستاذ  
محمد ناصر الدين الالبانى ط : الرابعه ١٣٩٨ هـ ن : المكتب الاسلامى .
- ١١٢- سنن أبى داود لسليمان بن الأشعث بن اسحق ( ٢٠٢ - ٢٢٥ هـ ) المطبوع  
على متن عون المعبود بشرح سنن أبى داود ، لابي الطيب محمد شمس الحق  
المظهم ابادى ، ط : الثالثه ١٣٩٩ هـ ن : المكتبه السلفيه .
- ١١٣- سنن ابن ماجه للحافظ ابى عبدالله محمد بن يزيد القزوينى ابن ماجه  
( ٢٠٧ - ٢٢٥ هـ ) حقق نصوصه ورقمه : محمد فؤاد عبد الباقي ط : بدون  
ن : دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .
- ١١٤- سنن الترمذى المسمى ( الجامع الصحيح ) لابي عيسى محمد بن عيسى بن  
سوره ( ٢٠٩ - ٢٢٩ هـ ) تحقيق وشرح : احمد محمد شاكر وغيره ط : الثانيه  
١٣٩٨ هـ ن : شركه مكتبه ومطبعه مصطفى البابى الحلبي - القاهرة .
- ١١٥- سنن الداريمى لابي محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام الداريمى  
( ت : ٢٢٥ هـ ) ن : دار احياء السنن النهديه .
- ١١٦- السنن الكبرى لابي بكر أحمد بن الحسين بن على البيهقى ( ت : ٤٥٨ هـ ) وفى  
ذيله الجوهر النقيس لعلاء الدين بن على بن عثمان الماردينى الشهير بابن  
التركمانى ( ت : ٧٤٥ هـ ) ط : بدون ، ن : دار الفكر بيروت - لبنان .
- ١١٧- السنه ، لابي بكر عمر بن ابى عاصم الضحاك من مخلص الشيبانى ( ت : ٢٨٧ هـ )  
ومعه ظلال الجفء فى تخريج السنه للاستاذ محمد ناصر الدين الالبانى ط :  
الاولى ١٤٠٠ هـ ن : المكتب الاسلامى .

- ١١٨- السياسة الشرعية للشيخ الاسلام ابن تيمية - ط: رابعة ١٦٦١م / دار  
الكتاب العربي - بيروت \*
- ١١٩- السياسة الشرعية أو نظام الدولة الاسلامية في الشؤون الدستورية والخارجية  
والمالية للشيخ عبد الوهاب خلاف ط: ١٣٢٠هـ ن: دار الانصار بالقاهرة \*
- ١٢٠- سير أعلام النبلاء لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)  
تحقيق: شعيب الأرنؤوط ط: ثانية ١٤٠٢هـ ن: مؤسسة الرسالة \*
- ١٢١- سيرة ابن هشام لأبي محمد عبد الملك بن هشام المعافى ، تحقيق: مصطفى  
السقا ، إبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شليبي ، ط: الثانية ١٣٧٥هـ ، ن :  
مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي مصر \*

#### حرف الشين ( ش )

=====

- ١٢٢- مفردات الذهب في أخبار من ذهب لأبي الفلاح عبد الحى بن العماد الخبلي  
(ت: ١٠٨٩هـ) ط: بدون ن: دار الافاق الجديدة - بيروت - لبنان
- ١٢٣- شرح ابن القيم لسنن أبي داود المطبوع على هامش عون المعبود ، تحقيق  
عبد الرحمن محمد عثمان ط: الثالث ١٣٩٩هـ ن: المكتبة السلفية \*
- ١٢٤- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ، لأبي القاسم هبة الله بن الحسين  
بن منصور الطبري <sup>رحمته</sup> ، تحقيق: أحمد بن سعد حداد ، رسالة  
دكتوراه من جامعة أم القرى ، إشراف د. عثمان عبد المنعم عيسى عام ١٤٠١هـ  
طبع استنسل \*
- ١٢٥- شرح الاصل الخمسة للقاضي عبد الجبار بن أحمد : تعليق : أحمد بن  
الحسين بن أبي هاشم تحقيق: دكتور عبد الكريم عثمان ط: أولى ١٣٨٤ هـ  
ن : مكتبة وهبه القاهرة \*
- ١٢٦- شرح ثلاثيات المسند للشيخ محمد المنقاري الخبلي ، تحقيق: زهير الشاويش  
ط: أولى ن : المكتب الاسلامي \*

- ١٢٧- شرح الخرشي على مختصر خليل لمحمد الخرشي ، وسهامه حاشية الشيخ  
على العدوي ط : بدون ه ن : دار صادر ، بيروت - لبنان .
- ١٢٨- شرح المقيد الطحاوي لابن أبي العز الحفي تخرىج : محمد ناصرالدين  
الالباني ، ط . ثالثه من : المكتب الاسلامي .
- ١٢٩- شرح السعد على العقائد النسفيه لنجم الدين عمر النسفي ، والشارح سعد  
الدين سعود بن عمر ( ت : ٧٩٢ هـ ) ط : ١٣٢٦ هـ ، ن : شركه الصحافه  
العثمانيه .
- ١٣٠- شرح السنه لابي محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي ، تحقيق وتخرىج  
شميب الاناؤوط ط . أولى ١٣٩٤ هـ ن : المكتب الاسلامي .
- ١٣١- شرح السير الكبير لمحمد بن الحسين الشيباني املاء محمد بن أحمد السرخسي  
( من علماء القرن الخامس الهجري ) تحقيق : صلاح الدين الضجده ط  
١٩٧١ م ، ن : مطبعه شركه الاعلانات الشريفه بالتعاقد مع مطبعه  
المخطوطات العربيه / القاهره .
- ١٣٢- شرح فتح القديره للكمال بن الهمام ، ط : بولاق سنة ١٣١٥ هـ - نسخه  
ثانيه ، ط : الحلبي ١٣٩٨ هـ .
- ١٣٣- شرح الكوكب النير ، تأليف محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوحى  
الخبلى المعروف بابن النجار ( ت : ٩٧٢ هـ ) تحقيق د : محمد الزحيلي  
ود . نزيه حماد ، ط . أولى ١٤٠٠ هـ من منشورات مركز البحث العلمى  
واحياء التراث الاسلامي بجامعة أم القرى .
- ١٣٤- شرح منتهى الارادات لابن النجار الخبلى ( ت : ٩٧٢ هـ ) ط : بدون ه  
دار الفكر .
- ١٣٥- شرح المواقف للسيد على بن محمد الجرجاني ( ت : ٨١٦ هـ ) ط : أولى  
١٣٢٥ هـ ، ن . مطبوعات السعاده - مصر .
- ١٣٦- شرح المواهب اللدنيه للقسطلاني ، تأليف محمد بن عبد الباقي الزرقانى  
ط . أولى ١٣٢٥ هـ ن : المطبعه الازهرية المصريه .

- ١٣٧- شرح النووي على صحيح مسلم ، ليحيى بن شرف الدين للنووي ( ٦٣١ هـ - ٦٧٦ هـ ) ن : المطبعة المصرية ومكتبتها .
- ١٣٨- شرح نهج البلاغه لابن ابي الحديد ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ط . أولى ١٣٧٨ هـ ن : دار احياء الكتب المصريه . عيسى البابي الحلبي وشركاه . مصر .
- ١٣٩- الشرح والابانه عن أصول أهل السنه والديانه لابن بطه العبري رسالة ماجستير في العقيدة مقدمه من الطالب رضی معطي نسمان بجامعة أم القرى .
- ١٤٠- الشريعة ، لابی بكر محمد بن الحسين الآجری ( ت : ٣٦٠ هـ ) تحقيق محمد حامد الفقى ، ط : أولى ١٣٦٩ هـ ن : مطبعة السنه المحمديه .
- ١٤١- شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمه والتعليل ، لابی عبدالله محمد ابن ابي بكر بن القيم ( ت : ٧٥١ هـ ) تحرير : الحسن بن عبدالله ، ط : الثانيه هـ ن : دار التراث . القايره .
- ١٤٢- الشورى في الاسلام هـ . حسن هويدى ، ط : ١٣٩٥ هـ ، ن : مكتبة المنار الاسلاميه . الكويت .
- ١٤٣- الشورى في ظل نظام الحكم الاسلامى ، عبد الرحمن عبد الخالق ، ط : ١٧٥٠ م ن : الدار السلفيه ودار القلم - الكويت .
- ١٤٤- الشورى وأثرها في الديمقراطيه هـ . عبد الحميد اسماعيل الانصارى ، ط . الأولى ١٤٠٠ هـ ن : المطبعة السلفيه ومكتبتها - القايره .

حرف الصاد (ص)

=====

- ١٤٥- صح الأعمش في صياغة الانشا لابی العباس احمد بن على القلقشندى ( ت : ٨٢١ هـ ) مصوره عن الطبعة الأميريه .

- ١٤٦- صحيح البخارى المسمى ( الجامع الصحيح ) ، لابی عبد الله محمد بن اسماعيل البخارى ( ١٩٤ - ٢٥٦ هـ ) المطبوع على متن فتح البارى بشرح صحيح البخارى لابن حجر المسقلانى ثريم : محمد فؤاد عبد الباقي ط ١ : ن : المكتبة السلفية .
- ١٤٧- صحيح الجامع الصغير وزياداته للحافظ جلال الدين السيوطي ، تحقيق : محمد ناصر الدين الألباني ، ط : أولى ١٣٧٤ هـ ، ن : دار احياء الكتب العربيه - القاهرة .
- ١٤٨- صحيح مسلم ، لابی الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري ( ٢٠٦ - ٢٦١ هـ ) ثريم وتحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، ط : أولى ١٣٧٤ هـ ، ن : دار احياء الكتب العربيه - القاهرة .
- ١٤٩- الصواعق المحرقة في الرد على أهل البدع والزندقة ، لاحمد بن حجر الهيتمي المكي ( ٨٩٩ - ٩٧٤ هـ ) ط : الثاني ١٣٨٥ هـ ، ن : مكتبة القاهرة مصر .

#### حرف الضاد (ض)

=====

- ١٥٠- ضعيف الجامع الصغير وزياداته للسيوطي ، تحقيق وترتيب وتخريج الشيخ ناصر الدين الالباني ، ط : ثانيه ١٣٩٩ هـ ، ن : المكتب الاسلامي

#### حرف الطاء ( ط )

=====

- ١٥١- طبقات الخابلة للقاضي أبي الحسين محمد بن أبي يعلى وذيله لابی الفرج عبد الرحمن بن شهاب الدين بن رجب الخبلي ( ٣٧٦ - ٧٩٥ هـ ) ط : بدون ، ن : دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت - لبنان .
- ١٥٢- طبقات الشافعية الكبرى ، لتاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي ( ٧٢٧ - ٧٧١ هـ ) تحقيق : عبد الفتاح محمد الطوسى . د . محمود الطناحي ، ط : أولى ١٣٨٣ هـ ، ن : عيسى البابي الحلبي القاهرة .



- ١٥٣ - الطبقات الكبرى لابي عبد الله محمد بن سعد بن منيع البصري (١٦٨) -  
 (٢٣٠هـ) ط : ١٣٩٨هـ ن : دار بيروت للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان  
 ١٥٤ - الطرق الحكمية في السياسة الشرعية لشمس الدين محمد ابن أبي بكر  
 ابن القيم (ت : ٧٥١هـ) ن : دار الباز للنشر والتوزيع • مكة المكرمة •

### حرف العين (ع)

=====

- ١٥٥ - المثنائيه ، لابي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (١٥٠ - ٢٥٥هـ) تحقيق :  
 عبد السلام هارون ، ط : ١٣٧٤هـ ن : دار الكتاب العربي - بيروت •  
 ١٥٦ - المنزله لابي سليمان حمد بن محمد بن ابراهيم الخطابي البستي  
 (٣١٧ - ٣٨٨هـ) ط • ثانيه ١٣٩٩هـ ن : المطبعة السلفيه ومكتبتها  
 القاهرة •  
 ١٥٧ - عقائد الاماميه الاثني عشرية ، لابراهيم الموسوي الزنجاني ، ط : ثانيه  
 ١٣٩٣هـ ن : مؤسسه الاعلى للمطبوعات - بيروت - لبنان •  
 ١٥٨ - العقيد الفريد لاحمد بن محمد بن عبد ربه الاندلسي ، (ت : ٣٢٨هـ)  
 تحقيق : محمد سعيد المريان ط : ثانيه ١٣٧٢هـ ن : المكتب التجاري  
 الكبرى بمصر •  
 ١٥٩ - عقيد السلف وأصحاب الحديث ، لابي عثمان الصابوني ضمن مجموعه -  
 الرسائل المنيره ، المجلد الأول - الجزء الاول - الرساله السادسه  
 ط : ١٣٤٣هـ ، اداره الطباعة المنيره من : محمد أمين دمج - بيروت  
 لبنان •  
 ١٦٠ - علم أصول الفقه ، لعبد الوهاب خلاف ، ط : الثانيه عشره ١٣٩٨هـ ن :  
 دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع - الكويت •  
 ١٦١ - العلمانيه نشأتها وتطورها وآثارها في الحياه الاسلاميه المعاصره للاستاذ  
 سفر بن عبد الرحمن الحوالي ط : أولى ١٤٠٢هـ منشورات مركز البحث  
 العلمي واهياء التراث الاسلامي بجامعة أم القرى •

١٦٢- للمواصم من القواصم في تحقيق مواقف الصحابة بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم وتأليف القاضي أبي بكر محمد بن عبد الله بن العربي (٤٦٨ - ٥٤٣ هـ) تحقيق وتعليق : محب الدين الخطيب ، راجع أحاديثه : محمود مهدي استانبولي ، ط : بدون ، ن : دار المعرفه بيروت - لبنان .

١٦٣- عون المعبود شرح سنن أبي داود لأبي داود لابي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي ، ط : الثالث ١٣٩٩ هـ : ن : المكتبة السلفية .

١٦٤- عيون الاخبار لابن قتيبة الدينوري نسخة مصورة عن طبعه دار الكتاب ، ن : المؤسسة المصرية العامة للتأليف (١٣٨٣ هـ) .

### حرف الفين (غ)

١٦٥- غاية المرام في تخریج أحاديث الحلال والحرام للشيخ محمد ناصر الدين الألباني ، ط أولى ١٤٠٠ هـ : ن : المكتب الاسلامي .

١٦٦- غريب الحديث ، لابي اسحاق ابراهيم بن اسحاق العربي (ت : ٢٨٥ هـ) المجلد الخامس ، تحقيق ودراسة : سليمان ابراهيم العايد - اشراف الدكتور : محمود محمد الطناحي ، رسالة دكتوراه مقدمه لجامعة أم القرى عام ١٤٠٢ هـ .

١٦٧- غريب الحديث لأبي سليمان حمد بن محمد بن ابراهيم الخطابي البستي (٣١٢ - ٣٨٨ هـ) تحقيق : عبد الكريم ابراهيم العزباوي ، ط : ١٤٠٢ هـ من منشورات مركز البحث العلمي واهياء التراث الاسلامي : بجامعة أم القرى .

١٦٨- غياث الأئم في التياك الظالم ، لابي المعالي امام الحرمين عبد الملك الجويني ، تحقيق : د : مصطفى حلمي ، د : فؤاد عبد المنعم ، ط : أولى ١٤٠٠ هـ : ن : دار الدعوة - الاسكندرية .

## حرف الفاء ( ف )

\*\*\*

- ١٦٩- فتح الباري بشرح صحيح الامام البخاري للحافظ احمد بن علي بن حجر  
المسقلاني (٧٧٣ - ٨٥٢ هـ) تصحيح وتعليق: عبد العزيز بن عبد الله بن  
باز - أشرف على طبعه: محب الدين الخطيب رقم أبوابه وأحاديثه  
محمد فؤاد عبد الباقي هـ ن : المكتبة السلفية .
- ١٧٠- الفتح الرباني لترتيب مسند الامام أحمد بن حنبل الشيباني ومعه كتاب  
بلوغ الاماني من أسرار الفتح الرباني : كلاهما تأليف أحمد بن عبد الرحمن  
البنّا الشهير بالساعاتي هـ ط : ثانية ن : دار أحياء التراث العربي .
- ١٧١- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير هـ تأليف محمد  
ابن علي بن محمد الشوكاني ( ت : ٢٥٠ هـ ) ط : ثانية ٣٨٣ هـ ن :  
مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر .
- ١٧٢- الفرق الاسلاميه هـ للاستاذ علي مصطفى المراغي هـ ط : الثانية هـ ن :  
مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح - مصر .
- ١٧٣- الفرق بين الفرق لعبد القادر بن طاهر بن محمد البغدادي ( ت : ٤٢٩ هـ )  
تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد ط : بدون ن : دار المعرفة  
للطباعة والنشر - بيروت - لبنان .
- ١٧٤- فرق وطبقات الممتزلة تأليف القاضي عبد الجبار بن أحمد الهذلي  
( ت : ٤١٥ هـ ) تحقيق وتعليق: د : علي سامي النشار والاستاذ عصام  
الدين محمد علي ط : ١٩٧٢ م هـ ن : دار المطبوعات الجامعية .
- ١٧٥- فصل الخطاب في اثبات تحريف كتاب رب الأرباب هـ تأليف ميزرا حسن محمد  
النوري الطبري هـ مصور عن طبعه ايران ١٢٩٨ هـ .
- ١٧٦- الفصل في الملل والأهواء والنحل لابي محمد علي بن أحمد بن حزم الظاهري  
وسهامه الملل والنحل للشهرستاني ط : ثانية ١٣٩٥ هـ ن : دار المعرفة  
للطباعة والنشر هـ بيروت .

- ١٧٧ - فضائح الباطنية ، لأبي حامد الفزالي ، تحقيق : عبد الرحمن بسدوي  
ط : أولى ، ن : مؤسسه دار الكتب الثقافية - الكويت .
- ١٧٨ - الفقه الأكبر لأبي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي مع شرحه للملا علي  
القاري الحنفي ، ط : ١٣٩٩ هـ ، ن : دار الكتب العلمية - بيروت لبنان .
- ١٧٩ - فقه الزكاة ليوסף القرضاوي - ط : أولى ١٣٨٩ هـ ، ن : دار الارشاد  
للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان .
- ١٨٠ - الفكر الاسلامي وصلته بالاستعمار العربي ، د . محمد البهي ، ط :  
الثامن ١٣٩٥ هـ ، ن : مكتبة وهبه - القاهرة - مصر .
- ١٨١ - في ظلال القرآن للاستاذ سيد قطب ، ط : ١٣٩٦ هـ ، ن : دار الشروق .

### حرف القاف ( ق )

- ١٨٢ - القاموس المحيط ، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي ، تحقيق  
محمد مصطفى أبو الملا ، ط . بدون ، ن : دار الجيل بيروت - لبنان .
- ١٨٣ - القاضي أبو يعلى وكتابه الأحكام السلطانية ، د . محمد عبد القادر  
أبو فارس ، رساله دكتوراه في السياسة الشرعية من الأزهر ، ط : ١٤٠١ هـ  
ن : وزارة الاوقاف والشئون الاسلاميه والمقدسات في المملكة الاردنيه  
الهاشميه - عمان - الاردن .
- ١٨٤ - قبسات من الرسول للاستاذ / محمد قطب ، ط : سابعه ١٤٠٠ هـ ، ن : دار  
الشروق
- ١٨٥ - قطر الولي على حديث الولي أو ( ولاية الله والطريق اليها ) لمحمد بن  
علي الشوكاني ( ت : ١٢٥٠ هـ ) تقديم وتحقيق : د . ابراهيم هلال ، ط :  
١٣٧٠ هـ ، ن : دار الكتب الحديثه . مصر .
- ١٨٦ - القواعد في الفقه الاسلامي للحافظ أبي الفرج عبد الرحمن بن رجب الحنبلي  
( ٧٣٦ - ٧٩٥ هـ ) راجعه وقدم له وعلق عليه : طه عبد الرؤوف سعد ،  
ط : أولى ١٣٩٢ هـ ، ن : مكتبة الكليات الازهرية - القاهرة - مصر .

١٨٧ - قواعد نظام الحكم في الاسلام ، د . محمود عبد المجيد الخالدي ، ط :  
أولى ١٤٠٠ هـ : دار البحوث العلمية .

### حرف الكاف (ك)

١٨٨ .. كتاب حكم هيئة كبار العلماء في كتاب الاسلام وأصول الحكم ط : ثانيه ١٣٤٤ هـ  
ن : المطبعة السلفية ومكتبتها القاهرة .

١٨٩ .. الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الاقاويل في وجوه التأويل تأليف أبي  
القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري (٤٦٧ - ٥٣٨ هـ) ومعه حاشية  
الجرجاني ، وكتاب الانصاف لابن النير الاسكندري ، تحقيق محمد الصادق  
قمحاوي ، ط : اخيره ١٣٩٢ هـ : ن : شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي  
الحظي واولاده - مصر .

١٩٠ - كشف القناع عن متن الاقتناع لمنصور بن يونس بن أدريس البهوتي (١٠٠٠ -  
١٠٥١ هـ) ط : ١٣٩٤ هـ ، ن : مطبعة الحكومة بمكة المكرمة .

١٩١ - كشف الخفا ومزيل الالباس عما اشتهر من الاحاديث على السنه الناس للشيخ  
اسماعيل بن محمد المجلوني (ت : ١١٦٢ هـ) أشرف على طبعه : أحمد

الغلاش ط : بدون من : مكتبة التراث الاسلامي بحطب ودار التراث بالقاهرة .

١٩٢ - كشف البراد شرح تجريد الاعتقاد د . نصير الدين الطوسي (ت : ٦٧٢ هـ)  
والشرح للحسين بن يوسف المطهر النحلي (٧٢٦ هـ) ط : ١٣٩٩ هـ  
ن : مؤسسة الاعلى للمطبوعات - بيروت - لبنان .

١٩٣ - كنز العمال في سنن الأقوال والافعال لعلاء الدين علي المتقي بن حسام  
الدين الهندي البرهان فوري (ت : ٩٧٥ هـ) ضبطه وفسر غريبه : الشيخ  
حسن رزوقي ، صححه ووضع فهرسه صفوت السقا ، ط : أولى ١٣٨٩ هـ  
ن : مكتبة التراث الاسلامي بطسب .

١٩٤ - الكلم الطيب لشيخ الاسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيميه الحراني (٦٦١ -  
٧٢٨ هـ) تحقيق وتخرىج محمد ناصر الدين الألباني ط : الثالث ١٣٩٧ هـ  
ن : المكتب الاسلامي .

## حرف اللام ( ل )

- ١٩٥- لسان العرب لجمال الدين محمد بن مكرم بن منظور ( ٦٣٠ - ٧١١ هـ )  
ط ١٣٨٨ هـ ن : دار صادر ودار بيروت للطباعة والنشر - بيروت -  
لبنان .

## حرف الميم ( م )

- ١٩٦- مآثر الانافه في معالم الخلافه لأحمد بن علي القلقشندي ( ٧٥٦ - ٨٢٠ هـ )  
تحقيق عبد الستار أحمد فراج ، ط : ثانيه ١٩٨٠ هـ ، ن : عالم الكتب  
بيروت - لبنان .
- ١٩٧- مبادئ نظام الحكم في الاسلام ، لعبد الحميد متولي ، ط . ثانيه ١٩٧٤ هـ  
ن : منشأ المعارف بالاسكندريه .
- ١٩٨- مبداء الشورى في الاسلام د . يعقوب محمد الطيجي ، ط . بدون ن :  
مؤسسه الثقافه للجامعيه بالاسكندريه .
- ١٩٩- المبسوط لشمس الدين محمد بن أبي سهل الرخسي ، ط . ثانيه . ن : دار  
المعرفه للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان .
- ٢٠٠- المجتمع الاسلامي لاحمد أمين المصري ، ط أولى ١٤٠٠ هـ ن : دار الارقم  
الكويت .
- ٢٠١- المجتمع الاسلامي وأصول الحكم ، د . محمد الصادق غيفي ، ط . أولى  
١٤٠٠ هـ ن : دار الاعتصام - القاهره .
- ٢٠٢- مجمع الزوائد وفتح القوائد للحافظ نور الدين علي بن ابي بكر الهيثمي  
( ت : ٨٠٧ هـ ) ط . ثانيه ١٤٠٢ هـ ن : دار الكتاب العربي - بيروت  
لبنان .
- ٢٠٣- المجموع شرح المذهب ، لابي زكريا محي الدين يحيى بن شرف الدين  
النوري ( ت ٦٧٦ هـ ) مع التكملة لمحمد بخيت المطيعي ، ن : زكريا علي يوسف  
مطبعه الامام ، مصر .  
- نسخه أخرى نشر مكتبه دار الارشاد بجدد التكملة ط . أولى ن : المكتبه  
العلميه بالفجالة .

- ٢٠٤ - مجموع فتاوى شيخ الاسلام ابن تيميه ، جمع عبدالرحمن بن قاسم وأهنته  
ط . أولى ١٣٨٦هـ - الرياض .
- ٢٠٥ - مجموعة الرسائل والمسائل لشيخ الاسلام ابن تيميه ، تعليق محمد رشيد  
رضا ن : لجة التراث العربى .
- ٢٠٦ - مجموعه الوثائق السياسيه للعهد النبوى والخلافه الراشده د . محمد حميد  
الله آبادى ط . ثالثه ١٣٨٩هـ .
- ٢٠٧ - محاسن التأويل " تفسير القاسمى " لمحمد جمال الدين القاسمى ( ١٢٨٣ -  
١٣٣٢هـ ) وقف على طبعه ورقمه : محمد فؤاد عبدالباقى ط . ثانيه ١٣٩٨هـ  
ن : دار الفكر - بيروت - لبنان .
- ٢٠٨ - المحلى لابي محمد على بن أحمد بن سعيد بن حزم ( ت : ٤٥٦هـ ) تصحيح :  
حسن زيدان طلبه ، ط : ١٣٤٠هـ ن : مكتبة الجمهوريه بمصر .
- ٢٠٩ - مختصر الصواعق المرسله على الجهميه والمطله تأليف محمد ابن ابى بكر  
بن القيم وأختصره الشيخ محمد بن الموصلى ط . بدون ، ن : مكتبة  
الرياض الحديثه .
- ٢١٠ - المدخل الى مذهب الامام أحمد للشيخ عبدالقادر بن أحمد بن مصطفى  
المعروف بابن بدران الدمشقى ط . اداره الطباعة المنيره وأعاد طبعه  
ونشره دار أحياء التراث العربى .
- ٢١١ - المدونه للكبرى للامام مالك بن أنس ط . بمطبعه السعاده بمصر ن : دارصادر  
بيروت - لبنان .
- ٢١٢ - مراتب الاجماع لابن حزم وبديله نقد مراتب الاجماع لابن تيميه ط . أولى  
١٩٧٨هـ ن : دارالافاق - بيروت - لبنان .
- ٢١٣ - مسائل الامام أحمد برواية ابنه عبد الله : تحقيق : زهير الشاويش ، ط :  
أولى ١٤٠١هـ ن : المكتب الاسلامى .
- ٢١٤ - المسامره للكمال ابن ابى شريف فى شرح المساميره للكمال بن الهمام فى علم الكلام  
ط . ثانيه ١٣٤٧هـ ن : مطبعه السعاده - مصر .

- ٢١٥- المستدرك على الصحيحين للحافظ أبي عبد الله الحاكم النيسابوري ( ت :  
٤٥٥ هـ ) ن : دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان .
- ٢١٦- مسند الامام أحمد بن محمد بن حنبل ( ١٦٤ - ٢٤١ هـ ) وسهامه منتخب  
كنز العمال في سنن الاقوال والافعال عن : المكتب الاسلامي ودار صادر  
بيروت - لبنان .
- ٢١٧- المسند من مسائل الامام أحمد ، رواه أبي بكر أحمد بن محمد بن هرون  
ابن يزيد الخلال ( مخطوط ) صورته منه في مكتبة الجامعة الاسلاميه  
ولاصل في المتحف البريطاني تحت رقم : *Order: SCH 4849*  
*Catalogue: Oriental 2675.*
- ٢١٨- مصنف ابن أبي شيبة المسمى ( الكتاب للمصنف في الاحاديث والاثار للمصنف  
الله بن محمد ابن أبي شيبة ( ت : ٢٣٥ هـ ) طبع ونشر الدار السلفيه  
بومباي الهند .
- ٢١٩- المصنف لابي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني ( ١٢٦ - ٢١١ هـ ) تحقيق  
حبيب الرحمن الاعظمي ط . ٠ أولى ١٣٩١ هـ ن : المجلس العلمي بكراتشي .
- ٢٢٠- معارج القبول بشرح سلم الوصول الى علم الاصول في التوحيد للشيخ حافظ  
بن أحمد حكيم ط . ٠ بدون عن جماعة احياء التراث مصر .
- ٢٢١- المعارف لابي محمد عبد الله بن مسلم بن عتيبة الدمشقي ( ٢١٣ - ٢٧٦ هـ )  
ط . ٠ الثانيه .
- ٢٢٢- المعتمد في أصول الدين لابي يعلى محمد بن الحسين الفراء ( ت : ٤٥٨ هـ )  
تحقيق : د . ٠ وديع زيدان حداد ، ط : دار الشرق عن المكتبة الشرقيه  
بيوت لبنان .
- ٢٢٣- المعجم المفهرس لالفاظ الحديث النبوي - رتبته ونظمه لفيف من المستشرقين  
ونشره د . ٠ أ . ٠ ي . ٠ ونستك ، ط . ٠ ١٩٣٦ م ، مكتبة بريل في مدينه ليدن .
- ٢٢٤- المعجم المفهرس لالفاظ القرآن الكريم . وضعه محمد فؤاد عبد الباقي ن : دار  
احياء التراث العربي - بيروت - لبنان .



- ٢٢٥- المبنى لابي محمد عبدالله بن أحمد بن محمد بن قدامة (ت: ٦٢٥هـ) (ومعه الشرح الكبير لابي عمر محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي (ت: ٦٨٢هـ) ط • بدون ن : المكتبة السلفية بالمدينة المنورة ومكتبة المؤيد بالطائف •
- ٢٢٦- مبنى المحتاج الى معرفه معاني القاط المنهاج للشيخ محمد الشربيني الخطيب ( من أعيان علماء الشافعين في القرن العاشر الهجري ) على متن المنهاج للنووي ط : بدون ن : المكتبة الاسلاميه لصاحبها الحاج رياض الشيخ •
- نسخة أخرى ط : ١٣٧٧هـ شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده القاهره - مصر •
- ٢٢٧- المبنى في أبواب التوحيد والعدل ، للقاضي ابي الحسن عبد الجبار الاسدي (ت: ٤١٥هـ) تحقيق : د • عبد الحليم محمود • ود • سليمان دنيا • مراجعه • ابراهيم مذكور • أشرف د • طه حسين ط ١٩٦٦م من : المطبعه المصريه للتأليف والترجمه •
- ٢٢٨- مقالات الغيب المشهور ب ( التفسير الكبير ) لابي عبدالله محمد بن عمر بن حسين القرشي الملقب بفخر الدين الرازي (٥٤٤ - ٦٠٦هـ) ط : ن : مؤسسه المطبعه الاسلاميه بالقاهره •
- نسخه أخرى ط : ثانيه من : دار الكتب المليه طهران •
- ٢٢٩- مقالات الاسلاميين لابي الحسن علي بن اسماعيل الاشعري (ت: ٣٣٠هـ) تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ط • ثانيه ١٣٨٩هـ ن : مكتبة النهضه المصريه •
- ٢٣٠- مقدمه • لابن خلدون ط : الرايه ١٣٩٨هـ ن : دار البلاز للنشر والتوزيع مكه المكرمه •
- ٢٣١- الملل والنحل • لابي الفتح محمد بن عبد الكريم بن ابي بكر احمد الشهرستاني (٤٧٩ - ٥٤٨هـ) تحقيق : محمد سيد كيلاني ط • ثانيه ١٣٩٥هـ ن : دار المعرفه - بيروت - لبنان •

- ٢٣٢- مناقب الشافعي لابي بكر احمد بن الحسين البيهقي ( ٣٨٤ - ٤٥٨ )  
تحقيق: السيد احمد صقر ط . أولى ١٣٩١ هـ ن : مكتبة دار التراث .
- ٢٣٣- مناقب عمر بن الخطاب لابي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي  
( ٥٠٨ - ٥٩٧ ) تحقيق: د . زينب ابراهيم القاروط ط . أولى ١٤٠٠ هـ  
ن : دار الباز للنشر والتوزيع بمكة .
- ٢٣٤- المنتقى من منهاج الاعتدال في نقض كلام أهل الرضى والاعتزال لشيخ  
الاسلام ابن تيميه اختصره الحافظ أبو عبد الله محمد بن عثمان الذهبي  
( ٦٧٣ - ٧٤٨ هـ ) تحقيق: محب الدين الخطيب ط . بدون ن : بدون .
- ٢٣٥- منهج المعبود في ترتيب مسند الطيالسي ابي داود لاحمد عبد الرحمن  
البننا الشهير بالساعاتي والمسند لابي داود سليمان بن داود بن الجارود  
المعروف بالطيالسي ( ت : ٢٠٤ هـ ) ط . ثانيه هـ ن : المكتبة الاسلاميه .
- ٢٣٦- منهاج الاسلام في الحكم لمحمد أسد ، نقله الى العربية منصور محمد ماضي  
ط . خامسه ١٩٧٨ م ن : دار العلم للملايين - بيروت لبنان .
- ٢٣٧- منهاج السنه النبويه في نقض كلام الشيعة القدرية وسهامه كتاب بيان موافقة  
صريح العقول لصحيح المنقول كلاهما لشيخ الاسلام ابن تيميه ( ت : ٧٢٨ هـ )  
ن : دار الكتب العلميه ، بيروت - لبنان .
- ٢٣٨- موارد الظمان الى زوائد ابن حبان للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر  
الهيثمي ( ت : ٨٠٧ هـ ) تحقيق محمد عبد الرزاق حمزه ط . بدون هـ  
ن : المطبعه السلفيه ومكتبتها - القاهره .
- ٢٣٩- المواقف في علم الكلام ، للقاضي عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الابجي  
ن : عالم الكتب - بيروت - لبنان - ومكتبة المتنبى - القاهره - ومكتبة سعد  
الدين - دمشق .
- ٢٤٠- موسوعه ابراهيم النخعي الفقهيه ، د . محمد رواي قلعه جى الكتاب الثانى  
ط . أولى ١٣٩٩ هـ ن : مركز البحث العلمى واحياء التراث الاسلامى جامعة  
الملك عبد العزيز .

٢٤١- الموطأ ، للإمام مالك بن أنس ، صححه ورقمه وخرج أحاديثه : محمد فؤاد  
عبد الباقي ط : بدون ، ن : دار احياء الكتب العربيه ، عيسى البابسى  
الجلي وشركاه .

٢٤٢- موقف العقل والعلم والدين من رب العالمين وعباد المرسلين لمصطفى  
صبرى ( شيخ الاسلام للدولة العثمانية سابقا ) ط : ١٣٦٩هـ . ن :  
المكتبة الاسلاميه لصاحبها الحاج رياض الشيخ .  
٢٤٣- ميزان الاعتدال فى نقد الرجال لابي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان  
الذهبي ( ت : ٧٤٨هـ ) تحقيق : على محمد الجاوى ط . أولى ١٣٨٢هـ  
ن : دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت - لبنان .

#### حرف النون ( ن ) =====

- ٢٤٤- نسب قریش لابی عبدالله المصعب بن عبدالله بن المصعب الزبيرى ( ١٥٦ -  
٢٣٦هـ ) تحقيق : ليقى بروفنال ، ط . ثانيه . ن : دار المعارف  
مصر .  
٢٤٥- نشأة السلافة فى معرفة الخلافة لعبد القادر أحمد الطبرى " مخطوط " فى  
المكتبة المركزيه بجامعة أم القرى تحت رقم تسلسل ١٢٢٥ رقم تسجيل  
١٨١٨ .  
٢٤٦- نظام الاسلام ( الحكم والدوله ) للاستاذ / محمد المبارك ، ط ثالثه ١٤٠٠هـ  
ن : دار الفكر = بيروت - لبنان .  
٢٤٧- نظام الحكم فى الاسلام د . محمد يوسف موسى ط . ثانيه ١٩٦٤م ،  
ن : دار المعرفة بالقاهره .  
٢٤٨- نظام الحكم فى الاسلام د . محمد فاروق التهان ، ط ١٣٩٤هـ مطبوعات  
جامعه الكويت ن : دار السياسه .  
٢٤٩- نظام الحكم فى الشريعه والتاريخ الاسلامى د . ظافر القاسمى ، ط . ثانيه  
١٣٩٧هـ ن : دار النفائس بيروت - لبنان .

- ٢٥٠ - نظام الخلافة في الفكر الاسلامي • مصطفى حلي • ط • بدون • ن :  
دار الانصار - القاهرة - مصر •
- ٢٥١ - النظريات السياسية الاسلاميه للدكتور ضياء الدين الرئيس ط • سابغسه  
٩٧٩ م ن : دار التراث القاهرة •
- ٢٥٢ - نظرية الاسلام وهدية في السياسة والقانون والدستور لابي الاعلى محمود ودي  
ط ١٣٨٩ هـ ن : مؤسسه الرساله - بيروت - لبنان •
- ٢٥٣ - نقد مراتب الاجماع لشيخ الاسلام بن تيميه بذييل مراتب الاجماع لابن حزم  
ط • اولي ٩٧٨ م ن : دار الآفاق الجديد • بيروت - لبنان •
- ٢٥٤ - نهاية الاقدام في علم الكلام لمحمد بن عبد الكريم الشهرستاني (٤٧٩ - ٥٤٨)  
ط • بدون • ن مكتبة المتنى ببغداد •
- ٢٥٥ - النهاية في غريب الحديث والاثر • لابي السعادت المبارك بن محمد بن  
الاثير الجزري (ت: ٦٠٦ هـ) تحقيق محمود محمد الطناحي وظاهر احمد  
الزاوي ط • ثانيه ١٣٩٩ هـ ن : دار الفكر •
- ٢٥٦ - نهاية المحتاج الى شرح المنهاج لابي العباس احمد بن حزمه ابن شهاب  
الدين الرملي (ت: ١٠٠٤ هـ) ط • ١٣٥٧ هـ ن : شركة مكتبة ومطبعه  
مصطفى البابي الحلبي • القاهرة - مصر •
- نسخة أخرى ط • أخيره ١٣٨٦ هـ ن : مصطفى البابي الحلبي - مصر •
- ٢٥٧ - نيل الاوطار شرح منتقى الاخبار من أحاديث سيد الاخبار • تأليف محمد  
آبن علي بن محمد الشوكاني (ت: ١٢٥٠ هـ) ط • الاخيره • ن : مكتبة  
ومطبعه مصطفى الحلبي واولاده - بمصر •

#### حرف الواو ( و )

=====

- ٢٥٨ - الوايل الصيب ورافع الكلم الطيب لابي عبد الله محمد بن القيم (٦٩١ - ٧٥١ هـ)  
تحقيق وتعليق: اسماعيل الانصاري ط • بدون • ن : رئاسه ادارات البحوث  
الملميه والاقتاء والدعوه والارشاد في المملكه العربيه السعوديه •

٢٥٩- وفيات الاعيان وأنباء أبناء الزمان لابي العباس شمس الدين احمد بن محمد

بن ابي بكر بن خلكان (٦٠٨ - ٦٨١ هـ) حققه: احسان عباس ط : بدون

ن : دار الثقافة - بيروت - لبنان \*

٢٦٠.. وقعه صفين لنصر بن مزاحم المنقري (ت : ٢١٢ هـ) تحقيق: عبدالسلام

هرون : ط : ثالثه ١٤٠١ هـ ن : مكتبة الحانجي بمصر \*

خامسا

~~~~~

فهرست الموضوعات العامه

فهرست الموضوعات العلميه

=====

| الموضوع | الصفحه |
|---------|--------|
|---------|--------|

الباب الاول

الفصل الاول

تعريف الامامه

=====

|    |                                                     |
|----|-----------------------------------------------------|
| ٢  | التعريف اللغوي                                      |
| ٣  | التعريف الاصطلاحي                                   |
| ٤  | التعريف المختار وسبب الاختيار                       |
| ٥  | لفظ ( الامام ) في الكتب والسنة                      |
| ٦  | الترادف بين الفاظ: الامام ، الخليفة ، أمير المؤمنين |
| ١٠ | استعمالات لفظي الامامة والخلافه                     |
| ١١ | الفرق بين الخلافه والملك                            |
| ١٤ | جواز اطلاق لفظ خليفه على غير الراشدين               |

الفصل الثاني

=====

وجوب الامامه

=====

|    |                                                              |
|----|--------------------------------------------------------------|
| ١٧ | وجوب الامامه ثابت بالكتاب والسنة والاجماع والقواعد الشرعيه   |
| ١٨ | الادله                                                       |
| ١٨ | أولا : الادله من القرآن الكريم                               |
| ٢١ | ثانيا : من السنه                                             |
| ٢١ | أ - السنه القولييه                                           |
| ٢٤ | ب - السنه الفعليه                                            |
| ٢٦ | ثالثا : الاجماع                                              |
| ٣٠ | رابعا : القاعده الشرعيه ( ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب ) |

=====

| الموضوع                                                            | الصفحة |
|--------------------------------------------------------------------|--------|
| خامسا : دفع أضرار الفوضى                                           | ٣١     |
| سادسا : كونها مما تقتضيه الفطرة وعادات الناس                       | ٣٣     |
| مناقشة الآراء المخالفة :                                           | ٣٥     |
| ١ - القائلون بوجودها عقلا لا شرعا والرد عليهم                      | ٣٥     |
| ٢ - القائلون بوجودها عقلا على الله تعالى والرد عليهم               | ٣٧     |
| ( الرافضة )                                                        | ٣٧     |
| ٣ - القائلون بعدم وجودها مطلقا                                     | ٤٠     |
| ٤ - القائلون بأن الاسلام لم يأت بنظام للحكم والمأهول دين دعوة فعلا | ٤٠     |
| المكلف بإقامة هذا الواجب                                           | ٤٣     |

### الفصل الثالث

=====

|                                                    |    |
|----------------------------------------------------|----|
| مقاصد                                              | ٤٥ |
| =====                                              |    |
| <u>المقصد الأول : اقامة الدين ويتمثل في :</u>      | ٤٧ |
| أولا : حفظه : وذلك يكون بالامور التالية :          | ٤٧ |
| ١ - نشره والدعوة اليه بالقلم واللسان والسنان       | ٤٨ |
| ٢ - دفع الشبه والبدع والاباطيل ومعارضتها           | ٥٢ |
| ٣ - حماية البيضة وتحصين الثغور                     | ٥٤ |
| ثانيا : تنفيذ ذلك بالامور التالية :                | ٥٥ |
| ١ - اقامة الشرائع والحدود وتنفيذ الاحكام           | ٥٥ |
| ٢ - حمل الناس عليه بالترغيب والترهيب               | ٥٧ |
| <u>المقصد الثاني : سياسة الدنيا به</u>             | ٥٩ |
| عموم الرسائل المحمدية وشمولها لجميع متطلبات الحياة | ٦٢ |
| جوانب الحياة البشرية                               | ٦٤ |
| حكم سياسة الدنيا بغير الدين                        | ٦٧ |
| كلام الشيخ محمد بن ابراهيم رحمه الله               | ٧٠ |

=====



الصفحة

الموضوع

- ٧٤ المراد بالجاهلية
- ٧٤ كلام الاستاذ احمد شاکر
- المقاصد الفرعية الناتجة عن هذا المقصد :
- ٧٧ ١ - العدل ورفع الظلم
- ٨٢ ٢ - جمع الكلمة وعدم الفرقة
- ٨٨ ٣ - القيام بعمارة الارض واستخراج خيراتها .

الفصل الرابع

=====

طرق الانعقاد

=====

- ٩١ شرعية الطرق التي انعقدت بها الخلافة للخلفاء الاربعة الراشدين
- ٩٤ الكلام في النصية على ابي بكر
- ٩٤ المذهب الاول
- ٩٦ المذهب الثاني
- ٩٨ رأى شيخ الاسلام ابن تيمية
- ٩٩ الرأى الراجع وأدلتها
- ١٠٢ دعوى النصية على علي
- ١٠٦ الآثار المروية عن علي والدلاله على عدم النصية لاعليه ولا على غيره
- ١٠٨ ثبوت مبايعه على والزبير لا بى بكر رضى الله عنهم قبل دفن الرسول صلى الله عليه وسلم .
- ١١١ استمرار تاريخى لطرق تولية الخلفاء الراشدين
- ١١١ تولية أبى بكر الخلافة رضى الله عنه
- ١١٥ النتائج المستخلصة
- ١١٦ تولية عمر رضى الله عنه
- ١١٩ النتائج المستخلصة
- ١١٩ تولية عثمان رضى الله عنه
- ١٢٢ النتائج المستخلصة
- ١٢٢ تولية علي رضى الله عنه
- ١٢٦ الطرق الشرعية لتولية الامام المستبطنه مما سبق

=====

| الصفحة | الموضوع                                       |
|--------|-----------------------------------------------|
| ١٢٧    | <u>الطريقة الاولى : الاختيار</u>              |
| ١٢٧    | أهمية الاختيار                                |
| ١٢٩    | أدله مشروعيته                                 |
| ١٣١    | أهل الحل والعقد                               |
| ١٣١    | شروطهم                                        |
| ١٣٧    | هل لاهل العصمة مزيد على غيرهم ؟               |
| ١٣٨    | وظائفهم                                       |
| ١٣٩    | عدد هم وفيه عدة مذاهب :                       |
| ١٤٢    | الاول                                         |
| ١٤٤    | الثاني                                        |
| ١٥١    | الثالث                                        |
| ١٥٢    | الرأى الراجع وأدله الترجيح                    |
| ١٥٣    | <u>الطريقة الثانية : الاستخلاف " المصهد "</u> |
| ١٥٤    | تعريفه                                        |
| ١٥٥    | أدلة جوازه                                    |
| ١٥٩    | البيعة للمصهد له                              |
| ١٦١    | شروطه                                         |
| ١٦٣    | المصهد للاباء والابناء وفيه ثلاثة مذاهب       |
| ١٦٣    | المذهب الاول                                  |
| ١٦٣    | المذهب الثاني                                 |
| ١٦٤    | المذهب الثالث                                 |
| ١٦٤    | الرأى الراجع وأدلة الترجيح                    |
| ١٦٨    | <u>البيعة :</u>                               |
| ١٦٨    | تعريفها                                       |
| ١٦٩    | انواعها                                       |
| ١٧٦    | شروط صحتها                                    |
| ١٨١    | حكم نكحتها                                    |

=====

الصفحة

الموضوع

|     |                                        |
|-----|----------------------------------------|
| ١٨٨ | من يأخذها ؟                            |
| ١٨٨ | صورها                                  |
| ١٩١ | أقسامها :                              |
| ١٩١ | أ - بيعة الانعقاد                      |
| ١٩١ | ب - البيعة العامة                      |
| ١٩٢ | أسبابها                                |
| ١٩٣ | - طريق القهر والغلبة وآراء العلماء فيه |

١٩٩

الباب الثاني

الفصل الأول

=====

٢٠٠

شروط الاسلام

|     |                                          |
|-----|------------------------------------------|
| ٢٠١ | شروط الامام :                            |
| ٢٠٢ | الشرط الاول : الاسلام                    |
| ٢٠٥ | الشرط الثاني : البلوغ                    |
| ٢٠٧ | الشرط الثالث : العقل                     |
| ٢٠٨ | الشرط الرابع : الحرية                    |
| ٢١١ | الشرط الخامس : الذكورية                  |
| ٢١٤ | الشرط السادس : العلم                     |
| ٢١٥ | هل يشترط الاجتهاد ؟ على قولين            |
| ٢١٥ | الاول : قالوا باشتراط بلوغ درجة الاجتهاد |
| ٢١٦ | الادله على ذلك                           |
| ٢١٧ | الثاني : قالوا بعدم اشتراطه              |
| ٢١٨ | الادله                                   |
| ٢١٨ | القول الرابع                             |
| ٢١٩ | الشرط السابع : العداله                   |
| ٢٢٦ | الشرط الثامن : الكفاة والنفسية           |

=====

| الصفحة | الموضوع                                   |
|--------|-------------------------------------------|
| ٢١٨    | الشرط التاسع: الكفاءة الجسمية             |
| ٢٣١    | الشرط العاشر: عدم الحرص على الامامة       |
| ٢٣٢    | الشرط الحادي عشر: القرشية                 |
| ٢٣٣    | من هم قريش ؟                              |
| ٢٣٤    | ادلة اشتراط هذه الشرط                     |
| ٢٤٠    | القائلون بعدم اشتراط القرشية              |
| ٢٤٢    | ادلته                                     |
| ٢٤٤    | مناقشة هذه الادلة                         |
| ٢٥١    | تقرير سلطة قريش والتوسع بخروج الامر عنهم  |
| ٢٥٣    | هل يجوز خلو قريش من هو صالح للامامة ؟     |
| ٢٥٤    | الحكمة من اشتراط القرشية                  |
| ٢٥٥    | رأى ابن خلدون                             |
| ٢٥٦    | مناقشة هذا الرأي                          |
| ٢٥٦    | رأى بلى الله الدهلوى                      |
| ٢٥٧    | رأى محمد رشيد رضا                         |
| ٢٥٨    | مناقشة هذين الرأيين                       |
| ٢٥٩    | الرأى الراجح                              |
| ٢٦١    | الكلام فى اشتراط الافضلية                 |
| ٢٦٢    | القائلون باشتراط الافضلية                 |
| ٢٦٤    | ادلته                                     |
| ٢٦٥    | القائلون بجواز امامة المفضل               |
| ٢٦٦    | ادلته                                     |
| ٢٦٩    | مناقشة الادلة                             |
| ٢٧٠    | الرأى الراجح                              |
| ٢٧٢    | اسباب المدول عن الافضل الى المفضل         |
| ٢٧٤    | مبحث فى المفاضلة بين الخلفاء الراشدين     |
| ٢٧٥    | مذهب اهل السنة والجماعة فى المفاضلة بينهم |
| ٢٧٦    | ادلته                                     |
| ٢٧٧    | من فضائل أبى بكر الصديق رضى الله عنه      |

| الموضوع | الصفحة |
|---------|--------|
|---------|--------|

|     |                                                                               |
|-----|-------------------------------------------------------------------------------|
| ٢٧٩ | من فضائل الفاروق رضي الله عنه                                                 |
| ٢٨١ | المفاضلة بين عثمان وعلي رضي الله عنهما                                        |
| ٢٨٢ | ادلة تفضيل عثمان على علي                                                      |
| ٢٨٦ | من فضائل ذي النورين رضي الله عنه                                              |
| ٢٨٧ | من فضائله التي شارك فيها ابا بكر وعمر                                         |
| ٢٨٧ | من فضائل علي رضي الله عنه                                                     |
| ٢٩١ | هل من السنة المفاضلة بينهم كما سبق أم لا ولي أن تحبهم جميعا ولا تفاضل بينهم ؟ |
| ٢٩٢ | موقف بعض الفرق الاسلاميه من التفضيل                                           |
| ٢٩٢ | الاشاعره                                                                      |
| ٢٩٢ | المعتزله                                                                      |
| ٢٩٣ | الخوارج                                                                       |
| ٢٩٣ | الروافض                                                                       |

### الفصل الثاني

==

|     |                      |
|-----|----------------------|
| ٢٩٥ | واجبات الامام وحقوقه |
|-----|----------------------|

=====

|     |                                                 |
|-----|-------------------------------------------------|
| ٢٩٦ | تمهيد                                           |
|     | المبحث الاول :                                  |
| ٢٩٧ | واجبات الامام                                   |
| ٢٩٨ | أولا واجبات أساسيه وتتمثل في                    |
| ٢٩٨ | مقاصد الامامه وسبق الكلام عليها                 |
| ٢٩٩ | ثانيا واجبات فرعيه وتتمثل في                    |
|     | أولا : استيفاء الحقوق الماليه وصرفها في مصارفها |
| ٣٠٠ | الشرعيه                                         |
| ٣٠٠ | موارد بيت المال                                 |
| ٣٠٠ | ١ - الزكاه                                      |

=====

| الصفحة | الموضوع                                                   |
|--------|-----------------------------------------------------------|
| ٣٠١    | أدلة كونها من واجبات الامام وأنه المختص بصرفها            |
| ٣٠٣    | الحكمة في دفعها للامام                                    |
| ٣٠٤    | اضرب الاموال المزكاة                                      |
| ٣٠٤    | ١ - الاموال الظاهرة                                       |
| ٣٠٦    | ب - الاموال الباطنة                                       |
| ٣٠٨    | دفعها الى ائمة الجور                                      |
| ٣٠٨    | الادلة على ذلك                                            |
| ٣١٠    | القائلون بعدم جواز دفعها الى ائمة الجور وأدلتهم           |
| ٣١٣    | ٢ - الجزية                                                |
| ٣١٣    | ٣ - الخراج                                                |
| ٣١٤    | ٤ - العشور                                                |
| ٣١٥    | ٥ - الفنائم                                               |
| ٣١٥    | ٦ - الفى                                                  |
| ٣١٥    | ٧ - الموارد الاخرى                                        |
| ٣١٦    | مصاريف المال :                                            |
| ٣١٦    | ١ - الزكاة                                                |
| ٣١٧    | ٢ - الجزية والخراج والعشور ونحوها                         |
| ٣١٧    | ٣ - الفنائم                                               |
| ٣١٨    | ٤ - الفى                                                  |
| ٣٢٠    | ٥ - المصارف الاخرى                                        |
| ٣٢١    | وجوه صرف الاموال                                          |
| ٣٢٥    | ثانيا : اختيار الكفلاء للنائب القيادية                    |
| ٣٢٩    | محاسبتهم                                                  |
| ٣٣٠    | ثالثا : الاشراف بنفسه على تدبير الامور وتفقد اموال الرعية |
| ٣٣٢    | رابعا : الفرق بالرعية والنصح لهم وعدم تتبع عوراتهم        |
| ٣٣٤    | خامسا : ان يكون قدوة حسنة لرعيته                          |

| الموضوع                               | الصفحة |
|---------------------------------------|--------|
| المبحث الثاني : حقوق الامام           | ٣٣٧    |
| أولا : حق الطاعة                      | ٣٣٧    |
| ادلة وجوبها                           | ٣٣٩    |
| طاعة الائمة ليست مطلقة                | ٣٤٢    |
| ادلة تقييد سلطة الحاكم                | ٣٤٣    |
| طاعة الامام الجائر                    | ٣٥٤    |
| ثانيا : اللصرة والتقدير               | ٣٥٨    |
| ثالثا : المناصحة                      | ٣٦٦    |
| رابعا : حق المال                      | ٣٧٦    |
| خامسا : الحكم مدة صلاحيته للامامة     | ٣٧٨    |
| المبحث الثالث : الشورى                | ٣٨٠    |
| محتويات المبحث :                      |        |
| تعريف الشورى :                        |        |
| ١ - فى اللغة                          | ٣٨٠    |
| ٢ - فى الاصطلاح                       | ٣٨١    |
| ادلة مشروعيتها                        | ٣٨١    |
| ١ - من الكتاب                         | ٣٨٢    |
| ٢ - من السنة                          | ٣٨٤    |
| أ - السنة القولية                     | ٣٨٤    |
| ب - السنة الفعلية                     | ٣٨٦    |
| ٣ - سيرة الخلفاء الراشدين             | ٣٨٨    |
| أثار السلف الدالة على الترغيب فيها    | ٣٨٩    |
| الحكمه من مشروعيتها وشئ من فوائدها    | ٣٩٠    |
| أ - بالنسبة للرسول صلى الله عليه وسلم | ٣٩٠    |
| ب - بالنسبة للخلفاء ولسائر الامة      | ٣٩٢    |
| موضوعات الشورى ( فيم تكون ؟ )         | ٣٩٦    |
| الرأى المختار                         | ٣٩٧    |

| الصفحة | الموضوع                                     |
|--------|---------------------------------------------|
| ٣٩٩    | حكم الشورى                                  |
| ٤٠٠    | القائلون بالوجوب                            |
| ٤٠٢    | أدلتهم                                      |
| ٤٠٣    | القائلون بالنقد                             |
| ٤٠٦    | أدلتهم                                      |
| ٤٠٩    | الرأى الراجح                                |
| ٤١٠    | اسباب اهتمام اقلية المحدثين بالقول بوجوبها  |
| ٤١٣    | مدى الزامية الشورى للامام                   |
| ٤١٣    | أدلة القائلين بأن الشورى ملزمة              |
| ٤١٤    | “ “ “ “ غير ملزمة للامام وانما هى “ معلية ” |
| ٤١٨    | الرأى الراجح                                |
| ٤٢٠    | تبيينه                                      |

### الفصل الثالث

=====

#### العزل والخروج على الأئمة

=====

فيه ثلاثة مباحث :

#### المبحث الاول : مسببات العزل :

|     |                                                   |
|-----|---------------------------------------------------|
| ٤٢٣ | الاول : الكفر والردء بعد الاسلام                  |
| ٤٢٣ | الثانى : ترك الصلاة والدعوة اليها                 |
| ٤٢٧ | الثالث : ترك الحكم بما أنزل الله                  |
| ٤٢٨ | الرابع : الفسق والظلم والبدع وهذا فيه ثلاثة مذاهب |
| ٤٢٨ | ١ - القائلون بالعزل مطلقا                         |
| ٤٣٠ | ٢ - “ بعدم العزل مطلقا                            |
| ٤٣١ | ٣ - ومنهم من فصل فى ذلك :                         |
| ٤٣١ | أ - من جهة ماهية الفسق                            |
| ٤٣٢ | ب - من جهة زمان العزل                             |

=====



| الموضوع | الصفحة |
|---------|--------|
|---------|--------|

الخامس: نقص التصرف: وهو على ضربين :

أ - الحجر ٤٣٣

ب - القهر وهو على صورتين ٤٣٤

الاولى : الاسر ٤٣٤

الثانية: أن يخرج عليه من يستولى على الامام بالقوه ٤٣٥

السادس : نقص الكفاءة وذلك ب :

أ - زوال العقل ٤٣٦

ب - فقد بعض الحواس الثوثره فى الرأى والعمل ٤٣٧

ج - فقد بعض الاعضاء المخل فقد ها بالعمل أو النهوض ٤٣٨

المبحث الثانى : وسائل العزل ٤٤٠

للعزل ثلاث وسائل :

١ - أن يعزل الامام نفسه ٤٤٠

٢ - السيف ( القتال والثوره المسلحه ) ٤٤٢

٣ - الطرق السلميه الاخرى ٤٤٣

المبحث الثالث : الخروج على الائمة ٤٤٤

أولا : الخارجون : وهم اربعة اقسام

١ - الخوارج ٤٤٥

٢ - المحاربون ٤٤٦

٣ - الهفاة ٤٤٦

٤ - أهل الحق ٤٤٧

ثانيا : المخرج عليهم وهم ثلاثة اقسام ٤٥٣

١ - الامام العادل ٤٥٣

٢ - الحاكم الكافر المرتد ٤٥٤

٣ - الامام الفاسق وفيه مذ هبان : ٤٥٥

| الصفحة | الموضوع                                                                                |
|--------|----------------------------------------------------------------------------------------|
| ٤٥٧    | المذهب الاول : القائلون بعدم جواز الخروج على الائمة<br>الظلمه .                        |
| ٤٥٨    | الادلة : وهى :                                                                         |
| ٤٥٨    | أولا : الاحاديث الامريالطاعه وعدم نكث البيعه والامر<br>بالصبر على جورهم .              |
| ٤٦١    | ثانيا : الاحاديث الداله على تحريم اقتتال المسلمين<br>فيما بينهم وعن القتال فى الفتنه . |
| ٤٦٦    | ثالثا : الاحاديث الداله على أن الله يؤيد هذا<br>الدين بالرجل الفاجر .                  |
| ٤٦٦    | رابعا : موقف الصحابه الذين وقفوا عن القتال فى الفتنه                                   |
| ٤٦٩    | خامسا : صلاة الصحابه خلف أئمة الجور والمبتدعه                                          |
| ٤٧٠    | سادسا : تحقيق أكمل المصلحتين بتفويت أدناهما                                            |
| ٤٧٣    | سابعا : تجارب السابقين تدل على أن الفتن لاتأت<br>بخير .                                |
| ٤٧٥    | المذهب الثانى :                                                                        |
| ٤٧٥    | القائلون بالخروج على ائمة الجور والظلم                                                 |
| ٤٧٦    | الادلة                                                                                 |
| ٤٧٦    | أولا : من القرآن الكريم                                                                |
| ٤٧٧    | ثانيا : الاحاديث الداله على وجوب الامرابالمعروف والنهى عن<br>المنكر .                  |
| ٤٨٠    | ثالثا : الاحاديث الداله على غل الظالم والخروج عليه وكفه عن<br>الظلم .                  |
| ٤٨٣    | رابعا : الاحاديث الداله على خطر الائمة المضلين                                         |
| ٤٨٥    | خامسا : اجماع العلماء على قتال أى طائفه امتنعت عن شريعه<br>من شرائع الاسلام .          |
| ٤٨٧    | سادسا : فعل الصحابه والسلف رضوان الله عليهم أجمعين                                     |
| ٤٩٢    | موقف السلف من غيرهم                                                                    |
| ٤٩٣    | آراء ائمة المذاهب الاربعه :                                                            |

=====

الموضوع الصفحة

=====

|     |                                                        |
|-----|--------------------------------------------------------|
| ٤٩٣ | الإمام أبو حنيفة                                       |
| ٤٩٤ | الإمام مالك                                            |
| ٤٩٥ | الإمام الشافعي                                         |
| ٤٩٦ | الإمام أحمد بن حنبل                                    |
| ٤٩٩ | قصة أحمد بن نصر الخزازي                                |
| ٥٠٠ | مناقشة أدلة الطرفين                                    |
| ٥٠١ | أولا : مناقشة أدلة المذهب الأول وهو عدم الخروج         |
| ٥٠٤ | ثانيا : مناقشة أدلة المذهب الثاني وهم القائلون بالخروج |
| ٥٠٧ | الرأي الراجح والنتيجة                                  |

الباب الثاني

==\*

الفصل الرابع

==\*

|     |                       |
|-----|-----------------------|
| ٥١٠ | موقفهم من تعدد الأئمة |
|-----|-----------------------|

==\*\*

المذاهب في هذه المسألة مذهبان

|     |                                                               |
|-----|---------------------------------------------------------------|
| ٥١١ | الأول : المنع من تعدد الأئمة وهم على مذهبين :                 |
| ٥١٢ | أ - قوم قالوا بالمنع مطلقا وهو مذهب أكثر أهل السنة والجماعة . |
| ٥١٢ | ب - قوم قالوا بالمنع إلا أن يكون هناك مانع كتساع الرقعة       |
| ٥١٣ | الثاني : القائلون بجواز التعدد مطلقا                          |
| ٥١٤ | الأدلة                                                        |
| ٥١٤ | أولا : أدلة القائلين بمنع التعدد                              |
| ٥١٤ | ١ - من الكتاب                                                 |
| ٥١٥ | ٢ - من السنة                                                  |
| ٥١٧ | ٣ - الإجماع                                                   |
| ٥١٨ | ٤ - المحقول                                                   |

| الصفحة | الموضوع                                |
|--------|----------------------------------------|
| ٥١٩    | ثانيا : ادلة القائلين بالجواز          |
| ٥٢٠    | الجواب على هذه الادلة                  |
| ٥٢١    | الترجيح                                |
| ٥٢٢    | الحكم لو وقع بيعتين في زمن واحد        |
| ٥٢٤    | الخاتمة ونتيجة البحث :                 |
| ٥٢٨    | الفهارس العامة                         |
| ٥٣٠    | أولا : فهرست الآيات القرآنية           |
| ٥٣٩    | ثانيا : فهرست الاحاديث النبوية والآثار |
| ٥٥٨    | ثالثا : فهرست الاعلام المترجم لهم      |
| ٥٦٠    | رابعا : قائمة المراجع والمصادر         |
| ٥٩٠    | خامسا : فهرست الموضوعات العامة         |